



المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الأجنبية

السنة السابعة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٦

الطبعة الأولى سنة ١٩٥٦

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ حسن دارد المستشار ، وبحضور العادة الأخاذة : محمود ابراهيم
استايل ، ومعتضى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المنشارين .

(١)

القضية رقم ٩٢٨ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) تفتيش . تفتيش مسكن . الدفع بطلانه . ممن يقبل ؟
(ب) قض . طعن لا مصلحة له . لا جدوى من إثباته . مثال لانتفاء المصلحة من الدفع
ببطلان التفتيش .

- ١ - لا شأن للتهم في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره .
٢ - لا جدوى للتهم من الطعن ببطلان التفتيش إذا كان الحكم قد استند
ضمن ما استند إليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذى أسفر عنه التفتيش -
إلى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة بإحرازه للأداة المخدرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - سالم عبد العزيز شحاته (الطاعن) .
٢ - أمينة سلطان أبو العلا . بأنهما : المتهم الأول - (أولاً) زرع نبات
الحشيش بقصد بيعه . (وثانياً) حاز وأحرز نبات الحشيش بقصد بيعه .
والمتهمة الثانية : حازت وأحرزت نبات الحشيش بقصد بيعه . وطلبت إحالتهما
على محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقاً للواد ١ و ٢ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٥ من
القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق به . وأمام محكمة جنايات
الاسكندرية دفع الحاضر عن المتهم الأول بدفعين "أولهما" ببطلان التفتيش
الصادر من النيابة لقيامه على تحريرات ومراقبة غير جدية . "وثانيهما" ببطلان

إجراءات التفتيش الذى وقع على حديقة تملكها سيدة غير المتهم - وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٣/ج د و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ و ١٢ و ٥ وذلك بالنسبة لاتهم الأول . أولا : بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وحرمانه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . وثانيا : ببراءة المتهم الثانية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن فى الدفاع إذ رغم ما ثبت أمام المحكمة من أن الطريقة التى أثبتها المعمل فى تحليل النبات المضبوط لا تدل دلالة قاطعة على وجود الحشيش به ورغم ما ثبت من أن هناك طريقة حديثة تستعمل فى أوربا وأمريكا يمكن بواسطتها القطع بوجود الحشيش ، فإن الحكم المطعون فيه رفض لإجابة الطاعن إلى ما طلبه من تحليل النبات المضبوط فى أى دولة أجنبية بهذه الطريقة الحديثة ورفضه بأسباب غير سائغة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة رأت تحقيقا لدفاع الطاعن مناقشة الدكتور محمد الزناتى رئيس المعمل ، وهو الطبيب الذى أجرى التحليل والدكتور على إبراهيم رئيس القسم الكيماوى بالأسكندرية فأجاب الأخير بما يؤيد تقرير المعمل "وقال بأن وصف ييم والفحص الميكروسكوبى قطعاً بأن المادة المضبوطة حشيش وأنه لا توجد طريقة أخرى يمكن التحليل بها"، ثم عرضت للرد على ما شهد به الدكتور العسال صاحب التقرير الاستشارى المقدم من الطاعن فقالت إنه "تقرر بالجلسة أن التجارب التى أجريت على المواد المضبوطة لا تؤدى إلى أن المادة حشيش" ثم قالت إن "التقرير المقدم منه لا يخرج عما قرره فى الجلسة إذ انتهى فى هذا التقرير إلى أن الطرق التى اتبعت لا تؤدى إلى القطع بدرجة "يقين أن هذا النبات هو نبات الحشيش غير أنه لم

يبين في تقريره ولا في مناقشته أن هناك طريقة أخرى يمكن الوصول بها إلى نتيجة قاطعة في التحليل وأقر بأنه هو شخصيا لا يمكنه الوصول إلى أى نتيجة من التحليل بطريقة أخرى إذا ما طلب منه ذلك"، ثم انتهت المحكمة إلى أن ما شهد به في الجلسة وما أثبتته في تقريره لا يخرج عن كونها دراسة علمية لم تؤد بعد إلى نتيجة ، وردت المحكمة على ما طلبه الدفاع من إرسال المواد المضبوطة للتحليل بالخارج مهما كلف الدولة ذلك فقالت " إن المحكمة ترى أن هذا الطلب غير سديد ولا محل له ما دام أن المحكمة قد ارتاحت إلى أقوال الدكتورين عهد الزناتي وعلى إبراهيم وإلى التقرير المقدم والذي قام على أبحاث فنية معترف بها ، هذا فضلا عن أن المتهم معترف بإحرازه للنباتات المضبوطة وهي البانجو وقد عترف قبل ضبطها معه أنها من النوع الممنوع إحرازها " لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد حققت دفاع الطاعن وبررت رفض طلبه بأسباب سائفة وأسست قضاءها بالإدانة على ما اطمأنت إليه من أقوال الخبيرين في الجلسة وإلى التقرير المقدم من أحدهما ، فان ما ينهض على الحكم في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة إذ أصدرت النيابة الإذن بتفتيش الطاعن بناء على تحريات غير جدية .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة أصدرت الإذن بتفتيش الطاعن بعد أن أطلعت على المحضر الذى حرره اليوزباشى السباعى الشيوى وسمعت أقواله تفصيلا واطمأنت إلى جدية تحرياته . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يشترط للتحقيق المفتوح الذى يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الاتبات وإنما يترك تقدير كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق . وكانت المحكمة قد أقرت النيابة على كفاية هذا التحقيق لتسويغ إجراء التفتيش ، فإن الدفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه استند إلى ما أسفر عنه التفتيش الباطل الذى صدر إذن النيابة بإجرائه فى حديقة مملوكة لغير الطاعن .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأن الطاعن لا شأن له فى التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل فى مسكن غيره ، هذا فضلا عن أنه لا جدوى له من الطعن ببطلان التفتيش إذ استند الحكم ضمن ما استند إليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذى أسفر عنه التفتيش - إلى اعتراف الطاعن فى تحقيقات البوليس والنيابة بأنه أحرز النباتات المضبوطة ، وكان يعرف قبل ضبطها ، أنها من المنوع إحرازها . لما كان ذلك ، وكان تقدير الاعتراف كدليل إثبات فى الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج عليها إن أخذت به ولو عدل المتهم عنه فيما بعد مادامت قد اطأنت إلى صحته . لما كان كل ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢)

القضية رقم ٩٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

قبض ، طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال من حق رجال السلطة العامة فى القبض متى كانت الجرمية فى حالة تلبس .

لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذى قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائى طالما أن الواقعة كانت فى حالة تلبس تميز رجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز مواد مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ١ - ٢ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق ، فقررت الغرفة بذلك وأمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر عن المتهم بيطان التفتيش لأن الذى قام بعملية ضبطه لم يكن من رجال الضبطية القضائية وأن المتهم لم يكن فى حالة تلبس تسمح بضبطه والمحكمة قضت حاضريا عملا بمواد الاتهام - أولا برفض الدفع المبدئى من المتهم بيطان التفتيش وبمعاينة عبد الحيد عبد الأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وأعفته من المصروفات الجناية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطعن يحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بيطان القبض والتفتيش استنادا إلى أن الطاعن هو الذى تخلى بإرادته عن اللقافات التى تحوى المادة المخدرة وأن ضبطها لم يكن نتيجة تفتيش باطل يكون أخطا فى تطبيق القانون وفى تأويله لأن تخلى الطاعن عن المخدر كان بتأثير الخوف من القبض عليه ، ولأن الواقعة لم تكن فى حالة تلبس تجيز القبض والتفتيش ، فضلا عن أن المخبر الذى قام بهذا الإجراء لم يكن من رجال الضبط القضائى . وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هى أن أحد رجال البوليس الملتكى كان عائدا من مأورية سرية ، وأبصر بالمتهم الذى كان جالسا بجوار الطريق . يقوم من مكانه مسرعا ثم جرى عند ما اقترب منه وألقى بلفافات كانت فى يده على الأرض فالتقطها المخبروتين أن بها مخدرا ، بقرى خلفه وقبض عليه ، فاعترف له بأن ما معه مخدر ورجاه فى إخلاء سبيله ، فاقتاده إلى مركز البوليس وبلغ بالواقعة لما كان ذلك وكان الطاعن هو الذى تمكنه الخوف لرؤية رجل

البوليس فالتى بما معه من المخدر قبل أن يتخذ معه أى إجراء ، فإن الطاعن يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر ، ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجل البوليس ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الداع بطلان الفيض والتفتيش وإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط اللعافات التى ألفاها والتي تبين أنها تحتوى على مادة الحشيش ، يكون الحكم سليما لم يخالف القانون فى شئ . أما ما يثيره الطاعن من أن المخبر هو الذى قبض على المتهم وليست له صفة الضبطية القضائية ، فلا جدوى منه طالما أن الواقعة كانت فى حالة تلبس تمييز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه مضمودا .

(٣)

التمضية رقم ٩٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دفاع . ما يسهده المتهم من أوجه دفاع . من يجوز للحكمة أن تعرض عن سماع وتحقيقه ؟

(ب) إهانة . إهانة الموظف . من تحقق الجريمة ؟

١ - لما وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع فى الدعوى ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين العلة .

٢ - جريمة إهانة الموظف تتحقق بمجرد تعدد توجيه الألفاظ التى تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أهانت بالقول والإشارة فاروق أحمد السيد حجازى المحضر بمحكمة شبرا أثناء تأدية وظيفته وبسببها وهى تنفيذ حكم بأن وجهت إليه العبارات الموضحة بالمحضر. وطلبت عقابها بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح شبرا الجزئية قضت حضوريا — عملا بمادة الاتهام — بتفريم المنحة عشرة جنيناهت مصرية بلا مصر وفات جنائية. فاستأفقت المتهمه. ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وتفرير المتهمه خمسة جنيناهت بلا مصر وفات جنائية . فطمنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة إهانة محضر أثناء تأدية وظيفته وبسببها قد أخل بمقها فى الدفاع وجاء قاصر البيان ، ذلك أن الحاضر معها تمسك بطلب ضم تحقيقات لتجريح المجنى عليه فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وردت عليه فى حكمها برد غير سديد. وحيث إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج فى الدعوى ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين لماذا هى ترفض الطلب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قدين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى اطمانت إليها المحكمة فى ثبوتها وعرض لدفاع الطاعن المبين بوجه الطعن فقال ” وحيث إن التحقيقات التى أشارت إليها المنحة أثناء المحاكمة ابتدائيا واستئنافيا هى التى تقدمت بصورها العرفية ضمن أوراق الدعوى وقد رجعت المحكمة إليها فوجدتها عبارة عن بمدة شكوى ضد المحضر والمدين وفراش بالمحكمة ورجال الحفظ عما نسبته إليهم المتهمه من مخالفات تتصل بواقعة بيع الخسروات المنوه عنها آفقا ... وحيث إن الشكوى التى

أشارت إليها المتهمة بدفاعها لاترفع عنها مسؤوليتها عن ألفاظ الإهانة التي وجهتها للجنى عليه وهي ألفاظ مست ذمته وكرامته وشرفه " كما أشارت محكمة أول درجة إلى هذه التحقيقات في قواها... "ومن حيث إن المتهمة لم تستطع نفي التهمة رغم إعطائها الفرصة أكثر من مرة سوى أنها قدمت صور شكوى مقدمة منها بعد الحادث ضد الجنى عليه ، وانتهت جميعها بالحفظ " لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الذي ذكره الحكم أن المحكمة إذ أطرحت طلب الطاعة في هذا الخصوص قد ثبت ذلك على ما تبين لها من أدلة التحقيقات المطلوب منها منقطعة الصلة بواقعة الدهوى مما يجعل طلب الاستدلال بها غير منتج ولا محل له ، وكانت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا يصح النفي عليه بالإخلال بحق الدفاع أو بالقصور ويتعين رفض هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ اعتبرت الواقعة جنحة إهانة موظف أثناء تأدية وظيفته في حين أن ما وقع من المتهمة بفرض محته كان بعد أن انتهى المحضر من تنفيذ الحكم الذي يُلَبَّط به تنفيذه فلم تقع الإهانة أثناء تأديته الوظيفة .

وحيث إنه لا جملوى مما تثيره الطاعة إذ أن جريمة إهانة الموظف تتحقق بمجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة أخلت بحق الطاعة في الدفاع إذ تقدمت بمذكرة لمحكمة الدرجة الأولى بأوجه دفاعها فلم تشر إليها هذه المحكمة ولم ترد عليها .

وحيث إنه لا محل لهذا الوجه لأن حكم محكمة أول درجة لا يطمع عليه أمام محكمة النقض ، وإنما يكون الطعن عليه أمام المحكمة الاستئنافية ، ولما كانت الطاعة لم تنسك أمام هذه المحكمة بتحقيق ما جاء بالمذكرة ، فليس لها أن تنعى على هذه المحكمة أنها أخلت بحقها في الدفاع ويتعين رفض هذا الوجه أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ حسن دارود المستشار، وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٤)

القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٥ القضائية :

دعارة . حكم . تسببه . التحريض على الدعارة . مثال لاستغلاله بما يؤدي إليه .

إذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهم للأثني على الدعارة من كونها صحبتها إلى الشخص الذي اتخذ محله مكانا لالتقاء الجندين وأنها قدمتها لشخص آخر ورافقتها إلى السيارة التي ركبها . مما ارتكب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستغلال يكون سائغا ومقبولا وتتحقق به الجريمة الميمنة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - منصور السيد منصور . ٢ - عزيزه عبده عبد الرحيم (الطاعنة) . ٣ - زينب محمد حسن بأنهم أولا - المتهمان الأول والثانية حرضا وساعدا الثالثة زينب محمد حسن ومحمد يوسف فهمي على ارتكاب الفجور والدعارة حالة كون الثالثة لم تبلغ الحادية والعشرين سنة كاملة . ثانيا - المتهم الثالث اعتادت ممارسة الفجور والدعارة . وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ - ٢ و ٧/٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة جنح الموسكى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين الأولين سنة واحدة مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمهما ١٠٠ جنيه لكل منهما وبراءة المتهم الثالث بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليهما في

هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت أولا : بعدم قبول معارضة المتهم الأول لأن الحكم حضوري . ثانيا : قبول معارضة المتهم الثانية شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها (غيابيا) للتمم الأول وحضوريا للمتهم الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصروفات . فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجرمية تخريض الغير على ارتكاب الفسق والفجور قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله لأن الطاعنة لم تستخدم أو تستدرج أو تفوى المتهمة الثالثة بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وإنما مصحبها إلى السيارة التي أفلتها مع آخردون أن يقع منها ما يدل على الاستدراج أو الغواية بطريقة تتفق مع الحدود والضوابط القانونية الواردة بالفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله " إن البيوز باشى عز الدين أمين وصل إلى عالمه وتأكد من التحريات أن المتهم الأول يحترف القوادة وأنه يدير محلا لبيع الألبان جعله محلا لالتقاء النساء والرجال وشهد بأنه نظره يتحدث مع محمد يوسف فهمى وأن هذا الأخير ناوله نقودا ثم خرجت امرأة ثانية من المحل وتكلم معها المتهم الأول فتبعها محمد يوسف فهمى حتى ميدان الخازندار وعند شروعهم في ركوب سيارة أجرة داهمهم وقبض عليهم . ويسأل يوسف فهمى قرر أن المتهم الأول من قوادى النساء وأنه ذهب إليه وأعطاه ستين قرشا ليرتكب الفحشاء مع المتهمة الثالثة وأن المتهمة الثانية (وهى الطاعنة) حضرت معها حتى هم بركوب السيارة الأجرة وقد أوصته بالابتعاد عن الساعة العاشرة وأن يبيد إليها المتهمة الثالثة " ثم استطرد الحكم إلى القول بأن " التهمة ثابتة قبل المتهمين الأول والثانية (وهى الطاعنة) من شهادة البيوزباشى وأقوال محمد

يوسف وأقوال المتهمة الثالثة من أن المتهمة الثانية هي التي أغوتها وأخذتها إلى المتهم الأول - ومن رجائها لمحمد يوسف فهي في إعادتها قبل الساعة العاشرة مساء - لما كان ذلك وكان استخلاص المحكمة لواقعة الدعوى استخلاصا سائفا ويستند إلى أصل ثابت في الأوراق وكان ما وقع من الطاعة على ما هو مبين بالحكم هو أنها حرضت المرأة المقدمة للرجل على ممارسة الدعارة وهي مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز - وكان الحكم قد استفاد تحريض الطاعة للأثني على الدعارة من كونها مهيئتها إلى المتهم الأول الذي اتخذ محله مكانا لالتقاء بالمسكين وأنها قدمت للاثم الثالث ورافقتها إلى السيارة التي ركبها معا ليرتكب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين وهو استخلاص سائغ ومقبول وتحقق به جريمة التحريض على ارتكاب الدعارة الميئة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - لما كان ذلك فإن الحكم يكون سليما ويكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه .

(٥)

القضية رقم ٩٩٢ سنة ٢٥ القضائية :

متشردون . شرط اعتبار المرأة متشردة طبقا لقاعدة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

المتشردون من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفي للعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بمقوبة الجريمة التي قارفتها وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهمة في حالة تشرد وداتها بهذه الجريمة لجبردا احترامها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للعيش فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حجتت نعمها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذه الطاعنة بأنها وجدت بحالة تشرد بأن اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة وذلك بأن احترفت الدعارة . وطلبت عقابها بالمواد ١/٢ و ١/٣ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضورها بعملها بمواد الاتهام بوضع المتهمه تحت مراقبة البوليس فى المكان الذى يحدده وزير الداخلية لذلك تبدأ من وقت إمكان التنفيذ بها عليها مع النفاذ بلا مصروفات جنائية فاستأنفت ، ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ دانت الطاعنة بجريمة التشرد لاتهامها أكثر من مرة فى جريمة إدارة منزل للدعارة السرية والحكم عليها فى إحداها مع أن الاتهام فى هذه الجرائم أو الحكم عليها فيها لا يكفى لاعتبارها فى حالة تشرد ما دام قد ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة للتعيش .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنة بجريمة التشرد استنادا إلى صدور حكم عليها فى الجنبه رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ الدرب الأحمر بجريمة إدارة منزل للدعارة السرية وسبق اتهامها فى جريمتين مماثلتين ثم قالت "إن الحكم عليها فى الجنبه المشار إليها مع سابقة اتهامها فى الجنبهتين الأخيرتين يقطع بتعويلها فى معيشتها على ما تدره عليها الدعارة وهى وسيلتها غير المشروعة للتعيش ولا تعمل المحكمة بعد ذلك على زعمها أن وسيلة رزقها ما تملكه من المنازل إذ لو كان ليراد هذه المنازل

هو سبيل ارتزاقها الوحيد ما جئحت إلى ارتكاب الجرائم السالف الإشارة إليها“ ومؤدى ما قاله الحكم أن الطاعة تكون في حالة تشرد إذا احترقت الدعارة ولو كانت لها وسيلة أخرى مشروعة للتعيش ولما كانت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه “لا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء إلا إذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة” - وكان المستفاد من هذا النص إن المرأة تعاقب بجرime التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقها الوحيد فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارقتها لأن القانون وقد استثنى المرأة المتعطلة من العقاب لا يمكن أن يكون قد قصد الإساءة إلى مركزها من ناحية أخرى أكثر من الرجل حين يتخذ وسيلة مشروعة للتعيش فكما لا يعاقب الرجل بعقوبة التشرد إذا كانت له وسيلتان أحدهما مشروعة والأخرى غير مشروعة فكذلك المرأة ومن ثم وجب لاعتبارها في حالة تشرد أن تكون قد اتخذت الجريمة مرتزقها الوحيد بحيث تنعدم الوسيلة المشروعة أو كانت لا تكفي للتعيش . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اعتبرت الطاعة في حالة تشرد ودانتها بهذه الجريمة لمجرد احترافها الدعارة دون بحث لما تقول به من وجود وسيلة أخرى مشروعة - لما كان ذلك فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حجت نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع الطاعة مما يتعين معه قبول الطعن بإحالة الدعوى إلى المحكمة لنظرها من جديد مكونة من هيئة أخرى .

(٦)

القضية رقم ٩٩٣ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة • دفاع • إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات بجناية الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ ع • استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وإسنادها جنحة السرقة إلى المتهم • وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التغيير • عدم مراعاة ذلك • يجب الحكم بما يستوجب نقضه •

إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها إلى محكمة الجنايات هي جنائية الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وأدخلت بذلك عنصرا جديدا في التهمة ، فإنه يكون من حق المتهم أن يحاط به علما ليبدى رأيه فيه قبل أن يدان بتهمة تضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للرافعة على أساسه طبقا لما تقتضيه المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكما يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا باشجاوئيش بسلاح الكلاب البوليسية بكلية البوليس اختلس الكلب البوليسي "بعل" المملوك لكلية البوليس المين القيمة بالمحضر والمسلم إليه بسبب وظيفته . وطالبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١١٢ و ٣٠٢/٤٠ أولى عقوبات فقررت غرفة الاتهام ذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بمادتي الاتهام بمعاينة محمد عبد الوهاب عزام بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم باختيار ما وقع منه جنحة سرقة منطبقة على المادة ٧/٣١٧ عقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بمحق في الدفاع إذ غيرت المحكمة وصف التهمة من جنائية اختلاس إلى جنحة سرقة منطبقة على المادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات ودانته بها من غير أن تنبهه إلى هذا التغيير.

وحيث إنه تبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ بصفته موظفا عموميا باشتباو يش بإسلاح الكلاب البوليسية بكلية البوليس اختلس الكلب "بطل" المملوك لكلية البوليس الميرين القيمة بالضرر، والمسلم إليه بسبب وظيفته، وبعد أن نظرت المحكمة الدعوى تبين لها أن الكلب لم يكن مملوكا لكلية البوليس وليس مدرجا بدفتر المهددة الرسمية للكلاب البوليسية الموجودة بالكلية بل هو ملك خاص للرئيس السابق بإسلاح الكلاب واعتبرت الواقعة المستندة إلى المتهم جنحة سرقة منطبقة على المادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات ودانته بهذه التهمة.

وحيث إنه لما كانت التهمة التي أحيل الطاعن بها إلى محكمة الجحايات، هي جنائية الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكانت المحكمة على ما سبق بيانه قد استبعدت هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جرمة أخرى هي جنحة السرقة فأدخات بذلك عنصرا جديدا في التهمة وكان من حق الطاعن أن يحاط به علما ليبدى رأيه فيه قبل أن يدان بمقتضاه، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أغفلت تنبيه الطاعن إلى الوصف الجديد للرافسة على أساسه طبقا لما تقضى به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه وذلك بشير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى.

(٧)

القضية رقم ٩٩٦ سنة ٢٥ القضائية :

قض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال في بطلان التفتيش .

لا جدوى للطاعن من إثارة الدفع ببطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للحفاظ على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخرين سرقوا التيار الكهربائي المبين قدره بالمحضر والمملوك لشركة ليون . وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/٥ عقوبات ، ومحكمة الحاضرة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والفاذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الحكم ولدى نظر الدعوى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى بهيئة استئنافية . وقضت المحكمة حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصروفات . وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش استنادا إلى أن المداد في المدخل المنزل - ولم يلتفت إلى أن حرمة المنازل تمتد إلى مرافقها ومنها المدخل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان التفتيش في قوله "بأنه لا أساس له إذ أن مهمة السيد صلاح السيد إنما هي المرور على العدادات وفحصها

فانشاء مروره على العداد موضوع الواقعة اكتشف واقعة المرقعة كما أن العداد لم يكن بداخل أحد المحلات للتهمين الثلاثة وإنما كان في المدخل العمومي للمزل رقم هـ بإشارع اسماعيل صبرى وهذا المكان هو مكان مطروق لكل فرد أن يدخل فيه ولكل متردد على المنزل أن يطرقه ومن ثم فلا حرمة له وهو بمثابة مكان عام للجميع حتى الدخول فيه دون استئذان النيابة ومن ثم فلا حاجة لاستصدار إذن من النيابة لدخول الباب الخارجى للمنزل الذى تبين أنه مكون من ستة طوابق، ولما كان هذا الذى أثبتته الحكم يجعل موضوع العداد في محل عام يشاء الجمهور بلا تمييز بينهم مما يوجب للوظف المكلف بفحص عدادات النور الدخول فيه بغير إذن من النيابة وفضلا عن أنه لا جدوى للطاعن من أثاره الدفع ببطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للحفاظ على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه - لا كان كل ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب وانطوى على خطأ فى الاستناد إذ لم تحقق المحكمة ما دفع به الطاعن من أنه لا يسكن فى الطابق الأخير الذى ظهر أن السلك يمتد اليه - ونسب اليه بغير حق اعترافا بأن متبها آخر هو الذى صرق التيار الكهربائى واتخذ من ذلك الاعتراف سنداً لإدائته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد الأدلة التى استند اليها ومنها ما ذكره من أنه تبين من المعاينة أنه "أى الطاعن" يستمد التيار بالعداد ولا سيما وهو صاحب العداد - ومنها ما أورده عن استجواب الطاعن من أنه "أنكر ما نسب اليه مقرر أن العداد موضوع المرقعة هو خاص بمسكنه وأنه وجدته بحالته" - وما أثبت فى محضر ضبط الواقعة من أنه "يتبع السلك وجد بداخل مسكن حسن عبد الفتاح خلف الله بالدور الأرضى كما تبين بأن السلك يمتد الى الدور الأخير من المنزل حيث يوجد مسكن المتهم الأول الطاعن مجد طاهر حسن وبين لاحقق

أن بالثلاث محلات مالفة الذكر تيار كهربائي" ولما كانت هذه الأسباب التي أوردتها الحكم سائئة وتؤدي الى ما استخلصه من إدانة الطاعن فإنه لا يعيب الحكم أنه لم يرد على مادفع به الطاعن من أنه لا يسكن في الطابق الأخير أو أن يتحدث عن اعترافه قبل المتهم الثالث بأنه سرق التيار ما دام الحكم لم يؤسس إدانته على ما يعيبه عليه الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار وبحضور السادة الأساتذة : محمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وعبد محمد حسين المستشارين .

(٨)

القضية رقم ٦٨٨ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه طاعة . هذا
تعديل في التهمة لا مجرد تغيير في الوصف . وجوب تقييد الدفاع إليه .

التغيير الذي تجريره المحكمة في الوصف من جنائية شروع في قتل إلى جنائية
ضرب نشأت عنه طاعة مستندة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر
الإحالة مما تملك محكمة الجنايات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات
الجنائية - اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة
نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يتجاوز
ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة
وهي الواقعة المكونة للطاعة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاهن بأنه : مع آخر شرع مع آخرين مجهولين في قتل
كامل إبراهيم عفيفي - وعهد العزيز إبراهيم عفيفي رعى سيد أبو طالب عمدا
مع سبق الإصرار وذلك بأن اتفقا مع هؤلاء المجهولين على قتل المحني عليهم وبيتوا
النية على ذلك وأعدوا أسلحة (بندقية وسكين وعصا غليظة) واستقلوا قارباً إلى مكان
وجود المحني عليهم ثم أطلق المنهم الأول عيارين نارين على المحني عليه الأول أصابه
أحدهما في فخذه الأيمن وطعنه أحد المجهولين بسكين في يده اليمنى وضربه آخر

بعضا غليظة على كنفه الأيمن وضرب المتهم الثانى المجنى عليه الثانى بمصا غليظة على رأسه كما ضرب مجهول المجنى عليه الثالث بعضا على ذراعه الأيمن وكانوا جميعا يقصدون القتل وقد حدث بالمجنى عليهم من جراء ذلك الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو تدارك المجنى عليهم بالعلاج - وطلبت إلى غرفة الإنهام إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لما كنهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعى كل من كامل ابراهيم عفيفى وعبد العزيز ابراهيم عفيفى بحق مدنى قيل المتهمين وطلبا القضاء لهما عليهما بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٩ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات و ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بمقابلة المتهم عبد الستار على الخولى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع لكامل ابراهيم عفيفى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض الدعوى المدنية المقامة قبله من عبد العزيز ابراهيم عفيفى وألزمت رافعها بمصروفاتها وذلك على اعتبار أن المتهم فى الزمان والمكان المبينين آنفا أطلق عمدا على كامل ابراهيم عفيفى عيارا ناريا أصابه فى فخذه الأيمن وفى ساقه اليمنى أحدث بهما جروحا تخلف عنها عاهة مستديمة هى قصر بالطرف السفلى الأيمن بنحو ٦. / وإضافة بحركة ثنى مفصل الركبة وحركات مفصل العقب وضعف بقوة ثنى القدم إلى أملا . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بالشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار ولكن المحكمة بعد أن سمعت الدعوى انتهت إلى القول بأن ما وقع منه هو جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة - وكان ذلك منها فى حكمها فقط دون أن يثيره بجاسة المحاكمة أو تلفت نظر الدفاع إليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ما يقوله الطاعن صحيح إذ أن التغير الذي أجرته المحكمة في الوصف من جنابة مشروع في قتل إلى جنابة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إيجراءه في حكمها بغير حق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المنكوبة للجنة - لما كان ذلك وكان القانون لا يخول المحكمة أن تدافى المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تألفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٩)

القضية رقم ٧٣٥ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تفتيش . تفتيش الأشخاص المعبر عنهم من أعمال التحقيق . ناهية .

(ب) تفتيش . بحث رجال الإسعاف في جيوب المصاب الناقص من مواهبه لجمع ما فيها وتعرفها وحضرها قبل قتل صاحبها إلى المستشفى لعلاج . جواز .

١ - تفتيش الأشخاص الذي تبشره سلطات التحقيق بالشروط وفي الحدود التي رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذي رخص الشاوع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تغليبا للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول - رعاية لهذه المصلحة العامة - سلطة التحقيق إيجراء التفتيش لاحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة .

٢ - ما يقوم به رجل الاسعاف من البحث في جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الإجراء لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تليها على رجال الاسعاف الظروف التي يؤديون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يمد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع إلى اعتباره عملا من أعمال التحقيق .

القائمة

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات البحيرة لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول "١" المرفق - فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات البحيرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٩ و ٢/٣٠٤ و ٢٨١ إجراءات والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والفقرة واحد من الجدول رقم واحد الملحق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بتهمة سب سيد عثمان بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبترامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

التمسك

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخفا في الاستدلال وفي الاسناد وبالقصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الموضوع بطلان التفتيش الذي أجراه اثنان من رجال الاسعاف وليس لها صفة رجال الضبطية القضائية غير أن المحكمة قالت بأن ما قام به رجال الاسعاف هو عمل مشروع واستدل بما أمفر عنه ذلك التفتيش الذي يقره القانون ، كما استند الحكم على تقرير الطبيب الشرعي من الأعراض التي أصيب

بها الطاعن تنشأ عن التسمم بالأفيون أو أحد مشتقاته في حين أن الثابت من التحليل خلو المعدة من القلوبات المخدرة والأفيون ، وأسند الحكم كذلك إلى الشهود أنهم قالوا بأن مندوب الاسعاف أخرج من جيوب الطاعن قطعة من الأفيون وهذا القول لم يرد على لسان أحد من هؤلاء الشهود بجلاسة المحاكمة ، كما نفي الحكم وجود خصومة بين الطاعن ورئيسه المباشر في حين أن ما شهد به مدير المطبعة التي يعمل بها الطاعن تفيد قيام هذه الخصومة ويضيق الطاعن إلى ما تقدم أن وزن قطعة الأفيون كما هو ثابت في التحقيق يختلف عن الوزن الذي أثبتته الطبيب الشرعى مما يحتمل معه أن يكون هذا الاختلاف راجعا إلى أن المادة التي أرسلت للطبيب الشرعى تباير المادة المضبوطة ، وأخيرا فقد ذهب الحكم إلى اعتبار الطاعن محرزا للسادة المخدرة وهذه الجريمة تستلزم علم المتهم بأن ما يحزره مخدر وقد كان الطاعن عند ضبط قطعة الأفيون في حالة إغماء مما لا يتوافر معه الركن السادى للجريمة وقد أثار الدفاع عنه ذلك لدى المحكمة فلم ترد عليه في حكمها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حتمه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ورد ردا سائفا على دفاع الطاعن الذى قال فيه باحتمال دس المخدرات له وعلى ما رده في طعنه بشأن اختلاف وزن المخدر وقال إن المحكمة تطعن إلى أن المادة التي ضبطت يجيب جاكنة المتهم الداخلى هي بنفسها التي سلمت للكونستابل وهي ذاتها التي قدمها هذا الأخير لوكيل النيابة المحقق وأن الاختلاف النافى في الوزن مرجعه إلى اختلاف الموازين في درجة دقتها ومدى حساسيتها ، وهو رد معقول ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قالت في صدد الدفع بـ"بطلان التفيتش" "إن هذا القول مردود بأن قيام رجل الإسعاف بإحصاء ما كان يجيوب ملابس المتهم التي كان يرتديها وقت وجوده في حالة غيبوبة بغية تحرير كشف بها وخصمه جيوب تلك الملابس لمعرفة ما بداخلها للغرض المتقدم الذكر لا يعدو تفيتشا بالمعنى الذى يريده القانون وإنما هو ضرب من ضروب المحافظة على أمتعة المتهم المريض" ولما كان تفيتش الأشخاص الذى

تباشره سلطات التحقيق بالشروط وفي الحدود التي رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تقنيا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول رعاية منه لهذه المصلحة العامة — لسلطة التحقيق إجراء التفتيش لاحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة ، ولما كان ما قام به رجل الإسعاف من البحث في جيوب الطاعن لجمع ما فيها وتعرفها وحصرها قبل نقل صاحبها الغائب عن صوابه إلى المستشفى لملاجه ، هذا الإجراء لا يخالف فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تليها على رجال الإسعاف بالظروف التي يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو بذلك إجراء لا يصح أن يعد تفتيشا بالمعنى الذي يمثله "الشارع" وقصد إلى اعتباره عملا من أعمال التحقيق ومن ثم يكون ما قاله الحكم في الرد على ما أثاره الدفاع من بطلان التفتيش هو رد سديد في القانون ، ويكون استناد المحكمة إلى الدليل الذي تمحض عنه فحص ملابس الطاعن على الصورة الميمنة في الحكم هو استناد سليم ولا غبار عليه ، لما كان ذلك ، وكان لا تأثير على المحكمة إذا هي أخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعي مطمئنة إلى الرأي الذي أبداه من أن "الأعراض التي بدت على الطاعن عند وصوله إلى مستشفى الجامعة تتفق والأعراض الناشئة عن التسمم بالأفيون أو أحد مشتقاته كالأورفين وأن عدم العثور على أثر للأورفين بالكبسة الصغيرة التي احتفظ بها من متحصلات غسيل المعدة لا يتناقض مع وجود المتهم في حالة تسمم بالأفيون إذ يمكن تقليل خلو تلك المتحصلات من آثار الأفيون بأن المادة المخدرة قد استخلصت من المعدة قبل التحفظ على المتحصلات المشار إليها بواسطة الفسيل المتكرر" لما كان ذلك وكان الحكم قد أخذ من مجموع أقوال الشهود في التحقيقات وما شهدوا به في الجلسة أن المادة التي كانت تحتويها ورقة السلفان المضبوطة بحجب الطاعن هي مادة الأفيون أو أن راحة الأفيون كانت تقيمت منها ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما أثبتته المحكمة في خصوص تعرفهم على المادة المضبوطة ليس له أصله الثابت في التحقيقات الابتدائية فإن ما يشكو منه الطاعن من خطأ الاسناد لا يكون

مقبولا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن حيازة الطاعن للأفيون كان بقصد التعاطي وأن الأعراض التي شوهدت عليه عند دخوله المستشفى تتفق والأعراض الناشئة من التسمم بالأفيون وكان ما أثبتته الحكم من ذلك فيه ما يكفي لإثبات علم الطاعن بكنهه ما يحوزه مما لا حاجة بعده لأن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا العلم ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٠)

القضية رقم ٧٤٠ سنة ٢٥ القضائية :

معارضة . إعلان . الإعلان بلمة الإدارة . لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

الإعلان بلمة الإدارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر ضربه با عمدا بجيت على ساهم فأحدثابه الإصابات الموضحة بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومكة جنائيات القاهرة قضت غاييا عملا بمواد الاتهام بمعاوية الطاعن محمد على حسين بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم والمكة المذكورة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... أنخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات إذ قضى بجلسة ١٩٥٥/٥/١٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يعلن الطاعن إعلانا صحيحيا ذلك أنه أعلن خطأ بجعل إقامته القديم بالقاهرة وكان قدغيره وانتقل إلى مدينة الاسماعيلية للإقامة فيها منذ سبتمبر سنة ١٩٥٣ فلم يصح إعلانه وسلم الإعلان بلجهة الإدارة كما لم يمين كاتب المحكمة في التفسير موعدا لنظر المعارضة طبقا لما تقضى به المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أحررت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن اتهم بيمينه ضرب مرتبطة بيمينية وقدم للمحكمة جنائيات القاهرة التي قضت بجلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ غيابيا بجمسه ستة أشهر مع الشغل ثم قبض عليه بمعرفة البوليس في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ وأحيل إلى نيابة جنوب القاهرة حيث أعلن بالحكم الغيابي بسرأى المحكمة في يوم ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ رقرر بالمعارضة في نفس اليوم وذكر بإعلان الحكم الغيابي أنه مقيم بشارع وادى حلفا بمدينة الاسماعيلية على خلاف ما أثبت في محضر التحقيق ولم يذكر بتقرير المعارضة تاريخ الجلسة المحددة لنظرها ثم حددت بعد ذلك جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥ وفيها لم يحضر الطاعن وقررت النيابة بالحاضة أنه أعلن بلجهة الإدارة لتركه مسكنه فقضى في نفس الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن — لما كان ذلك وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن أعلن لشخصه أو في محل إقامته الجديد بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وإنما أعلن بلجهة الإدارة ولذا فإن الإعلان ما كان يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ويكون الحكم المترتب عليه وهو الحكم المطعون فيه باطلا بما يستوجب نقضه .

(١١)

القضية رقم ٩٨٩ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) دعارة . جريمة إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة . هما من جرائم العادة .
(ب) دعارة . جريمة إدارة منزل للدعارة . عدم توافر أركانها القانونية . يستتبع عدم قيام
جريمة المعاونة في إدارته . حلة ذلك .

١ — جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من
جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

٢ — إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة
المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الاشتراك في الفعل
الأصل لا قيام لها بدونه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأتهما — المتهم الأول : ١ — حرض
عبيد الله أحمد عبيد الله على ارتكاب الدعارة وسهلها له بالكيفية الموضحة بالمحضر
٢ — حاون دولت عبد الفتاح عبد العال على ممارسة الدعارة واستغل بقاءها
٣ — أدار محلا للفجور والدعارة . المتهمة الثانية : ١ — اعتادت ممارسة
الدعارة — ٢ — حاونت وصاهمت في إدارة منزل للدعارة السرية . وطلبت
عقابهما بالمواد ١ و ٦ و ٨ و ٩/٣ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولدى
نظر الدعوى دفع المتهمان ببطلان القبض والتفتيش . ومحكمة بندير أسبوط
قضت بحسباً بالمواد الاتهام — أولاً : برفض الدفع ببطلان القبض
والتفتيش وبصحةهما — ثانياً : بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل
وبتقريه ٣٠٠ ج وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ
وذلك عن التهم الثلاث — ثالثاً : بحبس المتهمة الثانية سنة واحدة مع الشغل

وبتفريعها ١٠٠ ج وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة مع التنفيذ وذلك عن التهمة الثانية وبراعتها من التهمة الأولى المسندة إليها بلا مصروفات عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجرامات الجنائية - رابعا : بإغلاق المحل وبمصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه وشملت الحكم بالتنفيذ وأعفت المتهمين من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهمان ومحكمة أسبوط الابتدائية بهيئة استئنافية وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... حيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الثانية استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن مما استعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ دانتها بجرمة المساهمة مع آخر في إدارة منزل للدعارة السرية دون أن تتوافر لهذه الجريمة أركانها القانونية ومن بينها ركن الاحتياط كما هو مفهوم نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إن الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أنه أثناء مرور البوليس الملكي محمد عبد الفتاح محمد بصحبة زميله محمد علي محمود ومحمد عبد الدائم في مساء يوم ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ دخل ومن معه مقهى للطاعن الأول (غرزة) وذلك لسؤاله عما إذا كانت المقهى مرخصة أم لا فسمعوا وقتذاك أصواتا وعبارات تدل على ارتكاب الفاحشة داخل حشة متصلة بالمقهى فاقترحها هو وزميله فوجدا شخصا أتر بحالة اتصال جنسي مع الطاعنة الثانية وهي زوجة صاحب المقهى فقبضوا عليها وعلى الطاعن الأول صاحب المقهى واقتادوهم إلى مركز البوليس وأبلغوا بالواقعة وسئل الطاعنان فأنتكرا التهمة وأقر الشخص الأجنبي الذي ضبط مع الطاعنة الثانية بأن الطاعن الأول دعاه لارتكاب الفاحشة مع الطاعنة لقاء أجر تناوله منه وقد ضبط أثناء مباشرته فعل الفاحشة وقدم الطاعنان لاجأكة الأول بالتم الآتية : أولا : حرض آخر على ارتكاب الدعارة وسهلها له . وثانيا : عاون

الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة واستغل بقاءها وثالثا : أدار عمله للفجور والدعارة كما قدمت الطاعة الثانية بتهمة الأولى أنها اعتادت ممارسة الدعارة ثانيا : عاوت وساهمت في إدارة منزل للدعارة السرية فقضت محكمة أول درجة بخمس الطاعن الأول ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه ثلثمائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاث سنوات عن التهم الثلاثة المسندة إليه وبخمس الطاعة الثانية سنة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة عن التهمة وبراءتها من التهمة الأولى المسندة إليها كما قضت بمغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به واستأنف الطاعنان الحكم وقضى بتأييده للأسباب التي بنى عليها وجاء في أسباب الحكم "أنه بالنسبة للتهم الثلاثة المسندة لاتهم الأول (الطاعن الأول) فإنها ثابتة قبله ثبوتا كافيا من التحقيقات ومنها ما قرره عبيد الله أحمد عبيد الله من أن المتهم الأول دعاه لارتكاب الفاحشة مع المتهم الثانية لقاء مبلغ عشرة قروش وكذا ثابتة مما شهد به رجال البوليس محمد عبد الفتاح ومحمد عبد الدايم ومحمد علي محمود بالجلسة من أنهم سمعوا عبارات الفجور وشاهدوا واقعة ارتكاب عبيد الله أحمد عبيد الله الفاحشة مع المتهم الثانية ولا نقول المحكمة على إنكار المتهم لما أسند إليه إذ لم يدفع تلك التهمة بدفاع مقبول ومن ثم يكون المتهم قد حرض عبيد الله أحمد عبيد الله على ارتكاب الدعارة بالطريقة التي سبق بسطها ، كما عاون المتهم الثانية على ممارسة الدعارة واستغل بقاءها بأن اشترك في تهئة المحل وإعداده لذلك الغرض كما أنه أدار عملا للفجور بأن استقبل فيه شخصا لا يعرفه هو عبيد الله أحمد عبيد الله لارتكاب الفحشاء فيه لقاء أجر اقتضاه منه مقدرا وبالتالي يتعين عقابه بمواد الاتهام - وحيث أنه بالنسبة للتهمة الثانية فترى المحكمة أن التهمة الأولى المسندة إليها غير قائمة في حقها إذ لم يثبت ركن الاعتقاد وبالتالي يتعين براءتها عملا بنص المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما عن التهمة الثانية المسندة إليها فإنها ثابتة قبلها ثبوتا كافيا من التحقيقات وفيما قرره عبيد الله أحمد عبيد الله أنه كان يواقعها ومما شهد به رجال البوليس بالجلسة من أنهم شاهدوا واقعة ارتكابها الفاحشة ولا نقول المحكمة على إنكار المتهم إذ لم تدفعها بدفاع مقبول وبالتالي تكون

المهمة قد ساهمت وعاونت في إدارة المحل للدعارة بأن اشتركت في تهنيته وإعداداته لذلك الغرض وقدمت ففهمها لارتكاب الفحشاء مع عبيد الله أحمد عبيد الله .

وحيث إنه لما كانت جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها وكان الحكم قد نفى قيام ركن العادة بالنسبة للطاعة الثانية وقضى ببراءتها من تهمة ممارسة الدعارة وكان لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سوى الطاعة وكانت المحكمة لم تقم دليلاً آخر على أن المحل يدار لممارسة الغير الدعارة فيه فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان وبالتالي تكون جريمة المعاونة في إدارة المحل للدعارة غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه على أن وجود الطاعة الثانية في المحل المعد للدعارة وضبطها فيه مهما بلغ من علمها بإدارته للدعارة لا يعتبر بذاته عوقاً على استغلاله أو مساعدة في إدارته ولا تتحقق به جريمة المعاونة على إدارة منزل للدعارة التي دانها الحكم بها - ويكون الحكم إذ دان الطاعة الثانية بتهمة المعاونة في إدارة محل للدعارة قد أخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعة - وهذا ولما كان وجه الطعن يتصل بالطعن الأول الذي لم يقدم أسباًبا لطمئه فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضاً فيما قضى به من عقوبتي الغلق والمصادرة المقررتين بجريمة إدارة المنزل للدعارة ورفضه فيما عدا ذلك .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة . وبحضور السادة الأمانة محمود ابراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين .

(١٢)

القضية رقم ٦٣١ سنة ٢٥ القضائية :

تفتيش . حكم . تسببه . الدفع ببطلان التفتيش . عدم العرض له في حكم الإدانة لدى استند
إلى الدليل المستند من التفتيش . قصور .

إذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهمه على الدليل المستند من تفتيش هرقتها
دون أن يعرض الدفع ببطلان التفتيش ويرد عليه فإن هذا يجعله قاصر البيان
مستوجب النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عديله أمين طنطاوى و ٢ - عيشه
أمين طنطاوى و ٣ - نازك عبد العظيم حسن (الطاعنة) و ٤ - جاريه حسين
عل و ٥ - رقيه محمد البسيونى و ٦ - السمرة أمين طنطاوى بأنهن : أولا -
جميع المتهمات إعتدن ممارسة الفجور والدعارة وثانيا - المتهمات الثلاثة
الأول فتحن منزلهن للفجور والدعارة وعاون باقي المتهمات على ممارسة الدعارة .
وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢/٦ و ٨ و ٣/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
وأمام محكمة جناح باب الشرعية دفع الحاضر مع المتهمات ببطلان التفتيش ،
وبعد أن اتت المحكمة نظرها قضت بحضورها للثالثة والرابعة والخامسة ،
وغايبا للأولى والثانية والسادسة عملا بالمواد ١/١ و ١٣/٣/٩ من القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . بالنسبة إلى المتهمه
الأولى - والمادة ٣/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بالنسبة إلى المتهمتين
٠٢ (٢) ج .

الثلاثة والرابعة أولا بجلس المتهمة الأولى سنة مع الشغل وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ من تاريخ امكان التنفيذ عليها وذلك فى المكان الذى يعينه وزير الداخلية وبنقل مسكنها ومصادرة امتعتها وأثاثاتها الموجودة فيه وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ وتغريمها مائة جنيه وذلك عن التهمتين وثانيا : براءة المتهمة الثانية من التهمتين المستندتين إليها وثالثا : بتغريم المتهمة الثالثة ثلاثين جنيها عن التهمة الأولى وبراءتها من التهمة الثانية ورابعا : بتغريم المتهمة الرابعة ثلاثين جنيها وخامسا : براءة المتهمتين الخامسة والسادسة مما أسند إليهما وسادسا : أعفت المتهمات من المصاريف الجنائية . فاستأنفت المتهمة نازك عبد العظيم حسن (الطاعة) هذا الحكم كما استأنفته النيابة بالنسبة إلى المحكوم ببراءته وبالنسبة إلى (نازك) لثبوت التهمة قبلها ولخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره بالنسبة - للتهمة جارية حسن على ذلك للتشديد، وأمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر مع عيشه أمين طنطاوى بدفعين أولها - عدم جواز نظر استئناف النيابة لأنها لم تطلب بحضور الجلسة توقيع اقصى العقوبة ، وثانيهما ببطلان إجراءات الضبط والقبض والتفتيش وما ترتب عليها من محضر تحقيق رجال مكتب حماية الآداب وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت غايبا للتهمة المذكورة والمتهمة السمرة أمين الطنطاوى وحضوريا للباقيات أولا - بالنسبة للتهمة عيشه أمين طنطاوى برضى الدفع بعدم جواز استئناف النيابة وبمجاوزه وبقبوله شكلا ورفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والقبض والتفتيش وما ترتب عليها من محضر تحقيق رجال مكتب الآداب وبصحة تلك الإجراءات وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وثانيا : بالنسبة للتهمة نازك عبد العظيم حسن " الطاعة " بقبول استئنافها شكلا بالنسبة للتهمة الأولى وبقبول استئناف النيابة شكلا بالنسبة للتهمة الثانية وبإلغاء الحكم المستأنف وباجتماع الأراء فيما تضمنته من براءة المتهمة المذكورة منها وبمعاقبته عن التهمتين بالحبس سنة مع الشغل وتغريمها ١٠٠ جنيه وغلق مسكنها ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة فى المكان الذى يعينه وزير الداخلية تبدأ من تاريخ امكان التنفيذ عليها . وثالثا : - بالنسبة

للتهمة الثالثة جاريه حسين على بعدم جواز استئناف النيابة ورابعا : بقبول استئناف النيابة شكلا بالنسبة للتهمة الرابعة والخامسة رقيه محمد بسيوني والسمره أمين طنطاوى وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعة بطريق النقض في هذا الحكم ... اطلع

المحكمة

وحيث إن مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه هو أنها دفعت في المذكرة المقدمة منها للمحكمة الاستئنافية بطلان الفيض والتفتيش إذ لم يصدر من النيابة العامة أمر بتفتيش غرفتها التي تستأجرها من صدر الأمر بتفتيش منزلها ، ولكن المحكمة لم تشرف في حكمها إلى هذا الدفع ولم ترد عليه مما عاب حكمها بعبء القصور .

وحيث إنه يبين من مراجعة مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعة قدمت مذكرة بدفائها للمحكمة الاستئنافية التي رخصت لها في تقديمها عند حجز القضية للحكم بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ وضمنت الطاعة هذه المذكرة الدفع ببطلان تفتيش الغرفة التي تم فيها والتي تقول إنها استأجرتها من المتهم الأولى عديله أمين طنطاوى الشهيرة بأمره بمقتضى عقد إيجار قدمته بجلسة المحاكمة ، كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس إدانة الطاعة على الدليل المستمد من تفتيش غرفتها دون أن يعرض للدفع ببطلان التفتيش ويد عليه مما جملة قاصر البيان مستوجبا للنقض دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٣)

التمضية رقم ٨٠٠ سنة ٢٥ القضائية :

دعوى مدنية • حكم • تسببه • تقديم المتهم محضر صلح يوه وبين المجنى عليه • القضاء
للاطير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر الدامح • قصور •

إذا كان الحكم قد قضى للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض
لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذى قدم فى مصير الدعوى فإنه يكون
قاصرا •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا اسكندر بشاى بيدمكنسة فبرأسه
فأحدث به الإصابات الميمنة بالقرار الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة
يستحيل برؤها هي فقد ما كانت تبصره تلك العين. وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤
عقوبات. ومحكمة جنح الوائى الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام
بمحس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ
قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش
مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات
تبدأ من وقت اعتبار هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف. فاستأنف المتهم ، ومحكمة
مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف مع جعل
وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من اليوم وألزمت المتهم بالمصروفات
المدنية الاستئنافية بلا مصروفات جنائية. فطعن الطاعن فى الحكم بطريق
النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استند فى ادانته
إلى شهادة شهود الاثبات دون أن يبين مضمون شهادتهم وفى ذلك قصور
يعيب الحكم بما يستوجب نقضه، كذلك أخطأ الحكم حين قضى للجنى عليه

بالتعويض رغم أن الطاعن تمسك في دفاعه الشفوي وفي المذكرة المقدمة منه بأنه تمسّح معه بمقتضى محضر صلح نص فيه على أنه لا يجوز للجنى عليه مطالبة الطاعن بأى تعويض في المستقبل .

وحيث إنه تبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بأسبابه أنه استند في ادانة الطاعن ضمن ما استند إلى شهادة المجنى عليه اسكندر شعبان بشأى وشهادة عاشور أحمد عزب وبعد أن أورد الحكم مضمون شهادة الأول عقب على شهادته بقوله إن هذه الأقوال تأيدت بشهادة عاشور أحمد عزب ولما كان يشترط في الحكم الصادر بالادانة أن تبين فيه الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع الجريمة من المتهم ولا يكفى فيه أن يشير إلى دليل لأنه يؤيد دليلا آخر دون أن يذكر مؤداه حتى يبين منه وجه الاستشهاد به على ادانة المتهم ووجه تأييده لذلك الدليل الآخر فإن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر على إيراد العبارة المذكورة دون أن يبين مؤدى شهادة الشاهد يكون معيبا يعيب القصور.

وحيث إنه يبين أيضا من مفردات القضية التى أشرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قدم لمحكمة الموضوع محضر صلح مؤرخا فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ موقعا عليه من المدعى بالحقوق المدنية يقرر فى البند الثانى بأنه تنازل عن بلاغه فى حق الطاعن وبأنه تمسّح معه نهائيا وليس له الحق بالتعويض فى المستقبل ، كما قدم الطاعن للمحكمة الاستئنافية مذكرة تمسك فيها بما تضمنته محضر الصلح وطلب القضاء برفض الدعوى المدنية ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح فى مصير الدعوى المدنية فانه يكون قاصرا من هذه الناحية أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

(١٤)

الفضية رقم ٨٠٣ سنة ٢٥ القضائية

إجراءات . حكم . تشكيل هيئة المحكمة . قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى . اشتراك في المداولة .
بطلان الحكم . م ٣٣٩ مرافعات .

مضى تبيين أن القاضى الذى اشترك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع
المرافعة فى الدعوى فإن الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٣٩ من قانون
المرافعات .

القائمة

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه تسبب فى جرح محمد محجوب وإقبال
محمد محجوب من غير قصد ولا تعمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه
بأن قاد سيارة بغير احتياط بسرعة زائدة رغم خروجه من شارع فرعى فاصطدم
بسيارة أخرى كان يركبها الجنى عليهما فأصيبا بالإصابات الموصفة بالتقرير الطبى .
وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ عقوبات . وقد ادعى محمد محجوب وإقبال محمد
محجوب بحق مدنى قبل المتهم وسعد الدين الكفراوى المسئول مدنيا وطلبا
القضاء لهما عليهما بمبلغ ٢٣٠٠ ج بصفة تمويض كما ادعى سعد الدين الكفراوى
بحق مدنى قبل محمد محجوب صاحب السيارة وسعد عيد الجواد السائق وطلب
القضاء له عليهما متضامين بمبلغ ١٨٠ ج بصفة تمويض كما أدخل شركة التأمين
الأهلية فى الدعوى بصفتهما مسئولة عن التعميض ولدى نظر الدعوى دفع الحاضر
عن شركة التأمين الأهلية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى كما طلب
سعد الدين الكفراوى ضم دعوى اللجنة المباشرة التى رفعتها ضد المدعى بالحق
المدنى محمد محجوب وساقته للدعوى الحالية ولدى نظر الدعوى دفع المتهم بعدم
قبول دعوى التعميض ، ومحكمة جناح الوالى الجزئية قضت فيها عملا بهواد الاتهام
حضوريا فى اللجنة رقم ٢٢٢٠ سنة ١٩٥١ الوالى برفض الدفيعين الفرعيين

وبمحسب المتهم شنوده عطيه شنوده شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع مع المسئول بالحقوق المدنية سعد الدين الكفراوي للدينين بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وخمسة جنهيات أتعاب محاماة . ثانيا في الجنبه رقم ٣٨٠٢ سنة ١٩٥٢ الوايلي حضوريا ببراءة المتهم سيد عبد الجواد من التهمتين المنسوبتين إليه وإلزامه بأن يدفع مع محمد عجوب المسئول بالحقوق المدنية بضمانه شركة التأمين مبلغ ثلاثين جنهيا والمصاريف المدنية المناسبة و ٢٠٠ قرشا أتعاب محاماة . فاستأنف المسئول مدنيا كما استأنف المدعى الأول والمدعى الثاني . واستأنف المسئول في الجنبه رقم ٣٨٠٢ وايلي سنة ١٩٥٢ . ولدى نظر الدعوى تمسك المدعون بالدفع السابق إبداءها . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئنافات الخمسة شكلا وفي الموضوع . أولا : بإلغاء الحكم المستأنف . ثانيا : ببراءة المتهم شنوده عطيه شنوده مما هو مسند إليه بلا مصاريف جنائية . ثالثا : برفض الدعوى المدنية المقامة من محمد عجوب عطيه وإقبال محمد عجوب عطيه قبله وقبل سعد الدين الكفراوي وفي شقها الخاص بالتعويض عن الإصابات وبعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية للبت بنظرها في شقها الخاص بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بسيارتها وألزمت هذين المدينين بصرفات دعواهما المدنية . رابعا : بعدم اختصاص محكمة المواد الجنائية بنظر دعوى التعويض المقامة من سعد الدين الكفراوي قبل كل من سيد عبد الجواد على محمد عجوب عطيه وإلزام مدعيها بمصرفاتها . خامسا : بعدم قبول دعوى الضمانه المقامة من سعد الدين الكفراوي ضد شركة التأمينات الأهلية وإلزام مدعيها بمصرفاتها . سادسا : بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فظن الطاعنان السيد محمد عجوب والسيدة إقبال محمد عجوب المدعيان بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مما يتناه الطاعن دلي الحكم المطعون فيه أنه وقع باطلا لأن أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة وفي إصدار الحكم وهو القاضي مصطفى راشد لم يسمع المرافعة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات قد جرى نفعها على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا وكان يبين من محضر جلسات المحكمة الاستثنائية أن القاضي مصطفى راشد لم يكن من بين الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى بجلسته ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وأمرت بحجز القضية للحكم ومع ذلك فإن الواضع من مراجعة مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن القاضي المذكور اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم - لما كان ذلك فإن الحكم يكون باطلا مستوجبا للتقضى دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٥)

القضية رقم ٨١٦ سنة ٢٥ القضائية :

سلاح . دفاع . دفع المتهم بإحراز سلاح بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . حكم متهيب .

إذا دفع المتهم بأن البندقية التي اتهم بإحرازها بغير ترخيص، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فأدانت المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز سلاحا ناريا بندقية بخرطوش لاتطلق الرصاص بدون ترخيص . ثانيا : أحرز طلقات معدة ذخيرة لسلاح نارى بدون أن يكون مرخصا له بحمله . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٢ ق ٥٨ سنة ١٩٤٩ . ومحكمة جناح ديرمواس الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الانهاك بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ

من التهمتين مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأمرت بمصادرة
بندقية والذخيرة المضبوطة بلا مصروفات جنائية . فاستأنف ومحنة أسبوط
لابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت
بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فظعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون أنه أخل بحقه في الدفاع
فلك بأنه دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بأن البندقية المضبوطة مرخصة وقرر
هذا الدفاع بلسان عاميه أمام المحكمة الاستئنافية ولكن الحكم المطعون فيه صدر
بتأييد الحكم الابتدائي دون أن يشير إلى دفاع الطاعن أو يرد عليه .

وحيث إنه يتبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى أوراق
الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الظن أن الدعوى العمومية
رفعت على الطاعن بتهمة إحراز سلاح بندقية خرطوش وطلقات بدون
ترخيص وأنه دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بأن البندقية مرخصة وأن مأمور
المركز أخذها منه . وقضت محكمة الدرجة الأولى بإدانة الطاعن استنادا إلى أن
الثابت من كتاب مركز ملوى أنه بالبحث بالدفاتر الخاصة بالخبراء المحصنين
لم يستدل على اسمه منهم فاستأنف الطاعن الحكم ودفع بلسان عاميه بأن البندقية
مرخصة وقدم شهادة بذلك وقررت المحكمة التأجيل وكلفت النيابة بالاستعلام
من مركز ديرمواس عما إذا كانت البندقية مرخصة باسم الطاعن أم غير مرخصة
وفي الحالة الأولى عليها ضم أوراق ترخيصها ثم قضت بالإدانة دون أن تنفذ
هذا القرار ودون أن تشير في حكمها إلى الشهادة التي قدمها الطاعن والتي حملتها
على إصدار قرارها — لما كان ذلك وكان هذا الدفاع الذي أبداه الطاعن أمام
محكمة ثاني درجة هو دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى في الدعوى
مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه وأما وهي لم تفعل ولم تشير إليه في حكمها
ولم تبد رأيها فيه فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ حسن داود المستشار ، وبحضور المادة الأمانة : محمد ابراهيم
اسماعيل ، وهشام كابل ، ومحمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(١٦)

القضية رقم ٧٧٢ سنة ٢٥ القضائية :

شركة . شركة مساهمة . مسئولية جنائية . عدم مراعاة النسبة التي أوجها القانون رقم ١٣٨
لسنة ١٩٤٧ في عدد المصريين المستخدمين في الشركة . نطاق المسئولية الناتجة عن ذلك من حيث
الأشخاص ومقر الشركة .

يبين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع
سوى في المسئولية الجنائية (الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد
المصريين المستخدمين في الشركة) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة
الشركة ، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة
في الخارج ، وإيسر في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج
والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون
عضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة بل إن الشارع جعلهما مثليين في هذه
المسئولية في كل حال يثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول : بصفته مديرا والثاني عضو
مجلس إدارة محلات هانو لم يستوفيا النسب المقررة قانونا في عدد المصريين
المستخدمين في الشركة ، وكذلك فيما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، وطلبت
عقابهما بالمادة ٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٢١٦
لسنة ١٩٤٨ ومحكمة العطارين الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة والقرار

المذكورين آنفا بتفريم كل من المتهمين عشرين جنبا . فاستأفا ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطن الوكيل عن الطاعن في الحكم الأخير بطريق التقض ... الخ

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك بأن المحكمة لم تأخذ بما أبداه الدفاع من وجوب قصر التهمة على مدير الفرع وحده دون عضو مجلس الادارة المنتدب ، وذلك إعمالا لنص المادة ٥ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ومفهوم هذا النص أن المنشأة التي يكون مركزها الرئيسى في الخارج ، فلا يزال من مخالفة أحكام القانون المذكور إلا مدير الفرع أو الوكيل التابع لها والموجود بمصر ، وما دامت محلات هانوى مؤسسة مركزها الرئيسى في باريس ، ولها فرع في مصر ، فإن الطاعن الثانى وحده هو الذى يخضع لأحكام القانون مالف الذكر ، ولا يصح مسألة الطاعن الأول معه ، كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وفضلا عن ذلك ، فإن محكمة الدرجة الثانية لم ترد على هذا الدفاع ، ولا على ما جاء بالمذكرة المقدمة إلى تلك المحكمة بشأن عدم ثبوت التهمة بالنسبة إلى محلات هانوى ، ولا سيما وأن وزارة الداخلية لم تبد رأيها إلى الآن في جنسية بعض موظفى الفرع .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن الادارة العامة للشركات أبلغت بأن محلات هانوى الكبرى وهى فرع لشركة مساهمة فرنسية مركزها الرئيسى باريس ومقرها بمصر والاسكندرية والتي تخضع لأحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ لم تستوف النسب المقررة من الموظفين المصريين وما يتقاضونه من أجور ومرتبات إعمالا لنص المادة الخامسة من ذلك القانون ، وأنه قد اتضح للادارة أن نسبة المستخدمين المصريين لديها ٥٩,٥ ٪ . بمجز قدره ١٥,٥ عن النسبة المقررة قانونا وهى ٧٥ ٪ .

وأن نسبة ما يتقاضون من مرتبات هي ٥٣,٧ أى بنسبة أقل ١١,٣ ٪ عن النسبة المقررة قانونا وهي ٦٥ ٪ . ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه . ولما كان بين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ الذي طبقته أن الشارح سوى في المسؤولية الجنائية بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد تلك التفرقة التي يذهب إليها الطاعنان بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ، ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة ، بل إن الشارح جعلها مثليتين في هذه المسؤولية في كل حال تثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد رد على ما جاء بدفاع الطاعنين الذي ورداه في الوجه الثاني من الطعن ، وقال في هذا الرد : " إن ما تقول به الشركة في غير عمله ، ذلك أن عدد المستخدمين الذين تطلب استغناءهم لا يجوز بأي حال احتسابهم ضمن المصريين ، وعلى فرض صحة ما ادعته من أن عدد الذين قدموا طلبات للحصول على الجنسية وعددهم ٢٤ والرعية المحلية ٢٣ ، وعلى فرض أيضا أنهم من المصريين حقيقة ، فإن النسبة تصبح بعدئذ ٢٥٥ مستخدما من المصريين ، وعدد الأجانب ٦٥ + ٨ + ١٦ = ٨٩ ، ويكون عدد المستخدمين الكلي ٢٥٥ + ٨٩ = ٣٤٤ طبقا لما قرره الشركة ... ، وتكون نسبة المصريين بالنسبة لجميع المستخدمين هي ٢٧٤,١ هذا بفرض تحقيق دفاع الشركة بجميعة " — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا لا خطأ فيه ، كما جاء سليما من القصور الذي يشكو منه الطاعنان ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس جتعبنا رفضه موضوعا .

(١٧)

القضية رقم ١١٠٠ سنة ٢٥ القضائية :

قطن . القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن . قصد الشارح منه . التعديل الذى أدخل عليه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ . لا يتناول المساس بالإجراءات التى أوجبت المادة الثانية من القانون المذكور اتخاذها قبل إجراء الحليج ، لحس البذرة بمعرفة موظفى وزارة الزراعة . غير لازم .

الظاهر من العنوان المصدر به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن إن الشارح قصد اتخاذ الاحتياطات لمراقبة بذرة القطن لدواعى من المصلحة العامة حفظاً للحصول الرئيسى للبلاد ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الزراعية والقرار الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناوله المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ مما يدل على أن التعديل وإن تناول بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول المساس بالإجراءات التى أوجب القانون فى المادة الثانية منه اتخاذها قبل إجراء الحليج ، وليس فى القانون ما يحتم أن يتم لحس القطن بمعرفة موظفى وزارة الزراعة قبل إجراء الحليج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حليج أقطانا مبيئة الأنواع بالمخضرون أن يستخرج منها بذرة القطن ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٩ و ١ و ٢ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٥ من القرار الصادر فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وبحكمة بتدريس المنصورة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام المذكورة بتقريم المتهم ثلاثين جنيتها مع تفريم خمسة وعشرين قرشاً عن كل أردب من البذرة . فاستأنف . وبحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق التضرر ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للقانون ، إذ دان الطاعن بأنه حليج أقطانا حددت أصنافها وربها دون أن يستخرج منها بذرة التقاوى ، ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ وقرار وزارة الزراعة الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ المشار إليه في المادة الثانية عشرة منه المعدل للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ بشأن مراقبة بذرة القطن - منع حليج الأقطان التي يمكن استخراج تقاوى صالحة منها حتى يفحص موظفو وزارة الزراعة المعيّنون لهذا الغرض بالمحالج - هذه الأقطان ، مما يقتضاه أنه لا يتسنى مطلقا إجراء الحلج إلا بعد إتمام المعاينة والفحص ، فإذا اتضح - كما هو الحال في الدعوى - إن هذه الخطوة الأولى لم تتم ، فلا يمكن القول بأن ما حصل حليجه من الأقطان يصلح لاستخراج بذرة تقاوى . يضاف إلى هذا أن الشارع جعل مناطق العقاب بمقوبة اللجنة هو التصرف في البذرة والاتجار فيها ، الأمر الذي لم يتعرض له الحكم ، وعليه تكون النعمة المستندة إلى الطاعن غير معاقبة عليها قانونا .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت من الطاعن بأنه في يوم ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ بالمنصورة حليج أقطانا حددت أصنافها بالمهضر دون أن يستخرج منها بذرة التقاوى وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ والمادتين ١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والمادة الخامسة من قرار وزارة الزراعة الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٤ بتفريم الطاعن ثلاثين جنهما معصريا مع تفريجه ٢٥ قرشا عن كل أردب من البذرة بلامصاريف . وأسست قضاءها بالإدانة على ما قالت به من حصول حليج مع علم الطاعن بقرار وزارة الزراعة المشار إليه قبلا . فاستأنف المتهم الحكم وقضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسباب الحكم الابتدائي .

وحيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن مراقبة بذرة القطن المعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ نصت على ما يأتي : " أصحاب المحالج الحاصلون على التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى ملزمون قبل الشروع في حليج أية كمية من القطن معدة لأن تستخرج منها بذرة التقاوى أن يرسلوا بذلك إخطارا كتابيا إلى موظفي وزارة الزراعة المعيّنين لهذا الغرض ولا يجوز لهم أن يشرعوا في الحليج إلا بعد أن يفحص هؤلاء الموظفون الكمية المذكورة ويقرروا صلاحيتها لاستخراج بذرة التقاوى منها ، ويجب حصول الفحص فورا أو في مدى ثلاثة أيام على الأكثر من يوم تسليم الأقطان ، فإذا لم يحصل الفحص في هذا الميعاد جاز حليج القطن ونحن بذرته إلى أن يفحص طبقا لنص المادة التالية " وجاء في المادة التالية : " بعد الحليج يجب أن يفحص الموظفون المذكورون البذرة المستخرجة وذلك في مدى ثلاثين يوما ، ولوزير الزراعة بقرار منه أن يعدل هذا الميعاد " ولما كان الظاهر من العنوان المصدر به هذا القانون أن الشارع قصد اتخاذ الاحتياطات الواجبة لمراقبة بذرة التقاوى لدواع من المصلحة العامة حفاظا للحصول الرئيسي للبلاد ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ الزراعية والقرار الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناولته المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ ، فدل الشارع بذلك على أن التعديل وإن تناول بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول المساس بالإجراءات التي أوجب القانون اتخاذها قبل إجراء الحليج في المادة الثانية ، وليس في القانون ما يحتم أن يتم فحص القطن بمعرفة موظفي وزارة الزراعة قبل إجراء الحليج - لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي رفعت بها الدعوى وبجرت عنها المحاكمة هي أن الطاعن حليج أقطانا حددت أصنافها ورتبها بالمحضردون أن يستخرج منها بذرة التقاوى ، الأمر المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ ، وهي جريمة مخالفة معاقب عليها بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على أسبوع ، وغرامة لا تزيد على مائة قرش ،

أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت الواقعة التي استظهرها الحكم لا تخرج عن ذلك الوصف ، وكانت الدعوى الجنائية في مواد المخالفات تنقضي بمضى سنة وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات قبل تعديلها قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكانت الدعوى الحاضرة قد استنفدت أكثر من سنة ونصف من وقت وقوع الجريمة في ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لما هو أصح من نصوصه . لما كان ذلك ، فإنه يتعين على هذه المحكمة وهي بسبيل تصحيح الخطأ القانوني أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية والحكم بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة .

(١٨)

القضية رقم ١١٠١ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) محال عمومية . المباح بيع البوظة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص . طيبة
هذه الجريمة . أثر هذه الطيبة فيما يتعلق بجحالة التهم .

(ب) محال عمومية . القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . مريان أحكامه (فيما عدا حكم
المادة الثانية منه) على المحال العمومية الموجودة وقت العمل به .

١ — جريمة المباح ببيع البوظة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص
هي من الجرائم المستمرة التي يستند الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة
المتهم وتقوم المسؤولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع
من الجرائم لا تشمل المحاكمة إلا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد
بعد ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة

تجاوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذى لا تكون له أى حجية فى صدد هذه الجريمة الجديدة (١) .

٢ - ليس فى صياغة المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا فى مقارنة فقرتها ، يفيد أن أحكام القانون المذكور (فيما عدا المادة الثانية منه) لا تسرى إلا على ما أنشئ من المحال العمومية بعد صدوره (٢) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سمع ببيع مشروب مخمر (بوظة) فى محل عموى دون حصوله على رخصة بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ١٤١ و ١٤٢ و ٣٥ و ٣٦ / ١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت بحضورها عملاً بالمواد المذكورة بتفريم المتهم مائة قرش والغلق لمدة أسبوعين على مصاريفه فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

وحيث إن حاصل مابنى عليه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن قدم حكماًين نهائيين قضى فى كل منهما من المحكمة الاستئنافية ببراءته من مثل التهمة موضوع الدعوى الحالية ، لما كان يجوز رفع الدعوى عليه من جديد ، لأن فى ذلك إخلالاً بقوة الشيء المحكوم فيه . هذا إلى أن الحكم - لم بأن الطاعن قدم رخصتين حصل عليهما قبل العمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، إحداهما خاصة بمحله العموى ، والأخرى بعمل البوظة ، ومع ذلك فقد ذهبت المحكمة إلى أن الطاعن غير مرخص له بتقديم المشروبات

(١) و (٢) قروت المحكمة هاتين القاعدتين أيضاً فى حكمها العادر فى قسم الجلالة فى القضية رقم ١١٠٢ سنة ٢٥ القضائية .

الخمرة في محله ، وهو منها خطأ متى لوحظ أن المادة ٤٥ من القانون المذكور تنص في فقرتها الثانية على أن أحكامها تسرى على المحال العامة إذا تغير مستغلوها بسبب الوفاة أو لأى سبب آخر ، وهذا الشرط غير متوافر بالنسبة للطاعن الذى استمر فى استغلال محله منذ سنة ١٩٢٦ إلى الآن ، فلا تصح مساءلة الطاعن عن مخالفة أحكام قانون المحال العامة الجديدة ، إذ هى لا تنطبق إلا على ما أنشئ من تلك المحال بعد صدوره فى سنة ١٩٤١ .

- وحيث إن ما يقوله الطاعن مردود بأن الجريمة التى دانتها المحكمة بها ، وهى بأنه سمح ببيع البوطة فى محله العمومى دون حصوله على ترخيص ، هى من الجرائم المستمرة التى يستند الأمر للمعاقب عليه فيها على تدخل إرادة المتهم وتقوم المسئولية الجنائية عنها كلها بتجدد هذا التدخل ، وفى هذا النوع من الجرائم لاتشمل المحكمة إلا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى ، أما ما يتجدد بعد ذلك ، فإن تدخل إرادة الخاطئ فى استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذى لا تكون له أى حجية فى صدد هذه الجريمة الجديدة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن الذى رده فى طعنه ورد عليه بقوله إن الرخصتين المقدمتين من المتهم قد صرفتا له قبيل صدور القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، وإحداهما عن محل عمومى ، وقد أشر عليها من الجهة المختصة فى ٢٠/٤/١٩٤٨ أى بعد العمل بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ أنها عن مقهى ولا تتحول ببيع البوطة ، والرخصة الثانية عن معمل بوطة ، ومن ثم يكون القول بأن المتهم لديه الرخصة التى تقضى بها المادة ١٤ من القانون ٣٨ لسنة ٤١ غير سليم مادام قد اتضح مما سبق بيانه أنه ليس لديه الرخصة التى تعطيه الحق فى تقديم المشروبات الخمرة بمحله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه " لا يجوز فى المحال العمومية بيع المشروبات الروحية أو الخمرة ما لم يحصل مستغلوها على رخصة خاصة من وزارة الداخلية " وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من ذلك القانون أوجبت تطبيق أحكامه (فيما عدا المادة الثانية) على المحال العمومية .

الموجودة عند العمل به ، وفرضت على مستغليها مراعاة أحكامه في مدى سنة من تاريخ نشره بالنسبة للذن وستة أشهر بالنسبة للقرى . كما أوجبت في فقرتها الثانية القيام بهذا الالتزام أيضا في حالة تغير المستغل بسبب الوفاة أو أى سبب آخر ، وليس في صياغة هذه المادة ولا في مقارنة فقرتها ما يفيد ذلك التخصيص الذى يأوله الطاعن — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بشقيه يكون على غير أساس ويتمين رفضه مرضوفا .

(١٩)

القضية رقم ١١٠٤ سنة ٢٥ القضائية :

اختصاص . دعاوى الحقوق المدنية . مناهة . اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها وانفصل فيها .

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذن فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فانها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

الوقائع

أقامت الدت نبويه مرسي حسن "المطعون ضدها" هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الوايل الجزئية ضد : ١ — عنايات محمد ابراهيم و ٢ — الدكتور عبد الخالق محمد خفاجه و ٣ — ابراهيم أحمد أبو حسين (الطاعن) بمريضة

أعلنت إليهم اتهمتهم فيها بأنهم : أبدوا أقوالا غير صحيحة بقصد إثبات وراثة ، وطلبت معاقبتهم بالمادة ١/٢٢٦ من قانون العقوبات والحكم لها قبلهم بمبلغ ستين جنيا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة .

والمحكمة المذكورة قضت ٤٦ بجادة الاتهام للتهمة الأولى وحضوريا للثاني والثالث بتفريم كل منهم خمسة جنيات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدية بالحقوق المدنية ستين جنيا على سبيل التعويض مع المصاريف المناسبة وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارضت التهمة الأولى ، ولكنها لم تحضر الجلسة الجديدة لنظر معارضتها ، فقضت المحكمة باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليهم الثلاثة ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما نسب إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وإلزام المدعية بالمصاريف المدنية عن الدرجتين . فرفضت المدعية بالحقوق المدنية طعنا عن الحكم الأخير ، وقضت فيه محكمة النقض بقوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتنظرها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للدية بالحقوق المدنية عشرين جنيا والمصروفات المدنية المناسبة . فطعن المحكوم عليه الثالث وحده في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإلزامه بتعويض عن واقعة لا تتصل بالجريمة التي نسب إليه اقترافها ، هذا فضلا عن أن الدعوى الجنائية قد انقضت بالفصل فيها بالبراءة بحكم نهائى من هيئة سابقة ، وبهذا انعدمت الرابطة بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية .

وحيث إنه لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة

للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلا بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية - لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على الطاعن تعويضا عن الضرر الذى أصاب المطعون ضدهما من جريمة إبداء أقوال غير صحيحة بقصد إثبات ورائته ، وقد طرحت أمام محكمة الجلسج الجزئية ، وفصلت فيها بالإدانة والتعويض ، ولما كانت محكمة الجلسج المستأنفة قد استظهرت بحكمها الصادر فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة فى قولها "ويشترط القانون طابقا للادة ١/٢٢٦ من قانون العقوبات توفر القصد الجنائى وهو العلم من جانب المتهمين بأن الأقوال التى يدلون بها أمام المحكمة الشرعية غير صحيحة ، أو يجهلون حقيقة الوقائع المرغوب إثباتها ، فإذا ما انتفى سوء القصد كان القصد الجنائى الذى يشترط توافره للعقاب منعدما" وقد قضى بنقض هذا الحكم بالنسبة للدعوى المدنية فقط - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض استنادا إلى أن الحكم الصادر بالبراءة استثنافيا كان عن فعل لا جريمة فيه لانعدام القصد الجنائى وأنه لذلك لا يمحوز قوة الشيء المحكوم فيه عند الفصل فى الدعوى المدنية ، ثم قضت المحكمة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فانها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها القاصرة على نظر الدعوى المدنية التى تنشأ عن الجرائم التى تطرح أمامها ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(٢٠)

القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) مواد مخدرة . إحرارها . معاقب عليه بصرف النظر من الباحث .

(ب) مواد مخدرة . وكن الاراز . ماهيته

(ج) مواد مخدرة . القصد الجنائي . ماهيته

١ - احرار المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباحث عليه .

٢ - الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا طالبت
فترته أم قصرت ، يستوى في ذلك أن يكون الباحث عليه مجرد حفظه لحساب
شخص آخر أو الانتفاع به .

٣ - القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر يتوافر بتحقيق الحياة المادية
وعلم الجاني بأن ما يحوزه هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

الوقائع

لإتهم النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز مواد مخدرة (حشيشا) بقصد
الانحياز وبغير مسوغ قانوني ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته طبقا للراد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرفق به ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات الفيوم
قضت حضوريا أولا بإراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤
و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وقائيا : بمصادرة مادة الحشيش المضبوط
عملا بالمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات ، فقررت النيابة الطعن على الحكم
المذكور بطريق النقض .

الحكمة

وحيث إن طعن النيابة العامة في الحكم المطعون فيه يحصل في أن الحكم خطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بإبراء المتهم من تهمة احراز المخدر بمقولة إن حيازته له كانت حيازة عارضة لا تستقد بها ملكيته لذلك المخدر ولا تمكنه من - حق التصرف فيه بأى وجه من الوجوه ، في حين أن الجريمة تتوافر عناصرها بمجرد ثبوت الحيازة المسادية للمخدر ، مع العلم بما هيته ، دون نظر إلى الباعث .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى تحصل في أن اليوزباشى عبد الفتاح عذير رئيس فرع مكافحة المخدرات ببنى سويف علم من مصدر سرى أن سيد عبد الفتاح الفندقل من بلدة العجيمين التابعة لمركز ابشواى يتجسس في المخدرات ، فشهد إلى البوليس الملكى أحمد فهى بالتحرى عنه ، فقدم له تقريراً بعد ثلاثة أيام يؤيد فيه صحة المعلومات التى وصلت إلى الضابط ، فاستصدر هذا إذناً من النيابة بتفتيش المذكور ، وتفتيش منزله ، ومن قديوجد معه بالمنزل أثناء التفتيش ، وصدر الاذن بذلك من النيابة ، وانتقل الضابط ورجال القوة وضابط المباحث لاجراء التفتيش حيث عثر ضابط المباحث مع المتهم عجمى محمد عجمى الذى وجد جالساً بباب المنزل مع صاحبه ، على نصف طربة من الحشيش داخل قطعة من القماش ، ولم ينكر المتهم ضبط المخدر معه وإنما حلف وجوده بأن سيد عبد الفتاح عهد إليه بحفظه في ليلة الحادث لفترة قصيرة ريثما يعود من الخارج وقرر الضابط أن المتهم لا يعدم أن يكون مأجوراً على حمل المخدر لخدمة صاحبه سيد عبد الفتاح . فاستندت المحكمة إلى أقوال الضابط ودفاع المتهم ، وقضت بالإبراء ، وقالت في حكمها ” وحيث إنه يخفى من الأقوال المتقدمة واعتراف المتهم أن هذا الأخير كان يحكم صلته بسيد عبد الفتاح الفندقل (وهو الذى كان هدف التفتيش الأول) بوصفه عاملاً عنده يكس ويكسح في عمل الاقفاص لحسابه لقاء أجر زهيد يقيم أوده ويقيه ذل السؤال ، فكان من أجل ذلك واقفاً تحت سلطانه وسلطان الحاجة في الوقت ذاته ، وكان الفندقل يستغل ناحية الضعف هذه فيه فيلزمه وهو مسلوب الإرادة أن يكون إلى جواره يحمل

المخدر حتى ينفض مجلسه فيسترده منه وهو في هذه الحالة أشبه ما يكون بمعاون أو غفلة" ثم استطرد إلى القول "وحيث إنه على فرض تصور حيازة المتهم للمخدر المضبوط مع ما تقدم من ظروف الواقعة فإنها لا تكون مع التجاوز في الوصف والتسمية أكثر من حيازة عارضة ناقصة لا تنعقد بها ملكية المتهم للمخدر المضبوط ، ولا تمكنه من حق التصرف فيه بأى وجه من الوجوه ، بل يشترط للتصرف وبالتالي لحمل المسؤولية أن تكون الحيازة تامة غير ناقصة حتى يكتمل للفعل المكون للجريمة أهم عناصره ، وأقوى دعاماته " ولما كان إحراز المخدر جريمة معاقبا عليها بصرف النظر عن الباعث عليه وكان الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا طالت فترة أم قصرت ، يستوى في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الانتفاع به ، وكان القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا . لما كان ذلك ، وكان استدلال المحكمة على عدم توافر الحيازة من الناحية المادية على ما سلف بيانه لا يؤدي إلى ما انتهى إليه وينطوى على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وكانت المحكمة بهذا الخطأ قد حجبت نفمها عن نظر موضوع الدهوى وتقدير الأدلة فيها مما يتعين معه قبول الطعن وتقض الحكم وإحالة الدهوى إلى المحكمة المختصة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

(٢١)

القضية رقم ١١١٨ سنة ٢٥ القضائية

(أ) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . حق محكمة الموضوع فى القضاء . بتمام

حالته متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع به المتهم .

(ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعى . المحكمة من تشريعه . اقتراع

المتهم سلاح خصمه . موالاته الاعتداء . طلبة بعد تجرده من السلاح . ذلك اعتداء .

معاقب عليه وليس دفاعا شرعيا .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعى

متى توفرت مقوماته ، ولو لم يدفع به المتهم ، أو كان قد أنكر التهمة .

٢ - حق الدفاع الشرعى لم يشترع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع

رد العدوان فإذا كان المتهم قد تمكن من اقتراع المرمى من يد خصمه فصار

أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء فإن ما يقع منه بعد اقتراع السلاح

من موالاته طعن المحنى عليه به ، هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح فى القانون

اعتباره دفاعا شرعيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عبد المنعم أبو سرى أحمد عمدا بأن

أنهال عليه طعنا بآلة حادة قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة

بتقرير الصفة التشريعية والى أودت بحياته ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته

إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالسادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقررت

بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا محملا بمسادة الاتهام المذكورة

آفعا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه فى هذا

الحكم بطريق النقض ثانى يوم صدوره .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الفساد في التدليل على توفرية القتل . هذا فضلا عن أن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة تجعل المتهم في حالة دفاع شرعى عن النفس لوجوده في مواجهة خصم غاضب يحمل سلاحا شديدا الخطر "موسى" فإن ارتفع منه ، كان طبيعيا أن يستعيت في الدفاع عن نفسه ليحول دون رجوع السلاح إلى يد خصمه ، ولا يتأتى ذلك إلا بتكرار التمدى عليه حتى تتمطل مقاومته ، وهذا الوضع وإن لم يجعل الطاعن في حالة دفاع شرعى ، فلا أقل من أن يعتبر معه متجاوزا حد الدفاع ، يؤيد ذلك أنه وجدت به جروح قطعية تدل على أنه كان يتقاذف السلاح مع المجنى عليه . وأضاف أن الأمر لا يمدو أن يكون مشاجرة بدأها المجنى عليه انتهت باعتداء المتهم عليه حتى عطل مقاومته ، ثم تركه جبا دون أن يجهز عليه ، مما تنفى به نية القتل ، وبذلك يكون الحكم حين انتهى إلى اعتبار هذه النية متوفرة لدى الطاعن ، ودائه على هذا الأساس ، قد جاء معيبا متعينا نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وأورد على ثبوت عناصرها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعى متى توفرت مقوماته ، ولو لم يدفع به المتهم ، أو كان قد أنكر النية ، إلا أن المحكمة في صدد هذه الدعوى لم تجد بحق ما يبرر توفر هذه الحالة التى لم يدفع بها الطاعن ، بل إنما أثبتت أن الاشتباك الذى وقع بين المجنى عليه والطاعن قد اتخذ صورة مباوأة يعرض فيها كل منهما مظاهر قوته على مرأى من امرأة من شهود الحادث كانا يخطبان ودها ، كما أثبت أن الطاعن ارتفع الموسى من يد المجنى عليه وأعماله في جسمه حتى لا يكاد يخلو مكان من أثره - لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاينة معتد على اعتدائه ، إنما شرع لرد العدوان ، وكان الطاعن قد تمكن من ارتفاع الموسى من يد خصمه ،

فصار أزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فإن ١٠٠ وقع منه بعد ارتراع السلاح من موالاة طعن المجنى عليه به إنما هو اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا ، ومتى تقرر ذلك ، امتنع اعتبار الطاعن متجاوزا حد الدفاع - لما كان ذلك وكان الحكم قد ساق للتدليل على توفر نية القتل وصفا مفضلا للاصابات التي وجدت بالمجنى عليه وتمدها وجسامتها ، وقال في ذلك : "ومن حيث إنه ظاهر من جسامه هذه الجروح القطعية وتمدها أن المتهم أعمل المومي في جسم المجنى عليه حتى لا يكاد يخلو منها مكان من أجزاء الجسم وبطريقة وحشية تدل على إصراره على الإجهاد على شخصيته مما يقطع بأنه اتوى قتل المجنى عليه " ، فانه يكون قد وفى هذا العنصر من عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها حقه من التدليل السائق - لما كان ذلك - فان الطعن يكون على غير أساس متينة وفضه موضوعا .

(٢٢)

القضية رقم ١١٢٠ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . دعوى مدنية . تقدير قيمة الدعوى في حالة تعدد المدعين مدنيا عن قتل ضار واحد بقيمة المدمى به يتامه . شرطه . مثال . (السادتان ٤١ و ٤٢ مرافعات) .

تقدر قيمة الدعوى ، إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم ، بقيمة المدعى به يتامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد فإذا طلب المجنى عليهما في جريمة ضرب ، يبلغ ٥١ جنيتها تعويضا من هذا العمل الضار فانه يجوز استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى التعويض هذه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحدث عمدا بقبويه أحمد السيد الإصابة الميمنة بالتمريق الطبي واتى أعجزتها عن أشغالها الشخصية مرة تزيد

على العشرين يوما . وثانيا : أحدث عمدا بصلاح السيد الإصابة الميئنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لمعالجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى أحمد محمد السيد بصفته وليا طبيعيا عن ولديه نبويه وصلاح وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سهيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت بحضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بمصاريفها وذلك عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم له بالتعويض الذى طلبه ، وأمام محكمة الزقازيق الابتدائية التى نظرت هذا الاستئناف دفع المستأنف ضده بعدم اختصاص المحكمة بنظره فأنهت المحكمة سماع دفاع طرفي الخصومة ثم قضت حضوريا — بعد أن رفضت الدفع المذكور وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية مع إلزام المستأنف ضده بأن يدفع للاستأنف بصفته مبلغ أربعين جنيها والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين وثلاثين جنيها أتعابا للحاماة . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الأول من طعنه على أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع من المدعى المدنى قد أخطأ ، ذلك أن مبلغ التعويض المطالب به للجنى طيهما وقدره ٥١ جنيها إذا ما قسم بينهما متناصفة كانت قيمته مما يدخل فى حدود النصاب الاتهائى للقاضى الجزئى وهو حالا يجوز استئنافه .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأنه طبقا لنص المادتين ٤١ و ٤٢ من قانون المرافعات المدنية تقدر قيمة الدعوى ، إذا تعدد المدعون أو المدعى طيهما

لقيمة المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم ، بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانونى واحد ، وهو فى خصوصية هذا الطعن وحدة العمل الضار .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو الخطأ فى الاستناد وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بالإدانة على ما جاء بالتقرير الطبى المؤيد لأقوال المجنى عليهما ، مع ما بينهما من اختلاف وتناقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لهكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما تراه منها مؤدبا إلى ما انتهت إليه من رأى من غير معقب عليها فى ذلك مادام هذا الاستخلاص سائفا وكان لا يبين فيها أورده الحكم المطعون فيه قيام تعارض بين أقوال المجنى عليهما والتقرير الطبى بشأن إصابة المجنى عليهما المذكورين ، فإن الحكم يكون سليما وما يشيره الطاعن لا يبعد أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إنارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٣)

القضية رقم ١١٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

ضرب نقات به طاعة . حكم . تسببه . ادانة المتهم على اعتباره أنه عمدت الداعة بالمجنى عليه .
خلو الحكم من بيان الصلة بين العاهة وبين الاعتداء الذى وقع من المتهم . تصور .

إذا كان الحكم إذ دان المتهم على اعتباره أنه عمدت العاهة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الاعتداء الذى قال إن المنهم أوقعه بالمجنى عليه ، فإنه يكون حكما قاصرا تعينا قضاؤه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . ضرب حنا عبد الملاك مندالون همدا بعصا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من عظام قبوة الجمجمة قطره خمسة سنتيمترات ولا ينظر مل* هذا الفقد مستقبلا بنسج عظمى مما يحمل المخ في هذا الموضع فاقتا لوقايته الطبيعية كما يجعل المخنى عليه أكثر تعرضا للتغيرات الجوية وللآثرات الخارجية والإصابات البسيطة التى قد تقع على هذا الجزء من سطح المخ وتقلل من قدرته على العمل بحوالى عشرين فى المائة ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لها كته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فأمرت الغرفة بذلك، وادعى بحق مدنى حنا عبد الملاك مندالون المخنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسيوط سمعت الدعوى وقضت حضوريا فى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٥ عملا بمادة الاتهام المذكورة أيضا بما قبله المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه والمصاريف المدنية ونعمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة بالمخنى عليه لم يوضح تفصيلات التقرير الطبي الموقع على هذا المخنى عليه ولم يبين وصف الإصابات وتطورها وكيفية حصولها ، مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحداث العاهة المستديمة اكتفى بالقول "بأنه حصل نزاع بين المخنى عليه وجيرانه حول الحد الفاصل بين أطمائهما وأعقبه حصول الاعتداء على المخنى عليه بأن ضربه المتهم مسعود عطيه

جرس بمصا على رأسه فأحدث به مائة مستديمة تقلل من قنوته على العمل بنحو ٢٠ ٪ ثم أورد محصل شهادة الشهود ، وخلص منها إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن ، دون أن يشير بكلمة إلى التقرير الطبي ، أو أن يبين ماهية الإصابات التي أحدثها الطاعن بالجنى عليه وتطورها ، وما أدت إليه وفقا للدليل القنى المستفاد من التقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على اعتبار أنه محدث الماهة بالجنى عليه ، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين الماهة وبين الاعتداء الذى قال إن الطاعن أوقعه بالجنى عليه ، ولذا فقد جاء قاصرا متعينا نقضه بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

(٢٤)

الفضة رقم ١٢٣ لسنة ٢٥ القضائية .

إجراءات . شفووية المرافعة . الاكتفاء بتلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائى . متى يجوز ؟

الأصل فى الأحكام أن تبني على التعقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا ، وتلاوة الشهادة التي أبدت فى التحقيق الابتدائى هى من الإجازات التي رخص بها الشارع فى حالة تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب ، ومجرد تخلف الشاهد من الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متعذرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب اسماعيل هيد هبيد فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها مائة مستديمة هى فقد جزء كثرى الشكل تقريبا من العظم الجبهى فى مساحة طولها ٦٥ سم وتعرضها عند الجزء العلوى ١ سنتيمترا وعند جرتها السفلى ٢٥ سم

مستقيماً لا ينتظر ملؤها بالعظام فيظل المخ في هذه المنطقة خالياً من أهم عامل
مكون لحياة الطبيعية ، فيصبح المصاب أكثر عرضة للتأثر من ضربات الشمس
والإصابات التي قد تقع على هذه المنطقة ، وقد تحدث مضاعفات كالتهاب
السحايا والصرع وتصبح حياة المصاب عرضة للخطر ، وتقدر هذه العاهة
بحوالى ١٥ ٪ ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة
١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فصدر أمرها بذلك ، ومحكمة جنايات طنطا قضت
حضورياً بعمل المادة الاتهام المذكورة آنفاً بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

النتيجة

... وحيث إن الطاعن ينشئ على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ،
ذلك بأن المحكمة قد نذبت محامياً للطاعن ، مع أن له محامياً منذ بدء التحقيق ،
وقد أبدى المحامى المنتدب بالجلسة أنه يوافق على التنازل عن سماع شهود
الإثبات ، فلم تسمعهم المحكمة ، وأضفلت أخذ رأى الطاعن في هذا التنازل وبذلك
تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن شاعدي الإثبات لم يحضرا
بالجلسة الوحيدة التي نظرت فيها الدعوى ، وأن المتهم عندما سئل أمام المحكمة
عن التهمة المسندة إليه أنكرها ، وقد حكمت المحكمة بإدانة الطاعن دون سماع
الشاهدين مكتفية بما هو مدون بحضور الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال
الشاهدين الفائنين وأصررت المحكمة بتلاوة هذه الأقوال فتليت ، ولما كانت
تلاوة الشهادة ، التي أبدت في التحقيق الابتدائي هي من الإجازات التي رخص
بها الشارع في حالة تمذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب — لما كان

ذلك ، وكان تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد بحجده أو سماعه أصبح متعذرا ، وكان الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه الذي لم تسمعه ، ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بإخلاصا خطيرا بحقوق الدفاع — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الطاعن في وجه الطعن ينسج لهذا العيب ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ د. طه فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأعضاء : محمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و أحمد ركنى كامل ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٥)

القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) دفاع . استبعاد المدافع عن المتهم . موكل إلى تقديره .
(ب) إثبات اعتراف . تمويل المحكمة على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمانت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بالملصة . جائز .
١ - من المقرر أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوصى إليه ضميره واجتهاده .
٢ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تمويل على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمانت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها مجلس المحاكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلام من ١ - يحيى عبد المبدى أحمد (الطاعن الأول)
٢ - هزى أحمد على (الطاعن الثانى) و ٣ - عريان عزيز سيمان و ٤ -
شحاته نجيب عبد الملاك و ٥ - عطيه بحرى فريال و ٦ - لمعى فانوس
ابراهيم . بأنهم قتلوا عمدا منه جريس مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على لاذهاق
روحها وتوجهوا لمسكنها وتمكنوا من دخوله ثم أوثقوا يديها وقاموا بخنقها
بأصابعهم من ذاك قتلها فحدث بها الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريعية والتي
أودت بحياتها وكان القصد من ارتكاب هذه الجريمة التأهب لارتكاب جريمة

سرقة نقود المجنى عليها وتسهيلها وقد ارتكبت بالفعل . وطلبت من غرفة الإنهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٣ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٣ و ١٣١٧/١-٥ و ٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين بمعاينة كل من يحيى عبد المبدى أحمد وعزت أحمد عل بالأشغال الشاقة المؤبدة وبراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم . فظعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن كان قد قدم الطعن فى الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المرفوع من الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعن الثانى فى الدفاع ، ذلك بأن المحامى المتدب عنه تخلف عن حضور جلسة المحاكمة ، فندبت المحكمة محاميا غيره ترافع دون استمداد فى موضوع الدعوى .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر الجلسة أنه بسبب عدم حضور المحامى المتدب عن الطاعن ندبت المحكمة محاميا غيره وأمرت بمحجز القضية لآخر الجلسة حتى يستعد فى المرافعة وترافع فعلا ، وكان من المقرر أن استمداد المدافع عن المتهم أو عدم استمداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده . فإن هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث أن الحكم شاب أسيابه القصور وبنى على إجراء باطل ، إذ اعتمد فى الإدانة على اعترافات الطاعن فى تحقيقات النيابة رغم عدوله عنها أمام المحكمة ، ولم يناقش هذه الاعترافات ويبين ماهيتها - ومؤداه ، وقال إن الاعتراف تأيد بالمأديات من ضبط النقود مع المتهم وتقديمه إياها للبوليس ، مع أن ذلك لا يؤدى إلى ثبوت القتل أو السرقة ، وإذ أغفل سماع شهادة الشاهد السابع الغائب مع ما لشهادته من أهمية تتصل بموضوع التهمة المسندة إلى الطاعن .

وحيث إن الحكم المظنون فيه بين ماهية الاعتراف الصادر من الطاعن الثانى ومؤداه وهو حين اعتمد فيما اعتمد عليه فى إدانة الطاعن على هذا الاعتراف قد استظهر صحته وإطمأن إليه كدليل فى إثبات الدعوى - لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعول على اعتراف المتهم فى أية مرحلة من مراحل التحقيق متى إطمأنت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بجاسة المحاكمة وكان ما ذكره الحكم من أن الاعتراف تأيد بتقديمه النقود المسروقة للبوليس هو تدليل سائق ، وكانت المحكمة قد سمعت شهود الإثبات والنفى الذين حضروا بالجلسة ولم يطلب الطاعن إلى المحكمة سماع شاهد معين لم يحضر فأن هذين الوجهين يكونان على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

(٢٦)

القضية رقم ١١٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

تنص . التقرير بالطعن . الركل فيه . يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالنقض . عدم مراعاة ذلك . عدم قبول النقص شكلا .

التقرير بالطعن لا يجوز من وكل إلا إذا كان توكله ثابتا وقت التقرير بالطعن وإذن فإذا لم يكن المخاصم الذى قرر بالطعن يحمل توكلا ثابتا - يبيح له التقرير

بالطعن عن الطاعة ، بل قدم تقريرا حرفيا ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا في التاريخ لتاريخ التقرير فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — علي عبد العزيز أحمد — ٢ — خفاجه أحمد عبيد — ٣ — محمد عبدالعزيز أحمد . بأنهم : قتلوا أحمد محمد جلال عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن عقدوا العزم على ذلك وترصدوه في الطريق الذي يعلمون أنه سير فيه وكانوا يحملون أسلحة معمرة أعدوها لهذا الغرض فلما أن صر بهم أطلق عليه إثنان منهم حيارين ناريتين قاصدين من ذلك قتله فأصابه واحد منهما فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعت صابره محمد أحمد زوجة المحتج عليه عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القاصرين محمد وعلى بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات النيا قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين جميعا مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافقتها بمصرفاتها .

فقرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

الحكمة

... من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن المحامى الذى قرر بالطعن لم يكن لديه توكيل من الطاعة يبيح له التقرير بالطعن نيابة عنها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المحامى الذى قرر بالطعن لم يكن يحمل توكيلا ثابتا يبيح له التقرير بالطعن عن الطاعة ، بل قدم تقريرا حرفيا ، ثم قدم يوم

الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا في التاريخ لتاريخ التقرير بالطعن - لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(٢٧)

القضية رقم ١١٣٥ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) قضا . لمن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارة . مثال في جريتي شروع في قتل وسرقة بجمل صلاح .

(ب) إجراءات . شفوية المرافعة . اثبات . استناد المحكمة في حكمها إلى ماورد في الصقيعات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسموا بالجلسة . متى يجوز ذلك ؟

١ - إذا كان الطعن واردا على إحدى الجريمتين اللتين دين بهما المتهم وهي جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بجمل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودللت عليها ولم توقع على المتهم سوى عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأى الجريمتين - فإنه لا تكون للمتهم مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة الشروع في القتل .

٢ - إنه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها مادام سماعهم ممكنا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسموا بالجلسة مادام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث وكان في وسع

الدفاع أن يناقشها ويرد عليها، وإذن فإذا كان المتهم لم يطالب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لإجراء المعاينة فإن ما يشير في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما أولا - شرع الأول في قتل كلا من أحمد سالم والمتهم الثاني حسن أحمد عمار عمدا كما شرع المتهم الثاني في قتل جده أحمد سالم بألة حادة (سيفاً) بأن ضربه عدة ضربات على رأسه فأصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة كل من المتهمين فيه وهو تدارك المصابين بالعلاج وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالتى الذكر مرفقاً قعاً من زراعة مملوكة لمحمد إبراهيم عبدالله حالة كون كل منهما يحمل سلاحاً . وثانياً - الأول أيضاً أحرز سلاحاً نارياً (فرداً) بغير ترخيص . وثالثاً - الثاني أيضاً أحرز سلاحاً أيضاً "سيفاً" بغير ترخيص . وطلبت من غرفة الاتهام إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٢٣/١ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ٨ و ١٢ من قانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٩ . فقررت بذلك ومحكمة جبايات المنيق قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٦ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بما يقابل كل من المتهمين محمد مهنى محمد وحسن أحمد عمار بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين لما نسب إليهما وبمصادرة الأسلحة المضبوطة . فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ

الحكمة

... وحيث إن معنى الوجهين الأولين من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول بجريمة الشروع في القتل قد أخطأ في الإسناد وشاب أسبابه

القصور ، ذلك بأنه نسب إلى الشاهد عيسى احمد عبد الله شيخ البلد الذى حضر إلى مكان الحادث عقب حصوله أنه سأل المجنى عليه ممن أطلق العيار فأبلغه بأن الطاعن الأول هو الذى أطلقه في حين أن هذا الشاهد سئل بالجلسة فنفى أن المجنى عليه ذكر له شيئا عن الطاعن الأول وأيده في ذلك صاحب الزراعة محمد ابراهيم عبد الله في التحقيقات — كذلك لم يرد الحكم على دفاع الطاعنين من أن الطاعن الثانى كان مواجهاً للمجنى عليه حين طعنه بالسنجة في حين أثبت الكشف الطبى أن الاصابات التى أحدثها الطاعن الثانى بالمجنى عليه جاءت من الخلف . وأن الطاعن الأول يفرض أنه أطلق العيار فإنه لم يكن يقصد القتل بل كان للتفريق بين المجنى عليه وبين الطاعن الثانى وأن إطلاقه هو المجنى عليه محمد احمد سالم وليس الطاعن الأول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى التى دين الطاعنان بها بما تنوافر معه عناصر الجريمتين اللتين دانهما بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليهما وعرض لدفاع الطاعن الأول وأطرحه للأسباب السائفة التى أوردها — لما كان ذلك ، وكان الطعن وارداً على إحدى الجريمتين اللتين دين الطاعنان بها وهى جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بجمل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع جنائية السرقة بجمل سلاح لئلا منهما ودلت عليها باعترافهما وضبط الأسلحة المستعملة في الحادث بأمر من الطاعن الثانى وضبط القمقم المسروق ووجود الاصابة بالطاعن الثانى ولم توقع عليهما سوى عقوبة واحدة تطبيقاً للسادة ٣٢ من قانون العقوبات وتلك العقوبة مقررة في القانون لأى الجريمتين — فإنه لا تكون للطاعنين معصية فيما يثيرانه في هذين الوجهين .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم بنى على إجراء باطل إذ استندت المحكمة في الإدانة إلى التفسير الطبى ومحض المعاينة مع أنها لم تأمر بتلاوتهما بالجلسة ولم تحقق بنفسها ما أثبتته المعاينة .

وحيث إنه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي يجريه المحكة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها مادام سماعهم ممكنا إلا أنه ليس ما يمنع المحكة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوا بالجلسة ما دام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها — ولما كان الطاعنان لم يطلبوا من المحكة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولم يطلبوا الانتقال لإجراء المعاينة فإن ما يثيرانه في هذا الوجه أيضا لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

(٢٨)

القضية رقم ١١٣٨ سنة ٢٥ القضائية

وصف التهمة . دفاع . معانة المتهم من ذات الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار . تنبيه الدفاع . غير لازم .

إذا كانت المحكة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للتهمة كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة ، وإنما عاقبت في حدود حقها عن ذات الجريمة التي رفعت بها الدعوى بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار ، فهي في حل من عدم اتباع الأحكام المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لعدم قيام المقترض لتطبيقها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا رمضان همام الجنائى بعصا على رأسه فأحدث به الإصابتين الميئتين بالتقرير الطبي الابتدائي والتقرير الطبي

الشرعى وقد تخلفت عن إحداها عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظام الجمجمة مما يجعل الهجنى عليه أكثر تأثرا بالإصابات الخفيفة والتقلبات الجوية ويعرضه لأمراض دماغية متعددة ومضاعفات خطيرة أخرى مما يتعذر معه تقدير مدى العاهة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى رمضان همام الجنايى بحق مدنى قدره ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملا بمادة الإنهاء بمعاقبة السعيد مصطفى محمد غضنفر بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى رمضان همام الجنايى مبلغ مائة ونحسين جنيها والمصروفات المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن المحكمة بعد أن استبعدت من وصف التهمة التى رفعت بها الدعوى ظرف سبق الإصرار أصبح كلا المتهمين مسئولوا عن فعله وحده، ولما كان الثابت من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة، والتحقيق الذى أجرته المحكمة بالجلسة ، أن الهجنى عليه وشهوده أصرروا على نسبة الضربة التى أحدثت العاهة المستديمة إلى المتهم الأول الذى قضى ببراءته — وهو والد الطاعن — وأسندوا للطاعن إصابتها أخرى لا سلة لها بالعاهة ، مما كان يستوجب مساءلة هذا الأخير عن جريمة الجثة ، فإن المحكمة إذ دانت بجناية العاهة دون أن تتبع الإجراءات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية تكون قد أخطأت وأخلت بحق الدفاع مما يبطل الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وآخر بأنهما ضربا رمضان همام الجنايى بالعصى على رأسه فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتى نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤاها فقد جزء

من الجمجمة يجعل المصاب أكثر تأثراً بالإصابات البسيطة والتقلبات الجوية... وكان ذلك مع سبق الإصرار ، وبعد أن نظرت الدعوى قضت المحكمة باستبعاد ظرف سبق الإصرار بإدانة الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات لأنه ضرب المجنى عليه المذكور بعصا على رأسه فأحدث به الإصابتين المبينتين بالتقرير الطبي الابتدائي والتقرير الطبي الشرعى وقد تخلفت عن إحداها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجمجمة ... الخ كما قضت ببراءة المتهم الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، ولما كان الواضح من ذلك أن المحكمة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للطاعن كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف شديدة ، وإنما عاقبته في حدود حقها من ذات الجريمة التي رفعت بها الدعوى بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار فهي في حل من عدم اتباع الأحكام المنصوص عليها في المادة ٨ ٣ من قانون الإجراءات الجنائية لعدم قيام المقتضى لتطبيقها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة إحداث العاهة المستديمة التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوت هذه الجريمة في حقه أدلة سائغة صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ومن هذه الأدلة التي أوردتها الحكم واستند إليها في لإثبات ما شهد به كل من محمد عوض الله وعبيده مجاهد محمد وشعبان محمود درويش وحسن متولى الشرفاوى من أنهم رأوا الطاعن يضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه وأنه هو الذى أحدث به العاهة المستديمة ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون في حقيقته إلا جدلا في تقدير أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن استبعاد ظرف سبق الإصرار يجعل تصوير الواقعة كما رواها والد الطاعن وكما انتهت إليه المحكمة عدوانا مبتدأ من المجنى عليه على والد الطاعن ، فإذا سلم بأن الطاعن قد عمد إلى رد هذا العدوان بضرب يده جنة فإنه يكون في حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس والده ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الضرب الذى وقع من الطاعن جاء تاليا لواقعة ترك

المجنى عليه والد الطاعن ، لأن هذا الترك لا ينفي مظنة استمراؤ المجنى عليه في الاعتداء على الطاعن أو والده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه فقال "أما ما ذهب إليه الدفاع من أن المتهم يفرض التسليم بأنه هو الجاني قد كان في حالة دفاع شرعى عن نفس والده فردود عليه بأن الثابت من أقوال الشهود أن المتهم الأول والمجنى عليه كانا متمسكين بالأيدى وكلاهما أعزل وأن المتهم الثانى هو الذى تقدم إلى المجنى عليه واعتدى عليه بالضرب بعضا على رأسه أثناء هذا التماسك دون سبب أو مبرر له ويبين من هذا بوضوح أن الاعتداء الذى يقول المتهم إنه كان يرمى إلى دفعه لم يكن حالا أو وشيك الوقوع بل هو يكاد أن يكون متعذرا فلا محل إذن لتمسك المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفس غيره " ولما كان هذا الذى أورده الحكم تدليلا سائغا متفقاً مع الوقائع التى أثبتتها ، وفؤديا إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان تقدير قيام هذه الحالة أو عدم قيامها أمرا موضوعيا خاضعا لسلطة محكمة الموضوع لا تتدخل فيه المحكمة العليا إلا حين يبين لها أن النتيجة التى خلصت إليها المحكمة تخالف بحكم العقل أو المنطق مع المقدمات التى أثبتتها ، فإنها لا يصح المجادلة فيما انتهت إليه في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح لمنطق الوقائع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

(٢٩)

القضية رقم ١١٤٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) اختلاس أشياء محبوزة . متهم الجريمة ؟

(ب) اختلاس أشياء محبوزة . السداد اللاحق لوفوع الجريمة . لا يؤثر في قيامها .

١ - جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد هرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها بالفعل .

٢ - السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد زراعة القمح المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بها والمساهمة إليه على سهل الوديمة لتقديمها يوم البيع حالة كونه مالكا وحارسا . وطلبت عقابه بالمساذتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة منوف الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية . فاستأنف ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالتبديد قد أخطأ في تطبيق القانون ، كما شاب أسبابه القصور ذلك بأن الثابت من محضر المحجز أن الصراف أوقع حجزا إداريا على قمح للطاعن لصالح الحكومة وحدد لليوم مينا بالسوق وقد أقر الصراف بالجلسة بأنه لم يعاين القمح المحجوز عليه في يوم البيع ومع أن الطاعن فيرملزم بنقله إلى السوق على نفقته ورغم ما ادّعى به من أنه لم يعلم باليوم المحدد للبيع وأنه لم يتصرف في المحجوز عليه وقد سدد ما طلبه للحكومة مما ينفي عنه سوء النية - فإن المحكمة دانته مع عدم توفر أركان الجريمة ودون أن تحقق دفاعه أو ترد على أوجه هذا الدفاع في أسبابها .

وحيث إنه لما كان بين من محاضر الجلسات أن المتهم لم يثبت على ما ادّعى به في أول جلسة بمحكمة لدرجة الأولى من عدم علمه باليوم المحدد للبيع ولم يدفع

بأن الصراف طاب منه نقل المحجوزات إلى السوق في اليوم المحدد للبيع واقتصر في دفاعه على القول بمحصل السداد والادعاء بأن الصراف لم يطلب منه المحجوز عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بمد أن أورد واقعة الدعوى من توقيع المحجز وتمييز المتهم حارسا على المحجوز عليه وتحديد يوم البيع قال إن الصراف أثبت في مذكرته أنه طالب المدين الحارس بتقديم المحجوزات لبيعها أو سداد الدين فامتنع مما حدا به إلى التبليغ ضده ثم اردف بما يؤده أنه ثبت في حق المتهم أنه امتنع عن تقديم المحجوزات إضرارا بالدائنة الخارجة — ولما كانت جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد هرقلة التنفيذ وهو ما أثبت الحكم حدوثه في هذه الدعوى فلا يغني الطاعن شيئا أن يدعى بأنه لم يتصرف فيها — وكان السداد الذي حصل في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر في قيامها ، وكان الطاعن لم يضمن دفاعه شيئا مما ذهب إليه في أسباب طعنه خاصا بالمكان المحدد للبيع حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه فضلا عن أنه لا يبين من حكمها أنها أقامت قضاءها بالادانة على عدم نقل المحجوزات إلى السوق ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة : وبحضور السادة الأعضاء ، محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المشايرين .

(٣٠)

القضية رقم ٧٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

قتل عمد . مسئولية جنائية . تضامن متهمين في المسئولية الجنائية من جريمة القتل .
مناطة .

تضامن المتهمين في المسئولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا على ارتكاب هذه الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ابراهيم ابراهيم الدنون (الطاعن الأول) و ٢ - السيد المتولى الدنون (الطاعن الثانى) و ٣ - حوض ابراهيم الطنطاوى (الطاعن الثالث) و ٤ - ابراهيم أبو المجد فوده و ٥ - عطيه أبو المجد فوده بأنهم : أولا (الأول) ابراهيم ابراهيم الدنون والثانى السيد المتولى الدنون - قتلا خليفة محمود عبد الله عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعد أولها لذلك سكيئا وأعد الشائى عصا خليطة وترجباء فى طريق مروره فى موكب حرس وطعنه الأول بالسكين وضربه الثانى بالعصا قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريعية والى أودت بحياته . والثالث حوض ابراهيم الطنطاوى اشترك مع المتهمين الأول والثانى فى مقارفة الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة وذلك بأن اتفقوا على ارتكابها وصحبهما إلى محل الحادث يحمل سكيئا لشد أزرها فتمت الجريمة بناء على هذه

المساعدة وذلك الاتفاق . وثانيا : الثالث عوض ابراهيم الطنطاوى شرع فى قتل
 البهى محمد المنشاوى عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم على قتله
 وأعد لذلك سكنا وترصه فى طريق مروره فى موكب عرس وطعته بالسكين
 فى رقبته ورأسه ووجهه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي
 ولم تم الجرمية لسبب خارج عن إرادته وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج والأول
 ابراهيم ابراهيم الدنون والثانى السيد المتولى الدنون اشتركا مع الثالث عوض
 ابراهيم الطنطاوى فى مقارفة جريمة الشروع فى القتل سائلة الذكر بطريق الاتفاق
 والمساعدة بأن اتفقاه عليها ورافقاه لمكانها يحمل أولهما سكنا والثانى عصا غليظة لشد
 أزره قتلت الجرمية بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق . والرابع ابراهيم أبوالمجد
 فوده والخامس عطية أبوالمجد فوده . أولا : ضربا ابراهيم ابراهيم الدنون فأحدثا به
 الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على
 عشرين يوما . وثانيا : ضربا السيد المتولى الدنون فأحدثا به الإصابات الموصوفة
 بالتقرير الطبي والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت
 محاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ - ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون
 العقوبات للثلاثة الأول و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من نفس القانون للرابع والخامس
 فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة . وقد أدعى بحق مدنى قدره
 ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض كلا من : ١ - محضيه أبو العيذين الطرشان
 (والده القتل) و ٢ - عديلة أبوالمجد أرملته عن نفسها وبصفتها وصية على
 أولادها القصر نجاح وخليفه قبل المتهمين الثلاثة الأول بالتضامن . وعكة
 جنائيات المنصورة قضت فيها عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧٠ من قانون
 العقوبات والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للأول
 والثانى والمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمادتين ١/٣٠٤
 و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث والمادة ١٥ من قانون
 الإجراءات الجنائية للرابع والخامس حضوريا للتمهين الأربعة الأول وغايبا
 بالنسبة للتمه الأخير بمعاينة كل من ابراهيم ابراهيم الدنون والسيد متولى الدنون
 بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عن تهمة القتل وبراءتهما من تهمة الاشتراك

في الشروع في القتل وإلزامهما بأن يدفعوا متضامين للدعيتين بالحق المدني . يبلغ حمالة جنينه على سبيل التعويض والمصرفات المدنية المقاسمة . ومبلغ خمسمائة قرش أبر حمامة وبمعاينة عوض ابراهيم الطنطاوى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن تهمة الشروع في القتل وبرأته من تهمة الاشتراك في القتل ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله . وثانيا : بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكل من ابراهيم أبو المجد فوده وعطيه أبو المجد فوده بمضى المدة وأعفت الجميع من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني أن الحكم المعاون فيه اعتبره . سئولا مع الطاعن الأول عما وقع من هذا الأخير من فعل القتل العمدم مع سبق الإصرار ودانه بالقتل العمدم مع . بقى الإصرار دون أن يتحدث عن توفر نية القتل لديه مع أن الاعتداء الذى وقع منه يستحيل عقلا أن يكون مصحوبا بهذه النية إذ كان مجرد الضرب ببعضه ضربة واحدة وعلى الظهر ، وقد استشعرت المحكمة ذلك فسنت إلى الطاعن انشأ الإصرار السابق على فعل القتل لتحمله مسئولية ما وقع من الطاعن الأول دون أن تورد في حكمها دليلا يؤدى إلى ثبوت هذا الإصرار السابق عليه وأنه كان إصرارا على القتل لاهل مجرد الضرب أو الإيذاء البسيط .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بهد أن أورد واقعة الدعوى من أن الطاعن الأول انهال على القنيل طعنا بالسكين وأن الطاعن الثاني ضربه بعصا على ظهره - تحدث عن نية القتل فقال "إنها ثابتة من الآلة التي استعملها الطاعن الأول في ارتكاب الجريمة ومن الإصابات البالغة في خطورتها وخطورتها التي أدها الجاني برقبة المجنى عليه والتي تسبب عنها قطع شريان الترقوة ووفاة المجنى عليه بعد لحظات من إصابته " ، ثم تحدث عن سبق الإصرار فقال "إن سبق الإصرار قد ثبت للمحكمة ثبوتا كافيا مما يأتي : - أولا : الضغينة التي بين المتهم الأول والخامس والتي نشأت بسبب المشاجرة التي حور عنها محضر الجمعية رقم ٢٠٠٣ - سنة ١٩٤٧ والتي جاء بالبلاغ المقدم عنها من المتهم الأول والمرفق بها أن خليفة محمود عبد الله قد

أهانته أى أهان المتهم الأول إهانة بالغة . ثانيا - المشاجرة التى حصلت قبل الحادث بأسبوع بين المتهم الأول وبين القتيل والتى جاءت على لسان المتهم الأول نفسه فى التحقيقات : ثالثا - ما شهدت به والدة القتيل من أن والدة المتهم الأول وهى من أقاربها حضرت إلى منزلها قبل الحادث بعدة أيام وطلبت منها أن تمنع القتيل من مخالطة عائلة أبو المجد وهددتها بقتله إن لم تسمع لنصيحتها ... وأنه متى توافر ظرف سبق الإصرار لدى كل من المتهم الأول والثانى (الطاعنين الأول والثانى) فى الجريمة فكل منهما يكون مسئولا عن فعل الآخر فإذا كان المتهم الثانى لم يضرب الضربة القاتلة فهو مسئول عن فعل المتهم الأول الذى أحدثها . ” ثم عاد إلى التحدث عن سبق الإصرار فقال ” وبما أن الدفاع عن هذين المتهمين (الطاعنين الأول والثانى) قال إن ركن الإصرار غير قائم فى الدعوى والمحكمة تراه قائما للأسباب التى امتدت إليها فى ذلك وهى قيام الضغينة بين المتهم الأول والخامس والقتيل وتهديد والدة المتهم الأول لوالدة القتيل قبل الحادث بأيام قليلة بأن يكف عن مصاحبة عائلة أبو المجد وإلا فإنهم سيقتلوه والشجار الذى نشب بين المتهم الأول والقتيل وقال عنه المتهم الأول فى التحقيقات . كل هذا مما يقطع بأن المتهمين الأول والثانى وقد أوغل صدرهما ضد المجنى عليه فقد صمما على قتله بدافع الانتقام وأعدا العدة لذلك حتى إذا علموا بوجوده فى موكب العرس خرجا وانتظروا مرورهما أمامهما حتى إذا ما مرهما عليهما ارتكبا جرمهما على الوجه المشروح آنفا ” ويبين من هذا الذى ذكره المحكم أنه إذا اعتبر الطاعن الثانى مسئولا عن فعل القتل العمد الذى تم تنفيذه بيده الطاعن الأول لم يبين وجه استدلاله على توفر الاتفاق بينهما على فعل القتل ، ولا على ثبوت سبق الإصرار فى حق الطاعن الثانى ، ولم يمرض لثبوت نية القتل عليه مع قوله أن الطاعن المذكور كان يحمل عصا وضرب بها المجنى عليه ضربة واحدة على ظهره ، لما كان ذلك وكان تضامنا المتهمين المذكورين

في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا ترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما مما على ارتكاب هذه الجريمة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الثاني يقتضى نقضه بالنسبة إلى كلا الطاعنين الأول والثالث لوحدة الواقعة المتهم بها الأول والثاني ولوحدة ظروف الجريمة اللتين رفعت بهما الدعوى ، مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة للطاعنين جميعا .

(٣١)

القضية رقم ١١٣٠ سنة ٢٥ القضائية :

(١) اثبات . خبراء . تقدير أعيام والفصل فيما يوجه إلى تقاديرهم من اعتراضات . موضوعي .
(ب) دفاع . تول محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . متى يجوز ؟

١ - الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاديرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن إليه منها .

٢ - إذا كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهمين جميعا هي قتل الجنى طلبة وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخرين من التهمة - فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متوافقة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل رزق السعيد راشد عمدا بأن طعنه بآلة حادة (مطواة) في بطنه قاصدا من ذلك قتله . فأحدث ببطنه الإصابات

الموصوفة بالكشف الطبى التشريعى والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقور بذلك . وقد ادعى بحق مدنى كل من السعيد عبد العال راشد عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابن ابنة عبد الحميد رزق راشد وواجبات محمد بدران (زوجة القتيل) الأول بمبلغ ٦٠٠ ج والثانية بمبلغ ٤٠٠ ج تعويضا قبل المتهم وذلك بقرار معافاة رقم ٩ سنة ١٩٥١ . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاقبه مصطفى المرسى عيد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للدين بالحق المدنى الأول السعيد عبد العال راشد عن نفسه وبصفته مبلغ مائتى جنيه والمصروفات المدنية المناسبة والثانية واجبات محمد بدران مبلغ مائتى جنيه والمصروفات المدنية المناسبة . نطق الطاعن فى هذا الحكم بطريق التخص ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن معنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع المتهم قام على أن المجنى عليه حاول الاعتداء عليه بالسكين فقاومه المتهم وسقطا سويا على الأرض فأصيب المجنى عليه والسكين فى يده - وقدم تقريرا استشاريا بذلك ولكن المحكمة بعد سماع الطبيب الاستشارى أطرحت رأيه وقضت فى هذه المسألة الفنية - اعتمادا على ما جاء بأقوال الشهود والطبيب الذى أجرى الصفة التشريحية مع أن هذه المسألة لم تكن معروضة عليه وقت إحرائها .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الحاضر عن الطاعن اكتفى فى جلسة المرافعة بمناقشة الطبيب الاستشارى وثبت من الحكم أن الطبيب الاستشارى هذا لم ينف أن تكون السكين بيد المتهم على ما جاء برواية المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استندت فى حكمها إلى تقرير الطبيب الشرعى الذى

أجرى الصفة التشريعية وإلى أقوال المجنى عليه الثابتة بالتحقيقات وشهوده في خصوص تصوير الحادث وطعن المتهم له بالسكين . ولم تأخذ بالتقرير الاستشاري وكان الأمر في تقدير رأي الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تداريهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطعن إليه منها وقد عللت المحكمة إقرارها بالتقرير الاستشاري بما أوردته في حكمها من أن هذا التقرير لم ينف أن تكون السكين بيد الطاعن فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له عمل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والتناقض وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدفاع أثار أن وفاة المجنى عليه . لم تكن نتيجة مباشرة لإصابة المعدة ، بل كان نتيجة إهمال في العلاج من تدخل جراحى على خلاف الأصول الطبية المعتادة - وأن الواقعة إن صحت في حق المتهم إنما تقف عند حد الشروع في القتل العمد . ولكن الحكم لم يناقش هذه المسألة على أهميتها - وحمل المتهم المسؤولية كاملة مع غفافة ذلك للقانون ولم يطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات مع أن للطاعن مصلحة في ذلك هي أن تطبيق المادة ٤٦ مع المادة ١/٢٣٤ يتزل بالعقوبة إلى نصف الحد الأقصى للاشغال الشاقة المؤبدة أو السجن .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الوجه من الطعن لأن العقوبة المحكوم بها عليه وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة على فرض صحة ما يدعيه مقرر في القانون بحرية الشروع في القتل العمد ما دامت المحكمة لم ترحل لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات مما يستوجب رفض هذا الوجه من الطعن تطبيقاً لنص المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن إجراءات المحاكمة قد شابها بطلان أثر في الحكم ، إذ تولى الدفاع عن الطاعن والثلاثة الآخرين الذين حكم ببراءتهم - محام واحد رغم تحارض المصلحة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وثلاثة آخرين بأنهم قتلوا عمدا رزق السعيد راشد مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا التية على قتله وأعدوا لذلك سكيناً وعصياً وتربصوا له في طريقه إلى حقله وطعمته المتهم الأول بالسكين في بطنه وصدره وضربه الآخرون بالعصى على رأسه وكشفه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى موته واتهم المجنى عليه الطاعن بضربه بالسكين وقد اعترف هذا بالتماسك مع المجنى عليه وأنكر الباقي وحضر للدفاع عنهم محام واحد وطلب براءة المتهمين جميعاً . وانتهت المحكمة إلى استبعاد ظرف سبق الإصرار ودانت المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة على اعتبار الواقعة قتل عمداً وثبوتها في حقه وببراءة المتهمين الآخرين - لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم أن الواقعة التي أسندت إلى المتهمين جميعاً هي قتل المجنى عليه وأن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخرين من التهمة فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهم غير متعارضة مع مصلحة الآخر فلا يقتضي أن يتولى الدفاع عن الطاعن محام خاص به ويكون ما جاء بهذا الوجه من الطعن على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الآخر من وجوه الطعن أن الحكم أخطأ في الاستناد وشابه الفساد في الاستدلال إذ نسب إلى الطاعن في معرض التدليل على ادانته وكذب دفاعه أنه قال إن إصابة أصبعه من عصا مع أن الطاعن لم يقرر ذلك وأصر على أن إصابة أصبعه من سكين ، كما ذهب الحكم إلى أن السكين كانت في يد الطاعن فأصابته إصبعه السبابة الأيمن وقت أن كان يستعملها في ضرب المجنى عليه مع أن الطبيب الاستشاري قرر أنه من غير الممكن أن تصاب سبابة الطاعن على هذا النحو .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه لم ينسب إلى الطاعن أنه قال إن إصابة إصبعه من عصا وإنما ورد بالحكم أن الطاعن أسس دفاعه على أنه " كان يمر وحده على زراعته ليلة الحادث فرأى أشخاصاً يجمعون الفطن من زراعته فتوجه صوبهم فهربوا بفرى خلفهم وأمسك منهم بالمجنى عليه وضربه المجنى عليه بعضاً كانت

معه فتركه المتهم الأول وبعد أن تركه رأى أصبعه الإبهام الأيمن مصابا ولا يعرف كيف أصيب . . . ثم قال آخر الأمر أنه كان ليلة الحادث هند زراعته فرأى المجنى عليه يمر هناك وكان المجنى عليه يحمل في يده الخنجر عصا ومطوأة معا فتشامت وتماسكا وأراد المجنى عليه أن يضربه بالمطوأة فأصاب نفسه بها في بطنه ثم عرض الحكم للإصابة التي بأصبع الطاعن وقال "لأنه غير صادق فيما قاله من أن المجنى عليه ضربه بعصا فإن الكشف الطبي قد كذبه في ذلك إذ أثبت أن الجرح الذي بأصبعه السبابة الأيمن هو جرح قطعي يحدث من جسم حاد قاطع كسكين ولا يحدث من عصا" ولما كان هذا الذي أورده الحكم لا يفيد أنه نسب إلى الطاعن أنه قال أن إصابة أصبعه بالذات حدثت من الضرب بعصا وكالات المحكمة حين أطرحت رأى الطبيب الاستشاري عطلت ذلك بقولها إن تقرير الطبيب الاستشاري هو محاولة استنتاجية لتصوير الواقعة على صورة لم يقل بها نفس المتهم أولا في التحقيق ولا أحد أمام المحكمة وإنما قصد بها إبعاد الشبهة عنه من أنه يحدث الإصابة بنفسه سيما إذا لوحظ أن نفس الطبيب الاستشاري لم ينف عند مناقشته بالمحكمة أن تكون السكين بيد المتهم نفسه ودو تعاليل يؤدي إلى مآرته من أطراح هذا التقرير أخذا بتقرير الطبيب الشرعي وأقوال الشهود .

وحيث أنه لكل ما تقدم يكون العطن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٢)

القضية رقم ١١٣٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دفاع شرعي . حكم . تسببه . يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة . غير لازم .

(ب) إثبات . حرية المحكمة في تكرير عقيدتها . فصل محكمة الجنائيات المنعنة عن الجنائية . استنادها إلى عناصر الدعوى كافة التي تشملها التحقيق الابتدائي لتكرير عقيدتها . جائز .

١ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي ، في عبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من

الظروف والملايسات حسب الواقعة الثابتة في الحكم .

٢ — إن فصل محكمة الجنائيات الجنحة عن الجناية لا يمنعها في سهل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجنحة بل يبقى موضوعها سليما حتى ينضى فيه من المحكمة التي أحيلت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عباس محمد عبد الشامي . بأنه شرع في قتل محمود عبد الشامي عمدا بأن أطلق عليه أجرة نارية من مسدسه فأصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالقرار الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو إسعاف المجنى عليه بالملاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمواد ٤٦٤ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وقد ادعى محمود عبد الشامي (المجنى عليه) بحق مدني قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنائيات دمنهور قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل طعن النيابة — هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على قصور في البيان وخطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال — ذلك (أولا) بأن الحكم مع تقريره بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لدى المتهم — أغفل التحدث عن توافر الشروط التي نصت عليها المادة ٢٤٧ عقوبات ومنها عدم إمكان اللجوء إلى رجال الضبط — (ثانيا) بأنه استند في نفي نية القتل إلى ما استخلصه من أقوال الشهود من تعمد المتهم التصويب لأسفل وما ثبت من المعايينة وجود إصابة في الجزء الأسفل من باب دكان المجنى عليه مع أنه فضلا عن أن شهادة على حسنى الذي اعتمد الحكم على قوله في هذا الخصوص — لم

يرد فيها صراحة أن المتهم كان يصوب مسدسه لأسفل — فقد جرى التحقيق على أن آخرين غير المتهم أطلقا مقذوفات نارية بما كان مقتضاه أن يبنى الحكم حصول ذلك من غير المتهم — هذا وقد جاء التقرير الطبي الشرعي موضحا أن المقذوف أطلق في مواجهة المصاب وفي مستواه ولكن أغفل الحكم التحدث عن ذلك الدليل القوي مع إطراحه له — ثم إن الحكم أسس قضاءه بالبراءة وعدم تجاوز المتهم حالة الدفاع الشرعي على أن ما وقع منه لا يعدو لإحداث جرح يعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات في حين أن النابت من التقرير الطبي الشرعي أن الجرح انتهى إلى عاهة مستديمة — ولو أن المحكمة قد نهت إلى ذلك لكان من الجائز أن تغير وجهة نظرها في الدعوى — هذا وقد اعتمد الحكم في نفي نية القتل لدى المتهم على أن تصويب السلاح منه كان إلى أسفل فأصاب باب الدكان الذي قال الشهود إنه كان مقفولا مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق إذ أجمع الشهود على أن الباب كان مفتوحا وقت الحادث مما يشوب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى بقوله "إن الواقعة تحصل فيما أبلغ به واثبته في عصره اليوزباشي مرمى محمد الحارثي — معاون مباحث البندر — من أنه أثناء مروره يوم ١٩٥٣/٢/١٢ الساعة ٩ و ٢٠ دقيقة مساء سمع أن هناك مشاجرة وإطلاق رصاص بين أفراد أسرة الشامي تجار الخشب فتوجه فوراً إلى محل الحادث فوجد محمود محمد الشامي مصاباً ووجد المتهم واقفاً أمام محله — وفي حالة هياج وبيده مسدس مرخص له بحمله — وقد اعترف للضابط أنه أطلق الرصاص على عمه المصاب وضبط الضابط المسدس منه وكانت تبثت منه رائحة البارود كما ضبط مشطين للذخيرة وجد بأحدهما طلقات لم تستعمل وكان الثاني فارغاً وقد قرر المتهم فور سؤاله أنه أطلق جملة أجرة نارية في الهواء لفض المشاجرة بين الفريقيين من أمرته وكان عمه المصاب على رأس فريق مكون من جملة أشخاص يعتدى على عمه عبد النتاح محمد الشامي — ووالده محمد محمد الشامي بقطع من الخشب والحديد وأحدثوا بهم جملة إصابات ولما لم يتوقف الممتدون أطلق رصاصة لأسفل ليصيب أرجل المعتدين

دون أن يقصد قتل أحدهم — فأصاب عمه فتوقف الاعتداء وهرب باقي المعتدين” ثم عرض الحكم لما جاء في المعاينة فقال ”أن المجنى عليه ووالد المتهم شادران متجاوزان وقد وجدت بعض نقط دماء أمام عم والدة المتهم على الرصيف ووجدت قب الباب الصباج محل مجود عهد الذامى متزوع الحواف على ارتفاع نصف متر من الأرض فى حالة ما يكون مقفولا “ كما أورد فقلا عن التقرير الطبى الشرعى ” أن المجنى عليه أصيب بكسر مضاعف بمشصف عظمتى الساق الأيمن واستقر المقذوف بالساق نتيجة مقذوف نارى أطلق فى مواجهة المصاب وفى مستواه على مسافة تزيد على المترين وتحتاج لعلاج أكثر من عشرين يوما “ . وبعد أن استعرض الحكم أقوال من سئلوا فى التحقيقات أطرح أقوال المجنى عليه من أن ضربه وقع دون أن يسبقه اعتداء من جانبه وفريقه وأخذ بتصوير المتهم وفريقه وماشهد به على حسن وحماة على وانتهى إلى قوله ”وحدث إنه ثابت من أقوال جميع من سئلوا بالتحقيقات أن عمرا كما نسب بين الفريقين لسبب المنازعات والخزانات القديمة بينهما ... وقد كان الاعتداء شديدا كان المجنى عليه فيه والد المتهم وعمه وأخوه وقد أطلق المتهم عدة أعية نارية فى الهواء بقصد الإرهاب — وتخويف المعتدين لإيقاف هذا التمدى — فلما لم يتوقف أطلق عيارين نارين لأسفل فأصابتهما المجنى عليه إحدى تلك الرصاصات “ ثم قال فى موطن آخر إن العراك كان ناشئا بين الفريقين وأن عباس كان يطلق عدة أعية فى الهواء ولما رأى أن المعتدين مطمحئين إلى أن الاطلاق كان فى الهواء ورأى الاعتداء مستمرا أطلق عيارين فى الأرجل (إلى أسفل) فأصيب عمه المجنى عليه من إحدى الطلقتين ، وخلص الحكم من ذلك كله إلى أن المتهم لم يكن يقصد قتل أصلا بل كل ما كان يقصده هو إحداث جرح بأحد المتماكرين — وأن عمه المجنى عليه كان يحمل عصا ومشارك فى الاعتداء مع باقى فريقه — كما انتهى إلى القول بقيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم — واستند فى ذلك إلى حالة الهياج والاعتداء الشديدين اللذين كانا ماثلين أمام ناظره عندما اضطر لاطلاق النار لوقف الاعتداء دفاعا عن نفسه وغيره — ما قاله الحكم فى ذلك ومن عدم تجاوز المتهم حدود حقه فى الدفاع الشرعى

صحيح في القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه استخلص بالأدلة السائغة والاعتبارات السالف ذكرها - أن المجنى عليه وفريقه هم الذين بدأوا بالعدوان وأن استهال الطاعن للسدس وهو الوسيلة التي تيسر له استمهاها في ذلك الحين إنما حصل ردا على هذا الاعتداء المفاجيء من المجنى عليه وفريقه حتى لا يتجادون في عدوانهم عليه وأهله - ولم يكن في وسعه والاعتداء حال الاحتماء رجال السلطة العامة فلا جريمة فيما صدر منه أيا كانت النتيجة التي انتهت إليها الضرب يستوى في ذلك أن يقف الضرب عند حد الجرح البسيط كما جاء بالحكم أو ينتهي إلى العاهة كما جاء بالتقرير الطبي الشرعي - لما كان ذلك - وكان ماثيره الطاعنة في شأن ما أثبتته الحكم من انتفاء نية القتل لأجل له لم أوردته الحكم من أسباب سائغة معقولة تؤدي إلى نفي تلك النية على ماسلف بيانه - وكان لا يقدح في صحة هذا الاستدلال أن يكون باب الدكان مفتوحا وقت الحادث - على ما جاء بالطعن - أو كان مقفلا كما جاء بالحكم إذ العبرة في ذلك كله بمكان الإصابة ومستواها - لما كان ذلك - وكان لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي - في عبارة مستقلة - بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملازمات حسب الوانعة الثابتة في الحكم - فثابته الطاعنة لأجل له .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

” طعن المدعى بالحق المدني ”

وحيث إن المدعى بالحق المدني - يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أدخل بمحقفه في الدفاع وجاء قاصر البيان وأخطأ في تطبيق القانون وتأويله - ذلك بأن عذرا قام لدى المدافعين عنه بالجلسة الأخيرة منعهما من حضور جلسة المحاكمة - وأرسلا طلبا للتأجيل قبل الجلسة - وأنا بما عنهما اثنين من زلاتهما في إثبات هذا الطالب ولكن المحكمة رفضت التأجيل ليوم في ذات الدور بل رفضت إرجاء نظر الدعوى حتى آخر الجلسة فأبدى الدفاع تحت ضغط الظروف ودفعها للخرج مرافعة سريعة لا يمكن أن توصف بأنها أداء لواجب مما ينطوى على إخلال واضح بمحقوق

الدفاع - ثم إن ما أورده الحكم في شأن الدفاع الشرعى لا يفيد شيئا في ثبوته - إذ أن هذا الحق لا يمكن أن يضمنى على من يكون أسبق في الاعتداء - وقد أشار الدفاع إلى ذلك في مرأته ولكن الحكم قد أغفل التحدث عن ذلك مع أن مقتضى الواقعة التى أثبتتها الحكم أن من وقع عليه الاعتداء في ظهر يوم الحادث - هو الذى يبدأ بالاعتداء في المساء وهو المجرى عليه وفريقه - بلقاء الحكم قاصرا قصورا يعيبه، هذا وقد أثبتت التحقيقات أن الاعتداء على والد المتهم وعمه كان قد انتهى قبل الاعتداء الجسيم الواقع على المجرى عليه كما أن الاعتداء على فريق المتهم حصل بالمضى في حين أن الاعتداء على المجرى عليه كان بالمستدس - مما يسقط حق الدفاع الشرعى في الحالين - ثم إن الحكم جاء مخالفا للقانون إذ قام على أن اعتداء ما وقع على المتهم وفريقه من جانب الطاعن وفريقه وما كان للحكمة بعد أن فصلت الجناية عن الجنبعة أن تتناول هذا في بحثها أو تستند إليه في إثبات حدوث الاعتداء من الطاعن أو أحدهم بل يلوذون به لأنها بذلك تكون قد قضت في تهمة الجنبعة المفصلة والتي ردت إلى محكمة الجنبع للقضاء فيها - هذا إلى أن الحكم استند في إثبات حصول الاعتداء من فريق الطاعن إلى أن النيابة اتهمت أفرادا بالضرب مع أن ذلك لا يؤدي إلى النتيجة التى رتبها الحكم كما أن الحكم أخطأ بعد استبعاد نية القتل - في بيان حقيقة الفعل المسند إلى المتهم أو وصفه بأنه جنبعة ضرب إحداه جرح عمدا يعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات في حين أن المجرى عليه قد تخلفت لديه عاهة مستديمة .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة - أن الدعوى تأجل نظرها مرتين بشاء على طلب الدفاع عن الطاعن ونهت المحكمة الدفاع ألا يكرر هذا الطلب - وفي الجلسة المهددة حاول الدفاع تأجيل الدعوى مرة أخرى فرفضت المحكمة التأجيل وقررت سماعها وبعد تحقيقها ترافع الأستاذ أحمد مرسى البنا عن الطاعن وبدأ قوله بالعبار الآتية (طلباتى أولا محصورة في طلب التأجيل وإذا كان المدعى بالحق المدنى يسمح لى بالمرافعة فلا مانع فقال له المدعى بالحق المدنى - لا مانع

من المرافعة عنى) لما كان هذا وكان الطاعن لم يتسك بحضور محامييه الآخرين بل أذن للناصر بالجلاسة أن يرافع عنه وقد تم ذلك فعلا فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بدفاعه فى شىء - أما ما يشكونه من أن المحكمة تعرضت لوقائع الجنحة التى قررت فصلها عن الجنابة وأن تعرضها لها هو بمثابة قضاء من تلك المحكمة - ما يشكونه لا محل له - ذلك أن الفصل لا يمنع المحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها فى الواقعة المطروحة عليها - من مناقشة عناصر الدعوى كافة التى شملها التحقيق الابتدائى - ولا يعد ذلك منها فصلا فى الجنحة بل يبقى موضوعا سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التى أحيلت لها - أما باقى ما أورده الطاعن فى طعنه فلا يعدو أن يكون ترديدا لما جاء فى طعن النيابة وقد سبق الرد عليها .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٣)

القضية رقم ١١٤٦ سنة ٢٥ القضائية :

تزوير • تزوير فى أوراق رسمية • متى تحقق الجريمة ؟ دكن الضرر فى هذه الجريمة • ماهيته •

بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الأوراق الرسمية تحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمى المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة فى نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد أمين عبد الواحد بأنه . أولا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية . ارتكب تزويرا في ورقة رسمية وهي صورة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى شين الكوم وكان ذلك بزيادة كلمات بأن أضاف كلمة إلى العبارة الواردة بالبند الخامس بمحضر الصلح والمينة عن قدر الأطيان المباعة له والمثبتة بنص الحكم سالف الذكر طبقا لما هو مبين بصدر هذا الأمر وبالمحضر . وثانيا : استعمل الورقة المزورة سالفة الذكر وهو يعلم بتزويرها بأن قدسها إلى مكتب توثيق القاهرة بمصلحة الشهر المقارى لتسجيلها . وطلبت عقابه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات وقد ادعى محمد سعيد عبد الحليم بحق مدنى قدره ٣٠٠٠ جنيه قبل المتهم على سبيل التمييز . ومحكمة شين الكوم الوطنية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . أولا : بحبس المتهم الأول محمد أمين عبد الواحد ثلاثة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا بلا مصاريف . وثانيا : برفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصروفاتها فاستأنف . ومحكمة شين الكوم الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بشقيه بلامصروفات جنائية وألزمت المدعى بالحق المدنى بالمصاريف المدنية الاستثنائية . فظمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن محصل الطعن المقدم من المتهم — هو أن الحكم المطعون فيه — أخطأ في تطبيق القانون — إذ دانه بجريمة التزوير في ورقة رسمية — مع انعدام وكفى تغيير الحقيقة في المحرر والقصد الجنائى الخاص اللذين يتطلب القانون توافرها في جريمة التزوير . ذلك بأن التغير المنسوب حصوله من الطاعن في محضر الصلح (المصدق عليه في القضية رقم ٣٩٠ سنة ١٩٤٧ محكمة شين الكوم

الكلية) لم يغير من حقيقة ما اتفق عليه بين الطرفين في محضر الصلح المحرر في ١٩٤٨/٥/٩ — إذ الجلة التي استبدلت في الصورة لم تغير من أمر ما سبق اتفاقهما عليه من قبل في خصوص فرق معدل القسمة (النفلة) .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة التزوير التي دان الطاعن بها وأورد في شأنها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ذلك وكان مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته الدسئية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة — إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش بما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه — ولو أن الضرر في صورة هذه الدعوى قد لحق أخت المدعى بالحق المدني وهو الذي استظهر الحكم توافرها مع الطاعن على اغتيال حقها — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني — هو أن الحكم المطعون فيه — أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه التناقض والقصور إذ في الوقت الذي قرر فيه قيام المسؤولية الجنائية وحكم بالعقوبة على المتهم ، قضى برفض الدعوى المدنية — بمقولة انتفاء الضرر مع أن الضرر بعنصره المادي والأدبي ماثل في الدعوى — وأهونه أن المدعى بالحق المدني اضطر لدفع الإيجار لأخته الفاضلة عن نصيبها في الأطنان النفلة التي تمكن المتهم من نقل تكليفها باسمه عن طريق هذا التزوير — أما وجه القصور فهو أن الطاعن دفع بأن محضر الصلح المحرر في ١٩٤٨/٥/٩ مدل عنه وأن التزوير في المحضر الذي صدقت عليه المحكمة في ١٩٤٨/٥/١٣ لم يقتصر على العبارة الخاصة بمعدل القسمة

وإنما شمل أيضا عبارة أضافها المتهم الطاعن الأول في غفلة من الطاعن الثاني في بيان الأخطاء وهي عبارة "المشروحة" بالمذكرة التفسيرية المؤرخة ١٩٤٨/٥/٩ " في حين أنه لم تحور مذكرة تفسيرية للحضر الذي صدقت عليه المحكمة ولكن المحكمة الاستئنافية لم ترد على هذا الدفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتحقق به أركان جريمة التزوير التي دان المتهم بها - على ما سلف بيانه ثم عرض للدعوى المدنية - بقوله "وحيث إنه لا يمكن القول بأن ضرا قد لحق المدعى بالحق المدني (الطاعن) من جراء تصرف المتهم ذلك أن النتيجة المادية التي هدف إليها المتهم من وراء الجريمة التي ارتكبها كان متفقا عليها سلفا بينه وبين المدعى بالحق المدني بالعقد المؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ والموقع عليه من المدعى بالحق المدني - إذ نص فيه في الهند السادس على أن النفقة المقررة لمن يأخذ الجزء القليل من الأطنان الأقل جودة ومساحتها ٦ أفدنة تكون من حق المشتري (المتهم)" ثم قال في موطن آخر "هذه الجريمة لم تعد بأقل ضرر على المدعى بالحق المدني لأنه قبل صراحة بعقد موقع عليه منه كل النتائج التي هدف إليها المتهم من وراء ارتكابه الجريمة وليس يقبل أن يتضرر شخص من فعل ارتبط به وتقيده بنتائجه" لما كان ذلك وكان الحكم قد دلت بأدلة كافية لما أصل في الأوراق على انتفاء حصول الضرر للطاعن - من جراء العبارة التي استبدلت بالمحضر - إذ لم يهدف المتهم من ورائها إلا إلى قتل تكليف النفقة التي شملها محضر الصلح المؤرخ ١٩٤٨/٥/٩ الموقع عليه من الطرفين - لما كان ذلك وكان الضرر الذي لحق بالطاعن لم يكن أساسا التزوير - بل مرده في الواقع إلى تصرفه هو بالبيع في أكثر من نصيبه في أطنان النفقة اغتيالاً لنصيب أخيه القاصر - لما كان ذلك كله وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعنان على غير أساس ويتعين رفضهما موضوعا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

ب. رئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور الدادة الأستاذة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، وفهم بنى الجندى المستشارين .

(٣٤)

القضية رقم ٩٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . تصحيح المحكمة بيان كينة ارتكاب الحادث . لا يعد تغييرا لوصف التهمة . لإبراز في الحكم من الفراغ من سماع الدعوى . جاز .

إذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث ، فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه بل يصح إبرازه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عيد الخالقي خيرا لله حسن عمدا مع سبق الإصرار على ذلك والترصد . بأن اعتزموا قتله وأعدوا العدة لذلك وترصدوا له في منزله وفاقاهوه وكنتموا نفسه بتلقيحة وضربته المتهم الأولى بقطعة من الحديد في فمه وأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لها كتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات طنطا قضت - حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث وبالمواد ١/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأولى . أولا - بمعاقة

كل من على عبد ربه حموده والسيد عبد ربه فرحات بالإعدام شقا وبمعاقة مديحة مرمى جعيتم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وذلك على اعتبار أن المتهم المذكورة في الزمان والمكان المذكورين اشتركت بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثاني والثالث في ارتكاب الجريمة التي وقعت منهما بأن اتفقت وإياهما وساعدتهما في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتعمة لارتكابها لاذيسرت لهما دخول دار المجنى عليه وأخفت المتهم الثاني بحجرة النوم فيها وأمدت المتهم الثالث بالمفحة التي استعملت في قتل المجنى عليه ، ثم استقدمت المتهم الثاني لمسرح الجريمة في اللحظة الحاسمة ليقارف والمتهم الثالث أفعال قتل المجنى عليه حمدا فتمت الجريمة نتيجة لذلك الاتفاق وهذه المساعدة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن الطاعنة الأولى - وإن طعنت في الميعاد - إلا أنها لم تقدم أسبابا ، فيكون طعنها غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن في الحكم الصادر من محكمة جنبايات طنطا في ٤ يونيو سنة ١٩٥٥ يوم صدوره إلا أنه قدم أسباب طعنه في يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٥٥ ولم يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم فيه في خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فلا يمتد ميعاد الطعن بالنسبة له ولا عبرة في هذا المقام بما جاء في الإعلان من أن الحكم أودع قلم الكتاب في ٢٥ يوليه سنة ١٩٥٥ ومتى كان الأمر كذلك فلا تلتفت المحكمة إلى الأسباب التي قدمها الطاعن المذكور بدد مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الثاني (على عبد ربه حموده) هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه القصور ذلك بأن الطاعن ذكر أمام محكمة الجبايات أنه كان تناول "نمرا" قدمته له الطاعنة الأولى كما تمسك

الدفاع عن الطاعن المذكور أمام غرفة الإتهام بأن الطاعن كان في غيبوبة من تأثير السكر وتنطبق عليه المادة ٦٢ من قانون المقوبات — ولكن المحكمة حين دانتة — لم تشر إلى ما تمسك به الطاعن ومحاياه بهذا الوجه من الدفاع وكان عليها أن تبين إذا كان الطاعن قد تناول مسكرا وهل تناوله باختياره أو على غير ذلك منه ومدى تأثير ذلك في مسؤوليته عن القتل .

وحيث إنه وإن كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قال أنا كنت في الأودة الثانية ولما دخلت لقيته خالص فلما سئل من الذي خالص عليه أجاب هم الإثنين مديحة والسيد وأنا كنت شارب ودانج وهيه إلى جابته لي إلا أن المدافع عن الطاعن — لم يتمسك بأنه كان متعاطيا خمرًا وأسس مرافقته على إنكار التهمة المسندة إليه والتمس في نهاية مرافقته استئصال الرافة مع الطاعن . لما كان ذلك فإن ما قاله الطاعن — في هذه الصيغة العابرة — لا يعتبر دفاعا بقيام سبب من أسباب عدم المسؤولية مما يتعين على المحكمة أن تفصل فيه صراحة في حكمها بل هو وجه دفاع موضوعي لا يستلزم ردا صريحا . بل يكفي أن يكون رد المحكمة عليه مستفادا من عدم أخذها به والحكم بإدانتة لأدلة الثبوت التي استخلصتها . هذا إلى أن المحكمة استندت فيما استندت إليه من أدلة الثبوت إلى الإعراف الذي أدلى به هذا الطاعن وهو اعتراف شامل لكل وقائع الحادث وقصيلاته بما يعتبر أن المحكمة أيقنت أنه كان في كامل وعيه عند مقارفته للجريمة . وإلا لما ذكر حوادثها . ولذلك أطرحت ما قاله في الجلسة من أنه كان في حالة سكر .

وحيث أن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع — ذلك بأن النيابة اتهمت المتهمين بأنهم جميعا قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد عبد الخالق خير الله حسن بأن كتموا نفسه بتلفيحه وضربته التهمة الأولى بقطعة من الحديد مل فيه . فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أدت إلى وفاته — إلا أن المحكمة وقد استبعدت واقعة ضرب الحيني عليه من التهمة الأولى قالت إن القتل حصل خفيا وهذا يخالف وصف التهمة المقدم

بها المتهمون للحكمة وكان يتعين عليها أن تفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل الذي أجرته وتطلب إليه أن يدافع على هذا الأساس الجديد .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن ومن معه بقتل المعنى عليه معدا مع سبق الإصرار والترصد بأن أعدوا العدة لذلك وترصدوا له في منزله وفاجأوه وكنمو نفسه بتلقيحة وضربته المنهضة الأولى بقطعة من الحديد على فمه وأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . فاستبعد الحكم — أخذا بتقرير الصفة التشريحية — واقعة الضرب المنسوبة إلى الطاعنة الأولى — ووصف الطريقة التي حصل بها القتل وصفا صحيحا بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة وهي التي كانت م موضوعة على بنشاط البحث وأخذ باعتراف الطاعن ذاته بأن الوفاة نتجت عن أسفكسيا الحقيق وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه لمتناصر التي كانت مطروحة للبحث في الجلسة ولا يمد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى ولذلك فلم يكن هناك ما يستوجب قانونا لغت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليترافع على أساسه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث . هو أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال إذ أنه حين تحدث عن المعائنات والأوراق الطبية نقل ما جاء بمحضر التحقيق دون أن يفرق بين الماديات موضوع المعاناة وبين ما قاله الشهود أمام من قاموا بإجرائها بحيث أصبح من العسير أن يوصف الحكم بأنه من عمل المحكمة التي أصدرته . وإذ قرر أن الطاعن الثاني كان مخفيا تحت السرير مع أن المعاناة أثبتت أن غرفة النوم التي قيل أن الطاعن كان مخفيا فيها مليئة بالأدوات المنزلية ولا فراغ يقع فيها لاختفائه وذلك دون أن يوفق بين أقوال المتهمين وبين ما جاء بالمعاناة إلا بما قالته من أنه يطمئن إلى اعتراف الطاعن رغم أنه مدل عنه بالجلسة إذ أخذ باعتراف الطاعنين مع أن الثاني والثالث منهما كانا يتنافسان على حب الطاعنة الأولى فلا يعقل أن يتفقا على قتل زوجها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لختاية القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها واستند في ذلك للأسباب التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ثم أورد الحكم نصوص ما جاء في التقارير الطبية الشرعية بشأن تشريح جثة المني عليه وما شوهد من إصابات في أجسام المتهمين ، ومحضرى جمع الاستدلالات ومعاينة النيابة كما تضمنتها الأوراق — وليس في هذا ما يوجب الحكم ما دام أن الحكم قد أشار إلى ذلك أما ما يثيره بشأن المعاينة — فإنه دفاع موضوعي يقوم على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع — مما لا شأن لمحنة النقض فيه ، وما يثيره خير ذلك بخذل موضوعي يستقل به قاضى الموضوع وهو بحد ليس ملزما بأن يتعقب الدفاع في كافة مناحيه ويرد على كل وجه من وجوهه على استةلال ، ما دام في القضاء بالإدانة للأسباب السائفة التي أوردها الحكم ما يفيد اطراحه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على خير أساس ويتعين رفضه موضوعا

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأستاذة : محمود إبراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، والسيد أحمد عفيفي ، المستشارين .

(٣٥)

القضية رقم ١١٥٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تفتيش . صدور الإذن به من وكيل النيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم
العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الإذن . لا يقدح في صحته . مله ذلك .

(ب) تفتيش . غشوا أحد المخبزين على المادة المخدرة أثناء التفتيش . حصول ذلك تحت
إشراف الضابط المأذون به . تفتيش صحيح .

١ - الأمر الصادر من وكيل نيابة الصف بتفتيش منزل متهمة بجريمة إغراز
سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر
في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحاً وصادراً ممن
يملكه قانوناً ، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقاً قبل إصداره ما دام قد اقتنع
بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع ،
وذلك طبقاً لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣
بنظام الأحكام العرفية و ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير
سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢

٢ - لا يقدح في صحة التفتيش أن يكون أحد المخبزين هو الذي غشوا
المادة المخدرة مادام ذلك قد تم بحضور الضابط المأذون بالتفتيش وتحت
إشرافه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "شيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

وطليت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥٥ والجدول (١) المرفق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، فقررت بذلك ، وأمام محكمة جنايات الجيزة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لأن الاذن بإجرائه لم يصدر في تحقيق مفتوح ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضورها - عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والفقرة ١٢ من الجدول واحد الملحق به بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها ألف جنيه مصرى ومصادرة المضبوطات عدا النقود ، وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي وقد رفضت الدفع . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبين طعنه على أن الحكم المطعون فيه ، بنى على إجراء باطل وشاب أسبابه القصور ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن أبدى للمحكمة أن الأمر الصادر من وكيل نيابة الصنف بالتفتيش صدر على أساس اتهام الطاعن بإحراز أسلحة نارية بدون ترخيص وهى جريمة عسكرية لا يختص بها وكيل نيابة الصنف ، وأن هذا الأمر لم يسبقه تحقيق مفتوح كما تقضى بذلك المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أن من قام بتنفيذه هو أحد المجرمين الذين ليس لهم صفة مأمورى الضبط القضائى ، وقد تجاوز الحق المخول له حين ضبط طلبة صغرة في فراش الطاعن ، ولا يغفل أن تكون هذه العلبة غنياً لسلح ، مما صدر الأمر بالتفتيش لضبطه ، قال الدفاع ذلك ، ولكن المحكمة ردت عليه رداً غير سعيد ، هذا فضلاً عن أن الطاعن دفع التهمة عنه بأن الخطيرة التى كان قائماً فيها ليس لها باب وتكتنفها بغوات عديدة مما يستطيع معه أى

التي قام بها معاون المباحث بمركز الصف . وأقرته محكمة الموضوع على ذلك ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخبر محمد أبو الفتوح سيد أحمد قد عثر على العلبة التي وجد بها الحشيش بحضور الضابط المأذون بالتفتيش وتحت إشرافه ، كما تعرض لدفاع الطاعن بشأن تجاوز المخبر المذكور حدود الأمر الصادر بالتفتيش ورد عليه بما قاله من أن "تفتيش منزل المتهم للبحث عن سلاح يسوغ العلبة التي وجدت بداخلها المضبوطات إذ من المعقول أن تحتوي على شيء مما يتصل بالسلاح ذلك أن المخبر محمد أبو الفتوح سيد أحمد حينما التقط تلك العلبة لاحظ أنها ثقيلة في الوزن من حجمها وبداخلها شيء يخلت صوتا عند احتكاكها بها فأيقن بأنها لا بد وأن تحتوي على شيء مما يتصل بالبحث عنه (خراطيش) فناولها إلى البوزباشي محمد عبده صقر وإذا فتحها هذا الأخير وجد بها المضبوطات " . لما كان ذلك فإن ما يشبه الطاعن في صدد بطلان الأمر الصادر بالتفتيش وبطلان إجراءاته لا يكون سديدا ، ويكون التفتيش قد تم صحيحا مطابقا لأحكام القانون واستناد المحكمة إلى الدليل المستمد منه ، هو استناد سليم ولا ضيار عليه ، أما ما يدعيه الطاعن من احتمال دس المخدر له فقد رد عليه الحكم المطعون فيه بما يفنده وانتهى إلى القول بأن العلبة التي وجدت بها المضبوطات ومن بينها المواد المخدرة قد عثر عليها المخبر بين طيات الحقيبة التي كان ينام عليها الطاعن ، وأسفل وسادة كان يرقد عليها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأملاك : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٦)

القضية رقم ١١٥٦ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دفاع . ما بعد إخلالا بحق الدفاع . تناقض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر . تولي محام واحد المرافعة عن المتهمين . إخلال بحق الدفاع . مثال في قضية تزوير .

(ب) قرض . أثر القرض . قرض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين . يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولولم يقدم أسبايا لطلعه .

١ - إذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية - ماذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للأذن هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع آخرون بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي انعمد عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنايات محام خاص تتوافره حرية الدفاع عنه في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

٢ - قرض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولولم يقدم أسبايا لطلعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - السيد علي إبراهيم الزهار (الطاعن الأول)
و ٢ - هند علي الزهار و ٣ - محمود محمد خليل الجندى (الطاعن الثانى) و ٤ - السيد
إبراهيم محمد حجازى بأنهم (أولا) الأول والثانية : اشتركا بطريق المساعدة مع
موظف عمومي حسن النية هو السيد السيد شطا ماذون الشرع بدمياط فى ارتكاب
تزوير فى محرر رسمى هو وثيقة الزواج رقم ٢٦١٧٢١ حال تحريرها المختص بوظيفته
بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن قدم الأول الثانية للأذن على أنها
زوجته السابقة - تفادى على صابر - وقرره أنهما يرغبان فى عقد زواجهما
من جديد فحرر المأذون عقد الزواج سالف الذكر وتمت الجريمة بناء على ذلك .
(ثانيا) الثانية : ارتكبت تزويرا فى محرر رسمى هو وثيقة الزواج رقم ٢٦١٧٢١
وذلك بوضع ختم مزور بأن قدمت للأذن ختما مصطنعا باسم تفادى على صابر
على أنه خاص بها فوقع المأذون على ذلك العقد باعتبار أنها الزوجة . فتمت
الجريمة بناء على ذلك . وثالثا - الثالث والرابع - اشتركا بطريق الاتفاق
مع المتهمين الأول والثانية على ارتكاب التزوير سالف الذكر بأن توجهامعهما
إلى المأذون وشهدا بأن المتهمة الثانية هى تفادى على صابر فحرر المأذون وثيقة
الزواج ووقعا عليها باعتبارهما شاهدين فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق .
وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعايبتهم بالمواد ٤٠/٣١ و
٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، ومحكمة
جنايات المنصورة قضت غيابيا للمتهمة الثانية وحضوريا للباقين عملا
بالمواد ٤٠/١ و ٣ و ٤١ و ٤٢ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات
بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة
إلى المتهمين الثانية والثالثة . أولا - بمعاينة السيد علي إبراهيم الزهار الطاعن

الأول ، بالسجن لمدة ثلاث سنوات وثانيا — بمراقبة كل من هند على الزهار ومحمود محمد خليل الجندى (الطاعن الثانى) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة — وثالثا — ببراءة السيد ابراهيم محمد حجازى مما أسند إليه ، فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إن الطعن من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون وحيث إن مبنى الطعن إن اجراءات المحاكمة قد شابها بطلان أثر فى الحكم إذ تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد رغم تعارض المصلحة وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بأنهما اشتركا مع أخرى حكم عليها ورابع حكم براءته بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو المأذون الشرعى بدمياط السيد السيد شطا فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو وثيقة الزواج رقم ٢٦١٧٢٩ حال تحريرها المختص بوظيفته يجعلهم واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن تقدم إليه المتهم الأول (الطاعن الأول) ومعه أخته هند على الزهار المحكوم عليها وقررا أمامه أنها مطافته تفادى على صابر وأنهما يرغبان فى عقد زواجهما من جديد، وصادقهما المتهمان الثالث (الطاعن الثانى) والرابع (المحكوم براءته) على ذلك ، فخرر المأذون عقد الزواج ووقع عليه المنحة بختم مزور باسم تفادى على صابر ووقع عليه المتهمان الثالث والرابع باعتبارهما شاهدين على ما قرره المتهمان الأولان قمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد أقام دفاعه على أن المتهمين الثالث والرابع كانوا حسنى النية ولا يعرفان المنحة الثانية — ولما كان هذا الدفاع يتمارض مع دفاع الطاعن الأول الذى يقوم على أن المرأة التى

حضرت أمام المأذون هي بذاتها مطالقته تفادى على صابروايست أخته المتهمة الثانية ، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع وقضت عليه بالعقوبة وأخذت بدفاع المتهم الرابع وقضت ببراءته . لما كان ذلك وكان مقتضى هذا التعارض أن يتولى الدفاع عن الطاعن الأول محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكذلك بالنسبة للطاعن الثاني . لما كان ما تقدم فإن المحكمة إذ سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعن الأول وباقي المتهمين تكون قد أخف بحق الطاعن في الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان أثر في الحكم ، وبما أن الطاعن الثاني لم يقدم أسبابا لطلعه إلا أنه نظرا لأن وجه الطعن يتصل به فترى المحكمة عملا بالمادة ٤٣٥ فقرة ثانية من قانون الإجراءات الجنائية قضت بالحكم بالنسبة له أيضا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأستاذة : مصطفى كامل ومحمد محمد حسنين ، وفهم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٣٧)

القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إخفاء أشياء مسروقة . وكن الإخفاء . متى يتوفر ؟

(ب) إخفاء أشياء مسروقة . حكم . تسببه . وكن العلم بالسرقه . التحدث عنه صراحة . وعمل استقلال . غير لازم .

١ - إذا استظهر الحكم أن المتهم اتصلت يده اتصالا ماديا بالشيء المسروق واخفاؤه فى المكان الذى أراد إخفائه فيه فهذا يكفى لتوفر ركن الاخفاء على ما هو معروف به فى القانون .

٢ - عدم تحدث الحكم (بالإدانة فى جريمة إخفاء أشياء مسروقة) صراحة . وعمل استقلال عن علم المتهم بالسرقه لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التى أثبتها الحكم تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد سليمان عبده (الطاعن الأول)
٢ - السيد محمد عثمان و ٣ - سليم مقبل عمارة و ٤ - سيد أحمد عبد السلام
و ٥ - أحمد مصطفى موسى و ٦ - إبراهيم حسن الديب (الطاعن الثانى)
و ٧ - محمد متولى حسن و ٨ - على متولى حسن و ٩ - محمد عطية يوسف
(الطاعن الثالث) و ١٠ - محمد السيد شادى : بأنهم بالطريق العام الموصل
بين بلدتى الابراهيمية وديرىب نجم بزمام أكراش مركز ديرىب نجم مديرية الدقهلية

(المنهمون من الأول إلى السادس) سرقوا سيارة النقل رقم ٧ شرقية وبها كبة من القطن موضحة بالحضر لمحمد أحمد أبو الليل ، وحافضة نقود بها مبلغ مائة وعشرين قرشا وساعة وملفحة لعل الشربيني ، وحافضة نقود بها أوراق لأحمد الدبداموني وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على الآخرين بأن وضوا هوائى فى طريق سير السيارة ولما توقفت ، دهموها وهددوها بأسلحة ظاهرة (بنادق وسكاكين) كانت معهم ، ثم اقتادوها بعيدا عن السيارة وشدوا وثاقهما واحتدوا عليهما بمؤخر البنادق فشالوا مقاومتها وتمكنوا من الصرقة و (المنهمون من السابع إلى العاشر) بمينة سندوب فى الزمان سافى الذكر أخفوا القطن المصروق صالف الذكر مع علمهم بسرقة وأنه سرق من الطريق العام ليلا بالإكراه مع حمل سلاح ، وطلبت إلى غرفة الإنعام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبة الستة الأول بالمادة ١/٣١٥ و ٢ من قانون العقوبات والأربعة الآخرين بالمادتين ١/٣١٥ و ٢ و ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، فقررت بذلك بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، نظرت محكمة جنايات المتصورة هذه الدهوى ثم قضت بتاريخ ١٠ من إبريل سنة ١٩٥٥ غاييا لتهمة الثانى وحضوريا للباقيين — عملا بمواد الاتهام — أولا : باعتبار واقعة الاخفاء جنة . وثانيا : اعتبار الواقعة المسندة إلى المتهم السادس (الطاعن الثانى) جنة إخفاء أيضا . وثالثا : بمعاينة محمد سليمان عبده (الطاعن الأول) والسيد محمد حنان بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . ورابعا : بمعاينة كل من محمد متولى حسن وعلى متولى حسن بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمعاينة كل من إبراهيم حسن الديب ومحمد عطيه يوسف (الطاعنين الثانى والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . وخامسا : براءة كل من سليم فيصل عمارة وسيد أحمد عبد السلام وأحمد مصطفى موسى ومحمد السيد شادى مما أسند إليهم . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ

الحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأول والثانى — وإن طعنا فى الميعاد — إلا أنهما لم يقدموا أسبانيا فيكون طعنهما غير متهبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث — فيما هذا الوجه الأخير هو أن الحكم شاب أسبابه القصور . إذ دونه بجرمة إخفاء الأقطان المسروقة مع علمه بذلك — دون أن يتحدث عن ركن الإخفاء ودون أن يبين الأدلة والقرائن على علم الطاعن بالمسروقة — وقنع الحكم بسرد روايات الشهود رغم تناقضها دون أن يحاول رفع التناقض القائم بينها — هذا فضلا عن أن جريمة الإخفاء لا تتحقق إلا بجحاسة الشيء المسروق وجبسه — وفي واقعة الدعوى ، قد ضبطت الأقطان في منزل أحمد متولى وعلى متولى بعد الحادث بيومين ولا صلة للطاعن بهذا المنزل — كما شاب الحكم خطأ في الاستناد وفساد في الاستدلال ذلك بأنه أورد في أسبابه أن محمد أحمد حسن تقابل مع الطاعن وتحدث معه في شأن القطن المسروق فاعترف له الطاعن بوجود القطن عنده وطلب منه إعداد مائة جنيه على سهيل الحلوان — تدفع للسارقين واتخذ من ذلك دليلا قبله . مع أن هذا الذي ساقه الحكم مخالف لما هو ثابت بالأوراق من ناحية . وغير متج في التبدليل من ناحية أخرى إذ يصح أن يكون تدخله — على فرض حصوله — مبنيا على حسن النية وأضاف أن الحكم — إذ عول على ما قاله مؤخر محمد متولى حسن وعلى متولى حسن بالنسبة للطاعن من أنه هو الذي أحضر لها القطن المسروق — قد أطرح قولها بالنسبة لغير الطاعن ضد المتهمين لجاء الحكم متخاذلا متناقضا — كذا لم يشر الحكم إلى دفاع الطاعن إلا بقوله ، إنه أنكر النعمة ، في حين أنه قال إنه كان موجودا ليلة الحادث في بلدة معينة لمرض ألم به وقدم شهادة طبية تثبت ذلك وكان الأمر يقتضي أن يبين الحكم المبررات التي دعت إلى اعتماد رواية دون غيرها ، وإلى أطراح دفاع المتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بعد أن حصل واقعة الدعوى وهي مسروقة بإكراه في الطريق العام قال في خصوص جريمة الإخفاء ثم أخفوا تلك الأقطان (المسروقة) عند المتهمين إبراهيم حسن الديب ومحمد متولى حسن وعلى متولى حسن ومحمد عطيه يوسف (الطاعن) الذين أخفوها وهم يعلمون أنها مسروقة دون أن يعرفوا من الظروف المشددة شيئا ” ثم أخذ الحكم يسرد وقائع الدعوى وما قام فيها من أدلة قبل المتهمين عامة وأشار فيما أشار إليه بالنسبة لواقعة إخفاء

القطن المسروق إلى ما شهد به محمد أحمد أبو الليل صاحب القطن المسروق مع أنه علم وتحقق أن أقطانه المسروقة قد ذهب بها اللصوص أول الأمر إلى منزل المتهم محمد عطيه يوسف وأن صاحب السيارة محمد أحمد حسن أخبره بأن محمد عطيه يوسف هذا قد طلب منه مائة جنيه حلوانا وهو يسلمه الأقطان المسروقة وإلى شهادة محمد أحمد حسن في التحقيقات بأن المتهم الأول (أحمد السارقين) أسره أن الأقطان المسروقة عند محمد عطيه يوسف فذهب إلى محمد عطيه يوسف وقابله في بيته فقال له (اطمن قطنكم موجود) وطلب منه مائة جنيه حلوانا رد الأقطان وإحضار أكياس فارغة لكبس القطان فيها وإلى شهادة محمد متولى حسن وسيد محمد متولى وأبراهيم محمد متولى في التحقيقات وأمام المحكمة بأنهم كانوا يبيتون ليلة الحادث في الحجرة الخارجية التي ضبط القطن المسروق فيها بفاهم المتهم محمد عطيه يوسف وأيقظهم من نومهم وطلب إليهم أن يخرجوا من تلك الحجرة فقاموا فأروا أكياس القطن أمام الحجرة وادعى لهم أنه مملوك لمحمد السيد الشاذى فدخلوا وناموا في داخل المنزل وفي الصباح وجدوا القطن موضوعا في تلك الحجرة الخارجية، ثم أورد الحكم أقوال المتهمين محمد متولى حسن وأخيه على اللذين ادعيا أولا أن الأقطان لهم ثم عدلا عن ذلك وقررا أن خالهما الطاعن هو الذى أحضرها ليلة الحادث بعد الفجر بقليل وأخبرهما كذبا أنه مملوك لمحمد السيد شاذى - واستظهر الحكم من تلك الأدلة جميعا - على ما تفيد عبارته - أن الطاعن قد اتصت يده اتصالا ماديا بالقطن المسروق واحتازه في المكان الذى أراد إخفائه فيه - وفي هذا ما يكفي لتوفر ركن الاخفاء على ما هو معروف به في القانون. لما كان ذلك وكان عدم تحدث الحكم المطعون فيه صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بالسرقة لا يبيحه ما دامت الواقعة الجنائية التى أثبتها الحكم تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة كما هو الحال في الحكم المطعون فيه وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ما أورده الحكم من دلائل مردود إلى أصله في الأوراق وكان لا جناح على المحكمة إن هي أخذت بأقوال متهم على آخر ولم تأخذ به قبل غيره أو عولت على قول له في مرحلة

من مراحل التحقيق دون ما قرره في مرحلة أخرى إذ العبرة باطمئنانها إلى الدليل الذي أخذت به وهي في الوقت نفسه غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم والد عليه في كل جزئية يثيرها بل يكون ردها عليه مستغادا من قضائها بالإدانة للأسباب التي أوردتها - لما كان ذلك جسيمه وكانت دعوى الخطأ في الإسماع لا أساس لها إذ أن الحكم لم يرو عبارة "الأقطان عنده" منقولة عن الشاهد بل ذكرها بناء على ما استخلصه هو من مجموع وقائع الدعوى وما قام لديه من أدلة وقرائن تسوغ ذلك - فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل وهو في حقيقته لا يخرج عن كونه جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الدليل فيها مما لا يصح قبوله أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الأخير من الطعن أن الحكم جاء باطلا لمخالفته لنص المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ تخلف بعض الشهود ولم تأمر المحكمة بتلاوة أقوالهم جميعا ولم تسأل الدفاع عن ذلك مع أن أحدهم وهو السيد محمد متولى شاهد إثبات رئيسي على الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن سبعة من شهود الإثبات ومن بينهم السيد محمد متولى خلافا لما يزعمه الطاعن، قد حضروا وأدوا الشهادة فعلا وإن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال بعض الشهود في التحقيقات ، فأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم وتليت واكتفى المدافع عن الطاعن بذلك - لما كان ذلك، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن أبدى اعتراضا على الاجراءات التي اتبعت أو طالب سماع أقوال أحد آخر من الشهود ، فإن ما يقول به الطاعن من بطلان الاجراءات لا يكون له محل .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمه على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وزير المحكة ، وبحضور السادة الأعضاء : محمد عبد حسين ،
ونفهم بنى الجندي ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٨)

القضية رقم ١١٦٥ سنة ٢٥ القضائية :

نقض . اجراءات الطعن . عدم تمكن الطاعن من اتباع الاجراءات التي رسمها القانون
لتقرير الطعن بسبب وجوده بالسجن الحرب . لإدازه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء
وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلا .

إذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابة في الميعاد أثناء وجوده
بالسجن بوحدته ما يفيد أنه يطعن في الحكم بطريق النقض وقدم الأسباب
بواسطة محاميه في الميعاد وكانت إدارة الجيش لم تبحث بالسجن الطاعن إلى
قلم كتاب المحكة التي أصدرت الحكم ليقدر بالطعن بالنقض أمام الموظف
المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة لتلقي رغبة
الطاعن ، فإن هذا الأخير يكون في حالة حذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض
بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قتل طه محمد العشاوي عمدا مع سبق
الاصرار والترصد بأن يتا النية على ذلك وأعدا أسلحة وترصدا له في طريق مروره
حتى إذا ما ظفرا به انهارا عليه ضربا فأحدثا به الاصابات الميينة بالتقارير الطبية
الشرعية والتي تخلف لديه من جرائها هاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء
بمظم القوية مما يجعله أكثر تعرضا للعوامل الخارجية كما تقلل من كفاءته على
العمل بحوالى عشرة في المائة وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكة

الجنايات لهما كتهما بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات فأمرت بذلك ، وقد أُدعى طه مجد العشماوى بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنابات المنصورة قضت عملاً بمادة الاتهام - بمعاقة كل من عباس الغريب والغريب عبد العال صابر بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبإلزامهما أن يدفعاً متضامنين للدعى بالحق المدنى طه مجد العشماوى بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ونعمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه وإن كان التقرير بالنقض من الطاعن الأول لم يحمر حسب الأوضاع المقررة قانوناً ، إلا أن الطاعن وهو عسكرى بالجيش قد أبدى كتابة فى الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوحدة ما يفيد أنه يطعن فى الحكم بطريق النقض ، وذلك بالإقرار المؤرخ فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٥ والموقع عليه من قائد الكتبية بالاعتماد . كما أنه قدم الأسباب بواسطة محاميه فى الميعاد . ولما كانت إدارة الجيش لم تبعث بالطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالنقض أمام الموظف المختص ولم تطلب من ذاك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة لتلقى رضى الطاعن . لما كان ما تقدم - فإن الطاعن كان فى حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون . ويكون الطعن بالصورة التى تقدم بها مقبولا بشكل .

وحيث إن مبنى الطعن الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم قد خلا من الرد على ما تمسك به الطاعنان من أن المجنى عليه ، ما كان ليستطيع رؤية الضارب لشدة الظلام وقت الحادث ولا صابته من الخلف ، وأن المحكمة لم تناقش فى ذلك العاوب الشرعى ، كما أنها لم تجبه إلى ما طلب من ضرورة إجراء معائنة لإثبات أن المجنى عليه لا يسلك طريق الحادث فى ذهابه إلى منزله ، وبذلك يتفنى ترصد الطاعنين له وقت الحادث .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ، أن الطاعنين لم يتسكبا بإجراء معانة عن مكان الحادث أو بطلب منافشة الطبيب الشرعى فيما أناره من أن إصابة المجنى عليه من الخلف بحيث لا يستطيع رؤية الضارب له بل قال المدافع عنهما "إن المتهمين وقفا في مكان لا يؤدي إلى الطريق الذى يمر فيه المجنى عليه وزوجته - وأغلب ظنى أن الإصابة كانت من الخلف ، ولا يمكن أن تحصل على الصورة التى هى عليها الآن" وهذا القول من المدافع عن الطاعنين لا يعد طلبا بل يندرج تحت أوجه الدفاع . ورد المحكمة عليه مستفاد من أطراحها له ومن استنادها على أدلة الثبوت التى قامت عليها الإدانة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجرمة التى دان الطاعنين بها ، وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوتها وهى من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ومنها التقرير الطبي الدال على أن بالجنى عليه جرحا رضيا نظيف الحواف بالجدارية اليمنى لفروة الرأس واصلا للعظم متجها من الأمام إلى الخلف طوله ٣ سم وتحتة وفي اتجاهه كعمر مضاعف شرعى بعظم الجدارية اليمنى طوله ٢ سم تقريبا وبه أيضا سحج قطعى مستطيل طوله ١٥ سم تقريبا بوحشية العضد الأيسر وعملت للجنى عليه ترينة . الخ." ثم عرض الحكم لظروف سبق الاصرار وأثبت توافره "من أن الشجار الأول حدث فى الساعة ٣ م بينما الاعتداء الذى نشأت عنه العاهة حدث بعد أربع ساعات ، وقد استعان المتهم الثانى بولده المتهم الأول (الطاعنين) وحمل الشريشة والبلطة وانتظرا المجنى عليه فى مكان وزمان يعلمان أنه سيكون موجودا فيهما فى حين أنهما لا عمل لهما يقتضى وجودهما فى ذلك المكان ، وقد أفرا بذلك بجلسة المرافعة" . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون العلم على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن داود ،
ومحمود إبراهيم إسماعيل ، ومحمد محمد حسين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٩)

القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات . معاقبة . إجرائها : بمرقة وكيل شيخ الخفراء . استناد الحكم إليها فيما استند إليه من أدلة .
جائز .

لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيما استند إليه من أدلة إلى المعايينة التي
أجراها وكيل شيخ الخفراء ، فإن ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ من قانون
الإجراءات الجنائية باعتبار وكيل شيخ الخفراء من بين المرؤوسين للأمور الضبط
القضائي .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل محمد عبد العزيز حواس بأن
طعنه عدة طعنات بمطواة قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة
بالتقرير الطبي وخاب اثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف المحنى
عليه بالعلاج . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد
٤٥ و٤٦ و٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وقد ادعى محمد عبد العزيز
حواس محق مدنى قبل المنهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة
جنايات المنصورة قضت بحضوره وعملا بالمواد ٤٥ و٤٦ و١/٢٣٤ من قانون
العقوبات بمعاقبته أحمد حمزه أبو المعاطى بالأشغال الشاقة لمدة خمس
سنوات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى محمد عبد العزيز حواس مبلغ مائة

جنيه والمصروفات المدنية ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، أخل بحق الدفاع وشابه القصور ذلك بأن الطاعن دفع التهمة في التحقيق الذى أجرته النيابة بأن الإصابات التى شوهدت بالجنى عليه تحدث من المأسورة التى وقع الشجار بشأنها ثم أعاد محاميه هذا الدفاع بالجلسة لكن النيابة والحكمة لم تستعينا بالطبيب الشرعى لإبداء رأى قاطع في سبب هذه الإصابات مع خلو تقريره مما ينفى إمكانية حصولها من الوقوع عليها ، وقد جاء رد المحكمة قاصر البيان في ذلك كما أن المحكمة استندت إلى معارضة من غير تخصص ، أجزاها وكيل شيخ الخفراء لإثبات حالة المأسورة بناء على شكوى بمحصول عبث فيها ، وأخيرا فإن المحكمة قضت بالتعويض دون أن تستظهر الضرر الذى أصاب الجنى عليه ومداه .

وحيث إن الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن ورد على ما ادعاه سببا للإصابات بما يفتقده مستندا إلى موضعها وجسماتها ونفاذها وما أثبتته التقرير الطبي عنها من أنها تحدث من آلة حادة مدببة طعن بها الجنى عليه بقوة وشدة وهو استناد سافح وكان الدفاع لم يطلب بالجلسة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما أثاره عن سبب الإصابات فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تتخذ هذا الاجراء من جانبها ما دام أنها لم تر بها حاجة إليه . لما كان ما تقدم وكان لا يعيب الحكم أنه استند فيما استند إليه من أدلة إلى المعارضة التى أجزاها وكيل شيخ الخفراء لإثبات حالة المأسورة ، فإن ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار وكيل شيخ الخفراء من بين المرؤوسين لمامورى الضبطية القضائية . وكانت المحكمة فيما قضت به من تعويض قد أبانت أنه كان مقابل العمل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه وفي هذا غناء — فإن الطعن يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى وكل المحكمة ، وبحضور السادة الاطباء حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ونعيم بنى الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٤٠)

القضية رقم ١١٦٨ سنة ٢٥ القضائية :

أسباب الإباحة وموانع العتاب . الدفاع الشرعى . ما الذى يشترط لقيام حاله ؟
يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل إجبانى يخشى منه المتهم وقوع جريمة ، وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله ، وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى قتل ناصف محمد سالم همدا بأن طعنه بسكين فى صدره وساعده الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي نفذت إحداها إلى التجويف الصدرى قاصدا من ذلك قتله .
وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه ، وهو تدارك المجهنى عليه بالملاج .
وطلبت من قاضى الإحالة أن يحيل المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى ناصف محمد سالم بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا — عملا بمواد الاتهام — بمقابلة المتهم محمود أحمد موسى بالسجن لمدة ثلاث سنين مع إزمائه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ٥٠ ج (خمسين جنيها) على سبيل التعويض مع إزمائه بالمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... أنلج

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه القصور إذ ورد في أسبابه أن الطاعن عندما رأى المجنى عليه قادما إلى مكان الحادث ظنه يقصد نصرة بعض أهله من المتشاجرين فاعدى عليه وفي هذا القول ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع أن تعرض من تلقاء نفسها لبحث هذه الحالة ومدى قيامها ، وفي قصور الحكم عن هذا البيان ما يبطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " إن شجارا قام بين عبد الحميد السيد دسوقي وبين محمود متولى وإخوته بسبب تنازع الفريقين على ملكية جبل ولأن المشاجرة وقعت على مقربة من ساقية المجنى عليه فاصف محمد سالم حيث كان يقوم على إصلاحها مع حسين أحمد المرشدى ومحمد عبدالعال فقد عن لهم التوجه صوبها لاستطلاع جلية الأمر ، وكان المجنى عليه يسير في مقدمتهم وإذا بالمتهم (أى الطاعن) يلاقيه بطعنة من مطواة في صدره من الجانب الأيسر ثم تقي بضربة أخرى أصابت ذراعه اليسرى بعد أن ظنه قادما لنصرة قريبه عبد الحميد دسوقي على الفريق الآخر الذى يمت للتهم (الطاعن) بصلته القربى " ثم استلورد الحكم قائلا : " وذلك لجرد عقيدة قامت في نفس الجانى أن المجنى عليه إنما أراد دخول المشاجرة متحيزا لتأييده ضد أقارب المتهم فعمد إلى ضربه على هذه الصورة ليحول دون وصوله إلى مكان المشاجرة " .

وحيث إنه لما كان يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إجباري يخشى منه المتهم وقوع جريمة وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم وأخذ بها ، تتضمن أن المجنى عليه كان في طريقه إلى مكان المشاجرة لاستطلاع الأمر ، فشرع الطاعن في قتله دون ادماء بأنه قد بدو منه أو من غيره ممن كانوا يسيرون معه بإدارة اعتداء فإن ما نابعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصوره عن بيان حالة الدفاع الشرعي في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على قرار أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : حسن دارود
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، واليد أحمد عفيفي المستشارين .

(٤١)

القضية رقم ١١٧٠ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسيد . بوجه عام . إثبات . حكم البراءة . يكفي فيه أن يشكك القاضي في صحة إسناد
التهمة إلى المتهم ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

يكفى في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم
لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يعطى إليه في تقدير
الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن : ١ - محمد أحمد جاد الحق و ٢ - عبد الصبور
أبراهيم أبو الحسن و ٣ - خلف محمد عثمان و ٤ - حسن أحمد جاد الحق
و ٥ - محمود أحمد جاد الحق بأنهم قتلوا صمويل فائق متى عمدا مع سبق الإصرار
والترصد بأن عقدوا الزم على قتله وأعدوا هذتهم وتسلسلوا بأسلحة نارية -
نمسين بنادق وترصدوه في طريق عودته من حقله وأطلقوا عليه أعيرة نارية فاصدين
قتله فأصابته وأودت بحياته ثم حملوا جثته بعد قتله وأخفوها بعيدا عن مكان
الحادث . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد
٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . رقد ادعى
فائق متى واصرف (والد الخيني هنيه) بحق مدنى قبل المتهمين متضامتين بقرض صاغ
واحد تعويفا مؤقتا . ومحاكمة جنائيات أسبوط قضت بحضور يا براءة كل من

محمد أحمد جاد الحق وعبد الصبور إبراهيم أبو الحسن وخلف محمد عثمان وحسن أحمد جاد الحق ومحمود أحمد جاد الحق من التهمة المسندة إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وإلزام رافعها بمصاريفها . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه اضطراب وقصور في التسبيب إذ أوردت المحكمة في أسباب حكمها أن الشهود قد اختلفوا في بيان وقت الحادث وعدد الجناة وما كانوا يحملونه من أسلحة ويرتدونه من ملابس في حين أن ما ذكرته المحكمة لا أصل له في الأوراق ويرجع الخلاف في أقوال الشهود إلى أنهم حضروا محل الحادث متعاقبين . كما وأنها لم ترد على ما ساقه الدفاع عن الطاعن من أدلة تثبت وقوع الجريمة من المطعون ضدهم منها ما شهد به المراف من أن المتهم الأول حضر إليه وسدد له المال وطلب منه إثبات ساهمة التوريد ومنها وجود ثياب المجنى عليه بمحل الحادث . ملوثة بالدماء وبحوارها بعض الذخيرة المملوكة وأخيرا ما شهد به عياط أحمد من أن المتهمين اعترفوا أمامه باخفاء جثة المجنى عليه في بلد آخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى كما صورها الاتهام وأورد الأدلة الساتعة التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من عدم صحة هذه الواقعة وأطرح أدلة الإثبات المقدمة في الدعوى للاعتبارات التي ذكرها لما كان ذلك وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن ينشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقتضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصيرة وبصيرة وكان لا يوجب الحكم ما ذكره الطاعن من أن المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام - ذلك لأنها ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل

دليس من أدلة الاتهام ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها
أطرحتها ولم ترفيها ما تعلمن معه إلى إدانة المتهمين . لما كان كل ما تقدم
فإن الجدل على الصورة الواردة بوجهي الطعن هو في حقيقته جدل موضوعي
حما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأمانة حسن دارد ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهمى بى الجندى ، وأحمد زكى كامل المتناوين .

(٤٢)

القضية رقم ١١٧٣ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) إثبات . حرية المحكمة فى تكوين مقدماتها من مجموع الأدلة المطروحة عليها .
- (ب) سبق الإصرار . حكم . تسييه . مثال لكفاية استظهار سبق الإصرار .
- (ج) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال فى قتل محمد مع سبق الإصرار .

١ — لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من إجماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد فى هذا التصوير بدليل يمينه أو بأقوال شهود بذواتهم .

٢ — إذا كان الحكم قد دلل على توافر سبق الإصرار فقال ” وحيث إنه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من الدكان المجاورة للكان الذى يجلس فيه المجنى عليه وتسليمه وراء الحائط لضربه على غفلة منه بدون أن يحصل أى استفزاز للتهمة يدهوه لأن يقوم ويتعمد قتل المجنى عليه يكون سبق الإصرار متوفرا “ — فإن ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبق الإصرار كما هو معرف به فى القانون .

٣ — لا جدوى مما يثيره المتهم حول توافر ظرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه : قتل إبراهيم إبراهيم بكر عمدا مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (مسدسا) حتى إذا ما شاهده أقبل نحوه وأطلق عليه مقذوفات نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به لإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لما كتبه بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعت زكية أحمد عبد الله بحق مدني قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه مصري على سبيل التمييز . ومحكمة جنايات شبين الكرم قضت بحضور يا — عملا بمادتي الاتهام — مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم السيد محمد زهران بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للخدمة بالحق المدني زكية أحمد عبد الله بمبلغ مائة جنيه والمصاريف ٣٠٠ قرش أنعاب عمالة . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه استند إلى دليلين متعارضين هما أقوال المحني عليه المؤيدة بالمعينة وأقوال الشاهد عبد العزيز حسن نعمانه مع أن كلا القولين يصور الواقعة تصويرا يختلف عن الآخر . من حيث موقف الضارب والمحني عليه واتجاه الأمرة ، ولا يتفق أيهما مع التقرير الطبي ، ومع أنه على مقتضى شهادة عبد العزيز حسن نعمانه لا يكون الطاعن في حاجة إلى مبارحة دكان محمد عبد اللطيف .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي

إلى ما رتبته عليها ، وعرض لما يشهده الطاهر في هذا الوجه فأورد شهادة المجنى عليه والشاهد عبد العزيز حسن فتناحاه في قوله " وقرر المجنى عليه بالبوليس وشهد في تحقیقات النيابة بأنه في يوم الحادث حوالى الظهر أثناء أن كان في طريقه إلى الوحدة الزراعية التى يشتغل فيها شاهد المتهم جالسا أمام دكان عهد عبداللطيف فاستمر في سيره إلى الوحدة وبعد أن بقى فيها فترة بسيطة من الوقت خرج منها وتوجه لدكان حسن اللبoudى المجاورة لدكان عهد عبداللطيف بجلوس فيها قليلا وكان المتهم لا زال جالسا فى دكان عهد عبداللطيف وفى الساعة الواحدة مساء تقريبا وجد المتهم مشى ناحية الوحدة الزراعية ثم عاد يسلك بجوار حائط الدكان الذى كان جالسا فيه فقام يستطلع الأمر ولما اقترب المتهم منه بحوالى متر أخرج مسدسا من جيبه وأطلق منه خمسة أهريرة أو ستة وجرى بفرى وراءه مستغيثا فدخل المتهم فى زراعة الفرة قبل الوحدة ولم يتمكن من اللحاق به لأنه خارت قواه وتمكن المتهم من الهرب... وحيث إن عبد العزيز حسن فتناحاه شهد بأنه كان يسير بالطريق ، ولما اقترب من محل حسن درويش اللبoudى رأى المتهم بجوار دكان عهد عبداللطيف أبو حلاوة وفى يده مسدس ويطلقه تجاه حسن درويش اللبoudى ثم رأى حسن اللبoudى يجرى خلف المتهم ، ولما وصل لدكان اللبoudى وجد المجنى عليه مصابا وملقى على الأرض على بعد مترين من الدكان بجلوس بجواره ليعمل على راحته، ولما ازدحمت الناس حمله إلى دكان اللبoudى. ثم عرض الحكم لما جاء فى التقرير الطبى وفى معرض المعاينة فأثبت أن إصابات المجنى عليه تحدثت من ثلاثة أعيرة نارية من آلة نارية صغيرة مششخنة ذات ستة ميازيب يمينية أصاب إحداها مفصل المرفق الأيسر ، وأصاب الثانى يسار الصدر واخترق تجويفه الأيمن ثم الأيسر ، وأصاب الثالث أسفل يسار الصدر ونفذ لتجويف البطن ، وكان الضارب إلى يسار المجنى عليه وعلى مسافة تزيد على ربع متر ، وقد تصل إلى بضعة أمتار والوفاة تمزى إلى هذه الإصابات النارية وما نشأ عنها من تمزق بالأحشاء الصدرية والبطنية وتزيف داخلى وخارجى وصدمة عصبية ، كما دلت المعاينة على أن الحادث وقع فى طريق عام ينتهى قريبا بمبنى الوحدة الزراعية التى يفصل بينها وبين حانوت حسن درويش اللبoudى الذى كان به المجنى عليه

منزل وقطعة أرض فضاء ويل هذا الحانوت مباشرة من الجهة الشرقية حانوت محمد عبد اللطيف أو حلاوه الذي كان به المتهم ، وكان المجنى عليه قبيل الحادث يجلس على عتبة الدكان بينما كان يجلس صاحب الدكان بداخله وفي وضع يستطيع معه أن يرى الجاني وهو يطلق النار ، وحدد موقف المتهم عند إطلاق النار بأنه كان أمام فتحة دكانه من الجهة الغربية وعلى بعد متر منها وأنه هرب عقب إطلاق النار إلى الجهة الغربية فتيمة الشاهد حتى زراعة الذرة الواقعة خلف مبنى الوحدة الزراعية ، حيث اختفى المتهم فلم يستطع الخلق به . لما كان ذلك وكان لا يبين مما أورده الحكم وجود تمارض بين أقوال المجنى عليه والشاهد عبد العزيز حسن نعمانه ولا بين أقوال هذين الشاهدين وما أثبتته الكشف الطبي ودلت عليه المعاينة بل انفقت جميعا على أن الجاني كان إلى يسار المجنى عليه وفي مواجهته ، وعلى مسافة قريبة منه تبلغ المتر كما انفقت في بيان نوع السلاح المستعمل . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تثبت الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من إجماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في تصوير الحادث وفي ثبوته على ما سلف البيان سائما ولا تناقض فيه وله أصله في الأوراق ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استند في التدليل على توافر سبق الإصرار إلى وقائع لا أصل لها في الأوراق ذلك بأنه قال بوجود خصومة بين الطاعن وبين المجنى عليه قال بها المجنى عليه وفهمى محمد زهران شقيق الطاعن في حين أن أقوال هذين الشاهدين لا تؤدي إلى ما ذهب إليه الحكم . وقد سلم الحكم بأن المجنى عليه قام نحو الطاعن ليستطلع أمره وذلك يعد استفزازا من المجنى عليه للطاعن ينفي به سبق الإصرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دلل على توافر سبق الإصرار فقال "وحيث إنه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من الدكان

الخابرة للكان الذى يجلس فيه المجنى عليه وتسلاه وواء الخائط لضربه على غفلة منه بدران أن يحصل أى استفزاز لثبهم يدعوه لأن يقوم ويتمدد قتل المجنى عليه يكون سبق الإصرار متوافرا" لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم يتحقق به ولكن سبق الإصرار كما هو معرف به فى القانون وكان لا جدوى مما يشير الطاعن حول توافر هذا الظرف ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بنير سبق إصرار ويتعين رفض هذا الوجه.

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم جاء قاصرا فى بيان رابطة السببية بين الفعل الجنائى المسند الى الطاعن وبين الاصابات ، وفى بيان نية القتل وقصد إزهاق الروح .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم أنه استخلص استخلاصا سائعا من مجموع أقوال الشهود أن الطاعن حين أطلق الأجرة الثلاثة على المجنى عليه قد أصابه بالإصابات التى أثبتتها التقرير الطبي وكان هذا التقرير قد أثبت أن الوفاة تمزى إلى هذه الاصابات ، وكان الحكم قد تحدث عن نية القتل استقلا فقال إنها ثابتة من أن الآلة التى استعملت فى القتل هى آلة قاتلة (مسدس) وأن الإصابات فى مقتل ، وأن الجانى كان يطلق الأجرة النارية برغم رجاء المجنى عليه له بعدم ضربه مما يدل أنه تعمد قتل المجنى عليه ، كما قال فى تحصيله للواقعة إن المجنى عليه حين رأى الطاعن يتسلل إلى جدار الخائط قام يستطلع الأمر فلما اقترب منه أطلق عليه الطاعن ثلاثة أجرة نارية من مسدس يحمله متعمدا قتله . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم كافيا للتدليل على نية القتل ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه كان متفجيا بالقاهرة فى الوقت الذى قبل بوقوع الحادث فيه واطرح أقوال شهود الضى لأسباب غير سائفة واستند فى الإدانة إلى أقوال شهود الإثبات الذين جرحهم الطاعن ومن بينهم حسن درويش مصطفى اللبوى مع أن المحكمة

٠٠ (٩) ج .

لاحظت عند سماع هذا الشاهد أنه ضعيف الإبصار ورغم ذلك أخذت بقوله من أنه رأى الطاعن وقت إطلاقه الرصاص على المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده فقال "وحيث إنه ص غياب المتهم يوم الحادث وإقامته في القاهرة من اليوم السابق فقد سأل ضابط المباحث شقيق المتهم فهمي محمد زهران ووالده محمد السيد زهران فقرر الأول أنه موجود بالقريبة وقرر الثاني أنه موجود بقويسنا البلد فلو كان المتهم يقيم في هذا الوقت في القاهرة لبادرا بالتصريح بذلك خصوصا وأن المتهم يقيم معهم ما يعرفان تمام المعرفة أين بات ليلة الحادث وأين كان يوم الحادث" لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم سائغا ومقبولا وكان للمحكمة حرية تكوين عقيدتها من أقوال الشهود والأخذ بها ما دامت قد اطمأنت إليها وصدقها وكانت غير مكلفة بعد ذلك بتتبع دفاع اتهم في كل جزئية يشيرها أو الرد على ما شهد به شهود النفي إذ يكون ردها على ذلك وإطراحها أقوال أولئك الشهود ، مستفادين من قضائها بالإدانة للأدلة التي يثبتها ، وكانت المحكمة حين اختبرت الشاهد حسن درويش أثبت أنه أجاب بإجابات صحيحة — لما كان ما تقدم فإن ما ينهأ الطاعن في هذا الوجه لا يكون لإلجاءه في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن برئته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومصطفى كامل ،
وفهم الجندى ، واليدى أحمد فهدى المستشارين .

(٤٣)

القضية رقم ١١٨١ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . قتل عمد . تمسك المتهمين بعدم التمويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد اعتباره
في حكم الضمير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر . هذا دفاع هام .
عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة اطراحه رداً سافهاً . قصور .

إذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بعدم التمويل على شهادة الشاهد
قولاً منه بأنه ضعيف الإبصار إلى حد اعتباره في حكم الضمير فلا يستطيع أن يرى
في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه
لوضح أن يؤثر في مسئولية المتهمين . وإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله
إنه " لا استدله في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا
الشاهد ولا قال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص " .
فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد
عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه
في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى تقي دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة
إما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره
إن كان لذلك وجه أو أن تطرحه استناداً إلى أدلة سائفة مقنعة تبرر رفضه ،
أما وهي لم تفعل وفي الوقت ذاته اعتمدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها
بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجباً للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - علي همام مسعود و ٢ - حنفي علي الصاوي (الطاعنين) و ٣ - محمد عبدالعزيز محجوب بأنهم في يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ الموافق ٢٩ من رمضان سنة ١٣٧٣ بناحية عزبة ويصا البحرية مركز القوصية مديرية أسبوط . الأول : قتل عمدا مرعى منصور بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والثاني : قتل عمدا سلام أبوزيد بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والثالث : شرع عمدا في قتل محمد عقيلي منصور بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو مداركة المحنى عليه بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعايبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت ذلك بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٤ ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة كل من علي همام مسعود وحنفي علي الصاوي بالأشغال الشاقة لمدة اثنتي عشرة سنة وببراءة محمد عبد العزيز محجوب مما أسند إليه وذلك عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن ممثلي الطاعنان أن الدفاع عنهما دفع بملزمة المحاكمة بأن شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى وهو نجدى أحمد على ضعيف الإبصار جدا بحيث لا يستطيع الرؤية في الرقت الذي وقع فيه الحادث ، فلا يصح التعويل على قوله

غير أن المحكة ضربت صفحا عن هذا الدفاع - الجوهري فلم تمن بتحقيقه أو الرد عليه ردا يفتنه ويبرر أطراحه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين تمسك بعدم التعميل على شهادة الشاهد الأول المشار إليه بوجه الطعن قولاً منه بأنه ضيف الإبصار إلى حد اعتباره في حكم الضرر فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر وهو دفاع هام من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية الطاعنين ورد الحكم على ذلك بقوله " وبقول الدفاع إن الشاهد الأول ضعيف البصر ولا يمكنه مع الظلام رؤية شخص يطلق الأجرة وهذا القول لا سند له في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص " ولما كان مقالته الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به الطاعنان من عجز الشاهد عن الرؤية لضعف إبصاره ، إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت الطاعنين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى نفي دفاعهما ، وكان من المتعين على المحكة إما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره إن كان لذلك وجه ، أو أن تطرحه استناداً إلى أدلة سائفة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل وفي الوقت ذاته اعتمدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجباً للنقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة من جديد دون حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وفهيم يسى
الجندي ، وأحمد زكى كامل ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(٤٤)

القضية رقم ١١٨٦ سنة ٢٥ القضائية :

قضى . التقرير بالظن . التوكّل فيه . يجب أن يكون خاصا .

التقرير بالظن بالنقض لا يكون إلا من صاحب الشأن شخصيا أو بمعرفة
من يوكله عنه لهذا الغرض توكلًا خاصا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد عبدالله حفناوى دعيس . و ٢ -
السيد السيد دعيس . و ٣ - حسنين عبد الخالق دعيس . و ٤ - ابراهيم
السيد دعيس بأنهم : أولا - المتهمان الأول والثانى وآخر " قررت غرفة
الإنهاج انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته " ضربوا محمدا عبدالله بيومى
سبل فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصدوا قتله
ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . ثانيا -
المتهمان الثالث والرابع ضربا المتهم التاسع أحمد عبد المطلب فأحدثا به الإصابات
المبينة بالتقرير الطبى والتي تخلفت لديه عنها حاجة يستحيل برؤها هي فقد جزء
من العظم الجبهى فى مساحة قطرها حوالى ٢ ١/٢ سم يستحيل برؤها مستقبلا
بالعظم وتعرضه للأمراض والإصابات المبينة فى التقرير الطبى الشرعى وكان
ذلك مع سبق الإصرار والترصد . وطلبت إلى قاضى التحقيق بمحكمة الجيزة الكلية
إحالة أوراق هذه القضية إلى غرفة الاتهام بمحكمة الجيزة الكلية تمهيدا لإحالتها

إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبة المتهمين بالمادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر قاضي التحقيق بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ إحالتهم إلى غرفة الاتهام حيث قررت غرفة الاتهام بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ إحالتهم إليها . وقد ادعى بالحق المدني كل من : ١ - السيدة هانم ابراهيم الزمر والسيد يوسف عبد الخالق بصفته وصيا على وديته ورسميه قاصري المرحوم عبد الله بيومي سبل بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الأول والثاني وورثة المرحوم أحمد عبد الخالق دعوى وهم أولا : السيدة وسيله محمد رحيم زوجته عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ١ - سلامة ٢ - محمود ٣ - محمد ٤ - عبد الجواد ٥ - نجاة ٦ - مصطفى أولاد أحمد عبد الخالق . وثانيا : عبد الخالق أحمد عبد الخالق . كما ادعى ٢ - عبد المطالب الشافعي بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الثالث والرابع وطلب القضاء له عليهما متضامين بمبلغ قرش صاغ بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٩ و ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة جميع المتهمين مما أشتد عليهم ورفض الدعوى المدعيتين قبلهم وقبل ورثة أحمد عبد الخالق دعوى وألتمت رفع كل منهما بمصاريفها ومبالغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

الحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن الذي قرر بالطن في الحكم هو الأستاذ لبيب جرجس الحامي نيابة عن المدعين بالحق المدني بتوكيل رقم ١٩٥١ سنة ١٩٣٥ توثيق لمبايه .

وحث أنه يبين من الاطلاع على هذا التوكيل الذي أمرت المحكمة بضمه أن السيدة فهمه ابراهيم الزمر قد وكلت الحامي المذكور في الحضور عنها أمام

الحاكم المختلفة كما وكلته في رفع المعارضة والاستئناف وغير ذلك مما ورد به وليس فيه ما يفيد أنها وكلته للتقرير بالظعن في الأحكام بطريق النقض ، ولما كان الظعن بطريق النقض حقاً شخصياً متعلقاً بصاحبه وحده يستعمله أو يهمله بحسب ما يبدو له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه وعلى هذا يجب أن يكون إظهار الرقعة في هذا الظعن بالتقرير به في قلم الكتاب حاصلًا إما بمعرفة صاحب الشأن شخصياً أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلاً خاصاً ، لما كان ذلك وكان التوكيل المتقدم من المحامي الذي قرر بالظعن لا يتضمن توكيله ممن أصدرته في الظعن بطريق النقض نيابة عنها ، فإن الظعن يكون غير مقبول شكلاً لتقديمه من غير ذي صفة .

(٤٥)

القضية رقم ١١٨٧ سنة ٢٥ القضائية :

وقف التنفيذ . عقوبة . الحكم بحبس منهم لمدة ثلاث سنين . وقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ . (م ٥٥٠ ع) .

إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم لمدة ثلاث سنين وبوقف تنفيذ هذه العقوبة فإنه يكون قد أخطأ. لخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . ضرب عمداً محمد أحمد الجوهري بحجم صلب راض (مدراة) فوق رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤاها فقد جزء من عظام مؤخرة فروة الرأس تبلغ مساحته ٢ × ٢ ونصف سم مما يعرض حياته للخطر وتقل من قدرته على العمل . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . وبحكمة

جنح ميناء بور سعيد الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهم الحكم كما استأنفته النيابة ومحكمة بور سعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء وصف النفاذ ورفض استئناف المتهم وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها على المتهم وهي لمدة ثلاث سنين قد أخطأ في تطبيق القانون لأن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة .

وحيث إن ما تقوله النيابة العامة صحيح فالحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين قد أخطأ لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات . ولما كان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا مما يجب بحكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بور سعيد الابتدائية للفصل فيها من جديد .

(٤٦)

القضية رقم ١١٨٩ سنة ٢٥ القضائية :

ضرب . قدر متيقن . اعتداء متهمين على مجنى عليه . وفاته . ثبوت حصول إصابتين
برأسه . عدم معرفة من من المتهمين هو الذى أحدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين
بجريمة الضرب العمد أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما . في محله .

إذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن رأس المجنى عليه إصابتين وأن
الوفاة نشأت عن إحداهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على
أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة
التي نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ودانتهما بجريمة الضرب
العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة
بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليماً
ولا مخالفة فيه للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد العزيز مليجي عبد الرحمن .
و ٢ - عبد المقصود مليجي . و ٣ - مائش محمد على بأنهم : قتلوا زهير محمود عمداً
بأن انهم ألوا على رأسه وجسمه ضرباً بالآلات راضة قاصدين قتله فأحدثوا به
الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت
إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات .
فقررت غرفة الاتهام في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإحالتهم إليها لمحاكمتهم
بالمادة المذكورة . وقد ادعت حكمت محمد أمين العقاد بحق مدنى قبل المتهمين
وطلبت القضاء لها عليهم متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض
مؤقت . ولدى نظر الدعوى دفع الحاضر مع المتهمين بعدم قبول الدعوى المدنية
لرفضها من غير ذى صفة .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمين الأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثالثة. ألا : برفض الدفع وقبول الدعوى المدنية . ثانيا : بمعاقة كل من عبد العزيز مليجي عبد الرحمن وعبد المقصود مليجي عبد الرحمن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وإلزامهما بالمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . ثالثا : ببراءة عائشه محمد على مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية قبلها . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان الواقعة المسندة إلى كل من الطاعنين إذ دانهما بجريمة الضرب العمد وقضى عليهما بعقوبتين متماثلتين في حين أن وفاة المجنى عليه نشأت عن إحدى الضربتين ولم تنشأ عنهما معا .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين وأخرى بتهمة قتل زهير محمد عمدا بأن انهاروا على رأسه وجسمه ضربا بالآلات راضة قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير العينة التشريحية والتي أودت بحياته واستبعدت المحكمة نية القتل وقضت ببراءة المتهم الثالثة وإدانة الطاعنين بمحنة الضرب المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات باعتبار أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه - ولما كان النابت من التقرير الطبي الشرعي أن برأس المجنى عليه إصابتين وأن الوفاة نشأت عن إحداهما دون الأخرى وكان الحكم قد أفام قضاءه على أساس أن كلا الطاعنين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابات التي نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ودانتهما بمحنة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون سائيا لم يخالف القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة . وبحضور السادة : حسن داود ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، وقهم يس البنتى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٤٧)

القضية رقم ١١٩٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) دعوى مباشرة . دعوى جنائية . تحريكها . الشكوى المنصوص عليها في م ١٣ ج .
من قيد وارد على حق النيابة في رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المذكورة بالمادة لا على
حق المدعى بالحقوق المدنية في رفع الدعوى مباشرة .
- (ب) دعوى جنائية . تحريكها . سب وقذف . الشكوى المنصوص عليها في م ١٣ ج .
لا يشترط أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو جمع استدالات .

١ - اشتراط تقديم الشكوى من المحنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة
بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية
النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للدعى بالحقوق المدنية من
حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع
مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها
القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

٢ - لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون
الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدالات
من مأمورى الضبط القضائى .

الوقائع

أقام الأستاذ أحمد مسعود هذه الدعوى مباشرة على البرائى أجيحه أمام
محكمة جنح السيدة زينب الجزئية بتهمة فيها بأنه سبه علنا وقذف فيه بالألفاظ

الآتية "وعمش تفشكر أنك رفعت الججز أنا عارف طريفتك وهى أنك تحضر نسوان للقضاء ووكلاء النيابة وأنا رايح أرمط بك الأرض ورايح أرفتك من البنك وأحبسك وأوديك فى داهية" وذلك فى الساعة الثالثة مساء من يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بحل تجارة البير إلى أجيحه الكائن بشارع الكوى رقم ٣٩ قسم السيدة زينب مما يعمده المدعى خدشا لكرامته وقذفا فى حقه وقد أشهد على ذلك داود عبده الذى أيد فى جميع ما ذكره وأن هذا حدث فى مدخل باب الدكان وعلى مسمع من المسارة وزبائن المحل . وطلب الأستاذ أحمد مسعود معاينة البير إلى بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٦ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له ٥١٥١ بمبلغ ٥١ جنيتها بصفة تعويض. وقد قيدت هذه الدعوى برقم ١٠١٠٩ سنة ١٩٥٤ مباشرة . ومحكمة جنح السيدة الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرامع الشغل وغرامة ٢٠ جنيتها وكفالة ١٠ جنيتها وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى ٥١ جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية. فاستأنف المتهم الحكم فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وقيد استئنافه برقم ٨٦ سنة ١٩٥٥ ومحكمة مصر الابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول استئناف المتهم شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اليوم وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية وأعفته من المصروفات الجنائية . فظعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى الوجه الأول من طعنه إن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بدمم قبول الدعوى العمومية لأن المدعى بالحقوق المدنية حركها بالطريق المباشر أمام المحكمة دون توافر الشروط الواردة بنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية التى تستلزم فى بعض الجرائم ومن بينها جريمة القذف أن لا ترفع الدعوى العمومية منها إلا بناء على شكوى شفهوية أو كتابية من المجنى عليه

أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي
والأ تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبتركيبها
مالم ينص القانون على خلاف ذلك وأن الحكم وقد رفض الدفع تأسيساً على أن
بلاغ المدعى المدني للبوليس وتحرير مذكرة ضد الطاعن يكفي في اعتبار ذلك
شكوى منه، قد أخطأ إذ الشكوى قانوناً هي التي يقدمها المجنى عليه ويتم تحقيقها
ويحاط المتهم علماً بنتيجته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع الذي أثاره الطاعن ورد عليه
بقوله "وحيث إن المدعى بالحق المدني قدم ما يدل على أنه قام بالشكوى في اليوم التالي
للحادث مباشرة وقدم صورة منها . وحيث إنه لذلك يكون الدفع على غير أساس
ويتعين رفضه " ولما كان اشتراط تقديم الشكوى من المدعى عليه أو وكيله
الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية في حقيقته
قيداً وارداً على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى
بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام
محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة في خلال الأشهر الثلاثة التي نص
عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى وكان لا يشترط في الشكوى
أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدالات من مأموري الضبط القضائي .
لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت نقلاً عن ذلك أن المدعى بالحق المدني قد تقدم
بشكواه ضد الطاعن بقسم البوليس في اليوم التالي لحصول الاعتداء عليه ولم يتجاوز
المدة التي نص عليها القانون في رفعه دعواه مباشرة فإن ما يشير به الطاعن في هذا
الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبني الوجه الثاني هو أن الحكم شابه القصور في البيان ذلك بأن
الطاعن أبان للعكس ما بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية من خصومات
ومنازعات قضائية دفعت به إلى الاقتراء عليه واتهامه بغير حق وقد أغفل الحكم
الرد على ما أثاره في هذا الشأن وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه مع أن الحكم المذكور
بنى قضاؤه على أسباب قاصرة إذ قرر أن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليه والشاهد
مغفلاً الظروف التي تؤدي إلى هدم الأخذ بشهادتهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من طعنه متصلا بموضوع الدعوى وكان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالردردا صريحا على ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم وما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع وأدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض، وكان الحكم الابتدائي قد أورد مضمون أقوال المجني عليه وشاهده فإن هذا الوجه من الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيئا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشارة، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد حسين المستشارين .

(٤٨)

القضية رقم ٧٥٩ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) قانون . حكم . التوقيع عليه . بيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الشأن .
المرجع فيه إلى قانون الاجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات . محله .
- (ب) لإجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة والكاتب على كل صفحة منه
في اليوم التالي على الأكثر . لا إعلان .
- (ج) إصاغة خطأ . رابطة السببية . هي دكن من أركان الجريمة . ماهيتها .
- (د) إثبات . خبراء . تقدير وأيهام والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات .
موضوعي .

١ - تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب
القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبينة في قانون الاجراءات
الجنائية مما لا محل له للرجوع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للامانة
دلى تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

٢ - المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى
منها على وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة
منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر إلا أن مجرد عدم التوقيع على
كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات .

٣ - جريمة الاصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع الجرم متصلا
بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول

الجرح لولم يقع الخطأ، فإذا أهدمت رابطة السهوية انعدمت الجرحية لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

٤ - الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تفاريهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع وله فى حدود سلطاته التقديرية أن يأخذ بما يطعن إليه منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بغير عمد فى إصابة أحمد صالح الوسىمى بالاصابات المينة بالتقرير الطبى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاة اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة تزيد عن المقرر دون أن يستعمل آلة التنبه فصدمت الجنى عليه وسببت إصابته وطلبت عقابة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

وقد ادعى أحمد صالح الوسىمى بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنح الموسيقى الجزئية قضت بحضور يا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت رافعها بمصاريفها المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدنى . ولدى نظر الدعوى دفع المتهم بعدم جواز استئناف النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا . أولا - بعدم جواز استئناف النيابة . ثانيا - بقبول استئناف المدعى بالحق المدنى شكلا وتأجيل نظر الموضوع بلحسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ فى موضوع الاستئناف الخاص بالدعوى المدنية برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدنى بالمصروفات المدنية الاستئنافية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتماب الحمامة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه شاب البطلان لعدم التوقيع عليه في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره وفقا لما تقتضيه المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ولعدم إيداع مسودته عند النطق به طبقا لنص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلانه لأن قانون الاجراءات الجنائية إنما أوجب ذلك في المادة ٣١٢ على قدر الإمكان ، كما لا محل لما يثيره الطاعن من عدم إيداع مسودة الحكم عقب النطق به لأن تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة ، وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبنية في قانون الاجراءات الجنائية مما لا محل معه للرجوع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للإمانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم أخطأ في الاستناد إذ نسب إلى الشاهدين محمود سيد ابراهيم وسيد محمد محمود أنها قررا في محضر البوليس أن قائد السيارة لم يكن مسرعا في السير إذ كانت تتقدمه سيارات أخرى وأنه كان يستعمل آلة التنبيه وأوقف السيارة فور الاصطدام في حين أنها لم يذكرا شيئا من ذلك وقد كان لهذا الخطأ أثره في تكوين عقيدة المحكمة والقضاء بالإبراء .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أسرت حذره المحكمة يعضها تحقيقا لوجه الطعن أن أقوال الشاهدين في محضر ضبط الواقعة تتفق مع ما جاء بالحكم وأنه لم يقع خطأ فيما أسند إليهما — لما كان ذلك وكان مقررا أن لمحكمة الموضوع أن توازن بين أقوال الشهود في التحقيقات وبالجلسة تتأخذ بما تظنن إليه منها وتطرح ما عداها وكان ما أخذت به المحكمة له أصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم شابه بطلان في الاجراءات لعدم التوقيع على محاضر جلسات المحاكمة من رئيس الجلسة الاستئنافية طبقا لما تنص عليه المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكتبتها في اليوم التالي على الأكثر إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات وما دام أن الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون في المحاضر قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع فإن ما يشيره في هذا الوجه أيضا لا يكون له عمل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال ذلك أنه أسند إلى الشاهد محمود سيد ابراهيم أنه نفى ما قاله الشاهد عبد العزيز آدم من أن المتهم رجاء في أن يشهد لصالحه مع أن الأقوال الأخيرة للشاهد محمود سيد ابراهيم في محضر البوليس تؤيد هذه الواقعة ولا تنفيها كما ا طرح الحكم شهادة بعض شهود الإثبات بمقولة إن المدعى بالحق المدني أحضرهم بالجلسة في حين أنهم أعلنوا من النيابة بالحضور لأداء الشهادة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في القضاء ببراءة المتهم إلى شهادة محمود سيد ابراهيم الذي أبلغ بالحادث ومحمد محمود وهو صاحب محل لبيع النظارات يجاور مكان الحادث وكلاهما نفى الخطأ عن قائد السيارة التي أصابت الجنى عليه ، وأما ما أثبتته المعاينة وما جاء في التقرير الطبي ولم يأخذ بشهادة الشاهدين عبد القادر آدم وحسن حسين اسماعيل اللذين جرى بهما في اليوم التالي للحادث على أثر بلاغ تقدم به ابن الجنى عليه معللا ذلك بأنهما لم يدليا بأقوالهما فور الحادث مما يحتمل منه أن يكونا قد وقفا تحت تأثير ما - لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص بأدلة سائفة أن الحادث وقع نتيجة خطأ الجنى عليه وحده وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر وأن تطرح أقوال من لا تنق

بشهادته من غير أن تكون ملازمة بتبرير هذا الاطراح وكانت وهي تقضى بالبراءة غير ملازمة أيضا بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالادانة فإن الطعن بهذا الوجه أيضا يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس أن الحكم أخل بحق الطاعن في الدفاع إذ دفع الحاضر عنه بأن المتهم خالف القوانين واللوائح بأن قاد السيارة في وسط الطريق وبمحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور مما أدى إلى وقوع الحادث ولكن المحكمة لم تناول هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى بالبراءة استخلص من أقوال الشاهدين محمود سيد ابراهيم وسيد محمد محمود أن المدعى بالحق المدني اجتاز الطريق قبل أن يتحقق من خلوه من السيارات فاصطدم بالجهة الأمامية اليسرى للسيارة التي أوقفها السائق فور الاصطدام واستخلص من المعاينة أن السيارة كانت تسير في حدود يمين الطريق على الشريط الأيمن لاتزام المنتج إلى ميدان العتبة وهو اتجاه السيارة — لما كان ذلك وكانت جريمة الاصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كانت وقوع الجرم متصلا بمحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها وكان وجه الخطأ الذي أسندته الطاعن إلى المتهم وهو السير في وسط الطريق بفرض صحته ليس هو العامل الذي أدى مباشرة إلى وقوع الحادث ولا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه السادس أن الحكم شابته التناقض إذ تارة يقرر بأن عجلة السيارة مرت على يد المصاب قبل أن يتمكن السائق من إيقافها وتارة يقول بأنه أوقف السيارة فور الاصطدام كما أنه لم يأخذ بالتقرير الطبي المتقدم من مبرة محمد على والذي أثبت أن المصاب صدمته السيارة بشدة رفقت به إلى

الأرض فسقط وتكسرت أضلاعه ثم استمرت السيارة في سيرها حتى مرت عجلتها بيده اليسرى فهرستها ولم يبن علة اطراحه له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله "وأما بالنسبة لما اتهمى إليه الطبيب الشرعى الدكتور حسن الدباغ أمام هذه المحكمة من أن إصابة يد المدعى المدنى سواء أكانت تهتكة وفق ما تضمنته تقرير مستشفى قصر العيني أو كانت هرسية وفق ما تضمنته تقرير مستشفى مرة مجدلى فإنه لا بد أن تكون قد حدثت من مرور عجلة السيارة عليها فإن هذا الذى اتهمى إليه ذلك الطبيب مرده إلى أن المدعى المدنى إذ سقط بعد اصطدام الجانب الأمامى الأيسر للسيارة قد مررت عجلة السيارة على يده قبل أن يتمكن السائق من إيقاف السير وهذا يؤيد أن هذا الأخير أوقف السيارة فور الاصطدام وبالتالي لم يكن مسرعا ذلك أنه لو أن السيارة لم يوقفها السائق لفور الاصطدام لموت على أجزاء أخرى من جسم المصاب " — لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم كافيا للرد على دفاع الطاعن وكان الأمر فى تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع وله فى حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يظن أنه من بينها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن أيضا لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٩)

القضية رقم ٧٩٤ سنة ٢٥ القضائية :

رأفة • تقض • المصلحة من الطعن • إدانة متهم بجناية القتل العمد • نفيه بأن الوصف الصحيح للفعل المسند إليه هو الضرب المفضى إلى الموت • لا يجديه ما دامت العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة بحرمة الضرب المفضى إلى الموت • لا يغير من ذلك إعمال حكم م ١٧٤ • ظروف إراقة تقديرها • يكون بالنسبة لذات الواقعة الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة •

لا جدوى لاتهم من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائي المسند إليه هو مجرد "ضرب أفضى إلى الموت" لا "قتل عمد" إذا كانت العقوبة المقررة لها عليه مقصورة في القانون للحرمة الأولى ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها المتهم مسئولاً عن جناية القتل العمد فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - محمد أحمد إبراهيم و ٢ - كامل يس اسماعيل و ٣ - اسماعيل يس قطب و ٤ - عبد الحكيم عبيد الطونجي و ٥ - عطيه عبد اللطيف و ٦ - حميس عبد العظيم عمار و ٧ - عبد الرحمن عبد اللطيف و ٨ - طه عبد الله الطونجي و ٩ - محمد حسن زهانة بأنهم في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٧ الموافق ٤ رجب سنة ١٣٦٦ بناحية عزبة القنادير مركز سمالوط مديرية المنيا - اشتركوا مع آخرين مجهولين في تفجير الغرض منه الاعتداء على الكونستابل فهدى قطب والقوة الموافقة له وهم العساكر عبد الحليم أحمد رزق ومحمود هيد الباسط وعلى محمد مسعود وأبو العلا منصور السروجي ومنعهم

من تنفيذ القوانين واللوائح عند قيامهم بتفتيش منزل المتهم الأول محمد أحمد إبراهيم للبحث عن أسلحة حاله كونهم يحملون عصيا فليظة من شأنها إحداث الموت بأن تجمعوا على منزل المتهم الأول المذكور عندما علموا بوجود القوة فيه وضبطهم بندقية بقصد الاعتداء على أفراد القوة واستخلاص البندقية المضبوطة منهم وقد وقعت الجرائم الآتية تنفيذا للغرض المقصود من هذا التجمع وهم عالمون به .

أولا : المتهم الأول محمد أحمد إبراهيم ضرب العسكري محمود عبد الباسط عمداً بمصا على رأسه فأحدث به الإصابة الميينة بالكشف الطبي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يعرض حياته للخطر نتيجة لعدم حماية المخ أو الحصول المضاعفات الميينة بالكشف الطبي -

ثانياً : المتهم الأول أيضاً مع المتهمين الثاني كامل يس والثالث اسماعيل يس والرابع عبد الحكيم عبيد الطونسي والخامس عطيه عبد اللطيف سرقوا بندقية الكونستابل فهمى قطب والعسكري عبد الحلیم رزق الأميريتين بطريق الإكراه الواقع عليهما بأن أوصدوا الباب عليهما عندما دخلا منزل المتهم الأول لتفتيشه وانها لوال عليهما بالضرب فمطلوا بذلك مقاومتها وتمكنوا من استخلاص البندقيتين منهما وفر بهما المتهمان الأول والثاني وقد ترك الاكراه بالجنى عليهما الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية للكونستابل فهمى قطب والتقرير الطبي للعسكري عبد الحلیم أحمد رزق . ثالثاً : المتهمان الخامس عطيه عبد اللطيف والسادس نجيس عبد العليم ثمرعا في سرقة بندقية العسكري محمود عبد الباسط الأميرية بطريق الاكراه الواقع عليه بأن اعتديا عليه بالضرب فمطلوا بذلك مقاومته وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو ضبط شيخ الخفراء عموان شاهين لما قبل قرارهما بالبندقية - وقد ترك الاكراه بالجنى عليه المذكور الاصابات الأخرى الميينة بالكشف الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً - رابعاً : والمتهمان الرابع عبد الحكيم عبيد والسابع عبد الرحمن عبد اللطيف ضربا العسكري عبد الحلیم رزق عمداً على رأسه فأحدثا به إصابة الرأس الميينة بالكشف الطبي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يعرض حياته للخطر نتيجة لعدم حماية

المخ أو تسبب حصول المضاعفات الميئنة بالكشف الطبي . خامسا : المتهمان الأول والخامس : اتفقا مع المتهمين الثامن طه عبد الله الطوخى والتاسع محمد حسن زهانة وضربوا العسكرى عبد الحليم رزق فأحدثوا به الاصابات الأخرى الميئنة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما وقعت تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر جنائية قتل الكونستابل فهيمى قطب بضربه عدة ضربات بعصا غليظة على رأسه أودت بحياته والتي أقرنت بالجرائم السابق ذكرها الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمهم بالمواد ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر والمواد ١/٢٤٠ و ٢/٣١٤ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٣٢ عقوبات والأول بالمادتين ١/٢٤٠ و ٢/٣١٤ عقوبات وبالمادة ١/٢٤١ عقوبات والثاني والثالث والسادس بالمواد ٢/٣١٤ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات والرابع بالمادتين ٢/٣١٤ و ١/٢٤٠ عقوبات والخامس بالمواد ٢/٣١٤ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٤١ عقوبات والسادس بالمادة ١/٢٤٠ عقوبات والثامن والتاسع بالمادة ١/٢٤١ عقوبات — فقرر قاضى الإحالة إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لحاكمهم طبقا للواد سالفه الذكر كل فيما يخصه . وقد ادعى كل من وهيبه حسن عمر ونفيسه فرغلى بحق مدنى قبل المتهمين وطلبتا القضاء لها عليهم بمبلغ ٥٦٢ جنيتها و ٥٠٠ ملية على سبيل التمييز المؤقت ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من محمد أحمد ابراهيم وكامل يس اسماعيل واسماعيل يس قطب وعبد الحكيم عبيد الطوخى وعطيه عبداللطيف ونحيس عبدالعظيم الماروطه عبدالله الطوخى ومحمد حسن زهانة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وبإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للسيدتين وهيبه حافظ ونفيسه فرغلى المدهيتين بالحق المدنى المبلغ المطلوب وقدره خمسمائة واثنتان وستون جنيتها ونصف والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيتها مقابل أنعاب المحاماة . وثانيا : براءة عبدالرحمن عبد اللطيف مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . ثالثا — إعفاء جميع المتهمين من المصاريف الجنائية . فطن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان إذ لم يستظهر الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها فلم يبين فى واقعة الدعوى أنهم اشتركوا فى تجمهر خارج المنزل الذى كانوا فيه وقت الحادث مع أن القانون لا يعاقب إلا على التجمهر الذى يحصل فى طريق أو محل عام - هذا إلى أن أحدا من الشهود لم يشهد بأن الطاعنين الثانى والثالث اشتركوا فى تجمهر خارج المنزل وعلى فرض حصول اعتداء منهما فانهما لا يسألان إلا عن القدر المتيقن وهو الضرب البسيط - كما لم يبين الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد صلبوا فعلا بالفرض الإجرامى من التجمهر وما قاله عن نية ارتكاب جرائم ضد البوليس جاء مجهلا - وعلى فرض قيام الدليل على ثبوت علم الطاعنين بالفرض الاجرامى من التجمهر فإن الحكم لم يبين على وجه القطع أن الجريمة وقعت أثناء قيام الطاعنين بالتجمهر - ولا محل للسؤالية الجنائية إذا وقعت الجريمة قبل اشتراك الشخص فى التجمهر أو بعد ابتعاده عنه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعنين بها واستند فى ذلك إلى الأدلة السانعة التى أوردتها والى من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها فقال " ... ولما دخل رجل القوة المنزل ضبط الكونستابل بندقية من طراز إيطالى كانت مسندة إلى أحد الجدران وتثبت بالبنديقية المضبوطة صاحب المنزل وكان معه وقتئذ كامل واسماعيل يس وعبد الحكيم عبيد وحاولوا جميعا انتزاع البندقية وحصلت مشادة على أثرها ارتفع صياح امرأتين كانتا فى المنزل فتجمع الناس أمام المنزل وحاول بعضهم اقتحامه ودفعوا بابا الذى كان قد أطلق من الداخل واختلط الحابل بالنابل وكثر تجمع الأهالي وكان من بينهم باقى المتهمين - هذا السابع وبدأ الاعتداء على الكونستابل والعسكري عبد الحليم رزق بداخل المنزل والاستيلاء على بندقيتهما بعد الاستيلاء على البندقية المضبوطة وخرج خلال ذلك المتهم الرابع عبد الحليم عبيد على جمهرة من الناس مجتمعين مهددا متوعدا بصوت مسموع بأن رجال البوليس لا يعضى

عليهم يومهم إذ قال بصوت جهورى عرضا الحاضرين على الاعتداء " والله ما هو
 فإيت عليهم نهار ولاد "كتاب دول" — وفى هذه الأثناء كان الاعتداء يقع على
 الكونستابل والعسكرى عبد الحليم رزق داخل المنزل وكان يقع على العسكرى محمود
 عبد الباسط الذى كان على جسر الطراد على بعد بضعة أمتار من منزل محمد أحمد
 إبراهيم فتحول الغرض من التجمهر بعد ذلك وبعد أن أصيب أحد الأهالي وهو
 محمد عبد الغنى من عيار نارى لم يكشف التحقيق عن مطلقه — تحول من تجمع
 قد يكون قد قصد به كشف حقيقة ما كان يجرى فى المنزل واستطلاع الخبر إلى
 تجهر قواه جمع غفير من الأهالي المسلحين بالعصى الغليظة — قصد منه الاعتداء
 على رجال البوليس وأصبح أمره معروفا للجميع بعد أن أطلعه إليهم المتهم الرابع
 بأعلى صوته وبعد أن شاهدوا الاعتداء بأعينهم يقع على رجال البوليس فى ذات
 مكان التجمهر — ولم يعتمد المتهمون هذا السابغ وهم الذين اشتركوا فى التجمهر
 بعد أن أيقنوا من الغرض منه وعلموه وشاهدوا بأنفسهم الاعتداء بل واشتركوا
 فى ارتكاب بعض الجرائم التى وقعت تنفيذا للغرض منه — فقد بدأ الاعتداء
 على الكونستابل والعسكرى عبد الحليم رزق من المتهمين الأربعة الأول الذين
 قارموهما وانتزعوا سلاحهما واعتدوا عليهما بالضرب ولم يبرحوا مكان التجمهر
 حتى قتل مجهولون من بين المتجمهرين الكونستابل عمدا إذ أوسعوه ضربا بأجسام
 راضة كالصصى الغليظة قاصدين قتله فأصابوه فى رأسه وصدره وظهره ويده
 وساعديه وتوفى على الأثر بسبب كسور فى الجمجمة وتهتك فى المخ وزيفه —
 ولما كان بين مما أورده الحكم مما تقدم أنه أثبت على الطاعنين وجودهم فى محل
 الحادث واشترآتهم فى التجمهر أو العصبية التى توافقت على التمدى على رجال
 البوليس بعد علمهم بالغرض الإجرامى المقصود منه — كما أثبت عليهم أنهم لم
 يعتمدوا عن محل الحادث إلى أن وقعت بعض الجرائم تنفيذا لهذا الغرض —
 الأمر الذى يتحقق به أركان جريمة التجمهر التى دين الطاعنون بها دون حاجة
 إلى استظهار كل ركن من هذه الأركان على حدة — لما كان ما تقدم فإن الحكم
 يكون صحيحا فى القانون ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور فى التسييب إذ استندت المحكمة فى القول بتوفر نية القتل إلى أدلة لا يمكن أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها والقدر المتيقن الذى يمكن الاطمئنان إليه فى خصوص هذه الدعوى وهو أن بعض الضاربين ممن اشتركوا فى التجمهر قد أحدثوا بالجنى عليه إصابات لم يقصدوا منها قتله ولكنها أفضت إلى موته الأمر الذى يقع تحت طائلة المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات — ولا يمكن أن يرد على ذلك بأن لاجدوى للطاعن من المبادلة فى وصف التهمة مادامت العقوبة المقررة المقضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للمادة ٢٣٦ سالفه الذكر ذلك لأن محكمة الجنايات قد رأت استعمال الرأفة مع المتهمين للأسباب التى ذكرتها فى حكمها والتى لا يعقل معها أن تقضى عليهم بأقصى العقوبة لو احدثت إلى الوصف الصحيح للجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة فى قوله ” وحيث إن نية قتل الكونستابل فهمى قطب مستفادة من استعمال الجناة آلات راضة غليظة فى الاعتداء وهى قاتلة ومن تكرار الضرب بشدة وتسديد الضربات إلى مواضع قاتلة من جسمه وهى الرأس والوجه والصدر ولم يزالوا به حتى تركوه جثة هامدة مصابا بإصابات المديدة الجسيمة وبالكسور المختلفة السابق وصفها بقرار الصفة التشريعية “ — ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه اقتناع المحكمة بقيام نية القتل لدى المتهم كافيا فى العقل للاستدلال به على ثبوتها — فضلا عن أنه لاجدوى للطاعن من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائى هو مجرد ”ضرب أفضى إلى الموت“ لأن العقوبة المقررة المقضى بها عليهم مقررة فى القانون لهذه الجريمة ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حقهم إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التى ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانونى ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضى منها التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها الطاعنين مسئولين

من جنابة القتل العمد — فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قدرات تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها — لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٥٠)

القضية رقم ٩٣٦ سنة ٢٥ القضائية :

اتهام لحرمة ملك النير . دخول مسكن في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . انتهاك القوة بالعدل . غير لازم . (م ٣٧٠ ج) .

المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو بقي فيه بعمد منع حيازة حائزه بالقوة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها دخلت بيتا مسكونا في حيازة فاطمة المعداوى قاصدة من ذلك منع حيازتها بالقوة . وطلبت عقابها بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وقد ادعى كل من حسن القباني وفاطمة المعداوى بحق مدنى قبل المتهمة وطلبا القضاء لها طليبا بمبلغ قرش صاغ بصفة تمويض مؤقت . ومحكمة جنح الوابلى الجزئية قضت حضوريا حملا بمادة الاتهام بتفريم المتهمة خمسة جنحيات وألزامها بأن تدفع للدعين بالحق المدنى قرشا صاغا والمصاريف المدنية المناسبة واعفتها من المصاريف الجنائية فاستأنفت المتهمة الحكم ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع

بتعديل الحكم المستأنف وبتهريم المتهمة خمسمائة قرش وبالزأها بأن تدفع للدهية بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية عن درجتي التقاضى بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وجاء قاصر البيان إذ استند فى إدانة الطاعنة إلى أن المجز المتوقع على المنقولات الموجودة بالشقة مجز صورى وإلى أن الطاعنة أصرت على البقاء فى الشقة رغم صدور أمر النيابة إليها بالامتناع عن التعرض للدهية بالحق المدنى ومن فير أن يبين سنده فى استخلاص الركن المادى اللازم لتحقيق الجريمة وهو استعمال القوة والركن المعنوى وهو القصد الجنائى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعنة بها فقال " إن الثابت من أقوال شهود المدعية بالحق المدنى والصاغ عبد العزيز تونى وزوجته والسائق محمد فريد جندى أن المسكن فى حيازة المدعى بالحق المدنى بسبب البذل وأما أقوال شاهدى المتهممة أمام محكمة أول درجة فإن المحكمة لا توليها ثقتها لمحيطها متأخرة من وقت ضبط الواقعة ولأن المتهممة لم تجرح أقوال الشهود وهم من سكان المنزل بشيء ما - هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد ثبت من أقوال هؤلاء الشهود أيضا ومما عثر عليه فى الغرفة المحترقة على الحجوزات من أوراق " عقد إيجار وخطاب خاص بابن وزوج بنت المدعية بالحق المدنى " بأن المتهممة دخلت هذا المسكن ، بل أن واقعتى الحيازة ، والدخول ثابتان من ذات أقوال الخارج محمد على فتح الباب الذى شهد بأن المهنر كسر باب المسكن حال توجهه لتوقيع المجز وهو أمر ما كان له محل لو كان المسكن فى حوزة المتهممة كما تدعى هذا ولا ترى المحكمة محلا بعد ذلك ليحث ما إذا كان هذا الدخول قد حصل بوضع قانونى أم عنوة واعتصاما كما ذهب

إليه الحكم المستأنف لأن كلا الوجهين سواء في حكم المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وأما ركن قصد منع الحيازة بالقوة فمستتبع من ظروف الدخول ومن موقف المتهم بعد الدخول إذ ثبت أنها لم تخضع لما رأته النيابة من تمكين المدعية بالحق المدني من الحيازة. فكل هذه وقائع يصح معها في الأذهان وبالتالي في القانون القول بتوافر انتواء المتهم استعمال القوة بالمعنى المقصود قانوناً لمنع حيازة المدعية بالحق المدني" - ولما كان ما أورده الحكم صحيحاً في القانون ذلك أن المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل المكان أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة فلا يشترط أن تكون القوة قد استعملت بالفعل في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد قصد وقت دخوله منع الحيازة بالقوة - لما كان ذلك وكان ما ذكره الحكم لاستظهار توفر ركن القصد الجنائي لدى الطاعنة سائماً في العقل وصلياً في المنطق فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً.

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور المادة : حسن داود ، ومحمد ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد مجاهد ، وفهم يسى الخنثى المستشارين .

(٥١)

القضية رقم ١١٣٩ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . من لا تلزم المحكمة بتبني الدفاع إلى تغيير وصف التهمة ؟

إذا كانت الواقعة المسادية التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا تريب على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع إلى هذا التفسير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - أحمد أحمد رضا و ٢ - هاشم الامام طارونه "الطاهن" و ٣ - رشدي السيد انابى و ٤ - جاد عبده السرى و ٥ - محمود محمود السرى بأنهم في يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٠ من شوال سنة ١٣٦٧ بناحية بندر المنزل من أعمال مركز المنزل مديرية الدقهلية . المتهمون جميعاً اشتركوا في تجهيز مؤلف من خمسة أشخاص وكانوا يحملون أدوات اعتداء عصياً ونحوها بقصد ارتكاب جرائم الضرب وكانوا جميعاً يعمدون الغرض من هذا التجهيز وقد حدثت الجرائم الآتية تنفيذا للغرض المقصود من هذا التجهيز أولاً - المتهم الأول (أحمد أحمد رضا) ضرب عمداً عبد المنعم الامام الحربي فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي وإلى احتاجت لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوماً الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٢ عقوبات . ثانياً - المتهمون

جميعا اشتركوا مع مجهولين من بينهم في ضرب السيد سالم دويدار فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تخلفت عن إصابة الرأس منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظام الرأس في مساحة قدرها ٣ × ٢ سم مما يعرض المجنى عليه للضاعفات المرضية المختلفة ولا يمكن تقدير مداها الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . وباقي الإصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة جازيات المنصورة لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٠١ و ٢-٣/٢ ق ١٠ سنة ١٩٥٤ فقرر بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ إحالة المتهمين إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة . وقد ادعى السيد سالم دويدار بحق مدني قبل المتهمين جميعا وطلب القضاء له عليهم متضامين بمبلغ مائة جنيه بصفة تمويض . وقد فوضت النيابة الرأي للمحكمة في واقعة التجمهر . ومحكمة جنايات المنصورة قضت عملا بالمواد ١/٢٤٠ عقوبات بالنسبة للتهمة الثانية والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع والخامس وعلى هاتين المادتين والمادة ٢٣٨ بالنسبة للتهمة الأولى غريبا لتهمة الأولى وحضورا للباقيين . أولا - بمعاينة المتهم الثاني هاشم الامام طرئه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني السيد سالم دويدار مبلغ ١٠٠ ج مائة جنيه مصري على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة مستبعدة بذلك اشتراك الآخرين معه في ارتكاب جريمة الضرب . ثانيا - براءة كل من المتهمين الباقيين أحمد أحمد رخوا ورشدي السيد التايبى وجاد عبده المرسى ومحمود محمود السرى ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبل جاد عبده السرى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن المحكمة المطعون في حكمها قد أخلت بحقه في الدفاع إذ دأته بجريرة لم ترد بأمر الإحالة وهي أنه اعتدى بالضرب على المجنى عليه السيد سالم دويدار فأحدثت به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي

نشأت عنها عاهة مستديمة هي واقعة جديدة غير واقعة التجمهر التي رفعت بها الدعوى العمومية أصلا دون أن تلفته إلى هذا التغير وكان يجب على المحكمة أن تلفته إليه عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وأحرين لأنهم اشتركوا في تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص وكانوا يحملون أدوات اعتداء (عصيا ونحوها) بقصد ارتكاب جرائم الضرب وكانوا جميعا يعلمون الغرض من هذا التجمهر وقد حدثت الجرائم الآتية تنفيذا للغرض المقصود منه . أولا - المتهم الأول أحمد رضا ضرب عمدا عبد المنعم الإمام الخريفي فأحدث به الإصابات الموصفة بالكشف الطبي والتي احتاجت لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ثانيا - المتهمون جميعا اشتركوا مع مجهولين من بينهم في ضرب السيد أفندي سالم دويدار وأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تخلفت عن إصابة الرأس منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظام الرأس في مساحة قدرها ٣×٢ سم مما يعرض الجنى عليه للضاعفات المرضية الختلفة ولا يمكن تقدير مداها الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وباقي الإصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وبجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ سمعت المحكمة شهادة شهود الإصابات ثم مرافعة النيابة وكان ذلك في حضور الطاعن ومحاميه ، وكان مما قالته النيابة أنه "من ناحية واقعة التجمهر فالنيابة تفوض الرأي للمحكمة فيها ، أما فيما يتعلق بالأدلة القائمة قبل هاشم طرنة (الطاعن) وأحمد رضا وجاد فالتهمة ثابتة قبلهم من أنوال الجنى عليهما . . . وأما عهدة العاهة للجنى عليه السيد سالم دويدار هو هاشم طرنة (الطاعن) . . . " لما كان ذلك وكان الدفاع عن الطاعن على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ، قد تناول في مرافعته الوصف الجديد الذي أوردته النيابة إلى الطاعن ، وهو وصف جنائية العاهة المستديمة التي دانتها المحكمة بها ، وقال "إن وصف النيابة اليوم يدل على أن كل واحد مسئول عن فعلته وقال إن ذكر المتهمين جاء نتيجة التصيد فقط ونتيجة الإقدام باتهامهم وقال . . . (١١) ج .

إن بلاغ الحادث حصل به كشط... وقال "لا يوجد في الدعوى سبق إصرار خصوصا أن النيابة جمعت الواقعة بنت وقتها ولم يوجد سبق إصرار كما جاء بتعديل وصف التهمة اليوم من النيابة وقال الدفاع ثابت عدم وجود هاشم (الطاعن) أثناء الحادث خصوصا ولم يذكر اسمه بالبلاغ" - لما كان ما تقدم وكانت الواقعة المسادية التي توضحها هذا الوصف مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها، كما دأرت عليها كذلك مرافعة الدفاع فلا تريب على المحكمة إذا هي لم تربعد ذلك ضرورة لتنبية الدفاع إلى هذا التغير ، ومن ثم فلا يحمل لما يشكو منه الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد صفى المنشارين .

(٥٢)

القضية رقم ١١٧٧ سنة ٢٥ القضائية :

تقضى . طعن لامتلاحة م . لاجدرى من إثارته . مثال ذلك التمسك بأوجه بطلان متعلقة
بغير الطاعن .

لا مصلحة للطاعن فى التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بغيره من المتهمين
ما دامت لا تمس حقالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عائشة محمود عمر ٢ - محمود عمر م عوض
و الطاعن " ٣ - يحيى عبد الفتاح حساين ٤ - عيد حسن اسماعيل بأنهم فى يوم
٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة اشتركوا ومجهول
بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو الشيخ زكريا يحيى
منصور مأذون شياخة السيدة زينب فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو ا شاهد
طلاق منسوب صدوره من أبى الملا أحمد محمد بقصد طلاقه لزوجه المتهمه
الأولى عائشة محمود عمر ح ، تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بجمعهم واقعة
منزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفقوا جميعا مع المجهول
على أن يتحلل اسم أبو الملا أحمد محمد (الزوج) أمام المأذون السالف الذكر ففعل
المجهول ذلك وقال إنه أبو الملا أحمد محمد زوج المتهمه الأولى وطلقها وأيده فى هذا
المتهمان الثالث والرابع بصفتيهما شاهدى الإشهاد فاثبت المأذون المشار إليه

ما تقدم في ذلك الإشهاد فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة كما وقع المجهول أيضا على الإشهاد باسم أبو العلا أحمد محمد. وطلبت إلى غرفة الاتهام بمحكمة القاهرة الابتدائية إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠-١٩٣ و٤١١ و٢١٢ و٢١٣ من قانون العقوبات. فقررت غرفة الاتهام حضوريا للمتهمين الأولي-الثاني وغايبيا للباقيين إحالتهم إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر. ومحكمة جنايات القاهرة قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و٥٥ و٥٦ من قانون العقوبات حضوريا للأول والثاني وغايبيا للباقيين بمراقبة المتهم محمود عمر معوض بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مع إيقاف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم. وبراءة كل من المتهمين الأولي عائشه محمود همر والثالث يحيى عبد الفتاح حساين والرابع عيد حسن اسماعيل مما هو منسوب إليهم وأعفت المتهمين من المصروفات الجنائية.

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق ... أخل .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثالث والرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وبني على إجراءات باطلة ، ذلك بأن المحكمة رفضت إجابته إلى طلب التأجيل للاستعداد وكان قد تقدم به كتابة قبل جلسة المحاكمة وأصر عليه بالجلسة ، كما أنها خالفت القانون إذ استجوبت الطاعن رغم اعتراض الحاضر معه ثم قضت في الدعوى من غير أن يعلن المتهم الثالث بجلسة المحكمة .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن ترفع دون أن يطلب التأجيل للاستعداد وذلك منه يدل على تنازله عن طلب التأجيل الذي سبق أن قدمه ، وإذا كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الطلب ولم ترد عليه فإن ذلك يدل على أنها في ما ورد سألقتها لم ترعها لإجابته — لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بأنه أخل بحق الطاعن في الدفاع يكون على غير أساس — ولما كان

الثابت أيضاً من جلسة المحاكمة أن الطاعن هو الذى تكلم من تلقاء نفسه وبمحض اختياره دون أن تستجوبه المحكمة ومن غير اعتراض من الحاضر معه ، وأن المتهم الثالث تم إعلانه لجهة الإدارة على خلاف ما يقوله الطاعن من أن المحكمة قضت فى الدعوى دون إعلانه بجلسته المحاكمة وكان مع ذلك لامصلحة للطاعن فى التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بغيره من المتهمين ما دامت لا تمس حقاً له — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان فى الإجراءات لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أنه طلب سماع شهادة أبو العلا أحمد ولم تجبه المحكمة إلى ذلك وقضت فى الدعوى مرتكئة على أقوال هذا الشاهد فى التحقيق دون أن تعرض فى أسباب حكمها إلى مبررات رفض ما طلب .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الدفاع وإن كان قد طلب من المحكمة سماع شهادة هذا الشاهد إلا أنه لم يصصر على هذا الطلب عند المرافعة بما يعتبر منه تنازلاً عنه ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالتعرض له ولا تريب عليها إذا هى لم ترد على طلب قد التفتت عنه أو إذا اعتمدت على شهادة هذا الشاهد فى التحقيق إذ لمها أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما فى التحقيقات من عناصر الإثبات الأخرى ، لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن الحكم جاء مشوباً بالقصور إذ لم يعرض فى أسبابه لما أثاره الطاعن خاصاً بمسلك المحنى عليه وأنه قارف جريمة التزوير أكثر من مرة وأن الطاعن بلجرئه إلى القضاء لاستخلاص حقوق ابنته لم يقدم إلا على أمور مشروعة .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه إذ هو فى حقيقته جدل موضوعى حول واقعة الدعوى وما يتصل بتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بمرته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور الدادة مصطفى كامل ، وفهم يسى الجندي ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٥٣)

القضية رقم ١١٧٩ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه بوجه عام . تمائل الأدلة التي بينها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي بينها الحكم النيابي . قل المحكمة بعض عبارات الحكم النيابي وأسبابه في حكمها الثاني والاعتاد عليها . لا يهم .

لا يهم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي استند إليها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا منها ، مماثلة للأدلة التي بينها الحكم النيابي أو أن تكون المحكمة قد نقلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه واتخذت منها أسبابا جعلتها قواما لحكمها ، ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المقولة تعبر تعبيرا صادقا عما وقر في وجدانها واستقر في يقينها من معان وحقائق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - علي علي صالح . و ٢ - أحمد علي صالح و ٣ - محمد علي صالح (الطاعنين الثلاثة) و ٤ - محمد تمام علي صالح . و ٥ - محمد منصور الشهير بالخط . و ٦ - أحمد صابر عبد الرحمن . و ٧ - أبو النعمان محمود . بأنهم : (أولا) قتلوا عددا أمام الشحات أفندي وعبد عبد المال عبد الرازق وسيد محمد محمد مع سبق الإصرار والترصد بأن مقدوا الزم على قتلهم فأصدوا لذلك سلاحا من شأنه إحداث الوفاة (بنادق) وكنوا لهم في طريقهم حتى إذا ما مروا عليهم وظفروا بهم أمطروهم وابلا من الرصاص قاصدين قتلهم

فأخذوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية واتى أودت بجياتهم (ثانيا) شرعوا فى قتل الأستاذ مصطفى بشير وكيل النيابة ومجد اسماعيل أبو السعود أفندى مأمور المركز وعلى مجد خضر وعلى الحسن الحرزاوى وأحمد السيد السماوى ومجد مجد الزناتى وإبراهيم أحمد صبحى وسعد عيد سليمان والضابط على عيد السميع عيد الله أفندى عمدا ومع سبق الاصرار والترصد على الوجه المين آنفا أخذوا بهم هذا الأخير الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وخاب آثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو اسعاف من أصيب من المجنى عليهم بالدلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة لعل عيد السميع عيد الله أفندى . وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنائيات أسبوط لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة .

ومحكمة جنائيات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الانهام والمادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول الفاشين فإن المحكمة تقضى فى غيبتهم عملا بالمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بعد أن اتخذت إجراءات الغياب بالمسبة إليهم تطبيقا للمادتين ٢١٥ و ٢١٦ من قانون تحقيق الجنايات (أولا) بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم الخامس مجد مجد محمود منصور الشهير بالخط اوفاته . (ثانيا) بمعاقة المتهمين على على صالح وأحمد على صالح ومجد على صالح ومجد تمام على صالح وأحمد جابر عبد الرحمن وأبو النعمان محمود إبراهيم بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليهم . وبتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قبض على المتهمين الفاشين (الطاعنين) فأعيدت محاكمتهم . ومحكمة جنائيات أسبوط قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة كل من على على صالح وأحمد على صالح ومجد على صالح بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الفصور في التسبب وفساد الاستدلال ذلك بأن المحكمة اتخذت من الدليل المستمد من ضبط نعل عواد على صالح - أحد المتهمين - دليلا على بنية المتهمين بأنهم كانوا في رفقته وقت ارتكاب الجريمة ، مع أن ذلك لا يصلح دليلا عليهم ، وتمسك الدفاع بعدم توافر أدلة الثبوت في حق المتهمين حتى على افتراض صحة أقوال شهود الدهوى . فردت المحكمة على ذلك ردا لا يؤدي إلى نفي ما يتمسك به الدفاع ، وقالت المحكمة في حقها إن التحقيقات دلت على أن المتهمين كانوا من بين أفراد العصابة الذين أطلقوا النار على المجنى عليهم دون أن تبين خفى هذه التحقيقات ومضمونها كذلك أقرت المحكمة شهود الإثبات على ما قرروه من أنهم يعرفون الجناة واحدا واحدا ويمكنهم التعرف على أشخاصهم إذا ما عرضوا عليهم ، واتخذت من ذلك دليلا على المتهمين دون أن يعرضوا على هؤلاء الشهود للتحقق من صدق قولهم واتخذت المحكمة أيضا من التعرف على أحد المتهمين محذ تمام على صالح دليلا عليهم ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة نفت وقوع إكراه على الشهود تأسيسا على أقوال الشاهد بن زكي سيمان وحننا بنحيت وذلك على الرغم من اعتراض الدفاع على شهادتهما بأنهما موقوفان من المتهمين بسبب اتهامهم في قتل أحد أقرابهما . هذا إلى أن المحكمة أغفلت الرد على ما نسبته الدفاع إلى الحكماء من أنه فنش منازل الشهود وقبض عليهم بقصد إرهابهم وإشعارهم بأنهم متهمون حتى يذعنوا للشهادة بما يريد ، وزيد الطاعنون أن المحكمة استندت في الإثبات أيضا إلى تماثل مراكز الطاعنين لمركز باقي المتهمين الذين سبق الحكم عليهم بالعقوبة حضوريا في هذه القضية ورفض الطعن المقدم منهم بنقض الحكم ، مع أن التماثل لا يصلح دليلا للإثبات ، كذلك اقتضت المحكمة عند الكلام عن الكشف الطبية والصفة التشريحية على عبارات مقتضبة منقولة حرفيا عن الحكم الغيابي ، مما يفيد أنها حين قضت بالإدانة كانت متأثرة بذلك الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى بيانًا كافيا مشتملا على جميع العناصر القانونية لجرائم القتل العمد والشروع فيه التي دان الطاعنين بها وأورد

على ثبوتها في حقهم أدلة سائفة مقبولة، ثم عرض لدفاعهم ولما يردونه في طعنهم فقال إنه "ثبت من التحقيقات أنه عثر في مكان الحادث على إحدى نعلى عواد صالِح ، وقد سئلت نفيسة زوجته في التحقيقات عن ذلك فقترت أن هذا النعل لزوجها وأنه عاد في ليلة الحادث يلبس نعلًا واحدًا وقد انطبق النعل الذى عثر عليه على قدم جثة عواد وهذا دليل ضد عواد ، وبالتالي يدل على أن المتهمين في هذه القضية كانوا برفقته وقت وقوع الحادث إذ قرر أفراد عائلة عبد الرحمن أنهم رأوا المتهمين الثلاثة في هذه القضية يعمرون ببنادقهم مع شقيقهم عواد ، ومما يجدر ذكره أن نفيسة عبد الرحمن لم تدل بأقوالها أمام هذه المحكمة ولكن قررت في جلسة المحاكمة الغيابية أن البوليس أُرهبها ، وهذا القول ظاهر الفساد أيضا ووجود الحذاء في مكان الحادث دليل ماضى على صحة ما ذكره الشهود في أقوالهم الأولى من أن عوادا وأفراد عصابته ومنهم المتهمون الثلاثة في هذه القضية (الطاعانون) مروا بهم في الغروب وفي العشاء وقت الحادث ، ثبت من أقوال صالحين حسن عبد الرازق في التحقيقات وقد كان من أفراد العصابة ، وخادما لعواد على صالح أن المتهمين الثلاثة في هذه القضية اجتمعوا قبل وقوع الحادث بيوم أو اثنين بباقي رجال العصابة وتشاوروا فيما بينهم في قتل المأمور انتقاما منه لأخذه إقطاعهم واقسموا إلى فريقين فريق يحبذ القتل وفريق يعارض هذا الرأي لما قد يحدث إذا ما قتل من تشديد الحكومة الشك في أفراد العصابة وأضاف صالحين أنهم قاموا بمختلفين ولكنه علم بعد ذلك من عهد تمام على صالح أن الفريقين عادا واتفقا على القتل ولما وقع الذى نحن بصدد معرفته أن زملأه نفذوا ما كانوا قد ائتمروه وحيث إن المتهمين الثلاثة في هذه القضية بعد أن حكم عليهم غيابيا من محكمة الجنايات في جلسة ١٩٤٩/٣/٢٦ ظلوا هارين من هذا الوقت إلى أن قبض عليهم بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٩ بمعرفة البجاشى البسيونى حبيب مأمور مركز أبو تيج وكانوا يكنون بالجليل الملاصق لبلدة بنى شميم والبلانزه فأعيدت إجراءات المحاكمة ضدهم وفي جلسة المرافعة أنكروا التهمة ولكن المحكمة لا تعمل على هذا الإنكار أمام الأدلة المتوفرة ضدهم كما تقدم وحيث إن الدفاع بالحلقة يقول إنه بفرض صحة رواية الشهود المقيمين في الجلبانة فما هو

الدليل على أن المتهمين في هذه القضية ارتكبوا الحادثة مع باقي العصاة الذين سبق الحكم عليهم ، والد على ذلك هو أن أدلة الإثبات في هذه القضية بمثابة سلسلة متصلة الخلفات فيما لا شك فيه أن هؤلاء الشهود رأوا المتهمين جميعا في وقت الغروب يوم الحادث يرون في الطريق إلى المكان الذي وقع فيه وكانوا مسلحين بالبنادق ومعهم الذخيرة وبعد مرورهم بنحو ساعة ونصف سمعوا الأفعرة النارية فترة طويلة قدرها بعضهم بعشر دقائق كما ثبت من المعاينة أن مكان الحادث لا يبعد عن الجبانة بأكثر من مائتي متر . ولما كان مفاد هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة اتخذت من العثور على أحد نعلي عواد شقيق الطاعنين في مكان الحادث دليلا على صدق رواية صالحين عبد الرازق وصدق ما قرره الشهود في التحقيقات من أنهم رأوا عواد المذكور في رفقة الطاعنين متجهين إلى محل الحادث قبيل وقوعه حاملين الأسلحة النارية وكان ذلك منها استخلاصا سائفا يصح في العقل والمنطق ، فإن ما ينهض الطاعنون في هذا الشأن لا يكون له محل ، أما ما يثيرونه في شأن عدم عرضهم على شهود الإثبات ، فإنه ليس في مدونات الحكم ما يفيد صراحة أو دلالة أن المحكمة اعتمدت في الإدانة على ما قرره الشهود في التحقيق الابتدائي من أنهم يستطيعون التعرف على الجناة إذا ما عرضوا عليهم أو أنها اتخذت من الاستعراف على عهد تمام على صالح - ابن شقيق الطاعنين دليل إثبات عليهم ، كما يؤخذ من مساق الحكم أنه بعد أن عدل شهود الإثبات أمام المحكمة عن روايتهم الأولى اتى أدلوها بها في تحقيقات النيابة العامة وبعد أن قرروا أنهم لا يعرفون الجناة لم تراهم المحكمة عند ذلك محلا لإجراء عملية العرض لعدم وجود جدوى منها ، وأما ما ادعاه الطاعنون في شأن إكراه الشهود على الشهادة ضدهم فقد نفت المحكمة في حدود سلطتها وقوع إكراه أو نحوه على هؤلاء الشهود مستدلة على ذلك بما ساقه من أدلة وقرائن في منطق سليم ، لما كان ذلك وكانت

المحكمة قد أقامت حكمها بإدانة الطاعنين على أدلة مقبولة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وكان لا يهمل في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي استند إليها الحكم المطعون فيه مماثلة للأدلة التي بينها الحكم الغيابي ، أو أن تكون المحكمة قد نقلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه واتخذت منها أسبابا جعلتها قواما لحكمها المطعون فيه مادامت قد رأت أن تلك الأسباب المنقولة تعبر تعبيرا صادقا عما وقر في وجدانها واستقر في يقينها من شأن وحقائق ، لما كان كل ذلك فان ما ينهض الطاعنون في طعنهم لا يكون له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارة ، ومحمود إبراهيم
إسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٥٤)

القضية رقم ١١٨٠ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . رفع الدعوى على المتهم بالقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
إدانة بالقتل العمد دون سبق لإصرار . لفت الدفاع إلى ذلك . غير لازم (م ٣٠٨ ج) .

لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات ، بدون سبق
تعديل للتهمة — الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة
إليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . وإذن نأذا
كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد
وانتهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة قتلًا عمداً دون سبق لإصرار فلا محل لما ينهاه
المتهم من عدم لفت الدفاع إلى ذلك ولا تكون له مصالحة في هذا النعى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد
مهدي محمد سليمان بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً (بندقية
خرطوش) أطلق عليه فيها عيارين نارين أصاباه بالإصابات الميئنة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياته . وثانياً : أحرز سلاحاً نارياً (فردكيسول)
بدون ترخيص . وثالثاً : أحرز ذخائر (طلقات) مما تستعمل في الأسلحة النارية
بدون ترخيص . وطلبت من قاضى التحقيق إحالته إلى غرفة الاتهام لتحويل
القضية إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون

العقوبات عن التهمة الأولى وبالمواد ٥ و ٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ عن التهمتين الثانية والثالثة ، فأمرت بذلك في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا . أولا : بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عن التهمة الأولى عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات لأنه ارتكب جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار ولا ترصد . وثانيا : ببراءة المتهم من تهمة إحراز السلاح والذخيرة عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

وحيث إن معنى أوجه الطعن الثلاثة هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الدفاع ، وجاء قاصر البيان ، ذلك أن الحكم — إذ استبعد ظرف سبق الإصرار وأخذ الطاعن بجريمة القتل — خلق واقعة وهمية من عنده ، وهي افتراض حصول منافشة بين الطاعن والمجنني عليه ارتكب الطاعن على أثرها حادث القتل العمد ، وكان الأمر يقتضي من المحكمة أن تلفت نظر الدفاع إلى ما أجراه من تعديل في وصف الواقعة التي دين بها الطاعن ، ثم إن الدفاع استند إلى جملة قرائن تكشف براءة الطاعن ، ومن بينها أن المتهم كان قد أفرج عنه بكفالة من قاضي التحقيق ، وأن هناك تأخيرا في البلاغ ، وأن التبليغ الأول كان مجهلا لحادث ولم يذكر فيه اسم مرتكب الجناية ، وأن الصلة بين التهم والمجنني عليه هي صلة صداقة لا خصومة ، فلم يكن هناك ما يدعو للقتل ، ولكن الحكم أغفل الرد على كل ذلك . هذا وقد تمسك الدفاع في مرافقته بواقعة جوهرية كدليل على براءة الطاعن ، وهي أن عيارا أطلق في الخلاء عقب الحادث مباشرة في الجهة الغربية من العزبة ولم يعرف مطلقه ، ولكن الحكم رد على تلك الواقعة بافتراض ظني من عنده ليس له أصل بالأوراق بقوله ”لأنه من الجائز أن هذا العيار الذي قيل بأنه سمع بعد الحادث أطلق من يد موالية لتهمة بقصد التضليل“ وليس فهو .

أن تلجأ المحكمة إلى افتراض التضليل عند ما يعز عليها التدليل مما يعتبر قصورا في التسبب يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى في قوله " في ليلة الحادث كان الخفير مهدي محمد سليمان يمر بالعزبة التي يقوم على حراستها ، وانتهى به المطاف في وقت السحور عند منزل والده زوجته أمينة حساين جلال الذي يقيم فيه مع بنتها كلثوم عبد الحميد أبو زيد ، وبعد أن تناول معهما طعام السحور خرج وجلس على عتبة باب منزلها المجاور لمنزل شيخ العزبة على آدم وكان المتهم يجلس على مصطبة خارج منزل والده إلى عين المجنى عليه ، وحل بعد أمطار قليلة منه ، وسمعتهما كلثوم عبد الحميد أبو زيد وأمينة حساين جلال يتحدثان طويلا ، وكانت الأولى تجلس في ردهة منزل على بعد مترين اثنين منهما ويجوارها الثانية واقفة ولكنها يقظى وأطلق عياران ناريا أعقبتهما استغاثة الخفير مهدي محمد سليمان ، فأسرعتا إليه فورا الثانية في أثر الأولى — ولم يتحدثا المتهم بجواره وأخبرهما المجنى عليه أنه هو قاتله فأعلنا ذلك في الحال لكل من قدم على استغاتهما ... "

وبعد أن أورد الحكم المطعون فيه مؤدى ما استند إليه من أدلة في حق الطاعن خلص إلى ثبوت جناية القتل العمد في حقه وقال " إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا لا شك فيه ، وأن أقوال الشاهدين كلثوم عبد الحميد أبو زيد وأمينة حساين جلال لا يرق إلىها أى شك ، خصوصا وأن المتهم نفسه قد أيد روايتهما في أنهما كانتا يقظتين وعلى مقربة منه ومن المجنى عليه وقت تجاذبهما أطراف الحديث في مكان الحادث وقد جاءت جميع الدلائل مؤيدة لقولهما ، خصوصا ما تبين من المعاينة والتقرير الطبي إذ ثبت أن إصابة المجنى عليه حدثت في المكان الذي كان فيه المتهم " ثم عرض الحكم لظرف سبق الإصرار ونفاه في قوله " وحيث إن المحكمة تستبعد ركن سبق الإصرار والرصد لأنه من الجائز جدا أن يكون ما دار من مناقشة بين المجنى عليه والمتهم قبيل ارتكاب المتهم للحادث كان بقصد إقناع المجنى عليه بالمدول عن أقواله التي أدلى بها في التحقيق (بشأن واقعة سابقة أشار إليها الحكم) لتحسين المتهم من الانكسار مما نسب إليه في حادث ضبط السلاح والاعتداء على رجال البوليس وإستطيع شيخ العزبة أن

يعود إلى عمله في المشيخة ، ولما وجد المتهم تهميما من جانب المجنى عليه على الثبوت على روايته إلى أدلى بها في التحقيق ، أهاج ذلك غضبه وثارته ، وأقدم على قتل المجنى عليه بالصورة التي كشف عنها التحقيق " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد مؤدى ما أخذه وأطمأن إليه من أدلة على صحة الواقعة التي أسندت إلى الطاعن ، وهي من شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق على ما رتب عليها ، وكان ما استخلصه الحكم في سبيل فنى سبق الإصرار هو استخلاص سائق لما أطمأن إليه فيما أورده عن سبب الحادث ، وكان ما قاله الحكم بشأن العيار الذي أطلق في الخلاء ليس إنشاء لواقعة جديدة لم تشملها التحقيقات ، بل هو تزيد من الحكم في شأن واقعة ثبت له أن لا شأن لها بالحادث ، بعد أن أطمأن إلى أدلة الدعوى ، وضح في يقينه أن مقارف الفعل هو الطاعن ، وكانت المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها ، وترد عليها استقلالاً ، إذ الرد عليها مستفاد من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت في الحكم . لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى رفعت على الطاعن بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والأرصد ، وانتهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة قتلاً عمداً دون سبق إصرار ، وكان لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات - بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة تزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة ، فلا عمل لما ينمى الطاعن من عدم لفت الدفاع إلى ذلك ، ولا مصلحة له في هذا الوجه من الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(٥٥)

القضية رقم ١٢٣٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) هنك عرض . ماعته .

(ب) هنك عرض . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

(ج) إجراءات . شفووية المرافعة . التحويل مل ما ورد في التحقيقات من أقوال للجني عليها التي لم تحضر بالجلسة . متى يجوز ؟

١ - هنك العرض هو كل فعل محل بالحياة يستعمل إلى جسم المجني عليها وهوراتها ويخدش عاطفة الحياة عندها .

٢ - إذا كان ما أثبتته الحكم في حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش امراض المجني عليها فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هنك العرض .

٣ - للحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها على أقوال المجني عليها في التحقيقات بعد أن استبان لها عذرهما في عدم الحضور لمرضاها ، وقدم زوجها الشهادة العلبية الدالة على ذلك واكتفى محامى المتهم بتلاوة أقوالها ولم يصبر على طلب حضورها ، وكانت المحكمة قد حققت شفووية المرافعة بسماع من حضر من مشهود الإثبات .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه هنك عرض ... بالاقوة والتهديد وذلك بأن أخرج قضيده لها ، وعند ما حاولت الهرب اعتدى عليها بالضرب وطرحها أرضا والتي تبسمة فوقها حالة كونه خادما لها بالأجرة . وطلبت من غرفة الانعام إحالته إلى محكمة الجنايات لما كونه بالمأدينين ١/٢٦٧ و ٢٦٨/٢١ من قانون

المقبوبات ، فأمرت بذلك في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنائيات بور سعيد قضت حضوريا بمناقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وذلك تطبيقا لمادتي الاتهام سالفتي الذكر . فطعن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وأخل بحق الدفاع ، وأخطأ في الاستناد . ذلك بأنه استند في قيام الركن المادى المخل بالحياة إلى مجرد إلقاء المتهم بجسمه فوق المجنى عليها ، وفاته أن نزاعا وقع بين الطاعن وبين المجنى عليها وأنها هربت منه إلى المطبخ إلى حيث حاول إسكانها من الصراخ بوضع يده على فمها ، فسقطت على الأرض وسقط هو فوقها ، فواقعة السقوط هذا تختلف كل الاختلاف عن الواقعة التي أوردتها المحكمة وإن ادعت المجنى عليها ذلك في رواية لها في التحقيقات ، وفضلا عن ذلك فقد قصر الحكم في بيان ركن القصد الجنائي لدى الطاعن فلم يشر إلى تواقره ، ولا هو أقام الدليل عليه ، بل أخذ أقوال المجنى عليها بحجة مسلمة في هذا الخصوص دون أن يجري في شأنها أى تحقيق ، وقضى بإدانة الطاعن بجريمة هتك العرض ، مع أن الفعل الذى اسندته المجنى عليها إلى الطاعن — على فرض صحته — لا يخرج من كونه فعلا فاحشا . ثم أنه رغم أن الاتهام في القضية يقوم على رواية المجنى عليها ، وعننا نقل باقي الشهود ، ورغم ما في رواية المجنى عليها من تناقض فقد اكتفت المحكمة بتلاوة أقوالها ، في حين أن الممول عليه قانونا هو التحقيق الذى تجربته المحكمة بنفسها ، وفي هذا إخلال بحق الدفاع ولو كانت التلاوة قد تمت بموافقة تعلق المسألة بالنظام العام . وفضلا من ذلك فإن الحكم أورد في أسبابه " أن المتهم وقت تعديه على المجنى عليها أطلق عليها باب المطبخ من الداخل ، في حين أن غلق باب المطبخ إنما حصل بعد التعدى المزعوم ، وأن مفتاحه كان في الخارج وأن ما كمر هو باب الشقة لا باب المطبخ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "وكانت المحنى عليها وحدها بالمنزل ، وكافت المتهم في بعض الشئون المنزلية مما يتصل بخدمته ، وهو يشتغل بطرفها وتركته ودخلت حمام المنزل لتغسل يديها ، فحضر المتهم (الطاعن) ووقف خلفها ومد يده على شعر رأسها ، فالتفتت إليه تسأله لم يفعل ذلك ، فأبدى لها المتهم رغبته في وقاعها ، وهجم عليها محاولا إكراهها على ذلك ، إذ أتت أن تسجيب له ، واستعمل في سبيل ذلك مختلف الوسائل من ضغط عليها وضرب بالأيدى وإلقاء على الأرض وهي تقاومه ، واضطرت لبعض أصبعه ، وأخذت تستغيث وسمع صراخها بعض جيرانها فحاولوا الدخول فتعذر ذلك عليهم ، إذ كان المتهم وقت تعديه عليها بهذه الصورة قد أغلق باب المطبخ ، حيث انتقل الصراع إلى ذلك المكان من المنزل ولما شعر المتهم من إصرار من بالخارج على دخول المطبخ ، هرب المتهم من شرفة تتصل بالمطبخ وتساق أمهوبة الماء إلى أسفل حتى وصل سطح الأرض وهرب " ، ثم أورد الحكم ملخص أقوال المحنى عليها بالتحقيقات وأقوال زوجها والمسيو حراسيوفيلاكوريدس ، وما جاء بالمعينة من وجود دماء في المطبخ ، وما أثبتته الكشف الطبي من وجود عدة إصابات بوجه المحنى عليها ورقبتها وتحت أذنها اليمنى . ثم عرض لدفاع الطاعن وفنده للاعتبارات التي أوردها وخلص الحكم إلى قوله "ومن حيث إنه ظاهر من كل ما تقدم أن مهاجمة المتهم للمحنى عليها بتلك الصورة العنيفة إنما كان بعد الشهوة الجاهزة التي استولت عليه حين انفرد مع المحنى عليها وحاول اغتصابها وقاومته ، فكان المتهم يزاد هياجا وقسوة معها ولم يتركها إلا مضطرا حين أحس بقدوم من ينقذونها . ولا ترى المحكمة من ظروف الحادث وكيفية هرب المتهم بل وتماطيه الشراب المسكر في صميم وقت عمله ، إلا أنه كان يتوهم هناك عرضها ، وقد أتى معها الأفعال المؤدية لذلك التي وصفتها في أقوالها في التحقيقات ولزوجها وللشاهد الثالث بما بداه المتهم بلبس شعرها ثم الإيابة لها عن عورته واحتضانها وكشف ملابسها وطرحها أرضا ومحاولة الفسق بها حينذاك ، وركن الإكراه في هذه الجريمة واضح مما استعمله المتهم مع المحنى عليها من عنف وإيذاء جسدى تركا بها تلك الآثار التي أثبتنا المحقق والتي نقلت بسببها

إلى المستشفى لعلاجها مدة أيام ” . ولما كان هذا الذى قاله الحكم تتوافر به أركان جنائية هناك العرض بالقوة والتهديد كما هى معرفة به فى القانون ، ذلك بأن هناك العرض هو كل فعل محل بالحياة يستطيل إلى جسم المجنى عليها وعوراتها ويحدث عاطفة الحياة عندها ، وكان هذا الذى أثبتته الحكم فى حق الطاعن يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها الأمر الذى يتوافر به القصد الجنائى ، وكان للحكمة بمقتضى القانون أن تعمل فى حكمها على أقوال المجنى عليها فى التحقيقات ، بعد أن استبان لها مذكرها فى عدم الحضور لمريضها ، وقدم زوجها الشهادة الطبية الدالة على ذلك ، واكتفى محامى الطاعن بتلاوة أقوالها ولم يصر على طلب حضورها ، وقد حققت المحكمة شفوية المرافعة بهما من حضر من شهود الإثبات — لما كان ذلك ، وكان للحكمة أن تأخذ بقول للمجنى عليها فى التحقيقات دون قول آخر لها بغير بيان العلة فى ذلك لتعلق هذا كله بتقدير الدليل الذى هو من شأنها ، وكان لا يعبى الحكم أن يخطئ فى ذكر واقعة خارجة عن الوقائع اللازم ثبوتها لتحقيق الجريمة ولم يكن لها أثر فيه ، خصوصا وأن الطاعن يسلم فى طعنه أن الباب الخارجى كان مقفلا وقت مقارنته الجريمة وكسره من خفوا لنجدة المجنى عليها إثر استغاثنها ، فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦

بإضافة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة محمود إبراهيم إسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمود محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٥٦)

القضية رقم ١٢٣٥ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) أعياب الإباحة وموانع العتاب . دفاع شرعى . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حاك . موضوعى .
- (ب) اثبات . خبراء . تقدير تقاديرهم . متروك لكامل حوية محكمة الموضوع .
- (ج) تمويض . حكم . تسييه . تقدير التويض . متروك لمحكمة الموضوع بدون معقب . ذكر موجبات التقدير . غير لازم .

١ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .

٢ - لمحكمة الموضوع بما لها من حق التقدير كامل الحرية فى الأخذ بما نظمته اليه من التقارير الفنية واللائحات عما لا تطعن اليه منها .

٣ - لا يعيب الحكم انه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة ورائته مناسبا من التعميض إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب يوسف عبد العال الطحان عمدا بأن ركله برجله فى بطنه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، ولم يقصد من ذلك قتله ، ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ،

فقرر بذلك في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وادعى بحق مدني ورثة يوسف عبد العال الطعان المجني عليه وهم زوجته ترك حسن يوسف القداح وأولاده جمال وعبد الحميد يوسف عبد العال الطعان عن نفسه وبصفته وصيا على إخوته القصر بكر وعبد اللطيف وسعدية وطلبوا الحكم لهم قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً — بعد الاطلاع على المواد ١/٢٣٦ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمحاكمة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اليوم مع إلزامه بأن يدفع للدين بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . ويتاريخ ٢ من مايو — طعن في هذا الحكم بطريق النقض الأستاذ عبد الحليم يوسف المحامي بصفته وكلاء عن المحكوم عليه ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالفصور والتخاذل والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن أبدى للحكمة أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، إذ تماسك به المجني عليه وابنته ، وكان بيد الأخير عصا هي التي أحدث بها إصابات الطاعن ، فرد الحكم على هذا الدفاع رداً قاصراً . كذلك اعتمد الحكم على شهادة شاهدين من شهود الإثبات مع تأخرهما عن الإدلاء بشهادتهما إلى ما بعد الحادث بإيام ، وبعد وفاة المجني عليه ، ومع مناقضة أقوالهما لأقوال الشهود الذين سمعوا قبلهما على أثر الحادث ، ولم يستندوا إلى الطاعن سوى تماسكه مع المجني عليه دون حصول اعتداء ما . أما الإخلال بحق الدفاع ، فيقول الطاعن إنه طلب مناقشة الطبيب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين فيما جاء بالتقرير الطبي الاستشارى من أن المجني عليه لم يسقط عقب إصابته في بطنه ، بل أنه استمر واقفاً في الممركة ، ثم عاد إلى بلده سيراً على الأقدام ، غير أن المحكمة لم تجب هذا الطلب ، وأخيراً فإن الحكم المطعون فيه قد تمرد أيضاً لادعين بالحقوق المدنية مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، مع أن أغلب هؤلاء المدعين قد بلغوا

من الرشد ، والمتوفى كان يشغل في صناعة الخوص ، وقد غالت المحكة في تقدير التمييز دون أن تراعى في حسابها هذه الظروف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية الضرب المنقضى إلى الموت التي دانت الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وتناول الحكم دفاع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ورد عليه فيما قاله : " إن ما يقرره المتهم اليوم بدفاعه بأنه إذا ما كان متمسكا مع المجنى عليه أثناء المشاجرة ، ويفرض أن يكون قد دفعه بقدمه وقت ذلك التماسك ، فأنما يكون قد اضطر إلى هذا الرفس أو ذلك الركل بالقدم ، وفي هذا يكون في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وأن ما يقرره المتهم أخيرا واحتياطيا في هذا الشأن لم يقيم عليه دليل من أقوال المتهم ذاته في كل أدوار التحقيق ولا مما قرره أو شهد به شهود الإثبات سواء الذين قرروا بأنهم لم ينظروا المتهم وهو يركل المجنى عليه في بطنه أو الذين رأوه وهو يضربه فقط بيديه على رأسه " . ولما كان هذا الرد قد استخلصه الحكم استخلاصا سائفا مما أثبتته من وقائع الدعوى بما يبنى التصوير الذى صور به الطاعن وقوع الاعتداء وقت تماسك المجنى عليه وابنه به ، وكانت المحكة قد اطلعت من ذلك إلى أن الطاعن هو الذى باده المجنى عليه وركله بقدمه في بطنه فسقط على الأرض — لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التي تستعمل محكة الموضوع بالفصل فيها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون سديدا ، أما ادعاء الطاعن بأن المحكة أخلت بحقه في الدفاع ، فإن الثابت مما أورده الحكم أن المحكة قد تنازلت ما جاء بالتقريرين الاستشاريين المقدمين من الطاعن وكذلك للتقريرين المقدم أحدهما من كبير الأطباء الشرعيين والآخر من فائمه ، وانتهت المحكة إلى الأخذ بما جاء بالتقريرين الأخيرين للاعتبارات السائفة التي ذكرتها في حكمها — لما كان هذا ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطالب مناقشة أحد من الأطباء كما يقول في طعنه ، وكانت لمحكة الموضوع بما لها من حق التقدير كامل الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه من التقارير الفنية والالتفات

عما لا تطعن اليه منها ، وكان ما أثبتته الحكم تحصيلاً من أقوال بعض الشهود أنهم رأوا الطاعن يركل المحنى عليه بقدمه ، ومن قول البعض الآخر منهم أنهم لم يشهدوا هذه الواقعة بذاتها ، وإنما شاهدوا المنازعة بين الطاعن والمحنى عليه في ابتداء أمرها — ما أثبتته الحكم من ذلك لا يعد تناقضاً يعيبه ، ما دام الشاهد لا يتحمل الشهادة إلا بما علم فيؤيدها في حدود ما تبينه — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أثبتت على الطاعن ارتكاب الجريمة التي بذت عليها قضاءها بالتعويض ، والتي هي بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض ، فإنه لا يوجب حكمها أنها لم تذكر موجبات ما حكمت به ورأته مناسباً من هذا التعويض ، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٥٧)

القضية رقم ١٢٤٠ سنة ٢٥ القضائية :

صب • حكم • تسييه • دكن الملازة • متى يتوافر في السب الحاصل في فناء المنزل ؟ مثال لقصور الحكم في استظهار دكن الملازة في سب وقع على سلم المنزل •

المنزى بحكم الأصل محل خاص ، والعلانية قد تتحقق بالجهر بألفاظ السب في فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان مديدون يؤمون مدخله ويختلفون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم . فإذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما إذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من لهذا الفناء علماً عاماً على الصورة المتقدمة فإنه يكون حكماً قاصراً .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعة بأنها سبت بالقول الأستاذ حسين محمد حسن سبا
علنيا بأن وجهت إليه الألفاظ الموضحة بالخطر بالطريق العام ، وطلبت عذابها
بالمادة ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الأوبكية الجزئية قضت
غيايبا بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتي قرش وذلك عملا بالمادة ٣٠٦
من قانون العقوبات . فعارضت في هذا الحكم ، ولدى نظر معارضتها ادعى
حسين محمد حسن المجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبيل المتهم بمبلغ مائة جنيه
على سبيل التعويض مع المصاريف وأنعاب المحاماة كما دفعت المتهم الدهوى
المدنية بدم قبولها . والمحكمة قضت في هذه المعارضة — بعد أن التفتت عن الدفع
المذكور — بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وبإلزام
المتهمة بأن تدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية
وثلاثمائة قرش مقابل أنعاب المحاماة . فاستأنفت المحكوم عليها ومحكمة مصر
الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم فيما قضى به
من عقوبة مع وقف تنفيذها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وتعدله بالنسبة
لدهوى المدنية والاكتفاء بإلزام المتهم بأن تدفع للدعى بالحقوق المدنية
عشرين جنيها تعويضا مع المصروفات المناسبة .
فقطعت المحكوم عليها في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا
عن بيان ركن العلانية وإقامة الدليل على توفرها وأن كل ما ذكره من ذلك
هو أن السب وقع في مسقط السلم حيث سمعه عامل المصعد والبوابان .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تعرض
لركن العلانية في جريمة السب اتى دان الطاعة بها قال وحيث إن ركن العلانية
متوفر ، إذ الثابت أن ألفاظ المذنب صدرت من المتهمه بالسلم حيث سمعها

عامل المصعد والبوابان ، ولما كان المنزل بحكم الأصل محلا خاصا وكانت العلانية قد تتحقق بالظهر بالفاظ السب في فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلقون إلى فئاته بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم إلا أن الحكم المطعون فيه قد انتصر على القول بأن السب حصل في سلم المنزل دون أن يبين ما إذا كان قد حصل بالظهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعنة بها ، ويتمين قبول الطاعن ونقض الحكم بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(٥٨)

القضية رقم ١٢٤١ سنة ٢٥ القضائية :

دفاع . وجه دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . يجب الحكم بما يستوجب نقضه . مثال في جريمة اعتداء على أرض الآثار .

إذا كان المتهم بالاعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يفتصب الأرض وعلل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما توفي وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستندا للإثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه ولم تشر إليه في حكمها ولم تبد رأيها فيه مع أنه دفاع جوهري لو صح لأمكن أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اعتدى على أرض الآثار بأن زوعها بدون تصريح وطلبت عقابه بالمواد ١/١ و ٢٤ و ٣٠ و ٤ و ٧ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧

من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١. ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت بحضوريا بتغريم المتهم مبلغ عشرة جنميات وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا مع إلزامه بإزالة أسباب المخالفة في ظرف شهرين من تاريخ الحكم وذلك تطبيقا لمواد الاتهام مع المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف ، وقيد استئنافه برقم ٨٤٥ سنة ١٩٥٥ ، ومحكمة دمنهور الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بحضوريا في ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥ بقوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه جاء فاسر البيان إذ دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بأنه يضع يده على الأرض بطريق الإيجار مما يثنى معه ركن القصد الجنائي ، وقدم لإثبات دفاعه ورد مال ، ولكن المحكمة أبدت الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تشير إلى هذا الدفاع أو تبدى رأيها فيه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ، أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم ينتصب الأرض التي زرعها ، وعلل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ، ولما توفي جده وضع يده عليها بنفس السبب ، وقدم لإثبات دفاعه ورد مال باسم جده قال عنه إنه يقوم مقام عقد الإيجار ولما كان هذا الدفاع الذي أبداه الطاعن أمام محكمة ثاني درجة دفاعا جوهريا أسسه على انتفاء نية الانتصب لديه مما كان يقتضي من المحكمة أن تحققه لأنه لو كان صحيحا لأمكن أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، أما وهي لم تفعل ولم تشير إليه في حكمها ولم تبد رأيها فيه فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة إلى بحث ما جاء بالوجه الأخر من وجهي الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد مصطفى قاض وكيل المحكمة ، وبحضور الدادة . حسن داود ومصطفى كامل ، وفيه يبي الجندى ، والسيد أحمد صفى المستشارين .

(٥٩)

القضية رقم ١٢٤٢ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) قرض . طين لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال فى قتل عمد مع سبق لإصرار وترصد .

(ب) قرض . أسباب جديدة . إجراءات . الدفع ببطان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة . لإثارته لأول مرة أمام محكمة القرض . غير جائزة .

١ - لا جدوى للتهمين مما يشيرونه بصدد قيام ظرف التردد ما دامت العقوبة المقررة بها عليهم تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير تردد .

٢ - الدفع ببطان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة المذكورين بأنهم بدائرة الشورانية مركز المرافعة مديرية جرجا : قتلوا فهى اسكاروس عوض مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على ذلك ، وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ، وتربصوا له فى الطريق الذى أيقنوا أنه سير فيه ، ولما ظفروا به أطلقوا عليه جميعاً عدة أميرة نارية بقصد قتله فأصابته ثلاثة أميرة بالاصابات الميمنة بالنتوير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاقتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك فى ١٨ ديسمبر

سنة ١٩٥٤ . وادعت مدنيا سعيدا ابراهيم شحاته والدة القاتل وطلبت الحكم لها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه تمويضا مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهم متضامنين بأى يدفعوا للدية بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . فطن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث هو القصور فى البيان ، إذ استشهد الطاعنون فى تحقيق النيابة العامة بشهود نفى على أنهم كانوا وقت الحادث فى مكان آخر بعيد عن المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، فصادقهم على دفاعهم ولكن المحكمة ضربت صفحا عن شهادة هؤلاء الشهود ، ولم تمن بتفنيدها ولا بالإشارة إليها ، كذلك لم تبحث فى توفر ظرف التردد لتحقيق من علم الطاعنين بأن المجنى عليه سوف يمر من الطريق الذى وقع فيه الحادث دون غيره ، وعلمهم بالوقت الذى سيمر فيه ، ولم تناقش شهود الإثبات فى ذلك ولا فى الضغينة التى قيل بأنها قائمة بين المجنى عليه وبين الطاعنين بسبب قضية أحمد عبد المجيد ، وذلك بالرغم مما ثبت من أن بين المجنى عليه وبين عائلة العمدة ثارا بسبب قتل توفيق خليل الذى كان المجنى عليه متهما بقتله .

وحيث إن ما يثيره الطاعنون فى الوجهين المتقدمين مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تشير صراحة فى حكمها إلى عدم أخذها بشهادة شهود النفى ، إذ أن قضاءها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفى ، وأن المحكمة لم تطعن إلى صدق أقوالهم فاطرحتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق الأدلة على ثبوتها فى حق الطاعنين عرض انظرظف التردد واستظهره بقوله : "إن سبق الإصرار والترصد ثابتان من الضغينة والحقد اللذين تولدا فى صدور المتهمين (الطاعنين)

على المجنى عليه لمظاهرة ابن عمه فهم عبد الملاك في القضية التي اتهم فيها ابن عمهم أحمد عبد المجيد ومناصبته إياه العداة حتى حكم عليه بعقوبة شديدة أوغرت صدورهم ، ومن أنه كبير عائلته فتخبروه للانتقام منه لابن عمهم ، وقد مضت بين هذه الضمينة وبين الحادث فترة كافية فكروا فيها في الجريمة بهدوء وهم رابطو الجأش يمدون عن ثورة الهياج ، وقدروا عواقبها وارتضوها ، فلما أن عزموا على ارتكابها أعدوا لذلك بنادقهم وجباؤها بالرصاص وتوجهوا بها إلى المكان الذي يماون بحكم أنهم من بلدة المجنى عليه ، أنه طريقه في عودته من عمل عمله وكنوا له بأسلحتهم حتى إذا ماص بهم باغته بأن أطلقوا عليه وابلا من رصاصها دون أن يبادلوه حديثا أو مناقشة ، يضاف إلى ذلك ما شهد به نائب العمدة من سابقة تربص المتهمين بالمجنى عليه . ولما كان فيما قاله أملك من ذلك بيان كاف وتدليل سائح يتحقق به ظرف التردد وكان قيام ظرف سبق الإصرار الذي لا يتنازع الطاعنون في توفره يغنى عن قيام ظرف التردد ، وكان لاجدوى للطاعنين مما يثرونه بصدد هذا الظرف ، لأن العقوبة المقررة لها عليهم وهي الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل الممد من غير سبق لإصرار ولا تردد - لما كان ذلك ، فان ما ينهأ الطاعنون فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن النيابة العامة حققت الواقعة وسمعت شهود الاثبات في منزل نائب العمدة في غيبة الطاعنين لأنه كان مقبوضا عليهم في مكان آخر بحجة أن في إحضارهم إلى مكان التحقيق ، أو في انتقال شهود الاثبات إليهم خطرا على الأمن ، وإذا كان وكيل النيابة المحقق قد انتقل ومعه هؤلاء الشهود إلى مكان الطاعنين لاستجوابهم ومواجهتهم ، فقد تم ذلك بعد سماع الشهود ، وكان ينبغي أن تكون المواجهة عقب شهادة كل شاهد لا أن تكون إجمالية .

وحيث إنه لما كان ما ينهأ الطاعنون في هذا الوجه هو دفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعنين

أناروا هذا الدفع أمام محكمة الجنائيات ، فلا تقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في القول بأن محكمة الجنائيات أطرحت تقرير الطبيب الشرعي بالنسبة لمواضع الإصابات واتجاهاتها بجسم القتيل دون أن تستدعيه لمناقشته في ذلك التقرير ، على الرغم من مخالفة التقرير لرواية شاهدي الرؤية اللذين قررا أن الطاعن الأول أطلق على المجنى عليه مقذوفاً نارياً من اليمين والخلف ، بينما يقرر الطبيب الشرعي أنه لا توجد بالقتيل إصابات حدثت من الخلف ، وأن الإصابات التي وجدت به حدثت إحداها من الأمام بالصدر وحدثت الثانية من أعلى لأسفل ، والثالثة من أسفل لأعلى ، مما يدل على أن المقذوفات كلها أصابته من الأمام لا من الخلف فكان ينبغي إذن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما ورد بتقريره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يردده الطاعنون في هذا الوجه فقال : «إن المحكمة تطعن إلى أن شاهدي الرؤية قد شاهدا الحادث لأنهما كانا رافقان المجنى عليه في وقت تسمح فيه حالة الضوء بالرؤية وقد تأيدت مرافقتهم له مما أجمع عليه الشهود الذين خفوا إلى مكان الحادث فور وقوعه بأنهم وجدوهما بجوار القتيل ، أما ما جاء بالنسبة لاتجاهات الأضربة النارية ، فإن التقرير قد حدد هذه الاتجاهات على أساس أن جسم المجنى عليه كان في وضعه الطبيعي ، وتشير ظروف إطلاق النار على المجنى عليه من اتجاهات مختلفة إبان سيره إلى أنه ليس ما يمنع من أن يكون قد تحرك في هذه الأثناء ، وغير من أوضاع جسمه بصور شتى وفي اتجاهات مختلفة ، فضلاً عما شهد به شاهد الرؤية من أن بعض هذه الأضربة قد أطلق عليه بعد سقوطه » . ولما كان ما أثبتته المحكمة نقلاً عن تقرير الطبيب الشرعي أن اتجاه الإصابات المشار إليها بوجه الطعن هي بحسب الوضع الطبيعي لجسم المجنى عليه ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم فيما سبق بيانه أن المحكمة استخلصت من شهادة شاهدي الرؤية احتمال أن يكون المجنى عليه قد تحرك أثناء إطلاق المقذوفات عليه ، وغير من أوضاع جسمه ، كما علت

اختلاف مسار بعض المذوفات ومغايرة اتجاهاتها لحالة انطلاقها عندما يكون الجسم في وضعه الطبيعي بأنه أطلق على الجني عليه بعد سقوطه على الأرض بعض الأمتار. أما كان ذلك ، وكان ما استخلصته المحكمة وعللت به الخلاف الظاهري بين أقوال شاهدي الرؤية وبين تقرير الطبيب الشرعي سائفا في العقل ، مستقيا مع منطلق الأمور ، فانه لا يكون ثمة أى تعارض حقيق بينهما . ولما كان محضر جلسة المحاكمة خلوا مما يفيد أن الدفاع عن الطاعنين طالب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في تقريره ، فليس له أن ينعي عليها عدم استدعائه . لما كان كل ذلك ، فان ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٦٠)

القضية رقم ١٢٤٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) حكم . تسببه بوجه عام . تزيد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يعبه .
- (ب) إجراءات . استجواب المتهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الإجراءات المبني على هذا البوب (م ١٣٣٣ ج) .
- ١ — ما تزيلت فيه المحكمة — بعد استيفائها دليل الحكم — واستطردت فيه من قبيل الفرض الجدلي ولا تعلق له بيجور الأسباب ولا تأثير له بالحكم . لا يصح أن يتخذ سبيلا للطعن في سلامة الحكم .

٢ — إذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فإن حقه في الدفع بطلان الإجراءات المبني على هذا السبب يسقط وقتنا للأقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل حسين حسن مرعى عمدا مع سبق الإصرار بأن انتوى قتله وأعد لذلك عصا غليظة - حتى إذا ماظفريه ضربه بها عدة ضربات على رأسه فأصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالقرار الطبي الشرعى والصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بذلك ومحكمة جنايات الحيزة قضت بحضورها بعد اطلاعها على المواد ٢٣٩ و ٢/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات - بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... إلخ .

المحكم

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وبني على إجراء باطل - وجاء مشوبا بالقصور إذ استند إلى الطاعن أنه قال إنه أبصر المحنى عليه يرفع عليه عصا من الشوم يحاول ضربه بها قتلها على يده - واتهمها منه وضربه بها ثلاث مرات على رأسه - مع مخالفة ذلك لما قاله الطاعن من أنه ضرب المحنى عليه بعصاه هو لا بالعصا التي كان يحملها المحنى عليه وقد ترتب على هذا الخطأ في الإسناد عدم إمكان تصور حالة الدفاع الشرعى التي تمسك بها الطاعن ثم إن المحكمة استجوبت الطاعن دون موافقة من الدفاع على خلاف ما تقتضى به المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية - ولا يقضى في رفع المخالفة أن تكون المحكمة قد أثبتت في نهاية الاستجواب أن ذلك تم بموافقة الدفاع - إذ يجب لتكون الموافقة متبعة أن تقع قبل الاستجواب لا بعده - هذا وقد سمعت المحكمة أربعة شهود واستندت في قضائها على شهادة ثلاثة منهم - دون أن تنوه أو تعلق على شهادة الشاهد الرابع محمد عبد اللطيف سلام ولو ناقشت أقواله وهي صريحة في أن المتهم والمحنى عليه كانا يتضاربان ويحمل كل منهما عصا - لانتهد إلى القول بقيام حالة الدفاع الشرعى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى في قوله : " إن مصطفى الحلوى استصحب معه إلى حقله في الساعة التاسعة من صباح يوم الحادث المجنى عليه ليفصل له حداً مع بنات عمه وتركه بجوار المستشفى واتجه هو صوب الناحية الغربية - ليصل نهاية حقله حتى يقف على الحد وكان معه في ذلك الوقت محمد صيد اللطيف سلام الذى كان يتوسط الحقل في حين كان المجنى عليه يقوم بمحله في الناحية الشرقية وإذ هو في موقعه سمع جلبة آتية من ناحية المسقى التى كان المجنى عليه واقفاً عندها فتوجه إليها حتى بصر بالمتهم يضرب المجنى عليه بعصا - ورأى المتهم يمدو يده بذلك في الطريق فتمقبه - ولكنه لم يدركه - فناد إلى مكان الحادث حيث وجد المجنى عليه قدفارق الحياة " ثم أخذ الحكم في سرد الأدلة التى خلص منها إلى هذه الواقعة وما جاء في تقرير الصفة التشريحية - وهى أدلة سائفة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها - وعرض إلى اعتراف الطاعن وادعائه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه - وإلى ما طلبه الدفاع عنه من معاملته بالمواد ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٩ من قانون العقوبات - وانتهى الحكم إلى أن " هذا الدفاع مردود (أولاً) بأن شاهد الرؤية وهو مصطفى منصور الحلوى نفى عن المجنى عليه حمله للمصا الشوم التى وجدت مكسرة بجوار جثته (ثانياً) أن المتهم نفسه قرر أن يده التى تلتقى بها المصا ليس بها أثر - مما يدل على كذب ادعائه أن المجنى عليه حاول ضربه بتلك المصا التى ادعى أنه تلقاها بيده . (ثالثاً) أوضح الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليه أن به خمس إصابات حسباً ملف القول وتعدد هذه الإصابات تنفى بذاتها ادعاء المتهم أنه كان في حالة دفاع شرعى إذ لو صح هذا الادعاء لما تعددت تلك الضربات ولم يكن ثمة من دافع لتعددتها (رابعاً) إذا صح أيضاً ادعاء المتهم أن المجنى عليه حاول الاعتداء عليه بعصا - وأنه تلقاها بيده - فإنه في هذه الحالة يكون قد جرد المجنى عليه من السلاح الذى كان يتهدده به - ولم يكن ثمة ما يقتوف منه من جانب المجنى عليه " . لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجرمة القتل - وثق وجود عصا مع المجنى عليه - كما ثق واقعة ضرب المجنى عليه للطاعن - وهى أساس الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، أقام قضاءه أصلياً

٠ ج (١٣) .

على ما اطمأنت إليه المحكمة من أقوال الشهود بقوله "حيث إن التهمة التي تخضت عنها الواقعة سالمة الذكر قد ثبتت على المتهم مما شهد به شاهد الرؤية مصطفى منصور الخولى والشاهدان السماعيلان عبد السلام حسين سرعى شقيق الحبنى عليه وعبد النبي حفص الله شيخ الحفراء" فارتزيت فيه المحكمة بعد استيفائها دليل الحكم واستطردت فيه مودن قبيل الفرض الجدلى، ولا تعلق له بمجهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم ولا يصح أن يتخذ سبيلا للطعن في سلامة الحكم - لما كان ذلك وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن استجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع دون اعتراض منه وكان حق المتهم في الدفاع ببطلان الإجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات لحصوله بحضور عمادى الطاعن بدون اعتراض منه عليه ، وكان للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بأقوال بعض الشهود وتعرض عن أقوال غيرهم دون أن تبين العلة في ذلك إذ الأمر مرجعه في ذلك إلى تقديرها لقوة الدليل المطروح أمامها واقتناعها به واطاعتها إلى محنته ، فان ما يثيره الطاعن في طعنه ليس إلا جدلا موضوعيا وعودا للتقدير أدلة الثبوت في الواقعة مما تستقل به محكمة الموضوع بدون معقب عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة محمود إبراهيم، ومحمود محمد جاهد،
ومجد محمد حسنين ، ونعيم يسى الجندي المستشارين .

(٦١)

القضية رقم ١٢٤٩ سنة ٢٥ القضائية :

سرقة . حكم . تسببه . نية السرقة . متى يلزم التحدث عنها في الحكم ؟

استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية
الملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم
قد نازع في توفر هذا الركن وقال إنه ما قصد السرقة وإنما الانتهاج بالشئ ببعض
الوقت ورده ثانية إلى صاحبه ، كان واجبا على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث
عن القصد الجنائي فقيم الدليل على توافره فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا
فعمورا يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق السيارة المينة بالمحضر لشركة ك. ب.
بوهاجان ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة الازبكية
الجزئية قضت بحضوريه بأعمال المواد ٣١٧/٤ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس
المتهم شهرين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ عند
صيرورة هذا الحكم نهائيا — فاستأنف وقيد استئنافه برقم ١٧٩٦ ومحكمة مصر
الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بحضوريه في ٣ من مايو سنة ١٩٥٥
بقوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بسرقة سيارة مع أنه لم يقصد سرقتها بل قصد التزه بها بعض الوقت وردها إلى صاحبها .

وحيث إنه لما كان من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشيء المسروق بنية تملكه وكان مفروضا أن يخلص شيئا يكون قد انتوى تملكه إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، وأنه لذلك قد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن ولكن والمتهم في هذه القضية قد نازع أمامها في توفره وقال إنه ما قصد السرقة وإنما الانتفاع بالسيارة بعض الوقت وردها ثانية إلى صاحبها كان واجبا على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي فتقيم الدليل على توفره ، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا يبييه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور الأداة : مصطفى كامل ، ومحمد حسين ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المنشارين .

(٦٢)

القضية رقم ١٢٥٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) حياة الأمانة : إثبات . قرض . أصاب موضوعه . قاعدة عدم جواز إثبات الحق المدعى به بالينة . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .

(ب) حياة الأمانة : إثبات . إيراد المحكمة الأدلة التي اطاعت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر على ثبوت الواقعة .

١ - القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت للمصلحة الأفراد ، فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالينة يجب على من يريد التمسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئا من ذلك أمامها فإنه يعتبر متنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

٢ - تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التهديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطعمت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد أربعة جنينيات وسبعين قرشا للاستاذ محمد الأمير مومي وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة اسناد رسوم دعاوى

فاختلصها لنفسه إضرارا بالجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة مايدن الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بعدم جواز استئناف النيابة وبقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم — وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بادانة الطاعن رغم أنه لم يضيف المبلغ المدعى بتبديده إلى ملكه وأن تأخره في وده لم يكن مصحوبا بنية اختلاسه ولم يترتب عليه ضرر بالجنى عليه . كما أن المحكمة استندت إلى شهادة هذا الأخير عن مبلغ يزيد عن النصاب الجائز لإثباته قانونا بالينة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واثمة الدهوى واستظهر القصد الجنائي لديه في قوله "إن المجنى عليه الأستاذ محمد الأمير موسى الحامي قرر أن المتهم كان يعمل كاتباً بمكتبه وقد سلمه مبلغ ١٥ جنيها على سبيل الوكالة ليدفعها رسوما لبعض القضايا ثم تبين له أنه اختلس منها مبلغ ٤٧٠ قرشا وأنه قام بتسديد هذا المبلغ بعد أن تقدم بشكواه ضده ومن ثم يكون قد بدد مبلغ الـ ٤٧٠ قرشا التي تسلمها من المجنى عليه على سبيل الوكالة لإضرارا به" — ولما كان ما قاله الحكم من ذلك تتحقق به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون — وكان سداد المبلغ المختلس بعد وقوع الجريمة لا يؤثر على

قيامها ولا يدل بذاته على انتفاء النقص الجنائي — وكانت القواعد التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للصراحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يترشطا من ذلك أمّا بما فإنه يعتبر متنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه المانوت ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون سليما ، وما يشيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو قصور الحكم عن بيان أركان جريمة التهديد وتاريخ وقوعها ، وكذلك في الرد على أقوال المحجني عليه المتنازعة بشأن المبلغ المقول باختلافه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التهديد على النحو المبين بالوجه الأول — لما كان ذلك ، وكان تحديد التاريخ الذي تمت فيه الجريمة لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعترض من الطاعن بالجلسة — وكان لا اثر يرب على المحكمة من أن هي أفقلت في أسباب حكمها الرد على ما يشيره الطاعن من تعدد روايات المحجني عليه بشأن المبلغ المدد مادام الرد على ذلك مستفادا من قضائها بالإدانة للدلالة التي استندت عليها وما دامت قد استخلصت الإدانة مما اطاعت إليه من أقوال المحجني عليه بما لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٦٣)

القضية رقم ١٢٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

تزوير . حكم . تسببه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ مثال للقصور في استظهاره .

القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجنائي تغيير الحقيقة في محرم بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرم. وإذن فإذا كان الحكم وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير المسندة إلى الطاعن قد قال "وحيث إن المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعلمين بحقيقة تزويره إذ أصر على أن التي وقعت بصفتها بائعة هي المحني عليها في حين أنها لم تباع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدى البيع والتنازل ولم توقع به أمامهما كما ذكرت " فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمه التي وقعت على العقد بصفتها بائعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاماً من : ١ - محمد محمد حسن على و ٢ - وهيبه سليم نصيرو ٣ - عبد الرحمن عبد الرحمن البرقي (الطاعن) و ٤ - أحمد فوفل . بأنهم أولاً - المتهم الأول اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهولة في ارتكاب تزوير في محرم عرفى مسند صدوره إلى أمينه عبد العاطي على يفيد تنازلاً عن نصيبها في مكان موروث عن المرحوم محمد حسن على بأن اصطنع ختماً مزوراً منسوباً إلى المحني عليها المذكورة وسلمه إلى المجهولة وصحبها للبعث به على الاقارار المشار إليه فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وثانياً - المتهمون الأول والثانية والثالث والرابع - اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهولة في ارتكاب تزوير في محرم عرفى هو عقد بيع منزل كائن بشارع الكورنيش مسند صدوره إلى المحني عليها سالفة الذكر بأن اصطنع المتهم الأول الختم المشار

إليه وسلمه إلى المجهولة التي وقعت به على العقد متعلقة اسم المجني عليها بصفة بائنة ووقعت عليه الثانية بصفة مشترية ووقع عليه الثالث والرابع بصفة شاهدين فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة وذلك الاتفاق . وثالثا - التهمة الثانية : استعملت المحرر العرفي المذكور مع علمها بتزويره بأن قدمته في القضية رقم ٢٥١ مدني جزئى السويس . وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعت أمينة عبد العاطي على بحق مدني قدره ٥١ جنيتها على سبيل التعويض قبل المتهمين الأربعة متضامنين . ومحكمة السويس الجزئية قضت حضوريا عملا بمسواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من القانون المذكور للأول والثانية - أولا : بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ عن التهمتين وبحبس المتهم الثانية شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ عن التهمتين وبحبس كل من المتهمين الثالث والرابع شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وثانيا : بالزام المتهمين الأربعة متضامنين بأن يدفعوا لادعية بالحق المدني ٢٠ عشرين جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . وعككة السويس الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لاثنتين جميعا لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الشككة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه باعتباره شريكا مع مجهولة في إحداث تزوير في عقد عرفي جاء قاصرا في إظهار العناصر القانونية المكونة لهذا الاشتراك كما هو معرف به في القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه التي بنى عليها قال وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير المسندة إلى الطاعن : " وحيث إن المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد

البيع المزور بصفةتهما شاهدين وعالمين بحقيقة تزويره إذ أحصرا على أن التي وقعت بصفتهما بائعة هي الجبني عليها في حين أنها لم تبع ولم تصنع الختم المزور الموقع به على عقدي البيع والتنازل ولم توقع به أماهما كما ذكرت". لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المنهية التي وقعت على العقد بصفتهما بائعة وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجنائي تغيير الحقيقة في محرم بآثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرم وكان الحكم لم يدل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن وعلى اشتراكه في مقارنة الجريمة بأحدى الطارق المنصوص عليها في القانون فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جاسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمد إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعبد محمد حسين المستشارين .

(٦٤)

القضية رقم ١٢٦٠ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه بوجه عام . الطالب الذى تترجم محكمة الموضوع الرد عليه مراعاة . ماهيته .
الطالب الذى تترجم محكمة الموضوع بالرد عليه ردا صريحا هو الطالب الجازم
الذى يصر عليه الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا بمصاحبة "الزى"
بحار صندل الواهجة قبل رشوة ، هى عبارة عن عشرة قروش من شحاته عبد عمر
ومحمود عبد خضراوى وذلك اكدى عملا من أعمال وظيفته وهو القيام
بتعديتها بالصندل الذى يعمل فيه من البر الشرق إلى البر الغربى لبحر يوسف .
وطليت عقابه بالسنتين ١٠٣ و ١/١٠٨ من قانون العقوبات . ومحكمة بلوى
الجزئية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت بحضور يا بتاريخ ١١ من يناير
سنة ١٩٥٥ عم ... لا بمادتي الاتهام بمحس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة
٣٠٠ قرش وتغريمه ١٠ قروش بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا
الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة النيابة الابتدائية بعد أن
أتمت سماعه قضت بحضور يا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم
المستأنف وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم
بلا مصروفات .

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

...ومن حيث إن حاصل الطعن أن المحكمة المطعون في حكمها أخلت بحق الطاعن في الدفاع كما شاب حكمها القصور إذ طلب محامى الطاعن بمجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٣ من محكمة أول درجة ضم قضية جنحة وقال إن تلك القضية كانت سهوا في تليفق الاتهام الحالى ووافقت المحكمة على ضمها غير أنها لم تضم ، وأمام محكمة ثانى درجة أعاد الدفاع طلبه فلم تجبه المحكمة أيضا وفصلت في الدهوى دون تحقيق هذا الجزء من دفاع الطاعن ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما أبداه الدفاع للحكمة من تناقض الشهود في بيان وقت وظروف إعطاء الرشوة للطاعن ، وما أثاره الدفاع كذلك من أن المجنى عليهما لو صدقا فيما قالاه من أن الطاعن طلب منهما الرشوة في الساعة الثامنة صباحا وظل ممتنعا عن تعديتهما إلى الساعة ٣ و ٥١ دقيقة مساء لكان في إمكانهما التليفق إلى البوليس أو العمدة ، وأخيرا فإن المحكمة أغفلت الأخذ بشهادة العمدة الذى كان موجودا بالصندل وهى شهادة في مصلحة الطاعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٥ أمام المحكمة الاستئنافية أن كل ما قاله الدفاع بشأن القضية المطلوب ضمها أن القضية ٤١٣ سنة ١٩٥١ جنح المحرص كان مطلوبا ضمها أمام محكمة أول درجة ولم تضم والقضية خاصة بعبد الباقى ويقول "إنه هو الذى لفق القضية" ثم ترفع الدفاع عن الطاعن بعد ذلك مراعاة مفصلة دون أن يذكر شيئا عن القضية المشار إليها أو يطلب ضمها ، ولما كان الطلب الذى تلتم محكمة الموضوع بالرد عليه ردا صريحا هو الطلب الجازم الذى يصر عليه الدفاع ، لما كان ذلك وكان ما أشار إليه الدفاع في هذا الشأن لا يعد طلبا بهذا المعنى ، وكانت المحكمة قد أحلأت إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن وعولت في إدانتها على الأدلة السالفة

التي أوردتها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، وكان أخذ
الحكمة بهذه الأدلة يفيد ضمنا اطراح دفاع الطاعن الذي أسسه على تلفيق الإتهام ،
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود استخلاصا
سائغا لا تناقض فيه وكان ما يثيره الطاعن في صدد صدق أقوال المجني عليهما
وعدم الأخذ بأقوال شاهد شهد لمصلحة الطاعن ، هو من المسائل الموضوعية
التي تتصل بتقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ، فلها بغير معقب
أن تأخذ بما تعلمن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر ، وأن
تطرح أقوال من لا تتق بشهادته دون أن تلتزم بتبرير هذا الاطراح ، لما كان
ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور الادة : مدطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستأوين .

(٦٥)

القضية رقم ١٢٦١ سنة ٢٥ القضائية :

تفتيش . الاذن به . تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصداؤه . متروك لسلطة التحقيق تحت
ورقابة محكمة الموضوع .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وان كان موكولا
لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة
على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لاصدار الأمر بالتفتيش . فاذا
هي في حدود سلطاتها التقديرية أهدرت نتيجة عدم اطمئنانها إلى ما تم من تحريات
أو تشككها في صحة قيامها أصلا أو أنها في تقديرها غير جدية ، فلا أثر يرب عليها
في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز جواهر مخدرة (أفيونا) في غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند أ
من الجدول الملحق . فقررت بذلك في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ . وفي أثناء
نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنائيات قنا دفع الحاضر عن المتهم ببطلان إذن
التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها
قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات

الجنائية بقبول الدفع وببطلان إذن التفتيش وبراءة محمد عبد المجيد صالحين المشهور بالملكى مما أسند اليه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن السيد رئيس نيابة قنا في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة هو أن الحكم المطعون فيه شاب الفساد في الاستدلال ، إذ أسست المحكمة قضاءها بقبول الدفع ببطلان التفتيش وتبرئة المتهم على اعتقادها بعدم جدية التحريات استنادا إلى أن محضر التحري قد أتم رئيس مكتب المخدرات تحريره قبل عودة المخبرين إليه وإحاطته بنتيجة ما كلفهما به في حين أن رئيس مكتب المخدرات شهد بأنه تراسى إلى علمه أن الطاعن ممن يجبرون في المواد المخدرة فقدم من قنا إلى نجع حمادى ومعه مخبر أرسله وآخر لتعرف مكان الطاعن توطئة لضبطه، ولما أن عاد إليه المخبران في الساعة العاشرة والنصف صباحا حرر محضره الذى صدر بناء عليه أمر التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الدفع ببطلان التفتيش قال "وحيث إنه من المقرر قانونا أن حق النيابة في إصدار إذن التفتيش مقيد بأن تكون الوقائع المطروحة عليها مسوغة عقلا للاعتقاد بوجود جريمة وبصحة نسبتها للشخص المطلوب تفتيشه - وحيث إن الوقائع التى صدر على أساسها إذن التفتيش في الدعوى الحالية تتكون مما أثبتته رئيس مكتب المخدرات في محضر تحرياته وما ذكره عن التحريات عندسؤاله عنها أمام النيابة وهى في جملتها لا تزيد عما قرره من أنه قد وصل إلى علمه أن المتهم يتحرر في المخدرات وأنه اعتاد أن يروج بضاعته من الأفيون والحشيش التى يحتفظ بها في علبة صفيح بشوارع بندر نجع حمادى وأنه تأكد من صحة هذه المعلومات دون أن يوضح الطريقة التى لجأ إليها في تحقيق صحة تحرياته مثل أن يكون راقب المتهم بنفسه أو أن أحدا غيره يوثق به قد راقبه وإنما اكتفى بهذا الاخطار عن معلوماته . والنيابة من جانبها لم تناقشه فيه وأذنت له بالتفتيش ومؤدى ذلك أنها قد عولت على

اقتناعه هو بأن المتهم المطلوب تفتيشه يباشر الاتجار في المخدرات دون أن تبحث عما يتبعها هي بوجود الجريمة وبأن المتهم قارفها .

وحيث إنه إذا كان القصور من السلطة صاحبة الإذن في تعرف الأدلة المؤدية عقلا للاعتقاد بوجود جريمة لا مكان لإجابة طلب إذن التفتيش يؤدي بناته إلى إهدار هذا الإذن وبطلانه ، فإن التحقيقات قد كشفت في الدعوى الحالية أن رئيس مكتب المخدرات نفسه الذى عولت النيابة على مجرد اقتناعه لم يكن قد أكل تحرياته أو قام بأية مراقبة لاتهم في حين أثبت في محضر تحرياته أنه تأكد من صحة معلوماته عن المتهم بأنه يتجر في المخدرات وقد وضح ذلك من واقعة إرساله للمخبرين ليتعقبا له أخبار تجار المخدرات في أنحاء البلدة على أثر وصوله إليها وإن كان قد أثبت قبل ذلك في محضره أنه تأكد من صحة معلوماته عن المتهم . ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة على قيام المسوغات التى تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش فإذا هي في حدود سلطتها التقديرية أهدرته نتيجة عدم اطمئنانها إلى ما تم من تحريات أو تشككها في صحة قيامها أصلا أو أنها في تقديرها غير جدية فلا تريب عليها في ذلك . لما كان ذلك وكان ما أوردته المحكمة في تبرير عدم اقتناعها بجدية التحريات التى بنى عليها أمر التفتيش سائفا ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه مضموما .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٦٦)

القضية رقم ١٢٦٢ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) إجراءات . الأصل فيها الصحة .
 - (ب) إجراءات . تحقيق . نذب غير الكاتب المختص في حالة الضرورة . جاز . تقدير
تقام هذه الحالة . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
 - (ج) تفتيش . الإذن به . عدم تعيين مأمور لتنفيذه . تنفيذه بمعرفة أحد من مأموري
الضبط القضائي . جائز .
 - (د) تفتيش . عدم تعيين اسم المأذون له بإجرائه في الإذن الصادر به . لا يطله .
- ١ — الأصل في الإجراءات الصحة .

٢ — يجوز نذب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة ، وتقدير هذه
الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٣ — لا يقدر في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي
ما دام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .

٤ — عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش في الإذن لا يبطله .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحرزاً جواهر مخدرة (حشيشاً) في غير
الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة
الجنائيات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١

لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به . فقررت بذلك في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ .
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر عن المتهمين
أولا : ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . وثانيا : عمل
تجربة على جيب جلباب المتهم الأول لاستحالة اتساعه لترتبي الحشيش .
والمحكمة المذكورة بعد أن آتت سماع هذه الدعوى قضت حضوريا بتاريخ ١٣
من أبريل سنة ١٩٥٥ عملا بمواد الاتهام بمعاوية كل من حمدي حسانين أحمد
وعنتر علي عبد الله بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ٣٠٠٠ جنيه والمصادرة .
وقد ذكرت في أسباب حكمها أن المدعين في غير محلها . فطعن الطاعنان
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الثاني قرر بالطعن في الحكم بتاريخ ١٤ من أبريل
سنة ١٩٥٥ ولكنه لم يقدم أسبابا لطلعه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن حاصل الأوجه الأربعة الأولى من هذا الطعن هو أن الحكم بني
على إجراء باطل وشابه القصور إذ دفع الطاعن ببطلان محضر التحقيق الذي بني
عليه أمر النيابة بالتفتيش مما يترتب عليه بطلان التفتيش وما أنتجه من دليل استنادا
إلى أن المحقق لم يستن بكاتب التحقيق المختص بل كلف كونسابل المباحث
بكتابة المحضر مخالفا بذلك نص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية كما
دفع ببطلان التفتيش استنادا إلى أن محضر تحقيق النيابة لم يسفر عن أدلة جديدة
وإلى عدم جدية التجريات ، وإلى أن إذن النيابة بالتفتيش صدر بغير تاريخ
ولم يعين به اسم المرخص له بتنفيذه ، وإكن المحكمة ودت على هذه الدفوع ردا غير
صائب .

وحيث إن محصل الواقعة كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن
اليوز باشي محمد السباعي أحمد معاون مكتب مخدرات الاسكندرية حرر محضرا

أثبت فيه أنه علم من مصادر سرية أن كلا الطاعنين يتحجر بالجواهر المخدرة وأنه راغبهما ودلت المراقبة على صحة هذه التحريات وعرض المحضر على النيابة تمهيدا لاستصدار إذن منها بالفتيش فأجرت تحقيقا سألت فيه الضابط المذكور فأكد لها صدق ما دونه في محضره فلما وثقت بهذه الأقوال وأطمأنت إليها أصدرت أمرا بتاريخ ١٩٥٤/٨/٤ بضبط الطاعنين وتفتيشهما وتفتيش مقهى الأول . وقام الضابط بتنفيذ مع رئيس المكتب وعرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله " إن وكيل النيابة لما عرض عليه محضر التحريات الذي قام به اليوز باشى محمد السباعى أحمد فتح محضرا بتاريخ ١٩٥٤/٨/٤ فى الساعة العاشرة صباحا حيث أخذ معلومات اليوز باشى المذكور وبعد أن فرغ من استجوابه أقفل محضره مباشرة وفى نفس التاريخ حيث كانت الساعة ١٠ و ١٠ صباحا ثم أذن بضبط وتفتيش المتهمين همدى حسانين أحمد (الطاعن) وعزت على عبد الله وتفتيش مقهى الأول المبين بالمحضر ومن يتواجد معها وقت الضبط والتفتيش إذا قامت قبله فرائئ قوية تفيد فى كشف الحقيقة على أن يتم ذلك لضبط جواهر مخدرة ولمرة واحدة خلال أسبوع من تاريخه . فهذا الذى أثبتته وكيل النيابة قاطع الدلالة فى أن الإذن له تاريخ لاربيب فيه وهو ١٩٥٤/٨/٤ " .

لما كان ذلك ، وكان الأصل فى الإجراء الصحة وكان يجوز نذب غير الكاتب المختص فى حالة الضرورة ، وكان تقرير حالة الضرورة متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت محكمة الموضوع قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد فى محضر التحقيق المطعون فيه يخالف الحقيقة . وكان المستفاد مما أثبتته المحكمة أن المحكمة قد أقرت النيابة العامة على ما رآته من جدية التحريات التى سبقت صدور الإذن بالفتيش وكان لا يشترط فى التحقيق المفتوح أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو أن يكون قد قطع مرحلة معينة أو أن يكون أسفر عن أدلة جديدة .

لما كان ما تقدم وكان لا يقدح فى صحة التفتيش أن يتفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى . دام الإذن لم يعين مأمورا بعينه ، وكان عدم تعيين اسم المأذون له بالفتيش فى الإذن لا يبطله فإن ما ينهائى الطاعن فى هذه الأوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس أن الحكم شابه القصور إذ لم يرد على ما دفع به الطاعن وشهد به شهوده من أن الضبط تم في منزل زكيه أحمد حسن ولم يقع في الطريق العام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية ، إذ يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة اعتادا على أدلة الثبوت التي أوردتها — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وأدلة الإثبات فيها مما لا شأن لمهكمة التقض به .

وحيث إن مبنى الوجه السادس والأخير أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعن إذ استندت في الإدانة إلى وجود آثار للحشيش في جيب جلبابه دون أن تحقق واقعة ضبط الجلباب مع الطاعن أو إمكان تساقط ذرات الحشيش من الترتين المغلفتين إلى قاع الجيب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن دفع بأن الجلباب لم يمرض على النيابة بدليل عدم إثباته في عرضها وطلب إجراء تجربة لمعرفة إمكان وضع تربتي الحشيش في جيب الجلباب فقامت المحكمة بإجراء هذه التجربة بالجلسة وتبين أن الجيب يتسع لوضع الترتين فيه — لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تجربة أخرى تتعلق بإمكان تساقط ذرات الحشيش من الترتين المغلفتين إلى داخل الجيب ، فليس له أن ينحى على الحكم أنه أخل بدفاعه في ذلك ويتعين رفض هذا الوجه أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

(٦٧)

القضية رقم ١٢٦٤ سنة ٢٥ القضائية :

وصف التهمة • دفاع • تهمة شروع في قتل عمد • تغييرها إلى ضرب نشأت عنه عامة مستديمة •
فك تعديل في التهمة • عدم لفت الدفاع إليه • يوجب نقض الحكم •

التنبيه الذي تجر به المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراؤه بتغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل تجاوز ذلك إلى استناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعامة والتي قد يثير المتهم جدالا في شأنها . وإذن فالحكم الذي يصاقب المتهم من هذه الواقعة دون أن يلفت الدفاع إلى ذلك يكون قد بنى على إجراء باطل يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : (الأول) أحدثا عمدا بجوده موسى دياب الإصابة المبينة بالتقارير الطولية الشرجية وقد تخلف لديه من جراء إصابته فقد جزء من العظم المقدمى نتيجة عملية تربنة اقتضتها حالته الناشئة عن الإصابة ولا ينتظر ملء هذا الفقد بنسيج عظمى في المستقبل وسبق السحايا والمخجمة باله عرضة للإصابات البسيطة التي ما كانت لتؤثر فيها لو أنها كانت محمية بالعظام وأصبح المصاب عرضة للضاعفات الخطيرة كالالتهابات والأنزفة السحائية الخفية والصراع وصار أكثر تأثرا بالتقلبات الجوية عما كان قبلا وقلت قدرته على العمل بصفة مستديمة كما تخلف لدى هذا المصاب كذلك من جراء إصابته عامة مستديمة أخرى جسيمة هي فقد قوة إبصار العين اليسرى كلية وضعف شديد

في قوة إبصار العين اليمنى "١/٦٠" مما يجعلها تعتبر في حكم فاقدة الإبصار .
(والثاني) أحدث عمداً بمحمد أحمد داود الشهير بتهامى إصابة مدينة بالتقرير الطبي
أنجزته عن أعماله الشخصية لمدة زادت عن العشرين يوماً .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥
و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعى جوده موسى
دياب بحق مدنى قدره ألف جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن .
ومحكمة جنايات بنها قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون
العقوبات للاول و ١/٢٤١ من القانون المذكور للثاني بمعاينة المتهم الأول خليل
مصطفى السيد بالسجن ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للدهى بالحق المدنى
جوده موسى دياب مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض والمصروفات جميعها
ونحسب جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وبمعاينة المتهم الثانى طه عبد الرازق السيد
بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن نهضة الضرب . فطعن الطاعنان في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراء
باطل ذلك بأن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن المذكور بالشروع في القتل
العمد — ولكن المحكمة بعد أن سمعت الدعوى استبعدت نية القتل لعدم ثبوتها
في حقه وانتهت إلى القول بأن ما وقع منه هو جنائية ضرب نشأت عنه هامة
مستديمة وكان ذلك منها في حكمها فقط من غير أن تنبئ بمجلسة المحاكمة أو تلفت
نظر الدفاع إليه مخافة ذلك حكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
وفي هذا إخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ما يقوله
الطاعن صحيح وكان التغيير الذى أجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى
ضرب نشأت عنه هامة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى

الطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل تجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للمادة والتي قد يثير الطاعن جدلاً في شأنها — لما كان ذلك ، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلتفت الدفاع عنه إلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم بالنسبة لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة .

حاسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٦

يرأى السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة مصطفى كامل وفهم بينى الجندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٦٨)

القضية رقم ١٢٦٦ سنة ٢٥ القضائية :

تخص . أثر القرض . المحكمة التى تحال اليها الدعوى . نقض الحكم الصادر فيها . (م ٤٣٢ ج . م)
احالة الدعوى بسد نقض الحكم الصادر فيها على مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن تكون فى الأصل إلى ذات المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاء آخرين ، إلا إذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنايات فى جنحة وقعت فى جلستها فى هذه الصورة وحدها تماد الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً بنظرها - لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص - على أساس أن المتهم قد قارف جريمة أمامها بالجلسة ، أما عبارة " ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى " التى أضيفت إلى عجز الفقرة الثانية ، خلافاً لهذا الأصل فعلة على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هناك قضاة آخرون يمكن قانوناً أن ينظروا الدعوى عند إحالتها .

الوقائع

لما تمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما : أولاً - ضرباً عمداً الصافي محمد عمر النجار فأحدثا به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته - ثانياً - ضرباً عمداً أحمد عمر النجار فأحدثا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتى أعجزته عن أعماله الشخصية

مدة تزيد على العشرين يوما ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للسنتين ١/٢٣٦ ، ١/٢٤١ من قانون العقوبات .
فقرر بذلك فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ نظرت محكمة جنايات الاسكندرية هذه الدعوى ثم قضت بحضور يا بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ - أولا - باعتبار الاعتداء الواقع من المتهمين عبد الرحمن اسماعيل أبو حسن واسماعيل اسماعيل أبو حسن على المجنى عليه الأول الصافى محمد عمر النجار جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - وثانيا - بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة بالنسبة لاتهمين المذكورين عن الجنحة سالفه الذكر وعن التهمة الثانية المستندة إليهما .

فطمنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض نظرت هذا الطعن وقضت بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتحكم فيها مجددا دائرة أخرى وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات اسكندرية للمرة الثانية دفع الحاضر عن المتهمين بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها . والمحكمة المذكورة بعد أن أتت سماعها قضت حضوريا - أولا - برفض الدفع بعدم الاختصاص واختصاص هذه المحكمة - ثانيا - بمداخلة كل من عبد الرحمن اسماعيل أبو حسن واسماعيل اسماعيل أبو حسن بالجلوس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ٣ سنوات من اليوم وتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٥ حصل الطاعن الأول على شهادة بعدم ختم الحكم ، ثم قرر بالطعن فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض فى ٢٧ من الشهر المذكور كما قرر بالطعن فيه أيضا الطاعن الثانى فى أول مارس سنة ١٩٥٥ ثم قدم الأستاذ عبد الحميد السنوسى المحامى ههما تقريرا بالأسباب فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٥ بعد أن أعلن بالإيداع فى اليوم السابع من الشهر المذكور . ولم يحصل الطاعن الثانى على شهادة بعدم ختم الحكم فى الميعاد القانونى .

المحكمة

وحيث إن المتهم الثانى وإن طعن فى أول مارس سنة ١٩٥٥ فى الحكم الصادر من محكمة جنايات اسكندرية بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ إلا أنه لم يقدم أسباب طعنه إلا فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٥ — أى بعد انتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه — ولذا يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبقضائه فى موضوع الدعوى — بدولة إن محكمة جنايات اسكندرية هى دون غيرها — صاحبة الاختصاص فى نظر الدعوى — مع مخالفة ذلك لحكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ فى الطعن رقم ٢١٧٦ سنة ٢٣ ق — الذى نقض الحكم السابق صدوره فى الدعوى ذاتها من محكمة جنايات الإسكندرية وأحال الدعوى إلى محكمة جنايات دمنهور للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى — وما دام أن محكمة النقض لم تعدل من قضائها هذا فلا تملك محكمة جنايات اسكندرية أن تنزع بنفسها الدعوى من محكمة جنايات دمنهور وقد ثبت لها الاختصاص بحكم الإحالة — ونقض فى موضوعها — ويكون حكمها المطعون فيه باطلا قانونا لصدوره من محكمة لا ولاية لها فى إصداره .

وحيث إن واقع الحال فى الدعوى هو أن النيابة العامة اتهمت المتهمين فى قضية الجناية رقم ٥٦١ سنة ١٩٤٨ كفر الدوار بأنهما (أولا) ضربا عمدا الصافي محمد عمر النجار فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير الصبغة القشرية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته — (وثانيا) ضربا عمدا أحمد عمر النجار فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أعجزته عن

أعماله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما - ومحكمة جنابات الاسكندرية قضت بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ - (أولا) باعتبار الاعتداء الواقع من المتهمين على المجنى عليه الأول الصافي محمد عمر جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وبانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة بالنسبة للمتهمين من الجنحة السالفة الذكر ومن التهمة الثانية المسندة إليهما - فطنت النيابة في الحكم بطريق النقض - وقضت هذه المحكمة بمحكها رقم ٢١٧٦ سنة ٢٣ ق بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٤ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنابات دمنهور لتحكم فيها مجددا دائرة أخرى - وأعيد نظر الدعوى أمام محكمة جنابات الاسكندرية - فدفعت الحاضرم الطاعن الأول - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بمقولة إن المحكمة المختصة على مقتضى حكم محكمة النقض - هي محكمة جنابات دمنهور - فرفضت المحكمة الدفع - وقضت في الدعوى بمعافية كل من الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وقالت المحكمة في سبيل الرد على الدفع "لأنه من المسلم به أن محكمة جنابات الاسكندرية هي المختصة بنظر الجنابات التي تقع في دائرة مركز كفر الدوار وليست محكمة جنابات دمنهور أما ما جاء في منطوق حكم النقض من إحالتها إلى هذه المحكمة الأخيرة فإنه قد يكون سببه السهو" - لما كان ذلك - وكانت إحالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها - على مقتضى المادة ٤٣٢ فقرة ثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن تكون في الأصل إلى ذات المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين - كما هو الشأن في الدعوى الحالية - إلا إذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنابات في جنحة وقعت في جلستها ففي هذه الصورة وحدها تعاد الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أملا بنظرها - لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص - على أساس أن اتهم قد قارب حرية أمامها بالجلسة - أما عبارة "ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى - التي أضيفت إلى عجز الفقرة الثانية - خلافا لهذا الأصل - فمعله - على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هناك قضاة

آخرون يمكن قانونا أن ينظروا الدعوى عند إحالتها — لما كان ذلك وكان أعمال هذا النص الاستثنائي — لم يكن مقصودا لذاته لعدم قيام مقتضاه — وكانت إحالة الدعوى إلى محكمة غير تلك التي قصدت إليها محكمة التقص إنما هو مجرد خطأ مادي غير متعلق بالقانون ولا يترتب عليه أى أثر فلم يكن ثمت ما يمنع محكمة جنابات الاسكندرية — وهى صاحبة الولاية دون غيرها من نظر الدعوى عند ردها إليها — على ما يقضى به القانون لتحكم فيها من جديد . مشكلة من قضاة آخرين — لما كان ذلك — وكان الطاعن قد حوكم أمام المحكمة المختصة — التى أدركت مراد هذه المحكمة وأعملته — فلا يكون له مصالحة فى التمسك بإجراء التصحيح على الوجه الذى تقول به المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية . ويكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٦٩)

القضية رقم ٧٢٧ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) حكم . التوقيع عليه . ميعاد الثلاثين يوما الذي جعل حدا أقصى للتوقيع على الأحكام . متى يبدأ ؟
- (ب) قانون . القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ . صدره مستوفوا الأوضاع الدستورية .
- (ج) تخريص على قلب نظام الحكم . جريئة الانضمام والاتصال . الفرق بينهما . المادة ٩٨/١ عقوبات . القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٤ .
- (د) تليس . وجود مظاهر خارجية تنفي بذاتها من وقوع جريمة . كاف .
- (هـ) إثبات . اعتراف . سلطة قاض الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم .

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على حساب ميعاد الثلاثين يوما الذي جعله الشارع حدا أقصى لحصول التوقيع على الأحكام من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم .

٢ - صدر المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفيا الأوضاع المفروضة بالمادة ٤١ من الدستور ، ذلك أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت إجراءات نشره في الجريدة الرسمية كما أنه قدم للبرلمان في دورته العادية التي تلت صدوره ، وبذلك أصبح قانونا نافذا ، شتجا آثاره التشريعية .

٣ - متى كان ما قاله الحكم وأسندته إلى وقائع استخلصها استخلاصا سائغا من الأوراق تبيّن في وضوح عن وجود منظمة شيوعية فيها أعضاء ولهم مندوبون وأن الصلة قد توفقت بين المتهمين في سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون به وهم جميعا على علم بحقيقة أمره ، كما يبيّن أيضا عن أن لتلك المنظمة برنامجا تتبعه في مزاولة نشاطها ، فإن ذلك يكون جريمة الانضمام المنسوبة للتهمين . و فرق بين هذا الانضمام وتواشج العلاقة بين المتهمين في داخل المنظمة وبين مجرد الاتصال الذي صدر بشأنه القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٤ وهو اتصال لا يبلغ لدرجة الانضمام أو الاشتراك بل يكفي فيه قيام علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت .

٤ - يكفي في التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بذاتها عرو فوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك .

٥ - لقاضى الموضوع - متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنات إليه نفسه - أت يأخذه في إدانة المتهم المعترف سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء أكان المتهم مصرا على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضا ، أو في إحدى مراحل التحقيق ، وهذا من سلطة قاضى الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - ميشيل كامل ميخائيل (الطاعن الأول)
٢ - بولس حنا لطف افقور ٣ - أحمد عبد العظيم عزت (الطاعن الثاني)
و ٤ - متير بطرس الطوبيل (الطاعن الثالث) و ٥ - مراد عبد أمين نورالدين بأنهم - أولاناضحوا إلى جمعية في المملكة الممرية ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، وإلى القضاء على طبقة اجتماعية ، وإلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى منظمة سرية تعمل

عن طريق إصدار نشرات وعقد اجتماعات تبث فيها الدعوى الشيوعية على الوصول في القطر المصري إلى إقامة حكم الطبقة العاملة وتغليبها على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة الملاك والرأسمالية وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وذلك طبقا لتعاليم ماركس وأنجلز ولينين وستالين بالأسلوب الثوري الذي اتبعه الشيوعيون في روسيا ، وبالتحريض على بغض وإزراء طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام وثانيا — حيدوا وروجوا في المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والظلم الأساسية للهيئة الاجتماعية وتسود طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات للقضاء على طبقة اجتماعية ولقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، ولهدم الظلم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى الجمعية السرية آنفة الذكر وهي تعمل عن طريق الدعوة في نشرات واجتماعات وإثارة طوائف العمال إلى إقامة النظام الشيوعي كما طبقه لينين وستالين في روسيا ، وذلك بإيجاد مجتمع تحكمه الطبقة العاملة وتتغلب فيه على غيرها من الطبقات وتقضي فيه على طبقة الملاك والرأسماليين وتحرم فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج عن طريق اقتفاء الأسلوب الثوري الذي اتبعه الشيوعيون في روسيا .

وطلبت ما قبلتهم بمقتضى المواد ١/٩٨ و ٩٨/ب و ٩٨/هـ من قانون العقوبات وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنائيات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم الأول بزوال المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . ودفع الحاضر عن المتهم الثاني بعدم دستوريته ، ودفع الحاضر عن المتهمين الثاني والخامس بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة إليهما .

لسبق الفصل فيها ، كما دفع الحاضر عن المتهمين الأول والثالث والرابع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وبطلان تحريز الأوراق المضبوطة والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٩٨ أ فقرة ثالثة و ٩٨/هـ من قانون العقوبات المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ والمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للمتهمين جميعا بالنسبة للتهمة الثمانية — أولا — برفض الدفوع الخاصة بزوال ما للمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ من قوة القانون وبعدم دستورية هذا المرسوم بقانون ، وكذلك

برفض الدفوع الخاصة ببطلان إجراءات القبض والتفتيش والتحرير. وثانياً —
 بقبول الدفوع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الجناية رقم ١٥٢٣
 سنة ١٩٥٢ الأزيكية بالنسبة لاتهم التانى بولس حنا لطف الله وكذلك في الجناية
 رقم ٣٤ محرم بك لسنة ١٩٤٩ بالنسبة لاتهم الأخير مراد محمد نور الدين وذلك عن
 التهمة الأولى المنسوبة إلى كل منهما وبراءتهما منها . وثالثاً — براءة المتهمين
 جميعاً من التهمة الثانية المسندة إلى كل منهم . ورابعاً — بمماقبة كل من مشيل
 كامل ميخائيل وأحمد عبد العظيم عزت ومدير بطرس الطويل بالسجن لمدة ثلاث
 سنين وبتفريم كل منهم خمسين جنيهاً . وخامساً — بمصادرة الأوراق والأشياء
 المضبوطة . فطعن الطاعنون الثلاثة في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

الحكمة

١ — بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنين الأول والثانى .

وحيث إن محصل الوجه الأول المقدم من الطاعنين الأول والثانى أن الحكم
 المطعون فيه مشوب بالبطلان لعدم التوقيع عليه في ميعاد الثلاثين يوماً ، فقد صدر
 الحكم بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولم يودع إلا في الساعة الواحدة والرابع
 بعد ظهر يوم ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٥ بدليل الشهادة المقدمة ، وميعاد الثلاثين
 يوماً ينتهى في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٥ .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢١ من ديسمبر
 سنة ١٩٥٤ ، وكانت الشهادة التى قدمها الطاعنان تأييداً لهذا الوجه من الطعن
 قد صدرت في يوم ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وكان قضاء هذه الحكمة قد استقر
 على حساب مضى مدة الثلاثين يوماً كاملاً من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر
 الحكم فيه ، وكان الثابت من الشهادة التى قدمها الطاعنان أن الحكم قد أودع موقفاً
 عليه في ميعاد الثلاثين يوماً الذى جملة الشارح حداً أقصى لحصول التوقيع على
 الأحكام ، وذلك عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات
 الجنائية ، لما كان ذلك فلا محل لما يثيره الطاعنان في هذا الوجه .

وحيث إن الطاعنين يتعيان في الوجه الثاني على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون وفي تأويله وذلك (أولاً) أنه قضى برفض الدفع بانعدام قوة المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مع أن هذا المرسوم قد تمتدته الحكومة إلى البرلمان وأودعته مكتبي المجلسين وقبل نظره تقدمت حكومة أخرى بمشروع معدل له وافق عليه مجلس النواب إلا أنه لم يعرض على مجلس الشيوخ ولم يقره وكان مجلس النواب قد نص في مشروع التعديل صراحة على أن يلغى المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ، وأنه وإن كان مجلس الشيوخ لم يقر هذا التعديل ولم يوافق عليه ، إلا أن القرار الصادر من مجلس النواب يفيد عدم إقرار المرسوم بقانون المشار إليه ، ولو أراد مجلس النواب أن يحتفظ بأحكام هذا المرسوم بقانون لنص على استبقاء أحكامه حتى يصدر القانون الجديد ، أما وهو لم يفعل فلا شك أن المرسوم يعتبر قد سقط — (ثانياً) عدم توافر أركان جريمة الانضمام ذلك أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٩٨ من قانون العقوبات تستلزم وجود جمعية منظمة وتهدف إلى غرض ولأعضائها نشاط ووصلات بتلك الجمعية ، أما مجرد الاتصال بالمنظمات الشيوعية الذي لا يبلغ حد الاشتراك فيها بعمل يدخل في نشاطها فلا يعتبر انضماماً طبقاً للرسوم بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ، ومما يؤيد ذلك صدور تشريع لاحق بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ في ١١/٢٤/١٩٥٤ بتعديل المادة ١/٩٨ ونص هذا التشريع على عقاب من يتصل بالذات أو بالواسطة بالجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المتقدم ذكرها لأغراض غير مشروعة ، وقد اعتبر الحكم المعامون فيه علاقة الصداقة التي تربط المتهمين كافية لقيام جريمة الانضمام التي دان بها الطاعنين مع أن للانضمام معنى في القانون يتجاوز مجرد الاتصال — (ثالثاً) دفع الطاعنون جميعاً ببطالان القبض والتفتيش ، فيما النسبة للطاعن الأول ميشيل كامل مبخائيل فإن النيابة لم تصدر أمراً بالقبض عليه أو تفتيشه ، والجريمة التي حكم على المتهمين من أجلها وقعت في ١٧/٩/١٩٤٦ فيسرى على إجراءات التحقيق فيها قانون تحقيق الجنائيات القديم ، والمادة ٨ من هذا القانون تحدد حالات التلبس ، وقد اعتبر الحكم المطعون فيه المتهم الأول (الطاعن الأول) في حالة تلبس تجيز للكونستابل القبض عليه

وتفتيشه مستندا في هذا الاعتبار إلى ما قاله محمد دياب صاحب المنزل من أنه وأخو يحمرزان قنابل وإلى ما لاحظته الكونستابل من وجود ماف يحمل اشبه أن يكون بداخله منشورات شيوعية فأخذه من الطاعن الأول ، وهذا الاشتباه لا يمد تلبسا بالجرمة ، ولا يميز القبض ولا التفتيش ، ولا يصحح ما وقع منهما اعتراف الطاعن المذكور - أما بالنسبة للطاعن الثاني "أحمد هيدالمعظم عزت" فقد ذكر الحكم أن أحد العساكر قبض عليه عندما كان متبوعا من إحدى الشهود وهي تستغيث متهمة بإياه بالسرقة فقبض عليه العسكى وساقه إلى نقطة البوليس لحاول تمزيق مفكرة كانت في جيبه وقد تبين عدم وقوع جريمة تقتضى القبض على الطاعن وبالتالي ما كان هناك موجب قانونى لإجراء تفتيشه ، وأما تمزيق النونة فواقعة غير صحيحة تكفل الدفاع ببيان زيفها أمام المحكمة ولكنها لم ترد عليه - وأما الطاعن الثالث "منير بطرس الطويل" فإن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد حين نسب إليه واقعة وجود أوراق شيوعية في مسكنه بينما الثابت من عرض التفتيش أن هذا المنزل نقش بمثابة فلم يعثر فيه على شيء من هذه الأوراق ، هذا إلى أن الحكم اعتبر الطاعن المذكور في حالة تلبس لأنه كان يزور صديقا وهو خطأ قانونى ، إذ أن الزيارة كما لا تجوز القبض لا تميز التفتيش ولا سيما والقبض على الطاعن لم يباشره أحد من رجال الضبطية القضائية .

وحيث إن ما يقوله الطاعنان في الشطر الأول من هذا الوجه مردود بما قررت به هذه المحكمة في العديد من أحكامها من أن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر مستوفيا الأوضاع المقررة بالمادة ٤١ من الدستور ، ذلك أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت إجراءات نشره في الجريدة الرسمية ، كما أنه قدم للبرلمان في دورته العادية التي تلت صدوره ، وبذلك أصبح قانونا نافذا منتجا آثاره التشريعية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول ما عرضه الطاعن من دفاع في هذا الصدد وانتهى إلى القول بأن الإلغاء الذى أقره مجلس النواب "لا يقع إلا إذا أخذ المشروع المعدل طريق القانون فأصبح نافذا وبذلك يحمل محل المرسوم بقانون المراد إلغاؤه ، وما دام أن هذا المشروع تعثر في الطريق ولم يبلغ مرآته النهائية بل أنه أصبح كأن لم يكن فلا يمكن

العمل بأى نص وارد فيه “ وهو رد سديد كاف لتفنيد ماذهب إليه الدفاع من بطلان هذا المرسوم أو سقوطه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حق كل منهم أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، وكان مما قاله لإثباتنا لوجود المنظمة الشيوعية التى ينتمى إليها الطاعنون ما يأتى ” أن وجود المنظمة الشيوعية المصرية ثابت مما ورد فى الأوراق المضبوطة مع المتهمين إذ جاء فى مذكرة محررة بخط السيد ضبطت مع ميشيل كامل ميخائيل المتهم الأول تحت عنوان ” إلى لجنة النشر “ أن المؤتمرات المحلية قد عقدت واختار الزملاء مندوبيهم للمؤتمر العام وأن الصوت رشح مندوبين فى المجموعات وطلب من الزملاء ترشيحهم أيضا وانتخبوا فى سائر المجموعات تقريرا ، ثم بسماع كاتب المذكرة فيقول : هل أى أساس حدثت هذه الانتخابات ؟ لم يعرف الكثيرون من مندوب الصوت ولأن خطة الصوت خطة سليمة وأنه يعتقد أنهم لم يصاحوا ككادر لأنهم لم يكونوا إلا خفر وضباط اتصال بين لجنة النشر والقاعدة المشتركة يقولون لنا ماقرأوا ، ثم يستطرد الكاتب فيقول لقد دخلنا المؤتمر وكان الوحيد الذى تحدث هو مندوب الصوت ولم تقم إلا مناقشات ضئيلة فالتحق مندوب الصوت لأنه الوحيد الذى ظهر ثم يقول إنه عند انتخاب (ل. م) يبدو أنها إشارة إلى اللجنة المركزية سيعين الأخير ل. ط أو سكرتيرى المجموعات ، ومن المؤكد أن الزملاء المعينين سيكونون من أعضاء المؤتمر ، كذلك وجدت تقارير مقدمة للمنظمة من بعض أعضائها (راجع التقرير المؤرخ ١٩٤٩/١/١٥ والأوراق أولا — ١٢ أ ، ١٢ ب ، ١٢ ج ، ١٢ د ، وكل ذلك يدل على وجود منظمة شيوعية ينتمى إليها المتهمون وقد اتخذوا عدتهم لنشر مبادئها والترويج لها “ كما تحدث الحكم عن علاقة المتهمين بعضهم ببعض فقال ” إن الرابطة التى تربط المتهمين الخمسة (ومن بينهم الطاعنون) بعضهم ببعض واضحة ذلك لأن مراد محمد نور الدين هو المستأجر الأصلى للسكن الكائن فى الدابق الثالث بمنزل محمد دياب الذى ضبط فيه المتهمان الأول (الطاعن الأول) والثانى ، كما ضبطت أوراق الرونيو وبعض الأوراق الشيوعية وسلم المتهم الأول فى التحقيقات بمعرفة به وصادقته له منذ ثلاث أو أربع

سنوات ، وذكر أن كل ما وجد بالشقة مذكروا أنه ترك له حرية التصرف في نقلها إلى منزله أو إلى شقة أرخص كما أن ضبط المتهم الثاني مع المتهم الأول وهو يعاونه في نقل ما يكتسب الرئوس وغيرها من الأوراق والأمتعة الموجودة في الشقة وذهب به معه إلى نقطة البوليس كل ذلك يدل على العلاقة الوثيقة بينهما ، ولم ينكر كلاهما معرفته بالآخر وقال المتهم الثاني إنه يعرف الأول من ثلاث سنين أيام أن كانت في إعدادى الطب ، كذلك قرر مئير بطرس الطويل (الطاعن الثالث) في التحقيقات أنه يعرف مراد محمد نور الدين من سنتين أو ثلاث وأنه صديقه وأنه كان يقصد زيارته عندما قبض عليه أما إنكار مراد معرفته به وقوله إنه من الجائز أنه يعرفه شكلا فذلك ليس إلا من قبيل الدفاع المردود ، كذلك قرر مئير بطرس الطويل أنه تربطه ببولس رابطة معرفة وقرابة بعيدة ، أما علاقة أحمد عبد العظيم عزت (الطاعن الثاني) بمراد فواضحة من ذهابه لزيارته في يوم الحادث وإن كان قد أنكر هذه الواقعة إلا أن كذبه ظاهر من أقواله الشهيرة الإثبات ، أما علاقته بظاهرة من وجود الإيصال الذى دفع بمقتضاه مقدم الأجرة إلى حليمي مرقص عن الشقة التى استأجرها فى شارع الأمير رقم ٤٦ ، وبين مما تقدم أن المتهمين الخمسة تربطهم جميعا علاقة متينة هى الزمالة فى المنظمة الشيوعية التى ينتمون إليها وظاهر أن مراد محمد نور الدين استأجر الشقة لىباشر هو وزملاؤه فيها نشاطهم الشيوعى وأنه ما تركها إلا لىباشر العدل فى الاسكندرية حيث قبض عليه فى الجناية رقم ٣٤ سنة ١٩٤٩ محرم بك بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ ، ولما كان ما قاله الحكم وأسنده إلى وقائع استخلصها استخلاصا سائما من الأوراق تنبىء فى وضوح عن وجود منظمة شيوعية فيها أعضاء ولم يندوبون وأن العاملة قد توفقت بين الطاعنين وغيرهم من المتهمين فى سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون به وهم جميعا على علم بحقيقة أمره ، كما ينبىء أيضا عن أن تلك المنظمة برنامجا تنبىء فى مزاولته نشاطها ، وفرق ما بين ما أثبتته الحكم من انضمام الطاعنين لهذه المنظمة وتواشج العلاقة بينهم فى داخلها ، وبين مجرد الاتصال الذى يشير إليه الطاعنان فى وجه الطعن والذى صدر بشأنه القانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، وهو اتصال " لا يبلغ " كما تقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون " لدرجة

الانضمام أو الاشتراك في تلك الهيئات بل يكفى فيه قيام علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت كأن يتصل شخص بإحدى هذه الهيئات لتلقى تعاليمها تمهيدا لأن يكون في المستقبل أداة للنشر مبادئها أو الالتحاق بخدمتها " لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشق من طعنه لا يكون سديدا .

وحيث إن ما يثيره الطاعنون حول بطلان القبض والتفتيش فإنه يبين من الحكم المطعون فيه أنهم سبق أن دفعوا بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع فرد الحكم على هذا الدفاع بما قاله من "أنه فيما يتعلق بمشيل كامل ميخائيل (الطاعن الأول) فإن عهد دياب أبلغ الكونستابل رئيس نقطة بوليس العزب إنشاء بحث شكواه ضد مشيل وضد بولس حنا لطف الله أنهما يحجزان قبائل في المنزل المؤجر منه إلى زميلهما نور الدين وفي الوقت نفسه لاحظ الكونستابل وجود ملف مع ميشيل اشتبه في أن يكون مشتعلا على منشورات شيوعية فأخذه من مشيل واتضح أن به أصل منشور شيوعي معدا للطبع وأوراقا أخرى مماثلة وقد ناقشت النيابة مشيل في ذلك فاعترف في التحقيقات بأنه عثر على هذه الأوراق في البيت ولما اطلع عليها وجد أنها خاصة بالشيوعية فحملها لكي يسلمها لبوليس أو أن يستشير أحد أقاربه فيقدمها لبوليس أو يتلفها عملا بمشورته ، ثم عاد في موضع آخر وعدل عن اعترافه هذا وقال إنه أدلى به بتأثير بعض رجال البوليس ، وظاهر مما تقدم أن هذا الاعتراف يصحح أى شائبة في إجراءات الكونستابل ولا تمول المحكمة على عدول المتهم عنه ، فضلا عن أن أقوال عهد دياب في ذاتها تدل على وقوع جناية مما يميز للكونستابل القبض والتفتيش . أما بالنسبة لأحمد عبد العظيم عزت (الطاعن الثاني) فالثابت من أقوال المسكوى عهد عمران أنه قبض عليه عندما كان متبوعا باستغاثة نعيمه فريد عبد الرحمن طالبة القبض عليه لاتهامه في سرقة وبذلك كان في رأى عهد عمران في حالة تلبس وقد أخذه المسكوى إلى نقطة بوليس العزب مقبوضا عليه فكان من حق الكونستابل أن يقنشه خصوصا وأنه حاول تمزيق مفكرة في جيبه فنعه المسكوى ، ... وبالنسبة إلى منسبر بطرس الطويل (الطاعن الثالث) فقد ثبت أنه صعد إلى المسكن المؤجر إلى نور الدين المتهم الأخير والذي وجدت به آلتان لطبع المنشورات والذي كان رجال البوليس

يعتبرونه بحق من خلايا الشيوعية فقبض عليه رجال البوليس المكلفون بحراسة هذا المكان ، ولما رأى منير بطرس ذلك حاول التخلص من أوراق كانت معه وصاقوه إلى قسم روض الفرج في حالة تلبس ... ” وانتهى الحكم من ذلك إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ، ولما كان ما خلاص إليه الحكم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع سديداً ، ذلك بأن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملقى (الذي كان ساريا وقت وقوع الحادث) قد أجازت لمأمور الضبطية القضائية إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جريمة منه أن يقبض على المتهم ، وكان للكونستابل وقد أبلغ بأن الطاعن الأول يحرز قنابل في مسكنه ، أن يغش هذا المتهم المبلغ ضده بدون إذن من النيابة لأن التفتيش في هذه الحالة من مستلزمات القبض الذي خوله القانون له ، لما كان ذلك وكانت المادة السابقة من القانون المذكور تنص على ما يأتي ” .. كل من عاين وقوع جريمة تحمل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملك يجب عليه أن يخبر النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية ، ويجب عليه أيضا في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الأحوال المماثلة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضيطة وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا ” وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثاني عند ضبطه بمعرفة العسكري عهد عمران كان يعدو في الطريق تتبعه امرأة بالصياح طالبة القبض عليه لأنه سارق ، وأنه حاول عندئذ إتلاف مفكرة كانت في جيبه ، وكان يكنى في التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك ، لما كان ذلك فإن ماتم من قبض على الطاعن الثاني وتفتيشه يكون قد وقع صحيحا قانونا ، أما فيما يتعلق بالقبض على الطاعن الثالث فإن ما أثبتته الحكم من أن المنزل الذي قبض عليه فيه كان من الخلايا الشيوعية ، وأن الطاعن المذكور عند ما حضر إليه ووقع بصره على رجال البوليس الذين كانوا في حراسته من الداخل حاول التخلص من أوراق كانت معه فأخذ يمزقها ، الأمر الذي يجعله في حالة تلبس تجيز لأخبر

ومن معه في حدود ما خوله الشارع لهم في المادة السابعة من قانون تحقيق الجنائيات السالف الإشارة إليها والتي تجيز لكل شخص ولو لم يكن من مأموري الضبط القضائي أن يقبض على المتهم ويسلمه لأحد رجال الضبطية القضائية ، لما كان ذلك فإن الإجراءات التي أتت في القبض على الطاعنين وفي تفتيشهم هي إجراءات صحيحة ولا مخالفة للقانون في شيء منها ويكون الاستناد إلى الدليل المعتمد من التفتيش هو استناد سليم ، وأما ما يقوله الطاعن الثالث من أن الحكم أسند إليه خطأ وجود أوراق شيوعية في مسكنه في حين أن الثابت بمحضر التفتيش أنه لم يعثر في مسكنه على شيء منها فردود عليه بأن الحكم المطعون فيه عندما تحدث من هذه الأوراق قال إن مير بطرس الطويل " ضبط في الخلية الشيوعية عندما ذهب لزيارة صديقه مراد كجا ضبطت معه أوراق شيوعية شرع في تمزيقها ولكن المخبر كمال محمود منعه من ذلك وارتفعها منه بمساعدة زملائه وقد تبين من تقرير خير الآلات الكاتبة أن الورقة التي مرزقها المتهم — من نوع أوراق الاستنسل التي ضبطت مع المتهم الأول وأنها تطبع بالآلة الجسستز أو آلة اسبيد أورينت إذ قطعت رأس الورقة وتبين من الاطلاع عليها بعد جمعها ولصقها أنه ورد فيها ما يأتي " أعمال شبرا الخيمة إن الاضطهاد والاستغلال البشع زاد قوة وشدة يوما بعد يوم ونحن عزل لا نملك سلاحا ندافع به عن أنفسنا ضد هجوم أصحاب المصانع الجشعين إن أصحاب المصانع لا يحسبون حسابا إلا لأموالهم وزيادة أرباحهم أما نحن العبيد الذين يعملون في مصانعهم ليتجوا لهم كل ما يربحون لا يحسبون لنا حسابا لأنهم لا يهتمون بالامل بنى آدم ووراءه زوجة وأبناء يمولهم بالأجر التافه الذى يتاله " . كذلك ضبط معه بيان الحزب الشيوعى لكلول ماركس وفريد زك انجليز — وهذا البيان يحتوى على أسس المبادئ الشيوعية التي نادى بها كل منهما ويبدأ بالكلام عن البرجوازية والبروليتاريا حيث يشرح تاريخ حياة الصراع بين الطبقات وتناول المبادئ التي تدعو إليها الشيوعية من حيث إلغاء البرجوازية أى إلغاء الملكية الخاصة والعضاء على الأفكار التقليدية وأن تكون الخطوة الأولى من ثورة الطبقة العاملة هي دفع البروليتاريا إلى صف الطبقة الحاكمة وتستأص رأس المال من البرجوازية

لتركيز جميع آلات الانتاج في أيدي الدولة أى في أيدي البروليتاريا وإلغاء ملكية الأرض وجميع حقوق الميراث وتركيز الاعتمادات في أيدي الدولة بواسطة بنك وطني والتسوية بين الجميع في واجب العمل وإزالة الفروق الطبقة" وواضح من هذا الذى أثبتته الحكم أن الأوراق المضبوطة قد عثر عليها مع الطاعن لا في مسكنه ، ولا يمجديه النبی على ما قاله الحكم بعد ذلك في سياق رده على الدفع ببطلان القبض والتفتيش أن تلك الأوراق ضبطت في مسكن الطاعن ، إذ أن ذكر هذه العبارة لا يصبح اعتباره خطأ في الإسناد بل هو من قبيل المهور أو الخطأ المسادی الذى لا يؤثر في سلامة الحكم .

وحيث إن الوجه الثالث من الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والخطأ في الاستدلال ، من ذلك قول المحكمة إن الطاعن الأول اعترف في التحقيق بأنه وجد الأوراق التي وجد حائزا لها مع أن الدفاع نبها إلى عيوب هذا الاعتراف إذ أنكر الطاعن حيازته لتلك الأوراق ولم يحدد مضمونها عندما عرضت عليه ولم يذكر للكونستابل شيئا من محتوياتها ، وقدم الدفاع عنه إلى المحكمة ورقة استنسل مكتوبة ومعدة للطبع حتى تتحقق من استحالة قراءتها ولم ترد المحكمة على شيء من هذا الدفاع ، ومن ذلك أيضا أن الحكم قال إن الأوراق المضبوطة حملت إلى القسم وقدمت لوكيل النيابة المحقق فاطلع عليها وأبدى الدفاع للمحكمة إن الشقة التي وجدت بها هذه الأوراق ظلت في حيازة محمد دياب شاهد الإثبات نحو ثلاث ساعات ولم يعثر لها على أثر عندما انتقل الكونستابل إلى المنزل ، كما قال الدفاع إن النيابة استغرقت عدة جلسات للاطلاع على هذه الأوراق وإثبات مضمونها في المحضر ، ولم يثبت المحقق في محضر من هذه المحاضر ما فعله بالأوراق التي اطلع عليها وكيف بقيت الأوراق التي لم يتم الاطلاع عليها ، وقد أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عذر بيان رافعة الدعوى قال إن الطاعن الأول عندما ذهب إلى نقطة بوليس العزب اناسبة الشكوى المقدمة ضده عن اشتباه في إحرازه مواد متفجرة وقنابل واجهه الكونستابل رئيس النقطة بما يعزى إليه

فاجاب بأن ما لديه ليس قنابل بل ما كينات مستجرفا رتاب الكونستابل في أمره وأمر زميله الذي كان معه ولا سيما وقد رأى " بيد ميشيل جريدة مافوفة على أوراق أطرافها ظاهرة " كما لاحظ الكونستابل أن جوبه متفخعة فتناول الجريدة من يده وتصفح بعض ما بها فوجدها تسع وركات استنسل كتب عليها أصل منشور شيوعي بعنوان " صوت البروليتاريا " أول عدد لاصداره بلسان حال المنظمة الشيوعية وفيه حض على العمل على سيطرة طبقة اجتماعية هي طبقة العمال على الطبقات الأخرى والقضاء بالقوة على طبقة الرأسماليين فقام بتفتيشها فوجد مع ميشيل أوراقا شيوعية أخرى كما وجد معه عقد إيجار وإيصالا عن مسكنين آخرين ، فانتقل على الأثر إلى المسكن المبلغ منه فوجد به حشية ولخافين بداخل أحدهما آلة طباعة (رونيوجستتر) وبداخل الآخر آلة من نوع (أسيد أورينت) كالملى الأجزاء هذا آلة السحب في كل منهما ، ووجد أوراقا أخرى فتحفظ عليها وأبلغ الجهات المختصة بالحادث ثم أورد الحكم بعد ذلك الرد على دفاع الطاعن بقوله " وحيث إن المتهم الأول مشيل كامل ميخائيل أنكر تهمة انضمامه إلى تلك المنظمة إلا أنه اعترف في التحقيقات بضبط الأوراق الشيوعية معه " صوت البروليتاريا " وبأنه اطلع عليها وعرف أنها شيوعية غير أنه ادعى أنه وجدها في الشقة كما وجد باقي الأمتعة بها في ذلك ما كينا الرونيو وأنه بعد أن اطلع على تلك الأوراق أخذها ليطلع عليها عمه وليستشيره فيما يجب عمله بشأنها وهو دفاع غير صحيح لأنه عاد وأنكر أنه كان يحمل الأوراق المضبوطة معه ، ثم عاد بعد ذلك واعترف بضبطها معه ، كما أن الثابت من أقوال بولس حنا لطف الله في التحقيقات أن مشيل كان يحمل معه تلك الأوراق عندما توجهوا معا إلى النقطة كذلك ثبت من أقوال سراد نور الدين المتهم الأخير أن مشيل كان يبيت معه في الشقة في الأيام الأخيرة ، فضلا عن ذلك فقد ثبت من تقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن مشيل هو الكاتب بخطه المنشور الشيوعي ١٤ د وقد وود في تلك الأوراق المضبوطة معه أنه تسع وركات استنسل تحتوي على نشرة بعنوان (صوت البروليتاريا) وكانت المحكمة قد قالت أيضا إن المتهم المذكور الطاعن الأول عاد في موضع آخر وعدل

عن اعترافه ولكنها لا نعول على عدوله مما يبين منه أنها أخذته بهذا الاعتراف ،
لما كان ذلك وكان لقاضى الموضوع — متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه
واطمأنت إليه نفسه أن يأخذه في إدانة المتهم المدترف ، سواء كان هذا الاعتراف
قد صدر أمامه أو في أثناء التحقيق مع المتهم ، وسواء أكان المتهم مضرا على هذا
الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق ،
وهذا من سلطة قاضى الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض ،
لما كان ذلك وكان قد أثبت أن الكونتسابل هو وبعض الضباط حملوا الأوراق
المضبوطة إلى القسم وأن الضباط المختصين عبد العزيز حجازى قدمها لوكيل النيابة
المحقق الذى اطلع عليها وأثبت في محضره أنه بعد أن تسلم الأوراق المضبوطة
واطلع عليها وناقش فيها ميشيل كامل ميخائيل ، أمر بتحريرها وإرسالها إلى النيابة .
ولما كان ما أثبتته المحكمة من ذلك يكفى ردا على دفاع الطاعن الأول ، وكان
القانون لم يرتب البطالان على عدم مراعاة إجراءات التحريم مما يجعل الأمر فيها
مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة هذه الإجراءات ، ومادام أن المحكمة
قد اطمأنت إلى أن الأوراق المضبوطة عرضت على المحقق على أثر ضبطها
وأنه أمر بتحريرها بعد أن اطلع عليها ، وكان الطاعن لا يدعى أن عبثا مسها ،
فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل ، أما باقى ماورد بهذا الوجه فقد سبق
الرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الدائن المقدم من الطاعنين الأول والثانى على غير
أساس متعينا رفضه ووضوحا .

٢ — بالنسبة إلى الطعن المقدم من الطاعن الثالث .

من حيث إن تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثالث متربط برس الطويل
بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ قد أثار في الأوجه الثلاثة الأولى منه وفي الفقرتين
أولا ورابعا من الوجه الرابع ذات الأسباب التى تناولها الطاعنان الأول والثانى
في التقريرين المقدمين منهما ، وقد سبق الرد على ما جاء بهذه الأوجه فيما تقدم
من أسباب هذا الحكم .

وحيث إن محصل ما بقى من الوجه الرابع من هذا التقرير هو ما ينمى الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه من القصور والتناقض والاخلال بحقه في الدفاع، وفي ذلك يقول إن الطاعن عند سؤاله في التحقيق أجاب بأنه لم يكن معه أوراق، وثبت من تقرير الجبير أن خط الأوراق المضبوطة لا يماثل خط الطاعن وأن الورق المنزق من جنس الورق الموجود منه بكثرة في شقة المتهم الأول، وقد أبدى الدفاع ذلك للحكمة فلم ترد عليه، كذلك لم يناقش الحكم الاختلافات الجوهرية في أقوال من قاموا بضبط الطاعن وتفتيشه، وقد عرض الدفاع لهذه الاختلافات في مرافعته الشفوية وفي مذكرته، فسكت الحكم عن تحقيقها أو الرد عليها.

وحيث إنه لما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من وقائع الدهوى ومن أقوال الشهود وسائر الأدلة التي أوردتها ومن بينها الأوراق العديدة التي ضبطت مع الطاعن على التفصيل الذي أثبتته الحكم، وكان استخلاصها سائفاً، فهي غير ملازمة بعد ذلك أن تتعقب الدفاع في كل شبهة بقيتها أو استنتاج يستنبه من ظروف الواقعة أو من شهادة الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجاً استنتاجاً، بل يكفي أن يتضح من حكمها نوافر أركان الجريمة وأنها قد صحت نسبتها إلى المتهم الذي تجرى محاكمته وبيان الأدلة التي قامت لديها بفعلتها تعتقد ذلك ونقول به، فإن هي فعلت ذلك فانه يفيد حتماً أنها وجدت الشبه والاستنتاجات التي يقولها الدفاع غير جديرة بالاعتبار ولا وزن لها في رأيها، ولا سيما إذا كان ما يرضه الدفاع — كما هو الحال فيما تضمنه وجه الطعن — لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة والمسند لتهم ولا تتنافى مع الأدلة والشواهد التي أوردتها الحكم، لما كان ذلك لما ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(٧٠)

القضية رقم ٧٧٤ سنة ٢٥ الفضائية :

جلس . إثبات . التخل الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه .

يشترط في التخل الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطوعية واختيار ، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له . وإذن متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من الفأش المسروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الإجراء فإنه لا يصح الاعتداد بالتخل ويكون الدليل المستمد منه باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في سرقة الفأش المبين القيمة والوصف بالمحضر لمحات هانو وغاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو ضبطه متلبسا قبل التمكن من الهرب بالمسروقات . وطلبت عقابه بالمأتين ٢/٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزائية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢/٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات بخمس المنهم بمسدة عشر يوما مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بمذكرته المقدمة بدفاعه ببطلان التفتيش لأنه لم يكن في حالة تلبس . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعه قضت بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع ببطلان التفتيش . (وثانيا) بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان القبض عليه وتفتيشه تأسيسا على أن ضابط البوليس قنشه في غير إحدى حالات التلبس بالجريمة بناء على شبهة قامت لدى رئيس الطاعن ، ودون أن يستصدر من سلطة التحقيق أمرا بإجراء هذا التفتيش ، ولكن المحكمة رفضت الدفع وردت عليه ردا قاصرا ومخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت للمقدم لها من الطاعن وردت عليه بقولها "ورد في بيان الدفاع عن المتهم في المذكرة المقدمة منه ما يشير إلى أن التفتيش وقع باطلا لأن المتهم لم يكن في حالة تلبس ، وحيث إنه بالرجوع إلى محضر التحقيق يتضح منه أنه لم يحصل تفتيش المتهم بل عند الشروع في ذلك أخرج المتهم من تلقاء نفسه قطعتي القماش من جيبه واعترف بذلك كما أيد هذه الواقعة جميع الشهود ومن ثم فلا يكون هناك محل للقول ببطلان التفتيش " ومقاد هذا الذي أثبتته المحكمة وأسس عليه قضاءه برفض الدفع وبصححة التفتيش أنه اعتبر الطاعن منابسا بالجريمة حين تخل عن قطعتي القماش المسروقتين بإخراجهما من جيبه وتقديمهما لضابط البوليس ، ولما كان يشترط في التخل الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطواعية واختيار ، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أن الطاعن لم يتخل عما معه من القماش إلا عند ما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأورا من سلطة التحقيق بهذا الإجراء ، فإنه لا يصح الاعتداد بالتخل ، ويكون الدليل المستمد منه باطلا ، ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن اعترف بالسرقة بعد أن قدم القماش المسروق دون أن يعرض الحكم لتقدير ما إذا كان لهذا الاعتراف صلة بذلك الإجراء الباطل أو أنه صدر مستقلا عنه غير متأثر به ، فإن الحكم يكون قاصرا من هذه الناحية بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطاعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٧١)

القضية رقم ٧٨١ سنة ٢٥ القضائية :

ملكية صناعية • جريمة تقليد الرسم الصناعي • متى تحقق أركانها ؟ (القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩) .

يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلدها رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - عبد الفتاح حسين محمد عبد الله و ٢ - خميس حسين محمد عبد الله . بأنهما : قاما بتقليد رسم فني مسجل بمصلحة الملكية الصناعية رقم ٢٠ سنة ١٩٥١ . وطلبت عقابهما بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ . وقد ادعى أحمد حسين محمد بحق مدني قدره ٥١ جنيتها على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة المنشية الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بتفريم كل من المتهمين مبلغ عشرة جنيهات مصرية وإلزامهما بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني بصفته مبلغ ٥١ جنبتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بعد أن آتمت سماعه قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما بلا مصاريف . فطعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهمين من تهمة تقليد رسم صناعى مسجل استنادا إلى وجود خلاف بين هذا الرسم وبين الرسم المقلد في بيان اسم صاحب التقويم واسم القائم بعمل الحساب مع قيام التشابه بين الرسمين في الشكل الدال على العلامة الصناعية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله فضلا عما شابه من تناقض يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية أقيمت على المطعون ضدهما بتهمة أنهما قاما بتقليد رسم صناعى مسجل بمصلحة الملكية الصناعية باسم الطاعن بصفته مديرا لشركة الشمرى وجاء في بيان الواقعة " أنه يتبين من الاطلاع على التقويم الخاص بالمستأنفين المطعون ضدهما) والتقويم الخاص بالمدعى بالحق المدنى (الطاعن) أنهما يتشابهان في الرسم الموجود على كل منهما وكذلك في الآيات القرآنية المكتوبة على كل منهما أما ما عدا ذلك فيبينهما اختلاف بين في الكتابة الموجودة على كل منهما إذ أن تقويم المستأنفين مكتوب عليه — مكتبة ومطبعة الشمرى لصاحبها عبد الفتاح ونحميس حسين عبدالله ، وأما تقويم المدعى بالحق المدنى فمكتوب عليه اسم الشركة التى يمثلها فقط دون ذكر أسماء وهو " شركة الشمرى " وواضح أن هناك farkا كبيرا بين الاسمين كما أن هناك خلافا بينهما في اسم القائم بحساب التقويم والخاص بالمستأنفين مكتوب عليه أنه من حساب فهم وعلى التقويم الخاص بالمدعى بالحق المدنى أنه من حساب أبو الوفا . ثم استطرد إلى القول بأن هذا الخلاف ليس من شأنه أن يضر الجمهور ولا يحقق به جريمة تزوير الرسم الصناعى أو تقليده . وقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . ولما كانت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد عرفت الرسم الصناعى بأنه " كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بخير ألوان لاستخدامه فى الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية "

وكانت المادة ٤٨ من هذا القانون تماقب كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقا لهذا القانون بالمقوبات المنصوص عليها في صدر هذه المادة ، وكان يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في هذه المادة والتي قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وهي التي عرقها المادة ٢٦ من هذا القانون بأنها كل إيضاح يتعلق بعدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها وبالجبهة التي صنعت فيها وطريقة صنعها والعناصر الداخلة في تركيبها واسم المشج أو الصانع لها ووجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية والاسم أو الشكل الذي تعرف به وأوجبته المادة ٢٧ منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ولما كان ذلك وكان محل تطبيق كل من القانونين يختلف عن الآخر ولكل منهما أحكام خاصة متميزة - وكان الحكم المطعون فيه قد خلط بين القانونين فأغفل جريمة تقليد الرسم الصناعي المسجل بسبب اختلاف البيانات التجارية في كل من الرسمين . لما كان ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون المحكمة بهذا الخطأ قد حجبت نفسها عن بحث عناصر جريمة تقليد الرسم التي أقامها الطاعن على المتهمين مما يقتضى نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لإعادة نظرها مجددا من دائرة آخر وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه العطن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم بن الجناحه
واحد زكي كامل ، والسيد احمد صفى المنشاوين .

(٧٢)

القضية رقم ١٠٩١ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تسببه بوجه عام . حكم البراءة . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم .

المحكمة غير ملزمة - وهي تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رضى الدعوى المدنية - أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة أحمد حسين السيد بأنه في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٩
بناحية بنى هبيد مركز دكرنس مديرية الدقهلية باختياره من غير أرباب الوظائف
العمومية ، ارتكب تزويرا ماديا في محضر الشكوى رقم ١٨٤٢ سنة ١٩٤٩ لإدازى
دكرنس المحفوظة إداريا ، وذلك بطريق التنوير والإضافة وذلك بأن عدل الألفاظ
”أطيانى ومشتراى ولأطيانى الواردة في صلب الشكوى إلى الأطلان ومشتراها“
وأضاف الكلمات ”محمد“ بجوار الاسم إبراهيم جاد بالسطر الأول ”وإخوتى“
بنهاية السطر الخامس من الصلب ، كما أضاف عبارة عن ”أخواتى محمود على
ومحمد إبراهيم“ فوق توقيعهم . وطلبت عقابه بالسنتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون
العقوبات . وقد ادعى السيد جاد السيد بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على
سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة دكرنس
الجزئية دفع الحاضر عن المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المدعى بالحق
المدنى لم ينله ضرر من الجريمة بحال من الأحوال . والمحكمة المذكورة بعد أن

أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون المقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى السيد جاد قرشاصعاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية بلا مصروفات جنائية ، وقد ذكرت فى أسباب حكمها أن الدفع فى غير محله . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدنى بالمصاريف المدنية عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية .

فطن الأستاذ على عبد المجيد المحامى والوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ ألقى الحكم الابتدائى وقضى براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، شابه القصور فى التسيب وانطوى على خطأ فى الاستناد وفساد فى التدايل — ذلك بأن الحكم الابتدائى — اعتمد فيما اعتمد عليه فى إدانة المتهم والقضاء للطاعن بالتعويض — على أقوال محقق البوليس ابراهيم محمد صبر وشيخى البلد محمد على السيد ومحمد عبد المنعم ابراهيم ولكن الحكم المستأنف اجترأ أقوال البلوكامين المحقق حتى أضاع مدلولها وكذلك فعل بأقوال شيخ البلد فلم يورد مضمون الدليل موضوع المناقشة مع تعلقه بواقعة الدعوى وقصر فى تناول سبب الإدانة الوارد فى الحكم الملغى ولم يقيم الدليل على عدم صحته — وأخطأ فى الاستناد خطأ أثرق النتيجة التى انتهى إليها حين قال إن البلوكامين لم يقل بمحصول تغيير وبأنه لا يذكر حقيقة الأمر فى موضوع الدعوى مع أنه قال بمحصول للتغيير وأكد أن البلاغ غير مطابق للأصل على النحو الثابت فى الحكم — ثم أن الحكم الابتدائى اعتمد أيضا على إقرار المطعون ضده بأنه هو الذى أجرى التعديل وجاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير مؤكدا لحادث التزوير فى وقت لاحق لتقديم البلاغ ونافيا ما زعمه المطعون ضده عن

كيفية إحداث التعديل بإلغاء الحكم المطعون فيه معياني هذا الخصوص من وجهين الأول أنه دلت على نفي التزوير بما لا يصح سببا لغيره ولا يؤدي بذاته إلى ما انتهى إليه الحكم والوجه الثاني — أنه تصدى فقط لما جاء بالقرار من الناحية الزمنية وأغفل ما جاء فيه نائيا للدفاع المطعون ضده بإلغاء الحكم متجاوزا في هذه الناحية — ثم أن الحكم تلمس المخرج للمطعون ضده بما أورده من أسباب عن انعدام مصلحة المطعون ضده في التزوير مادام أن العقد الصادر منه لعدلان عطية ومن هذا الأخير إلى الطاعن ثابت فيه أن المطعون ضده بائع لعدلان ومشتري من البائع الأصلي وأن في ذلك ما يغني عن التسك بالشكوى التي استخرج الطاعن صورتها والتي اتهم المطعون ضده بإحداث التزوير فيها وفات الحكم أن مصلحة المطعون ضده في استخراج الشكوى لم تكن لإثبات الملك بل لإثبات وضع اليد الذي تتوافر فيه شروط دعوى الحيازة التي تلقاها من حائز فعلي — يضاف إلى هذا أن الحكم حين رتب انعدام المصلحة في التزوير خطأ في الاستناد بقوله أن الشكوى المزورة رقم ١٧٤٢ سنة ١٩٤٩ كانت مضمومة وقت استخراج الصورة في ١٩٥٠/٤/٤ للشكوى رقم ١٣١ سنة ١٩٥٠ إداري ذكرنس فلم يكن هناك حاجة للطاعن لاستخراج صورتها مع أن بالأوراق ما يفي أنها كانت مضمومة في ذلك التاريخ — ثم أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى القول باحتمال التزوير في صورة البلاغ المقدمة من الطاعن بأدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولم يبين العلة في بقاء أصل المحضر مطابقا في مضمونه وببلاغاته مع الصورة الرسمية للحضر والبلاغ قبل حصول التعديل والإضافة وبهذا يكون الحكم قد دبح الحقيقة القانونية في المواد الجنائية من الظنون والفروض المخالفة للواقع فعلا — مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية - قد بين الواقعة كما رواها الطاعن ووجله - وناقش الأدلة القائمة فيها - وأقوال الشهود وفند أسباب الحكم الابتدائي بأسباب سائفة صحيحة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق التي قررت المحكمة ضمها تحقيقا للطعن ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها

والنفت عن أقوال المحقق وشيخى البلد لما قاله من أنهم لم يقطعوا بمحصول التعديل بعد تقديم الشكوى، كما تعرض لقرار قسم الأبحاث والترييف بقوله : "إن تقرير الطبيب الشرعى لا ينهض دليلا على أن التعديل فى الشكوى كان لاحقا لتقديمها ، ذلك لأنه لم يقطع فى ذلك بل أنه قرر أولا بأن الفترة التى مرت فى معرفة تماما ثم قطع فى التقرير الثانى بأنه لا يمكنه تحديد هذه الفترة وذلك لاختلاف الأحبار التى كتبت بها ولاختلافها وقد تكون هذه الفترة ساعات كما قرر المتهم عند مناقشته بجلسة اليوم " . ثم أشار الحكم بعد ذلك إلى ما وقع فى أقوال موظفى النيابة من اضطراب من شأنه — كما جاء بالحكم أن يورث الشك فى كيفة استخراج الصورة وانتهى إلى قوله "ومن ذلك يبين أن التهمة المنسوبة للتمم مشكوك فيها كل الشك ويكون الحكم المستأنف إذ أدانته فى غير محله ويتعين إلغاؤه " — لما كان ذلك — وكان يبين من الحكم — على ما تقدم — أن محكمة ثانى درجة استعرضت أدلة الدعوى جميعها عن بصر وبصيرة فلم تجد فيها ما يؤدى إلى إدانة المتهم ، وكانت المحكمة غير ملزمة وهى تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية أن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام — لأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد حتما أنها اطرحتها ولم ترفضها — ما تطعن معه إلى الحكم بالإدانة — فلا يجوز مصادرتها فى اعتقادها ولا المجادلة فى تقديرها ولا يضح أن ينمى على هذا الحكم أنه أقيم على الظنون والفروض — لما كان ذلك كله ، وكانت دعوى الخطأ فى الإستاد غير صحيحة — فإن الجدل على الصورة الواردة فى الطعن لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا وعودا إلى مناقشة تقدير الأدلة فيها مما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على قرار أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشار، وبحضور المادة محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المنشارين .

(٧٣)

القضية رقم ١١٠٣ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) قانون . القانون الأصلح . المقصود به . (م ٥ / ج) . القرار الوزاري الذي يصدر
بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية . لا يعتبر قانوناً أصلياً .
(ب) دفاع . انتباه المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادتها بعد ذلك للرافعة . لإجابه
أو الرد عليه . غير لازم .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم
الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ
للتهم مركزاً أو وضعا يكون أصلياً له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل
القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية بمحة .

٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للرافعة لإجراء تحقيق فيها
أو الرد على هذا الطلب ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - حماد مصطفى سليمان (الطاعن)
٢ - العمري مصطفى متولى بأنهما أعتبا خبزا أقل من الوزن المقرر قانوناً .
وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٤ و ٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات
٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الأولى من القرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٦ و ٦٨٨
لسنة ١٩٤٨ والمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة

قسم ثان طنطا نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيئات لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه بلا مصاريف جنائية. فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية بعد أن آمنت سماهه قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه على الرغم من صدور القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذى قضى بتخفيض وزن الرغيف من ٦٢ درهما إلى ٥٢ درهما فقط ، وهو قانون أصاح للطاعن لأن وزن الرغيف من الخبز الذى وجد بالخبز هو ٥٨,٩ درهما بعد استبعاد نسبة الخفاف فإنه كان واجب التطبيق على واقعة الدعوى دون غيره لإعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالقانون الأصلح فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ لهم مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم ، وأن القرار الوزارى الجديد الذى يصدر بتخفيض وزن الرغيف للاعتبارات الاقتصادية البحتة التى أوردها الحكم المطعون فيه ونقلها عنه الطاعن فى تقرير طعنه لا يتحقق به معنى التشريع الأصلح لاتهم كما عرف به القانون وهناه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد طبقت على واقعة الدعوى القرار القديم الذى كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة ، ولم تطبق القرار الجديد الصادر بتنقيص وزن الرغيف ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن المحكمة المطعون فى حكمها لم تأخذ الطاعن بعقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس تطبيقا لحكم المادة ٥٨ من المرسوم

بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ رغم ما أثبتته التحقيق من أن الطاعن بوصفه صاحب الخبز كان غائبا عن مخبزه وقت ضبط الواقعة في الصباح الباكر ، وأثبت استعالة مراقبته له بحيث لم يكن في وسعه منع وقوع الجريمة ، واستندت المحكمة في استماع تطبيق المادة المذكورة إلى أسباب تجافي المنطق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه فقال " إنه من المقرر قانونا أن مجرد غياب المتهم وقت الضبط لا يستتبع توقيع عقوبة القرامة المنصوص عليها في المادة ٥٨ سالفه الذكر بل يجب عليه إثبات أنه بسبب الغياب تعذر عليه منع الجريمة ... وحيث إن المتهم الأول (الطاعن) لم يثبت أنه كان متغيبا وقت صنع الخبز بل كل ما هو ثابت بالمحضر أنه كان غائبا وقت الضبط وكان الخبز مصنوعا وقتئذ وفضلا من ذلك فلم يقدم أدلة تدل على أنه بسبب غيابه تعذر عليه منع الجريمة إذ لا مصلحة لمن قام بصنع الخبز من أن يصنعه أقل من الوزن المقرر فالفائدة المادية تعود إلى المتهم الأول وحده من العجز في الوزن ومن ثم فلا محل لتطبيق أحكام المادة ٥٨ سالفه الذكر " وهذا الذي استخلصه الحكم وأسس عليه قضاءه بانتفاء العذر الخفيف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون المذكور ، سديد لا شائبة فيه ، فلا يقبل من الطاعن الجدل أمام محكمة النقض فيما أثبتته عليه الحكم المطعون فيه من عجزه عن إثبات عدم تمكنه من منع وقوع الجريمة بسبب الغياب أو استعالة المراقبة ، لأنه جدل وارد على موضوع الدعوى ومناقشة في أدلتها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون واجب الرفض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الدفاع عن الطاعن آثار أمام محكمة الموضوع أن مفتش التويز لم يختبر الميزان الذي استعمله في وزن الخبز الذي ضبط ليتحقق من دقة ، ولذا فقد طلب الدفاع استدعاء المفتش المذكور وزميله لمناقشتهما في ذلك ، كما طلب أيضا إجراء تجربة عن وزن الخبز لإثبات أن وزنه على عدة دفعات يؤثر على وزنه بالنقصان يضاف إلى ذلك أن الخبز ترك معرضا للهواء البارد من الساعة ١٠ صباحا إلى الساعة ٧ صباحا وقد أجرى الطاعن تجربة من ذلك فثبت له أن وزنه الرغيف نقص سبعة دراهم في مدى ساعتين بسبب الجفاف بمادعا الدفاع إلى طلب استدعاء الشهود لمناقشتهم في هذا الأمر ومما عده شهود نفي أيضا . هذا إلى أنه

كان يتعين على المحكمة تحقيقا لدفاع الطاعن ندب خبير أو أحد أعضاء لجنة التحكيم لمناقشته في الأسباب والعوامل التي تؤثر في وزن الرغيف ، غير أن المحكمة ضربت صفحا عن كل ما تقدم ولم تستجب لأى من هذه الطلبات فانطوى حكمها على الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون تعرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه وكان مما قاله في شأن نقص وزن الخبز بسبب الخفاف " ما يثيره المتهم الأول في مرحله ذلك أن المشرع قد نص على خصم ٥ ٪ من الوزن المقرر قانونا مقابل الخفاف وقد قصد المشرع من ذلك مواجهة كافة ما يطرأ على الخبز بعد خروجه من الدار من نقص نتيجة التأثيرات الجوية بعد دخوله ، وهذا الحد المسموح به هو أقصى ما يجوز التسامح فيه نظير كل هذه التغيرات ومن ثم يفرض صحة دفاع المتهم من أن الخبز قد تركه المخبز في الطريق العام بعد خروجه من الفرن وكان الجو باردا مما نشأ عنه نقص وزنه فإنه يفرض صحة هذا القول فقد ثبت أنه مع خصم نسبة ال ٥ ٪ المسموح بها نظير الخفاف كان وزن الخبز المضبوط أقل من الوزن المقرر قانونا " ولما كانت ردود الحكم على كل ما أثاره الطاعن وردده في طعنه صديدة وكافية لإطراحه وتفنيده ، وكان يبين من مراجعة محاضر الجلسات ومفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن حكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت شهودها ، وأمام المحكمة الاستئنافية أجلت الدعوى عدة مرات بناء على طلب محامى الطاعن للاستعداد أو التصريح له بإعلان شهود نفي ، وفي جلسة المحاكمة سمعت المحكمة دفاع الطاعن الذي حضر مع محاميه دون أن يطالب أيهما في تلك الجلسة ولا في الجلسات السابقة ندب خبير أو التصريح بإعلان شهود نفي فأصرت المحكمة بمحجز القضية للحكم ورخصت للطاعن في تقديم مذكرة بدفاعه - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للرافعة لإجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب ، مادامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم ، وكان المستفاد من مساق الحكم أن ما يرى للطاعن إلى إثباته لا يؤدي إلى نفي القبل المكون للجريمة ، فان ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له أساس من الواقع أو القانون .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برئته على غير أساس متيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة حسن دارد ، ومحمد إبراهيم
إسماعيل ، ونعيم يسى الجبلى ، والسيد أحمد غفنى المستشارين .

(٧٤)

القضية رقم ١٢٥٦ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف . إجراءات . تقرير التلخيص الذى نصت عليه المادة ٤١١ أ.ج . تأجيل القضية
بعد تلاوته . تقرير الهيئة . وجوب تلاوته من جديد .

إذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه فى المادة ٤١١ من قانون
الإجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفى الجلسة التى
حددت انظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة وإلا فإن
المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا - أقام بناء بدون رخصة من السلطة
القائمة على أعمال التنظيم . ثانيا - أقام هذا البناء خارجا عن خط التنظيم . وطابت
عقابه بالمواد ١ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٩٣
لسنة ١٩٤٨ و بالمواد ١١ و ١٥ دكرى التنظيم والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات
ومحكمة السويس الجزئية قضت غيابيا عملا بالمواد ١ و ١٨ من القانون رقم ٥١
لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والمادتين ١ و ١/١١ من
الأمر العالى الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ والمادة ٣٩٥ من قانون
العقوبات مع تطبيق المادة ١/٣٢ من القانون المذكور بتفريم المتهم مائة قرش
والإزالة عن التهمتين . فعارض المحكوم عليه غيابيا فى هذا الحكم وقضى فى «ارضته

باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة السويس الابتدائية دفع المتهم باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . والمحكمة المذكورة بعد أن آمنت سماعه قضت حضوريا برفض الدفع المبدى من المتهم باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم الأربعين (أولا) أقام بناء بلا رخصة من التنظيم - وهي جنحة معاقب عليها بالمادتين ١٨ و ١١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ (ثانيا) أقام هذا البناء خارج خط التنظيم - وهي مخالفة تنطبق على المادتين ١١ و ١٥ من د ك ر يتو التنظيم الصادر في ١٨٨٩/٨/٢٦ والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات . وقضى الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه بتغريم الطاعن مائة قرش والإزالة عن التهمتين عملا بالمادة ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ و ٢/٣٢ عقوبات وجاء في أسبابه " أن انطباق هذين القانونين على الواقعة المذكورة لا يؤثر في مكانها بحيث يجعلها واقعة تبتق واقعة واحدة ينطبق عليها نصوص المادتين ١ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والمادتين ١ و ٢/١١ من الأمر العالي الصادر في ١٨٨٩/٨/٢٦ والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات " - لما كان ذلك - وكان النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات محل الطعن الموجه إلى الحكم الصادر في المخالفة وحدها - أما إذا كان الفعل الجنائي الواحد يكون جرائم متعددة بحيث يمكن وصفه أنه مخالفة وأنه جنحة في وقت واحد أو كانت الجرائم مرتبطة تمام الارتباط بحيث لا تقبل التجزئة كما هو الحال في الدعوى فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون عملا للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا ولا يؤثر

في ذلك أن تكون العقوبة المحكوم بها فعلا هي عقوبة الجسمة بوصفها العقوبة المقررة لأشدها .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن إجراءات المحاكمة قد شابها البطلان ذلك بأن القانون أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات تلاوة التقرير قبل نظر الدعوى استثنائيا — ولكن هذا التقرير لم تحصل تلاوته في جلسة المحاكمة مع تغيير الهيئة التي نظرتها — مما يوجب بطلان الحكم .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات — أن المحكمة بعد تلاوة التقرير — قررت تأجيل نظر الدعوى — أكثر من مرة — وفي الجلسة الأخيرة المحددة لنظر الدعوى ١٩٥٥/٢/١٩ تضررت الهيئة — ولم تحصل تلاوة التقرير فيها — لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات أن يضع أمد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه يشمل ماخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الاثبات والنفي وغيرها من المسائل الفرعية — وأوجب تلاوته قبل أي إجراء آخر — حتى يلم القضاة بموضوع الدعوى المعروضة عليهم وما تم فيها من تحقيقات وما اتخذ من إجراءات ويكونوا مستعدين لفهم ما يدلى به الخصوم فيها من أقوال وتسبل عليهم مراجعة أصل أوراق الدعوى قبل إصدار حكمهم . ومن ثم فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت انظرها تفسرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ولذلك يكون هذا التمسح على أساس . أما ما تطلبه النيابة من الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة بالنسبة لاختلاف عملا بالمادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لمضي أكثر من سنة ونصف من وقت وقوع الجريمة حسب الثابت بالحكم إلى يوم ١٩٥١/١٠/١٥ — ما تطلبه النيابة من ذلك ، لاجدوى منه مادام أن الحكم المطعون فيه قد طبق المادة ٣٢ من قانون

المقوبات . واقتصر على توقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجنتحة بوصفها العقوبة
الأشدّ فيها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه
والاحالة وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٧٥)

القضية رقم ١٢٥٧ سنة ٢٥ القضائية :

(١) ارتباط . نقض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير توافر الشروط
المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعي . إثبات الحكم وقائع الدعوى هل نحو يوجب
تطبيق المادة المذكورة . عدم تطبيقها . يقتضى تدخل محكمة النقض .

(ب) نقض . ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . ما يجوز الطعن فيه من الأحكام . الحكم
الصادر في المخالفة . م . جواز الطعن فيه بطريق النقض . محله .

(ج) تنظيم . حكم . تسببه . القضاء بتصحیح الأعمال المخالفة . عدم بيان عناصر المخالفة
المستوجبة لذلك . قصور .

(د) نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدرى من إثارته . مثال في حالة تعدد الجرائم .

١ - إنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون المقوبات
أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها لما أن تقرر فيه ما تراه
استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما تنتهي إليه ، إلا أنه متى
كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة فإن عدم
تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون
على وجهه الصحيح .

٢ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة
محله الطعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها ، أما إذا كون

الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلا للعقوبة الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا^(١).

٣ - إذا قضى الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك فإنه يكون قاصرا واجبا نقضه .

٤ - طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة ، بغير المدة لاجدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٢/٣ من قانون العقوبات مما مقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجنحة بوصفها العقوبة الأشد^(٢)

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بالأربعين . أولا : أقام بناء بدون رخصة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وثانيا : أقام بناء يقل ارتفاعه عن القانون . وثالثا : لم يترك بالمبنى فناء قانونيا . ورابعا : أقام هذا البناء بارزا عن خط التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٧ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وذكروا بالتنظيم الصادر سنة ١٨٨٩ والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة الأربعين الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ١٥٠ قرشا عن التهمة الأولى وبتفريمه ١٥٠ قرشا عن التهمتين الثانية والثالثة وتصحيح الأعمال المخالفة على نفقته وبتفريمه ٥٠ قرشا والإزالة على نفقته عن التهمة الأخيرة بلا مصاريف . فافترض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في ممارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم الغيابي المبراض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف

(١) و (٢) قررت المحكمة دافين القاعدتين أيضا في الحكم الذي أصدرته في قس الجلسة في القضية رقم ١٢٥٦ سنة ٢٥ القضائية .

أنام محكمة السويس الابتدائية دفع المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
والمحكمة المشار إليها بعد أن آتمت سماعه قضت حضوريا برفض الدفع المبدى
من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وفي الموضوع برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة انهمت الطاعن بأنه في يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩
بالأربعين أولا : أقام بناء بدون رخصة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم .
وثانيا : أقام بناء يقل ارتفاعه عن القانون . وثالثا : لم يترك بالمبنى فناء قانونيا .
ورابعا : أقام هذا البناء بارزا عن خط التنظيم . وطلبت معاقبته بالمواد ١٨٧ و ١٨٨
من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ودكر يتو التنظيم الصادر سنة ١٨٨٩ والمادة ٣٩٥
من قانون العقوبات . وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الأربعين غايبا
بتفريم الطاعن ١٥٠ قرشا عن التهمة الأولى وتفريمه ١٥٠ قرشا عن التهمتين
الثانية والثالثة وتصحيح الأعمال المخالفة على نفقته وتفريمه ٥٠ قرشا والإزالة
على نفقته عن التهمة الأخيرة . وعارض الطاعن في هذا الحكم فقضى بتأييده .
فاستأنف الحكم الصادر في المعارضة . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة
السويس بهيئة استئنافية برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة
وفي الموضوع برفض استئناف الطاعن وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ،
وكان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم
توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها — لها أن تقرر فيه ما تراه استنادا
إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما تنهى إليه — إلا أنه متى كانت
وقائع هذه الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها
فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تمتنع تدخل محكمة النقض لتطبيق
القانون على وجهه الصحيح — ولما كان الثابت من عبارة الحكم الابتدائي
المزيد بالحكم المضعون فيه — أن جرائم الخنخ والمخالفة التي دين فيها الطاعن
إنما ارتكبت جميعا لغرض واحد ومرتبطة احداها بالآخرى ارتباطا لا يقبل

التجزئة — وكان النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محله الطعن الموجه الى الحكم الذى يصدر في المخالفة وحدها — فإذا كون الفعل جرائم متعددة كما هو الحال في الدعوى مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف — مخالفة وجنحة في وقت واحد أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة — فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلا للطعن الذى يرفع عنها وعن الجنحة معا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما يثمه الطاعن على الحكم المطعون فيه — أنه إذ دانه بأنه أقام بناء يقل عن الارتفاع المقرر في القانون — جاء باطلا لقصوره إذ خلا من بيان حالة البناء الذى أقامه الطاعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن من بين التهم التى أسندت إلى الطاعن "هى تهمة إقامة بناء يقل ارتفاعه عن الارتفاع القانونى" وحكم عليه فيها بغرامة قدرها ١٥٠ قرشا وتصحيح الأعمال المخالفة على نفقته — وجاء في أسباب الحكم الابتدائى — المؤيد بالحكم المطعون فيه ما يأتى "وحيث إن مهندس التنظيم أثبت في محضره بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ أن المتهم أقام البناء على أرض المنافع العامة بدون رخصة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وأن هذا البناء لا يطل على فناء قانونى وأن ارتفاعه أقل من الارتفاع القانونى كما أنه بارز عن خط التنظيم" — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتصحيح الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك فإنه يكون قاصرا واجبا نقضه لعدم بيان حالة البناء الذى أقامه الطاعن ولا وجه المخالفة التى وقعت .

وحيث إن نقض الحكم في هذه الواقعة يقتضى — نظرا للارتباط الوثيق للقائم بينها وغيرها من التهم المستندة إلى الطاعن — نقض الحكم كله والقضاء بإعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع التهم موضوع الدعوى لئلا تستظهر محكمة الموضوع

التي تحال إليها الدعوى - في سبيل حسن العدالة - الحقيقة كاملة بالنسبة إلى كل ما وقع من الطاعن - أما ما تطلبه النيابة من الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للخالفة (التهمة الأخيرة) بمضى المدة عملاً بالمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لمضى أكثر من سنة ونصف من وقت وقوع الجريمة حسب الثابت بالحكم إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ما تطلبه النيابة من ذلك فلا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات مما مقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الخنعة بوصفها العقوبة الأشد فيها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(٧٦)

القضية رقم ١٢٥٩ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إجراءات . شفوية المرافعة . إدانة المتهم أخذاً باعتزافه واستناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جائز (م ٢٧٦ أ ج .) .

(ب) تزوير . القصد الجنائي . نية الغش . ما هوها .

١ - إذا دانت المحكمة بتهما أخذاً باعتزافه واستناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإنها تكون قد استعملت حقاً مقرراً لها بالمادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - نية الغش التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجاني إلى استعمال المحروق فيما أنشئ من أجله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما . أولا : المتهم الأول وهو كاتب جلسة نيابة بندر المنصورة أثبت تزويرا في ورقة رسمية ليس من اختصاصه تحريرها هي خطاب نسب صدوره كذبا إلى وكيل نيابة بندر المنصورة بأن اصطنع خطابا للرد على مصلحة السكة الحديد يتضمن أن القضية المتهم فيها عبد الملك أبو السعود المتهم الثاني قد حفظت لعدم إدانته ووقع على هذا الخطاب بخطم وكيل نيابة بندر المنصورة وخاتم الدولة . وثانيا : استحصل بغير حق على خاتم الدولة واستعمله استعمالا مضرا لمصلحة الحكومة وذلك بأن انتهز فرصة عدم وجود رئيس القلم الجنائي بمكتبه الموضوع عليه الأختام ودخل بحجته ووقع على الخطاب المزور المذكور بخاتم الدولة . وثالثا . المتهم الثاني . أولا : اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالف الذكر وذلك بأن حرضه على تزوير هذا الخطاب وافق معه على ذلك وصحبه أثناء كتابته وأثناء التوقيع عليه بخطم وكيل النيابة وخاتم الدولة ، وذلك لإبلاغه إلى المصلحة السامع لها يعود إلى عمله الموقوف عنه ، فوقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض وهذا الاتفاق . وثانيا : استعمل الخطاب سالف الذكر مع طابعه بتزويره بأن قدمه إلى ناظر محطة المنصورة بعد أن استلمه من المتهم الأول وقد أخطر ناظر المحطة رياسته بضمون هذا الخطاب . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ١٧ و ٤١ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . ومحكمة المنصورة الجزئية سمعت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل عن تهمتي كل منهما وكفالة ألف قرش لكل منهما الوفاء بالتنفيذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بقبوله شكلا وبرفضه مضمونا . وبأن يبيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن المقدم من الطاعنين أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة ذلك بأن المحكمة أصدرت حكمها بإدانتها دون أن تسمع شهود الإثبات وتناقضهم أمامها بنقض النظر عما يبدى من الدفاع من التنازل عن سماع الشهود وموافقة النيابة على ذلك .

وحيث إن الثابت من محضر جلسة محكمة أول درجة أنها سألت المتهم الأول عما أسند إليه فاعترف به وسألت المتهم الثانى فأنكر ولم تسمع شهود الإثبات الحاضرين اكتفاء بأقوالهم فى التحقيقات واستنادا إلى تنازل الدفاع عن سماعهم وموافقة النيابة على ذلك .

وحيث إنه لما كان الطاعن الأول قد اعترف بالجلسة بما أسند إليه وتنازل للدفاع عنه عن سماع شهود الدوى الحاضرين وكانت المادة ٢٧١ إجراءات تنص فى فقرتها الثانية على أن المتهم يسأل عما إذا كان معترفا بارتكاب الفعل الممسند إليه فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه، فإن المحكمة إذ دانته أخذاً باعترافه واستنادا إلى أقوال الشهود فى التحقيقات الأولية تكون قد استعملت حقا مقررا لها فى القانون مما يدعى به هذا الوجه من أوجه الطعن بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إنه لما كان الطاعن الثانى قد أنكر التهمة وكان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التى تجرىها المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا وكانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها بإدانة هذا الطاعن على أقوال الشهود فى التحقيقات دون أن تسمعهم أو تبرر عدم سماعهم بما يبيح لها ذلك ودون أن تجرى أى تحقيق فى الدوى وكان الحكم المطعون فيه لم يستوف هذا النقص فإنه يكون باطلا متعينا نقضه بالنسبة للطاعن الثانى بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه طعنه .

وحيث أن الطاعن الأول أضاف في الوجهين الثاني والثالث من طعنه أن الحكم المطعون فيه شابه الفصور في الأسباب وأخطأ في تطبيق القانون ، إذ دان الطاعن استنادا إلى توافر القصد الجنائي عنده أخذا بما تضمنه وصف التهمة من أن الخطاب أنشئ بالصيغة التي حررها بقصد تمكين الطاعن الثاني من العودة إلى عمله بعد إيقافه . قرر الحكم ذلك دون أن يلتفت إلى ما أثاره الدفاع من أنه كان يكفي لعودة الطاعن الثاني إلى عمله وفقا لقانون نظام الموظفين وللنشر التفسيري الذي أصدرته المصلحة التابع لها أن يقتصر الخطاب على مجرد الاخطار بمصالح الإفراج عنه بالضمان دون حاجة إلى ذكر شيء عن حفظ الأوراق . كما ذهب الطاعن إلى أن الواقعة المسندة إليه لا تنطوي على تغيير للحقيقة إذ أن التحقيق انتهى بالحفظ وأن ما حواه الخطاب لا يعد وأن يكون مجرد تردد للني المستفاد مما أشر به وكيل النيابة على أوراق هذا التحقيق من إلغاء رقم اللجنة وقبده بذور الشكاوى مما يعتبر والحفظ سواء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الأول بها وأورد على ثبوتها وتوفر عناصرها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكانت نية الغش التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجنائي إلى استعمال المحرر فيما أنشئ من أجله وهو ما تحقق فعلا بتسليم الخطاب للطاعن الثاني ليقدمه إلى مصالحته ، وكان الحكم قد تناول ما دافع به الطاعن من أن المحرور لم يتضمن تغييرا للحقيقة ورد عليه بما مؤداه أن القيد الإداري لا يعنى الحفظ ولا يقيد النيابة في التصرف ولا يمنحها من إعطاء الواقعة وصفها الصحيح متى ظهر أن في الأمر جريمة — لما كان ذلك كله فإن هذين الوجهين من أوجه الطعن يكونان على غير أساس ويتمين رفضهما موضوعا .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى قاسل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، أحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عنفي ، المستشارين .

(٧٧)

القضية رقم ١٣٧٢ سنة ٢٥ القضائية :

غش . جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . هي جريمة عمدية .
القصد الجنائي فيها . ماهيته .

جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن
قع التديس والغش هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو
علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري^(١) .
وإذن فلا يكفي لإدانة المتهم بهذه الجريمة أن يثبت الحكم أنه الملتزم بالتوريد
بل لابد أن يقسم الدليل على أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه عالم به
علما واقعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع مادة من أغذية الألبان (جبنا)
مغشوشا مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٩ و ٨ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ . نظرت محكمة جنح السيدة زينب الجزئية هذه الدعوى ثم قضت
غيايبا عملا بالمادة ٣/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والمادة ٣٠ من
قانون العقوبات ، بتفريم المتهم مشرة جنيات والمصادرة بلا مصادريف

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية

جنائية . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه بالاكْتفاء بتفريم المتهم خمسمائة قرش مع المصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم . نظرت محكمة مصر الابتدائية هذين الاستئنافين ثم قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يبيح الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قصر في إثبات ركن العلم بالفش وهو ركن جوهري من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم السيدة عرض للبيع مادة من أغذية الإنسان (جينا) مغشوشا مع صلبه بذلك ودفع الطاعن التهمة بدفوع منها أنه لا يعلم بالفش .

وحيث إن الحكم الابتدائي حين تعرض لعلم المتهم بالفش قال وهو في غشه وخداعه عالم بما هي هذه الجبن وتستشف المحكمة ذلك من ارتفاع نسبة العجز في الدم نسبيا إذ تبلغ حوالى ١٥ ٪ من القدر المتفق عليه وما في ذلك من نفع كوير يعود عليه نافع من فرق سعر الجبن الكامل الدم والجبن المورّد فعلا والأقل دسامة وقد تأيد هذا الحكم بالحكم الصادر في المعارضة ، وإن كان الأخير قد نظر إلى هذا العجز على أنه قليل ورتب على ذلك تخفيف العقوبة .

فلما استأنف الطاعن صدر الحكم المطعون فيه بالتأييد أخذا بأسباب الحكم المستأنف وأضاف إليها في أسبابه عن ركن العلم أنه مما يؤكد علم المتهم بخداعه الجبن للأوصاف المذكورة وخداعه لوزارة الجريمة أنه كان يتعين عليه ما دام تعاقد على أوصاف معينة أن يتأكد منها قبل توريد الجبن ، وبين من محضر جلسة المحاكمة أن موّدي دفاع الطاعن أنه اشترى الجبن بمآلته في صفائح تحت مسؤولية صانعيه . لما كان ذلك وكانت جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس التي دين الطاعن بها هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري وكان لا يكفي لإدانة الطاعن أن يثبت الحكم أنه الماتزم بالتوريد بل لا بد أن يقوم الدليل على أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه عالم به علما واقعيا ، ولما كان ما أخذه الحكم على الطاعن من أنه لم يتحقق من مطابقة الجبن للواصفات قبل توريده لا يعمد نسبة الإهمال إليه مما لا يقوم مقام العمد في جريمة عمدية ، لما كان ذلك ، فإن هذا الذي استند إليه الحكم المظنون فيه لا يكفي لإثبات علم الطاعن بالغش مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه .

(٧٨)

القضية رقم ١٣٧٦ سنة ٢٥ القضائية :

قضى . طعن لا مصلحة . لا جدوى من إثارته . مثال في قضية إحراز واد مخدرة .

لا جدوى للتمهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلية التي ضبطت معه مادام الحكم أثبت أن تلك العلية كانت تحتوي عند ضبطها على سبع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعا وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانونا حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا الحشيش .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وأفيونا " بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ من غرفة الاتهام إحالة على محكمة الجنايات لمعاينة المواد ٧٢٥ و ٣٣٣ ج ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والمعدل (١)

المرافق له فقررت بذلك بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ . نظارت محكمة جنائيات الجيزة هذه الدعوى وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بطلان التفتيش لأنه بنى على إذن من النيابة بإجرائه ولم تسبقه تحريرات جدية ، وبدد أن آتت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والفتورين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمقابلة عبد المجيد عبد الخالق حسونه بالسجن لمدة سبع سنين وبترجمه ألف جنيه معمرى وممادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" بقصد التعاطى .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن محصل أوجه الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والقصور . وقد يباين ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام المحكمة ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ، استنادا إلى أن تقرير هذه الجدية ينبغي أن يؤسس على حقائق ثابتة من أوراق الدعوى وأن النافذة التى قال الضابط بأنه رأى منها المتهم يأخذ نقودا من أشخاص ويسلمهم بدلها أشياء ، هذه النافذة لا وجود لها ، وأن النافذة الموجودة مقطوعة بالسلك لا ينفذ البصر منها إلا بدخول المقتل ، وهذا الدخول محرم إلا أن تأمر به النيابة وعلى الرغم من أهمية هذا الدفاع فإن المحكمة لم ترد عليه أو تجرى معاينة تبين منها حقيقة الواقع . أما وجه القصور فهو أن الدفاع عن الطاعن دفع بأن الضابط خاطأ ماضبطه من المخدرات مع المتهم وماثر عليه منها على سطح مسكنه ، ووضعها في وعاء واحد وأنه ثبت من جرد المضبوطات عند التحليل أنه لا يوجد من بينها قطع الحشيش التى ضبطت فوق السطح والتى استبعدتها المحكمة ، تحدث الدفاع عن ذلك وأبدى أن المتهم يستفيد من هذا الشك ، كما دفع بتلفيق التهمة ، وأن وزن الأفيون عند ضبطه وجد ٤ و ٣ جراما في حين أن

ما تسلمه المعمل هو ٦ و ١ جراما فقط وهذا يفيد أن المادة التي أجرى عليها التحليل ليست هي المادة المضبوطة ، فكان رد المحكمة على ذلك قاصرا ، وأخيرا لم يتحدث الحكم عن شهادة النفي ليبي أحمد سيد أحمد التي قالت إن الضابط ورجاله هاجموا منزل الطاعن وصعدوا إليه من منزلها وهو ما يتنافى ما قرره الضابط من أنه ورجاله دخلوا المنزل من بابه ، لم يتحدث المحكمة عن شيء من ذلك الذي تناوله الدفاع في مرافقته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله من أنه قد تراءى إلى الملاحم أول شوقي عبد السيد ضابط مباحث مركز امبابه أن المتهم عبد المجيد عبد الخالق حسونه الشهير بدقوق يزاول الاتجار في المواد المخدرة في منزله فقام من جانبه بتحرى عن مبالغ هذه المعلومات من الصدق حتى إذا استوثق من صحتها تقدم للنيابة بنتيجة ما أسفرت عنه تحرياتة وبعد ما أجرت معه تحقيقا أكد فيه صحة إجراءاته أذنته في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ومن يرافقه من رجال الضبطية القضائية بضبط وتفتيش عبد المجيد عبد الخالق حسونه الشهير بدقوق وزوجته وتفتيش منزلها بناحية البراجيل ومن يتواجد معهما وقت التفتيش لضبط ما يحوزانه من مواد مخدرة على أن يتم ذلك مرة واحدة في خلال ثلاثة أيام من تاريخه وساعته . واستنادا إلى هذا الاذن قام ضابط المباحث على رأس قوة إلى منزل المتهم صباح اليوم الثالث ١٩/٨/١٩٥٤ فما أن دخل الضابط ومعه المخبر محمود مطاوع حتى أبصر بالمتهم جالسا على أريكة بفرقة في مواجهة الداخل يستمع إلى مذياع وعند مفاجأته حاول المتهم أن يتخلص من شيء في يده فأمسك الضابط بها — بعلبة من الصفيح — بداخلها قطع مختلفة الأحجام والشكل ، اشبه في أن تكون من الحشيش عدا قطعة واحدة كانت داخل ورقة بيضاء من السلوفان فقد اشبه الضابط فيها أن تكون من الأفيون ويجوار المتهم كيس نقود به مبلغ ٢٦٨ قرشا وعثر بسطح المنزل بين قوالب الطوب اللبن ، على ورقة من صحيفة (جريدة) بها تسع قطع ملفوفة داخل ورق مفضض وثماني قطع أخرى (ملفوفة في ورق سلوفان) وسبع في ورق بني اللون وقد ثبت من التحليل أنها جميعا

من مادة الحشيش هذا ما وجد بورقة شفافة كانت من بين ما ضبطت بالعلبة الصفيح وهى قطعة داكنة اللون قد ثبت بتحليلها أنها من الأفيون وبفتيش الزوجة لم يثر معها على شئ، كما أنه بتحليل الميزان الصغير المضبوط بداخل قنطار بفرقة وجد خاينا من أية تلوثات بمواد مخدرة، وأورد على ثبوت هذه الواقعة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من إدانة الطاعن ورد على وجه دفاعه بشأن عدم جدية التحريات رداسائفا سجل فيه أن الضابط قام بنفسه بالاستقصاء والتحري ولما اقتنع بصحة ما اتصل به من معلومات ورأى بعينه اتصال المتهم بآخرين اتصالا مريبيا ينطوى على ما يبعث اليقين بأن المتهم إما أن يكون مبتاعا المواد المخدرة من الآخرين أو بائعا لهم. لما كان ذلك، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكا لساطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها عليها، فلا يجدى المتهم نفعه أن أمر الفتيش بنى على تحريات غير جدية، وهذا ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء معاينة لمكان الحادث وكانت المحكمة قد وثقت مما شهد به الضابط من أنه باشر مراقبة الطاعن بنفسه فى مسكنه فإن ما ينهه الطاعن بعد ذلك من أن المحكمة لم تجر معاينة لا يكون وجها، أما ما يقوله الطاعن عن العلبة التى ضبطت فى يد المتهم وما وجد فيها من مخدرات، فإن الحكم أثبت فى بيان واقعة الدعوى — على ما سلفت الإشارة إليه — أنها كانت تحتوى على قطع مختلفة الأحجام اشبه الضابط أن تكون من الحشيش عدا قطعة واحدة كانت بداخل ورقة بيضاء من السلوفان اشبه الضابط أن تكون من أفيون وأن ما وجد على سطح المنزل عبارة عن تسع قطع ملفوفة داخل ورق مفضض وثمانى قطع أخرى ملفوفة فى ورق سلوفان وسبع فى ورق بنى اللون، كما أثبت الحكم بعد ذلك عدد القنابر التى كانت تحتويها العلبة وجملة وزنها وقارن بينهما وبين الوارد منها فى تقرير المعمل الكيماوى، واتفق إلى أنها هى التى حالت فوجدت حشيشا وأفيونا، وهذا الذى أثبتته الحكم ظاهرا للدلالة على أن محتويات العلبة التى دىن الطاعن بحيازتها لم تختلط بغيرها كما يزعم الطاعن، بل أنها بقيت فى حرزها حتى أرسلت للتحليل الذى شملها جميعا، لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة أن تتعقب الدفاع فى كافة مناحيه وترد على كل شبهة يثيرها

أو استنتاج يستنتجه ، كما أنها غير ملازمة بالتحدث أو الرد على ما يقوله شاهد النفي ما دام أخذها بأدلة الثبوت التي سردتها في حكمها ، يعني أنها اطروحت ما قاله هذا الشاهد — لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن من وراء تنازعه في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلبة ما دام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعا وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانونا حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا الحشيش ولو لم يضبط معه شيء آخر من المخدرات ، لما كان ذلك جميعه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لماسة دم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٩)

القضية رقم ١٣٧٩ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) اشتراك . الاشتراك بالاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟

(ب) اشتراك . حكم . تسببه . قصد الاشتراك في الجريمة . خلوا الحكم من بيانه . قصور .

١ — الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تمّا من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجهني عليه وحجزه ودلل على ذلك بطلب المتهم القدية لإعادة المجهني عليه وقبضه القدية بالفعل أو التزاعى في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مزاورة الجريمة .

٢ — إذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالما بها قاصدا الاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم مصورا يعيه ما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : بأنهما المتهم الأول - قبض مع آخرين مجهولين على حسب السباعي عبد الرحمن وحسوه دون وجه حق بأن انتظره المتهم الأول على مقربة من البلدة حتى إذا ما قدم إليه را ١. دابته أحاط به هو وأعوانه الذين كانوا يحملون أسلحة وعصبوا عينيه وهددوه بالقتل إن تخلف عن السير معهم واثموا به إلى مكان مجهول حمز فيه ثمانية أيام. والمتهم الثاني - اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة آففة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وقام بالأعمال السهلة والمتحممة لارتكابها بأن اتفق مع خال المحنى عليه محمد حسوبه أحمد على بأن يعيده إليه إذا دفع مبلغا من المال ويحذر أن تم قبض المال المتفق عليه أعيد المحنى عليه إلى ذويه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين على غرفة الاتهام لمعاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ و٣/٢٨٠ و٢/٢٨٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعى حسب السباعي عبد الرحمن بحق مدنى قبل المتهمين متضامين بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض . نظرت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى ثم قضت بحضور يا عملا بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من نفس القانون بالفدية إلى المتهم الأول وبهما وبالمادتين ٢/٤٠ - ٣ - ١٠٤ من القانون المذكور للثام الثاني - بمعاقبة كل من على محمد عبد الموجود دكرونى وعلى عبد العزيز دكرونى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وإلزامهما بأن يدعيا متضامين للدعى بالحق المدنى حسب السباعي عبد الرحمن مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وعشرة جنيهات اتماءا للعامة .

فطمن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق التخص ... ألخ .

الحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباباً فيكون طعنه غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن مما ينهه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في بيان أركان اشتراكه مع الفاعل بطريقة الاتفاق والمساعدة وعدم استظهار الأدلة على توافرها ، وعلى قصد الاشتراك في ارتكابها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالاشتراك في القبض على المجنى عليه ومجهزه ، وكان كل ما قاله في التدليل على اشتراكه أن هذه التهمة ثابتة مما شهد به محاسبه من أنه (الطاعن) طلب منه فدية مقابل إطلاق سراح المجنى عليه ومما شهد به هو وأحمد عبد المجيد والعزبي عبد المجيد من أنه تسلم الفدية من الأول أحد الفاعلين الأصليين في الجريمة مما يهيء له فرصة الاشتراك فيها ويربط ما بينهما وبينه ، ومن أنه بوصفه العمدة تراخى بسوء نية في التبليغ عن الحادث ثم أخفى عن السلطات حقيقة ليخلو له جو المفاوضات على الفدية على نحو ما سلف بيانه وأنه حاول أن يحول بين شاهدي إثبات واقعة دفعها وبين أداء الشهادة كما تقدم ومن أنه لم يثبت أنه تسلم الفدية على وجه ينفي اشتراكه في الجريمة مما يقطع بأنه لم يكن مجرد وسيط بين أهل المجنى عليه وبين الجناة ، بل كان ضالعا معهم في الجريمة بطريقة الاتفاق والمساعدة ، لما كان الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة ، وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، وكان ما قاله الحكم ، من طلب الطاعن الفدية لإعادة المجنى عليه ، وقبض هذه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة ، وكان الحكم قد خلا من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأنه كان وقت وقوعها عالماً بها قاصداً الاشتراك فيها ، فإن ذلك يكون من الحكم قصوراً يعيبه . ويستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث ما جاء في الوجه الثاني من وجهي الطعن .

(٨٠)

القضية رقم ١٣٨٨ سنة ٢٥ القضائية :

قتل عمد . حكم . تسببه . نية القتل . مثال الكفاية اعتنفاها .

إذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل في قوله " وحيث إن الحاضر مع المتهم الأول طلب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسيبة له واستبعاد نية القتل عنه لأن الخطوة التي استعملها في طعن ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنبئ عن نية القتل — وحيث إن هذا الدفاع مردود بما قرره الطيب الشرعي من نفاذ الجرح إلى التجويف الصدري وأن الإصابة التي أحدثها تعتبر جسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من اختياره مكان الطعنة التي صوبها إلى الجنب عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على أن المتهم قد أراد بطعنه الجنب عليه إزهاق روحه . " فإن هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — سيد عبد الحميد أحمد (الطاعن) و ٢ — حسين عبد الحميد أحمد بأنهما : شرعا في قتل سيد خليفة عبد الحافظ عمدا ومع سبق الاصرار بأن انتويا قتله وأعدا لذلك سلاحين (مطواة وسكينتا) وطعننه أولهما في صدره طعنة نفذت إلى التجويف الصدري واعتدى عليه الشاني وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة الجنب عليه بالملاج وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤١ / ١ عقوبات فقررت العرفة بذلك . نظرت محكمة جنايات أسبوط هذه الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات بالنسيبة إلى المتهم الأول (الطاعن) أولا بمعاقبته بالسجن مدة ثلاث سنين ، وقد استبعدت المحكمة ظرف صيق الإصرار : وثانيا — براءة المتهم الثاني مما نسب إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ أخطأ في استظهار الباعث على ارتكاب الجريمة وأرجعه إلى التنافس على تجارة البرسيم مما لا أصل له في الأوراق . وإذ لم يدل على توافر نية القتل بأسباب صائفة وأغفل ما دفع به الطاعن من أن الآلة التي استعملت (محشة برسيم) غير قاتلة بطبيعتها وأن الإصابة غير نافذة .

وحيث إنه فضلا عن أن ما أورده الحكم في أسبابه بشأن الباعث على ارتكاب الجريمة له أصله فيما جاء بأقوال بعض الشهود بمجلسة المحاكمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يؤثر في سلامة الحكم لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالمعقوبة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لبيان توافر نية القتل في قوله " وحيث إن الحاضر مع المتهم الأول (الطاعن) طلب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له واستبعاد نية القتل عنه لأن المطواة التي استعملها في طعن سيد خليفه عبد الحافظ ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنبئ عن نية القتل . وحيث إن هذا الدفاع مردود بما قرره الطبيب الشرعي من نفاذ الجرح إلى التجويف الصدري ، وأن الإصابة التي أحدثها تنبئ بجسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من اختياره مكان الطعنة التي صوبها إلى الحنى عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على أن المتهم قد أراد بطعنه الحنى عليه إزهاق روحه وكان هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه المحكمة ، فإن الطاعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

وحيث إنه لما تقدم عليه يكرن الطاعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة محمود إبراهيم اسماعيل، ومحمود محمد مجاهد،
ومحمد محمد حسين، وأحد زكي كامل المستشارين .

(٨١)

القضية رقم ١١٩٨ سنة ٢٥ القضائية :

مبان • تنظيم • إقامة بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم • وجوب القضاء بالهدم •
إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها
بغير تقسيم بالخالف لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فإن
هذا مما يستوجب القضاء بالهدم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده : بأنه أولا — قام بإجراء بناء حجرية
في أرض لا يجوز البناء فيها إلا بعد تقسيمها وثانيا — قام ببناء حجرية دون
الحصول على رخصة من التنظيم • وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١٩ و ٢٠ و
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ١ و ٨ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ من القانون رقم ٩٣
لسنة ١٩٤٨ . نظرت محكمة جناح المحمودية الجزئية هذه الدعوى ثم قضت
حضوريا بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ عملا بمواد الاتهام — بتفريم المتهم
تحمين فرشا عن التهمتين والإزالة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقيد استئنافها
برقم ١٨١ سنة ١٩٥٤ . نظرت محكمة دمنهور الابتدائية هذا الاستئناف ثم
قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع وإجماع الآراء بتعديل الحكم
المستأنف وتفريم المتهم ١٠٠ قرش والغائه فيما عدا ذلك بلا مصروفات جنائية .
فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بعدم قضائه بإزالة المخالفة تطبيقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لأن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده تكون تهمة من نوعين : الأولى إقامة بناء بغير ترخيص . والثانية إنشاء تقسيم على أرض قابلة له بدون موافقة السلطة المختصة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى العمومية على المطعون ضده عن تهمة إقامة بناء بغير ترخيص على أرض قابلة للتقسيم ولم تقسم . وطلبت عقابه على ذلك تطبيقاً للمواد ١ و ٨ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ و ١ و ٢ و ٩ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . فقضت محكمة أول درجة بإدائته في التهمتين ومعاقبته من أجلهما بغرامة قدرها خمسون قرشاً والإزالة على نفقته فلما استأنفت النيابة قضت محكمة ثانية درجة بتعديل الغرامة إلى مائة قرش وبإلغائه بالنسبة للإزالة بمقولة إن المتهم لم يخالف أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — ولما كانت الفقرة الثانية من هذه المادة توجب في أحوال المخالفة لأحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٢ و ١٣ أن يأمر الحكم الصادر بالعقوبة بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها وكانت المادة الثانية منه تنص على أنه لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، وكانت إحدى التهمتين المسندتين إلى المتهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم بالمخالفة لأحكام المادة الثانية من ذلك القانون مما يستوجب القضاء بالهدم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الإزالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يبرهن معه قبول الطعن وتصحيح الحكم بإضافة عقوبة الإزالة على مصادريه المطعون ضده إلى العقوبة المحكوم بها .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة حسن داود ، ومحمود عبد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، ونهيم يسى الجندي المستشارين .

(٨٢)

القضية رقم ١٣٧٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) وصف التهمة . دفاع . تعديل الوصف من تزوير إلى الاشتراك . إضافة واقعة لم ترد
بأمر الإحالة . عدم تفييه التهم إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع .

(ب) تزوير . استعمال ورقة مزورة . حكم . تسببه . إدانة المتهم في جزء من التزوير .
عدم ذكر مؤدى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة .
اعتماد المحكمة في ذلك ضمن ما اعتمدت عليه على ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد
في الاستدلال .

١ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك فيه ونسبت إلى
المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الإحالة دون أن تنبهه إلى هذا التعديل
كي يؤسس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم في الدفاع لعدم
مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تورد مؤدى
الأدلة التي أخذت بها واستندت إليها في ثبوتها في حقه فإن هذا يجعل حكمها
من هذه الناحية مشوبا بالقصور ، ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانت في جريمة
استعمال الورقة المزورة فإن العقوبة تكون مبررة ، ما دامت قد اعتمدت فيما
اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم وفي توافر أركانها على ثبوت
جريمة التزوير وهي لا تصلح بذاتها أساسا صالحا لإقامة الادانة لقصور الدليل
عليها مما يجعل الحكم مشوبا بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستعمال .

الوقائع

انعمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : بوصفه موظفا عموما مستخدما بمصلحة المساحة ارتكب في أثناء توريما ديا في ورقين أميريتين هما (الاستمارة رقم ٨٠١ ح و ٤٢٠٥ ح ١) "استمارة ٥٠ ع. ح" بأن ملائ بياناتها ووضع عليها امضاءات مزورة نسبها للموظفين المختصين بتحريرها . و ثانيا : استعمل الورقين الأميريتين سالفتي الذكر بأن قدمهما إلى عبد السميع عبد الله كاتب الحسابات بالمصلحة المذكورة مع علمه بتزويرهما . وثالثا : توصل إلى الاستيلاء على حوالى مائة جنية واثنين من مصلحة المساحة وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروة الغير بأن استعمل طرقا احتيالية من شأنها إيهام للناس بواقعة مزورة واتخذ صفة كاذبة بأن ادعى أنه وكيل عن مصطفى حسن الحولى ومحمد فهيم أحمد وقدم توكيلين مزورين لتدعيم ادعائه وتمكن بذلك من صرف المبلغ المذكور .

وطلبت من قاضى التحقيق إحالة الأوراق إلى غرفة الاتهام لإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٩ و ٢/٣٠٤ و ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٢ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من نفس القانون بمعاقبية المتهم سعد محمد زكى شاور بالسجن لمدة ثلاث سنين وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور في الزمان والمكان المذكورين . أولا : اشترك مع مجهول في تزوير الاستمارة رقم ٥٠ ع. ح . واشترك أيضا مع مجهول في وضع توقيعات مزورة لموظفين مختصين على الاستمارة المحررة . ثانيا : زور بنفسه الاستمارتين المذكورتين بأن أشر على كل منهما بخطه وتوقيعه . ثالثا : استعمل الاستمارتين المذكورتين المزورتين سالفتي الذكر بأن قدمهما إلى عبد السميع عبد الله كاتب الحسابات . رابعا : توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ١٠١ جنية و ٩٨٠ مليما من مصلحة المساحة وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروة الغير ... الخ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المضمون فيه أنه بخی على إجراء باطل إذ أنه عدل وصف التهمة التي كانت منسوبة إلى الطاعن في قرار الإحالة من فاعل في الجريمة إلى شريك فيها دون لفت نظر الطاعن إلى هذا التعديل كما أنه نسب إليه واقعة جديدة لم تكن واردة في قرار الإتهام ودانته بها وهي التي جعلها محل التهمة الثانية ، وهي الواقعة التي أثبتتها المحكمة عليه هي أنه زور بنفسه الاستمارتين بأن أشر عليها بخطه وتوقيعه بأن المبلغ الوارد بكل منهما أضيف إلى الإيرادات بمضى المدة دون أن يبين الدليل على ذلك ومصدره في الأوراق بخفاء الحكم منظويا على إخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه . أولا : بوصفه موظفا عموميا مستخدما بمصلحة المساحة ، ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا ماديا في ورقتين أميريتين هما الاستمارتان رقم ٨٠١ ج ، ٤٢٠٥ ح بأن ملا بيانانها ووضع عليها إمضاءات مزورة نسبها للموظفين المختصين بتحريرها . ثانيا : استعمل الورقتين الأميريتين سالفتي الذكر بأن قدمهما إلى عبد السميع عبد الله كاتب الحسابات بالمصلحة المذكورة مع علمه بتزويرهما . وثالثا : توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ١٠١ جنيه و ٩٨٠ مليا من مصلحة المساحة بطريق النصب فأدانته محكمة الجنايات بالمواد ٤٠ / ٢ - ٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٣٣٩ والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأنه . أولا : بوصفه موظفا عموميا اشترك مع مجهول في تزوير الاستمارة ٥٠ ع . ح باسم مصطفى حسن واتفق مع حسن افندي فريدون الحسن التية في تزوير الاستمارة ٥٠ ع . ح . رقم ٤٢٠٥ باسم محمد فهمي واشترك أيضا مع مجهول في وضع توقيعات مزورة لموظفين مختصين على الاستمارة المحررة باسم محمد فهمي . ثانيا : زور بنفسه الاستمارتين المذكورتين بأن أشر على كل منهما بخطه وتوقيعه بأن المبلغ الوارد بكل منهما أضيف إلى الإيرادات بمضى المادة القانونية في حين أن هذه التسمية تخالف الواقع . ثالثا : استعمل الاستمارتين المزورتين سالفتي الذكر مع علمه بتزويرهما . رابعا : توصل إلى الاستيلاء على مبلغ

١٠١ جنيه و ٩٨٠ ملياً من مصلحة المساحة بطريق النصب ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة قد عدلت وصف التهمة في الجريمة الأولى من تزوير إلى اشتراك فيه وكان لا يبين من الاخلال على محضر الجلسة أن المحكمة نهت الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل كي يؤسس عليه دفاعه كما أنها نسبت إليه واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الإحالة ، وهو موضوع الجريمة الثانية ، فتكون بذلك قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع اعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية — هذا إلى أنها عين دأته في هذه الجريمة الأخيرة لم تورد مؤدى الأدلة التي أخذت بها واستندت إليها في ثبوتها في حقه مما يجعل حكمها من هذه الناحية مشوباً بالقصور — ولا يرد على ذلك أن المحكمة وقد دأته في جريمة استعمال الورقتين المزورتين فإن العقوبة تكون مبررة ذلك لأنها اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق الطاعن وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير آفة الذكر وهي لا تصلح بذاتها أساساً صالحاً لإقامة الإدانة لقصور الدليل عليها كما سلف القول — مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستعمال هذه — لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(٨٣)

القضية رقم ١٣٧٥ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) نقض . أصابع بهيمة . نفترض . بطلانه . تنازل الدفاع عن التمسك به أمام محكمة الموضوع وتراجع . في موضوع التهمة . إبداء الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقول .

(ب) إثبات . اعتراف . تقدير الدليل المستند منه . موضوعي .

١ — إذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التمسك ببطلان التفتيش ، وترافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار المتهم محرزا للتعاطي فلا يقبل منه إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — تقدير الدليل المستمد من الاعتراف هو من المعائل الموضوعية التي يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — خطاب محمد خطاب (الطاعن) و ٢ — وحيد دسوقي سلامة و ٣ — منير دسوقي سلامة بأنهم أولا : المتهم الأول : أحرز جوهررا مخدرا (حشيشا) ، في غير الأحوال المرخص بها قانونا وثانيا : المتهمان الثانى والثالث أحرزا جوهررا مخدرا (أفبونا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به تقررت غرفة الاتهام بذلك فى ٨ من مايو سنة ١٩٥٤ . نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى ثم قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند الأول من الجدول رقم ١٢ الملحق به بالنسبة الى المتهم الأول . أولا : بمقابلة خطاب محمد خطاب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه . وثانيا : براءة كل من وحيد دسوقي سلامة ومنير دسوقي سلامة مما أسند إليهما عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . وثالثا . مصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه اعتبر تفتيش الطاعن صحيحا مع أن الأمر الصادر به من النيابة لم يذكر فيه اسمه ، وإنما اقتصر على المتهمين الثانى والثالث اللذين برأتهما المحكمة ، وقد تم تفتيش الطاعن وهو واقف أمام

المقهى لم يدخله ، وليس في التحقيق ما يفيد أنه رضى بتفتيشه ، ومن ثم يكون تفتيشه قد وقع باطلا ، فضلا عن ذلك فقد أخطأ الحكم في الاستدلال فقد اعترف الطاعن بأن ما ضبط معه من الخشيش أحرزه بقصد التعاطي ، وأصر على ذلك ، فدأته المحكمة على أن إحرازه للخدرات ، كان بقصد الاتجار ، واستدلت على ذلك بالقدر الذى ضبط ، وما كان يجوز لها أن تجزئ اعتراف الطاعن .

وحيث إنه فيما يتعلق بما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش فإنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن أعلن عن رغبته في عدم التمسك بالبطلان وترافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار الطاعن محرزاً للتعاطي ، فلا يقبل منه إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن اعتراف الطاعن أمام النيابة كان صريحا في أنه كان يحوز هذا المخدر للاتجار فيه ، وأخذه باعترافه هذا مستدلا في تأييد أن الحياة لم تكن بقصد التعاطي بأدلة أخرى سائفة ، وأطرح الحكم ما شفع به الطاعن اعترافه أمام المحكمة من أنه أهد ما ضبط معه من المخدر لتعاطيه ، لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل المستمد من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٨٤)

القضية رقم ١٣٨٣ سنة ٢٥ القضائية :

قتل . رافة . طعن لاصحة منه . لا جدوى من اثارة . القضاء . على التهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في جنایت قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار . خطأ المحكمة في وصف جنائية الشروع في القتل بأنها قتل عمد . إعمال حكم المادة ١٧ ع . لا معاحة من النبی بخطأ المحكمة المذكور مادامت العقوبة على قدر الواقعة الجنائية ذاتها .

لا جدوى من النبی على الحكم أنه إذ دان المتهمين في جريمتي القتل للعمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب إليهما وبين النتيجة التي قضى بمساءلتهما عنها ، متى استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة بوصفها جريمة الشروع في القتل للعمد مع سبق الإصرار بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار : ولا يعض من هذا النظر كون الحكم قد أخذ المتهمين بالرافة إعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن المحكمة إنما قدرت ظروف الرافة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الفاعلين بأتهما . أولاً : قتل عبد الحميد شحاته عبد الحميد عمداً مع سبق الإصرار على ذلك بأن اتنوا قتلهم وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وذهبوا إليه في حقله وأطلقا عليه عيارين نارين قاصدين من ذلك قتلهم فأحدهما به الإصابات الموصوفة في التقرير الطبي الشرعي التي أودت بحياته . وثانياً : شرعاً في قتل غريب محمد عبد الحميد عمداً مع سبق الإصرار على ذلك بأن اتنوا قتلهم وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وذهبوا إليه في حقله وأطلقا عليه عيارين .

تاريخ قاصدين من ذلك قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه وهو عدم إحكام الرماية وقد افترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى انهما فى الزمان والمكان سالفى المذكور معا فى قتل زكى محمد رضوان وعبد العزيز محمود رضوان عمدا مع سبق الاصرار على ذلك بأن اتويا قتلها وأعدا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وأطلقا عليهما ثلاثة أعيرة نارية فى طريق مرورهما إلى بلدتهما قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه وهو عدم إحكام الرماية . وطلبت من غرفة الانعام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت بذلك بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٥٣ . وقد ادعى غريب محمد عبد الحميد بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين بقرش صاغ واحد وهو يضاؤقتا . ونظرت محكمة جنايات أسبوط هذه الدعوى ثم قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من نفس القانون . بمعاينة كل من بكر على محمد الشاذلى وعثمان ابراهيم عثمان الشاذلى بالأشغال الشاقة المؤبدة والإزهاهما متضامنين بأن يدعى للدعى بالحق المدنى غريب محمد عبد الحميد قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والإزهاهما بمصاريف الدعوى المدنية ونجسها قرش مقابل أنعاب الحمامة .

فعلن الطاهان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيت إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شاب أعيابه القصور إذ دان الطاعنين بتهمة قتل عبد الحميد شحاته عمدا ومع سبق الاصرار والشروع فى قتل غريب محمد عبد الحميد عمدا ومع سبق الاصرار وقضى بتطبيق المادتين ٢٣ و ١٧ من قانون العقوبات ومعاقتهما بالأشغال الشاقة المؤبدة بإعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهى القتل العمد مع سبق الاصرار فى حين أنه لم يبين - بالدليل القضى - علاقة السببية بين الفعل المنسوب إلى الطاعنين والنتيجة التى قضى بمساءلتها عنها ، فلم يدلل من الناحية العلمية أن المبنى عليه

توفي فعلا من الإصابة التي قيل إن الطاعنين قد أحدثاها به بل اكتفى الحكم في مساق الدليل ، ببيان أوصاف الجرح الناري الذي أصاب المجنى عليه كما ورد بالتقرير الطبي الشرعى ، دون أن يتحدث عن صلة السببية بين وفاة المجنى عليه الأول وبين الجرح الذي ذكرت أوصافه .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه — قد عني باستظهار نية القتل المعمد مع سبق الإصرار في حق الطاعنين واستدل بما يبين منه أنهما قصدا إزهاق روح المجنى عليه الأول — بالأدلة السائفة التي أوردتها في هذا الخصوص — إلا أنه أغفل بيان أن وفاته إنما نشأت عن الإصابات التي أحدثها العيار الذي أطلق عليه في حين أن جريمة القتل المعمد لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع القتل وإزهاق الروح هما نتيجة للفعل الذي أسند إلى الجاني ، لما كان ذلك ، وكان يجب أن يبنى حماية خاصة في الحكم القاضي بالإدانة من أجل هذه الجنائية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة الفنية التي تثبت توفره — وليس يكفي في هذا الشأن — قول الحكم في كلمة عابرة فأصاب أحد العيارين المجنى عليه فأرداه قتيلا — فإنه يكون قد أحل ببيان علاقة السببية بين الفعل المنسوب إلى الطاعنين وبين النتيجة التي قضى بمسألتها عنها — بما يعمل من واقعة إطلاق العيار على المجنى عليه عبد الحيد شحاته — على الصورة التي أثبتتها الحكم — بمجرد شروع في القتل مع سبق الإصرار إلا أنه مع ذلك لا جدوى للطاعنين فيما يثيرانه في هذا الخصوص ما دام الحكم المطعون فيه قد دانهما في جرمي القتل المعمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ولم يوقع عليهما إلا عقوبة واحدة — هي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة — طبقا لنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات على اعتبار أن هاتين الجريمتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق النص الذي يدان به من جرمي الشروع في القتل الذي ثبت وقوعهما في حقهما ، ولا ينض من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه — أخذ الطاعنين بالرافعة إعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك بأن المحكمة إنما قررت ظروف الرافعة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية لكلا الطاعنين ولو أنها كانت

قدوات أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها نفتضى التزول بالعقوبة
إلى أكثر من مما نزلت إليه لما منها من ذلك الوصف الذي وصفته به ،
لما كان ما تقدم وكان قد استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقضها
تبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة
بوصفها جريمة الشروع في قتل عبد الحميد شحاته عمدا . مع سبق الإصرار بأنها
قتل عمدا مع سبق الإصرار فإنه يتعين رفض الطعن وفقا للسادة ٤٣٣ من قانون
الاجراءات الجنائية .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور الدادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، وفيهم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٨٥)

القضية رقم ١٣٩٥ سنة ٢٥ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . تبديد . مسئولية جنائية . دفع المتهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله . لا تأثير له في مسئولية عن التبديد ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس .

إن دفع المتهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حمز عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمخسر والمحجوز عليها قضائيا لصالح قلم كتاب محكمة سوهاج والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فبددها وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جناح سوهاج الجزئية هذه الدعوى وقضت غايبا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، والمحكمة المذكورة قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم الحكم . سمعت محكمة سوهاج الابتدائية هيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أن به قصورا في الرد على دفاعه ذلك بأنه حين دانه بتدبير البقرة المحجوز عليها لم يلتفت إلى ما دفع به من أنه لم يكن المطالب وحده بالدين المحجوز ضده من أجله بل أن له فيه شركاء وأنه لم يمتنع عن تقديم المحجوز للحضر الذي لم ينتقل إلى مكان الحجز في اليوم المحدد للبيع هذا إلى أنه غير ملزم بنقل المحجوز إلى السوق مما يجعل الجريمة غير متوفرة الأركان وبالتالي يجعل الحكم المطعون فيه معيبا مستوجبا للنقض .

وحيث إن الحكم القياي الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد لأسبابه بالحكم الصادر في المعارضة وبالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وأثبت أن المحجوز لم يوجد في مكان حجزه وإن الطاعن لم يقدمه للحضر في اليوم المحدد ليبيعه بقصد هرقلة التنفيذ ، لما كان ذلك وكان ما دفع به الطاعن من أن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته عن فعله مادام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه وكان يبين من محضر جلسات المحاكمة أن دفاع الطاعن انحصر في دعواه بالسداد مما تقتضى به نسبة القصور في الرد إلى الحكم المطعون فيه وكان ما أورده الحكم صريحا في أنه لم يبين الإدانة على عدم نقل المحجوز إلى السوق ، لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه لا يمدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه ، وضوحا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد حسين ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٨٦)

القضية رقم ١٤٠٣ سنة ٢٥ القضائية :

غرفة الاتهام . قض . قرار بأن لا وجه . الذي عليه بالقصور وتخاذل الأسباب . وهذا لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . عدم جواز الطعن .

القصور والتخاذل في أسباب قرار غرفة الاتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها الذي يجيز للدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض في الأمر المذكور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه : قتل عثمان العقبواي عمدا بأن أطلق عليه حيارا ناريا قاصدا قتله فأودى بحياته مع سبق الاصرار . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات . فقررت غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم . فطعنن الطاعة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعة تبني طعننا على قصور في أسباب القرار المظنون فيه إذ أغفل الرد على الأدلة القائمة على صحة ما أسند إلى المظنون ضده كما تبنيه على التخاذل في أسباب هذا القرار إذ اطرح أقوال شاهد الرؤية وأسس ذلك على أنه رأى الضارب من ظهروه موليا الادبار في حين أن هذا الشاهد وصف المظنون ضده وصفا دقيقا وعرض عليه عدة مرات فتعرف عليه وإذا اطرح أقوال الجنبي عليه

مع أنه قد رغب إصابته مباشرة أن الذي أطلق عليه النار هما على خاطر وابته
المطعون ضده.

وحيث إنه لما كان الشارع في المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية
قد قصر حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأنه
لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها
وهذه العبارة الأخيرة قد أضافتها لجنة التنسيق لما وأنه من لزومها في بيان حدود
حق الطعن المخول للنائب العمومي ولادعى المدني — لما كان ذلك ، وكان
ما تثيره الطاعة من قصور وتحاذل في أسباب القرار المطعون فيه لا يعتبر خطأ
في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها بما يجوز معه الطعن بطريق النقض
من المدعية بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة
الدعوى طبقا للقانون، فإن الطعن يكون غير جائز.

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(٨٧)

القضية رقم ١٤٠٦ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) سبق الإصرار . توافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن الجني عليه سيمر من مكان الحادث .
(ب) حكم . بـ ٥٥٥ . بيان صناعة المتهم ومحل سكنه وسنه . إغفاله . متى لا يعيب
الحكم ؟

١ — سبق الإصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن الجني عليه سيمر
من مكان الحادث وقت وقوعه .

٢ — إغفال بيان صناعة المتهم ومحل سكنه وسنه لا يعيب الحكم مادام
ليس هناك شك في شخصية المتهم، ومادام هو لا يدعى أنه في سن تؤثر في مسؤوليته
أو عقابه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: قتل عهد المالك مصطفى عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا قاتلا "بتدقية" تطلق الرصاص وترصده في الطريق الذي اعتاد أن يمر فيه حتى إذا ما ظفربه أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقبته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . وقد قررت الغرفة إحالته إليها لمعاقبته طبقا للواد سالفة الذكر . وقد ادعت يافه بيومي بحق مدني قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . سمعت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى وقضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة عبد العظيم عبد الحلي بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني يافه بيومي مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة .

فلعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه التفسير والخطأ في الاستدلال وخلا من بعض البيانات الواجب إثباتها فيه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن بين المجنى عليه وبين آخرين من بلده عداوة وإن قاتله مجهول أخذا بالتأثر وقد وقع الحادث بعد المشاء وموضع الإصابة من الخلف وليس في الأوراق سوى شهادة المجنى عليه وقد تصيد أهل المجنى عليه شاهدين ذكرا اتهما رأيا الضارب بعد إطلاق العيار يسير في الطريق ثم وجدا المجنى عليه مصابا وأخبرهما باسم الطاعن وهو أمر يتجافى مع المقول إذ كان في مقدور الطاعن أن يتخذ مساهة في أحد الممرات العديدة التي توصل للزراعات ، يضاف إلى ذلك

أن التقرير الطبي لم يثبت وجود نمش أو احتراق حول الإصابة مما يدل على أن الضارب كان بعيداً عن الجنى عليه بما لا يسمح بالتحقق منه ، ومن ثم يكون الاتهام قائماً على الاستنتاج نظراً إلى النزاع القديم وقد دلت المعاينة على أن البلدين يفصلهما البحر اليوسفى ، ولا يمكن عبوره لئلا غير أن المحكمة فهمت خطأ أن بين البلدين تربة يسهل عبورها من أحد البلدين للبلد الآخر ، وفضلاً عن ذلك فإن الحكم لم يتحدث عن ظرف التردد الذى شمله وصف التهمة كما لا يوجد بمحضر الجلسة بيان عن سن المتهم وصناعته أو جنات سكنته وهو قصور يوجب إجراءات المحاكمة — هذا إلى أن الحكم أدان الطاعن بجرمة القتل مع سبق الإصرار مع أنه لم يثبت أن الطاعن كان يعلم بأن الجنى عليه سيق فى مكان الحادث وقت وقوعه ، وقال إنه لو كان الطاعن غير القاتل لما اتهمه الجنى عليه وفات الحكم أن الجنى عليه لم ير القاتل لشدة الظلام قاتم الطاعن بالظن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر جناية القتل العمد مع سبق الإصرار التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، ولما كان الحكم قد ملق على أقوال شهود الإثبات بقوله "إن المحكمة تتق كل الثقة بأقوال الجنى عليه التى أدلى بها قبل وفاته مباشرة من أن المتهم هو الذى أطلق عليه العيار وأنه شاهده بنفسه وأكد هذا القول وكرره جملة مرات ولجميع من سأله ، كما تتق المحكمة بأقوال الشهود الذين شهدوا بأنهم رأوا المتهم عقب إطلاقه النار مباشرة قادماً من مكان الحادث متجهاً إلى المزارع للوصول إلى بلده التى قدم منها لارتكاب الحادث ولم يستطع المتهم تجريح أقوال هؤلاء الشهود ، ولم يستطع الدفاع التدليل على أنهم تحاملوا على المتهم أو قرروا الإيقاع به وشهدوا على وقائع لا تطابق الحقيقة ، هذا ولو أن القاتل للجنى عليه هو غير المتهم فليس هناك من دافع يدفع الجنى عليه لإفلات الجانى الحقيق والإيقاع بالمتهم ولم يظهر من التحقيق أن هناك رابطة تربط الشهود بالجنى عليه بل الذى ثبت هو أن الجنى عليه غريب عن هذه المنطقة فلا توجد أسباب تدفع الشهود إلى مجاملة

المجنى عليه بل الأقرب إلى العقل أن يجاملوا المتهم وهو أحد أهالي المنطقة التي يقيمون فيها أما المجنى عليه فهو غريب عن هذه الجهة كما سبق وذلك مما يؤكد للحكمة أن الشهود شهدوا على وقائع صحيحة ومن ثم فإن المحكمة ترى أن التهمة ثابتة على المتهم ثبوتاً كافياً لا شك فيه، كما رد الحكم على ملبأه الطاعن في دفاعه بشأن إصابة المجنى عليه من الخلف وتعدر رؤية قاتله فقال إن ذلك "مردود عليه بما أجمع عليه الشهود من أن الحادث وقع بين المغرب والعشاء أثناء عودة المزارعين من حقولهم وفي وقت تسهل فيه الرؤية على مدى قصير من الأهل ، وقد ثبت من معاينة مكان الحادث أنه وقع في طريق عرضة نمتة أمتار فكان من الطبيعي أن يتحقق المجنى عليه من شخص عند تلاقيهما في الطريق وشاهده وقت إطلاقه النار عليه على مسافة قصية ونصف منه ... " لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم ما ذكره في معرض تفنيد دفاع الطاعن من أن البلدين لا يفصلهما إلا زمة مياه مع أن البحر اليوسنى هو الحد الفاصل بينهما ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعن هو الذي قتل المجنى عليه للأهلة التي مردتها وفي المكان الذي دلت عليه المعاينة ، وكان لا يندى الطاعن ما يقوله من أن الحكم لم يتحدث عن ظرف التردد مادامت المحكمة قد أثبتت في حكمها سبق إصرار الطاعن على قتل المجنى عليه ، وكان أحد الطرفين يجوز وحده في تشديد العقاب ، وكان سبق الإصرار يتوافر ولو لم يكن الطاعن عالماً بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد نص القانون الذي حكم بموجبه وكان اسم الطاعن قد ورد صحيحاً في عرض الجلسة وفي الحكم وكان إغفال بيان صفة المتهم وعلى سكه وسنه لا يعيب الحكم مادام ليس هناك شك في شخصية المتهم ، وما دام هو لا يدعى أنه في سن تؤثر في مسؤوليته أو عقابه . لما كان ذلك جميعه فان ما يثيره الطاعن لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل ولا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، وفهم بنى الجندي ، المنشارين .

(٨٨)

القضية رقم ١٤٠ سنة ٢٥ القضائية :

دعوى جنائية . تدخل المسئول عن الحقوق المدفوعة فيها في جميع الأحوال . جاز . وجود دعوى مدنية مرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . غير لازم . (٢٥٤ ج ١) .

استحدثت الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضيها جواز رفع الدعوى المدنية حل المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتبويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

الوقائع

لأنتم النيابة العامة يوسف محمود برغش بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل غلام محمود أبو الحديد وكان ذلك ناشئا من إهماله وعدم احتياطه بأن قاد سيارة بسرعة في طريق مزدحم بالمارة دون أن يطلق آلة التنبيه فعمد المبنى عليه وحدثت به الاصابات الميينة بالقرار الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ عقوبات وقد تدخل في الدعوى الأستاذ محمد ابراهيم عن إدارة النقل المشتركة بصفتها مسئولة مدنيا . نظرت محكمة جناح الرمل الجزئية هذه الدعوى وقضت بحضورها عملا بإادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات فاستأنف المتهم

ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا . أولا : بعدم قبول تدخل المسئول بالحق المدني . ثانيا : بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصادر يف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعة تبني طعننا على أن الحكم الاستئنافي إذ قضى برفض طلب تدخلها باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن إدارة النقل العام بالإسكندرية "أى الطاعة" مسئولة مع المتهم بالتضامن وأساس تدخلها قائم على المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها وخوات للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية المعارضة في قبول تدخله . وتركت للمحكمة حق تقدير الاعتراض .

وحيث إنه لما كان الشارع قد استحدث نص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال ويعترف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية: لما أم لم تكن وذلك استثناء من القاعدة العامة التي مقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لينظرها مع الدعوى الجنائية وهذه ذلك أن الحكم على المتهم في الدعوى الجنائية سوف ينصرف أثره حتما إلى المسئول عن الحقوق المدنية عند المطالبة بالتعويض فأجاز الشارع دخوله للدفاع عن المتهم وعن نفسه بطريق غير مباشر — لما كان ذلك وكانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن الأول بتهمة أنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل علام محمد أبو الحديد وذلك بإهماله وعدم احتياطه بأن قاد سيارة بسرعة في طريق مزدهم بالمارة دون أن يطلق آلة التنبيه فقصم المجنى

عليه وأحدث به الإصابات الميمنة بالكشف الطبي والتي أودت بحياته وكانت إدارة النقل المشترك بالإسكندرية قد طلبت تدخلها بالجلسة الاستثنائية باعتبارها مسؤولة عن الحقوق المدنية واعترضت النيابة على هذا الطلب وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التدخل وبتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالعقوبة بمقولة إن الدعوى خالية من الادعاء بالحق المدني وأن هذا شرط لازم لقبول التدخل — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يبيحه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن الأول وإن كان لم يقدم أسبابا لطلعه إلا أن الأوجه التي بنى عليها النقض بالنسبة للطاعة الثانية تتصل به مما يتعين معه الحسن سير العدالة نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا عملا بالمادة ٤٣٥ فقرة ثانية من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المنشاور ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد غنيى المنشاورين .

(٨٩)

القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢٥ القضائية :

قضى . أثره . سب . المتهم لا يضارب طمته . مثال في جريمة سب . (المادة ٣٠٨ ع) .

متى ثبت في حق المتهم أنه وجه إلى المدعية بالحق المدنى علنا وفي الطريق العام عبارات سب تتضمن طعنا في عرضها ، مما كان يوجب توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا المنصوص عنها في المادة ٣٠٨ ع . إلا أنه نظرا إلى أن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي ولأن الحكم الاستثنائي الأول الذى أوقع على المتهم عقوبة الغرامة قد نقض بناء على طلب المتهم وحده فلا يسع هذه المحكمة إلا أن تلتزم بتوقيع عقوبة الغرامة وحدها في حدود ما قضى به الحكم الاستثنائي الأول حتى لا يضارب طمته وهي تقدرها بنفس القدر فتقضى بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الحبس .

الوقائع

أقامت كل من فهميه السيد إسماعيل وعبد المال أحمد النجدي "المدعيان مدنيا" هذه الدعوى مباشرة على حسين طليوه عيسى "المتهم" بالصحيفة المعلقة له وللنيابة قال فيها إنه : تعدى على الأولى منها بالسب بالطريق العمومي بأن قال لها "يا شرموطة يا بنت الكلب يا نجسة يا فواحشية" فقدمت يلاغا إلى البوليس ، ولم يتم تحقيقه بعد . وفي ٨ من يولييه سنة ١٩٥٢ تعدى عليها أيضا بأن قال نفس الألفاظ فأرادت ابتهما الآتية رئيسه أن تعاقبه على تلك الألفاظ

فتعدى عليها بالسب هي الأخرى بأن قال لها "يا بايظة ياوسخة يا بنت الكلب يا بنت فهيمة النجسة" فبادرت إلى إبلاغ النائب العام ورئيس نيابة الزقازيق ووكيل النيابة وأمور المركز ولم يتم التحقيق ، وطلبنا عقابه بالمواد ١٧١ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات كما طلبنا القضاء لها عليه بمبلغ أقل من ألف جنيه بصفة تعويض إلا أنهما اكتفيا مؤقنا بمبلغ قرش صاغ محتفظين بكامل حقوقهما فيما بعد ، وطلبنا في ختامها الحكم لها بذلك مع تكليف النيابة بمباشرة الدعوى العمومية . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل عن النهمتين وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعيتين بالحقوق المدنية قرشا صاغا على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية ومانحى قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعيتين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة وتغريم المتهم ثلاثين جنيا ونأييده فيما ددا ذلك . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية أخرى قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات من اليوم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع طلبات النيابة والمتهم والدفاع والاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الاستئناف سبق قبوله شكلا .

وحيث إن الدعوى أقيمت بالطريق المباشر ضد المتهم بصحيفة أطلت إليه

و إلى النيابة في يومى ٢٢ و ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ ذكر فيها أن المتهم اعتدى في يوم ١٩٥٢/٦/٦ على المدعية الأولى بالحلق المدنى بسبها علنا في الطريق العام بأن قال لها " يا شرموطة يا بنت الكلب يا نجسة يا فواحشية " ثم عاد إلى الاعتداء عليها بنفس الألفاظ في يوم ١٩٥٢/٧/٨ فلما تدخلت ابنتها المدعية الثانية اعتدى عليها بقوله " يا بابايطة يا وثيقة يا بنت الكلب يا بنت فهمه النجسة " وقد تقدمنا بالشكوى إلى جهات النيابة والبوليس ثم رفعتا هذه الدعوى تطلبان فيها معاقبة المتهم بالمواد ١٧١ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ ع . مع إلزامه بأن يدفع إليهما قرشا واحدا كتعويض مؤقت .

وحيث إن محكمة أول درجة بعد أن سمعت الدعوى قضت بحضورية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل عن التهمتين وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جزائية وإلزامه بأن يدفع للدعيتين بالحلق المدنى قرشا صافا على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم الحكم وقضت الهيئة الاستئنافية بتعديل عقوبة الحبس وتغريم المتهم ثلاثين جنيا وتأنيده فيما عدا ذلك ، فقرر بالظن في هذا الحكم بطريق النقض وكان بمعايجه عليه الإخلال بمحق في الدفاع فقبلت المحكمة هذا الوجه ونقضت الحكم وأحالت الدعوى إلى المحكمة الابتدائية .

للفصل فيها من هيئة استئنافية أخرى فقضت هذه بعد أن حققت دفاع الطاعن بسماع الشاهد محمد عليوه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأنيده الحكم المستأنف وأصررت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس فعاد المتهم للظن في هذا الحكم لحط في تطبيق القانون يرجع إلى أن محكمة الإحالة بقضائها بتأييد عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا قد شددت العقاب على الطاعن الذى نقض الحكم بناء على طلبه وحده وهى بذلك قد خالفت حكم المادة ٤٣٦ إجراءات والمسا كان هذا الظن للمرة الثانية فقد قضت محكمة النقض بقبول الطاعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم وحددت جلسة لنظر الموضوع وقد سمعت على الوجه المين بمحضر الجلسة .

وحيث إن الحكم المستأنف صحيح فيما قضى به من إدانة وتعميض للأسباب التي جنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أنه ثبت من شهادة محمد عليه أمام المحكمة الاستئنافية أنه كان مارا بالطريق فشاهد الفريقين يتشاحتان فأدخل أخاه "المتهم" في منزله وأنهى المشاجرة وأضاف إلى ذلك أن الفريقين كانا يتبادلان عبارات لم يتيقنا لضعف سمعه وفي هذه الأقوال ما يؤيد الدعوى قبل المتهم نفسه تؤكد أن مشاجرة وقعت بالفعل وأن ألفاظا تبادلها المتهم مع الفريق الآخر وهي بهذا المعنى تدعم الأدلة المستفادة من أقوال الشهود كما أن أقوالهم تعتبر متكاملة لها ولا ينقص من قيمتها دعواه بأنه لم يتيقن الألفاظ التي تبادلها الطرفان لضعف سمعه فإن ذلك مرجعه على الراجح إلى محاولة دفع المسئولية عن أخيه بالقدر الذي استطاعه والذي يقتضيه موقفه منه .

وحيث إنه وقد ثبت في حق المتهم أنه وجه إلى المدعين بالحق المدني طنا وفي الطريق العام عبارات سب تتضمن طعنا في عرضهما مما كان يوجب توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا المنصوص عنهما في المادة ٣٠٨ ع . إلا أنه نظرا إلى أن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي ولأن الحكم الاستئنافي الأول الذي أوقع على المتهم عقوبة الغرامة قد نقض بناء على طلب المتهم وحده فلا يسع هذه المحكمة إلا أن تقرر بتوقيع عقوبة الغرامة وحدها في حدود ما قضى به الحكم الاستئنافي الأول حتى لا يضار بطلانه وهي تقدرها بنفس القدر فنقض بتعديل الحكم المستأنف فيما غضى به من عقوبة الحبس وتغريم المتهم ثلاثين جنيها وتأبيده فيما عدا ذلك .

(٩٠)

القضية رقم ١١٩١ سنة ٢٥ القضائية :

تجنيح الجناية . غرة الاتهام . متى يجوز لها إحالة الجناية الى محكمة الجنيح للفعل فيما على أساس عقوبة الجنحة ؟ (المادتان ٢/١٧٩ و ٢/١٥٨ ج ١)

المادة ٢/١٧٩ اتى تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، لم تطالغ لغرة الاتهام إحالة الجناية الى محكمة الجنيح للمحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة إذ هذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجنائية مما يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : أولاً - المتهمان الأول والثاني حازا جواهر مخدرة " حشيشا " بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانياً المتهم الثالث وهي صاحبة محل عمومي مقهى قدمت وسهلت للاثمين الأول والثاني تعاطي جوهر مخدر " حشيش " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت إلى غرة الاتهام بمحكمة الاسكندرية إحالة القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهمين بالمواد ٢١ و ٣٣ فقرة ج وأخيرة و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ فقرة أولى من القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (١) الملحق به فقررت غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة جناح العطارين لمحاكمتهم طبقاً للمواد ووصف التهمة سالف الذكر في حدود عقوبة الجنحة فطعنّت النيابة العامة في هذا الأمر ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن القرار المطعون فيه خالف القانون إذ قضى بإحالة المتهمة الثالثة نعمة محمد سليمان إلى محكمة الجنيح لمعاقبتها على الجريمة المستندة إليها في حدود عقوبة الجنحة في حين أن هذه

الجريمة منطبقة على المادة ٣٣ فقرة ج من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والعقوبة المقررة لما هي الأشغال الشاقة المؤبدة — وفضلا عن أن هذه العقوبة لا يمكن النزول بها إلى عقوبة الحبس فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة سالفه الذكر على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أى جريمة من الجرائم الواردة بها ومن بينها الجريمة المسندة للتهمة الثالثة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن التهمة المسندة للتهمة الثالثة هي أنها وهي صاحبة محل عمومي (مقهى) سهلت للانهمين الأول والثاني تعاظمي جوهر مخدر (حشيش) زغير الأحوال المصرح بها قانونا — وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣ فقرة ج من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والمعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ولما كانت المادة ٢/١٧٩ التي تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية، لم تطلق لغرفة الاتهام إحالة الجناية إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة — وكانت هذه الاحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجناية مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس هذا فضلا عن أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣ سالفه الذكر تمنع من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بإحالة المتهم الثالثة إلى محكمة الجنح لمعاقبتها في حدود عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض القرار المطعون فيه — وأحالة القضية إلى غرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية لإحالتها إلى محكمة الجنابات بالنسبة لجميع المتهمين لقيام الارتباط .

(٩١)

القضية رقم ١٣٩٠ سنة ٢٥ القضائية :

(١) استئناف • استئناف النيابة • أثره الناقل • مداه •

(ب) تفتيش • ضبط قضائية • مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع • دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب •

(ج) قانون • دستوريته • القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي • صدوره صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره •

١ - لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأي قيد إلا إذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة ، وهذا الاستئناف لا يتخصص لسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل بها اتصالا بخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديه في الجلسة من الطلبات .

٢ - لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات .

٣ - القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ والذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي ، صدر مستقلا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٠ وبذلك يكون قد صدر صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : وهو مدير مستودع مخور باع في عمل عمومي "مستودع مخور" مشروبات روحية فيه دون أن يكون حاصل على رخصة بذلك من وزارة الداخلية . ثانيا : أدار عملا عموميا بدون إخطار . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان التفتيش . نظرت محكمة جناح طنطا هذه الدعوى وقضت بحضوريا عملا بالمواد المطلوبة برفض الدفع ببطلان التفتيش وتغريم المتهم مائتي قرش وإغلاق المحل أسبوعين عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية بلا مهر وفات جنائية . فاستأنف المتهم الحكم بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٣١ كما استأنفته النيابة بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٣٠ وقيد الاستئنافان برقم ٣٦٢٩ سنة ١٩٥٤ ولدى نظر الدعوى تمسك المتهم بالدفع السابق إيدأوه . سمعت محكمة طنطا الابتدائية هيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و٤ و٥ و١٤ و ١٥ و ٣٠ و ٣٦ و ٢٧ و ٣٨/١ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ مع تطبيق عقوبة واحدة عن الجريمتين لارتباطهما عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي عقوبة الجريمة الثانية بإجماع الآراء بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتي قرش والغلق عن التهمتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ تنيب يوم تلاوة الحكم أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة ولم يوقع على مسودة أسبابه إعمالا لنص المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - اكتفاء بتوقيعه على مسودة مطلوقه .

وحيث إن الشارع إذ نص في المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه

عن الحضور وقت تلاوة الحكم وجب أن يوقع على مسودة الحكم - إذ نص على ذلك ولم ينص على البطلان إذا لم يحصل هذا التوقيع مع أنه عني بالنص عليه بصدد مخالفة حكم المادة ٣٣٩ السابقة عليها والمادتين ٣٤٥ و ٣٤٦ التاليتين لها - إنما أراد بإيجاب التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر من سمع الدعوى ولم يرد أن يرتب على مخالفة هذا الإجراء أى بطلان - وكلما ثبت اشتراك القاضى فى الحكم كان صحيحا مهما كانت طريقة هذا الثبوت. لما كان ذلك وكان يبين من الشهادة المقدمة من الطاعن والمرفقة بأوراق الطعن أن القاضى فاروق سيف النصر الذى سمع الدعوى ولم يحضر تلاوة الحكم وقع على منطوقه المدون بمحل الرول " أى قائمة القضية المعدة لإثبات رقم قيدها فى جدول النيابة وأسماء المتهمين والمسئولين والمدعين مدنيا وموضوع التهمة والمواد المنطبقة عليها وأسماء شهود الإثبات والنفى ونص الحكم وإجراءات المحاكمة وتواريخها - وكان فى هذا ما يقطع فى الدلالة على اشتراكه فى الحكم - فإن ما اثاره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وبما أن مبنى الأوجه الثانى والثالث والرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخل بحق الطاعن فى الدفاع وانطوى على خطأ فى الاستناد إذ دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة شكلا لأنها لم تكن قد طلبت من محكمة أول درجة الحكم بأقصى العقوبة . وقضت المحكمة برضى الدفع استنادا إلى أن الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر ببراءة الطاعن من التهمة الثانية يتعين معه قبول الاستئناف عن التهمة الاولى وهو ما يخالف الثابت بالأوراق إذ ثبت النيابة استئنافها على الخطأ فى تطبيق القانون ولم تطلب إلغاء الحكم الصادر ببراءة الطاعن من التهمة الثانية وقيد الاستئناف بدفع قيد الجنح المستأنفة عن التهمة الأولى فقط وبذلك تكون المحكمة قد قضت بما لم يطلبه الخصوم وأخلت بحق الطاعن فى الدفاع إذ لم تلفت نظره لبدافع عن نفسه فى خصوص التهمة الثانية التى حكم ببراءته منها .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن تقرير استئناف النيابة جاء ما أولم يقتصر على إحدى التهمتين المستندتين للطاعن دون الأخرى - وكان مبنى استئنافها

الخطأ في نصوص القانون وفي تأويلها — لما كان ذلك وكان لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية بأى قيد إلا إذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع على المحاكمة — وكان استئناف النيابة لا يتخصص لسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتصل بها اتصال يتحولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها أو تبدييه في الجلسة من الطلبات — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه الثلاثة لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الخامس والسادس من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وجاء قاصر البيان إذ رفض الدفع ببطلاق التفتيش الذى أحسسه الطاعن على أن الضابط الذى أجراه من رجال مكتب الآداب فلا اختصاص له بالنسبة للحالات العمومية لأنه ليس من ضباط البوليس أو مندوبى الإدارة الذين يحق لهم تفتيش هذه الحالات . ولا يمكن الاستناد إلى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية الممدلة لعدة من رجال الضبطية القضائية لأن هذه المادة تشترط لمنح صفة الضبطية القضائية أن يعمل المأمور في دائرة اختصاصه الولاىة . يضاف إلى ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذى منح رجال مكتب الآداب صفة الضبطية القضائية قد صدر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بعد إلغاء الدستور في ١٠/١٢/١٩٥٢ وبعد أن فقد الوصى على العرش حقه في إصدار المراسيم بقوانين — هذا إلى أن الحكم لم يستظهر حالة التلبس التى تبيح لرجل الضبطية القضائية إجراء التفتيش — خاصة وأن الضابط لم يذكر في محضره ، وفي الجلسة أن حالة التلبس كانت ظاهرة لمن يمر في الطريق أو أنه دخل إلى محل الطاعن لسبب آخر فإجراء التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن فقال ” ومن حيث إن ما يثيره الحاضر عن المنهم في دفعه ” سالف الذكر ” في غير محله ذلك أن المشرع قد منح ضباط مكتب الآداب في الإدارة العامة وفروعها في المحافظات والمديريات

صفة الضبطية القضائية بالمرسوم بقانون ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ اعتباراً من ١٩٥٢/١٢/٢٤ ومن ثم فلا جدوى من بحث نشأة مكتب الآداب بصيغة عامة أو نشأة مكتب الآداب في طنطا بصيغة خاصة مادام أن المشرع في حدود ولايته لدستورية القائمة وقت صدور المرسوم بقانون سالف الذكر قد منحهم صفة الضبطية القضائية — ولا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشرائط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات — ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فلا جدوى تعود على المتهم من دفعه سالف الذكر إذ أن الضبط قد تم في محل يباح للكافة دخوله دون تمييز فإذا ما دخله الضابط وشاهد المتهم ومن بالمثل على الحالة السابق بيانها في أسباب هذا الحكم والتي تدل في ظاهرها على أن المتهم يبيع خمرًا بالتجزئة ويسمح بشربها في المحل — هذه الحالة تجمل المتهم في حالة تلبس تبيع لضابط البوليس بالضبط — ولما كان ما أورده الحكم من ذلك سائفاً ومجهيماً في القانون وفيه الرد الكافي على دفاع الطاعن وكان القانون ٣٥٨ سنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ والذي أضفى على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبطية القضائية قد صدر مستنداً إلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٠ — وبذلك يكون قد صدر مجهيماً في ظل الأوضاع التشريعية الصارية وقت صدوره — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن من السابع إلى الحادى عشر هو أن الحكم المطعون فيه شبه قسور في التسبب وفساد في الاستدلال إذ لم يستظهر الوقائع التي استخلص منها أن الطاعن يبيع مشروبات ووحية بالقطاعى — واستند الحكم في إدانته إلى أدلة لا توصل إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ أنه على فرض وجود صندوق وكوبين ومحتين بهما بطاطس بالمستودع المرخص به فإن هذا لا يدل بذاته على أن المثل أعد ليبيع الخمر بالقطاعى — كما لم يرد الحكم على ما دفع به

الطاعن من أن نجيب حين وفهى مقار اللذين وجدنا بالمحل إنما كانوا يتذوقان عينة لشراء زجاجة خمر مقفولة وأن البطاطس لم تقدم لها وإنما كان مهادا له هو "أى الطاعن" كما أنه لم يرد على ما شهد به الشاهدان المذكوران تأييدا لهذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها واستند فى ذلك إلى الأدلة التى أوردتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وأطرح دفاع الطاعن للاعتبارات الساتفة التى ذكرها . لما كان ذلك وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ماعداءه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب مادام تقدير الدليل موكولا إليها — وهى غير ملزمة بتفنيد أقوال شهود النفى مادام الرد عليها مستغافا من القضاء بالادانة للأدلة التى أوردتها فى حكمها — لما كان ماتقدم فإن هذه الأوجه من الطعن لا يكون لها محل إذ هى فى حقيقتها لا تعدو أن تكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارتة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى عشر من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أنه على فرض صحة الوقائع التى أثبتها الحكم فإن المتهم يكون قد خالف شروطه الرخصة المنصرفة إليه والمقوبة المقررة لهذه المخالفة متصوص عليها فى المواد ٣ و ١/٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ و ٣ و ١/٧ من اللائحة المرفقة ولا تنص على الإغلاق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه باع الخمر بالتجزئة فى محله المرخص به مستودعا للخمر بفعل منه بذلك عملا عما إداره قبل الحصول على رخصة من الجهات المختصة وما قبله على ذلك طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العامة . ولما كان هذا الذى انتهى إليه الحكم هو تطبيق صحيح للقانون فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن الفعل الذى أسند إليه يكون جريمة أخرى لم توجه إليه النيابة انهاما بشأنها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موزوما .

(٩٢)

القضية رقم ١٣٩٤ سنة ٢٥ القضائية :

حكم • إصداره • عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة • تأييده استئنافا • عدم أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي • إنشاؤه أضرارا جديدة كاملة لقضائه • صدور هذا الحكم الأخير متوجا باسم الأمة • لا بطلان •

إذا كان الحكم الاستئنافي إذ أيد الحكم الابتدائي — الذي لم يصدر باسم الأمة — لم يأخذ بأسبابه وإنما أنشأ لقضائه أضرارا جديدة كاملة وصدر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطلان في الإجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تقتضى به المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — فإن النعي على الحكم الاستئنافي بالبطلان لا يكون له محل .

الوقائع

أقام محمد سعد أبو جريدة المدعى بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنت بندر كفر الشيخ الجزئية بغير بضعة يطالب فيها بتكليف المتهم فريد ميخائيل صالح بالحضور أمام هذه المحكمة لأنه كان أمام محل الشاهد أبو الفتوح مرسي وحضر المتهم فريد ميخائيل صالح وطلب زجاجة مياه غازية ثم تقدم نحوه وأمسكه من لحيته ووجه له العبارة الميينة بالعريضة وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ إلى ٣٠٨ من قانون العقوبات لما أصابه من ضرر من الاعتداء عليه بالسب — كما طلب من إزام المتهم بأن يدفع له على سبيل التعويض المدني المؤقت مبلغ خمسين صاغ واحد بضعة تعريض والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ٥٥ من قانون العقوبات (أولا) بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وتقريبه جبهة جنينيات وأمرت بوقف عقوبة الحبس مدة ثلاث سنين تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . (ثانيا) بإزام المتهم بأن يدفع للدعي المدني وعلى سبيل التعويض المؤقت قرشا صاغا واحدا والمصاريف المدنية ورفضت ما لهذا ذلك

فاستأنف المتهم هذا الحكم . وعككة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه ، ووضوحا وبتأييد الحكم المستأنف .

قطعت الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعككة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية لتعكم فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى .

وعككة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة استئنافية أخرى قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المتهم بالمصروفات المدنية عن الدوجتين بلا مصاريف جنائية .

فقطعت الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

السكمة

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبني الوجه الأول من وجهي الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لأنه أيد الحكم الابتدائي الباطل لعدم صدوره باسم الأمة ولأن الحكيم المذكورين أغفلا ذكر اسم المدعي بالحق المدني ولقبه وصفته وموطنه وهي من البيانات الجوهرية التي يترتب على عدم ذكرها بطلان الحكم .

وحيث إنه لما كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي ، وإنما أنشأ لقضائه أسبابا جديدة كاملة وصدر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطلان في الإجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تقتضيه المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الحكم قد أورد اسم المدعي بالحق المدني (محمد سعد أبو جريدة) وأنه الحقني عليه الذي أفاد دعوى الجمعية المباشرة وأنه خليفة السادة المغازية بانحاء الجمهورية المصرية

وكان ما ذكره الحكم يكتفى في تعيين المدعى بالحق المدني وبيان صفته بما ينفى معه اللبس أو الخطأ في شخصه فإن النفي على الحكم بالبطلان لا يكون له محل .
وحيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن المحكمة قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ رفضت تأجيل الدعوى للاستعداد ، كما رفضت طلب ضم أصل الشكوى التي قدمها المدعى بالحق المدني .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الدفاع عن الطاعن طلب التأجيل للاستعداد ولكن المحكمة استمرت في نظر الدعوى وسألت المتهم (الطاعن) فأنكر التهمة وحضر المدعى بالحق المدني وصمم على طلباته ثم ترافع الحاضر مع المتهم ، وقد عرض الحكم لما يثيره الطاعن بهذا الوجه ورد عليه في قوله "من حيث إنه بجلسة اليوم طلب محامى المتهم التأجيل للاستعداد فرفضت المحكمة طلبه إذ الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة ومحاضر الهيئة الاستئنافية السابقة أن سيادة عماليه كان حاضرا جميع تلك الجلسات فلا عمل بعد ذلك لأن يطلب التأجيل للاستعداد فضلا عن أنه في مواد المنع ليس من الضرورات الحتمية أن يحضر محام مع المتهم ، ثم طلب الدفاع التأجيل لضم الشكوى الأصلية وهو طاب لم يسبق إبدائه أمام محكمة أول درجة ولا أمام الهيئة الاستئنافية السابقة فضلا عن أنه وإن كانت العبرة في المسائل الجنائية بالتحقيقات التي تجريها المحكمة وهي بالذات ما استندت إليه محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية في قضائهما بإدانة المتهم فلاه مقدم بملف الدعوى صورة رسمية طبق الأصل من هذه الشكوى فلا عمل إذن لطلبها" — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أعلن في الميعاد الذى نص عليه القانون وكان القانون يوجب على كل من طرفي الخصوم أن يحضر الجلسة مستعدا ما دام قد أعلن في الميعاد فلا يقبل من الطاعن القول بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع إذا هي رأت نظر الدعوى ولم تر حاجة تدعو

إلى تأجيلها ولم تمنع الطاعن من أن يبدي كافة أوجه دفاعه ، كما لا جناح عليها
إذا هي التفتت عن طلب ضم شكوى في حدود ما لها من سلطة تقديرية وللأسباب
السائفة التي أوردتها ، ويكون ما أثاره الطاعن بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أيد في منطوقه العقوبة
التي قضى بها الحكم الابتدائي الذي لحقه البطلان ، فيتعين تصحيح الحكم بالنسبة
لما قضى به من عقوبة وفقاً للادتين ٤٢٠ و ٤٣٢ من قانون الإجراءات
الجنائية .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وزير المحكة ، وبحضور البادة : محمود إبراهيم ، اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم بسى الجندي ، والسيد أحمد ضفى المستشارين .

(٩٣)

القضية رقم ١٤٠٤ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) قتل عمد . نية القتل . حق قاضى الموضوع فى استخلاصها بغير معقب عليه .
 - (ب) قرض . طعن . المصلحة فى الدائن . قتل عمد . الحكم على الدائن بالأشغال الشاقة المزدوجة فى جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والأزد . انعدام مصلحته فى التمسك بعدم توافر هذين الشرطين .
 - (ج) لإثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع فى تجزئة الدليل المقدم إليها والأخذ بما تضمنت إليه من أقوال الشهود المختلفة . عدم إلزامها بإثبات العلة .
- ١ — نية القتل العمد أمر موضوعى يستخلصه قاضى الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف التى أثبتتها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها .
- ٢ — لا جدوى للطعن من التمسك بعدم توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى جريمة القتل العمد المنسوبة إليه مادامت العقوبة المحكوم بها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .
- ٣ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تضمنت إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تنق فيه ولا تضمن إلى صحة روايته ، وهى إذ تفعل ذلك لا تكون ملازمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هى وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام استخلاصها للحقيقة القانونية التى اطمأنت إليها هو استخلاص سامع له أصله فى الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عبد الحميد محمد شرابي عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة من شأنها القتل "مبتدئية" وترهبس له في المكان الذي اعتاد المرور فيه وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارين ناريتين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاينته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ عقوبات . فقررت الغرفة ذلك وقد ادعى رياض محمد شرابي بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض مؤقت . سمعت محكمة جنايات كفر الشيخ الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام — بمعاينة محمود عبد السلام منصور بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزامة بأن يدفع للدعي بالحق المدني مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية ونحو مائة قرش مقابل أتعاب المأماة . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب فسادا في الاستدلال وقصور في التسبيب وخطأ في الاستناد ذلك بأنه استند في إدانة الطاعن إلى ما شهدت به أخت المحبى عليه من أنها ذهبت إلى محل الحادث عقب إصابته وسمعت يردد اسم الطاعن باعتباره قاتله وعزز قولها هذا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من مقدرة المحبى عليه على الكلام لمدة قصيرة — في حين أنه ثبت في التحقيق على لسان أخيه أن المحبى عليه توفي دون أن يتكلم — ثم أن الحكم استخلص نية القتل من مجرد إطلاق النار على المحبى عليه من مسافة قصيرة ومن إحداث إصابات جسيمة به فقضت على حياته بعد فترة وجيزة — مع أن هذه الأمور لا تؤدي في ذاتها إلى استظهار قصد القتل ونية إزهاق الروح لجواز أن تجمعم هذه الظروف جميعا في الضرب المقصود في ذاته دون اتجاه النية إلى القتل —

هذا وقد اعتمد الحكم — في صدد توفر سبق الإصرار على واقعة أسندها إلى مختار شرابي ورأى أنها جوهرية مع أنه لا أصل لها في الأوراق — وهي أنه كان من المتفق عليه أن يتقابل الفريقان قبل الحادث في منزل العدة للصلح ولكن الطاعن لم يحضر في المراتين — وأن الطاعن أغفل السير في مفاوضات الصلح إمعانا منه في تنفيذ ما صمم عليه — وواقعة تخلفه عن الصلح — هي واقعة غير صحيحة لم ترد في أنوال الشاهد أو أى شاهد آخر بل أن الطاعن لم يدع إلى الصلح إطلاقا وكانت المفاوضات تجري بين رياض محمد الشرابي ووالد الطاعن الذي لم يحضر أى الدعويين ، هذا وقد قام دفاع الطاعن من بادى الأمر على أن الواقعة ملفقة وأن العدة ساهم في هذا التلقيب لها بينه وبين الطاعن من خصام ولكن المحكمة اطرحت هذا الدفاع مع أن مجرد الاطلاع على أقوال ضابط النقطة يفيد قيام هذه الخصومة صريحة واضحة مما يحمل استدلال الحكم في هذا الخصوص فاسدا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى — في قوله : ” انه بيننا كان المجنى عليه عبد الحميد محمد شرابي يسير مع أخيه مختار محمد شرابي إلى زراعتهم في عزبة الكرداوى صباح يوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ يمتطى كل منهما دابته إذا بالمتهم يطلق على المجنى عليه عيارين ناريتين من بندقية خرطوش كان يحملها فأحدث به إصابات أدت إلى وفاته وتبين أن سبب الحادث مرجعه أن محمد عبد السلام منصور كان فيما سبق قد اتهم بقتل أخى المجنى عليه أحمد محمد شرابي بخاف المتهم ومائلته أن يأخذ المجنى عليه بئرا أخيه “ — ثم أورد الحكم الأدلة التي استخلص منها ثبوت ارتكاب الطاعن للجريمة القتل وهي تؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليها ومن بين هذه الأدلة أقوال أخت المجنى عليه بعد أن اطمأنت إليها المحكمة وهي تتضمن ذهابها لحل الحادث عقب علمها بالواقعة ومما عاها المجنى عليه يردد اسم الطاعن باعتباره القتال له — كما أورد الحكم ما جاء بالنقرر الطبي الشرعى في هذا الخصوص ” من أنه ليس هناك ما ينفي جواز مقدرة المجنى عليه على الكلام لمدة قصيرة لا يمكن تحديدها بالضبط عقب إصابته “ وتحدث الحكم عن نية

القتل فقال "وحيث إنه عن نية القتل لدى المتهم قدستغلها المحكمة من إطلاقه النار من بندقية خرطوش على المجنى عليه فأحدث به إصابة جسيمة في صدره الأيسر أدت إلى إزهاق روحه بعد الاعتداء بمدة وجيزة وكان قرب المسافة التي تفصل الضارب عن المضروب كما قدرها الشهود وقدرها الطبيب الشرعى بنحو ثلاثة أمتار الدليل القاطع على أن المتهم إنما قصد اغتيال فرسته عمدا باستعماله تلك الآلة التي من شأنها إحداث الموت وقد اقترب من المجنى عليه بحيث يضمن مرماه ويصيبه في مقتل ويقضى عليه بطلقة قاتلة". لما كان ذلك وكانت المحكمة أن تأخذ بأقوال أخت المجنى عليه ما دامت قد اطمأنت إليها وعززها الكشف الطبي ولو شهد آخرون بأن المجنى لم يمتدح عقب إصابته وكان ما ورد بالحكم خاصا بتوافرية القتل العمدي يكفى في قيام هذه النية وهي بعد أمر موضوعي يستخلصه قاضى الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف التي أنبتها وأسس رأيه عليها - كما هو الحال في الدعوى - من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي رتبها عليها، ولما كان الحكم قد تناول الرد على ما يثيره الطاعن في طعنه بشأن تلفيق الواقعة وفنده للأدلة الساتفة التي أوردها وتعرض لسبق الإصرار والترصد فقال "وحيث إن سبق الإصرار والترصد متوافران لدى المتهم من أنه ومن لف لفه من أفراد عائلته كانوا يضمرون الضغينة لعائلة المجنى عليه بسبب ما ذاع من أن من يدعى أحمد محمد شرابى قد اعتدى على عرض فتاة من عائلة المتهم حتى حلت سفاحا مما أدى إلى تفاقم الحالة بين العائلتين من اخفاء تلك الفتاة وقتل وانتهام بقتل فتاصل أثر هذه الجريمة في نفس المتهم وصمم على التآمر من عائلته فناصر عائلته العداء فبيت النية على الاجهاز على أحد أفرادها انتقاما لما آتته من فاحية ودرءا لما تخيله من اعتداءات تحيكها عائلة المجنى عليه من فاحية أخرى ولما كان المتهم يعلم بأن المجنى عليه يسلك الطريق الذى وقع فيه الحادث في صباح كل يوم فقد اتخذ للأمر عدته وترهب للمجنى عليه بجانب حائط منزل عبد السلام صيده حتى إذا ظفر به أطلق عليه النار فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ولم يقدم على فعلته إلا وهو في حالة تسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه حتى أنه أغفل السير في مفاوضات المصلح بين العائلتين إمعانا منه فيما

صمم عليه مما يدل على سبق إصراره على تنفيذ جنائنه كما دل ترصبه للجنى عليه في الموضع الذي أطلق منه النار على أنه كان مترصدا له " ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد استظهر ظرفي سبق الإصرار والترصد ودل على توافرها اتديلا سائفا - وكان لا جدوى للطاعن من التمسك بهذا السبب من الطعن ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقرررة بالجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد - لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

التقرير الثاني المؤرخ في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٥

حيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم انطوى على قصور في التسبب وشابه التناقض وفساد الاستدلال - إذ جاءت أقوال شهود الإثبات متناقضة ومع تسليم الحكم بذلك قال إن الاختلاف في الشهادة لم يتناول جوهرها وأجمل في إيراد مؤداهما ولم يبين مواطن التناقض في الشهادات حتى يتسنى لمحنة النقض أن تحقق رقابتها على مأخذ الدليل - لتبين إذا كان الخلاف قد أصاب الجوهر أم الحاشية - ثم أن الحكم أطرح دفاع الطاعن بوجود الخصومة بينه وبين السيدة بما لا يصلح لذلك وعبر عنها بأنها خصومة مزعومة في حين أن الدعوى زائفة بالأدلة على عكس ما قاله الحكم في شأنها - هذا ويقول الحكم إن شهادة الشهود تأيدت بتقرير الصفة التشريحية في حين أن التناقض بينهما ظاهر والوضوح ذلك بأن التشريح أثبت أن الجنى عليه أصيب بعبار واحد من اليسار في حين أن الشهود حددوا في المعاينة موضع الجنى عليه بحيث يكون أمام الجاني ومؤدى هذا أن يكون العبارة من الخلف - هذا وقد أجمع الشهود على أن الطاعن أطلق عيارين في حين أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن بالحنة عيارا واحدا - وقد أجاز الحكم هذا التناقض بقوله إن أحد المقدوفين أخطأ الجنى عليه وانطلق في الهواء " .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فإنه يكون لها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأت تأخذ بما تطعن إليه من أقوال

الشهود المختلفة - وتطرح أقوال من لا تثق فيه - ولا تلمعن إلى صحة روايته - وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام استخلاصها للتحقيق القانونية التي اطمأنت إليها هو استخلاص سائق له أصله في الأوراق - لما كان ذلك وكان الدفاع عن الطاعن لم يثر أية منازعة أمام محكمة الموضوع في شأن عدم مطابقة الإصابة لرواية الشهود وقد رأت المحكمة للأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - أن الطاعن هو الذي أطلق البندقية التي كان يحملها فأحدث به الإصابات التي شوهدت بالمنجني عليه والتي أدت إلى وفاته - لما كان ذلك كله وكانت باقي وجوه الطعن قد سبق الرد عليها عند الكلام من التقرير الأول فإن الطعن برمته يكون على غير أساس فيتعين رفضه موضوعا .

(٩٤)

القضية رقم ٢٤ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . بآناته . بيان من المتهم وصناعته وسكنه . الغرض منه . متى لا يكون إغفاله مؤثرا في الحكم ؟

الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وسكنه بالحكم أو بحضور الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذي رفعت عليه الدعوى العمومية وجرى محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض بذكر اسم المتهم ولقبه وكان المتهم لا يتنازع في أنه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من المجرمين الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم ، فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سببا في بطلان الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في قتل سعد هوده سعد عمدا بأن ضربه بآلة حادة (شرشرة) قاصدا قتله فأحدث به جرحا طعنيا بالظهر نافذا لتجويف الصدر الأيسر وجروحا أخرى ميبنة بالقرار الطبي الشرعى وخاب أثر الجريحة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات . فقررت الغرفة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد المذكورة . سمعت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى وقضت حضوريا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبته حمدان مبارك راشد بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه القصور في البيان ، ويقول إنه أبدى للمحكمة أن إصابة المجنى عليه النافذة حدثت من سقوطه على شرشرة ، وأنه كان في حالة دفاع شرعى عن ماله ، غير أن المحكمة ردت كل ذلك ردا قاصرا لا يتلاءم مع الكشف الطبي ولا يبين منه هل اعتبرت المحكمة الدابة التي حصل عليها النزاع لانهم أو للمجنى عليه ، وفضلا عن ذلك فقد خلا الحكم ومجلس الجلسة من بيان سن المتهم وصناعته وسكنه وهى بيانات جوهرية أوجب القانون ذكرها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى فيما قاله من أن المجنى عليه سعد هوده سعد سرق دابته من أسبوع سابق على الحادث ووجه شبهته إلى حمدان مبارك راشد المتهم (الطاعن) وكان من نتيجة اتهامه إياه أنه استولى على دابة المتهم وذهب بها إلى منزل شيخ القبيلة على سليمان طالبا الاحتفاظ بها عنده حتى يردله المتهم دابته التى سرقها وتدخل شيخ القبيلة في الأمر وهرض على المتهم أن يخلف اليمين في مجلس عرفى فقبل المتهم وتحدد يوم لللاف وترتب على إظهار

المتهم إستمعاده للخلف أن كلف الشيخ المجنى عليه برد دابة المتهم إليه وهذا القرار لم يرض المجنى عليه ففي صباح يوم الحادث تنازع كل من المتهم والمجنى عليه دابة أولهما ، فالمجنى عليه يريد إبقاءها هنا حتى يرد إليه دابته والمتهم يريد الاستيلاء عليها نزولا على قرار شيخ القبيلة وكان من نتيجة هذه المنازعة أن أخرج المتهم سكيئا كان يحملها وطعن بها المجنى عليه عدة طعنات في ظهره ورأسه وعضده الأيسر قاصدا قتله وما أن شاهد شيخ القبيلة قادما من بعيد حتى لاذ بالفرار تاركا المجنى عليه يتخبط في دمه من أثر إصاباته وفي الطريق قابله الشيخ وسأله عن الأمر فأخبره أنه ضرب المجنى عليه بسبب منازعته إياه على الدابة . ووضح من هذا البيان أن الدابة التي حصل عليها النزاع يوم الحادث هي دابة الطاعن لا المجنى عليه ، ولما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن من أنه أصيب من شرشرة ومن أنه كان مدافعا عن ماله فقال : "إن المتهم لم ينكر تماسكه مع المجنى عليه وادعى أنه سقط هو والمجنى عليه فأصيب من الحشمة التي كانت مع المجنى عليه وهذا الدفاع مردود نظرا لتعذر تصور إصابات المجنى عليه بالشكل الذي يصوره المتهم ولتعدد الإصابات مما يتنافى مع هذا التصور ... وحيث إن الدفاع دفع التهمة عن المتهم قائلا بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن ماله وهذا الدفاع مردود لأنه لم يقدم أى دليل على أن المجنى عليه كان يريد سرقة دابة المتهم بالاكراه بل أن الذى ظهر من التحقيق هو أن المجنى عليه أوصل دابة المتهم إلى منزل شيخ القبيلة وطلب إبقاءها عنده حتى يرد له المتهم دابته التي وجه إليه تهمة سرقتها فالقول بأن المجنى عليه كان قد حاول الاستيلاء على دابة المتهم كرها يتنافى مع هذا التصرف من جانب المجنى عليه والمنازعة قامت بين المتهم والمجنى عليه على رغبة المتهم استرداد دابته قبل أن يحلف اليمين التي وجهت إليه ورغبة المجنى عليه إبقاءها عند الشيخ حتى يقسم اليمين فالأمر ليس أمر سرقة ودفاع شرعى عن المال بل هو نزاع قام بين الطرفين بسبب ماوجه المجنى عليه إلى المتهم من سرقة دابته وبقيته أن المتهم هو الذى استولى عليها وعدم رضائه بقرار شيخ القبيلة الذى كان في ظنه في صالح المتهم فلا محل إذن للدفع بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى" وهذا الرد سائق وفيه ما يكفى لتفنيد ما أبداه الطاعن من دفاع ،

لما كان ذلك وكان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وسكنه بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذى رفعت عليه الدعوى العمومية وتجري محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض بذكر اسم المتهم ولقبه كما هو ثابت فى الحكم ، وكان الطاعن لا يبتازع فى أنه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من المجرمين الأحداث الذين اسنهم تأهير فى مسئوليتهم أو عقابهم ، فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سببا فى بطلان الحكم ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٩٥)

القضية رقم ٢٨ سنة ٢٦ القضائية :

(١) تعويض . سلطة محكمة الموضوع فى تقديره . كيفية هذا التقدير .

(ب) تعويض . دعوى . مصروفاتها . إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائى الأول . تساوى هذه المبلغ مع قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ .

(ج) حكم . التعلق به . القول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم فى خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة . لا محل له .

(د) إجراءات . قانون . الرجوع إليه فيما نص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية . لا محل له .

١ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقديره حسبما تراه مناسبا وفق ما تنبئنه هى من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول وكان هذا المبلغ يوازى قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له — فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للضرور قد حصل تنفيذاً للحكم السابق صدوره فى ذات الدعوى مادام أن الحكم المطعون فيه أثبت أن المحكوم له استلم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

٣ — لم يحدد قانون الإجراءات أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا عمل للقول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم فى خلال ثلاثين يوماً من سماع المرافعة .

٤ — لا عمل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : فصل العامل أونيج سورجيان (الطاعن) دون أن يخطره كتابة بما نسب إليه ودون التحقيق معه فيما وقع منه وسماع دفاعه وتكوين ذلك فى محضر يحفظ فى المحل . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢٧ و ٤٠ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ و ١ و ٨ و ١٣ من القرارات الوزارية الخاصين بتأديب العمال الصادرين فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٥ . وقد ادعى أونيج سورجيان (المدعى بالحق المدنى المذكور) يحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بقرش صاغ واحد تعويضاً . نظرت محكمة عابدين الجزئية هذه الدعوى ثم قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيات ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بأتماب الهامة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا

الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدني . نظرت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى ثم قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا - بالنسبة للدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف بغير مصاريف . ثانيا - بالنسبة للدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني أربعمائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية لتحكم فيها مجددا دائرة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية . سمعت محكمة مصر من جديد بهيئة استئنافية أخرى هذه الدعوى وقضت حضوريا أولا - بقبول استئناف المدعى المدني شكلا . ثانيا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . ثالثا - برفض الاستئناف موضوعا ورفض الدعوى المدنية ضد المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة كوداك بالقاهرة وألزمت المدعى بالمصروفات وأمرت بالمقاصة ق أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبني الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعويض للطاعن عن الفصل التعسفي قدره بمبلغ أربعمائة جنيه لم يبين العناصر التي بني عليها تقدير التعويض فلم يتكرشئاعن ظروف الفصل وسن الطاعن ونوع العمل الذي كان يقوم به ومدة الخدمة بقاء بذلك قاصر البيان معيبا . فضلا عن خطأ المحكمة فيما أوردته في حكمها من أنها أدخلت في حسابها عند تقدير التعويض أن الطاعن تسلم مكافأته والتحق بعمل آخر في حين أن مكافأة نهاية الخدمة لم تشرع لتعويض الفصل التعسفي ولم يثبت أن الطاعن التحق بعمل آخر .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حين محدث عن الضرر الذي لحق بالطاعن نتيجة الفعل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم قال

”وحيث إنه قد بان مما تقدم أن مبدأ التعويض بات مقررا بالحكم النهائي وقواعد القانون الصحيحة وإقرار المتهم بصفته وتري المحكمة تقدير الحد الأقصى للتعويض المناسب بمبلغ أربعمائة جنيه مراعية من ناحية أن المتهم بصفته الشخصية وبصفته ممثلا للشركة قد ارتضى هذا التقدير ومراعية من ناحية أخرى جميع ظروف الفصل وسن المتهم ونوع عمله وكل العناصر المتصلة بالموضوع ومنها استلام المدعى مكافأته والتعاقب بعمل آخر“. لما كان ذلك وكان يبين من عبارة الحكم أنه حين قضى بالتعويض أحاط بظروف الطاعن الملازمة والإضرار التي لحقت به نتيجة الفصل التمسنى - وكان تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقدره حسبا تراه مناسبا وفق ما تبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية وكان الحكم لم يجمع بين مكافأة نهاية الخدمة وبين التعويض فلم يقتصر من مقدار التعويض قيمة ما حصل عليه الطاعن من مكافأة وكان يبين من المفردات أن المتهم نسب إلى الطاعن أنه التحق بعمل آخر فلم يدعى هذه الواقعة - لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ قضى برفض الدعوى المدنية لا تقضاء الالتزام بالوفاء في حين أن سداد المبلغ المحكوم به للطاعن كان تنفيذا للحكم المستأنف قبل أن تلفيه محكمة النقض في الطعن الأول . هذا فضلا عن خطأ الحكم في القضاء على الطاعن بالمصروفات مع أن دعواه تقوم على أساس صحيح .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أقر باستلام مبلغ أربعمائة جنيه والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائى الأول - وكان هذا المبلغ يوازى قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به للطاعن - فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض وإلزام الطاعن بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للضرورة قد حصل تنفيذا للحكم السابق صدوره في ذات الدعوى

ما دام أن الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن استلم المصروفات المناسبة لما حكم به له .

وحيث إن ما ينهأ الطاعن في الوجه الثالث من أن الحكم المطعون فيه خلا من الأسباب الصحيحة المنتجة في الدعوى مردود بأن الحكم أورد أسبابا صحيحة متعلقة بموضوع الدعوى ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها . أما ما يشير في الوجه الرابع بشأن عدم إجابته إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات العناصر التي يستند إليها في تقدير التعويض فلا محل له إذ الأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع التي قدرت كفاية ما في الأوراق من العناصر اللازمة لتكوين عقيدتها فلم تر حاجة إلى إجراء التحقيق .

وحيث إن مؤدى الوجه الخامس أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلّة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة بل تجاوزها إلى ما يقرب من الأربعة أشهر .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها — لما كان ذلك وكان لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما ينهأ الطاعن في هذا الوجه أيضا لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داور ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٩٦)

القضية رقم ١٤٢٠ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تزوير ، استعمال ورقة مزورة . حكم . تسييب . ركن العلم في جريمة الاستعمال . مثال
لكنهاية استظهاره .

(ب) نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثباته . مثال في تسييب حكم صدر
في قضية اشترك في تزوير واستعمال ورقة مزورة .

١ — إذا كان الحكم إذ عرض لعلم المتهم بتزوير السند قال ”وحيث إنه بالنسبة
لجريمة الاستعمال فإن علم المتهم بتزوير الرخصة واضح من أن المتهم لم يقصد به إجراء
غير استخراج الرخصة فضلاً عن علمه بعدم لياقته طيباً للحصول على الرخصة ،
كما أن المستفاد من ظروف الدعوى هو أنه الممرض على التزوير كما سبق“ — فإن
في هذا الذي أورده الحكم ما يكتفى لاستظهار ركن القصد الجنائي لدى المتهم
في جريمة استعمال المحرر المزور .

٢ — لا مصلحة للتهم من النعمى على الحكم بأنه جاء فاصر البيان في استظهار
ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور ما دامت أسبابه وافية
لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب من أجلها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً — ارتكب تزويراً في محرر رسمي
هو رخصة القيادة الصادرة من وزارة الداخلية لإدارى عموم الأمن للنام أورنيك
رقم ٢١٧ ونى ، وكان ذلك بطريق الإصطناع ووضع إمضاءات وأختام مزورة

بأن اصطنع هذا المحرر مئمتا فيه كافة البيانات اللازمة للرخصة الصحيحة ، ووقع بإمضاء وخاتم مزورين نسبهما زورا إلى موظفين همومين في مديرية البحيرة وكذا بخاتم تاج مزور وقع به على صورته وعلى طابعي التهمة بالرخصة مقلدا بذلك البيانات والإمضاءات والأختام الصحيحة . ثانيا - استعمل الرخصة المزورة السابق ذكرها مع علمه بتزويرها بأن قدمها للكوفستابل جمال الدين اسماعيل ، وطلبت إلى غرفة الانعام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ٢٠٦ ، ٢١١ و ٢١٤، ٢١٢ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية سمعت الدعوى وقضت حضوريا بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات - عملا بالمواد ٢٠٦/٣ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ١/٤٠ و ٢٠٦ و ٤١ و ٣٢ من قانون العقوبات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل ، وشابه إخلال بحق الدفاع ، إذ طلب الطاعن سماع أقوال شاهد الإثبات الكونستابل جمال الدين اسماعيل ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه .

وحيث إنه لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن وكيل الطاعن اكتفى بتلاوة أقوال الشاهد الغائب ، وطلب سماع شاهدي قى ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ، ثم ترفع عن الطاعن ، وعرض في مرافسته لأقوال الكونستابل جمال الدين اسماعيل في التحقيقات ، دون أن يتمسك بحضوره أمام المحكمة ، فإنه لا يجوز له من بعد أن يدعى أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع ، وقد حققت المحكمة شفوية المرافعة بسماع من عدا هذا الشاهد من الشهود .

وحيث أن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب إذ لم ترد المحكمة على أقوال شاهدي الذى على حسن هاشم وحسن عبد مهيان اللذين أشهدهما الطاعن ووافاه على دفاعه ، وإذ لم تبين الدليل

على اتفاق الطاعن مع الفاعل الأصل المجهول ، كما لم تبين نوع المساعدة التي قام بها والتي تمت جريمة التزوير بناء عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ومنها أنه : " ليس هناك دليل على أن المتهم الطاعن هو الذي زور بنفسه الرخصة المضبوطة ، ولكن لما كان التزوير لصالحه فلا بد أن يكون قد وقع بتعريض المتهم واتفاقه مع شخص مجهول ، ومن ثم فالقدر المتيقن أن المتهم شريك في التزوير بطريق الاتفاق والمساعدة " — لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه ، وتطرح ماعداه ، وهي غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي ، مادام الرد عليها مستفادا من القضاء بالادانة للأدلة التي أوردتها في حكمها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ، إذ لم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة استعمال المحرر المزور اكتفاء منه بالقول بأن علم الطاعن بالتزوير ثابت من أنه غير لائق طبيا ، مع أن عدم اللياقة الطبية لا يمكن أن يكون دليلا على العلم بالتزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه مرض لم الطاعن بتزوير السند فقال " وحيث إن بالنسبة لجريمة الاستعمال ، فإن علم المتهم بتزوير الرخصة واضح من أن المتهم لم يقصد به إجراء غير استخراج الرخصة فضلا من علمه بعدم لياقته طبيا للحصول على الرخصة ، كما أن الاستفادة من ظروف الدعوى هو أنه المحرض على التزوير كما سبق " ولما كان فيما أورده الحكم ما يكفي لاستظهار ركن القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة استعمال المحرر ، فضلا عن أنه لا جدوى له مما أثاره في هذا الخصوص ، إذ أن جرمي الاشتراك في تزوير الرخصة واستعمالها مع العلم بتزويرها

الذين أثبتتهما المحكمة في حق الطاعن قد وقعتا لفرض واحد ، وكانتا مرتبطتين
أحدهما بالآخرى بحيث لا تقبل التجزئة ، مما يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها
أشد ، والحكم بالعقوبة المقررة لها دون غيرها طبقا للفقرة الثانية من المادة
٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين واحدة
فلا مصالحة للطاعن من النعى على الحكم بأنه جاء قاصر البيان فى استظهار ركن
القصد الجنائى فى جريمة استعمال السند المزور مادامت أسبابه وافية لاقصود فيها
بالنسبة لجريمة الاشتراك فى التزوير التى هو قب من أجلها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
احمد ، ومحمد محمد حسين ، وفهم من الجلسات المستأجرين .

(٩٧)

القضية رقم ١٤١٠ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) مراقبة . ١ - مراقبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ ع . ما نص عليه منها في المادة ٧٥ ع .
كل منها عقوبة تبعية . السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منها . ماهيته .
(ب) مراقبة . عفو . الميزة المنصوص عليها في المادة ١/٣ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ .
تمتع جميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ .

١ — المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تندرجان تحت وصف واحد هو أن كلا منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ، ولا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء إلا أنها ما زالتا تختلفان في السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منها . ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأى جنائية بغض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو على انقاصها أو تجاوز عنها جملة .

٢ — قصد الشارع — وعاية لجميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ — أن يكون من يشملهم العفو سواء في الاستفادة من مزايا المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل ناشد فؤاد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأصابه بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته . ومحكمة جنايات القاهرة سمعت الدعوى وقضت بحاقبه بالأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمادة ١/١٩٨ من قانون العقوبات القديم المطابقة للمادة ١/٢٣٤ من القانون الجديد ، وأمضى بالليان جزءا من العقوبة ، ثم أعفى عنه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بمناسبة الجلاء ، غير أن محافظة القاهرة سلمته دفترًا أثبت فيه وضعه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات تبدأ من يوم الإفراج عنه ورفع الطاعن " المحكوم عليه " اشكالا في تنفيذ حكم المراقبة بصحيفة أعلنها إلى المطعون ضدهم في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، قضت فيه غرفة الاتهام بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في التنفيذ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطعن يبني طعنه على أن غرفة الاتهام إذ قضت برفض الاشكال المرفوع منه قد اخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأنه عفى عنه ضمن المحكوم عليهم الذين شملهم القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ ابتهاجا بعيد الجلاء ، وكان باقيا على مدة عقوبته سنة واحدة ، غير أن محافظة القاهرة سلمته على أثر العفو دفترًا بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات تبدأ من يوم الإفراج عنه ، وقد استشكل في تنفيذ عقوبة المراقبة ، وقضت غرفة الاتهام برفض الاشكال المرفوع منه تأسيسا على أن المادة ٢/٧٥ من قانون العقوبات أوجبت وضعه تحت المراقبة لمدة المذكورة عند العفو عن جزء من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي كان محكوما بها عليه ، ويقول الطاعن إن المادة ٢٨ عقوبات وهي التي تنص أصلا على عقوبة المراقبة التبعية لا تجوز وضعه تحت مراقبة البوليس لأن الجريمة التي من أجلها حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة غير واردة بين الجرائم

المنصوص عليها فيها ، إذ طبقت المحكمة في حقه المادة ١/١٩٨ (تقابل المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات الجديد) . ذلك إلى أن طبيعة عقوبة المراقبة في المادة ٢/٧٥ من قانون العقوبات لا تختلف عن طبيعة المراقبة المفروضة بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون ، فكلاهما عقوبتان تبعيتان توقعان بقوة القانون ، وكان يجب أن تفسر المادة ٢/٧٥ على هدى ما نصت عليه القاعدة الواردة في المادة ٢٨ من قانون العقوبات لأنها تقرر قاعدة عامة في تطبيق المراقبة كعقوبة تبعية .

وحيث إن ما يذهب إليه الطاعن مردود بأنه وإن كانت المراقبة التي يفرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات ، وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تتدرجان تحت وصف واحد هو أن كلا منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ، لا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء ، إلا أنهما مازالتا تحتفظان في السبب الذي جمعه الشارع أساسا لتوقيع كل منهما ، ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين ، في حين أن المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢/٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأى جناية بغض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بها ، أو في أثناء تنفيذها ، وقد حدد الشارع أمدها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو على إنقاصها أو التجاوز عنها بحملة - لما كان ذلك ، وكان يبين من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن الشارع لم ينص على إنقاص مدة المراقبة أو الاعفاء منها ، فإن حكم الفقرة الثانية من المادة ٧٥ عقوبات هو الذي يجب الأخذ به وإعمال حكمه بوضع المحكوم عليه المعفو عن جزء من عقوبته تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات ، ومن ثم فإن القرار الصادر بمراقبة الطاعن لمدة المذكورة ، هو قرار سليم ، ويكون الحكم برفض الاشكال على هذا الأساس هو حكم صائب مطابق للقانون ، أما ما يشكو منه الطاعن في صدد المدة التي كانت باقية له من

عقوبته ، فان هذه المحكمة تلاحظ أن القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ والمعمول به اعتبارا من ٢٣ من الشهر المذكور ، قد نص صراحة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه على أنه ” لا يجوز أن تزيد مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي يشملها العفو “. كما نص في المادة الثانية منه على سريان أحكام هذه الفقرة على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة الذين شملهم العفو نفاذا للقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ ، وهو القانون الذي عني من الطاعن بمقتضاه ، مما مفاده أن الشارع رعاية لجميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في التشريع الأخير قد قصد أن يكون من يشملهم العفو سواء في الافادة من مزايا هذه المنفعة على وجه يحسم أسباب الشكوى من تفاوت المدد التي يخضعون فيها للمراقبة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبعا رفضه موضوعا .

(٩٨)

القضية رقم ١٤١٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تنقطة . المقصود من الاجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(ب) تنقطة . قسر تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تسمى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

١ — المقصود من الاجراءات التي أشار إليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام تنقطة الصادرة من تلك المحاكم .

٢ — تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ مقصور على الأحوال التي تسمى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

الوقائع

رفعت السيدة روزا يابري تناليكس (المطعون ضدها) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة روض الفرج الجزئية ضد جابت تناليكس الشهير بمحمد جمال الدين المهدي ، أتهمته فيها بأنه : امتنع عن دفع النفقة المحكوم بها عليه لها ولأولادها القصر مع أنه قادر على الدفع رغم التنبيه عليه بذلك رسميا ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات والحكم لما قبله بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأتعاب المحاماة . وأمام المحكمة المذكورة دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، وبعد أن أنهت سماعها قضت بحضور يا بمقابلة منهم بالحبس مع الشغل لمدة شهر وقدرت كفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للدعية بالحقوق المدنية قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومائة قرش في مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما صا ذلك من الطلبات ، وذلك تطبيقا لمادة الاتهام لأنه ارتكب الجريمة المسندة إليه آنفا حتى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بحضور يا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥ طعن في الحكم الأخير بطريق النقض الأستاذ سعيد وصفي الحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدائته لامتناعه عن الوفاء بالنفقة المحكوم بها عليه لزوجه وأولاده ، أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والبطلان إذ لم يتحقق من أن المحكوم لها بالنفقة استوفت الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وذلك بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ، هذا إلى أن الحكم المذكور لم يرد على دفاع الطاعن الذي طلب فيه عدم قبول الدعوى

لإسلامه ، ولأن المدعية بالحقوق المدنية لم تمد زوجها له ، وقد طلقها . كما تجاوزت المحكمة ولايتها في إثبات يسار الطاعن لأن هذا الإثبات تختص به جهة الأحوال الشخصية ، ويضيف الطاعن أن الحكم شابه البطلان إذ لم يحصل التوقيع عليه في مدى ثمانية أيام من تاويخ صدوره .

وحيث إنه لما كان المقصود من الإجراءات التي أشار إليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم ، وكان تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ مقصورا على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ المذكورة — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، ومنها أن الحكم القاضي بإلزام الطاعن بالنفقة صادر من محكمة القاهرة المختلطة ، وأورد على ثبوت هذه الجريمة في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، واستخلص من الأوراق والمستندات العديدة التي قدمتها المدعية بالحقوق المدنية إلى المحكمة امتناع الطاعن عن الدفع بعد التنبيه عليه به مع مقدوره عليه ، وثبت يسار الطاعن ، وقيامها بإذاره بدفع ما تجدد في ذمته من النفقة المستحقة لها ولأولادها منه ، وأنها في سبيل الحصول على تلك النفقة أوقعت حرجا على بعض منقولات الطاعن ، كما أثبت الحكم استنادا إلى تلك الأوراق أن الطاعن لجأ إلى المحاكم الشرعية في دعوين رفعهما ضد المدعية بالحقوق المدنية ، طلب في أحدهما الحكم له براءة ذمته من النفقة المتجمدة ، وفي الأخرى ضم صفاره إليه ، فقضت المحكمة الشرعية في هاتين الدعويتين بعدم اختصاصها بنظر هذا النزاع ، ثم أضاف الحكم ما يفيد أن الطاعن بعد إسلامه قد ارتد عن الإسلام وتزوج بزوجة أخرى على الشريعة الأرثوذكسية ، الأمر الذي لا سبيل معه لإجراء حكم المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية في حقه إذ لم تكن لها ولاية النظر في المنازعات التي نشأت بينه وبين زوجته بشأن النفقة المطالب بها — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد ردت على دفاع الطاعن بما يدحضه ردا سديدا وسليما

من القصور ، فإن قضاءها بتأييد الإدانة على أساس توافر أركان المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات هو قضاء صائب لا مخالفة فيه للقانون — ولما كان مدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية الأيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلانه ، فإن الطعن على الحكم بهذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

(٩٩)

القضية رقم ١٤٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) تعويض . تعدد المطالبين به . الحكم لم جملة أو تعيين نصيب كل منهم . جائز .
- (ب) تعويض . الحكم به لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة . شرطه .
- (ج) تعويض . احتمال الضرر المستقبل . لا يكفي الحكم به .
- (د) تعويض . الحق في التعويض الذى يورث عن وقع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه .

١ — لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للدمين بالحق المدنى جملة أو لتحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

٢ — يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتهبة عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يستبر الإخلال به ضررا أصابه . وإذن فالعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المبنى عليه كان يسوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة

فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد مائله ويهضى له بتعويض على هذا الأساس .

٣ — مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .

٤ — لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالا في العلاج، أما إذا كان الضرر الذي جملة المدعى بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة أحمد عطيه حسن الملاح بأنه : تسبب بدون قصد ولا عمد في قتل حسنى عديس وإصابة اسماعيل السيد رفاعى ، وذلك بأن قاد السيارة الأومينيوس دون انتباه أو تحرز ، وسار بها إلى الخلف فصادم بمؤخرتها جانب الزام حيث كان يوجد به المجنى عليهما فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالقرار الطبي والتي أدت إلى وفاة المجنى عليه الأول ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى ١ — الشيخ عديس عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنته رقية ونجاح . و ٢ — السيدة بهيه السيد خليل زوجته ، وطلبا الحكم لها قبل المتهم متضامتا مع شركة ترام القاهرة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة الموسيقى الجزئية سمعت الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدين بالحقوق المدنية متضامتين مع المسئولة عن الحقوق المدنية مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا

إلغاءه وبراءته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله ، هي استأنفته المستولة مدنيا طالبة رفض الدعوى المدنية قبلها ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت الاستئنافين المذكورين وقضت حضوريا بقبولها شكلا وفي موضوع الدعوى الحاثية برفضه وتأييد الحكم الاستأنف وتعديله فيما يتعلق بالدعوى المدنية وذلك بجعل التعويض مبلغ ألفي جنيه مائة بين المدعى بالحقوق المدنية عديس عن نفسه وبين المدعية بالحقوق المدنية بهية السيد خليل وبين المدعى بالحقوق المدنية عديس بصفته وليا شرعيا على ابنته رتيبة ونجاح وألزمت المتهمة والمستولة عن الحقوق المدنية متضامنين بالمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين . فطعن المدعيان بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب إذ قسم مبلغ التعويض بين المدعين بالحقوق المدنية من غير أن يطلبوا منه تحديد نصيب كل منهم ومن غير أن يبين أساس هذا التقدير .

وحيث إنه لما كان المعول عليه في تقدير التعويض للدين بالحقوق المدنية هو ما أصاب كلا منهم من الضرر الذي أنبته محكمة الموضوع في حكمها ، ولا معقب عليها فيما تقدره من ذلك ، وكان لما أن تفضى بمبلغ التعويض لم جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر — لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قصر مبلغ التعويض على الضرر الأدبي الذي أصاب المدعين بالحقوق المدنية استنادا إلى ما ثبت في الأوراق من أن المجنى عليه لم يكن يمول أحدا منهم أثناء حياته ، مع أن ذلك لا ينفي حصول أضرار مادية للدين بالحقوق المدنية يمكنهم المطالبة بها منشؤها أن الوالد يضار من جراء قتل ابنته الذي ربه وأنفق عليه حتى تعلم وكبر ليكون مينا له في شيخوخته ، وكذلك الحالة بالنسبة لوالدته

وأخيه ، مما يقتضى أن يكون للدعين بالحق المدنى الحق فى المطالبة بالتعويض عن الضرر المادى حتى ولو كان القتل لا يثنى عليهم أثناء حياته .

وحيث إنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرور ، وأن يكون هذا الضرر عتقا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر ، فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضررا أصابه — ولما كانت العبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يموله فعلا وقت وفاته ، وعلى نحو مستمر دائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك فى المستقبل كانت محققة ، فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة يفقد ماله ، ويقضى له بتعويض على هذا الأساس — لما كان ذلك ، وكان مسلما من الطاعن أن المجنى عليه لم يكن يموله ، وكان اتفاق الطاعن الأول على ولده القتل من قبيل القيام بالواجب ، فلا يجوز له أن يطالب بتعويض عنه ، وكان مجرد الادعاء باحتمال وقوع ضرر فى المستقبل لا يكتفى للحكم بالتعويض ، لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ فى الاستناد ، إذ ذكرت المحكمة فى أسباب حكمها أن أختى القتل هما أختان لأب ، فى حين أنهما أختان شقيقتان له .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تدخل فى اعتبارها عند تقدير مبلغ التعويض للاختين ما إذا كانتا أختين لأب أو أختين شقيقتين ، وكان هذا الخطأ — على فرض حصوله — لا يؤثر فى سلامة الحكم مادام الظاهر من سباقه أن لا أثر له على ما انتهى إليه فى تقديره — لما كان ما تقدم ، فإن ما يدعيه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، إذ رفع الطاعنون الدعوى على أساسين : الأول بـ «مماهم» فنيا يختص

بالتعويض عن الضرر المادى والأدبى الذى أصابهم ، والثانى باعتبارهم وريثة للمجنى عليه ، فيكون لهم فى المطالبة بالتعويض المستحق له عما لحقه هو من إضرار مادية من جراء الحادث الشنيع الذى وقع عليه ، ما كان له ، وقد دخل هذا التعويض فى ذمته " أى ذمة المجنى عليه " وتلقاه عنه الطاعنون .

وحيث أنه لما كان الضرر الذى جعله الطاعنون أساسا لدعواهم قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه ، ولا يمكن القول بأن هذا الأخير قد لحقه ضرر مادى يورث عنه ، إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر فى حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل فى ذمته ويتلقاه عنه ورثته ، كأن يكون قد اتفق مالا فى العلاج — وهو مالا يدعيه الطاعنون — لما كان ذلك ، وكان التعويض عن الضرر الأدبى الذى أصاب المجنى عليه وهو الموت لا يمكن أن ينتقل إلى الطاعنين لعدم قيام الشرط المنصوص عليه فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى لانتقاله إلى الغير ، وهو أن يكون التعويض قد تمحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب المورث الدائن به أمام القضاء — لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن أيضا لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠٠)

القضية رقم ١٤٢٦ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . إجراءات . محضر الجلسة . بكل الحكم فى إثبات ما يتم أمام المحكمة .

محضر الجلسة بكل الحكم فى إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجرامات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى قتل السيد غريب عبده عمدا بأن طعنه بآلة حادة قاصدا من ذلك قتله فأحدث بصدره جرحا نافذا

للتجوير الصادرى موصوفاً بالتقرير الطبى الشرعى المرفق ، وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية سمعت الدعوى وقضت حضوراً يا بمراقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وذلك عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، لأنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر أحدث عمداً بالسيد فريب عبد الله الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتي عولج من أجلها مدة لاتزيد على العشرين يوماً . فظعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحاكمة

وحيث إن معنى الظعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على إخلال بحق الطاعن فى الدفاع ، وقصور فى البيان ، إذ رفض إجابة طلبه سماع أقوال الشاهد فتح الله حسين الذى أعلن ولم يحضر ومضى فى نظر الدعوى بمقولة : إن الطاعن لم يحضر إلا بعد السير فى إجراءات المحاكمة وأنه لم يقصد من طلب استدعاء الشاهد إلا المطلب وتأخير الفصل فى الدعوى فى حين أن تخلف المتهم فى الحضور عند بدء انعقاد الجلسة لا يمكن أن يكون سبباً فى الانحراف عن السير بإجراءات المحاكمة فى الطريق الذى رسمه القانون وخاصة أن هذا للشاهد بعد أن توفى المجنى عليه أصبح الشاهد الوحيد الذى رأى الحادث من بدايته ، أما الشاهد الذى سمع فى الدعوى فلم ير الحادث من أوله بل حضر بعد وقوع الاعتداء فعلاً ، ثم أن الحكم لم يذكر مؤدى شهادة الشهود جميعاً واستغنى عن الوقائع المبثورة التى حصلها نتيجة لا تؤدى إليها المقدمات إذ ذكر أن المجنى عليه ادعى بأن الطاعن طعنه بمطواة فأحدث به الاصابات التى أثبتتها الكشف الطبى . وأن أقواله جاءت مؤيدة لشهادة فتح الله حسن فى حين أن شهادة هذا الشاهد قد اختلفت مع المجنى عليه فى نوع الآلة التى استعملت فى الضرب فبينما يقول المجنى عليه إن الضرب حصل بمطواة كانت مقفلة وأخرجها الطاعن من جيبه يقول الشاهد إن التعدى حصل على المجنى عليه بواسطة خنجر أخرجه المتهم من

جيبه مفتوحا ، ولم يعرض الحكم لهذا التناقض على أهميته ، ولو كانت الواقعة صحيحة لما اختلف المجنى عليه والشاهد في تصويرها للحدث أما أقوال الشاهد الذى سمع بالجلسة ، فنشير إلى أن المجنى عليه لم يكن يعرف الذى ضربه على وجه التحديد إذ كان يوجه خطابه لأنهم وزميله كليهما ، فلا يمكن أن يستخلص منها الدليل على ثبوت التهمة قبل الطاعن مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب استدعاء الشاهد "فتح الله حسين" عند البدء فى سماع الدعوى ، إلا أنه عاد وتنازل عن ذلك واكتفى بتلاوة أقواله وتليت فعلا ، وترافع فى موضوع الدعوى دون أن يعاود طلب سماع الشاهد ، فلا تريب على المحكمة إذ هى اكتفت بتلاوة أقواله ما دامت قد حققت شغوبة المرافعة بسماعها من حضر من شهود الأثبات فى مواجهة الطاعن . لما كان ذلك وكان محضر الجلسة بكل الحكم فى إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات ، فما أورده الحكم من "إن المتهم تخلف عن حضور المحاكمة بادئ دى بدء ونظرت الدعوى فى غيبته وبعد حجزها للحكم تقدم محاميه لهيئة المحكمة فى غرفة المداولة وطلب إعادة المحاكمة فى مواجهة المتهم الذى كان قد حضر فأجيب إلى طلبه ، وعند البدء فى إجراءات المحاكمة طلب حضرة المحامى التأجيل لحضور الشاهد الأمر الذى يستفاد منه أنه غير جاد فى طلبه وأنه يهدف إلى التسويف وتأخير الفصل فى الدعوى" — ما أورده بالحكم فى هذا الخصوص من اعتبارات غير صحيحة فى القانون هو تزيد خاطيء لم تكن تدمو إليه الحاجة ولا يؤثر على ما وقع من إجراءات صحيحة فلا يعيبه . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب البسيط التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان الثابت من الحكم أن الضرب حصل من آلة قاطعة من جانب الطاعن دون غيره ، فلا يقدح فى سلامته أن يكون الضرب حصل من مطوأة أو خنجر — لما كان ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ويكون الطعن فى حقيقته جدلا فى موضوع تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

(١٠١)

القضية رقم ١٤٢٧ سنة ٢٥ القضائية :

نقض . غرفة الاتهام . الأمر الذي تصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . متى يجوز ؟

القانون لا يميز للدعى بالحق المدني أن يطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مما يخرج من نطاقه الطعن بفساد الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الحليم طه هلالى بأنه : أولاً ضرب مجد محمود هلالى عمداً فأحدث به الإصابات الموصفة بالقرار الطبي الشرعى والتي تخاف لديه عنها حاجة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد مساحة قطرها ٣ سنتيمترات من العظم الجبهى ستملاً بنسيج ليفى وسبقت المخ تحتها محروما من غطاءه العظمى الواقع . وثانياً : ضرب محمود محمود حسن هلالى فأحدث به الإصابات المبينة بالكشف الطبى والتي لم تحتج لعلاج ، وطلبت من غرفة الاتهام بمحكمة دمياط الجزئية إحالته إلى محكمة جنائيات المنصورة لمحاكمته بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى مجد محمود هلالى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وغرفة الاتهام بمحكمة دمياط الجزئية سمعت الدعوى وقررت حضوراً بعدم وجود وجه لإقامتها بالنسبة للتم لمدم كفاية الأدلة . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث أن مبنى الطعن في أسبابه الثلاثة الأول ، هو أن غرفة الاتهام في أمرها المطعون فيه " بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة " قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله من ثلاثة وجوه : (أولاً) أنها بوصفها سلطة من

سلطات التحقيق تقصر بحثها في المدلول الظاهر للدليل ، أما البحث في المدلول الحقيقي فهو من اختصاص محكمة الموضوع ، ولم يقصد الشارع توسيع سلطاتها عما كان عليه الأمر مع قاضي الإحالة في النظام القديم وهي إذ تغلفت في فحص الدليل تكون قد تجاوزت حدود سلطاتها وخلطت بين سلطات التحقيق وسلطة الحكم مع الفارق بينهما في الضمانات (ثانيا) أنها وقد شككت في أقوال شهود الإثبات في شأن شخص من أحدث العاهة بالمجنى عليه ، كان يتعين عليها وفقا للسادتين ١٧٥ و ١٧٦ من قانون الإجراءات ، أن تتولى بنفسها إتمام التحقيق ولما بعد ذلك أن تدخل من ثبت عليه ارتكاب الجريمة فإن هي سكنت عن ذلك كان عملها مخالفا للقانون . (ثالثا) أن الثابت من التحقيقات أن المطعون ضده وفريقه كانوا يعملون الآلات الحادة التي حصل بها الاعتداء على المجنى عليه وفريقه وهو اعتداء مدبر متفق عليه من قبل مما يجعلهم جميعا مسئولين عن الجريمة وكان يتعين عليها إحالتهم جميعا بما فيهم المطعون ضده لمساءلتهم عن الحادث إعمالا لمقتضى السادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . أما في الوجه الرابع فإن الطاهن ينشئ على الأمر المطعون فيه فسادا في الاستدلال إذ أطرحت الغرفة أقوال شهود الإثبات وأخذت بأقوال شهود النفى بغير مقتضى يرر ذلك . وحيث إنه يبين من الأمر المطعون فيه أن الغرفة قد أصدرت قرارها المطعون فيه — على ما استقر به قضاء هذه المحكمة — في حدود ما خوله لها القانون من حق الموازنة بين الأدلة وترجيح ما تراه بشأن كفايتها للإدانة أو عدم كفايتها إعمالا لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون لها وهي بسبيل ذلك أن تعول على ما تطعن إليه من أقوال الشهود دون أن تبين العلة في ذلك إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل المطروح أمامها — لما كان ذلك ، فإنها إذ انتهت في حدود سلطاتها التقديرية إلى التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا تكون قد تجاوزت سلطاتها التي خولها لها القانون ولا تجوز مجادلتها بدعوى أن الوقائع المطروحة تكفي لتطبيق السادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، كما لا يجوز التحديث بأنها لم تجر تحقيقا لم تر هي حاجة إليه . ولما كان القانون لا يميز للدعى بالحق المدني أن يعطى

في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله مما يخرج من نطاقه الطعن بفساد الاستدلال على ما جاء في الوجه الرابع من الطعن .

وحيث إنه لما كانت الأوجه الثلاثة الأولى مبنية على دعوى الخطأ في تطبيق القانون وتأويله بمقولة تجاوز السلطة فيكون الطعن محمولا على هذه الدعوى جائزا طرحه أمام محكمة النقض متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وحضور السادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومحمد حسين ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٠٢)

القضية رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) أمر الحفظ . أمر الحفظ المانع من المود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة . ماهية . ندب وكيل النيابة ضابط بوليس لتحقيق بلاغ . امتناع المحنى عليه من إبداء أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إداريا بحرفة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ هذا .

(ب) دفاع . وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلفت نظر الدفاع . علم المتهم بذلك وترافقه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . لا بطلان .

(ج) ربا فاحش . ركن الاعتقاد . انقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة . العبرة في ثبوت اتفاق المتهم على فقد عقود ربوية لم يرض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات . توافر ركن الاعتقاد . عدم سقوط الحق في رفع الدعوى الجنائية .

(د) ربا فاحش . إثبات . راقعة الإعراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها . إثباتها بكل الطرق . جاز .

١ - المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذى يمنع من المود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة إنما هو الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها . وإذن فتى كان التائب أن وكيل النيابة وإن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم إمن المحنى عليه ضد

الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا ، لأن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق إطلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية .

٢ — تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس . لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

٣ — العبرة في جريمة الاعتياذ على الإقراض بالربا الفاحش هي بعقود الإقراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد الربوية ، ففى كان يبين من الحكم أن المتهم اتفق على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وأمر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ، فإنه بهذا يكون قد أثبت توفر ركن الاعتياذ كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنها .

٤ — واقعة الإقراض بالربا الفاحش والاعتياذ عليها يجوز إثباتهما بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولزادت القروض على ألف قرش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اعتاد على إقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليه قانونا ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٩٣/٢ ، من قانون العقوبات . . وادعى بحق مدنى محمد فؤاد الحفناوى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتت المأماة ، ومحكمة مصر القديمة الجزئية سمعت الدعوى وقضت حضوريا أولا :

محبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وذلك عملا بالمادة ١/٣٣٩ من قانون العقوبات وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من ذات القانون المعدلتين . وثانيا : بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا لإلغاء وبراءته مما هو منسوب إليه ، كما استأنفه المدعى طالبا الحكم له بالتعويض ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت الاستئنافين المذكورين وقضت حضوريا بقبولها شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

...وحيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو الخطأ في الإسناد والقصور في التسيب ، ذلك أنه دفع بعدم قبول الدعوى العمومية من النيابة ضد الطاعن لابق صدور قرار منها بالحفظ في الشكوى رقم ٥١٣٣ سنة ١٩٥١ إدارى مصر القديمة ، وهو قرار حاز قوة الأمر المقضى فيه ، ويمنع من العودة إلى رفع الدعوى ، إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على ذلك بترديد القاعدة القانونية دون أن يتحدث عن واقعة الشكوى وعن سير التحقيق فيها ، خصوصا وأن هذا التحقيق كان قد جرى بانتداب من النيابة .

وحيث ان المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنع من العود إلى الدعوى العمومية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة ، إنما هو الذى يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . ولما كان للثابت من الأوراق التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن ، أن وكيل النيابة وإن كان قد ندب ضابط نقطة أبو السعود لتحقيق البلاغ المقدم من المحنى عليه ضد الطاعن ، إلا أن المحنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامه ، فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق ، فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى

إداريا ، فإن هذا الأمر الذى لم يسبقه تحقيق إطلاقا — لا يكون ملازما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أن ابتدائها لحاويش الاستيفاء لإعادة سؤال المحنى عليه لا يعتبر انتدبا لأحد رجال الضبطية القضائية ، لأن الحاويش ليس منهم طبقا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك فإن ما ينمى الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الأوجه من الثانى إلى الرابع هو القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن النيابة العامة رفعت الدعوى العمومية ضد الطاعن بتهمة الاعتداد على الاقتراض بالربا الفاحش من فترة معلومة هى سبتمبر ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ولكن المحكمة دانتها على أساس وقائع مقول حصولها فى السنوات ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ١٩٥١ دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل الذى يتضمن فى حقيقته انتهاما جديدا ، ولم يتحدث الحكم المطعون فيه عن ماهية هذا التعديل وأثره ، واكتفى بقوله أن لا تريب على المحكمة إذأهى تولت تعديل تاريخ الواقعة بما يتفق مع الوقائع المطروحة أمامها ، طالما أن هذا التعديل لم يترتب عليه إخلال بحق دفاع الطاعن دون أن تبين كيف أن هذا التعديل لا يؤثر على حقوق الطاعن .

وحيث إن الثابت من الحكم أن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد الطاعن بأنه فى خلال سنتى ٥١ و ٥٢ بدائرة مصر القديمة اعتاد إقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليه قانونا الأمر بالمقاب عليه بالمادة ٣٤٢/٣٣٩ عقوبات ، ولكن محكمة أول درجة عدلت على ضوء ما أثبتته المحكمة من وقائع الاقتراض — تاريخ الجريمة وجعلته شاملا أعوام ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ١٩٥١ . فاستأنف الطاعن الحكم ، وقضى بتأييد الحكم الابتدائى . ولما كان تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس ، لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية

إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء . وقد رد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص بقوله : " ولا تريب على محكمة أول درجة إذا ما توات تعديل تاريخ الواقعة بما يتفق مع الوقائع المطروحة أمامها طالما أن هذا التعديل لم يترتب عليه تمت إخلال بحق الدفاع ، ولذلك يتعين تأييد ذلك الحكم في هذا الصدد " . وكان ما قاله الحكم في ذلك صحيحا في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى وجوه الطعن الأخرى هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على بطلان في الإجراءات ، وإخلال بحق الدفاع ، وخطأ في الاستناد ، وقصور في التسبب ، ذلك أن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود في التحقيقات الإدارية التي أجرتها وزارة المعارف في غيبة المتهم ، ولم تتوفر فيها الضمانات الكافية ، إذ لم يباشر إجراءها أحد من مأموري الضبطية القضائية ، ولم يخلف فيها الشهود العيين القانونية ، ثم أن الحكم اتخذ من أقوال الشهود دليلا على قيام القروض التي يدعونها ، مع أن هذه القروض قد صدرت بها أحكام مدنية بين الطاعن وأصحاب الشأن ، مما يقتضاه عدم قبول شهادتهم في هذا الخصوص . كما أن الحكم أخطأ في الاستناد إذ قرر أن قرض إبراهيم دسوقي على حصل في سنة ١٩٤٨ ، مع أنه حصل في أول يونيه سنة ١٩٤٦ ، كما أخطأ في تأويل القانون بصدد الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة إذ جعل تاريخ عقد القرض هو نفس تاريخ وقوع الجريمة . هذا وقد جلدت أسباب الحكم قاصرة عن بيان أركان الجريمة ، إذ خلت من بيان المجنى عليه وقروضهم ومددها وفوائدها . هذا بالإضافة إلى أن الحكم أسند إلى الطاعن أنه أقر في تحقيقات النيابة بأنه تولى إقراض الشهود سواء الذين سئلوا أمام النيابة أو في التحقيقات الإدارية ، دون أن يذكر شيئا عن مدى هذا الإقرار في تفصيل يقتضيه الاتهام في الدعوى ، وهو على كل حال لا يتضمن إقرارا بالربا الفاحش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به عناصرها القانونية ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى

مارتبه عليها — لما كان ذلك ، وكانت العبرة في جريمة الاختياد على الاقتراض بالربا الفاحش ، هي بعقود الاقتراض ذاتها ، وليست باقتضاء الفوائد الربوية وكان يبين من الحكم أن المتهم اتفق على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ، ولابين كل اتفاق وآخر ، أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فإنه بهذا يكون قد أثبت توفر ركن الاختياد كما عرفه القانون ، وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها — لما كان ذلك ، وكانت واقعة الاقتراض بالربا الفاحش يجوز إثباتها وإثبات الاختياد عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ، ولو زادت القروض على ألف قوش ، وكان من حق المحكمة أن تكون عقيدتها من أى دليل من أدلة الدعوى بما في ذلك أوراق التحقيقات الإدارية ، ما دامت قد طرحت على بساط البحث في الجلسة ، وكان ما يدعيه الطاعن بشأن الخطأ في الاستناد في خصوص قرض إبراهيم دسوق على غير صحيح ، إذ أن ما أورده الحكم في شأنه هو صورة صحيحة لما جاء بمحضر جلسة محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جريئة من جريئات الدفاع ، إذ في تعويلها على شهادة شهود الإثبات ، واطراحها لما عداها ، معناه أنها لم ترف غيرهم ما يصح الركون إليه — لما كان ذلك كله ، فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يخرج عن كونه جدلا في موضوع الدعوى وعودا إلى مناقشة أدلة الثبوت في واقعها مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمد ابراهيم
احسانيل ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٠٣)

القضية رقم ١٤١٥ سنة ٢٥ القضائية :

حضانة قضائية . قانون . معاهدات . الحضانة القضائية المنصوص عليها في الاتفاق الخاص
بمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ . تمتع
كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة بهذه الحضانة . عدم التفرة بين الموظف المصرى الجنسية
والموظف التابع لجنسية أجنبية .

إن المادة الثامنة من الفهم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة
الأمم المتحدة للاغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢
تنص — من بين المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفو المنظمة — على "الحصانة
القضائية" وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصرى الجنسية والموظف
التابع لجنسية أجنبية بل إنه يتنظم كافة الموظفين الذين يعملون فى المنظمة
المذكورة

الوقائع

رفع الدكتور جورج كود جمبو بولو (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام
محكمة الأزبكية ضد البرت . د . كرويز (المطعون ضده) اتهمه فيها بأنه أولا : سبه
علنا بالفاظ مخدشة للشرف والاعتبار موصفة بعريضة دهواه . وثانيا : قذف علنا
فى حقه كما هو وارد بالعريضة المذكورة . وطلب محاكمته بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦
من قانون العقوبات والحكم له قبله بمبلغ مائه جنيه على سهيل التعويض المؤقت
مع المصاريف وأتعاب المحاماه . وأمام المحكمة المذكورة دفع المتهم الدعوى

بدفعين أولهما عدم ولاية القضاء المصرى بنظرها لأنه موظف فى هيئة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة وأنه تبعاً لذلك يتمتع بالحصانة القضائية من أى نوع كانت . وثانياً : بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن النيابة تخلت عنها بالجلسة ، وبعد أن أنهت المحكمة سماع دفاع أطراف الخصومة فى الدعوى قضت بحضورها فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٥ برفض دفعى المتهم وبتغريمه ألف قرش عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية وبإلزامه بأن يؤدى للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيهاً والمصروفات المدنية المناسبة وثمناً قرش مقابل أعصاب المحاماه ورفضت ما زاد على ذلك من طلبات . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والنيابة ودفعوا الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لما يتمتع به المتهم من حصانة قضائية . كما استأنف المدعى بالحقوق المدنية طالبا الحكم له بطلانته المهيئة آنفاً . وقيدت الاستئنافات برقم ٢٠٧٠ سنة ١٩٥٥ وعكس مصر الابتدائية نظرت الدعوى وقضت حضورياً أولاً : برفض الدفع بعدم ولاية المحاكم المصرية وولايتها واختصاص المحكمة وثانياً : بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الحصول على رفع الحصانة عن المتهم مع إلزام المدعى المدنى بالمصروفات المدنية عن الدرجتين . وبتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٥ طعن فى الحكم الأخير بطريق النقض الأستاذ عدلى عبد الباقي المحامى ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، وشابه القصور والاخلال بحق الطاعن فى الدفاع ، أما عن الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، فإن الطاعن يقول إن الحكم خالف الفقرة ١ من القسم ١٨ من الاتفاق المفقود بين الحكومة المصرية والمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حين اعتبر المتهم (المطعون ضده) من كبار الموظفين ، والواقع أنه موظف إدارى يقوم فى المنظمة بأعمال ثانوية ، وهو لذلك لا حق له فى التمتع بالحصانة القضائية ، وهى تعادل حصانة البعثات السياسية ، كما خالف الحكم نصوص المواد ٢/١٧ و ٢/٢١ - ٢ من

الاتفاق المذكور، والمادة ٢٣ من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الوكالات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ، ذلك بأن المتهم مصرى يحاكم من جريمة وقعت في مصر ، فلا حصانة له ، وكذلك الأجنبي الذى يعمل داخل المنظمة ، فإن حصانته تسقط بعوده إلى بلده ، ويجب محاكمته هناك عن الجرائم التى ارتكبها في مصر ، وهذه القواعد مقررة في اتفاقية الوكالات المتخصصة ، وهى جزء مكل لاتفاق الأغذية والزراعة بنص صريح في الاتفاق الأخير ، هو نص الفقرة ب من القسم ٢٣ ، ولا يصح أن يكون الموظف المصرى يتمتع بحصانة أوسع من زهيله الأجنبي ، فيقتل من العقاب في ظل هذه الحصانة . هذا إلى أن قول الحكم بأن الحصانة لم ترفع فيه إهدار لسلطة المحكمة وتنازلا عن حقها للنظمة ، وهى ليست محكمة وليس لها ولاية القضاء ، وما كان يجوز المسك بهذه الحصانة في جريمة من جرائم القانون العام لأنها مقصورة على أعمال الوظيفة دون غيرها ومن ثم فإن الحصانة لا تمتد إلى جريمة القذف والسب التى نسبت لثتهم . أما عن الإخلال بحق الدفاع فيقول الطاعن إن المحكمة بناء على طلب الدفاع قصرت الموافقة على الدفع بعدم اختصاص القضاء المصرى ، وقررت المحكمة بحيز القضية للحكم في الدفع لكنها حكمت بعدم قبول الدعوى ، وبهذا فأتى الدفاع فرصة إبداء وجهة نظره في مدى صلة الفعل المنسوب لثتهم بأعمال الوظيفة وبيان هل تشمل الحصانة القضائية ، وأما القصور في تسبب الحكم المطعون فيه فواضح من أن المحكمة لم تدين في حكمها الأدلة التى استخلصت منها أن المتهم يتمتع بالحصانة ، وأدلة ثبوت الجريمة التى وقعت منه ، ولم تمن بالرد على ما إبداه الدفاع عن الطاعن من أن طبيعة العمل الذى يقوم به المتهم تجعله بمنأى عن التمتع بالحصانة .

وحيث إن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اختصاص الماكن المصرية بالنظر فيما يقع من موظفى منظمة الأغذية والزراعة ، وعدم قبول الدعوى تأسيسا على الحصانة القضائية المفروضة لمصلحة هذه المنظمة ، هو تطبيق صحيح للقانون ، ذلك بأن المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق

الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الموقع في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والصادر بالموافقة عليه القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة على "الحصانة القضائية" وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل إنه ينظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة ، وفوق ذلك فقد فسرت الفقرة ١ من المادة الأولى من الاتفاق المقصود بعبارة "موظفى المنظمة بما يلى" يقصد بعبارة "موظفى المنظمة مكتب المنظمة وهيئته من جميع الرتب المعيّنين من قبل المدير العام أو نائبه والمدرجة أسماؤهم في قائمة ترفع إلى الحكومة" وبما يقطع في عموم نص المادة الثامنة المشار إليها وشموله كافة موظفى المنظمة مهما كانت جنسياتهم أن بعض الإعفاءات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق قد منحت للموظفين المصريين خاصة ، والبعض منها لبعضهم من الموظفين ، وهذا واضح من نصوص الفقرات د ، و ، زمن المادة الثامنة المذكورة ، أما المزايا والحصانات الدبلوماسية فقد نص الاتفاق في القسم الثامن عشر على أنها تمنح علاوة على الإعفاءات والحصانات الأخرى التي بينها في القسم السابع عشر من الاتفاق وخص بها طائفة مخصوصة من موظفى المنظمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم البير كرويتز هو رئيس الإدارة بالمنظمة ، وأن ما وقع منه كان لمناسبة مطالبة إدارة المستشفى اليونانى لإدارة التغذية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالمصروفات وأتعاب الطبيب الذى كان يعالج المستر كريستا سانى راميا خبير الأرز التابع لإدارة المنظمة ، مما مفاده أن الأقوال التى صدرت عن المتهم قد وقعت منه بسبب تأدية وظيفته ، ووقائعه قيامه بعمل من أعمالها . لما كان ذلك ، وكان ما يشبه الطاعن من أن منطق الحكم المطعون فيه يؤدى إلى أن الموظف المصرى الذى يعمل بالمنظمة قد بقت من العقاب عما يرتكبه من جرائم ، في حين أن زميله يعاقب عند عوده إلى بلده ، هذا القول من جانب الطاعن فيه انتفال نظر لأن الاتفاق لم يمنع اتخاذ الاجراءات ضد موظفى المنظمة ممنابا ، وإنما ملق ذلك على رفع

الحصانة عن الموظف، وجعل ذلك حقا للمنظمة " في أية حالة ترى فيها أن الحصانة قد تعرق سير العدالة " كما هو منصوص صراحة في الفقرة (أ) من القسم الواحد والعشرين من الاتفاق ، لما لم يتقدم صاحب الشأن لطلب رفع هذه الحصانة وعرض الأمر على المنظمة ، فإنها تظل باقية على أصلها مائة من اتخاذ أى إجراء قضائى من أى نوع على مقتضى ما نص عليه الاتفاق في مادته الثامنة.

وحيث إن نص المادة ١٩ من الاتفاقية الخاصة بمزايا حصانات الوكالات المتخصصة الصادر بتنفيذها المرسوم المؤرخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، قد ورد بصفة عامة مفادها تتمتع موظفى الوكالات المتخصصة بالحصانة القضائية فيما يصدر عنهم من أقوال أو كتابات أو تصرفات ، كما أن المادة ٢١ من هذه الاتفاقية تماثل في جملة ما قررت من إعفاءات دبلوماسية لبعض موظفى الوكالات ما نصت عليه الفقرة (أ) من القسم الثامن عشر من اتفاق الأفضية والزراعة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستثنائية أن محامى الطاعن قد تناول في مرافقته ما رده في طعنه من انقطاع الصلة بين ما وقع من المتهم وبين أعماله الرسمية ، وقد رد الحكم المطعون فيه ردا سائفا فنقد فيه هذا الدفاع أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم مشوب بقصور التسيب لأن المحكمة لم تورد ما يدل على أن المتهم متمتع بالحصانة ، ولم تذكر أدلة الثبوت — هذا القول مردود بما أثبتته الحكم من أن " الثابت من الأوراق ومن صحيفة الدعوى أن المتهم يعمل موظفا بالمنظمة المنصوص عليها في الاتفاق وتمتع بالحصانة الواردة فيها . وحيث إن الثابت أيضا أن الجريمة المنسوب صدورها للمتهم إنما وقعت منه إن صحت بصفتها الرسمية... " أما ما يأخذه الطاعن بشأن عدم ذكر الحكم المطعون فيه أدلة الثبوت عن الجريمة التى نسبت للمتهم ، فلا محل له ما دامت المحكمة قد انتهت في قضائها إلى الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم بحججه يكون الطعن على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

(١٠٤)

القضية رقم ١٤٢١ سنة ٢٥ القضائية :

إجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . خبراء . ثلاثة تقاريرهم بالجلسة . غير لازم .
قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرًا مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال المرخص بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم " ١ " الملحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة سمعت الدعوى وقضت بحضور يا بمعاقبته المتهم محمد نصر فرج الله الشهير بعباد بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة ، وذلك عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبنود رقم ١٢ من الجدول " ١ " الملحق بهذا القانون . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأول من الطعن أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل ، وشابه إخلال بحق الدفاع ، إذ دفع الطاعن بأن الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لم تتبع في شأنه ، فلم تعرض عليه المضبوطات ، ولم يطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ، ولم يعمل بذلك محضر يوقع عليه منه ، أو يثبت فيه امتناعه عن التوقيع ، وفض الحرز في مصاحبة الطاب الشرعى لتحليله في غيابه ، وإذ دفع الطاعن بأن وزن

العينة المرسلة للتحليل كما أثبتها الطيب الشرعى يختلف عن وزنها الذى أثبتته وكيل النيابة ، وطلب إرسال عينة أخرى للتحليل ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ، وطلب استحضار الإحراز بمقولة إن البائع غش الطاعن ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ورد على دفاع الطاعن فقال : " وقد تبين فى القضية الحالية أن المضبوطات حوزت فى حضور المتهم ، وقد أثبت وكيل النيابة ذلك ، وليس بإلزام أن يحضر المتهم أثناء إجراء تحليل المواد المخدرة ، وقد نصت المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز فى جميع الأحوال أن يؤدى الخبر مأموريته بغير حضور الخصوم . . ولا تلتفت المحكمة إلى ما أثاره المدافع بشأن الخلاف فى وزن العينة التى أخذت من الحشيش المضبوط ، فإن وكيل النيابة أثبت أن وزنها عشرة جرامات ، وأثبت المعمل الكيماوى أن وزنها عشرة جرامات وكسور من الجرام وليس فى هذا الخلاف ما يدعو إلى الجدل فى أمره ، لأن الفرق بين الأمرين بسيط لا يبدو أن يكون مرجعه إلى دقة الوزن الثانى دون الوزن الأول " - ولما كان ما أورده الحكم ردا على تحليل العينة بالمعمل الكيماوى فى غير حضور الطاعن أو وكيله صحيحا فى القانون ، وكان ما أورده ردا على وجود فرق فى وزن العينة المرسلة للتحليل بين ما أثبتته الطيب الشرعى وما أثبتته وكيل النيابة فى محضره سائفا فى المنطق والعقل - لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يربط البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها مما يجعل الأثر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى اتخذتها مأمور الضبطية القضائية ، وقد اطاعت إلى حلالتها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل ، إذ عولت المحكمة فى قضائها بالادانة على التقرير الطبى الشرعى دون أن

تعني بتلاوته في الجلسة إعمالا لنص المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان تقرير المعمل الكيماوى الذى استندت إليه المحكمة ضمن ما استندت إليه في أسباب حكمها لا يعدو أن يكون تقريراً مقدماً من خبير متدرب في الدعوى وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة هذه التلاوة ، فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٠٥)

القضية رقم ٣٤ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) إجراءات . محضر الجلسة . هوجة بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء به . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

(ب) غيابة الأمانة . قرض . أسباب موضوعية . حق محكمة الموضوع في تفسير العقود .

(ج) غيابة الأمانة . قرض . انتهاء المصلحة من الطعن . شركة . تسليم الشريك بصفته هذه شيئاً من رأس مال الشركة . اعتباره وكلاً . اختلاسه المال المسلم إليه . يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ ع .

١ - محضر الجلسة يعترجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد .

٣ - لا يجدى المتهم قوله إن العقد الذى تسلم المال بمقتضاه هو في حقيقته عقد شركة لايحق بمقود الأمانة التى أوردتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات

ذلك بأن الشريك الذى يختلس شيئا من رأس مال الشركة المسلم إليه بصفته يعتبر مختلسا ، لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته وكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : بددت المبلغ المدين وصفا وقيمة بالمخضر والملوك لعطيات على حسنين الذى كان قد سلم إليها على سبيل الوديعة فاختلسته لنفسها إضرارا بالمجنى عليها وطابت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية سمعت الدعوى غيابيا وقضت عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ فعارضت والمحكمة قضت فى أول أبريل سنة ١٩٥٤ بعدم جواز نظر معارضتها لرفضها من حكم حضورى . وكانت النيابة قد استأنفت فى ١٠ من يناير سنة ١٩٥٤ طالبة التشديد وقيد استئنافها برقم ٤٧١٩ سنة ١٩٥٤ ومحكمة مصر الابتدائية نظرت الاستئناف المذكور وقضت غيابيا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه ، وتأييد الحكم المستأنف فعارضت المحكوم عليها وقضت المحكمة المذكورة فى ٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ بقبول معارضتها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الممارض فيه ووقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنتم المحكوم عليها فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعنة فى الدفاع ، وبجى على إجراء باطل ، وشابه القصور ، ذلك بأنه عند نظر المعارضة التى أقامتها الطاعنة أمام محكمة الدرجة الأولى بجلسته أول أبريل سنة ١٩٥٤ أنكر المدافع عنها سبق حضورها بجلسته ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ على خلاف الثابت فى محضر تلك الجلسة ، وقال إن من حقه أن يطعن بالتزوير فى هذا المخضر ، وطالب التأجيل للانصراف بزمله الذى ثبت حضوره مع المتهمه الطاعنة ، فى تلك الجلسة ، ولكن المحكمة أغفلت طلبه دون رد ، وقضت بعدم

جواز المعارضة لرفعها من حكم حضوري ، كما أن المحكمة الاستئنافية بدورها لم تلقت إلى دفاعه هذا ، ولم ترد عليه .

وحيث إن ما تثيره الطاعنة بهذا الوجه من طعنها وارد على حكم ابتدائي لا يقبل الطعن عليه أمام محكمة النقض ، إذ الطعن لا يكون إلا في حكم نهائي ، هذا إلى أن محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير ، والطاعنة لم تسلكه — لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنة لم تتمسك بما تضمنه هذا الوجه من طعنها أمام المحكمة الاستئنافية فليس لها أن تنعى عليها اغفال الرد في أسبابها على دفاع لم تثره أمامها .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستئنائي دان الطاعنة تأسيسا على أنها بددت مبلغا سلم إليها على سهيل الوديمة — مع أنها تسلمته بسبب عقد شركة ، وهو ليس من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للقرينة التي دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وذلك في قوله : " وحيث إن الدعوى تخلص فيما ذكرته المحني عليها من أنها انفقت مع المتهم (الطاعنة) على تكوين جمعية مؤداها أن يدفع كل عضو ثلاثة جنيهات شهريا ، على أن يأخذ كل منهم قيمة المقبوض شهريا ودفعت للتمهة هي وأخرى تدعى آمنه مبلغ ٤٨ جنيها ، ولما كان دورها في القبض لم تنف لها المتهمه بشئ .

وحيث إن المتهمه إذ سالت اعترفت بقبضها المبلغ — وقالت إن لدى المحني عليها إيصالات به وأضافت أنها لم تسترح من وضع الجمعية — فرغبت في إنهاؤها وصددت للمحني عليها عن طريق خالتها مبلغ ١٣ جنيها ولم تقدم دليلا مؤيدا لها فيما ذهبت إليه . وحيث أن الثابت من تصوير الحادث على هذه

الصورة أن يد المتهمة (الطاعنة) على المبالغ المدفوع كانت يد وديعة عليها أن توفي كل عضو ما يستحقه شهريا“ — لما كان ذلك — وكانت محكمة الموضوع بمالها من سلطة تفسير العقد قد انتهت إلى أن العقد القائم بين الطاعنة والمجنى عليها عقد وديعة — وهو استخلاص سائح وصحيح في القانون — وكان لا يجدى الطاعنة قولها إن العقد في حقيقته عقد شركة لا يلحق بعقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات — ذلك بأن الشريك الذي اختلس شيئا من رأس مال الشركة المسلم إليه بصفته يعتبر مختلسا لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته ويكلا ومن ثم فلا محل لهذا الوجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظاهر على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠٦)

القضية رقم ٣٥ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) أسباب الإبادة وموانع العقاب . حالة الدفاع الشرع . من تقوم ؟

(ب) عقوبة . تقديرها . موضوعي .

١ — لا تقوم حالة الدفاع الشرعي إلا إذا ثبت أن اعضاء مدعيها كان دفعا لعدوان وقع عليه .

٢ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة ، وإعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطاتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — عبد الحميد السيد صالح (الطاعن) ٢ — غريب على عيسى ٣ — محمد مصطفى محمد بأنهم : أولا — ضربوا برشادى بغدادى حسن عمدا بقطاعة حديد وكوريك وعصا على رأسه وبعض أجزاء من جسمه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ، ولكن الضرب أفضى إلى موته وثانيا — ضربوا محمد بغدادى حسن فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٣٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة سمعت الدعوى وقضت حضوريا — وبمد الاطلاع على المواد ٢٣١ و ١/٢٣٦ ، ٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمين لثلاثة و ٢٤٢/٢٤١ و ٢/٣٢ من ذات القانون بالنسبة للتهم الأول و ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات بالنسبة للثاني والثالث فيما يختص بتهمة جثة الضرب — بمعاقة عبد الحميد السيد صالح بالسجن مدة عشر سنوات عن التهمتين المسندتين إليه معا ، وبمعاقة كل من غريب على عيسى ومحمد مصطفى محمد بالسجن مدة سبع سنين وذلك عن تهمة الجناية وبراءتهما من تهمة الجثة المسندة إليهما . ورفع المحكوم عليهما الأول والثاني طعنا عن هذا الحكم بطريق النقض ، قيد بجدول النيابة برقم ٣ سنة ١٩٥٤ و بجدول محكمة النقض برقم ٥٩٩ سنة ٢٤ القضائية وقضت فيه محكمة النقض بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى بالنسبة لكل الطاعنين والمتهم الثالث "الذى لم يطعن" . بعد ذلك نظرت محكمة جنايات القاهرة الدعوى مرة ثانية بعد قيدها بالجدول الكلى برقم ١٠٠ سنة ١٩٥١ — وقضت حضوريا فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥ بمعاقة عبد الحميد السيد صالح بالحبس مع الشغل لمدة ستين عن التهمتين وبمعاقة كل من غريب على عيسى ومحمد مصطفى محمد بالحبس مع الشغل لمدة سنة وذلك عملا بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من

قانون العقوبات لأنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر "أولا" ضربوا عمدا برشاوى بغدادى حسن بالعصا على رأسه وبعض أجزاء جسمه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى . وثانيا - المتهم الأول عبد الحميد السيد صالح ضرب عبد بغدادى حسن فأحدث به الإصابات الميئنة بالتقرير الطبى والذى تقرر لملاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وبتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ حصل الأستاذ على أيوب بصفته عاميا عن المحكوم عليه الأول على شهادة رسمية تفيد أن حكم الجنائية الأخير لم يودع قلم الكتاب ، وقعا عليه حتى التاريخ المذكور . وقد قرر المحكوم عليه الطعن في الحكم بطريق النقض الخ.

الحكمة

وحيث إن مبنى الأول من الطعن هو أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال والقصور ، إذ قضى بادانة الطاعن ، مع أن شاهدهى الإثبات شهدا بالجلسة بأنهما لم يريا الضارب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ، وتناول ما شهد به شاهداه الإثبات فقال : "وحيث إنه يستخلص من أقوال شاهدهى الرؤية وهما المحنى عليه الثانى عبد بغدادى وحمى عبد الحميد صاحب الجراج أن المتهمين الثلاثة قد اشتركوا في الاعتداء ، ولم يستطع واحد من هذين الشاهدين نسبة إصابات الرأس التى وجدت بالمحنى عليه برشاوى والتي أدت إلى وفاته إلى شخص بالذات من بين المتهمين الثلاثة ، وإن كان هذان الشاهدان قد ذكرا في التحقيقات أن المتهم الأول هو الذى ضرب برشاوى بقطعة حديد على رأسه ضربة ألقته على الأرض فقد أضاف أيضا أن المتهمين الثانى والثالث إنما لا على برشاوى ضربا بالعصى بعد سقوطه ، كما قرر هذان الشاهدان بالجلسة . أنهما لا يستطيعان تحديد الإصابات التى أحدثها المتهمون بالمحنى عليه برشاوى .

وحيث إنه ثابت من تقريرى الكشف الطبى والصفة التشريحية أن برشاوى أصيب بست إصابات بالرأس والساعدين وأن اثنتين منها أدتا إلى وفاته

بسبب التزيف وكسر قاعدة الجمعية ، ولم يمكن نسبة هذه الإصابات جميعها
أو إحداها إلى أى من المتهمين بالذات ، وإن كان من المحقق أن ثلاثتهم قد
اشتركوا في ضرب المجنى عليه الأول فالتهمة إذن شائعة بينهم ، ونظرا لاستفا سبق
الإصرار ، فلا مناص من مساملة كل منهم عما صدر منه شخصيا وبالتالي أخذه
بالقدر المتيقن في حقه وهو الضرب البسيط “ — لما كان ذلك ، وكان
لا تريب على المحكمة إن هي أخذت بأقوال الشاهد حسن محمد عبد الحميد في
التحقيقات ، مطرحة أقواله بالجلسة ، دون ذكر السبب ، فهذا حقا في سبيل
تكوين عقيدتها إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطعن إليه فيما أخذت به ،
فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه على غير أساس ولا يعدو أن يكون جدلا في موضوع
الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته
أمام محكمة النقض .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم شاب أسبابه التضارب والتخاذل
ذلك بأن الطاعن دفع التهمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى وقد رد الحكم على ذلك
في عبارات متخاذلة لا تؤدي إلى نفي هذه الحالة . هذا إلى أن ما أورده الحكم
بشأن المتهمين الثاني والثالث إنما يؤدي إلى أن مسئولية المتهمين الثلاثة كانت
متساوية ، ولكن غلط عقاب الطاعن دون مسوغ مقبول ، كما أنه التفت من
اعتراف المجنى عليه الثاني من أنه قتل والد المتهم الثاني الذى كان سببا في حادث
قتل أخيه “المجنى عليه برشاوى” بما يدل على أن الطاعن لا يده في هذا الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده
في قوله “وحيث إن الحاضر مع المتهم الأول (الطاعن) دفع التهمة عن موكله
بمقولة إنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه بدليل ما ذكره المجنى عليه الثاني
من أنه طرح المتهم الأول أرضا ، وبدليل الإصابات التى أثبتتها الكشف الطبي
بهذا المتهم . وهذا القول مردود بأن المشاجرة التى نشبت بين الفريقين لم يتضح
للمحكمة من كان البادئ في الاعتداء فيها ، ولم يثبت أن المتهم الأول (الطاعن)
قد اعتدى عليه أولا ، بل أن العكس هو المستفاد من أقوال الشهود “ — لما

كان ذلك وكان ما استند إليه الحكم في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى يؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها وهى نتيجة صحيحة فى القانون ، إذ لا تقوم حالة الدفاع الشرعى متى كان مدعىها هو البادئ بالمعدوان ، كما لا تقوم إلا إذا ثبت أن اعتداء الطاعن كان دفعا لمعدوان وقع عليه ، وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة وإعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية ، وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته — هذا إلى أن المحكمة دانت الطاعن فى جريمتين ، فى حين أنها لم تدن غيره إلا بجريمة واحدة — لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة الطاعن فى مناحى دفاعه الموضوعى ، وأن ترد استقلالاً على كل قول يبيده ، إذ الرد مستفاد من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها ، فليس للطاعن أن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أطرح دفاعه بأن المجهنى عليه الثانى قتل والد المتهم الثانى الذى كان سبباً فى قتل أخيه المجهنى عليه الأول ، ولم يرد على ذلك ، ويكون ما جاء بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن برئته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٠٧)

القضية رقم ٣٦ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) تحقيق . إجراءات . بطلانها . الدفع ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات لعدم تمكن النيابة لدى المتهم قبل التصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . لا محل له . الحالات التي يرتب القانون البطلان فيها .

(ب) إجراءات . أثر بطلان الإجراء طبقاً للسادة ٣٣٦ إجراءات .

(ج) مسئولية . خطأ المضرور . أثره . متى يعفى المسئول ؟

(د) قتل عمد . تعويض . القضاء بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها . لا مخالفة فيه للاداب والنظام العام .

١ - دفع بحامى المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات استناداً إلى عدم تمكن النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . هذا الدفع لا محل له إذ أن القانون لا يرتب البطلان إلا على عدم السماح بغيره منض لحامى المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالإطلاع على التحقيق أو الاجراءات التي أجريت في خيئته .

٢ - إن البطلان - طبقاً للسادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا يلحق إلا بالاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يلقى بما سبقه من إجراءات ، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة بإحالة الواقعة إلى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات ، ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان إن صح إعادة القضية إلى النيابة بل يكون للمحكمة أن تصحيح الإجراء الباطل طبقاً للسادة ٣٣٥ إجراءات .

٣ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها إن كان ثمت خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا

الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العاقل الأول في إحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المستول .

٤ — للزوج أن يبقى على الزوجة التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس فى القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) قتل وداد عثمان حمدى عمدا بأن عقد العزم على قتلها واستدرجها إلى غرفته بالفندق الذى ينزل فيه بعد أن أعد لذلك طبنجة أتوماتيكية محشوة ب ذخيرة ثم غافلها باطلاق النار قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياتها وكان ذلك مع سبق الاصرار . (ثانيا) : أحرز بغير ترخيص طبنجة أتوماتيكية وذخيرة مما تستعمل فيها ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لـ ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة وذخائرها المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ فقررت بذلك . وادعى بمحق مدنى السيد ابراهيم فرج زوج القتل عن نفسه وبصفته بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وألزمته بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية بصفتيه قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن الخطأ فى القانون والاخلال بمحق الدفاع ، والقصور فى التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان إجراءات التحقيق

وما تلاها من تقديم القضية لغرفة المشورة ومن إحالتها إلى محكمة الجنايات .
 بعد أن تمسك بهذا الدفع لدى النيابة وأمام غرفة الاتهام مستندا إلى حرمانه
 من حقه في الاتصال بحامييه وعدم التصريح للحامي بالاطلاع على أوراق
 التحقيق مما يعد إخلالا بإجراء جوهرى يتعلق بحرية الدفاع وبالضمانات
 الأصلية لكفالة حقوق المتهم ، فردت المحكمة على ذلك بما يخالف القانون
 بمقولة إن القانون لم يربط البطلان على مخالفة هذه الإجراءات ، وبأن الطاعن
 تقدم إلى غرفة الاتهام بهذا الدفع ، ولم يطعن على قرارها الصادر برفضه ، ثم
 أردفت بأن المحكمة تعتمد أول ما تعتمد فى قضائها على ما يتم أمامها من تحقيقات
 بالجلسة ، مع أنها لم تهمل تحقيقات النيابة ، بل حولت عليها فى أسبابها القاضية
 بالإدانة ، مما رتب عليه الطاعن طلب إعادة القضية للنياية لتحقيقها من جديد ،
 كما أبدى الدفاع عنه أنه كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الحادث ، وطلب فحص
 حالته العقلية طبيا ، معززا هذا الطلب بشهادة طبية ، وبما وصف به الشاهد
 ما تولى حالة الطاعن عقب وقوع الحادث من أنه كان كالمجنون ، لكن المحكمة
 ردت بما لا يصلح دليلا على أن الطاعن لم يكن فاقد الشعور عند ارتكاب الحادث
 وفى وقت ارتكابه بالدقات مع ما هو معروف من أن الجنون قد يكون متقطعا ،
 وهى إلى ذلك قد رفضت فحص الطالب طبيا ، دون أن ترد على ما أبداه تأييدا
 لحالته العقلية وكان مما أثاره الدفاع أن الطاعن مصاب بمرض نفسى تنعدم به
 المسؤولية ، فردت المحكمة على ذلك بما يخرج بالأمراض النفسية عن نطاق المسادة
 ٦٢ عقوبات ، فى حين أنها تدخل فى عموم عبارة العاهات العقلية الواردة بهذا
 النص وإذ كان الدفاع قد ذهب إلى أن حالة الطاعن النفسية قد بلغت درجة
 تعدم المسؤولية فكان لزاما على المحكمة أن تبحثها ، وهى لم تفعل ، تخالفت بذلك
 القانون ، وأخلت بحق الدفاع ، وأخيرا فإن الحكم فيما تضمنه من القضاة
 بالتعويض كان فوق مخالفته للقانون فاصر البيان ، فهو لم يرد على ما دفع به الطاعن
 من أنه لا محل للمسئولية المدنية إذا كان طالب التعويض قد ساهم بنصيب كبير
 فى الأسباب التى أدت إلى ارتكاب الحادث وهو ما أثبتته الحكم فى حق المدعى
 المدنى ، وأن تكافؤ السيئات بعدم المسؤولية المدنية ، وإذ كان الزوج على حد

تمبير الحكم قد سهل لزوجته ما حرمه الله فإن تعويضه عن قتلها يكون منافيا
للاداب والنظام العام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجرائم
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى
ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكان ما دفع به حمى الطاعن بجلسة المحاكمة
من بطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات استنادا إلى عدم تمكن النيابة له قبيل
التصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال
بالطاعن مردودا بأن القانون لا يوجب البطلان إلا على عدم السماح بغير مقتضى لحمى
المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته
بغيره (المادة ١٢٥ إجراءات) أو بالإطلاع على التحقيق أو الإجراءات
التي أجريت في غيبته (المادة ٧٧ إجراءات) ولم يزعم الطاعن أنه كان في إحدى
هذه الحالات ، بل أن البطلان طبقا للمادة ٣٣٦ إجراءات لا يلحق إلا بالإجراء
المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يلقى بما سبقه من إجراءات ،
كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة بإحالة الواقعة إلى غرفة الإتهام أو قرار غرفة
الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، ولا يمكن أن يقرب على مثل هذا
البطلان إن سمح إعادة القضية إلى النيابة كما طلب الطاعن ، لأن في ذلك إهدارا
لمجبة أمر الإحالة ، بل يكون للحكمة أن تصحح الإجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥
إجراءات ، مما لم ينسب الطاعن إلى محكمة الموضوع أنها قصرت فيه — لما
كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفع بقوله ” إنه لو سمح وشابت
إجراءات النيابة شائبة من هذا القبيل ، فإن القضية بعد إحالتها إلى محكمة
الجنايات تكون هذه المحكمة مختصة بتحقيق وقائعها ، وهي تعتمد أول ما تعتمد
في قضائها على ما يتم أمامها من التحقيقات بالجلسة ” وهي إذ قالت ذلك فقد
أصابت ولا يفتض من قيمة هذا القول أنها استندت في حكمها إلى
تحقيقات النيابة لأن البطلان لا يلحق بما تم قبل الإجراء الباطل ، لما كان
ما تقدم ، وكانت المحكمة قد ردت على الدفاع القائل بأن الطاعن ارتكب فعلته

وهو فاقد الشعور بالجنون، وأنه مصاب بمرض نفسى يصل إلى مرتبة العاهة العقلية التى تمنع معها المسئولية الجنائية ويرر رفضه لطلب فحص الطاعن طيبا بقوله "إن حالة المتهم العقلية كما تبينتها المحكمة من المناقشات التى تمت معه وإجاباته الواضحة المطولة فى التحقيقات لا تدع مجالاً للاشتباه فى إصابته بجنون أو عته أو أى مرض من الأمراض العقلية ، بل إن كتاباته المطولة فى مذكراته المضبوطة وكونه موظفاً فى وظيفة حكومية لأعمالها خطرها ومسئوليتها وكان لا يزال يباشرها حتى وقوع الحادث ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه متمالك لقواه العقلية ، مسئول عن أعماله ، ولا حاجة بالمحكمة مع اقتناعها بذلك اقتناعاً له أسانيد ومبرراته أن تلجأ إلى أهل الخبرة فيما هو ظاهرها . أما القول بأن المتهم مصاب بمرض نفسى أو عقدة نفسية ، فإنه لو صح لا أثر له على مسئوليته عما يرتكبه من أفعال ، إذ أن هذه الحالة ليست من بين الأحوال التى نص عليها قانون العقوبات كسبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب " وهذا الذى أثبتته الحكم هو تقدير الوقائع المعروضة على المحكمة فى حدود حقها ، وما دامت قدرات أن هذا الدفاع لا يستقيم للأسباب المعقولة التى وردتها ، لما كان بها من حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو أخصائى فى الأمراض النفسية فى أمر تبينه من عناصر الدهوى وما باشرته بنفسها من إجراءات فى الجلسة ، وهى على حق فيما قرره من أن الإصابة بمرض نفسى لا ترتفع إلى درجة العاهة العقلية ، ولا يترتب عليها انعدام المسئولية . لما كان ما تقدم ، وكان الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول ، وإنما يخففها ، إن كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول فى إحداث الضرر الذى أصابه ، وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول . لما كان ذلك وكان التمويض مقتضياً به للدعى بالحق المدنى عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر ، وكان ما نسبه الحكم إليه من خطأ فى "مراقبته زوجته القتل وتركه الحبل لها على الغارب وتشجيعها على البعد عن منزلها هى وأولادها فى ضيافة شاب أعزب مع ما فى ذلك من خطر

وغواية مما أدى إلى وقوع النكحة التي حلت به " ما ذكره الحكم عن ذلك إن صح أن يكون سببا للغواية مما لم يكن محلا لمطالبة بتعويض ، فهو لم يكن في ذاته سبب الحادث ، فضلا عن أنه لم يكن العامل الأول في وقوعه ، ولا هو استغرق خطأ المسئول الذي يتحمل في فعل القتل العمد الذي وقع على غير المألوف . على أن هذا الفعل العمدى هو الذى من شأنه أن يستغرق خطأ المضرور غير المتعمد بفرض التسليم بأنه ساهم في إحداث الضرر مما يتحقق به مسئولية الطعن . هذا إلى أن الحكم أثبت أن الزوج كان " مبقيا على زوجته آملا في أن تهبش لترعى أولاده وتحوطهم بحنانها وحدها وقد حرم الأولاد من هذا العطف وذلك الحنان ، فضلا عما يستتبعه فقد الزوج من تكاليف يتحملها المدعى بالحق المدنى في تدبير من يشرفون على خدمة هؤلاء القصر من خدم لم يكن في حاجة إليهم مع وجود الأم " وإذا أثبت الحكم ذلك ، وكان للزوج أن يرضى بمعاذرة زوجته التي ثبت زناها ، فإن فعل كان له أن يوقف تنفيذ حكم الحبس الصادر ضدها عملا بالمادة ٢٧٤ع لاعتبارات قدرها المشرع ، فإن حق المدعى المدنى يكون أظهر في الإبقاء على هذه الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى ، ولم يصدر ضدها حكم يدينها ، ومتى تقرر ذلك ، كان القضاء له بالتعويض عن قتلها ليس فيه ما يخالف الآداب والنظام العام كما قال الدفاع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون ، ولم يخل بدفاع الطاعن ، ولم يكن فاصرا في أسبابه كما جاء بأوجه الطعن مما يتعين معه رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٦

بمبادرة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة و بحضور السادة : حسن داود ، ومحمد إبراهيم اسماعيل
ومجد محمد حسين ، وفهم يس الجندى المستشارين .

(١٠٨)

القضية رقم ١٩٩٥ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) سب . قذف . العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع . متى تنوافر ؟

(ب) سب و قذف . ركن العلانية . سلم المنزل . متى تنوافره العلانية ؟

١ — العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تنوافر إلا إذا وقعت ألقاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة.

٢ — سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له بما يسمح باعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع بالجمهور به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهم على كثرة ملددهم .

الوقائع

أقامت سعاد محمد حمدان " المدعية مدنيا " دعوها مباشرة أمام محكمة السيدة الوطنية ضد خديجة السيد متهمة إياها بأنها . تعدت عليها بألقاظ السب العاني الواردة بمريضة الدعوى . وطلبت معاقبتها بالمواد ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٨ من قانون العقوبات كما طلبت القضاء لها بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض قبل المثمة وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت بحضورها عملا ، واد الاتهام بتفريم المثمة عشرة جنيات وإلزامها بأن تدفع للدمية بالحق المدني سعاد محمد حمدان مبلغ خمسة عشر جنيها على سبيل التعويض والمصاريف

المدنية المناسبة و ١٠٠ قرش مقابل أتاب الحاماة بلا مصاريف جنائية .
خاستاقت المتهمة بهذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن آمنت سماعه
تخصت حضوراً بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات
المدنية الاستثنائية بلا مصاريف جنائية . فطمنت الطاعنة في هذا الحكم
بطريق القرض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه قصوره في بيان ركن
العلائية إذ اجترأ في بيان هذا الركن على القول بأن الألفاظ التي وجهتها الطاعنة
تفوهت بها على سلم منزل والد المدعية بالحقوق المدنية وقد سمعها الشاهد سعد
المعموسى من سكان المنزل مع أن سلم المنزل هو مكان خاص وليس في طبيعته
ما يجعله مكاناً عاماً .

بومن حيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لبيان ركن العلائية قال "إن
الألفاظ التي قالتها الطاعنة المدعية بالحقوق المدنية صدرت منها في سلم المنزل المملوك
والمدعى وهو مكان على يستعملها فيه السكان ومنهم شاهد الإثبات فبعد المعموسى"
فإن كان ذلك وكانت العلائية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون
المحركات لا تتوافر إلا إذا وقعت الألفاظ السب أو القذف في مكان عام
حذاء طبيعته أو بالمختلافة وكان الحكم المطعون فيه قد وصف التفوه
بوجه الألفاظ بأنها قيلت دون أن يبين أن قولها كان جهوراً وبصوت يرفع
السمع وكان سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذى خصص له ما يسمع
إحداً من سكانها طاماً وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد
الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع
بالجمهور من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذى يجمعهم على كثرة مددهم ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر فيما أثبتته عن ركن العلائية على
أن عبارات السب قد قيلت على السلم وسمعها ساكن واحد يكون معيباً بالقصور
في بيان هذا الركن بما يستوجب نقضه .

(١٠٩)

القضية رقم ١٩٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) أمر الحفظ . أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة . الأمر القضائي الصادر منها بأن لاوجه لإقامة الدعوى . الفرق بينهما . نتائج ذلك .

(ب) ضبطية قضائية . تحقيق . قباة عامة . اشتراطها على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرؤها بدون انتداب منها . لا أثر له في طبيعة هذه المحاضر .

(ج) أمر الحفظ . ما أوجبه المادة ٦٢ ج من إعلان الجني عليه بأمر الحفظ . المقصود به .

١٠ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيئ على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية وما يكتسبها وهو على هذه الضرورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أي وقت بالظن إلى طبيعته الإدارية البحتة ، ولا يقبل تعللها أو استئنافها من جانب الجني عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لها هو الاتجاه إلى طريقي الادعاء المباشر في مواد الجرح والخالفات ، دون غيرها ، إذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الإداري يقتض من الأمر القضائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادرة من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجزئ تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقتضيه المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات ، فهو وحدة الذي يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أجيز للجني عليه والمدعى بالحق المدني التظلم فيه أمام غرفة الاتهام .

٢ - مجرد اشتراط النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرؤها بمقتضى وظائفهم ، بغیر انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدلالات .

٣ — ما أوجبه المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية من إعلان المني عليه بأمر الحفظ هو إجراء قصد به إخطاره بما تم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أى أثر بل لم يقيد به بأجل معين .

الوقائع

تقدم المني عليه نسيم هارون شوقي (الطاعن) بشكوى ضد كل من :
١ — إيلين مراد قمحي و ٢ — مروخ حامى الشهير بماركوكو و ٣ — سلاون مراد قمحي و ٤ — الخواجه شتو عازين و ٥ — الخواجه ماملون و ٦ — الحاخام شوى و ٧ — سيادة الحاخام الأكبر فاحوم متهما الثلاثة الأول بالتزوير في أوراق خاصة بزواجه والباقيين بالاشتراك مع الثلاثة الأول في واقعة التزوير وقدت هذه الشكوى رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٥ إدارى الموسكى ثم رأت النيابة العامة بعد الاطلاع عليها حفظها لإدوايا بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ فاستأنف الشاكى هذا القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة القاهرة الابتدائية التى قضت بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الشاكى . فطعن الطاعن في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

. وحيث إن مبنى الطعن — هو أن أمر غرفة الاتهام — إذ قضى بعدم جواز استئناف أمر الحفظ الصادر من النيابة بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ في الشكوى رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٥ إدارى الموسكى انطوى على إخلال بحق الطاعن في الدفاع وخطأ في تطبيق القانون وتأويله — ذلك أنه طلب التأجيل للاستعداد فيما إثارة الخصوم من دفعات قانونية فرفضت الغرفة طلبه وقضت في موضوع الاستئناف دون أن يمكن من الدفاع — ثم أن القرار الصادر من النيابة بحفظ الشكوى لم يعلن إليه على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون الإجراءات . فيظل ميعاد الاستئناف مفتوحا أمامه حتى يتم هذا الاعلان — . هذا إلى أن التحقيق الذى يجريه البوليس يكون بطريق الغدب من النيابة أو بإشرافها فيصبح له صفة

التحقيق بمعناه القانوني فالقرار الصادر منها بالحفظ هو قرار "بأن لاوجه لإقامة الدعوى" يجوز الطعن فيه أمام غرفة المشورة .

وحيث إن واقعة الحال في الدعوى قد بينها الأمر المطعون فيه في قوله "بتبين من مراجعة الأوراق أن كل ما تضمنته هو محاضر جمع استدلالات بمعرفة البوليس وأت النيابة بعد اطلاعها عليها قيدها برقم شكوى إدارية وحفظها دون أن تجرى أى تحقيق فيها" — لما كان ذلك فإن الأمر المطعون فيه يكون صحيحا في القانون ذلك بأن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إدارى صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أى وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة — ولا يقبل تظلمها أو استئنافا من جانب المحنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لها هو الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجتح والمخالفات — دون غيرها — إذا توافرت له شروطه — وفرق بين هذا الأمر الإدارى وبين الأمر القضائى بأن لاوجه لإقامة الدعوى الصادرة من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقتضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات — فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجاز للجنئ عليه والمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة الاتهام — لما كان ما تقدم وكان ما يقوله الطاعن من أن رجال الضبطية القضائية إنما يباشرون أعمالهم دائما بطريق الانابة عن النيابة العامة مما يسوغ على محاضرهم صفة التحقيق — ما يقوله الطاعن لا سند له من القانون وعجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائى والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم — بغير انتداب صريح من النيابة — ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر — كمحاضر جمع استدلالات — وكان لا يبرهن مما أورده الطاعن في طعنه أن المحضر الذى أمرت النيابة بحفظه تم بناء على انتداب من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بإجرائه ، فإن ما اتهم

إليه غرفة الاتهام بأمرها المطعون فيه — من عدم جواز الاستئناف هو صحيح في القانون وليس فيما أوجبه المادة ٦٢ من قانون الإجراءات من إعلانه بأمر الحفظ ما يغير من طبيعة الأمر — بل هو إجراء قصده إخطاره بما تم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أى أثر بل لم يقيد به بأجل معين — فما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير منتج — أما النعى بدعوى الاختلال بحق الدفاع فغير جائز سماحه في حكم القانون في الطعون الواردة على أوامر غرفة الاتهام .

وحيث إن الطعن فيما عدا الوجه الأخير — مبنى على الخطأ في تطبيق القانون — فهو — مجحولا على هذا الاعتبار — جائز قبوله وقد سبق الرد عليه فيما سبق ولذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

(١١٠)

القضية رقم ٢٠٠٦ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . بيان واقعة الدعوى . إعلان . العبرة في بيان واقعة الدعوى . هي بما ورد في الحكم . النى على عدم توفر ذلك في وصف التهمة . يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور .

العبرة في بيان واقعة الدعوى ونوع الخطأ الذي وقع من المتهم في جريمة القتل الخطأ هي بما يجرى في الحكم لا بما جاء في وصف التهمة والذي على عدم توفر ذلك في وصف التهمة إنما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور واستيفاء ما يسا من نقص ههنا بنص المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عيد اصحق سوربال جرجس الطاعن و ٢ - سعيد محمد مرسي . بأنهما تسببا من غير قصد ولا تممدق قتل عطيه خليل سعد وإصابة عزيز سليمان خليل وسليه أبو سيف سفيانة بالإصابات الموصوفة بالكشف الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن قاد كل منهما سيارته ولم يحكم ضبط عجلة قيادته ولم يستعمل آلة التنبيه وقبل الأول بسيارته ركابا أزيد من المقرر وسار الثاني بسرعة يتجهم عليه الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته فاصطدمت سيارة كل منهما بسيارة الآخر وأحدثت بالجنى عليه الأول الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي أودت بحياته وبالجنى عليهما الثاني والثالث الإصابات سالفة الذكر ، والأول قيل بالسيارة المينة بالحضر وهي رقم ٢٠٨ ركابا أزيد من المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ٤٣ و ٥٣ و ٥٤ من لائحة السيارات . ومحكمة بنى سويف الجزئية سمعت هذه الدعوى وقضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للأول وحضوريا للأول وضابطة الثاني . أولا - بحبس الأول سنة مع الشغل عن التمتين وكفالة ٥٠٠ قرش لو وقف التنفيذ . وثانيا - بحبس الثاني سنة بالشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لو وقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية بعد أن نظرت هذا الاستئناف قضت حضوريا بقبوله شكلا وفق الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة شهور بالتخلل بلا مصاريف .

فطمعن الأستاذ حسن اسماعيل المحامي والوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالبطلان ذلك بأن التهمة الموجهة إلى الطاعن والتي دين بها لم يحدد

في وصفها أو في الحكم نوع الخطأ الواجب توفره طبقا لنص المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات كما أن الحكم لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والمكونة للأهمال أو الخطأ ولم يورد أيضا نص المادة القانونية الواجبة التطبيق مخالفا بذلك نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد حدد واقعة الاتهام ونوع الخطأ المنسوب إلى الطاعن ، فإن محل النعي على عدم توفر ذلك في وصف التهمة إن جمع إنما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور واستبقاء ما بها من نقص مما ينص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية — لما كان ذلك وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى وعناصر الخطأ التي أسس عليها قضاءه بالادانة في قوله " وحيث إن المحكمة ترى أن الاستفادة من أقوال الشهود أن كلا المتهمين كان يسير بسيارته بسرعة وأن المتهم الأول بالذات (الطاعن) قد سمع بركوب أشخاص بسيارته يزيد عددهم عن العدد المقرر حتى أن زكي بنيامين قد ركب أعلى السيارة وركب عزيز سليمان على الرفوف ، وذلك خطأ ولا شك من جانب المتهمين كما أنهما لم يتبعيا ميمهما أثناء السير وذلك مستفاد من أقوال زكي بنيامين وقد أكدته معاينة محل الحادث ومعاينة السيارة التي يقودها المتهم الثاني " وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه قد أشار في مستهله إلى النصوص القانونية التي وصفت بها النيابة العامة واقعة الدعوى وطلبت على أساسها إدانة الطاعن ثم أشار الحكم المذكور في نهايته إلى أنه وقع العقوبة تطبيقا لتلك المواد فيكون الحكم المطعون فيه سليما والنعي عليه بالبطلان لما جاء بوجهي الطعن على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم أخطأ في الاستناد والاستدلال إذ نسب إلى الشاهد زكي بنيامين أنه قال إن الطاعن كان يسير بسرعة ثم اتجه يمينا هند مقابلة السيارة الأخرى في حين أن الثابت من شهادته بحضور الجلسة أنه قال إن الطاعن هدا من سرعته لأنه كان صاعدا ولم يكن نازلا ، كما نسب إلى عزيز سليمان خطأ أنه شهد بالجلسة أن سيارة الطاعن كانت تسير بمشئف

الطريق مع أنه شهد بأن السيارة كانت تسير بمتصف الجبل ثم عول الحكم في أسبابه على ما شهدت به سنيه خليل من أن الطاعن أركب بسيارته أكثر من العدد المقرر مع أنه لا علاقة لما شهدت به بوقوع الحادث مما لا تتحقق معه رابطة السببية في هذا الصدد وأخيراً استند الحكم في قضائه بالإدانة إلى المعاينة والتقرير الفني مع أنهما ينبغي أن لا يهمل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة شهادة كل من الشهود قد ذكر أن زكي بنيامين شهد بأنه كان يركب أعلى السيارة التي يقودها الطاعن بسرعة ثم اتجه بسيارته إلى الجهة اليمنى عندما تقابل مع السيارة الأخرى التي يقودها المتهم الثاني ثم وقع الحادث ، وأن عزيز سليمان شهد بأنه كان يركب على رفرف السيارة التي يقودها الطاعن لكثرة عدد ما تحمل من ركاب وأن السيارة كانت تسير في منتصف الطريق وشهدت سنيه خليل بأن الطاعن سمع بركوب ثلاثين راكبا وسار بسيارته مسرعا - لما كان ذلك وكان الثالث من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن زكي بنيامين شهد بأن الطاعن "كان يسير بسرعة وهذا علشان الصدمة" وشهد عزيز سليمان بأنه كان يركب على رفرف سيارة الطاعن لكثرة ما تحمل من ركاب وأن تصادم السيارتين كان وسط الجبل فان ما أورده الحكم على لسان هذين الشاهدين لا يشوبه خطأ الاستناد إذ أن مؤدى شهادة أولهما بالجلسة أن الطاعن كان يسير بسرعة حتى وقوع الحادث ولا يؤثر في سلامة الحكم وصفه الجبل بالطريق - لما كان ذلك وكان ما أورده المحكمة من أقوال الشاهدة سنيه خليل خاصا بعدد الركاب لم يجعله المحكمة أساسا لقضائها بالإدانة وكان ما استخلصته من المعاينة وتقرير الحبير الفني في قولها "إنه تبين من المعاينة التي أجراها البوليس محل الحادث أن السيارة التي كان يقودها المتهم الأول (الطاعن) ٢٠٨ أجرة فيوم ملقاة على جانبها الأيمن وتقع في الجهة البحرية وأن مقدمها يقع في الجهة الغربية وأن السيارة التي يقودها المتهم الثاني ٢٤٤ أجرة فيوم يقع مقدمها بالجهة البحرية الشرقية . وؤخرها بالجهة القبلية الغربية وأن رفرف السيارة الأولى وجد مهشما وجانب السيارة الثانية مهشما من الأمام إذ كسر

التصادم والمصباح وقد خرجت العجلة اليسرى من مكانها ووجدت ملتوية كما تهشم الرفرف الأيسر وغطاء المبدأ كينة من الناحية اليسرى ... وتبين من تقرير المهندسين الفني ... أن ثمت انجاعا من الجانب الأيسر للسيارة ٢٠٨ بالهرب من الباب نتيجة صدمة قوية أثناء السير وأن مقدم السيارة ٢٤٤ الأيسر مهشم جميعه نتيجة التصادم ويدل ذلك على قوة التصادم أثناء سير السيارة وأن هذبه السيارة خرجت عن طريقها إلى الداخل ... وأن كسر تصادم السيارة التي يقودها المتهم الثاني والرفرف الأيسر والمصباح الكهربائي مع انقلاب السيارة الأولى وإصابتها في منتصفها إن دل على شيء فلا يدل إلا على أن السيارة الأولى التي يقودها المتهم الأول (الطاعن) كانت تسير في منتصف الطريق ولما أن فوجئت بالسيارة التي يقودها المتهم الثاني أراد سائقها المتهم الأول أن ينحرف بها إلى الجهة اليمنى إلا أنه لم يتمكن من ذلك لمفاجأة المتهم الثاني له مما يقطع بأنهما لم يتبعاً يمينهما وعلى الرفرف من السرعة فلم يتنبه أحدهما للآخر إذ كان المتهم الأول في طريقه إلى منحدر والمتهم الثاني في طريقه إلى مرتفع حتى إذا ما التقيا وهما على هذا الحال وقعت الحادثة " . ما استخلصته المحكمة من ذلك يستقيم مع ما حصلته من أقوال الشهود ويؤدي إلى ما انتهت إليه من خطأ الطاعن - فإن النعمى على الحكم بالخطأ في الإستناد والاستدلال لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

(١١١)

القضية رقم ٢٠٠٨ سنة ٢٥ القضائية :

مواد مخدرة . حكم . تسببه . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . مجال تطبيقها . انتهاء المحكمة إلى أن الإحراز كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك هل ما ثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بنفي قصد الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور .

أوجب القانون توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو حيازة المخدر ، لم يثبت المتهم أنه إنما أحرز المخدر للتعاطي أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . وإذا كان الحكم لم يؤسس ، انتهى إليه من أن الإحراز كان بقصد التعاطي على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على نفي قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركنا من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الإحراز ، فإن الحكم يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظليون ضده المذكور بأنه : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لها كنهه طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج والأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . والبند ١٢ من الجدول (١) الملحق به نصيبر قرارها بذلك . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات اسكندرية دفع الحاضر عن المتهم بطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به بماقية على أحمد اسماعيل بالسجن لمدة خمس سنين وغرامة ٥٠٠ جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أنه أحرز جواهر

مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وبقصد التعاطي وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في الاستدلال ذلك بأنه بالرغم من أن المتهم لم يدفع بأنه يحوز المخدرات التي ضبطت معه لاستعماله الشخصي وبالرغم مما شهد به رجال البوليس الذين ضبطوا المواد المخدرة مع الطاعن من أنه يحوزها بقصد الاتجار فيها فإن المحكمة اعتبرت أقوالهم غير كافية لتوفر عنصر الاتجار وقالت إن عنصر الاتجار محل شك فيكون القدر المتيقن في حقه أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، مع أن قصد الاتجار ليس عنصرا من عناصر الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ ، والتي يكفي مجرد الإحراز لتوقيع عقوبتها ، هذا فضلا عن أن الحكم لم يكشف في أسبابه عن العناصر التي استند عليها فيما انتهى إليه من أن الحيازة كانت للاستعمال الشخصي .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال في سياق بيانه لواقعة الدعوى " وحيث إن تهمة الاتجار المسندة إلى المتهم (الطاعن) لادليل عليها سوى ما ذكره معاون المباحث ومن أيده من رجال البوليس من أن المتهم يتجبر في المخدرات — غير أن هذه الأقوال في هذا الشق من الدعوى لا تكفي لتوفير قياس هذا العنصر في حق المتهم خاصة وأنه لا يوجد في أوراق الدعوى من الشواهد والدلائل ما يديم هذه التهمة ، ولا يثبت في مثل هذه الحالة بسابقة الحكم على المتهم في جريمة إحراز مخدر في ظل القانون القديم — ومن ثم فترى المحكمة أن عنصر الاتجار محل شك ويكون القدر المتيقن في حقه أن الإحراز كان بقصد التعاطي الشخصي عملا بنص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المطبق على واقعة الدعوى " وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ذلك بأن القانون قد أوجب توقيع العقوبة المنفلطة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم

بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه إنما أحرز المخدر للتعاطى أو للاستعمال الشخصى أو ثبت ذلك القصد الخاص للحكمة من العناصر المطروحة أمامها ، لما كان ذلك وكان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن الاحراز كان بقصد التعاطى على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على نفي قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركناً من أركان الجريمة التى تتحقق بمجرد الاحراز . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(١١٢)

القضية رقم ٢٠١٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تهديد . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟

(ب) تهديد . حكم . تسيبه . القصد الجنائى . التحدث به استقلالاً . غير لازم .

١ - القصد الجنائى فى جريمة التهديد يتحقق متى إكأن الجنائى مدركاً ووقت مقارنته الجريمة أن أقواله أو كتابته من شأن إيهما أن يزعم الجنئ عليه وقد تركه فى صورة التهديد المصحوب بمطالب أو تكليف بأمر على أداء ما هو المطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به بغض النظر عما إذا كان الجنائى قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى معرفة الأثر الفعلى الذى أحدثه التهديد فى نفس الجنئ عليه .

٢ - لا يلزم التحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة التهديد بل يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما: الأول - هدد رياض مرقص قلته كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس وكان هذا التهديد مصحوبا بطلب بأن أرسل له خطابا بالبريد يهدده فيه بالخطف أو القتل إن لم يرسل له مبلغ ٥٠ جنيا في مدة معينة ثم أتبعه بخطاب آخر يحثه على ضرورة تنفيذ الطلب وينذره فيه بتنفيذ وعيده السابق وإرساله إليه . الثاني - اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة السالفة الذكر بأن اتفق معه على إرسال الخطابين المشار إليهما إلى المجني عليه وساعده في تحريرهما في محله وبإملائه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٣٢٧ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات أسبوط نظرت هذه الدوى وقضت حضورا عملا بالمادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات للأول والمواد ١/٣٢٧ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من القانون المذكور للثاني مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون للثنين بمقابلة كل من سامي صاروفيم سيداروس ونعيم بن داود بالحوس مع الشغل لمدة سنة . فطعن الطاعنان بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعن الأول قرر بالظن على الحكم إلا أنه لم يقدم أسبابا لظننه فهو غير مقبول شكلا .

وحيث إن الظن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن الطاعن الثاني ينيب على الحكم المطعون فيه القصور في الأسباب إذ دانه بالاشتراك في التهديد استنادا إلى ما شهدت به سعديه ابنة المجني عليه من أنها رآته عند ما انصرف من دكانه بعد كتابة الخطاب ليضعه في صندوق البريد مع أن موقفه وهو في دكانه لا يختلف عن موقف غيره ممن كانوا به وفي حين أنها لم تكن تستطيع أن تميز ما خواه الخطاب وهي تظل من مسكنها الذي يفصله عن الدكان طريق ومع عدم توفر الدليل على أن الخطاب الذي قالت عنه ابنة

المجنى عليه هو بمينة خطاب التهديد . هذا إلى أن المجنى عليه قرر في التحقيق ما مؤداه أن ما أقدم عليه المتهمان إنما هو مجرد عبث وأنهما يعلمان بفقره مما تنفي به نية التهديد التي قصّر الحكم في التدليل عليها .

وحيث إن المحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الثاني بتهمة الاشتراك في تهمة التهديد المصحوب بطلب قد بين واقعة الدهوى بما تحقق منه العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوت عناصرها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ورد على دفاع الطاعن بما حصله من أقوال المجنى عليه وابنته مما مؤداه أنه بعد أن أبلغ النيابة بالحادث اشتبه في الطاعن الذي يدير عملا مقابلا لمسكنه الواقع أعلى مكتب البريد بسبب ما بينهما من خلاف ولما كان يأتيه من حركات وإشارات فم عن معنى القتل ولم تمض ثلاثة أيام على وصول الخطاب بالتهديد الأول حتى لاحظت ابنة المجنى عليه أن المتهم الأول كان يكتب خطابا باملاء المتهم الثاني "الطاعن" الذي وضعه في مظروف وانصرف ليلقي به في صندوق البريد فلما فتح المجنى عليه الصندوق في المساء وهو منوط بذلك بحكم عمله "وجد به الخطاب وهو يتضمن إشارة إلى الخطاب الأول وإنذارا بتنفيذ الوعيد إذا هو لم يتخذ ما طلب منه" ثم أشار الحكم إلى ما دلت عليه مضامنة خط هذا الخطاب ومظروفة على تحفظ المتهم الأول من أنهما كتبيا بخطه . وخلص من ذلك كله إلى أن دفاع الطاعن مردود بأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبينه مما أدى إلى الاشتباه فيه لما كان يحدث بينهما من مشاجرات وأن الخطاب الذي قالت عنه ابنة المجنى عليه كان يكتب بإرشاد هذا الطاعن وأملأه وانهى في استخلاص سائق إلى "أن الطاعن شريك بالاتفاق والمساندة في جريمة التهديد المصحوب بطلب" . لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة التهديد يتحقق متى كان الجنائي مدركا وقت مقارنته بالجريمة أن أقواله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعم المجنى عليه وقد تمكره في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تمكليف بأمر على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأثور به بنقض النظر عما إذا كان الجنائي قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى معرفة الأثر الفعل الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .

لما كان ذلك وكان لا يلزم التحدث عن هذا القصد استقلالاً بل يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردها الحكم المطلق فيه ولما كان ما نسبته الطاعن في أسباب طعته إلى المجنى عليه من وصفه لهذا الفعل بأنه من عبث الصغار فإنه فضلاً عن عدم جدواه أزاء صراحة عبارات الخطاب التي تضمنت التهديد بالقتل والخلط فإنه مردود بما أثبتته الحكم فعلاً عن المجنى عليه ذاته من أنه تولاها الخوف والفرع من وصول الخطاب إليه وبذلك يكون الطعن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس متعيناً وفضه موضوعاً .

(١١٣)

القضية رقم ٤١ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) وصف التهمة . دفاع . مرافعة النيابة على أساس أن المتهم وحده هو محدث إصابات المجنى عليه بسكين . مرافعة الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقق الفرض الذي توخاه الشارع من تنبيه الدفاع .

(ب) اختراك . قصد احتمال . قتل عمد . مسئولية محدث الإصابة عن النتائج المحتملة لها .

(ج) أسباب الإباحة وموانع العقاب . قرض . أسباب موضوعية . دفاع شرعي . قيام حاله . تقدير ذلك . موضوعي .

١ — متى تبين أن ممثل الادعاء ترفع في جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو وحده الذي أحدث إصابات المجنى عليه بسكين كما ترفع محامى المتهم على هذا الأساس ذاته فإن مؤدى ذلك أن الفرض الذي توخاه الشارع من تنبيه الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن المجنى عليه بالسكين التي رأت المحكمة أن تدينه بها طبقاً لما تكشفته عنه واقعة الدهوى أمامها ، هذه الفرض يكون قد تحقق .

٢ - مادام الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالجنى عليه، فإنه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها منها، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالزناخى في العلاج أو الإهمال فيه مالم يثبت أن الجنى عليه كان متعمداً تجسم المسئولية .

٣ - قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بخطة لمحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتاً ونفيها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت الأدلة التي توردها توصل عقلاً إلى النتيجة التي تنتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر حكم براءته قتل عمداً على سليمان على مع سبق الإصرار على ذلك والترصد بأن بيتا النية على قتله وتربصاً له في الطريق حتى إذا أقبل طعنه المتهم الأول بسكين والمتهم الثانى (الطاعن) بحربة في رقبته فأصدين بذلك قتله فأحدثابه الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية وطابت إلى قاضى الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لما اكتمتا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . سمعت محكمة جنايات أسبوط هذه الدعوى وقضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة متاوس يسى نجيب بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً : وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سالتى الذكر قتل عمداً على سليمان على بأن طعنه بسكين في رقبته فأصداً بذلك قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض نظرت هذا الطعن وقضت بتاريخ ٩ من يونيه سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى محكمة جنايات أسبوط الفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وقيد هذا الطعن برقم ٦٢٢ سنة ٢٤ القضائية . ومحكمة جنايات أسبوط نظرت هذه القضية لارة الثانية وقضت فيها حضورياً

معملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمقابلة ماثوس يسمى نجيب بالأشغال الشاقة مدة عشر سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع — إذ دانه بجرمة القتل العمد على اعتبار أنه طعن المجنى عليه بسكين فأحدث به الإصابات الثلاث أودت بحياته في حين أن تقرير الاتهام المعلن إليه قد ورد به أنه أحدث بالمجنى عليه إصابة واحدة من حربة لامن سكين وذلك دون أن تنبه المحكمة الدفاع إلى هذا التغير .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن ممثل الادعاء قد ترفع في جلسة المحاكمة على أصل أن الطاعن هو وحده الذي أحدث إصابات المجنى عليه بسكين، وكان وكيل الطاعن الذي تولى الدفاع عنه قد ترفع على هذا الأساس ذاته — ويكون مؤدى ذلك أن الفرض الذي توخاه الشارع من التنبيه — وهو أن يدفع عنهم من قهقهة التهمة التي رأت المحكمة أن تدنيه بها طبقا لما تكشفته عنه واقعة الدعوى أمامها — هذا الفرض قد تحقق فعلا — لما كان ما تقدم فإن حاشا ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والسادس من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال إذ اعتدت المحكمة على أقوال الخصمين عند الحفاظ وغالى بالجلسة وهما من اتباع العمدة قريب المتهم لآخر الذي قضى ببراءته مع أن هذه الأقوال تناقض ما شهد به في التحقيق وتختلف عما شهد به المجنى عليه وشاهداه محمود تمام وحامد محمد عبد الرحمن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما رتب

عليها — لما كان ذلك وكان المحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عدها مما لا تطمئن إليه — وكان لها أن تأخذ بقول الشاهد في الجلسة يخالف قولاً آخره في التحقيق الابتدائي من غير أن تبين العلة في ذلك ما دام الأمر موكولا لاقتناعها — وهي غير ملزمة بتعقب أوجه الدفاع الموضوعية التي يثيرها المتهم — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين من الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الاستدلال إذ رفضت المحكمة مادفع به الطاعن من أن الوفاة نشأت عن سوء العلاج الذي ترتب عليه تقيح الجروح وحدوث نزيف ثانوى — وكان رفضها بسبب عدم قيام الدليل على هذا الدفاع مع أن المتهم غير مكلف بإقامة الدليل . وحيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بما جاء في تقرير الصفة التشريعية من أن الإصابتين اللتين بالمجنى عليه هما نتيجة الطعن بآلة صلبة حادة كسكين وأن الوفاة نتيجة النزيف الثانوى الذى نشأ عن التقيح الذى ضاعف الإصابة — وتعرض لدفاع الطاعن من أن الوفاة نتيجة إهمال في العلاج ورد عليه بأنه قول لا سند له ولا دليل عليه — وهو قول صحيح في القانون وصائب في المنطق إذ أن حدوث التقيح لا يعتبر في ذاته دليلاً على إهمال العلاج ومع ذلك فإنه ما دام الثابت من تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة قد نشأت عن الإصابتين اللتين أحدهما الطاعن بالمجنى عليه وأنه يكون مسؤولاً عن جميع النتائج المتحمل حصولها منهما ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترامى في العلاج أو الإهمال فيه لم يثبت أنه كان متعمداً تجسيم المسؤولية وهو مالم يقل به الطاعن — لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن أيضاً يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان في استظهار نية القتل إذ اكتفى بالقول بأنها ثابتة من استعمال آلة قاتلة ومن التحقيقات وظروف الدعوى من غير أن يبين كيف دلت هذه التحقيقات وهذه الظروف على توافر هذا النية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تكلم عن توافر نية القتل استقلا فقال : "وحيث إن نية القتل لدى المتهم ثابتة من التحقيقات وظروف الدعوى ومن استماله آلة قاتلة سكين بمحدين وطلعه بها المحبى عليه طعنتين في رقبته مما تستخلص منه المحكة أنه قصد بلا شك قتل المحبى عليه وإزهاق روحه " ولما كان هذا الذى أورده الحكم كافيا في إثبات توافر نية القتل — وكان توافر هذه النية أمرا موضوعيا تفصل فيه محكة الموضوع من غير معقب عليها ما دام أنها أوردت الأدلة السائغة التى استخلصت منها ثبوتها وكانت الحكم قد ألم في صدره بما تم في الدعوى من تحقيقات وما اكتنفها من ظروف وأتى بمضمون أقوال الشهود والتقارير الطبية ، فلا تريب عليه إذ هو أشار إلى هذه الظروف والتحقيقات عند تحدته من نية القتل دون إعادة بيانها — لما كان ذلك ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء [قاصر البيان في الرد على ما دقع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى إذ كان للطاعن وقد سرقه المحبى عليه أن يتعقبه ويضبطه وما كان لهذا الأخير أن يقاومه أو يعتدى عليه بالضرب بعضا — وإذا لم يكن الطاعن في حالة دفاع شرعى فإنه يكون على أسوأ الفروض قد تجاوز هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى فقال : "وحيث إن قول المتهم بلسان محاميه من أنه لو صح وكان هو المعتدى على المحبى عليه فإنه يكون في حالة دفاع شرعى عن والده — هذا القول مردود لأن المتهم لم يقل في التحقيق بأن المحبى عليه مرق شيئا من زراعته ، بل قال بأنه رأى المحبى عليه وأخاه في حقله بقصد سرقة ذرة لواشيهما وأنه لما أن وقع نظرها عليه فورا هارين وأنه جرى في إثرهما إلى أن لحق بالمحبى عليه عند البلدة — وراضح مما تقدم أنه لم يقع تعد على مال المتهم يبيح له الدفاع عنه وقد هرب المحبى عليه على حد قول المتهم بمجرد أن وقع نظره عليه والقانون لا يبيح له

أن يطارده من الحقل إلى البلدة والمسافة بينهما نحو ٢ كيلومتر ثم يطعمه بسكين ذات حدين طمشتين خطيرتين في مقتل بمجرد أن رآه في حقله وظن أنه جاء لسرقه ذرة أو عيدان ذرة لمواشيهِ وقول الدفاع بأنه إن صح وكان المتهم هو المعتدى على المجنى عليه فإنه يكون في حالة دفاع شرعى عن نفسه استنادا إلى أقوال الخفيين غالى جندى شنوده وعبد الحافظ محمد بن بأن المجنى عليه ضرب المتهم بعضا وأن المتهم طعمه بعدئذ بالسكين — هذا القول مردود من أساسه لأنه لم يشاهد بالمتهم أثر لضربه ويكون قول الخفيين بصدور تعدى المجنى عليه على المتهم بالضرب قولاً يعوزه الدليل — ولما كان ما أورده الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة فى القانون ، وكانت حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بحجة لمحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتا ونفيا ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت الأدلة التى أوردها لنفى حالة الدفاع توصل عقلا إلى النتيجة التى انتهى الحكم إليها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(١١٤)

القضية رقم ٤٤ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . وقوع إكراه على المتهم بالقدر اللازم لاتزاع المخدر منه . لا يبطل التفتيش .

ما دام الإكراه الذى وقع على المتهم كان بالقدر اللازم لاتزاع المخدر منه فلا بطلان فى التفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز مادة مخدرة "خشيشا" بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٠ و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والحدول أ المرفق فقررت بذلك . وفي أثناء نظر الدهوى أمام محكمة جنايات أسبوط دفع الحاضر عن المتهم ببيان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن آمنت سماعها قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمراقبة شاكر اسماعيل مجد بالسجن لمدة ثلاث سنوات وقرامة خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بني على إجراء باطل وشابه الفصور ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببيان إجراءات التفتيش التي اتخذت معه استنادا إلى أنه أطبق عليه أربعة من رجال البوليس على رأسهم مأمور السجن واستخدموا معه القسوة والعنف بسواعدهم وضغطوا بأيديهم على فككه لا كراهه على فتح فيه وإخراج الورقة التي قيل إن الطاعن حاول ابتلاعها وأن مثل هذا الإجراء باطل لمسافيه من إضرار للأدوية والكرامة الانسانية كما دفع بأن الورقة التي قيل بأن المادة كانت بها — لم يعثر فيها على مخدر له ذاتية خاصة وكيان مستقل بل عبارة عن مجرد تلوينات من مادة الخشيش — مما لا يمكن القول معه بأن الطاعن كان محمزا لمخدر ما — وأن تحليل المحصلات وآثار الجوزة أعطى نتيجة سلبية مما يتنافى مع التصوير الذي قال به مأمور السجن — وقد كان في إمكان الطاعن — وقد فتش غيره قبله — أن يتخلص من الورقة — لو أنها كانت معه — قبل أن يأتي دوره في التفتيش ولكن الحكم المطعون فيه التفت من هذا الدفاع مما يجعله قاصرا في بيانه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين وافقة الدعوى في قوله " إنه في صباح يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ رأى البكباشي السيد عطيه الى مأمور سجن أسوط العموى أن يقوم بإجراء تفتيش مفاجئ، على بعض المسجونين كعادته فاصطحبه معه الملازم أول محمد عبد الرحمن وبعض السجائين وتوجهوا إلى القفزة رقم ٢٨ بالدور الأول حيث دخل مأمور السجن إليها وبقى الضابط مع رجاله خارج الباب لمباشرة مهمة التفتيش هناك — ولما دخل المأمور إلى تلك الغرفة رأى عليه من الصفيح على الأرض على شكل الحوزة ولاحظ أن المتهم شاكر اسماعيل محمد وهو محبوس احتياطيا على ذمة قضية مخدرات يطبق يده على شيء يحاول إخفاؤه كما بدت عليه حالة الارتباك والاضطراب فتقدم نحوه لضبط ما حساه يكون معه وعند ذلك وضع المتهم ذلك الشيء في فمه وأخذ يعضه فأصرع إليه المأمور وأمسكه من فككه ولحق به الضابط ورجاله وتمكنوا من فتح فمه عنوة وأخرجوا منه ورقة ملوثة بالحشيش ظاهرا عليها آثار المضغ وقد ثبت من مطالعة تقرير المعمل الكيماوى أن المادة المضبوطة بالورقة هي مادة الحشيش وأنها وزن (١٠) من الجرام " — وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ثم رد على ما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش بقوله " إن الإجراء الذى أتبع مع المتهم في استخلاص المخدر من فمه هو الاجراء الطبيعى الذى يقتضيه الواجب على رجال السجن لأن يتركوا المتهم يتلع المخدر اكتفاء بالحصول فيما بعد على غسيل معدته " — لما كان ذلك — ولكن ما ذكره الحكم صحيحا في القانون لأن الاكراه الذى وقع على المتهم إنما كان بالقدر اللازم لاتزاع المخدر منه — وكان الثابت من الحكم أن ما ضبط مع الطاعن هو جزء من العشرة من الجرام وله ذاتية خاصة وكيان مستقل عن الورقة ذاتها وكانت العقوبة واجبة قانونا لكل من يثبت إحراز لمادة مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا — مهما كانت الكمية التى يحوزها ضئيلة إذ أن القانون لم يبين حدا أدنى للكمية المحوزة — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بمناوبة المتهم في متاعى دفاعه الموضوعى وأن ترد استقلالا على كل قول يبديه أو حجة يثيرها لقد الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدائه استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة — فإن ما ينهه الطاعن في طعنه لا يكون له أساس من الواقع والقانون ويتعين رفضه موضوعا .

القضية رقم ٤٧ سنة ٢٦ القضائية :

حكم • تسببه بوجه عام • قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة • متى يكون مليا ؟

يكفى لسلامة الحكم الاستئنافية بالبراءة أن تتشكل المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن مايدل على عدم اقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة صالح عبيد بأنه : تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل محمد ناجى سيد أحمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم تحرزه بأن قاد تراما ولم يقفه عند مرور عربته على الشريط فاحتك بها السلم وسقط منه المجنى عليه تحت العجلات فأصيب بما هو مبين بالحضر مما أدى إلى وفاته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى سيد أحمد الحارثى والد المجنى عليه بحق مدنى قدره ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم ومدير شركة ترام القاهرة بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن ومحكمة الازبكية الجزئية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع متضامنا مع المسئول بالحقوق المدنية مدير شركة ترام القاهرة للدعى بالحق المدنى سيد أحمد الحارثى بصفته والد المجنى عليه مبلغ خمسمائة جنيه مصرى كتعويض والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت مايدل ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٥ كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية فى ١٦ من الشهر المذكور وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٤٦ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت

سماعه قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى المدني بالمصروفات المدنية عن الدرجتين وبلا مصروفات جنائية .

فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد وخالف القانون وشاب أسبابه الغموض والاضطراب ذلك بأنه أورد مؤدى أقوال الشهود بما يتناير ومضمونها الثابت في الأوراق في نقطة جوهرية هي أن الحكم استخلص من أقوالهم أن عربة النقل مرت بتأمامها أمام الترام عندما بدأ الترام في السير مع أنهم قرروا في محضر ضبط الواقعة أن العربة لم تكن قد مرت بتأمامها وقت أن استأنف الترام سيره وقد بنى الحكم الابتدائي على ثبوت هذه المخالفة في حق المتهم — وكان الأمر يقتضى من محكمة ثانية درجة . وهى تقضى بإلغاء الحكم المستأنف أن ترد على ذلك ولكنها اكتفت بأن تنقل من أقوال الشهود ما يفيد أن العربة مرت دون إشارة إلى أن مرورها كان كاملا — ثم أن الدفاع عن الطاعن طلب أمام محكمة ثانية درجة استبعاد الرسم الكروكي لمحل الحادث لعدم إثباته الانحناء في شريط الترام الذى أثبتته محضر المعاينة التى أجرتها محكمة أول درجة ولكن المحكمة الاستئنافية اتخذت من هذا الرسم أساسا لفضائها بالبراءة وأخطأت خطأ ملحوظا في خصوص المكان الذى حسبت أن الحادث وقع فيه بقولها ” إنه بالرجوع إلى محضر المعاينة ثبت أن بروز الترام ينتهى قبل المحطة بنحو ١٧ مترا مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق — هذا وقد شاب الحكم غموض واضطراب في أسبابه إذ استند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أقوال كل من العسكرى يوسف حليم والمهندس محمد إبراهيم بالجلسة من أن الحصان الذى كان يجر العربة قد جفل ورجع إلى الخلف فكانت الحادثة مع مخالفة ذلك لأقوالها بالتحقيقات الأولى وقد قال الطاعن إن أقوالها

ملفقة ثم أن المحكمة أدجعت أقوالها في التحقيق مع أقوالها في الجلسة مع ما بينهما من خلاف ملحوظ بحيث لو فطنت إلى ذلك لما انتهت إلى الحكم بالبراءة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة ورفض الدعوى المدنية - قد أورد أقوال الشهود في محضر ضبط الواقعة - وفي تحقيق النيابة وأمام محكمة أول درجة وما أسفرت عنها المعاينة التي أجراها المحقق والمعاينة التي قامت بها محكمة أول درجة وقال "ثبت من المعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة عند انتقالها إلى مكان الحادث أن انحناء شريط الترام عند دخوله بشارع كامل صدق والذي يخيم عنه بروز الترام بدأ بعيدا عن محطة الترام بحوالى خمسة وثلاثين مترا وينتهى قبل محطة الترام بحوالى سبعة عشر مترا مما لا يستقيم معه القول بأن الحادث وقع نتيجة لعدم وقوف المتهم بالتزام تماما حتى تمر العرببة الكارو إذ الثابت من المعاينة ومن أقوال الشهود جميعا أن العرببة الكارو عدت شريط الترام وصرت من أمام الترام دون أن يصطدم بها وإنما الاصطدام حدث بعد أن انحرف الحوذى بعربته يسارا واصطدم بعربة الترام الملحقة بالقاطرة والتي كان يقف على سبامها المجنى عليه كما ثبت ذلك من أقوال الشهود ومن وجود كسر بسلم هذه العرببة وأن ما أسفرت عنه المعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة من انحناء شريط الترام ينتهى قبل مكان الحادث يدحض تصوير المدعى بالحق المدني للحادث من أن اصطدام العرببة الكارو بالعربة الخلفية للتزام كان نتيجة لبروزها عن القاطرة بسبب انحناء قضيب الترام . وحيث إنه يبين مما تقدم أن ليس ثمة خطأ يمكن نسبته إلى المتهم نشأ عنه الحادث " . لما كان ذلك - وكان الحكم قد أورد مؤدى أقوال الشهود في كافة مراحل الدعوى وكان يبين من محضر جلسة محكمة أول درجة أن ما جاء بأقوال الشاهدين العسكري يوسف حابى والمهندس محمد إبراهيم مطابق تماما لما أورده الحكم المطعون فيه - وكان للمحكمة أن تكون عقيدتها في الدعوى من أى دليل تظمن إليه وأن تأخذ أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى وتلتفت عن قوله في غيرها كما أن لها أن تأخذ ببعض قوله في مرحلة

بعينها وتطرح ما عداه — إذ مرجع الأمر في ذلك إليها وحدها . دون أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك . وقد اطمأنت المحكمة إلى المعاينة التي أجراها المحقق وإلى المعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة فاستندت إليهما في حكمها ولم تستند إلى الرسم الكروكي — على خلاف ما يدعيه الطاعن في طعنه — لما كان ذلك وكان يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تشكك المحكمة في صحة إستاناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها — ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(١١٦)

القضية رقم ٦٩٢ سنة ٢٥ القضائية :

(١) إجراءات . تشكيل هيئة محكمة الجنايات . ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية
أو أحد وكلائها المتدوين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلسات بمحكمة الجنايات .
جائز .

(ب) إجراءات . تشكيل هيئة محكمة الجنايات . حق وزير العدل في ندب أحد رؤساء المحاكم
الابتدائية أو أحد وكلائها للجلسات بمحكمة الجنايات . مداه . قيوده .

(ج) إثبات . فرائز . اعتراف الكلاب البوليسية . هو قرينة يصح الاعتماد إليها في تعزيز
الأدلة الأخرى .

١ — ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المتدوين للعمل
بإدارة التفتيش القضائي للجلسات بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ،
ذلك أن ندب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي
لا يرفع عن أيهما صفة القاضي أو يخلع عنه ولاية القضاء (١) .

٢ — المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون
رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجيز لوزير العدل
عند الضرورة بناء على طاب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد
رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلسات بمحكمة الجنايات مدة دور واحد
من أدوار انعقادها ، كما تجيز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء
الأعلى (٢) .

(١) و (٢) قررت المحكمة هاتين الفئادتين أيضا في حكمها الذي أصدرته بجلسته ١٤/٢/١٩٥٦
في القضية رقم ٦٨٣ سنة ٢٥ القضائية .

٣ - استعرا ف الكلاب البولسية لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة المأفة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - سعد بهجت الجندى "الطاعن الأول" ٢ - محمود عه ناصر . ٣ - عه ابراهيم ناصر "الطاعن الثانى" . ٤ - يونس بسبونى ناصر . ٥ - محمود على الجمل بأنهم : قتلوا عمدا قمع الله عه الرحمن عياد مع سبق الاصرار والترصد بأن يتوا التية على قتله وأعد كل منهم لهذا الغرض بندقية وترصدوا للجنى عليه فى طريقه لحقله وأطلقوا عليه أعيرة نارية من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك .

وقد ادعت نفيسه عه مرعى زوجة القنيل عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القهر بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين .

ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٩٧ من القانون المذكور للأول والثالث والمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية لابق المتهمين بمعاينة المتهمين سعد بهجت الجندى وعه ابراهيم ناصر بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزمامة بأن يذمعا للذعية بالحق المدنى متضامنين مبلغ ١٠٠ جنيه والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وإبراء باقى المتهمين بما نسب إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم . فظمن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعنين يعبان على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال وفي
تحصيل الواقعة والقصور ، وفي شرح ذلك يقولان إن الدفاع عنهما أبدى للحكمة
إن شاهد الاثبات الوحيد لم يكن موجودا في مكان الحادث عند وقوعه ولم يخبر
رجل البوليس إلا بعد مرور فترة قضياها بحثا عن الجناة في المزارع ، ولو كان
حاضرا وشاهد الحادث لمسافاته أن يبلنهما بما رآه بمجرد وصولهما إلى مكان
الواقعة ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع ردا افترضه من عنده قال فيه إن عدم
الافصاح عن أسماء الجناة هو أمر يتفق مع طبائع الأمور لأن غاية الشاهد
توجهت بادئ الأمر إلا الارشاد عن مكان هرب المتهمين عسى أن يتمكن
رجل البوليس من ضبطهم وهذا القول لا تسعفه إجابات الشاهد في التحقيق
اللقى بأثره للحكمة ، فضلا عن ذلك فإن الدفاع عن الطاعنين أبدى للحكمة
أن شهادة شاهد الاثبات تصور الواقعة تصورا يتناقض مع ما جاء بتقرير الصفة
التمييزية فقد قال الشاهد إن الضارين كانوا على يمين المحنى عليه وأثبت التقرير
على أن جميع الاصابات كانت في الجانب الأيسر ومن مستوى أكثر انخفاضاً
من مستوى المحنى عليه ولم ترد الحكمة على هذا الدفاع ويقول الطاعنان أخيرا
إن الحكمة برأت ثلاثة من المتهمين شهد عليهم هذا الشاهد ومع ذلك دان
الطاعنين لما في استئناف الكلب البوليس من قرينة تؤيد أقواله وهذا
من الحكمة يخاف المنطق السليم لأنه إذا كانت شهادة الشاهد لم تقع الحكمة
بالنسبة لبعض المتهمين فكان عليا أن تستبعدا حتى لا يكون للدليل الواحد
تهديران ، هذا إلى أن استئناف الكلب البوليس هو دليل آخر لا يصح
أن يكمل دليلا غير موثق فيه وخاصة أن استئناف الكلب البوليس لا مقنع فيه
من جهة العقل .

وحيث إن محامي الطاعن تناول في مرافقته أمام هذه الحكمة سببا جديدا هو
أن تشكيل الحكمة باطل لأن من بين الهيئة التي فصلت في الدعوى مفتشاً قضائياً
تدب من الوزارة للبولس في حكمة الجنايات دون أن تستند إليه ولاية القضاء في

المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولا يجوز قانونا لوزير العدل أن يسبق عليه هذه
للولاية ومن ثم يكون تشكيل محكمة الجنايات التي قضت في الدعوى بالحكم
المطعون فيه قد حصل على خلاف مقتضى الأصول المقررة لولاية القضاء وهو
أمر متعلق بالنظام العام ينبى على مخالفة قواعده بطلان إجراءات المحكمة .

وحيث إن قانون استقلال القضاء الصادر بالمرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢
قد نص في المادة ٣٩ منه على " أن يكون بوزارة العدل إدارة للتفتيش القضائي
على أعمال المحاكم تتألف من مستشار من محكمة الاستئناف رئيسا ومن عدد يعينه
وزير العدل من رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها مفتشين يكون نديهم جميعا للعمل بهذه
الإدارة بمرسوم لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء " وهذا النص إذ
أجاز ندي رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي لم
يشأ أن يرفع عن أيهما صفة القاضي أو يخرج عنه ولاية القضاء فلم يلزمه أن يؤدي
يمينًا قانونية جديدة قبل عمله مفتشا ولا عند انتهاء نديه قبيل عودته لعمله الأصلي
في القضاء ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية
بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣
قد جرى نصها بما يلي " يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس
محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس
بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ويجوز له نديه لأكثر من دور
واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى " وهو نص صريح يخول وزير العدل في
أحوال الضرورة أن يندب من رؤساء المحاكم الابتدائية أو من وكلائها للجلوس
بمحاكم الجنايات ، وكان يبين من الاطلاع على كتاب وزير العدل بتاريخ ٤ من
ديسمبر سنة ١٩٥٤ الذي أصدره عملا بالحق الذي خوله بهذا النص قرارا
بندب السيد كمال محمد على العبد وكيل المحكمة بمحكمة القاهرة الابتدائية المنتدب
مفتشا بإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل للجلوس بمحكمة جنايات كفر الشيخ
في المدة من ٧ إلى ١٣ من ٨ إلى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وذلك بناء على
طلب رئيس محكمة استئناف طنطا بكتابه المؤرخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ،

لما كان ذلك فان تشكيل هيئة محكمة الجنائيات التي أصدرت الحكم المطعوم فيه (بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤) يكون صحيحا مطابقا للقانون ويكفي الدفع من الطاعن بطلان تشكيلها لا مسند له من القانون .

وحيث إنه عن أوجه الطعن الأخرى المبينة بتقرير الأسباب المتقدم من الطاعن ، فان الحكم المطعوم فيه قد رد على ما جاء بالوجه الأول منها فيما قال من " أن الدفاع حاول أيضا أن يقيم من أقوال العسكري ابراهيم محمد حسيب المرافق للأباضي محمد عيسى لحفظ الأمن في البلد بأنه عندما قصد إلى محل الحادث مع الأباضي ووجد الشاهد كامل حسن حياذ بجوار جثة المجنى عليه أخبرهما أن الجناة الذين ضربوه نزلوا إلى الجحرون دون أن يذكر لها أسماءهم فترلا إلى الزراعات والجحرون المجاورة للبحث عنهم ، حاول الدفاع أن يقيم من هذه الأقوال دليلا على عدم صحة رواية الشاهد بأنه رأى المتهمين إلا أن الواقع الذي يتفق مع طبيعة الأمور أنه بمجرد أن يخبر الشاهد رجلين من رجال البوليس قد حضرا إلى محل الحادث عقب وقوعه بدقائق فان أول ما يقبه إليه اهتمامه وفكره أن يرشده عن طريق هرب المتهمين عساهما يتمكنان من ملاحقتهم وضبطهما ، أما ذكر الأسماء والتفصيلات فلا يكون إلا بعد ذلك وهذا هو نفس ما حدث طبقا لما شهد به هذا العسكري والأباضي " ولما كان هذا الرد سائغا متفقا مع المعقول وكان ما يثيره الطاعن ليس في حقيقته سوى جدل موضوعي في دليل من أدلة الإثبات اقتنعت المحكمة بصحته فإنه لا يكون مقبولا أمام هذه المحكمة — لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم قولا عن التقرير الطبي عن بعض إصابات القتيل أنه وجد بالجثة عند تشريحها ١ - جرح ناري ببيضاض ١٠ × ٥ سم بظهر مشط الكف الأيمن يمتد من أسفل إلى أعلى ٢ - جولة جروح نارية متسلخة الحوافي قطر الواحد منها ٣ ملميمتر منتشرة بالصف السفلي من أنسجة الساعد الأيمن وماجاوره ٣ - وجولة جروح نارية متسلخة الحوافي والواحد منها ٣ ملميمتر على يمين جذر البطن منتشرة في مساحة طولها من أعلى إلى أسفل نحو ١٠ سم يحدها من الخلف بمشصف الابط الأيمن من الأمام خط عمودي على يمين خط حلبة الثدي الأيمن وهذه

الجروح نافذة لأعلى واليسار والأمام . وهذا الذى أثبتته الحكم بتفق مع أقوال الشاهد من أن الجناة كانوا على يمين المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أيضا أن المتهمين كانوا فيرتاثين في موضع واحد عند انطلاق النار بل كانوا يلاحقونه باطلاق النار وهو يعدو فرارا منهم إلى أن خر صريعا وهو ما يعزز ما أثبتته الحكم نقلا عن التقرير الطبي من تعدد إصابات المجنى عليه واختلاف مواضعها بجسم المجنى عليه . ولما كان للحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما قاله في حق متهم معين ولا تأخذ بما قاله في حق متهم آخر إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها إلى صحة ما تأخذ به وعدم اقتناعها بما تعرض عنه ، لما كان ذلك وكان استعراض الكلاب البوليسية لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إذ استندت على استعراض الكلب البوليسى على الطاعنين عقب ما تم قس الأرز وعيدان الثقاب التى وجدت بالمقبرة التى كانا يكتنان فيها - وسدادات الخراطيش التى وجدت في طريق مطاردة المعتدين للمجنى عليه ، إذ استندت المحكمة إلى هذا الاستعراض إنما كان استنادا إليه لما رآه من أنه يعزز ما شهد به الشاهد كامل حسن عياد ، لما كان ذلك جميعه فإن الطعن يكون على غير أساس متينة .
رفضه موضوعا .

(١١٧)

القضية رقم ٧٠٤ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) اختصاص . محكمة الاستئناف . دعوى كسب غير مشروع . تفادى بها الى احدى دوائر محكمة الاستئناف . ثبوت ان هذه الدائرة هي من دوائر الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل . هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى .

(ب) اختصاص . كسب غير مشروع . المحكمة المختصة محليا بنظر دعوى الكسب غير المشروع . هي محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة طلبة الدعوى . مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة . لا يؤثر مادامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها .

١ - متى تبين أن لجنة فحص الإفراجات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالموسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وبإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى احدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فإنها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلا احدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .

٢ - متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انعقدت فعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فإنه لا يؤثر على سلامة هذا الإجراء أن تكون قد عقدت جلساتا في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالي .

الوقائع

أقامت لجنة فحص الإقرارات المنصوص عليها بالمادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ هذه الدعوى على الطاعن بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة العاشرة من هذا المرسوم بقانون متهمة بإياه بأنه في خلال المدة من عام ١٩٣٩ حتى آخر عام ١٩٥١ وأنشاء عمله بالتفتيش الزراعية التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية حصل على كسب غير مشروع مقداره ٤٣٢٠ جنيها و ٥٧١ مليا عجّز عن إثبات مصدره حاله كونه موظفا عاما . وطلبت إحالته إلى محكمة جنابات القاهرة لمحاكمته بالمواد ١ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١٢ و ١٦ و ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسومين بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسومين بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ بالزام عد أحمد أحمد عوض بأن يرد لخزانة الدولة كسبه غير المشروع البالغ قدره ٤٣٢٠ جنيها و ٥٧١ مليا (أربعة آلاف و ثلثمائة وعشرين جنيها وخمسمائة وواحد وسبعين مليا . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من محكمة جنابات القاهرة التي لا ولاية لها بنظر قضايا الكسب غير المشروع مخالفًا بذلك ما تقضى به المادة ٧ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ والتي تنص على فوّان تحكم بالرد محكمة الاستئناف وتبّيع الاجراءات المقررة لها كالجنايات في مواد الجنايات في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها بما لا يتعارض مع الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون — وتعتقد المحكمة جلاساتها في مقر محكمة الاستئناف الواقع في دائرة اختصاصها محل عمل الشخص المرفوع عليه الدعوى — ويجوز لها أن تتعقد في أى مكان آخر يعين

بقرار منها “ — وهو ما يبين منه أن المشرع قصد أن تختص محكمة الاستئناف
 لا محكمة الجنايات بقضايا الكسب الغير مشروع وذلك لأن المصادرة
 المفورة بقانون الكسب الغير مشروع هي من قبيل الرد فآثر المشرع أن يكل
 الحكم في موضوعها إلى محكمة مدنية لا إلى محكمة جنائية وإن كان قد ترك
 الفصل في الطعن بطريق النقض للدائرة الجنائية . هذا ولما كانت النيابة
 العمومية قد عدلت بالجلسة التاريخ الذى وقع فيه الحادث لجعلته — ” في المدة
 من سنة ١٩٣٩ لآخر سنة ١٩٥١ وأثناء عمله بالتفتيش الزراعية التابعة لمصلحة
 الأملاك الأميرية “ وكانت التفتيش الزراعية التي عمل بها الطاعن تابعة
 في الاختصاص لمحكمة استئناف المنصورة فإن هذه المحكمة تكون هي المختصة
 بنظر الدعوى — يضاف إلى ذلك أن محكمة الجنايات عقدت جلساتها بمقر
 محكمة القاهرة الابتدائية فخالفت بذلك المادة ٧ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢
 السابق الإشارة إليها والتي تقضى بأن تمقد المحكمة جلساتها في مقر محكمة الاستئناف
 الواقع في دائرة اختصاصها محل عمل الشخص المرفوع ضده الدعوى .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٣١
 لسنة ١٩٥٢ تنص على “ أن تحكم بالرد محكمة الاستئناف وتبقي الإجراءات
 المقررة لمحاكم الجنايات في مواد الجنايات في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها “
 كما تنص المادة ٣ من قانون نظام القضاء على أن “ تؤلف محكمة الاستئناف
 من رئيس ووكيل وعدد كاف من المستشارين وتصدر الأحكام من ثلاثة
 مستشارين “ والمادة ٤ منه على “ أن تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر
 للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة مستشارين “ — وكان يبين من المفردات
 التي أمرت المحكمة بضمها أن لجنة فحص الإقرارات والشكاوى أصدرت
 في ٢٩/٤/١٩٥٤ قراراً بقيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمواد ١ و ٥ و ٧
 و ١٠ و ١٢ و ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون
 رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وبإقامة الدعوى العمومية ضد الطاعن
 أمام محكمة استئناف القاهرة وبإرسال الأوراق للنيابة العامة لإفلاحه بالحضور
 أمام المحكمة في أقرب جلسة لمباشرة الدعوى . وعرضت الأوراق على رئيس

محكمة استئناف القاهرة في أول يولييه سنة ١٩٥٤ فأمر بتقديم القضية لمجلسة في دور أكتوبر أمام الدائرة التي يرأسها الزميل محمود عبد الرزاق — لما كان ذلك وكانت الدائرة التي أمر رئيس المحكمة بتقديم القضية إليها بنظرها هي دائرة من دوائر محكمة استئناف القاهرة ومشكلة من ثلاثة مستشارين فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ويكون الأمر الذي أصدره رئيس المحكمة بتقديم القضية إليها صحيحا في القانون — ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلا إحدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة لأن هذا لا يغير من حقيقة الأمر الواقع وهو أنها دائرة من دوائر محكمة استئناف القاهرة — وتؤلف من ثلاثة من مستشاريها طبقا لنص المادة الرابعة من قانون نظام القضاء السابق الإشارة إليها .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ سائلة الذكر تنص على أن تعقد المحكمة جلساتها في مقر محكمة الاستئناف الواقع في دائرة اختصاصها محل عمل الشخص المرفوع عليه الدعوى وكان يبين من الأوراق أن لجنة فحص الإقرارات والشكاوى أصدرت قراراتها ضد الطاعن محمد أحمد عوض مدير التحصيلات المساعد بمصلحة الأملاك الأميرية سابقا — لما كان ذلك وكان الاختصاص المكانى لمحكمة الاستئناف التي تقدم القضية إليها يتحدد بعمل الشخص المرفوع عليه الدعوى وكان محل الطاعن الأخير بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى — لما كان ما تقدم وكانت المادة ٣ من قانون نظام القضاء تنص على أن يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط — وكانت المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد عقدت جلساتها بمدينة القاهرة فانه لا يؤثر على سلامة هذا الإجراء أن تكون المحكمة قد عقدت جلساتها في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء السالى ما دامت قد انعقدت فعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون ما أثاره الطاعن عن عدم ولاية المحكمة التي شكلت لنظر الدعوى أو عدم اختصاصها بالنسبة للكان أو عدم اتباع

الاجراء المنصوص عليه لمكان عقد جلساتها — كل ذلك لا يكون له محل ويتعين رفضه .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ما جاء في الوجه الأخير من الطعن من أن الحكم جاء قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن والأدلة التي ساقها للإثبات مصدر الكسب إذ اقتصر الحكم على القول ” بأن ما أثاره المتهم في دفاعه وضمنه مذكرته المقدمة بعد حجز القضية للحكم ليس إلا ترددا لما أبداه من قبل أمام الخبراء وفي التحقيقات وفي ذلك تؤيد المحكمة ما ذهب إليه الخبراء ومن بعدهم لجنة فحص الاقرارات في الرد عليه وعلى العقود التي تجلت صورتها “ فأحال الحكم على تقارير الخبراء من غير أن يذكر محصل ما جاء فيها مع أن هذه التقارير مترددة ومختلفة وليس فيها ما يقطع بشيء كما اكتفى الحكم بمجرد الايحاء إلى دفاع الطاعن بغير بيان ومن غير أن يتكلف إيراد مضمون هذا الدفاع ولو على الجملة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض للرد على دفاع الطاعن قال ” وحيث إن ما أثاره المتهم في دفاعه وضمنه مذكرته المقدمة بعد حجز القضية للحكم بشأن نشاطه التجاري في عمليات القطن والأرز والكسب والهادو بذور البرسيم والأطيان المستأجرة وقروضه في غير ما سلف ذكره ليس إلا ترددا لما أبداه من قبل أمام الخبراء في التحقيقات — وفي ذلك تؤيد المحكمة ما ذهب إليه الخبراء ومن بعدهم لجنة فحص الاقرارات في الرد عليه وعلى تحدى تقدير الريع لأرض المتهم وزوجته والعقود التي تجلت صورتها “ . ولما كان الحكم قد أشار إلى دفاع الطاعن في المذكرة المقدمة ضده بعد حجز القضية للحكم دون أن يورد مضمونه وأحال في الرد عليه على ما جاء بتقرير الخبراء وتقرير لجنة الفحص من غير أن يذكر مؤداهما — فنجبت المحكمة بذلك نفسها عن تمحيص الدفاع الذي أبداه أمامها — لما كان ذلك وكان الإثبات في المواد الجنائية إنما يقوم على إقناع القاضي نفسه بناء على ما يجربه في الدموى من التحقيق بحيث لا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره — وكان

واجبا على المحكمة متى قضت بالادانة أن تعنى ببيان الأدلة التي أقامت عليها قضاءها مفصلة واضحة - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال قاصر البيان قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه من غير ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١١٨)

القضية رقم ٩٩٤ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) اختصاص . جنابة . قضاة محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظرها . عدم جواز إحالة
لها من جديد . (م ١٨٠ ج) .
(ب) محكمة استئنافية . المادة ٤١٤ ا . ج . مجال تطبيقها .

١ - يؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يتعين على سلطة الاحالة سواء أ كان قاضى التحقيق أم غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات مادام قد سبق لمحكمة الجناح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن تحيل غرفة الاتهام الدعوى إلى محكمة الجناح بوصف كونها جنابة لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .

٢ - المادة ٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية إنما تنطبق فى الحالة التى تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم اتهائى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - رمضان محمد عبد الله الشهير بالأقرع
و ٢ - أحمد محمد الأقرع و ٣ - بشير محمود على و ٤ - محمد حسين سليمان .
أولا - المتهمان الأول والثانى ضربا عمدا أحمد محمد قناوى فأحدثا به الإصابات

المدينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وثانيا :
المتهمين الأول والثالث والرابع — ضربوا عمدا عسن عهد قناوى فأحدثوا به
الإصابات المدينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين
يوما — وثالثا : المتهم الثالث ضرب عمدا سليمان حسين اسماعيل فأحدث به
الإصابات المدينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما
وطليت عقابهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة قنا الجزئية قضت
حضوريا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التحقيق المختص
لإجراء شؤونه فيها . فقلت النيابة العامة التحقيق فيها ثانية لانهاء نظام قاضى
التحقيق . ثم قدمتها إلى غرفة الاتهام التى أمرت بإحالتها إلى محكمة الجناح المختصة
لفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . ومحكمة قنا الجزئية قضت حضوريا عملا
بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من القانون المذكور
للاول والثانى بحبس كل منهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ
بجلا مصروفات جنائية . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين والنيابة . ومحكمة
قنا الابتدائية قضت حضوريا بقبولها شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء
أولا : بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم اتمائيا
بعدم الاختصاص من محكمة الدرجة الأولى — وثانيا : بحالة الدعوى إلى محكمة
الجنايات لمعاقبة المتهمين طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام المقدم
من النيابة العامة وعلى هذه الأخيرة إرسال الأوراق إلى المحكمة المحالة إليها
الدعوى وأغت المتهمين من المصروفات الجنائية . فظمن الطاعنون فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى
بعدم جواز نظر الدعوى مع أن محكمة الجناح لم تحكم فى موضوعها وإنما حكمت
بعدم الاختصاص — هذا فضلا عن أن النيابة لم تطعن فى قرار غرفة الاتهام
بالقضى أحال الدعوى إلى محكمة الجناح فأصبح هذا القرار اتمائيا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت أولا على الطاعنين بتهمة الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى تخلفت بأحد المجني عليهم محسن قناوى عاهة مستديمة ، فقضت محكمة الجنح فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التحقيق المختص لإجراء شئونه فيها — وبعد تحقيقها لإحالتها غرفة الاتهام إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ولم تطعن النيابة فى هذا القرار . وبجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة الجنح الجزئية حكما يقضى بمعاوية كل من الطاعنين بالحبس شهرا مع الشغل فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، كما استأنفه الطاعنون فقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بأجماع الآراء . أولا : بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم اتهايا بعدم الاختصاص من محكمة الدرجة الأولى . وثانيا : بأحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمعاوية المتهمين طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام المقدم من النيابة العامة وعلى هذه الأخيرة إرسال الأوراق إلى المحكمة المحال إليها الدعوى .

وحيث إن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها من المحكمة الجزئية نهائيا بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام .. يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير فى الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين للحكم بما تراه " — وؤدى ذلك أنه يتعين على سلطة الإحالة سواء أكان قاضى التحقيق أم غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات مادام أنه سبق لمحكمة الجنح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى — ولا يغير من ذلك أن غرفة الاتهام قد أحالت الدعوى إلى محكمة الجنح بوصف كونها جناية لتعكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ذلك لأن المادة ٣٠٦

من قانون الاجراءات الجنائية خولت للمحكمة الجزئية إذا رأت أن الفعل جنائية وأنه من الجنائيات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ١٥٨ منه — خولتها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قراراً بنظرها والحكم فيها ، ومؤدى ذلك أنها إذا حكمت بعدم الاختصاص لم ترعاً للحكم في الواقعة على أساس عقوبة الجنحة — ويؤيد ذلك أن المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية خولتها أن تحكم بعدم الاختصاص حتى في الحالة التي يحيل قاضي التحقيق فيها الواقعة إليها للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في القانون بالنسبة لما قضى به في شقه الأول من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم انتهائياً بعدم الاختصاص من محكمة الدرجة الأولى .

وحيث إنه بالنسبة للشق الثاني من الحكم الذي قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات لمعاقبة الطاعنين طبقاً للقيّد والوصف الواردين بتقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة فإنه لما كانت المادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الجريمة من اختصاص محكمة الجنائيات تحكم بعدم الاختصاص — أما إذا كان الفعل جنائياً وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة ورأت أن الأدلة كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تحيلها على محكمة الجنائيات وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً وإذا لم يكن قد تم تحقيقها تحيلها إلى النيابة العامة وإذا رأت أن الأدلة غير كافية تصدر أمراً بأن لاوجه لإقامة الدعوى" — وكانت هذه المادة إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم انتهائياً بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظرها — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في شقه الثاني بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتبين معه نقض الحكم بالنسبة لهذا الشق فقط لرفع الخطأ الذي وقع فيه ورفض الطعن فيها هذا ذلك .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد معطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة حمدن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ،
وعبد محمد حسنين ، ونعيم يسى الجندى المستشارين .

(١١٩)

القضية رقم ١٩٩٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دعارة . المكان الخاص الذى تقيم فيه محترفة مهنة الحياكة . إنداده فى الوقت ذاته
لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تقاضاه . اعتباره محلا
للدعارة فى حكم المادة ٢/٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . فى محله .

(ب) دعارة . المحال المفروضة المشار إليها فى المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
ماهيتها .

١ - إذا كان منزل المتهم - على ما أثبتته الحكم - هو مكان خاص تقيم
فيه محترفة مهنة الحياكة إلا أنها أعدته فى الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال
عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تقاضاه ، فهو بهذا الوصف مما يدخل
فى التعريف الذى أورده الشارع لحل الدعارة فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة
من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٢ - المحال المفروضة المشار إليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ هى التى تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز
للإقامة مؤقتا بها . وهو معنى غير متحقق فى المنازل التى يستأجرها الناس عادة
وعلى سبيل الاختصاص لسكنائها مدة غير محدودة ولها نوع من الاستمرار .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - راشيل ابراهيم منشأ (الطاعنة) .
٢ - حليمة مرسى عبد بأنها : (الأولى) أدارت مسكنها للدعارة . والثانية

(أولا) حاولت الأولى على إدارة منزلها للدعوى . (ثانيا) اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ٨ و ٩/٣ و ١٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وأمام محكمة محرم بك الجزئية دفع الحاضر عن المتهم الأولى ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام للأولى والمادة ٣٠٢ و ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للثانية . (أولا) برفض الدفع ببطلان التفتيش المقدم من المتهم الأولى . (وثانياً) بحبس المتهم الأولى سنتين مع الشغل والنفاذ مع تغريمها ٣٠٠ جنيه مع غلق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين آخرين في المكان الذي يعينه وزير الداخلية بلا مصاريف جنائية . (وثالثاً) ببراءة المتهم الثانية بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة الأسكندرية دفع الحاضر عن المتهمه بما سبق أن دفع به أمام محكمة الدرجة الأولى . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمه سنة واحدة مع الشغل وتغريمها مائة وخمسين جنياً وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة وبتأييده فيما عدا ذلك وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعن في الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما جاء مشوباً بالنقص ، ذلك بأن الطاعة دفعت أمام محكمتي أول وثاني درجة ببطلان أمر التفتيش لعدم جدية التحريات التي أسفرت عن تردد نساء ورجال على منزل الطاعة مع أن الثابت أنها تمارس حياة الملاهي ومن يترددون عليها هم من عملائها وهذا في ذاته لا يصح أن يكون شبهة تبرر الأمر بالتفتيش وقد ردت محكمة ثاني درجة بأن جدية التحريات تأيدت بما أسفرت عنه التفتيش مع أن هذه الجدية يجب أن تستند إلى وقائع سابقة . هذا إلى أن كل ما يجوز

قانونا نسبتها إلى الطاعة هو أنها سمحت للغير بارتكاب الدعارة في حجرة مفروشة في المنزل المخصص أصلا لممارسة مهنة الطاعة ، وقد استشهدت الطاعة بشهود نفي على أنها تعمل حائكة فأيدوها ، كما أن ذلك ثابت في محضر التحريات فأقبل الحكم الأخذ بذلك مع أنه فاصل في تحديد مسؤولية الطاعة وتطبيق المادة التاسعة على ما وقع منها . هذا إلى أن حكم محكمة أول درجة المؤيد استثنائيا لأسبابه قال عند الرد على دفاع الطاعة مما يفيد أن للطاعة منزلين أحدهما خصصته للدعارة والثاني لاستقبال عملائها مع أن الثابت أن منزلها واحد وأنها تقيم في غرفة منه أعدتها لسكنها وتستعمل باقي الغرف لأغراض عادية ولو تلبت المحكمة إلى هذه الحقيقة الواقعة لانكشفت لها مسؤولية الطاعة على وجهها القانوني الصحيح .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة إدارة منزل الطاعة للدعارة ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد ذكر أن النيابة أذنت بإجراء تفتيش منزل الطاعة بعد تحقيق قامت به وتحققت فيه من جدية التحريات وكفايتها وقالت المحكمة إنها تقر النيابة على ما رأيته ، أما ما ذكره الحكم بعد ذلك من أن ما أسفر عنه التفتيش من ضبط المتهمات متلبسات بالجريمة يعد دليلا على جدية التحريات فهذا منه تزيد في التعبير لا ينقص مما أثبتته المحكمة من أن التحريات التي بنى عليها الأمر بالتفتيش كانت بذاتها تحريات جدية وكافية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص استخلاصا سائعا من أقوال الشاهد الذي ضبط في حالة تلبس بإحدى حجرات المنزل أن منزل الطاعة إنما يدار للدعارة إذ أثبت الحكم أن هذا الشاهد قد غشى منزلا عدة مرات لارتكاب الفحشاء وكذلك ما استخلصه من أقوال المتهمات الثانية من أن الطاعة هي التي كلفتها بمصاحبة الشاهد إلى إحدى الحجرات بالمنزل لهذا الغرض حيث ضبطت معه في حالة تلبس ، وأنها كثيرا ما رأت نساء ورجالا يختلفون إلى منزل الطاعة وبعضهم يرتكبون الفحشاء

خلا . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد عرف ما يعتبر محلا للدعارة في الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بأنه كل "مكان" يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو بفجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصا واحدا وإنه وإن كان منزل الطاعنة - على ما أثبتته المحكمة - هو مكان خاص تقيم فيه محترفة مهنة الحياكة إلا أنها أعدته في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تنقاضه ، وهو به - لذا الوصف مما يدخل في التعريف الذي أورده الشارع لمحل الدعارة ومن ثم كان تطبيق الحكم للسادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ هو تطبيق سليم للقانون ولا خطأ فيه ، أما ما يذهب إليه الطاعن من أن الطاعنة فيما وقع منها لم تتجاوز السماح للغير بارتكاب الدعارة في غرفة مفروشة وهو الأسر المنطبق على المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة ما تذهب الطاعنة إليه من ذلك فغير مقبول ذلك بأن منزل الطاعنة كما سلف القول هو مكان خاص وليس من الأمكنة العامة المفتوحة للجمهور ، كما أن الغرفة التي شوهدت بها الجريمة مثلها بها في هذا المنزل لا تعد من الغرف المفروشة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ لأن المحال المفروشة هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكناها مدة غير محدودة ولما نوع من الاستمرار . لما كان ذلك ، وكان لا إزاء على المحكمة أن تتحدث عن شهادة شهود التفتي لأن أطراح المحكمة لأقوالهم يعني أنها لم تطلعن إليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

(١٢٠)

القضية رقم ٢٠٠١ سنة ٢٥ القضائية :

(١) قض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها . غش . دفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للوصفات مع العلم بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

(ب) غش . لبن . قانون . قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ . القى أوجب ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥٠٪ . صدوره طبقا للتفويض المخول له في المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . القول بقصر التفويض على المواد المستوعبة دون المنتجات الطبيعية . لا صلة له .

(ج) غش . عرض لبن للبيع مخالف للوصفات . اعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا صلة .

(د) حكم . توقيع . عدم توقيع الحكم في مهلة الثمانية أيام من تاريخ صدوره . لا بطلان .

(هـ) إجراءات . شفوية المرافعة . مواد المخالفات . عدم اشتراط القانون أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة .

٢ — العبرة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي تنقضي به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للوصفات القانونية مع العلم بذلك فنقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

٢ - أجاز القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ الى المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومشتقاته ، وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ أوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥,٥ ٪. وعلى ذلك فإن القول بأن تفويض المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا تخصيص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

٣ - متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفا للواصفات القانونية ، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك إن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية أيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلانه .

٥ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع لبنا مخالفا للواصفات القانونية بأن كانت نسبة الدسم فيه ٢,٣ ٪ بدلا من الحد الأدنى القانوني ٥,٥ ٪. مع ما به بذلك حالة كونه مائدا . وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٢ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والقرار ١٠٢ لسنة ١٩٥٤ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة محرم بك الجزئية دفع الحاضر عن المتهم بالدفع الآتية : أولا - باقتضاء

ركن العلم بالنش. وثانياً — ببطلان إجراءات أخذ العينة و ببطلان القبض والتفتيش. وثالثاً — ببطلان القرار الوزاري الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ والمحكمة المذكورة بعد أن آتمت سمائها قضت حضورياً بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ عملاً بمواد الاتهام. أولاً — برفض الدفوع المقدمة من المتهم ببطلان إجراءات أخذ العينة والقبض والتفتيش و ببطلان القرار الوزاري الصادر في ٧/٧/١٩٥٢. وثانياً — بمحسب المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاذ والمصادرة ونشر وتطويق الحكم في إحدى الجرائد بلا معصاريه جنائية. فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية بعد أن آتمت سماع هذا الاستئناف قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع باعتبار الواقعة مخالفة وتعديل الحكم المستأنف. فيما قضى به من عقوبة الحبس والاكتفاء بمحسب المتهم أسبوعاً واحداً حبساً بسيطاً وتأبيده فيما عدا ذلك. وقد حصل الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المقررة بالقانون في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ ثم أعلن بإيداعه قلم الكتاب في ٢٠ من الشهر المذكور. فقرر الطعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم إذ دان الطاعن بمجموعة من حربه لبيع لبننا مخالفاً للواصفات قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ قصد بها جواز فرض حد أدنى للعناصر الداخلة في تركيب مادة مصنوعة. ولما كانت اللبن لا يصنعه الإنسان ولا يتدخل في تركيبه فلا يجوز فرض حد أدنى للعناصر المكونة له ولا يمكن القول بانطباق المادة الثانية من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ التي تحظر في فقرتها الأولى بيع اللبن أو طوحيه للبيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محتفظاً بخواصه الطبيعية والتي خولت في فقرتها الثانية وزير الصحة ليصدر قراراً بالموصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومشتقاته — لا يمكن القول بانطباق هذه المادة والقرار على التهمة لأن مؤدى ما سبق بيانه

هو أن وزير الصحة إنما خول وضع حد أدنى للقاييس والمواصفات ولم يخول وضع حد أدنى للعناصر المكونة للبن وهو منتج طبيعي ويجوز أن ترجع قلة نسبة الدسم فيه إلى عوامل طبيعية وليس من المواد التي يتدخل الإنسان في صنعها والتحكم في عناصرها وبالتالي يكون قرار وزير الصحة الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ الذي فرض حدا أدنى للعناصر الداخلة في تركيب الألبان ومنتجاتها باطلا لتجاوز الوزير حدود التفويض الممنوح له من المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ — ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دانه بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي لا مقابل لها في القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والذي لا تؤم أحكامه عرض لبن للبيع تقل نسبة الدسم فيه عن النسبة المقررة قانونا مع عدم علمه بذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في مخالفة إلا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز ذلك بأن العبرة في قبول الطعن — كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . ولما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للواصفات القانونية مع العلم بذلك فقضت المحكمة بالاستئناف بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

وحيث إن ما يشير به الطاعن في الوجه الأول من الطعن مردود بأن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع الغش والتدليس قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ”يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر الداخلة في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى“ ولكن بالنظر إلى أهمية اللبن كغذاء أساسي رأى المشرع أن ينظم أحكامه لا بمرسوم بل بقانون فصدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها وأجاز

في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومتجاته . وتنفيذا للتفويض الذي منحه المشرع لوزير الصحة في القانون المذكور صدر قرار منه في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومتجاتها وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥,٥٪ . لما كان ذلك - فإن مايقوله الطاعن بأن تفويض المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية والاستدلال على ذلك بكلمة " تركيب " وأن هذا اللفظ لا يصدق إلا على ما يصنع من عناصر كالمقايير الطبية ونحوها . - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا تخصيص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية . يؤكد ذلك في صراحة القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شموله لكل مادة تصلح غذاء للإنسان أو للحيوان ولا يتعارض معه كون القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ صادرا في خصوص اللبن بالذات من أنواع المنتجات . لما كان ذلك وكان مايشير الطاعن في الشق الثاني من هذا الوجه من خطأ الحكم في تطبيق أحكام المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على واقعة الدعوى مردودا بما قاله الحكم في هذا الصدد وأفاض فيه ومن ذلك قوله " إن مخالفة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة من ذلك القانون وأن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ " وهذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لعدم ختمه في الثمانية الأيام التالية لصدوره - كما أن الحكم قد أخل بمبدأ شفوية المرافعة إذ دان الطاعن دون إجراء تحقيق بالجلسة في أي من درجتي التقاضي وهو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية الأيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلانه — لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ذلك بأنه وإن كان الأصل أن محاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة بما فيها من اعترافات المتهمين ومعاينات التحقيق وأقوال الشهود وهي عناصر لإثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضى والمحكمة أن تأخذ بها أو تطرحها — إلا أنه يخرج عن هذه القاعدة ما استثناء القانون وجعل له حجية خاصة بنص صريح كمحاضر المخالفات التي نصت المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه — لما كان ذلك فإنه لا محل للنسب على المحكمة بأنها لم تحقق شفوية المرافعة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(١٢١)

القضية رقم ٢٠٠٢ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . تحريره . تحرير مسودة بأصواب الحكم بخط القاضى . متى يجب ؟

المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم بخط القاضى إلا في حالة فريدة ، وهي حالة وجود مانع للقاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد إصداره فإنه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو للقاضى الذى يندب أن يوقع على الحكم إلا إذا كانت القاضى الذى أصدره وضع أسبابه بخطه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد إضرارا بوقف المرحوم الأمير رضوان كاشف وزوجته الست سكيته حانون والمرحوم عبد الشهيد المبلغ الميرين بالمحضر ولم يكن سلم إليه إلا هل سبيل الوكالة لسداد له لناظر الوقف . وطلبت مقايه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت الست زاهيه محمد سليم بصفتها ناظرة الوقف بحق مدنى قدره ٣٦١ جنيا و ٥٧٥ مليا تمويضا قبل المتهم . وبحكمة الوايل الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمحس المتهم أربعة شهور مع الشغل وقدرت لوقف التنفيذ مبلغ ٢٠ جنيا وإلزامه بأن يدفع للدعية بالحق المدنى مبلغ ٣٦١ جنيا و ٥٧٥ مليا والمصروفات المدنية والمقاصدة فى أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وبحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذا الاستئناف قضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستثنائية و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعية بالحقوق المدنية بلا مصروفات جنائية .

فطن المحامى والوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ فضلا عن أنه ثبت به أنه صدر فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ فى حين أنه صدر فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ فإنه لا توجد بملاف الدعوى مسودة بأسمائه مكتوبة بخط القاضى الذى أصدره مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن المحكمة الابتدائية نظرت الدعوى فى يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وأصدرت فيها قرارا بتأجيل النطق بالحكم أسبوعين ثم مدت أجل النطق بالحكم بلجنة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ وفى ذلك

التاريخ أصدرت حكمها وعلم الطاعن بصدوره واستأنفه في الميعاد محسوبا في تاريخه المطابق للواقع — وكان الواضح الذي لا شبهة فيه أن ما ثبت بالحكم من أنه قد صدر بجلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ لم ينشأ إلا عن سوء وقع من كاتب الجلسة وهو مالا يمس سلامة الحكم — لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجب أن يحزر الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها — وكانت هذه المادة لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم بخط القاضي إلا في حالة قريضة وهي حالة وجود مانع للقاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد إصداره فإنه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو للقاضي الذي يتدبه أن يوقع على الحكم إلا إذا كان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بخطه — لما كان ما تقدم وكان القاضي الذي أصدر الحكم المطعون فيه هو الذي وقعه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب الإخلال بحق الدفاع إذ طلب الطاعن استدعاء المحجني عليها لمماع أقوالها ومناقشتها فيها إعمالا لنص المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على طلب الطاعن فقال "وحيث إن ناظرة الوقف على ما هو باد من التحقيقات ليس لها أثر فيها فهي لم تسأل مرة أو تقدم بأى طلب وإنما يتولى الأمر زوجها ووكيلها محمد إبراهيم خليل فلا محل لسماع شهادتها" — ولما كان الأصل هو أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق إلا إذا رأت هي لزوما لسماع الشهود — وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يوضح الدفاع الجوهري الذي يرمى إليه من استدعاء المحجني عليها لمناقشتها — لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد أدلة سائفة لرفض هذا الطلب فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب إذ لم ترد المحكمة على مادفع به الطاعن من أن الإقرار المقدم من المدعية بالحق المدني قد أخذ منه بطريق الغش والتدليس — هذا إلى أن الإقرار يهدم الدعوى الجنائية لأنه يعتبر استبدالا للدين — كما لم ترد المحكمة على ما هو ثابت في التحقيق من إغواء الطاعن وإسعائه وفقده للبالغ المدعى بتبديده وكلها وقائع صحيحة تنفي تهمة التبيد عن الطاعن وتؤيد مرفقة المبلغ منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، واطرح دفاع الطاعن للاعتبارات التي ذكرها — لما كان ذلك وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ما عدا على أن يكون له أصل ثابت في التحقيقات — وهي غير ملزمة بتعقب أوجه الدفاع الموضوعية التي يثيرها المتهم أو يفند أقوال كل شاهد مادام الرد عليها مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردها في حكمها — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تفيل إنارته أمام محكمة المنقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠٢٢)

القضية رقم ٤٣ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) عقوبة . مصادرة . المصادرة المذكورة في المادة ٣٠ ع بفقرتها . طبيعتها
وجنحها .

(ب) عقوبة . مصادرة . دعارة . المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ . لا تتناول غير المحكوم عليه .

(ج) قانون . خصمه . قانون العقوبات . القياس عليه . لا يجوز .

٢ — المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى
قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على
شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهي هذه المثابة عقوبة شخصية
لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية، أما ما أشارت إليه المادة المذكورة
في فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج
بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء بوليسى لا مقر من اتخاذه
على مواجهة الكافة .

٣ — النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١
وجعلها وجوبية لاجوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال
أن يقرر من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لها فيه لا يجوز أن تتناول
غير المحكوم عليه .

٤ — لا يصح القياس في قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة وهيبه ابراهيم السيد طه بأنها فحمت وأدارت منزلا للادارة . وطلبت عقابها بالمواد ١/٦ و ٨ و ١٠ و ٢/١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ومحكمة مصر الجديدة الوطنية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمحس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وبتغريمها مائة جنيه والمصادرة والغلق . فاستأقت المتهمه ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية .

ولدى تنفيذ ذلك الحكم أقامت عابدة حسن بنوى " الطاعنة " إشكالا في التنفيذ قدته إلى المحكمة بواسطة النيابة العامة باعتبارها المستأجرة لاشقة المحكوم بإغلاقها ومصادرة ما بها من أثاث - ومحكمة القاهرة الابتدائية بعد أن أتمت نظرها هذا الإشكال قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه فيما قضى به من عقوبة الغلق والاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه فيما قضى به من عقوبة الغلق والاستمرار في تنفيذ الحكم فيما هذا ذلك وألزت المستشكلة بالمصروفات . فطلعت الطاعنة في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تنهى فيما تنعاه على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة المصادرة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله - ذلك بأن المصادرة عقوبة وهى بهذه المثابة شخصية لا تمتدى إلى غير المحكوم عليه - إلا ببعض صريح خلا منه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وفى القول بالمصادرة ضد غير المحكوم عليه خروج على نصوص المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تقصر أثر المصادرة على المحكوم عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة فى حد ذاتها فتتمدى المصادرة للغير فى هذه الحالات دون غيرها - ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك - جاء مخالفا للقانون .

وحيث إن واقعة الحال في الدعوى — كما أثبتها الحكم المطعون فيه —
في أن النيابة العامة رفعت الدعوى المموهية رقم ٥٣٤٤ سنة ٥٤ و ١٠٣٧ سنة ٥٥
مصر الجديدة ضد وهيبه إبراهيم السيد طه واتهمتها بأنها في يوم ١١/١١/١٩٥٤
بدائرة مصر الجديدة فتحت وأدارت منزلا للدعارة وطلبت عقابها بالمادة الثالثة
من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وحكم عليها نهائيا — بالحبس سنة مع الشغل
والنفاذ وتغريمها ١٠٠ جنيه والمصادرة والاغلاق ولدى تنفيذ الحكم أقامت
الطاعنة اشكالا في تنفيذ الحكم فيما قضى به من مصادرة ما بها من أثاث من
شركة سكك حديد مصر الكهربائية ووحدات من شمس بموجب عقد تاريخه
٢٨ من يناير سنة ١٩٥٣ . وظلت تشغيلها حتى اضطرتها الظروف إلى تأجير
إحدى الغرف بها فيها من أثاث إلى المحكوم عليها بموجب عقد تاريخه ٢٨ من
أكتوبر سنة ١٩٥٤ وأن جميع ما بالشقة من أثاث ملكها خاصة ولا شأن للمحكوم
عليها بها — ثم حدث ما دأبنا إلى تنبيهها من الشقة مؤقتا وعند عودتها عادت
بالحكم الصادر ضد المحكوم عليها وطلبت القضاء لها بوقف تنفيذ الحكم الصادر
في القضية رقم ٥٣٤٤ سنة ١٩٥٤ مصر الجديدة والمؤيد استئنافيا برقم ١٠٣٧
سنة ١٩٥٥ بالنسبة للغلق والمصادرة مع إلزام النيابة بالمصاريف . وقضت
محكمة القاهرة الابتدائية منعقدة هيئة استئنافية بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٥
بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه فيما قضى
به من عقوبة الغلق والاستمرار في تنفيذ الحكم فيما عدا ذلك وألزم المستشكلة
بالمصروفات وقال الحكم في صدر تقرير قضائه بالنسبة للمصادرة إن عقوبة
المصادرة الواقعة على المتهم ليست من مثيل العقوبة التي تؤدي عينا وإنما
هي في خصوص القضية الحالية إجراء يقتضيه النظام العام ومن ثم فلا تنطبق
قواعد القانون الجنائي بل أن للمصادرة صفة عينية لأشخاص وليست بالعقوبة
التي يقضى بها على شخص مجرم بل هي تدبير اقتضاه الأمن والنظام يتخذ ضد
شيء بعينه حرم استعماله أو تداوله أو حيازته . ولما كانت المادة ٣٠ من
قانون العقوبات في فقرتها الأولى وهذا نصها ” يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة
الجنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة

وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل منها وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية — قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وهي بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية — أما ما أشارت إليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية وهي ” إذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن الأشياء ملكا للتم ” — فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء يولمى لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة وفرق بين الحالين ولما كان النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ — وجعلها وجوبية لا جوازية — كما يقضى بذلك قانون العقوبات — ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها — وهي يحسب الشروط الموضوعية لها فيه — لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه وكان الأثاث المحكوم بمصادرته مالا داخلا في دائرة التعامل — ولا يعد صدمه أو استعماله أو حيازته أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة في ذاته سواء بالنسبة للكافة أو إلى شخص بعينه وكانت المادة الثامنة التي دبت بها المحكوم عليها — لم توجب امتداد حكمها إلى غيرها — على خلاف ما قضت به المادة التاسعة في شأن الإغلاق على تفصيل — وكان لا يصح القياس في قانون العقوبات — لما كان ما تقدم فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع التثبت من ملكية المحكوم عليها لما قضى فيه بالمصادرة — ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك — قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كانت المحكمة متأثرة بهذا الرأي غير الصحيح الذي انتهت إليه قد حجت نفسها عن بحث ملكية الأثاث في ذاتها وصرفت نفسها عن النظر فيها بحيث لا يستطاع القول — من واقع ما جاء في الحكم بأن المحكمة اعتبرت ملكية الأثاث ثابتة للطاعة — مما يقتضى إعادة القضية للفصل فيها مجددا في خصوص المسألة المشار إليها .

(١٢٣).

القضية رقم ٤٨ سنة ٢٦ القضائية :

(١) حكم استثنائي . تسييه . اتخاذ المحكمة الاستثنائية أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها . جائز .

(ب) إثبات . حكم تسييه . دليل . وجود أصل له في الأوراق . تحديد موضع الدليل من الأوراق غير لازم .

١ — ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستثنائية . إن هي رأت كفاية الأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسبابا لحكمها ، وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها .

٢ — لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها . وإذن فلا تريب على الحكم إن أطلق القول بأن بعض اللامين قرروا بأن المتهم يتقاضى جملا نظير لعب القمار في مسكنه دون أن يشير إلى أسمائهم ما دام قد أورد مضمون أقوالهم في مدوناته وما دام المتهم لا ينازع في نسبة الأقوال إليهم .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلام من : ١ — علي حامد محمد و ٢ — عبد الفتاح حامد محمد (الطاعن) بأنهما أmdا مسكنهما لألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه وطلبت عقابهما بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة عابدين الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين ببيان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن آتمت سماعها قضت بحضورها إعمالا بمادة الاتهام للثاني أولا : برفض الدفع ببيان التفتيش ، وثانيا : براءة المتهم الأول

وثالثا : بحسب المتهم الثانى ستة شهور مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٣٠٠ جنيه
ثلاثمائة جنيه ومصادرة مبلغ الخمسة جنيهات التى ضبطت والتى وجدت فوق منضدة
اللعب وكذلك الأشياء والأمتعة التى وجدت بحمل اللعب بلا مصاريف جنائية .
فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن
أتمت سماعها قضت بحضورها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم
المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
التعاض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والسادس هو أن الحكم بى حل إجراء باطل
وأخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وشاب أسبابه القصور ذلك بأن الطاعن دفع
ببطلان التفتيش استنادا إلى أن الإذن به صدر بناء على تحريات غير جدية ولم
يكن مسبوقا بتحقيق مفتوح طبقا للقانون بل صدر بناء على تحقيق صورى
فى نطاق تحريات غير كافية . أما وجه الخطأ فى تطبيق القانون فهو أن الحكم
اعتبر مسكن الطاعن مغلما ، أما مدعا للعب القمار مع مخالفة ذلك لنص المادة ٣٥٢
من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ سنة ١٩٥٥ ومع أن الذين يترددون
على مسكن الطاعن للعب من موارفه وأصدقائه — ولا ينشئ مسكنه كل من يريد
اللعب دون تمييز هذا إلى أنه لم يعد مسكنه للعب القمار فقد كانت به منضدة
واحدة خضراء مغطاة بغطاء أبيض ولو صح ما يدعيه رجال البوليس من أنه يدير
مسكنه للقمار لقاموا بتفتيشه بعد صدور الإذن مباشرة ولما انتظروا ستة أيام
من تأريخ صدوره .

وحيث إن القانون لا يشترط فى التحقيق المفتوح الذى يسوغ التفتيش أن
يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الاثبات وإنما يترك تقدير
كفاية التحريات وجدتها لمنطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد
أقرتها على سلامة تقديرها للأسباب السائفة التى أوردتها لما كان ذلك وكان
الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التى دان

الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وعرض لدفاع الطاعن في قوله : — "وحيث إن المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن كل من أعد مكانا لألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ... الخ وكانت هذه المادة قبل تعديلها تقضى بأن العقاب يكون عن فتح محل لألعاب القمار واليا نصيب وإعداده لدخول الناس كذلك لصيارف المحل المذكور فظاهر من مقارنة النص أن المشرع استبدل "المكان" بالمحل حتى لا يدخل في الذهن أن يكون المحل عاما وإلا كان هذا النص لا فائدة منه حيث إن المشرع نص بالعقاب على مزاولة ألعاب القمار في قانون المحلات العامة ٣٨ لسنة ١٩٤١ وقانون الأندية ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٨ لسنة ١٩٥٥ والقول بغير ذلك يجعل من نص المادة ٣٥٢ عبثا والمشرع مرته عن العبث ومما يؤيد هذا النظر أنه لم ينص على عقوبة الفلأق فيما نص بتلك المادة مع أنه نص فيه في القانونين ٣٨ سنة ١٩٤١ و١٥٢ سنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ . وحيث إن الثابت من التحقيقات وطبقا لما بان من وصف المقولات التي وجدت في حجرة اللعب من وجود منضدة خضراء سباعية الشكل وضبط عدد كبير من الفيشات مختلفة الأحجام والألوان ومن وجود عدد ضخم من مجموعات أوراق اللعب معدة للاستعمال ووجود أربعة أشخاص يمارسون اللعب على هذه المنضدة وأمامهم الفيشات ومبلغ خمسة جنيهات بوسط المائدة ، وما أقرب به بعض اللاعبين عن المتهم الثاني (الطاعن) بأخذه جملا (جانيوتة) عن كل دور من أدوار اللعب ووجود بعض فيشات على مقصف بجانب منضدة اللعب يرجح أنها خاصة بتلك الجانيوتة كما ثبت أن أكثر الأشخاص الذين غشوا ذلك المكان جاءوا بدون قيد وأنه لا تربطهم علاقة ببعضهم وأن فريقا منهم لا تربطه بصاحب المنزل أية علاقة أو على معرفة بسيطة لا تسمح له بالتردد على مسكنه وجاء ذلك مؤيدا لتحريات البوليس من أن ذلك المكان يستعمل في ألعاب القمار ويتردد عليه أشخاص مختلفون بحيث إن من يتردد تارة قد لا يتردد أخرى وقد ثبتت هذه التحريات كل ذلك يقطع في الدلالة

على أن ذلك المكان قد أعد إمدادا كاملا لألعاب القمار - لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم تحقق به أركان المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٨ سنة ١٩٥٥ التي دان الطاعن بها فإن النعى على الحكم بما جاء بهذين الوجهين من الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى هو بطلان الحكم الاستثنائى لخلوه من الأسباب والمقومات الأساسية اللازمة لصحة الأحكام أو عدم اشتماله على البيانات التى يتطلبها القانون كذكر وقائع الدعوى مفصلة وإيراد دفاع المتهم .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه صدر شاملا لكل البيانات التى يتطلبها القانون لصحة الأحكام وقد أحال عليه الحكم الاستثنائى . لما كان ذلك وكان ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية إن هى رأت كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسبابا لحكمها وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قالت فى أسباب حكمها المطمون فيه (إن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به والتى تأخذ بها هذه المحكمة وقد تكفل هذا الحكم بالرد على جميع أوجه النزاع بما فيه الكفاية) فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الأوجه الثالث والرابع والخامس هو قصور الحكم فى البيان ذلك بأنه فى تحصيله واقعة استيلاء الطاعن على جعل (جانيوته) من اللاعبين لئلاء لعب القمار بمسكنه أطلق العبارات دون رددها إلى مصدر معين من أقوال الشهود . كما شابه القصور فى مناقشة أقوال الشاهدة عطيات فرحات بالجلسة بما يسوغ اطراحها والاعتماد على أقوالها فى التحقيقات .

وحيث إنه لا يوجد فى القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها . وإذن فلا تتريب على الحكم إن أطلق القول بأن بعض اللاعبين قرروا بأن الطاعن يتقاضى جملا نظير لعب القمار فى مسكنه دون أن يشير إلى اسمائهم ما دام قد أورد مضمون أقوالهم فى مدونته وما دام أورد

أقوال الشاهدين عهد أمين توفيق وعطيات فرحات متضمنة قيام هذه الواقعة ومادام الطاعن لم ينازع في نسبة هذه الأقوال اليهما ، لما كان ذلك وكان لا محل للنعي على المحكمة أنها اطرحت شهادة الشاهدة عطيات فرحات بالجلسة وأخذت بأقوالها في التحقيقات إذ لها أن تعتمد إلى أقوال الشاهد — بالتحقيقات وهي من عناصر الدعوى المطروحة أمامها مطرحة ما قرره أمامها بالجلسة ويكون ما يثيره الطاعن بهذه الأوجه الأخيرة لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٤)

القضية رقم ٤٩ سنة ٢٦ القضائية :

إضراب . جريمة التحريض على ترك العمل الفردي . القصد الجنائي فيها . عدم اشتراط القانون قصدا جنائيا عاما لقيامها . تحدث الحكم عن هذا الركن بعبارة مستقلة . غير لازم .

لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التحريض عن إرادة من الجنائي وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانونا وإن لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة . كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : حرضا وشجعا عبد الرحمن احمد احمد حامد وعهد على محمود الأجيرين بمشروعات رى الخيزة وغيرهما من العمال الذين يشتغلون

في خدمة الحكومة بأن طلب إليهم ترك العمل بمصالح الحكومة بدعوى قلة أجورهما وأنها ستستغنى عنهم في القريب وحسباً إليهم العمل بالسلطات العسكرية البريطانية بأجور مرتفعة تدفع لهم مقدماً ولم يترتب على تحريضهما أو تشجيعهما أية نتيجة لرفض العمال الاستماع إلى دعايتهما. وطلبت عقابهما بالمواد ١٢٤/٩ و ١٢٤/٧-٤ و ١٢٤/ج من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٥١. نظرت محكمة جناح القاهرة المستعجلة هذه الدعوى وقضت حضورياً بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٤٦٣ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات بحسب كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاد وتقرير كل منهما مائة جنيه. فاستأنف المتهمان هذا الحكم. نظرت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لأنهم الأول وتعديله بالنسبة لأنهم الثاني والاكتفاء بحبس ستة شهور مع الشغل وتقريره خمسين جنياً وأمرت المحكمة بأن يعامل المتهمان داخل السجن معاملة الفئة أ طبقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ للأمناء السجون. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض. ومحكمة النقض قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتفويض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية للحكم فيه مجدداً من دائرة استئناف أخرى. وقيد هذا الطعن بمجدول هذه المحكمة برقم ٤٥٥ سنة ٢٢ القضائية. ومحكمة مصر الابتدائية بعد سماع هذا الطعن للمرة الثانية قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لأنهم الأول وتعديله بالنسبة لأنهم الثاني والاكتفاء بحبس ستة أشهر مع الشغل وتقريره ٥٠ ج بلامصروفات جنائية. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعنين بجريمة التحريض على ترك العمل — قد انطوى على قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون وخطأ في الاستناد وإخلال بمتهمهما في الدفاع — ذلك بأن الاتهام الذي

وجه للطاعنين تناول جريمتين إحداهما التحريض على ترك العمل والأخرى التشجيع عليه — وقد اقتصر حديث الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي على جريمة التحريض دون غيرها مما مقتضاه ضمنا القضاء بالبراءة في جريمة التشجيع ولم تستأنف النيابة هذا الحكم وعندما تناول الحكم جريمة التحريض قصر عن الإحاطة بتوافر أركانها وشروطها وأدلة توافرها — هذا إلى أن الواقعة على فرض حصولها لا عقاب عليها — لأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الذي عدل المادة ١٢٤ من قانون العقوبات — وضع لمقاومة الحركات الاجتماعية — ولم يذكر الحكم شيئا عن مطالب معينة للعمال تدفعهم إلى التكتل الطائفي والقيام بحركة إضراب إجماعي — أو يتحدث عن غرض مشترك للوظفين كانوا قد أجمعوا وتضامنوا على تحقيقه بطريق الإضراب الإجماعي — فضلا عن أن الشارع حين ربط بين جريمة التحريض على ترك العمل وبين جريمة ترك العمل المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ عقوبات المعدلة — قد دل على أن شروط جريمة التحريض هي بذاتها شروط الجريمة الأصلية وهي جريمة ترك العمل — وهذه الجريمة الأخيرة تستلزم قصدا خاصا هو قصد عرقلة سير العمل والاخلال بنظامه وأن تقع جريمة التحريض في صورة فعل مباشر يتناول الموظف شخصيا حتى يكون شرط الوظيفة الحكومية قائما — ولكن الحكم المطعون فيه أغفل ذلك كله ثم أن الواقعة المنسوبة إلى الطاعنين لا تقوم إلا إذا كان التحريض موجها إلى ثلاثة من الموظفين الحكوميين على الأقل أو من في حكمهم — لكن الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه — ذكر اثنين من الموظفين وبقى غيرهما مجهولا لم يتحقق توافر هذا الشرط في شأنه — ولم يذكر الحكم شيئا عن طبيعة أعمال هذين الشخصين وإلى أي حد يكون تركهما العمل مؤديا إلى توقف دولاب الآداة الحكومية وعرقلة سير العمل فيها واكتفى الحكم المطعون فيه بأن أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي قال إنهما يعملان في إدارة نفتيسرى اجيزة دون أن يذكر مصدر هذا الثبوت في دليل معين يواجه به الطاعنين مما يجعله قاصرا في هذه الناحية أيضا ثم أن المحكمة الاستئنافية برفضها لإجراء المأينة التي طلبها الطاعنان بمقولة "لأنه ليس هناك ما يمنع ارتكاب الجريمة

في محل الحادث" قد أغفلت دفاعهما في خصوصية هذا المكان الذي كان يتولى حراسته عدد كبير من رجال البوليس السرى والعلى — ويضاف إلى ذلك أن الحكم قرران المسافة بين ملتقى شارع خليل أفا وشارع البرجاس تقدر بنحو ٥٥ مترًا وأسس على ذلك تعذر سماع رجال البوليس ما يقع بمكان الحادث اعتمادا على محضر المعاينة الذى أجرته المحكمة الاستئنافية مع خلو محضر المعاينة من ذلك — هذا وقد مجتزعت محكمة ثانى درجة القضية للحكم مع الترخيص للدفاع بتقديم مذكرات وحرمتها من المرافعة الشفوية وهو ضمان مقرر لها فى القانون — ومع هذا فقد أغفل الحكم الرد على ما جاء بهذه المذكرة من دفاع للطاعنين قام فى أساسه على أن الاتهام ملفق صدر من باعث سياسى من حزب الحكومة القائمة فى ذلك الحين وقدم تدليلا على ذلك أدلة ومستندات لم تكن تحت نظر محكمة أول درجة التى أبدت حكمها .

وحيث إن واقعة الحال أن النيابة أقامت الدعوى العمومية ضد الطاعنين بأنهما فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بدائرة قسم السيفة زينب حرضا وشجعا عبد الرحمن حامد أحمد وعهد على محمود الأجيرين بمشروعات رى الجيزة وغيرها من العمال الذين يشتغلون فى خدمة الحكومة بأن طلبا إليهم ترك العمل بمصالح الحكومة بدعوى قلة أجورها وأنها تستغنى عنهم فى القريب العاجل وحبب إليهم العمل فى السلطات العسكرية البريطانية بأجور مرتفعة تدفع لهم مقدما ولم يترتب على تحريضهما أو تشجيعهما أية نتيجة لرفض العمال الاستماع إلى ادعائهما وطلبت عقابهما بالمواد ١/١٣٤ و ١٢٤ "أ" و "ب" و ١٢٤ "ج" من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ وقد بين الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى فى قوله : "تتوصل فى أنه حضر إلى القسم الصول السيد مرسى الشامى وأحمد عهد العرابى وجمال الدين الشرنوبى وصلاح الدين حمزة البنان ومعهم المتهمان وقرر الثانى والثالث أنهما أثناء سيرهما بجاردن سبى بشارع خليل أفا شاهدا المتهمين واقفين مع بعض العمال يحرضانهم على ترك العمل بمصالح الحكومة والعودة للعمل بمسكرات الجيش البريطانى بأجور مرتفعة ، كما تقدم له كل من المسال عبد السيد عهد وحسن

ابراهيم ومجد على محمود وعبد الرحمن حامد أحمد وعدلى على أبو النور وقرروا جميعا بأن المتهمين استوقفوهم ومعهم آخرون وظلوا ينصحبونهم بترك العمل بالحكومة المصرية والعودة للعمل بالمعسكرات البريطانية حيث تضاعف الأجور وأنهما على استعداد لدفع الأجور مقدما “ . وأورد مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت هذه الواقعة وعنى الحكم بالرد على ما دفع به الطاعنون من أن التحريض لم يكن مباشرا ولم يوجه إلى عمال يشتغلون فى خدمة الحكومة فقال “ وحيث إن دفاع المتهمين مردود بأنه مع التسليم بأنه يشترط فى الركن المادى لجريمة التحريض المنصوص عليها فى المادة ١٢٤ “ ١ “ أن يكون التحريض مباشرة . Pireute إلا أن المقصود من هذه العبارة ليس كما ذهب الدفاع فى تفسيرها إنما المقصود أن يكون بين التحريض والفعل المرتكب رابطة السببية — أى بينه وبين الجريمة التى وقعت ما بين السبب والنتيجة فيجب أن يقع التحريض على فعل أو ترك يعتبره القانون جريمة وأن يصرف المحرض جهده وقصده إلى حمل سامعية ودفعهم إلى هذا الفعل ... وهذا ما وقع من المتهمين فقد كانت عباراتهم التى ذكرها الشهود جميعا صريحة ومحددة وموجهة إلى قصد معين . هو حمل العمال المحرضين على ترك العمل فى خدمة الحكومة والاتحاق بخدمة الجيش . البريطاني أما ما يستند إليه المتهمان فى دفاعهما من أنه لم يثبت أن ما اقترفاه من تحريض على عمال يشتغلون فى خدمة الحكومة ... هذا القول مردود بما شهد عليه بالجلسة عبد الرحمن حامد أحمد من أن المتهمين حرضاء شخصيا هو وزميله مجد على محمود على ترك العمل بالحكومة وما شهد به جمال الدين مجد الشرنوبى وصلاح الدين حمزه البنان اللذين قررا أن أحد العمال الذين كان المتهمان يحرضانهم أجاب عليهما بأنه يقبض أجره من الحكومة ... كما ثبت من أقوال الشهود جميعا أمام المحكمة وفى تحقيق النيابة أن ثمة عمالا آخرين كانوا واقفين وقت الحادث أثناء تحريض المتهمين لهم وأنهم فهموا أن هؤلاء العمال ملحقون بخدمة الحكومة “ — وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون . ذلك أن المادة ١٢٤ عقوبات فرقت بين الترك الاجتماعى للأعمال الذى نصت عليه فى فقرتها الأولى وبين امتناع الموظف عن العمل دون حصول

اتفاق مع الغير الذي نصت عليه الفقرة الثالثة منها وكذلك فصلت المادة ١٢٤ "١" في صدد جريمة التحريض ففرقت في العقوبة بين من يقوم بالتحريض على ترك العمل الاجماعي وبين من يقوم بالتحريض على ترك العمل الفردي وهو ما تناولته الفقرة الثانية إذ نصت على أنه "يماقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الأولى وهي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه" من المادة المذكورة (المادة ١٢٤ عقوبات) كل من حرض أو شجع موظفا أو مستخدما عموميا أو موظفين أو مستخدمين عموميين بأية طريقة كانت على ترك العمل أو الامتناع عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة" — لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقضى بها على الطاعنين تدخل في نطاق العقوبة المقررة للتحريض على الامتناع الفردي وكان القانون لا يشترط لقيام هذه الجريمة توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التحريض عن إرادة من الجنائي وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانونا — وإن لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة — وكان لا أساس لما يثيره الطاعنان من التفرقة بين جريمة التحريض والتشجيع فكل منهما صورة للأخرى وقد أورد الحكم الأدلة على قيام الجريمة من أقوال للشهود مردودة إلى أصلها في الأوراق وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم وكان لا محل لما يثيره الطاعنان بصدد المنازعة في صفة من وقع عليهم التحريض ما دام أن الحكم أثبت في مدوناته صفتها ولم ينكر الطاعنان ذلك أمام محكمة الموضوع — وكان الحكم قد رد على طلب معانة مكان الحادث بقوله "ولا محل لإجابة هذا الطلب ذلك لأن محضر المعاينة التي أجزتها هذه المحكمة تضمن انتقالها إلى شارع أحمد باشا المذكور وتبين أن المسافة بين ملتقى شارع خليل أغا بشارع البرجاس ومتزل الرئيس السابق بشارع أحمد باشا تقدر بنحو ٥٥٠ مترا وبالتالي فإن المسافة بين هذا الشارع وشارع الفسقية الذي وقع به الحادث أطول وبديهي أن هذه المسافة لا تسمح بأن يسمع من يكون بشارع أحمد باشا ما يقال بشارع الفسقية" — لما كان ما تقدم وكان ما قاله الحكم —

— وله أصله الثابت في الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن — قد استمدت من ماديّات المعاينة التي أجرتها المحكمة ، وكان الثابت من محضر جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن الطاهذين أبديا دفاعهما شفويا وطلبا تأجيل الحكم مع التصريح لما بمذكرات فأجابتهما المحكمة إلى طلبهما وليس في هذا الاجراء ما يخالف القانون — وكان ما يثيره الطاعنان في الوجه الأخير من الطعن من أن التهمة قد لفتت عليهما هو جدل موضوعي مما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض — لما كان هذا كله فإن الطعن يكون برمته دلي غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد معاني فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومعاني كامل ، ومجد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٢٥)

القضية رقم ١٤ سنة ٢٦ القضائية :

وصف التهمة . استبعاد سبق الإصرار والترصد . عدم تنبيه الدفاع إلى ذلك . عدم الحكم
بمقوبة أشد من المقررة قانونا للجرمة المستندة إلى المتهمين . لا إخلال بحق الدفاع .

استبعاد سبق الإصرار والترصد من التهمة أمر يستفيد منه المتهمون فلا يصح
أن يكون سببا لطعنهم في الحكم الصادر عليهم استنادا إلى أنهم لم ينهوا إلى هذا
التعديل قبل إجرائه ما دام لم يحكم عليهم بمقوبة أشد من المنصوص عليه في القانون
للجرمة الموجهة إليهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة الأول بأنهم : ضربوا عمدا مع سبق
الإصرار والترصد أحمد المندوه يوسف فأحدثوا به الإصابات الميئنة بالتقرير
الطبي والتي نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من
عظام الجمجمة في دائرة قطرها ٢٤ سم من الجدارية اليسرى مما يجعله أقل
تحملا للتقلبات الجوية ، ويعرض حياته لخطر لما قد ينشأ عن ذلك من أعراض
الجنون والصرع والشلل والتأوهات المخ والسحايا ولا يمكن تقدير مداها لخطورة
ما قد ينشأ عنها من مضاعفات ، كما تهتم المتهم الأول وحده (أحمد عبد الحميد محمد)
بأنه في الزمان والمكان الميئنين آنفا ضرب عمدا مع سبق الإصرار السيد أحمد
الزهيري ، فأحدث به الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة

يستحيل رؤاها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة في دائرة قطرها ٥ سم مما يجعله أقل تحملا للتقلبات الجوية ويعرض حياته للخطر لما قد ينشأ عن ذلك من أمراض الجنون والصرع والشلل والتهابات المخ والسحايا ولا يمكن تقدير مداها لما قد ينشأ عنها من مضاعفات ، كما تهم المتهم الرابع بأنه في الزمان والمكان المذكورين آنفا - ضرب عمدا مع سبق الإصرار فؤاد المندوه يوسف فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقوير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل رؤاها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة في مساحة ٣ × ٤ سم مما يجعله أقل تحملا للتقلبات الجوية ويعرض حياته للخطر لما قد ينشأ عن ذلك من أمراض الجنون والصرع والشلل والتهابات المخ والسحايا ولا يمكن تقدير مداها للخطورة حاشيا نشأ عنها من مضاعفات الأمر المعاقب عليه وفقا لنص المادة ٢/٢٤٠ عقوبات . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢/٣٤٠ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدنى كل من : ١ - أحمد المندوه يوسف و ٢ - السيد أحمد على الزهيرى قبل المتهم الأول . وطلبا للقضاء لما عليه مبالغ ثلاثمائة جنية على سبيل التعويض و ٣ - المندوه يوسف بصفته وليا طبيعيا على ولده فؤاد المندوه يوسف قبل المتهم الرابع . وطلب القضاء له بمبلغ ثلاثمائة جنية تعويضا . وبعد أن نظرت محكمة جنايات المنصورة هذه الدعوى ، قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والرابع وبالمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث أولا - بمعاقة أحمد عبد الحميد محمد بالسجن خمس سنوات عن التهمتين المستندتين إليه مع إلزامه بأن يدفع لكل من أحمد المندوه يوسف والسيد أحمد على الزهيرى مبلغ خمسين جنيها مع المصاريف المدنية المناسبة . وثانيا - بمعاقة محمد عبد الحميد البهيرى بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع إلزامه بأن يدفع إلى المندوه يوسف بصفته وليا طبيعيا على ولده فؤاد المندوه يوسف مبلغ خمسين جنيها مع المصاريف المدنية المناسبة . وثالثا بحبس كل من محمد أحمد الموائى وإبراهيم حميد الرحمن عبد الرحمن ستة أشهر مع الشغل ورفض الدعوى المدنية قبلهما . وقد تمت المحكمة ركن سبق الإصرار والترصد . فعلن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني هو أن الحكم المطعون فيه شابه الخطأ في الإسناد والقصور في البيان. ذلك بأنه نسب إلى شيخ الخفراء والخفير إبراهيم المندوه أن أقوالهما جاءت مطابقة لأقوال الخفير عبد الفتاح يوسف الزهيري في خصوص اعتداء الطاعنين على المحبى عليهم دون أن يبين مصدر أقوالهما، وهل هي التحقيقات الابتدائية أم تلك التي أجرتها المحكمة بالجلسة، ومع أنه لم يرد بأقوال شيخ الخفراء في تحقيق النيابة ذكر الاتهام للطاعن الثاني أو أن الطاعن الرابع اعتدى على أحد من المحبى عليهم، كما أن الخفير إبراهيم المندوه لم يشهد في التحقيقات باعتداء الطاعن الأول على أحد، وأقوال الخفير عبد الفتاح يوسف لا تؤدي إلى نسبة وقائع معينة بذاتها إلى كل من الطاعنين، وقد نسب إليه الحكم قوله إن المحبى عليه الثاني السيد أحمد الزهيري وقع الاعتداء عليه وقت إصراره لنجدة المحبى عليه الأول أحمد المندوه مع خلو أقواله من ذلك. هذا إلى أن المحكمة وقد أطرحت أقوال الشهود فيما يتعلق بتوافر سبق الإصرار والترصد فأنها أصست قضاءها بالأدانة على نفس أقوالهم، مع أن في سبق الإصرار يقتضى عدم وجودهم في محل الحادث، ويضيف الطاعنون أن المحكمة دانت الطاعن الأول وحده بجريمة إحداث العاهة، مع أنه كان متهما بإحداثها مع غيره، وذلك دون أن تلت نظر الدفاع عنه إلى ذلك.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الجريمة التي دان الطاعنين بها، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها، وكان مما قاله بعد أن ذكر مؤدى أقوال المحبى عليهم، الذين اعتمد على شهادتهم "رابما : شهد الخفير النظامي عبد الفتاح يوسف الزهيري أنه كان برفقة المحبى عليهم فإذا بالمتهم الرابع (الطاعن الرابع) ومعه آخر يمر عليهم وأمسك بالمحبى عليه الأول فأمرع المحبى عليه الثاني السيد أحمد الزهيري لنجدته فتلقفه المتهم الأول (الطاعن الأول) وضربه بعصا غليظة على رأسه فخر مقشياً عليه، ثم انزال المتهمون على باقي المحبى عليهم بعصى غليظة. (خامسا) شهد السيد أحمد

عبده شيخ الخفراء بمثل ما شهد به الشاهد السابق . (سادسا) شهد ابراهيم المندوه يوسف الخفير الظالمى بمثل ما شهد به زميله . ولما كان بين من حضر الجلسة أن أقوال كل من شيخ الخفراء السيد أحمد عبده والخفير النظامى ابراهيم المندوه يوسف غير مختلفة مع ما شهد به الخفير عبد الفتاح يوسف الزهيرى ، فقد جاءت أقوال ثلاثهم متفقة في رؤيتهم الطاعن الأول يضرب المجنى عليه السيد أحمد الزهيرى بمصبا على رأسه وأنت باقى الطاعنين اعتدوا بالضرب على المجنى عليهما الآخرين ، وكانت المحكمة لم تعول في فضائهما بالإدانة على أقوال هؤلاء الشهود الثلاثة وحدها ، بل استندت في ذلك أيضا إلى أقوال المجنى عليهم وقد حدد كل منهم محدث إصابة المصابة به من الطاعنين ، وإلى ما أثبتته الكشف الطبية من وصف إصاباتهم ، فلا يعاب على الحكم أن هو أحال في إيراد أقوال بعض الشهود إلى ماورد من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها وما دامت لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ في الإدانة بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها وأن تأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وتلتفت عن قوله في غيرها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أقام الدليل على أن الطاعن الأول وحده هو محدث إصابة المصابة بالمجنى عليه الأول ، وكان استبعاد سبق الاصرار والتصد من التهمة أمر يستفيد منه الطاعنون فلا يصح أن يكون سببا لطعنهم في الحكم الصادر عليهم استنادا إلى أنهم لم ينبهوا إلى هذا التعليل قبل إجراءاته ما دام لم يحكم عليهم بعقوبة أشد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة إليهم .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين الحكم برفضه موضوعا .

(١٢٦)

القضية رقم ١٩ سنة ٢٦ القضائية :

(١) إثبات . شهادة . حكم تسييه . اعتداد محكمة الموضوع فيه على أقوال شاهد في إحدى

مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها . عدم التزامها ببيان السبب .

(ب) إثبات . شهادة . حكم تسييه . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات

دون شهود النفي . عدم التزامها ببيان السبب .

(ج) إثبات . شهادة . حكم . تسييه . تناقض الشهود . استخلاص الحكم الإدانة من

أقوالهم مما لا تناقض فيه . لا عيب .

١ - تقوم الأحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها مادامت قد أحضرت إليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي حقلًا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الإثبات وتطرح أقوال شهود النفي دون أن تلزم ببيان السبب مادام الرد على أقوال الأخيرين مستفادًا من الأخذ بأدلة الشهود التي أوردتها الحكم .

٣ - تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هنك عرض الصبية فائقه محمد على اسماعيل المشبرية ببطة التي لم تبلغ من العمر سبع سنين كاملة بغير قوة أو تهديد بأن لاس قضيه فرجها . وطابت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته

بالمادة ٢٢٩/٢ و٢١ من قانون العقوبات . فقررت بذلك بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٤ ومحاكمة جنابات الاسكندرية نظرت هذه الدعوى ثم قضت حضوريا بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ — عملا بمادة الاتهام — مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بمقابلة حسين شعبان فرج بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فظمن الطاعن في هذه الحكم بطريق النقض في اليوم التالي ليوم صدوره وحصل على شهادة من قلم الكتاب مؤرخة في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ تفيد عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني ، ولما أعلن في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بإبداع الحكم مخطوما ، قدم الأستاذ حسن أبو السعود المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ١٦ من نفس الشهر ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه العصور والتناقض — ذلك بأنه حين دان الطاعن بجناية هناك العرض لم يأخذ أقوال المجنى عليها وشاهدة الرؤية بما يجب أن تأخذه أقوال مثلها من حذر يقتضيه صغر سنهما ، ثم اتخذت من أقوال هذه الشاهدة دليلا على وقوع الفعل ، كما جاء بوصف التهمة مع أنها لا تكفي لأداء هذا المعنى بنظر النظر عن أقوالها في التحقيق . ويذهب الطاعن إلى أن الحكم قصر في الكشف عما شاب التحقيق من تلفيق ومالحق بأقوال الشهود من تناقض ولم يتعرض لشيء من ذلك بقول وهو إلى ذلك لم يبين السبب الذي استند إليه في الأخذ برواية الشهود دون أخرى ، كما أنه خالف المنطق وافترض ثبوت ما لا يجوز عقلا عند ما سلم بوقوع الفعل المنسوب للطاعن رغم تناقض الشاهدين في أقوالهما ومع تعدد روايتهما في بيان كيفية وقوعه بما يستحيل معه عقلا وقوع هذا الفعل وإذا كان الحكم قد اطمأن إلى أقوال شهود الاثبات واطرح أقوال شهود النفي فقد أقام ذلك على أسباب لا تؤدي إلى ما انتهى إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت الأحكام في المواد الجنائية تقوم على أساس من حرية المحكة وتقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكة في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ما دامت قد اطمأنت إليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم كما هو الحال في الدهوى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أحاط بواقعة الدهوى وبأدلتها واطمأن إلى سلامة هذه الأدلة وكان تناقض الشهود لا يبيح الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه وكان للمحكة أن تأخذ بأقوال شهود الإثبات وتطرح أقوال شهود النفي دون أن تلزم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الأخيرين مستفاد من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، على أن الحكم قد تعرض لذلك بقوله وبما أن المتهم لم يبحر في التحقيق شهادة المحنى عليها أو مسهر محمد الشيشيني على أى وجه ، ولم يذكر سببا يدعوهما لإتهامه بغير حق وكل ما قرره في هذا الشأن أن والد المحنى عليها طلب منه أن يبيعه بأجل فأبى وهو قول ظاهر الاصطناع ولو صح لما دفع والد المحنى عليها إلى التعريض بشرف إبنته وبما أن المحكة تطمئن من أجل ذلك إلى شهادة المحنى عليها ومسهر محمد الشيشيني وترى أن مرجع شهادة صديق المتهم وابن خالته وجيرانه إلى مجرد الرأفة به والرغبة في محاولة نفي التهمة عنه ، ولو صح أن والد المحنى عليها عمل على تفتيق التهمة لما تخير للواقعة يوما يعلم أن دكان المتهم مغلق فيه وهو قول صالح لأن يحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم . لما كان ذلك وكانت أوجه الطعن لا تمدو في حقيقة الأمر أن تكون محاولة جديدة للبدل في موضوع الدهوى وتقدير الأدلة مما لا يثار أمام هذه المحكة فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٢٧)

القضية رقم ٥٠ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسببه بوجه عام . احتفاء الحكم بالادانة دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة . تزيد في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه . لا يعيبه .

لا يعيب الحكم — بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة — أن يتردد فيخطيء في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحاطته على محكمة الجنايات لمحاكته طبقا للواد ٢١ و٣٣ و٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١٢ من الجدول المرافق . فصدر قرارها بذلك بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، ونظرت محكمة جنايات الاسكندرية هذه الدعوى وأمامها دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش بحجة أن من قاموا به هم من رجال البوليس الملكي وليس من حقهم قانونا القيام بهذا الاجراء لأنهم ليسوا من رجال الضبط القضائي وبمسد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٥ — عملا بالمواد ٢١ و٣٤ و٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمعاينة أحمد على الفحام بالسجن لمدة خمس سنين وغرامة ٥٠٠ جنيه خمسمائة جنيه مصري ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور أحرز الحشيش المضبوط بقصد التعاطي ورفضت الدفع المبدئي من المتهم . فطلعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ،خطاه في تطبيق القانون وتأويله وقصورا في التسبيب، ذلك بأن الفعل المسند إلى المطعون ضده يكون جريمة إحرار جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر الواقعة جريمة إحرار بقصد التعاطي — على اعتبار أن إيقاع العقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٣ لا يكون إلا إذا كان الإحرار بقصد الاتجار مع أن القانون يفظ العقوبة على مجرد الإحرار واقتصرت المحكمة في التدليل على أن الإحرار للتعاطي على مجرد قولها ”إن الإحرار كان بقصد التعاطي وليس في الأوراق ما ينفي ذلك بل إنه لم يقم أى دليل على قصد الاتجار ...“ هذا وقد أطرحت المحكمة أقوال الشهود الذين قروا أن المتهم ”اعترف لهم بأنه اشترى المادة المخدرة ليبيها“ لمجرد قولها أنها لا تعلمن للأخذ بهذه الأقوال دون أن تذكر السبب في عدم اطمئنانها إليها مع أنها أخذت بأقوال هؤلاء الشهود في إدانة المتهم ، كما أطرحت القرينة المستفادة من وجود مطواة مع المتهم ملوث نصلها بالمواد المخدرة — مما يجعل حكمها معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث وإن كان صحيحا أن الأصل هو توقيع العقوبة الواردة في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على كل من يحرز جواهر مخدرا ، وأن المادة ٣٤ جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة من حالات الإحرار هي التي يثبت فيها أن القصد منه هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ولما كان الحكم قد أثبت في حق المتهم لاعتبارات سائفة أنه أحرز المخدر بقصد الاستعمال الشخصي في قوله ”وحيث إنه نظرا لظروف الدهوى وصغر كمية الحشيش التي وجدت مع المتهم ترى المحكمة أن إحرارها هو بقصد التعاطي“ فإنه لا يكون قد أخطأ إذا ما أوقع على المتهم العقوبة الواردة في المادة (٣٤) ، لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم — بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة أن يتريد فيخطيء في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها

شان فيه كقوله . " إنه لم يقم أى دليل على قصد الاتجار ، والاستناد إلى التحريات السرية أمر لا تطعن إليه المحكمة من هذا الشق من الدعوى ، طالما أن السرية تحجب مصدر هذه التحريات وتذهب بمقومات تقديرها " لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من ساطة مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما تطعن إليه منها وتعرض عما عداه ، ولو في حق متهم بعينه — كما لها أن تلتفت عن أقوال المتهم التي صدرت عنه في التحقيقات الأولى بغير بيان الملة في ذلك لتعلق هذا كله بتقدير الدليل الذي هو من شأنها — وكان مجرد وجود مطواه مع المتهم ملوثة بالمسادة المخدرة ليس من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة غير التي انتهى إليها الحكم وفي عدم تحدث الحكم عنها ما يفيد ضمنا أنه أطرحها ولم يرفها ما يستحق التفاته إليها لما كان ذلك فان ما تثيره الطاعنة ، لا يكون له محل ولا يخرج في حقيقة معناه عن كونه جدلا موضوعيا ، أو عودا لتقدير أدلة الثبوت في الواقعة مما يستقل به قاضى محكمة الموضوع دون معقب عليه وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٢٨)

القضية رقم ٥٢ سنة ٢٦ القضائية :

إثبات . اعتراف . التعويل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة . الأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش . جاز .

من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير ، أن تعول على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى استظهرت صحته وأطمأنت إليه لاعتبارات سائفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته صاحب مخبز ومديره المسئول أحد خزبا ينقص عن الوزن المقرر . وطلبت عقابه بالمواد ٨ و ١٠ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ و ٢١٥ و ٢٨٨ لسنة ١٩٤٧ و ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، نظرت محكمة جناح قسم ثان طنطا الجزئية هذه الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بمواد الانهاام - بمحسب المتهم محمد عبد الفتاح مصرى ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاات لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنيه والمصادرة على مصاريفه بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . نظرت محكمة طنطا الابتدائية هذا الاستئناف ، وأمامها دقع الحاضر مع المتهم . ببطلان الإجراءات التى تمت فى الدعوى من تفتيش وضبط على أساس أن الذى قام بهما مفتش الخازن والمطاحن لم يكن من رجال الضبطية القضائية ، وبعد أن أتمت المحكمة نظره قضت حضوريا بقبوله شكلا وبقبوله الدفع ببطلان الاجراءات بالنسبة لما قام به مفتش التورن وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من حقوق الحبس والغرامة وأمرت بوقف تنفيذهما مدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وتأييده فيما قضى به من مصادرة بلامصاريف . وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وأخل بحقه فى الدفاع ، ذلك بأنه وقد قضى ببطلان التفتيش ، وأن الطاعن باعترافه فى محضر استجواب النيابة مع أنه ليس تحقيقا مستقلا عن تحقيق البوليس . بل يعتبر جزءا متمما له ومع أن العبارات التى صدرت من الطاعن فى استجواب النيابة لا تؤدى إلى الاعتراف صراحة باقتراح الجريمة كما أن الحاضر مع الطاعن قصر دفاعه على التكلم فى الدفع فقط ، فقضت المحكمة فى الدعوى دفعا وموضوعا . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التى دان بها الطاعن وأورد أدلة سائغة على ثبوتها فى حقه وذلك

في قوله: "وبما أن ما جاء بمحضر النيابة وهو مستقل عن الضبط الذي قام به مفتش التموين وقد أجزته في حدود اختصاصها . ومن ثم فعلة بطلان محضر مفتش التموين متفية بالنسبة لمحضر تحقيق النيابة وبخاصة أقوال المتهم عند استجوابه في هذا المحضر أمامها يعتبر عنصرا مستقلا عن محضر مفتش التموين وللحكمة بعثته وتقدير الدليل المستمد منه في ثبوت التهمة من عدمه ، وبما أنه بمطالعة أقوال المتهم بمحضر النيابة يبين أنه اعترف صراحة بأن الخبز به عجز وأرجع سببه إلى أن العامل قد أخطأ هذه الدفعة وعمله أقل من الوزن ، ومن ثم تكون التهمة ثابتة قبله من اعترافه في محضر استجواب النيابة". ولما كان استجواب المتهم بمعرفة النيابة هو إجراء من إجراءات التحقيق ، وكان من حق محكمة الموضوع بمسألتها من سلطة التقدير ، أن تعمل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى استظهرت صحته واطمأنت إليه لاعتبارات حائقة كما هو الحال في الدعوى . لما كان ذلك وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة إن الحاضر مع الطاعن أدلى بدفاعه وقال إن دفاعه في هذه القضية هو دفاعه في القضية رقم ١٠٨٠ جنح مستأنفة سنة ١٩٥٣ طنطا . وكان لا يبين من المحضر المذكور أن المحكمة حالت دون إتمامه المرافعة أو حددت له نطاقها أو جزأت عليه دفاعه فإنه يكون قد استوفى دفاعه كما قدره هو . فإن ما ينمناه الطاعن من خطأ الحكم وإخلاله بحقه في الدفاع لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعبد محمد حستين ، والسيد احمد غفنى المستشارين .

(١٢٩)

القضية رقم ١٣ سنة ٢٦ القضائية :

دفاع شرعى . التمسك بقيام حاكه . لا يشترط فيه ايراده بلفظه . مثال

التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال لا يشترط فيه قانونا ايراده بلفظه . وإذن فاذا كان المتهم قد تمسك فى مرافعته بأنه لم يكن معتديا وأنه على فرض صحة ما أسند إليه ، فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفرقه ففاد ذلك التمسك بحالة الدفاع الشرعى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب السيد ابراهيم طعيمه عمدا على رأسه بعضا فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبى والى تحلف لديه بسببها حادثة مستديمة هى فقد بظام القبوة على الجانب الأيمن وقطر الفقد ٢,٥ سم ومثل هذه الإصابة تقلل من كفاءة المصاب على العمل كما قد تعرض حياته للخطر إذا ما أصيب بإحدى المضاعفات التى تنشأ عن مثل هذه الإصابة كالصرع والإلتهابات السحائية ويقدر العجز الحادث بحوالى ١٠٪ ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرررت بذلك . وقد ادعى السيد ابراهيم طعيمه بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سهيل التعويض ، ونظرت محكمة جنايات الزقازيق هذه الدعوى ثم قضت بحضور يا بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بماقبة

أحمد دسوقي دياب بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ خمسة مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور في التسبيب إذ لم ترد المحكمة على ما تمسك به الدفاع وأشهد شهود النفي عليه ، من أن المدعى المدني كان هو المعتدى على مال الطاعن ونفسه ، وإذا أغفلت المحكمة تحييص هذا الدفاع فلم تدخله في تقدير مسؤوليته الجنائية والمدنية .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ذكر ضمن صرافته أن شهود الحادث ثلاثة عبد الرحمن الجوهرى وأمينه جاب الله وعلى عبد المجيد — هؤلاء الثلاثة الذين شهدوا الحادث قالوا الآتى : المتهم كان يدبر الطنبوشة وحضر المجنى عليه وكان يريد حل الطنبوشة ، واستحضر أشخاصا من البلدة وانما ألوا على المتهم ضربا وتأيدت هذه الأقوال بأقوال شيخ الخفراء بالتحقيقات وبناء عليه المجنى عليه كان هو المعتدى على المال والنفس ، ولا دليل في الدعوى على أن المتهم ضرب المجنى عليه — والمجنى عليه بادى بالشر ما لا يصح معه أن يأتي اليوم ويطالب بالتعويض . ولما كان يبين من ذلك أن المدافع عن الطاعن تمسك في صرافته بأنه لم يكن معتديا وأنه على فرض صحة ما أسند إليه فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وغريقه — مما مفاده التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال الذى لا يشترط في التمسك به قانونا لإرادة بلفظه — وكان الحكم المطعون فيه قد قضى عليه بالعقوبة من غير أن يفصل في هذا الدفع أو يرد عليه بما يفنده — لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع جوهريا ومن شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسؤولية الطاعن ، فإن في إغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك دين حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٣٠)

القضية رقم ١٨ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) أسباب الإباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعى عن النفس . شرع الرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

(ب) إجراءات محكمة الجنايات . دفاع . فصل الجنحة عن الجنابة . واجب المحكمة فى أن تحقق الواقعة برمتها بما فيها واقعة الجنحة على الوجه الذى يكفل استيفاء دفاع المتهم .

١ — حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

٢ — فصل تهمة الجنحة المسندة إلى متهمين آخرين عن الجنابة المسندة إلى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة الجنحة التى فصلت على الوجه الذى يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها فى صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها فى حقيقته بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه أولا — ضرب عمدا على معوض عبد الله على رأسه فأحدث به الإصابة الميئنة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وثانيا : ضرب عمدا حسن معوض عبد الله ضربا لم يترك به أثرا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقيقه بالمادتين ١/٢٣٦ و ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك وقد ادعى بحق مدنى كل من ١ — معوض عبد الله البسيونى و ٢ — صاحبه السيد قاسم . وطلبا القضاء لها قبل المتهم بمبلغ خمسمائة جنيه تمويضا . نظرت محكمة جنايات المنصورة

هذه الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة أبو صالح عبد الجواد محمد بالسجن لمدة أربع سنوات وبإلزامه أن يدفع للدينين بالحق المدني معوض عبد الله وصاحبه السيد قاسم مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة ونحوها قرش مقابل أنعاب الحمامة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدائته في التهمتين المسندتين إليه ، قد شابه قصور في التسيب وفساد في التدليل . ذلك بأن الطاعن تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن أخيه وعن نفسه إذ اعتدى المجنى عليه وأخواه على أنى الطاعن "رياض عبد الجواد" وهى الواقعة التى استندت قدوم الطاعن لحل الحادث لانقاذ أخيه ، وقد تأيد هذا الدفاع بوجود إصابات رضية استلزم علاجها مدة تقل عن عشرين يوما كما قدم أخوا المجنى عليه (حسن معوض عبد الله وعبد الله معوض عبد الله) في القضية ذاتها إلى المحكمة بتهمة ضرب رياض عبد الجواد، وهى التهمة التى قررت المحكمة فصلها عن تهمة الجناية والجنحة المسندتين إلى الطاعن - ولكن المحكمة صورت الواقعة على أنها حادث فردى لم يصب فيه غير المجنى عليه الذى ابتدره الطاعن بالاعتداء على خلاف ما جاء بأقوال شاهدى المجنى عليه نفسه وهما عبد الجبار أبو العيين المرشدى وعبد السلام عبد المقصود بالجلسة اللذان أكداه هذه الظروف جميعها وأبرزوا واقعة اعتداء المجنى عليه على الطاعن عند مقابلته له وهو قادم لحل الحادث لانقاذ أخيه ، ولم يتحدث الحكم عن دفاع الطاعن إلا في شقه الخاص بالدفاع الشرعى عن نفسه ملتفتا عن الشق الآخر الخاص بالدفاع عن نفس أخيه - بجاء الحكم معينا من ناحيتين بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة بأن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن أخيه وعن نفسه ولكن الحكم المطعون

فيه قضى عليه بالعقوبة ولم يتحدث بشيء بشأن دفاع الطاعن عن أخيه وقال في صدد نفي حالة الدفاع الشرعى عن نفسه ما يأتى : « وحيث إنه لما تقدم جميعه تظلمت المحكمة إلى شهادة الشهود الذين شهدوا بأن المجنى عليه على معوض عبد الله حين أقبل من البلد إلى الحقل على صوت استغاثة أخيه حسن معوض عبد الله خرج له المتهم أبو صالح عبد الجواد محمد من دواره يحمل عصا غليظة وابتدرة بالدوان وهوى بتلك العصا على رأسه بدون مبرر وبدون أن يكون قد صدر من المجنى عليه أو ممن حضروا معه من البلد إلى مكان الحادث ما يدعو للمتهم للدوان عليه أو يثير التخوف فى نفسه وإنما كان المتهم هو المبتدئ بالدوان على المجنى عليه مما يبين منه على جلاء أن المتهم لم يكن فى حالة دفاع شرعى تلك الحالة التى لا تقوم إلا بضرورة تضيق الدفاع عن النفس أو المال وهو ما لم يتوافر فى هذه الدعوى » . لما كان ذلك وكان بين من محضر الجلسة أن ما قالته المحكمة بشأن شهادة عبد الجبار أبو العيثن وعبد السلام عبد المقصود اللذين أشار إليهما الطاعن فى طعنه ، يخالف الثابت فى الأوراق إذ قرر المذكوران بما يتفق ودفاع الطاعن من اعتداء المجنى عليه واخوته على أخى الطاعن فلما أن قدم الطاعن لحل الحادث على استغاثة أخيه بادره المجنى عليه بالضرب . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اعتمدت فى ثبوت الحقيقة التى قالت بها على ما اجتزأته من أقوالهما على خلاف صريح مؤداهما - كما أغفلت بحث واقعة من الوقائع التى تتصل بتوافر حالة الدفاع الشرعى التى يتمسك بها الطاعن وهى واقعة الاعتداء على أخيه وبيان الصلة بين الاعتداء على أخيه وما أسند إلى الطاعن من اعتداء . ولما كان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وكان فصل تهمة الخسعة المسندة إلى المتهمين الآخرين عن الجناية المسندة إلى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة الخسعة التى فصلت على الوجه الذى يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها فى صدد الحالة التى يدعيها الطاعن لنقول كلمتها فى حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها - لما كان ذلك جميعه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا متعينا قضه .

(١٣١)

القضية رقم ٥٦ سنة ٢٦ القضائية :

استئناف . إجراءات . طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أعلن المتهم حيا (م ٢٤٢ ع) . هذا لا يعتبر طلبا جديدا . - صوله في غيبة المتهم . جازر . الحكم بعدم جواز استئناف النيابة لعدم إعلان المتهم بذلك الطلب . خطأ .

طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا يعتبر طلبا جديدا مما يجب ان يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلن به في حالة غيابه لأنه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . وإذن متى كانت النيابة قد طلبت في غيبة المتهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات السابق إعلانه بها ففقدت المحكمة بتفريم المتهم حاشية قرش فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحا وفقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - جمال علي علي عارف و ٢ - محمد علي علي عارف (الماطعون ضدهما) و ٣ - علي علي عارف بأنهم الأول : ضرب عمدا الثالث فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما - والثاني والثالث : ضربا عمدا الأول فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جناح بندر طنطا الجزئية هذه الدعوى ثم قضت غيابيا للأول والثاني وحضوريا للثالث - عملا بمادة الاتهام بتفريم كل منهم ١٠٠ قرش بلامصاريف جنائية . فعارض جمال علي علي عارف

المحكوم عليه الأول غيايبا وقضى في معارضته بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . ولم يعارض المتهم الثاني في الحكم الصادر غيايبا . فاستأنفت النيابة الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وقيد استئنافها برقم ١٧٣٤ سنة ١٩٥٥ . نظرت محكمة طنطا الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت غيايبا : أولا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمتهمين الأول والثاني : وثانيا بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة إلى المتهم الثالث ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة له بلا مصاريف . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة بالنسبة للمطعون ضدتهما بمقولة إنها طلبت في غيبتها من محكمة أول درجة بأن توقع ضدتهما أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات وأن هذا يعتبر طلبا جديدا ، كان يجب إعلان المتهمين به وأن المحكمة إذ قضت بتغريم كل من المتهمين مائة قرش ، قد أجابت النيابة إل ما طلبت .

وحيث إن النائب بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه بالنداء على المتهمين لم يحضر المطعون ضدتهما (المتهمان) وحضر المتهم الثالث وأن النيابة طلبت تطبيق المادة ٢٤٢ فقرة أولى على المتهمين والحكم عليهما بأقصى العقوبة فقضت المحكمة بمعاينة كل من المطعون ضدتهما مائة قرش . ولما كان أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات هو الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ، وكان ماقضت به محكمة أول درجة مما سبق بيانه لا يعتبر قضاء بما طلبته النيابة وكان

طلب توقيع أقصى المقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا يعتبر طلبا جديدا مما يجب أن يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلنه به في حالة غيابه لأنه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها المظعون ضدهما في ورقة التكليف بالحضور ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المظعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى بعدم جواز هذا الاستئناف الذي تم صحيحا وفقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما يتعين معه قبول الطعن وتفضي الحكم .

فهرس هجائى
للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية
السنة السابعة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات :
		الاثبات بوجه عام : (ر . أيضا . تحقيق " تلبس " . حكم " تسبيبه " . خيانة الأمانة . وبا فاحش) :
٨٥	٣٢	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . فصل محكمة الجنايات الجنحة عن الجنائية . استنادها إلى عناصر الدعوى كافة التى شملها التحقيق الابتدائى لتكوين عقيدتها . جائز
١١٦	٣٩	معانة . إجراؤها بمعرفة وكيل شيخ الخفراء . استناد الحكم إليها فيما استند إليه من أدلة . جائز
١٢٣	٤٢	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأدلة المطروحة عليها
٣٩٤	١١٦	قرائن . استعراف الكلاب البوليسية . هو قرينة بصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة الأخرى
٤٢٦	١٢٣	حكم . تسبيبه . دليل . وجود أصل له في الأوراق . تحديد موضع الدليل من الأوراق . غير لازم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع)
		إعتراف :
		تمويل المحكمة على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمانت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بالجلسة .
٦٤	٢٥	جائز
٢١٩	٦٩	سلطة قاضى الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم
٢٧٤	٨٣	تقدير الدليل المستمد منه . موضوعى
		التمويل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة . الأخذ به
٤٤٦	١٢٨	كدليل مستقل عن التفتيش . جائز
		الخبرة : (مرء أيضا . إجراءات) :
		خبراء . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من
٨١	٣١	اعتراضات . موضوعى
		خبراء . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من
١٤٢	٤٨	اعتراضات . موضوعى
١٧٨	٥٦	خبراء . تقدير تقاريرهم . متروك لكامل حرية محكمة الموضوع ...
		الشهود والبيئة :
		شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تجزئة الدليل المقدم إليها
		والأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود المختلفة . عدم
٣٠٧	٩٣	التزامها ببيان الغلة
		شهادة . حكم . تسميته . اعتماد محكمة الموضوع فيه على أقوال
		شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها .
٤٤١	١٢٦	عدم التزامها ببيان السبب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع)
		الشهود والبيئة : (تابع)
٤٤١	١٢٦	شهادة . حكم . تسييبه . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي . عدم التزامها ببيان السبب ...
٤٤١	١٢٦	شهادة . حكم . تسييبه . تناقض الشهود . استخلاص الحكم الإدانة من أقوالهم مما لا تناقض فيه . لا عيب
		إجراءات : (سر . أيضا . استئناف . تحقيق . حكم . قض
		”أسباب جديدة“ :
٣٦	١٤	حكم . تشكيل هيئة المحكمة . قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى . اشتراك في المداولة . إعلان الحكم
٦١	٢٤	شفوية المرافعة . الاكتفاء بتلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي . متى يجوز ؟
٦٨	٢٧	شفوية المرافعة لإثبات . استناد المحكمة في حكمها إلى ماورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوها بالجلسة . متى يجوز ذلك ؟ ...
١٤٢	٤٨	محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة والكتاب على كل صفحة منه في اليوم التالي على الأكثر . لا إعلان
١٧٤	٥٥	شفوية المرافعة . التعويل على ماورد في التحقيقات من أقوال ”جنى عليها التي لم تحضر بالجلسة . متى يجوز ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات : (تابع)
١٨٩	٦٠	استجواب المتهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه مدة وط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على هذا العيب
٢٠٧	٦٦	الأصل فيها الصحة تحقيق . نذب غير الكاتب المختص في حالة الضرورة . جازر تقدير قيام هذه الحالة . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
٢٠٧	٦٦	شفوية المرافعة . إدانة المتهم أخذاً باعترافه واستناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جائز
٢٥٤	٧٦	قانون . الرجوع إليه فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية . لا محل له
٣١٥	٩٥	شفوية المرافعة . إثبات . خبراء . تلاوة تقاريرهم بالجلسة . غير لازم
٣٥١	١٠٤	محضر الجلسة . هو حجة بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء به . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير
٣٦١	١٠٧	أر بطلان الإجراءات طبقاً للسادة ٣٣٩ إجراءات تشكيل هيئة محكمة الجنائيات . نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المتدربين للعمل بإدارة التفتيش القبضائي للجلوس بمحكمة الجنائيات . جائز
٣٩٤	١١٦	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إجراءات : (تابع)
٣٩٤	١١٦	تشكيل هيئة محكمة الجنايات . حق وزير العدل في نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات . مداه . قيوده
٤١٣	١٢٠	شفوية المرافعة . مواد المخالفات . عدم اشتراط القانون أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة
٤٥١	١٣٠	محكمة الجنايات . دفاع . فصل اللجنة عن الجناية . واجب المحكمة في أن تحقق الواقعة برمتها بما فيها واقعة اللجنة على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع المتهم
		اختصاص :
٤٩	١٩	دعوى الحقوق المدنية . مناطه . اختصاص المحاكم بنظرها والفصل فيها
٤٠٠	١١٧	محكمة الاستئناف . دعوى كسب غير مشروع . تقديمها إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف . ثبوت أن هذه الدائرة هي من دوائر الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل . هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى
٤٠٠	١١٧	كسب غير مشروع . المحكمة المختصة عمليا بنظر دعوى الكسب غير المشروع . هي محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة . لا يؤثر ما دامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص (تابع)
٤٠٥	١١٨	جناية . قضاء محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظرها . عدم جواز إحالتها من جديد
		إخفاء أشياء مسروقة :
١٠٨	٣٧	ركن الإخفاء . متى يتوافر ؟
		حكم . تسببه . ركن العلم بالسرقة . التحدث عنه صراحة
١٠٨	٣٧	وعلى استقلال . غير لازم
		ارتباط :
		نقض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعي . إثبات الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة . عدم تطبيقها . يقتضى تدخل محكمة النقض
٢٥٠	٧٥	أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		دفاع شرعي :
		حق محكمة الموضوع في القضاء بقيام حالة الدفاع الشرعي متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع به المتهم
٥٥	٢١	حق الدفاع الشرعي . الحكمة من تشريعه . انتزاع المتهم سلاح خصمه . موالاته الاعتداء عليه بعد تجرده من السلاح .
٥٥	٢١	ذلك اعتداء معاقب عليه وليس دفاعا شرعيا
		حكم . تسببه . تحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة . غير لازم
٨٥	٣٢	

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع)
١١٨	٤٠	الدفاع الشرعى . ما الذى يشترط لقيام حالته ؟
١٧٨	٥٦	دفاع شرعى . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالته . موضوعى ...
٣٥٦	١٠٦	حالة الدفاع الشرعى . متى تقوم ؟
		نقض . أسباب موضوعية . دفاع شرعى . قيام حالته .
٣٨٧	١١٣	تقدير ذلك . موضوعى
		دفاع شرعى . التمسك بقيام حالته . لا يشترط فيه إرادته
٤٤٩	١٢٩	بلفظه . مثال
		حق الدفاع الشرعى عن النفس . شرع لرد أى اعتداء على
٤٥١	١٣٠	نفس المدافع أو على نفس غيره
		استثناء :
		دعوى مدنية . تقدير قيمة الدعوى فى حالة تعدد المدعين
		مدنياً عن فعل ضار واحد بقيمة المدعى به بتمامه . شرطه .
٥٧	٢٢	مثال
		إجراءات . تقرير التلخيص الذى نصت عليه المادة ٤١١
		إجراءات جنائية . تأجيل القضية بعد تلاوته . تغير الهيئة .
٢٤٧	٧٤	وجوب تلاوته من جديد
٢٩٧	٩١	استئناف النيابة . أثره الناقل . مداه
		إجراءات . طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها
		فى المادة التى أعلن المتهم بها (م ٢٤٢ ع) . هذا لا يعتبر
		طلباً جديداً . حصوله فى غيبة المتهم . جائز . الحكم بعدم جواز
٤٥٤	١٣١	استئناف النيابة لعدم إعلان المتهم بذلك الطلب . خطأ ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اشتراك :
٢٦٤	٧٩	الاشتراك والاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟
		حكم . تسيبه . قصد الاشتراك في الجريمة . خلوا الحكم
٢٦٤	٧٩	من بيانه . قصور
		قصد احتمالى . قتل عمد . مسئولية محدث الإصابة عن النتائج
٣٨٧	١١٣	المحملة له
		إصابة خطأ :
١٤٢	٤٨	رابطة السببية . هى ركن من أركان الجريمة . ماهيتها
		إضراب :
		جريرة التحريض على ترك العمل الفردى . القصد الجنائى فيها .
		عدم اشتراط القانون قصدا جنائيا خاصا لقيامها . تحدث الحكم
٤٣٠	١٢٤	عن هذا الركن بعبارة مستقلة . غير لازم
		إعلان : (سر . حكم . معارضة) .
		أمر الحفظ :
		أمر الحفظ المسامح من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا
		ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة . ماهيته . نذب وكيل
		النياية ضابط بوليس لتحقيق بلاغ . امتناع المهني عليه من إبداء
		أقواله أمام ضابط البوليس . لمادة الأخير الشكوى إلى النيابة
		دون تحقيق . حفظها إداريا بمعرفة وكيل النيابة . جواز الرجوع
٣٤٠	١٠٢	فى أمر الحفظ هذا

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		أمر الحفظ (تابع)
٣٦٩	١٠٩	أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة . الأمر القضائي الصادر منها بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الفرق بينهما . نتائج ذلك
٣٦٩	١٠٩	ما أوجبه المادة ٩٢ إجراءات جنائية من إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ . المقصود به
		انتهاك حرمة ملك الغير :
١٥٤	٥٠	دخول مسكن في حيازة آخره صدد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل . فير لازم
		إهانة :
٦	٣	إهانة الموظف . متى تحقق الجريمة ؟
		(ث)
		تجنيح الجنائية :
٢٩٥	٩٠	غرفة الاتهام . متى يجوز لها إحالة الجنائية إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ؟
		تخريض على قلب نظام الحكم :
٢١٩	٦٩	جريمة الانضمام والاتصال . الفرق بينهما

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تحقيق : (ر. أيضا . إجراءات . ضبطية قضائية) :
		إجراءات . طلائها . الدفع ببطلان التحقيق وما تلاه من
		إجراءات لعدم تمكن النيابة لحامى المهتم قبل التصرف في التحقيق
		من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمهتم .
٣٦١	١٠٧	لا محل له . الحالات التي يرتب القانون البطلان فيها
		تفتيش : (ر. أيضا . نقض " أسباب جديدة ") :
١	١	تفتيش مسكن . الدفع ببطلانه . ممن يقبل ؟
٢١	٩	تفتيش الأشخاص الاعتبار عملا من أعمال التحقيق . ماهيته ...
		بحث رجال الاسعاف في جيوب المصاب الغائب عن صوابه
		لجمع ما فيها ومعرفة وحصرها قبل نقل صاحبها إلى المستشفى
٢١	٩	لعلاجه . جوازه
		حكم تسميه . الدفع ببطلان التفتيش . عدم التعرض له
		في حكم الإدانة الذي استند إلى الدليل المستمد من التفتيش .
٣١	١٢	قصور
		صدور الإذن به من وكيل نيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص
		المحاكم العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الإذن . لا يقدم
١٠٠	٣٥	في صحته . علة ذلك
		عنور أحد المخبرين على المادة المخدرة أثناء التفتيش . حصول
١٠٠	٣٥	ذلك تحت إشراف الضابط المأذون به . تفتيش صحيح

رقم الفاصلة	رقم المنطقة	
		تفتيش (تابع)
٢٠٤	٦٥	الإذن به . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصداره . متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع
٢٠٧	٦٦	الإذن به . عدم تعيين مأمور لتنفيذه . تنفيذه بمعرفة أى واحد من مأموري الضبط القضائي . جائز
٢٠٧	٦٦	عدم تعيين اسم الماذون له بإجرائه في الإذن الصادر به . لا يبطله ضبطية قضائية . صرافية تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الخصخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع . دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب
٢٩٧	٩١	وقوع إكراه على المتهم بالقدر اللازم لانتزاع المخدر منه . لا يبطل التفتيش
٣٨٧	١١٤	تلبس :
٢١٩	٦٩	وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة . كاف ... إثبات . التخلي الذي ينبئ عليه قيام حالة التلبس بالجريمة .
٢٣٤	٧٠	شرطه
		تزوير :
		تزوير أوراق رسمية :
٩١	٣٣	متى تتحقق الجريمة ؟ وكن الضرر في هذه الجريمة . ماهيته ...
٢٥٤	٧٦	القصد الجنائي . نية الغش . ماهيتها

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تزوير : (تابع)
		تزوير أوراق عرفية :
١٩٨	٦٣	حكم . تسببيه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ مثال للقصور في استظهاره
		استعمال أوراق مزورة :
٢٧١	٨٢	حكم . تسببيه . إدانة المتهم في جريمة التزوير . عدم ذكر مؤدى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة . اعتماد المحكمة في ذلك ضمن ما اعتمدت عليه على ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد في الاستدلال
٣٢٠	٩٦	حكم . تسببيه . ركن العلم في جريمة الاستعمال . مثال لكفاية استظهاره
		تشكيل المحكمة : (مر . إجراءات) .
		تعويض : (مر . أيضا . قتل عمد) :
١٧٨	٥٦	حكم . تسببيه . تقدير التعويض . متروك للمحكمة الموضوع بدون معقب . ذكر موجبات التقدير . غير لازم
٣١٥	٩٥	سلطة محكمة الموضوع في تقديره . كيفية هذا التقدير دعوى . مصروفاتها . إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول . تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذى انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ
٣١٥	٩٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	تعويض (تابع)
		تعدد المطالبين به الحكم لم جملة أو تعيين نصيب كل منهم .
٣٣٠	٩٩	جائز
٣٣٠	٩٩	الحكم به لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة . شرطه ...
٣٣٠	٩٩	احتمال الضرر المستقبلي . لا يكفي للحكم به
		الحق في التعويض الذي يورث عن وقوع عليه الفعل الضار
٣٣٠	٩٩	مباشرة . شرطه
		تنظيم : (مر. أيضا. بيان) :
		حكم . تسيبه . القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة . عدم بيان
٢٥٠	٧٥	عناصر المخالفة المستوجبة لذلك . قصور
		تهديد :
٣٧٩	١١٢	القصد الجنائي . متى يتحقق
		حكم . تسيبه . القصد الجنائي . التبعث عنه استقلالا .
٣٧٩	١١٢	غير لازم
		(ح)
		حصانة قضائية :
		قانون . معاهدات . الحصانة القضائية المنصوص عليها
		في الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
		الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٦ . تمتع
		كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة بهذه الحصانة . عدم
		التفرقة بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية
٣٤٦	١٠٣	أجنبية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم :
٣٣٤	١٠٠	إجراءات . محضر الجلسة . يكمل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة
٣٧٢	١١٠	بيان واقعة الدعوى . إعلان . العبرة في بيان واقعة الدعوى هي بما يرد في الحكم . التني على عدم توفر ذلك في وصف التهمة . يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور
		البيانات الواجب ذكرها فيه :
٢٨٤	٨٧	بيان صناعة المتهم ومحل سكنه وسنه . إغفاله . متى لا يعيب الحكم ؟
٣١٢	٩٤	بيان من المتهم وصناعته وسكنه . الفرض منه . متى لا يكون إغفاله مؤثرا في الحكم ؟
		إصداره :
٣٠٣	٩٢	عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة . تأييده استثنائيا . عدم أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . إنشاؤه أسبابا جديدة كاملة لفضائه . صدور هذا الحكم الأخير متوجا باسم الأمة . لا بطلان
		النطق به :
٣١٥	٩٥	القول بطلانه إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة . لا محل له

رقم القاعدة	رقم الصفحة	حكم : (تابع)
		تحريره :
٤١٨	١٢١	تحرير مسودة بأسباب الحكم بخط القاضى . متى يجب ؟ ... تسبيبه (س) . أيضا . إثبات "الشهود والبيئة" . اخفاء أشياء . مسروقة . أسباب الإباحة " دفاع شرعى " . اشتراك . تزوير . تهويز . تفتيش . تنظيم . تهديد . دعاية . دعوى مدنية . سب . سبق الإصرار . سرقة . ضرب ثنأت عنه عاهة . قتل عمد . مواد مخدرة) :
١٢٠	٤١	تسبيبه بوجه عام . إثبات . حكم البراءة . يكفى فيه أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة
١٦٤	٥٣	تسبيبه بوجه عام . تماثل الأدلة التى يثبتها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد الفحص على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي بينها الحكم الغيابي . نقل المحكة بعض عبارات الحكم الغيابي وأسبابه فى حكمها الثانى والاعتماد عليها . لا يهم
١٨٩	٦٠	تسبيبه بوجه عام . تزايد المحكة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يبييه
٢٠١	٦٤	تسبيبه بوجه عام . الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة . ماهيته
٢٣٩	٧٢	تسبيبه بوجه عام . حكم البراءة . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم : (تابع)
٣٩٠	١١٥	تسببه بوجه عام . قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة . متى يكون سليما ؟
٤٢٦	١٢٣	حكم استثنائي . تسببه . اتخاذ المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم المستأنف أسبابا للحكمها . جائز
٤٤٤	١٢٧	تسببه بوجه عام . استيفاء الحكم بالإدانة دليله مما أورده من اعتبارات صحيحة . تزيده في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه . لا يعيبه
		التوقيع عليه :
٢١٩	٦٩	ميعاد الثلاثين يوما الذي جعل حدا أقصى للتوقيع على الأحكام . متى يبدأ ؟
٤١٣	١٢٠	عدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية أيام من تاريخ صدوره . لا بطلان
		(خ)
		خيانة الأمانة :
١٩٥	٦٢	لإثبات . نقض . أسباب موضوعية . قاعدة هدم جواز إثبات الحق المدعى به باليدية . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع
١٩٥	٦٠	لإثبات . إيراد المحكمة الأولى التي اطمانت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر على ثبوت الواقعة

رقم الصفحة	رقم الفائدة	
		خيانة الأمانة : (تابع)
٣٥٣	١٠٥	نقض أسباب موضوعية . حق محكمة الموضوع في تفسير المقود
٣٥٣	١٠٥	نقض . انتفاء المصلحة من الطعن . شركة . تسليم الشريك بصفته هذه شيئا من رأس مال الشركة . اعتباره وكلاء . اختلاسه المال المسلم إليه . يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ عقوبات ...
		اختلاس أشياء محجوزة :
٧٤	٢٩	متى تتم الجريمة ؟
٧٤	٢٩	السداد اللاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في قيامها تبيد . مسئولية جنائية . دفع المتهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله . لا تأثير له في مسئولية عن التبيد ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس
٢٨١	٨٥	
		(د)
		دعارة : (ر. أيضا . عقوبة) :
		حكم . تسييه . التحريض على الدعارة . مثال لاختلاصه بما يؤدي إليه
٩	٤	

دعارة (تابع)	دعارة (تابع)	دعارة (تابع)	دعارة (تابع)
جرمينا إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة . هما	٢٧	١١	...
من جرائم العادة	٢٧	١١	...
جرمينا إدارة منزل للدعارة . عدم توافر أركانها القانونية .	٢٧	١١	...
يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته . علة ذلك	٢٧	١١	...
المكان الخاص الذي تقيم فيه محترفة مهنة الحياة	٤٠٩	١١٩	...
في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء	٤٠٩	١١٩	...
فيه نظير أجر تتقاضاه . اعتباره محلا للإدارة في حكم المادة ٢/٨	٤٠٩	١١٩	...
من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . في محله	٤٠٩	١١٩	...
الحال المفروشة المشار إليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨	٤٠٩	١١٩	...
لسنة ١٩٥١ . ماهيتها	٤٠٩	١١٩	...
دعوى جنائية : (ر.ر. أيضا . دعوى مباشرة) :			
تحريكها . صب وقذف . الشكوى المنصوص عليها في المادة	١٣٨	٤٧	...
٣ إجراءات جنائية . لا يشترط أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح	١٣٨	٤٧	...
أو جمع استدالات	١٣٨	٤٧	...
تدخل المسئول عن الحقوق المدنية فيها في جميع الأحوال .	٢٨٨	٨٠	...
جائز وجود دعوى مدنية مرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية .	٢٨٨	٨٠	...
غير لازم	٢٨٨	٨٠	...
دعوى مباشرة :			
دعوى جنائية . تحريكها . الشكوى المنصوص عليها	١٣٨	٤٧	...
في المادة ٣ إجراءات جنائية . هي قيد وارد على حق النيابة	١٣٨	٤٧	...
في رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المذكورة بالمادة لا على حق المدعي	١٣٨	٤٧	...
بالحقوق المدنية في رفع الدعوى مباشرة	١٣٨	٤٧	...

رقم القاعدة	رقم المادة	
		دعوى مدنية : (ر . ر . أيضا استئناف) :
		حكم . تسببه . تقديم المتهم محضر صلح بينه وبين المجني عليه .
		القضاء للاخير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر
٣٤	١٣	الصلح . قصور
		دفاع (ر . ر . أيضا سلاح . وصف التهمة) :
		ما يبيده المتهم من أوجه دفاع . متى يجوز للحكمة أن تعرض
٦	٣	عن سماحه وتحقيقه ؟
٦٤	٢٥	استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى تقديره
		تولى محام واحد للدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة .
٨١	٣١	متى يجوز ؟
		ما يعد إخلالا بحق الدفاع . تعارض دفاع متهم مع دفاع
١٠٤	٣٦	متهم آخر . تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين . إخلال بحق
		الدفاع . مثال في قضية تزوير
		قتل عمد . تمسك المتهمين بعدم التعويل على شهادة الشاهد
		لضعف بصره إلى حد اعتباره في حكم الضير فلا يستطيع أن
		يرى في الضلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر . هذا دفاع هام .
١٢٩	٤٣	عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة اطراحه رداً سائفاً . قصور .
		وجه دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . يعيب الحكم
١٨٣	٥٨	بما يستوجب نقضه . مثال في جريمة اعتداء على أرض الآثار

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع (تابع)
٢٤٣	٧٣	انتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادتها بعد ذلك للمرافعة . إجابته أو الرد عليه . غير لازم وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلفت نظر الدفاع . علم المتهم بذلك وترافعه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . لا بطلان
٣٤٠	١٠٢	دفاع شرعى : (سر . أسباب الإباحة وموانع العقاب) .
		(ر)
		رافة : (سر . أيضا . نقض " المصلحة في الطعن ") :
		نقض . المصلحة من الطعن . إدانة المتهم بجناية القتل العمد . فيه بأن الوصف الصحيح للفعل المسند إليه هو الضرب المفضى إلى الموت . لا يجديه مادامت العقوبة المفضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت . لا ينفي من ذلك إعمال حكم المادة ١٧ عقوبات . ظروف الرافة . تقديرها . يكون بالنسبة لذات الواقعة الجنائية التي ثبتت للمدعى المحكمة
١٤٨	٤٩	
		ربا فاحش :
		ركن الاعتداد . انقضاء الدوى الجنائية بمضى المدة . العبرة في ثبوت اتفاق المتهم على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات . توافر ركن الاعتداد . عدم سقوط الحق في رفع الدوى الجنائية
٣٤٠	١٠٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ربا فاحش : (تابع)
٣٤٠	١٠٢	إثبات . واقعة الإقراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها . إثباتها بكل الطرق . جائز
		(س)
		سب : (مر . أيضا . آثار النقض) :
		حكم . تسببيه . ركن العلانية . متى يتوافر في السب الحاصل في فناء المنزل ؟ مثال لقصور الحكم في استظهار ركن العلانية في سب وقع على سلم المنزل
١٨١	٥٧	قذف . العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات .
٣٦٧	١٠٨	متى تتوافر ؟ سب وقذف . ركن العلانية . سلم المنزل . متى تتوافر فيه
٣٦٧	١٠٨	العلانية ؟
		سبق الإصرار :
١٢٣	٤٢	حكم . تسببيه . مثال لكفاية استظهار سبق الإصرار توافره ولو لم يكن المتهم عالما بأن المجنى عليه سيمر من مكان
٢٨٤	٨٧	الحادث
		سرقة :
١٩٣	٦١	حكم . تسببيه . نية السرقة . متى يلزم التحدث عنها في الحكم ؟
		سلاح :
٣٨	١٥	دفع المتهم باحراز سلاح بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . حكم معيب ...

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(ش)
		شركة :
		شركة مساهمة . مسئولية جنائية . عدم مراعاة النسبة التي أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصيرين المستخدمين في الشركة . نطاق المسئولية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة ١٦ ٤٠
		(ض)
		ضبطية قضائية : (ر . أيضا . تفتيش) :
		تحقيق . نيابة عامة . إشراف على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجمعونها بدون انتداب منها . لا اثر له في طبيعة هذه المحاضر ١٠٩ ٣٦٩
		ضرب :
		قدر متيقن . اعتداء متهمين على مجنى عليه . وفاته . ثبوت حصول إصابات برأسه . عدم معرفة من من المتهمين هو الذي أحدث الإصابات التي أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين بجمعة الضرب العمد أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما . في محله ٤٦ ١٣٦
		ضرب نساء عنه عاهرة :
		حكم . تسببه . إدانة المتهم على اعتبار أنه محدث العاهرة بالمجنبي عليه . خلوا الحكم من بيان الصلة بين العاهرة وبين الاعتداء الذي وقع من المتهم . قصور ٢٣ ٥٩

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ع)
		عقوبة: (ر أيضا . مراقبة . وقف التنفيذ) :
١٠٦	٢٥٦	تقديرها . موضوعي
		مصادرة . المصادرة المذكورة في المادة ٣٠ عقوبات بفقرتها .
١٢٢	٤٢٢	طبيعتها وحكمها
		مصادرة . دمار . المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨
١٢٢	٤٢٢	من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تناول غير المحكوم عليه ...
		(غ)
		غرفة الاتهام :
		نقض . قرار بأن لا وجه . النفي عليه بالتصوير وتخاذه الأسباب .
		هذا لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو
٨٦	٤٨٢	في تأويلها . عدم جواز الطعن
		غش : (ر أيضا . نقض " أحكام يجوز الطعن فيها ") :
		جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨
٧٧	٢٤٨	لسنة ١٩٤١ . هي جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . ماهيته ...
		لبن . قانون . قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب
		الأتقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥/٥٪ . صدره طبقا
		للتفويض المخول له في المادة ٢/٢ . من القانون رقم ١٣٢
		لسنة ١٩٥٠ . القول بقصر التفويض على المواد المصنوعة دون
١٢٠	٤١٢	المشروبات الطبيعية . لا يسند له

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		جش (تابع)
		عرض ابن للبيع مخالف للواصفات . اعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادتين ٧٥ هـ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
٤١٣	١٢٠	لا خطأ
		(ق .)
		قانون : (مر أيضا . إجراءات . حصانة قضائية . جش) :
		حكم . التوقيع عليه . بيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الشأن . المرجع فيه إلى قانون الإجراءات الجنائية .
١٤٢	٤٨	للرجوع إلى قانون المرافعات . محله
		القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . صدره مستوفيا الأوضاع
٢١٩	٦٩	الدستورية
		القانون الأصح : المقصود به : القرار الوزاري الذي يصدر بمقتضى وثائق الرغبة لاعتبارات اقتصادية . لا يصدره قانونا
٢٨٢	٧٣	أصلح
		دستوريته . القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٢ الذي أضاف وجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي صدره
٢٩٧	٩١	محليا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدره ..
٤٢٣	١٢٢	تفسيره . قانون العقوبات : القياس عليه : لا يجوز
		كحل : (مر أيضا جفاف . نقض " المصلحة مع الطعن ") :
		مباشرة بجائية : تضامن متهمين في المسؤولية تطبقا لـ
٧٧١	٣١٨	عن مناطه

رقم القاعدة	رقم المقابلة	قفل عمد (تابع)
٢٦٧	٨٠	حكم . تسييه . نية القتل . مثال لكفاية استظهارها ... نية القتل . حق قاضى الموضوع فى استخلاصها بغير
٣٠٧	٩٣	معقب عليه ... تعود بغير . القضاء بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها . لا مخالفة فيه
٣٦١	١٠٧	للاذابات والنظام العام ... قطن :
٤٣	١٧	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن صياغة بذرة القطن . قصد للشروع منه . التعديل الذى أدخل عليه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لا يتناول الأساس بالإجراءات التى أوجبت المادة الثانية من القانون المذكور اتخاذها قبل إجراء الملاج . فجس البذرة بمعرفة موظفى وزارة الزراعة . غير لازم ...
		(ك)
		كسب غير مشروع ؟ (م . اختصاص) .
		(م)
		مبلان
٢٦٩	٨١	تنظيم . إقامة بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم . وجوب القضاء بالهدم ...

رقم الصفحة	رقم القانون	
		متشردون :
١١	٥	شرط اعتبار المرأة متشردة طبقا للقاعدة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
		محال عمومية :
٤٦	١٨	الساح تباع البوظة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص . طبيعة هذه الجريمة . أثر هذه الطبيعة فيما يتعلق بجريمة المتهم ...
٤٦	١٨	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . سريان أحكامه (فيما عدا حكم المادة الثانية منه) على المحال العمومية الموجودة وقت العمل به
		محكمة استئنافية :
٤٥٥	١١٨	المادة ٤١٤ إجراءات جنائية . مجال تطبيقها
		مراقبة :
٣٢٤	٩٧	عقوبة . المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات . ما نص عليه منها في المادة ٧٥ عقوبات . كل منهما عقوبة تبعية . السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منهما . ماهيته
٣٢٤	٩٧	عفو . الميزة المنصوص عليها في المادة ٣/١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ . تمتع جميع من شملتهم قوانين العفو المباشر إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤

رقم المضمة	رقم القاعدة	
		مستولية :
٢٦١	١٠٧	خطا المضرور . أثره . متى يعفى المسئول ؟
		مصادرة : (سر . عقوبة) .
		معارضة :
٢٥	١٠	إعلان . الإعلان بلجهة الإدارة . لا يصح أن يبني عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن
		معاهدات : (سر . حصانة قضائية) .
		ملكية صناعية :
٢٣٦	٧١	حرية تقليد الرسم الصناعي . متى تتحقق أركانها ؟
		مواد مخدرة :
٥٢	٢٠	إحرازها . معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث
٥٢	٢٠	ركن الإحراز . ماهيته
٥٢	٢٠	القصد الخاطئ . ماهيته
		حكم . تسببه . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مجال تطبيقها . اتهام المحكمة إلى أن الإحراز كان بقصد التعاطي . عدم تأميس ذلك على ما ثبت من عناصر الدهوى . الاكتفاء في ذلك بنفي قصد الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور
٣٧٧	١١١	

رقم الصفحة	رقم المادة	
		(ن)
		نقطة :
		المقصود من الاجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧
٢٢٧	٩٨	من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
		قصر تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال
٣٢٧	٩٨	التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ...
		نقض :
		آثار النقض :
		نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين . يقتضى نقضه بالنسبة
		للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسيا با
١٠٤	٣٦	لطعنه
٢١٤	٦٨	المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها ...
٢٩١	٨٩	سب . المنهم لا يضار بطعنه . مثال فى جريمة سب ...
		إجراءات الطعن :
		عدم تمكن الطاعن من اتباع الاجراءات التى رسمها القانون
		للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحربى . إبداءه رغبته
		تأية فى التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب
١١٣	٣٨	فى الميناد بواحدة محاميه . قبول الطعن شكلا
		التقرير بالطعن :
		التوكيل فيه . يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالطعن .
٩٦	٢٦	عدم مراعاة ذلك . عدم قبول الطعن شكلا
١٣٢	٤٤	التوكيل فيه . يجب أن يكون خاصا

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض : (ناج)
		أحكام يجوز الطعن فيها : (ر أيضا . أحكام لا يجوز الطعن فيها) :
		غرفة الاتهام . الأمر الذي تصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . متى يجوز ؟
٣٣٧	١٠١	فش . رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للواصفات مع العلم بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض
٤١٣	١٢٠	أحكام لا يجوز الطعن فيها : (ر أيضا . غرفة الاتهام) :
		الحكم الصادر في المخالفة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . محله
٢٥٠	٧٥	غرفة الاتهام . الأمر الذي تصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . متى يجوز ؟
٣٢٧	١٠١	المصلحة من الطعن : (ر أيضا . خيانة الأمانة . رافة) :
		طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال لاتقاء المصلحة من الدفع بطلان التفتيش
١	١	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال عن حق رجال السلطة العامة في القبض متى كانت الجريمة في حالة التلبس ...
٤	٢	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال في بطلان التفتيش
١٦	٧	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		مقتض : (تابع) .
		للمصلحة من الطعن : (تابع) .
٦٨	٢٧	طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في جريمتي شروع في قتل وسرقة بجمل سلاح
١٢٣	٤٢	طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في قتل محمد مع سبق الإصرار
١٦١	٥٢	طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال ذلك التمسك بأوجه بطلان متعلقة بغير الطاعن
١٨٥	٥٩	طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في قتل محمد مع سبق إصرار وترصد
٢٥٠	٧٥	طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في حالة تعدد الجرائم
٢٦٠	٧٨	طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في قضية إحرار مواد مخدرة
٢٧٧	٨٤	وأنه . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . القضاء على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في جنايتي قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار . خطأ المحكمة في وصف جنائية الشروع بقتل بأنها قتل عمد . أعمال حكم المادة ١٧ عقوبات . لا مصلحة من التنبئ بخطأ المحكمة المذكور ما دامت العقوبة على تقدير الواقعة الجنائية ذاتها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض : (٣٢)
٣٠٧	٩٣	قتل عمد . الحكم على الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . انعدام مصلحته في التمسك بعدم توافر هذين الشرطين
٣٢٠	٩٦	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في تسبیب حكم صدر في قضية اشتراك في تزوير واستعمال ورقة مزورة ... أسباب جديدة أو موضوعية : (سر أيضا . أسباب الإباحة وموانع العقاب . خيانة الأمانة) :
١٨٥	٥٩	إجراءات . الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة ... تفتيش . بطلانه . تنازل الدفاع عن التمسك به أمام محكمة الموضوع ورافعه في موضوع التهمة . إبداء الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
٢٧٤	٨٣	نيابة عامة : (سر . ضبطية قضائية) .
		(٥)
		هتك العرض :
١٧٤	٥٥	ماهيته
١٧٤	٥٥	القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

رقم القاعدة	رقم الصفحة
	(و)
	وصف التهمة :
١٤	٦
	دفاع . إحالة متهم إلى محكمة الجنابات بجنابة الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ عقوبات . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية واسنادها جنحة السرقة إلى المتهم . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التغير . عدم مراعاة ذلك . يعيب الحكم بما يستوجب نقضه
١٩	٨
	دفاع . تغير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عادة . هذا تعديل في التهمة لا مجرد تغير في الوصف . وجوب تنبيه الدفاع إليه
٧١	٢٨
	دفاع . معاقبة المتهم من ذات الجريمة المرفوعة من أسلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار . تنبيه الدفاع . غير لازم
٩٥	٣٤
	دفاع . تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الحادث . لا يعد تغيرا لوصف التهمة . إجراءات في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى ، جائز
٩٥٧	٥١
	دفاع . متى لا تلتزم المحكمة بتنبيه الدفاع إلى تغير وصف التهمة ؟
١٧٠	٥٤
	دفاع . رفع الدعوى على المتهم بالقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . إدانته بالقتل العمد دون سبق إصرار . لفت الدفاع إلى ذلك . غير لازم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وصف التهمة (تابع)
٢١١	٦٧	دفاع . تهمة شروع في قتل عمد . تغييرها إلى ضرب نساء عنه عاهة مستديمة . ذلك تعديل في التهمة . عدم لفت الدفاع إليه . يوجب نقض الحكم
٢٧١	٨٢	دفاع . تعديل الوصف من زورير إلى اشتراك . إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع
٣٨٢	١١٣	دفاع . مرافعة النيابة على أساس أن المتهم وحده هو محدث إصابات المجنى عليه بسكين . مرافعة الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقق الفرض الذي توخاه الشارع من تنبيه الدفاع ...
٤٣٧	١٢٥	استبعاد سبق الإصرار والترصد . عدم تنبيه الدفاع إلى ذلك . عدم الحكم بعقوبة أشد من المقررة قانوناً للجريمة المسندة إلى المتهمين . لا إخلال بحق الدفاع
		وقف التنفيذ :
١٣٤	٤٥	عقوبة . الحكم بحبس المتهم لمدة ثلاث سنين . وقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية القومية بدار القضاء العالي يوم الاثنين
١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (الموافق ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع القومية
حسن سعيد الموجي

مذكرة

[illegible]

مذكرة

[illegible]

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفنى لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةُ

الأحكام الصادرة من الدائرة ايجنائية

السنة السابعة

العدد الثانى : من أبريل إلى يونيه سنة ١٩٥٦

الطبعة الثانية المصححة بإدارة القضاء العالى

١٩٥٦

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وحضور السادة مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسين ، وفهم إلى الجندى المستشارين .

(١٣٢)

القضية رقم ٦٣ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) استئناف . القضاء بعدم قبوله شكلا . لا يحول دون تأجيل الدعوى .
- (ب) استئناف . قانون . الجهل بميعاد الاستئناف . لا يصلح عذرا .
- (ج) نقض . أسباب جديدة . استئناف . الاحتجاج بالمرض كمعذر مانع من رفع الاستئناف في الميعاد . اثره لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .

١ — تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا
لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من جوب التحقق من حصول
الاستئناف وفقا للقانون قبل النظر في موضوعه .

٢ — اعتذار المستأنف بجهله بميعاد الاستئناف لا يصلح عذرا .

٣ — لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كمعذر مانع
من رفع الاستئناف في الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : باعتباره من حائزى محصول قمح سنة ١٩٥٠
لم يورد نصيب الحكومة منه . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩ و ٥٦ مرسوم

التوين سنة ١٩٥٠ و ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومحكمة جنح أبو قرقاص الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ جنيه لوقف التنفيذ بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت باعتبار المعارضة كان لم تكن بلا مصروفات . فاستأنف المتهم ومحكمة المنيا الابتدائية هيئة استئنافية نظرت هذه الدعوى وقضت بحضورها بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد بلا مصاريف جنائية . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد مع أن المحكمة سبق لها أن أجلت نظر الدعوى إلى أجل غير مسمى مما يفيد تصديها للوضوح ، وإذا اعتمد في قضائه بعدم قبول الاستئناف شكلا على إجابة الطاعن بأنه يجهل ميعاد الاستئناف مع أن الطاعن لم يفهم معنى السؤال وما منعه من الاستئناف في الميعاد الا مرضه الذي تدل عليه الشهادة الطبية المرافقة لتقرير الطعن هذا إلى أن الواقعة التي دان الحكم الطاعن بها أصبحت لا هقاب عليها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي في المعارضة صدر في ٥ من مايو سنة ١٩٥٢ ولم يستأنفه الطاعن إلا في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ أي بعد فوات ميعاد عشرة الأيام المقررة بالمادة ١٠٦/٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أجلت لأجل غير مسمى كطلب النيابة ، ثم أجلت لجلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وفي جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ التي أجلت إليها الدعوى سألت المحكمة الطاعن عن السبب في عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد فقال بأنه يجهل الميعاد فقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا ، لما كان ذلك وكان تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقا للقانون قبل النظر في موضوعه — وكان

اعتذار الطاعن بجهله الميعاد لا يصلح عذرا ولا يصح له الاحتجاج بالمرض لأول مرة أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم وكان لا يجوز الطعن على الحكم إلا في خصوص ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا فلا سبيل لمعالجة ما يكون قد شاب هذا الحكم من خطأ في القانون بصدد القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ بمد أجل تسليم حصة الحكومة من القمح حتى آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ ويتعين رفض الطعن .

(١٣٣)

القضية رقم ٦٩ سنة ٢٦ القضائية :

مسئولة مدنية . تبديد . الاتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفها تابعها . مملانه . المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني .

حتى كان الحكم قد انتهى إلى صحة الاتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفها تابعها فإنه يكون قد أخطأ في القانون وفقا للحكم المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد إضرارا بفؤاد مرقص النقود الموضحة القيمة بالمحضر والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوكالة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الوائلي الجزئية قضت غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة . ٣٠ قرش لوقف التنفيذ بلامصاريف فعارض المحكوم عليه ولدى نظر المعارضة ادعى فؤاد مرقص بحق مدنى قبل شركة كوتاريللى بصفتها مسئولة مدنيا وطلب القضاء له عليها بمبلغ ١٤٥ جنيها

و ٢٠٩ مليا بصفة تعويض . والمحكمة المذكورة قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه مع إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٤٥ جنيها و ٢٠٩ مليا والمصاريف ومبلغ ثلاثة جنيهات أنعاب حمامة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنف المتهم كما استأنف المدعى بالحق المدني . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل من المتهم والمدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن ينسب على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه قصور في البيان وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن المدنية قبل الشركة المستولة عن الحقوق المدنية والمطعون ضدها عن جريمة التبيد التي ارتكبها تابوها على أن العقد المحرر بين الطاعن وبين تلك الشركة نص فيه على عدم مسؤوليتها عن أخطاء المستخدمين الذين يعملون في محلاتها ومع أن الطاعن أورد دفاعه في مذكرته التي أذنت المحكمة بتقديمها خلال فترة حجب القضية للحكم وضمنته أن اشتراط الإعفاء من المسؤولية عن العمل غير المشروع يقع باطلا وفقا لنص المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني فإن المحكمة التفتت عن الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى المدنية قبل الشركة المطعون ضدها على ما قاله "وحيث إن الشركة المستولة عن الحقوق المدنية دفعت الدعوى قائلة بأن عقد الاتفاق المحرر بينها وبين المجنى عليه (الطاعن) نص فيه على عدم مسؤوليتها عن أخطاء المستخدمين الذين يعملون في محلات الشركة وتوقع من المدعى بالحق المدني (الطاعن) على ذلك - وحيث إنه بين من مراجعة البند الثامن من العقد

إنه منته به أن المدعى بالحق المدني فعلا أهني الشركة من المسؤولية المدنية عن أخطاء الموظفين - وهذا الشرط جائز وإعمالا له يتعين رفض الدعوى المدنية قبل الشركة " - ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية قد أقرت بأن المتهم الذي دين في جريمة التهديد الواقعة على الطاعن هو موظف لديها - وكانت المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني تنص على أنه يقع باطلا كل شرط يقضى بالإعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى صحة الاتفاق على إعفاء الشركة المطعون ضدها من مسؤوليتها عن جريمة التهديد التي اقرتها تابعها يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه قبول الطعن . ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٣٤)

القضية رقم ٧٠ سنة ٢٦ القضائية :

تقضى . طعن . ميعاد الطعن . عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد وعدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد . طلب امتداد الميعاد لاروجه له .

لا يقوم للطعن قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب وقدمت أسبابه في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فلا يكون للطاعن وجه في طلب امتداد الميعاد ما دام لم يقدم شهادة على السلب دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد القانوني وقت صدورها كما تقضى بذلك المادة ٤٢٦ من ذلك القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - قام بنقل القاذورات داخل المدينة بدون ترخيص ٢ - قام بنقل القمامة في غير العربات المصرح بها قانونا المعدة

لذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١٧ و ١٩ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥٤ وقرار بلدية الاسماعيلية في ١٦/١٢/١٩٥٣ ومحكمة الاسماعيلية الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرشا عن التهمتين . وصادرة السيارة رقم ٤٠٠ نقل القنال وأعفته من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهم . ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان إجراءات القبض . ومحكمة بور سعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف . وردت على الدفع في أسبابها . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الشككة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ فقرر الطاعن الطعن فيه بتاريخ ٢١ من الشهر المذكور ولكنه لم يقدم أسباب طعنه إلا في ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ ، ولما كان الطاعن لم يقدم شهادة على السلب دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد القانوني وقت صدورها كما تقضى بذلك المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية — وكان الطاعن لا يقوم له قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب وقدمت أسبابه في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٤٢٤ من ذلك القانون — فلا يكون للطاعن وجه في طلب امتداد الميعاد ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(١٣٥)

القضية رقم ٧٤ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) مواد مخدرة . قصد التعاطي . مثال لكفاية الاستدلال عليه .
(ب) مواد مخدرة . ضالة كمية المخدرات أو كبرها . هي من الأمور الذببية التي تقع في تقدير المحكمة .

١ — إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال إن المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة بأحرازه لقطعة الأفيون التي ضبطت معه وأنه محرزها

بقصد التعاطى وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضائلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أى مخدر على أحد من رواد محله الذى كان به وحده فإن هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة التى انتهى إليها الحكم من أن المتهم كان يحوز المخدر لتعاطيه .

٢ - ضالة كمية المخدرات أو كبراهى من الأمور الذسبية التى تقع فى تقدير المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و بالند ١ من الجدول أ المرفق . فقوت بذلك فى ١٠/١٠/١٩٥٤ ومحكمة جنايات اسكندرية قضت بحضور باعمال بمواد الانهام بمعاينة محمد مهدى على الشهير بنحور شيد بالسجن لمدة خمس سنين وغرامة ٥٠٠ ج ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

للشككة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور إذ دان الطاعن لإحرازه المواد المخدرة بقصد التعاطى استنادا إلى ظروف الدعوى وضالة الكمية المضبوطة منها، واعتراف المتهم، وهو ما لا يصلح مقدمة للنتيجة التى اتهمت إليها ، ولا سيما وأن الحكم لم يتعرض لأقوال الشهود الذين شهدوا بأن التحريات والمراقبة الشخصية أدت بهم إلى إلزام المتهم بتعجز بالمخدرات وأنه أعد بمنزله مخبأ سرى يخفى فيه بضاعة فضلا عن أن الكمية المضبوطة ليست ضائلة كما يقول الحكم فقد بلغ وزنها ٣ و ٣٤ جم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق المطعون ضده أدلة سائفة، تعرض للقصد من الإحراز فقال إن المتهم قد

اعترف في محضر ضبط الواقعة بإحرازه لقطعة الأفيون التي ضبطت معه وأنه محرزها بقصد التعاطي ، وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أى مخدر على أحد من رواد محله ، الذى كان به وحده ، ولما كان هذا الاستدلال معقولا وكافيا لحمل النتيجة التى انتهى إليها المحكم من أن المطعون ضده إنما كان يحجز المخدر لتعاطيه ، لما كان ذلك وكانت ضالة كمية المخدرات أو كبرها هى من لأمر النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة ، وكان وجود غنبا بمنزل المطعون ضده لا يقطع بذاته فى أنه أعد لإخفاء مخدرات للاتجار فيها لا لتعاطيها ، لما كان ذلك فان ما تثيره الطاعة لا يكون سوى جدل موضوعى حول تقدير الأدلة والفرائن التى كوت المحكمة منها عقيدتها ، ومثل هذا الجدل لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(١٣٦)

القضية رقم ٨٠ سنة ٢٦ القضائية :

مسئولية مدنية . التضامن فيها . أساس ذلك .

أساس المسؤولية المدنية القضائية هو مجرد تطابق الإرادات ولو لفظة وبغير تدبير سابق ، ويكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاق إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه ولا يؤثر فى قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا فى ارتكاب الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد محمد علوى شلتوت و ٢ - عبدالعزيز محمد علوى شلتوت "الطاعنين" و ٣ - فهم إبراهيم شلتوت و ٤ - محمد إبراهيم حبيب و ٥ - حبيب إبراهيم حبيب جليله و ٦ - عبد المجيد إبراهيم . و ٧ - محمد محمد إبراهيم حبيب و ٨ - أحمد محمد إبراهيم حبيب و ٩ - هلال على هلال و ١٠ - محمد إبراهيم عبد الله شلتوت بأنهم المتهمون الثلاثة الأول ضربوا عمدا إبراهيم محمد إبراهيم حبيب فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أنفضى إلى موته . المتهم الرابع : محمد إبراهيم حبيب ضرب عمدا المتهم الثانى عبد العزيز محمد علوى شلتوت على أصبعه الوسطى ليده اليمنى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تخلقت لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد السلامة الظفرية ومغظم السلامة الوسطى لنفس الأصبع مما يقلل من كفاءته على العمل بها يقدر بمحوالى ١/٦ . المتهمون الخامس والسادس والسابع والثامن : ضربوا عمدا المتهم الأول والثانى فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهمان التاسع والعاشر : ضربا عمدا المتهم السابع فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهمان الأول والثانى أيضا : ضربا هائما محمد إبراهيم حبيب فأحدثا بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فصدر الأمر بذلك . وقد ادعى كل من أمينة محمد شلتوت ومحمد إبراهيم حبيب بحق مدنى قبل المتهمين الثلاثة الأول وطلبا القضاء لها عليهم متضامنين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بصفة تمويض كما ادعى عبد العزيز محمد علوى بحق مدنى قبل باقى المتهمين هذا العاشر وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تمويض . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من

قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من نفس القانون والمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية (أولا) بمعاينة المتهم الأول محمد عبد علوى شلتوت بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة ضرب ابراهيم محمد ابراهيم حبيب و هانم محمد ابراهيم حبيب (ثانيا) وبمعاينة المتهم الثانى عبد العزيز محمد علوى شلتوت بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة ضرب ابراهيم محمد ابراهيم حبيب وعبد المجيد ابراهيم حبيب والزامهما متضامين بأن يدفعا لأمينه محمد شلتوت ومحمد ابراهيم حبيب على سبيل التعويض مبلغ ٧٠٠ جنيه مصرى مع المصاريف المدنية المناسبة و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة (ثالثا) ببراءة فهم ابراهيم شلتوت مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله (رابعا) ببراءة محمد ابراهيم حبيب المتهم الرابع من تهمة إحداث العاهة وبراءة كل من المتهمين الخامس والسادس والسابع والثامن من تهمة ضربهم عبد العزيز محمد علوى ورفض الدعوى المدنية قبلهم جميعا وألزمت رافعها بالمصاريف (خامسا) بمعاينة كل من حبيب ابراهيم حبيب جليله المتهم الخامس وعبد المجيد ابراهيم حبيب المتهم السادس بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن تهمة ضربهما أحمد محمد علوى شلتوت (سادسا) براءة باقى المتهمين مما أسند إليهم وأعقبتهم جميعا من المصاريف الجنائية .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

النتيجة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب إذ لم ترد المحكمة على ما تمسك به الطاعنان فى دفاعهما من أن شهود الإثبات جميعا من أقارب المجنى عليه وأخذت بأقوالهم فى القضاء بإدانة الطاعنين مع أنها اطرحتها بالنسبة لمتهم آخر لنقص السبب وأخذت بأقوال والد المجنى عليه ابراهيم محمد ابراهيم حبيب برؤيته للمتهمين وقت ارتكاب الحادث مع أنها غير معقولة إذ لو كانت رواية صحيفة لاستعان بأهله وخدمه فى انقاذ ابنه من الضرب — ولم ترد المحكمة أيضا على ما تمسك به الدفاع من ثبوت كذب هذا

الشاهد في الانتهام الذي وجهه إلى أحمد عبد المطلب شلتوت وصرفت النيابة العمومية النظر عنه — كما أغفلت الرد على ما تمسك به الدفاع من تناقض في أقوال شهود الإثبات — هذا إلى أنها قد جزأت أقوال هؤلاء الشهود فأخذت بجزء منها وأطرححت الجزء الآخر من غير أن تبين العلة في ذلك وأخذت بأقوال هانم في القضاء بإدانة الطاعن الأول وأطرححتها في شأن الطاعن الثاني ويضيف الطاعنان أن الحكم قرر أن بلاغى الحادث قدما في وقت واحد استنادا إلى أدلة لا تؤدي إلى ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها — واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها — وأطرح دفاع الطاعنين للاعتبارات الساتفة التي ذكرها — لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ماعداء مادام تقدير الدليل موكولا إليها — وكان لها أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بشرط منها وتعرض عن شرط آخر كما لها أن تأخذ بأقواله بالنسبة لمتهم وتطرحها بالنسبة لآخر إذ الأمر مرجعه إلى ما تقتنع به وتظمن إليه . وكان التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا — ولما كانت صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد والمحني عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بشهادة الشاهد متى كانت قد اطمأنت إليها — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعنان لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل انثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ ألزمت المحكمة الطاعنين بأن يدفعوا لورثة المحني عليه تعويضا لهم عن الضرر الناشئ عن وفاته مع أنها دانتهم بجريمة الضرب البسيط — ذلك لأن المسؤولية المدنية إنما تتبع المسؤولية الجنائية وجودا وعدما . ولأن التعويض يقدر بقدر الضرر الذي أحدثه المتهم بالمحني عليه — وأخيرا لأنه لا يمكن القول بوجود توافق ارادى بين المتهمين ما دامت المحكمة قد نفت عن الطاعنين

مساهمتها في الضرب الذي أقضى إلى الموت وادانتها بمجرمة الضرب البسيط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن الدعوى المدنية فقال "وحيث إنه غيما يختص بالدعوى المدنية الموجهة من عبد ابراهيم حبيب وأمينه محمد شلتوت قبل المتهمين الثلاثة الأولين فهم في محلها بالنسبة للمتهمين الأول والثاني لثبوت تهمة ضرب الجنى عليه الأول قبلهما للأسباب السابق بيانها — وهذه المسؤولية الجنائية وإن وقفت بالنسبة لما عند حد الضرب البسيط إلا أن هذا لا يقلل من شأن مسؤوليتهما المدنية الكاملة في خصوص التعويض المحكوم به لأن ارادتهما قد توافقت مع إرادة الغير من اشتراك في الحادث في الاعتداء على الجنى عليه ممن يجعلهما مسئولين عن التعويض برمته. وتقدر المحكمة التعويض الذي لحق بالمدعين بالحق المدني عن فقد ولدهما وعائلتهما وما حزن في نفوسهما من حزن والم بسبب ذلك تقدر المحكمة بمبلغ ٧٠٠ جنيه" وتحدث عن مسؤولية الطاعن الجنائية فقال "ومن حيث إنه فيما يختص بالمتهمين الأول والثاني "الطاعنين" فواقعة اعتدائهما على الجنى عليه ابراهيم عبد ابراهيم بالضرب ثابتة ثبوتاً كافياً من أقوال الشهود هانم محمد أحمد حبيب ومحمد علي عامر ومحروس عبد الله ناجي و ابراهيم علي عمار التي تطعن المحكمة إليها كل الاطعنان وتعتقد صحتها وتأخذها أساساً لقضائها في الدعوى وقد تأيدت هذه الأقوال بالإصابات التي شوهدت بكل منهما والتي تقطع باشتراكهما في الحادث والاعتداء على الجنى عليه فعلاً كما ساهم غيرهما معهما في ارتكاب الجريمة مثل عباس شلتوت أخيهما على القليل على ما جاء بأقوال الشهود جميعاً . "ومن حيث إن التحقيقات لم توصل لمعرفة شخصية الضارب للجنى عليه الضربات التي شوهدت بالرأس والتي أدت إلى وفاته وقد قصرت شهادة شهود الإثبات جميعاً عن تحديد الضربات التي أحدثها كل من المتهمين المذكورين فلا يمكن مؤاخذتهما إلا في حدود القدر المتيقن في حقهما وهو الضرب البسيط الذي لا يعجز عن العمل أكثر من عشرين يوماً الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٢

من قانون العقوبات — ولما كان فيما أورده الحكم المطعون فيه ما يكفي لإثبات اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى الطاعنين وغيرهم على ضرب المجنى عليه — وقد أفضى الضرب إلى موته — وكان أساس المسؤولية المدنية هو مجرد تطابق الإرادات ولو بخفاة وبغير تدبير سابق — ويكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه — ولما كان لا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل الطاعنين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهما وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة — ذلك لأن هذا الاتفاق إنما نقضه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير — وهو ما كان موضع اعتبار الحكم فأخذت الطاعنين بالقدر المتيقن وعاقبتهم بعقوبة لائحة — وألزمتهما متضامنين بالتعويض المدني عن وفاة المجنى عليه — لما كانت ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون ويكون ما أثاره الطاعنان في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٧)

القضية رقم ٨٢ سنة ٢٦ القضائية :

عقوبة . حكم . تسييه . تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة . هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم إلزامها بإبداء أسباب تقدير العقوبة التي أوقعتها .

إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رأته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبده على فهمى . و ٢ - على عبده على فهمى . و ٣ - شربان مدين مبروك (الطاعنين) و ٤ - عبد المجيد فضل الله محمد و ٥ - عبد المهدى عثمان - بأنهم المتهمون الأربعة الأول ضربوا عتره أحمد المليجى بأجسام صلبة راضة عصى فأحدثوا إصاباتا الموضحة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن قصدهم من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها . والمتهم الثانى أيضا - أحدث عمدا بزيب عثمان الفرماوى إصاباتا المينة بتقرير الطبيب الشرعى والى أعجزتها عن القيام بأعمالها الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . والمتهم الخامس - أحدث عمدا بحميدة أبو زيد سلامة إصاباتا الموضحة بتقرير الطبيب الشرعى والى أعجزتها عن أعمالها مدة تزيد عن العشرين يوما . وطلبت إلى غرفة الإنهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بمقتضى المواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك في غيبة المتهم الخامس وحضوريا بالنسبة للباقيين . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من عبده على فهمى وشعبان مدين مبروك بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة ومعاينة على عبده على فهمى بالحبس مع الشغل مدة سنتين وبتفريم عبد المهدى عثمان الفرماوى عشرة جنهات وبراءة عبد الحميد فضل الله محمد مما أسند إليه . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأول والثالث وإن قرروا بالطعن على الحكم في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا فيكون طعنها غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعن الثانى .

وحيث إن مبنى الطعن من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في البيان كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان الطاعن وقضى بمعاقبته

بالحبس مع الشغل مدة سنتين في جريمة ضرب طبقاً للمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بينما قضى بمحاقبة المتهم آخر بماثله جرماً بتفريجه عشرة جنهات دون أن يبين علة تخفيف العقوبة بالذمة لهذا الأخير وتشديدنا على الطاعن . وإن كانت العلة في تغليظ عقوبة الطاعن هي أنه دين في جريمة أخرى منطبقة على المادة ١/٢٤٢ فإن في ذلك إخلالاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة ادعى بما تتحقق به جميع العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعن ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وانتهى إلى قوله ”وعقاب على عبده على فهمي (الطاعن) منطبقة على المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون المذكور لأن هذا المتهم ارتكب الجريمتين المستندتين إليه بناء على قصد جنائي واحد وكانت مرتبطين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة “ — لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات وهي عقوبة الجريمة الأشد ، وكان تقرير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية ، وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته ، فإن النحي على الحكم بالتقصير والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس ويتعين لذلك الحكم برفض الطعن موضوعاً .

(١٣٨)

القضية رقم ٨٣ سنة ٢٦ القضائية :

(١) وصف الآفة . جريمة ضرب أفضى إلى الموت . تعديل المحكمة وصف الآفة فيها بما يتضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة ومما لته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المحنى عليه وهو ما كان داخلا أصلا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام . لا خطأ . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) دفاع . إجراءات . خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات .

٢ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفضى إلى الموت حسبما انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة . وساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المحنى عليه وهو ما كان داخلا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة برمتها مطروحة بالجامعة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئا ، فإن المحكمة إذ فعلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الدفاع .

٢ - خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الإجراءات إذ أن على المدافع أن يطلب تدوين ما يريد إثباته من أوجه دفاعه .

الترافع

اتهمت النيابة لعامة الطاعن بأنه : ضرب فؤاد شريف فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وطلبت غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات . فصدر قرار القرفة بذلك ومحكمة جنايات اسكندرية قضت بحضورها محمدا بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات بمعاينة نصر محمد سعيد أبو عيشه بالحس

مع الشغل سنة واحدة وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سألني
الذكر ضرب فؤاد شريف فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي
تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . فطمئن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه جاء
معيبا بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وببطلان إجراءات التحقيق كما يشوبه
فساد الاستدلال وخطأ الاسناد والإخلال بحق الدفاع ، أما مخالفة القانون
والخطأ في تطبيقه فلأن الطاعن كان مقدما لمحكمة الجنايات بتهمة الضرب المفضي
إلى الموت وكانت الضربة المميتة هي التي أصيب بها المحنى عليه في رأسه ، غير أن
المحكمة دانت في تهمة الضرب البسيط دون أن ترفع بها الدعوى بخالفت نص
المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية يضاف إلى ذلك أنه لم يثبت
من الأوراق أن الطاعن هو الذي ضرب المحنى عليه في الصفن كما قال الحكم بل
أن زميلا لاتهم يدعى عبد الفتاح حسن وصفي هو الذي أحدث بالمحنى عليه
جميع إصاباته وأخرجته النياية من الاتهام وكان يجب على المحكمة أن تقرر إدخاله
في الدعوى حتى يمكن حصر المسؤولية كذلك لم تلتف المحكمة نظر الدفاع إلى الواقعة
الجديدة وهي الضربة التي أصابت الصفن ، أما بطلان إجراءات التحقيق فلأنه
تم في غيبة المتهم رغم حضوره ، ولأن الطاعن عرض على بعض الشهود بغير حضور
محامييه وبعد أن رآه اشهود خارج غرفة التحقيق قبل عملية العرض وقد دفع
الطاعن ببطلان التحقيق ولم ترد المحكمة على هذا الدفع ، وأما فساد الاستدلال
فان الشاهدة أنيسه سليمان شهدت أمام المحكمة أنها لا تعرف عبد الفتاح حسن
مع مخالفة ذلك لأقوالها في التحقيق وكان يجب على المحكمة أن تتمكن الدفاع
من مواجهتها بأقوالها الأخيرة ، هذا فضلا عن تناقض الشاهد كمال سلامه
في أقواله ، وتقريره ما يفيد أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وقد
ذكر الدفاع عنه أمام المحكمة ما يفيد قيام هذه الحالة مما كان يوجب على المحكمة

أن تبحثا لثبته أو تنفيها ، وأما خطأ الاستناد فإن الحكم أرجع حصول الحادث إلى سبب لم يثبت في الأوراق ولا على لسان أحد من الشهود أمام المحكمة ، كذلك أسند الحكم إلى شاهد كمال سلامه أنه وصف الاعتداء بأنه كان "ضربا قاميا مؤثما" وعلى عبارة لا أصل لها في الأوراق وأخيرا يقول الطاعن في شأن الإخلال بحقه في الدفاع أن المحكمة ضاقت باستجواب الشهود من جانب الدفاع فقطعت هذا الاستجواب فجأة ، فضلا عن أن كاتب الجلسة اقضب مرافعة الدفاع اقتضابا مغللا لا يمثل حقيقة ما قاله الدفاع .

وحيث إن الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه فأحدث به الإصابات المينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وأحيلت إلى محكمة الجنايات بهذا الوصف وأخذت المحكمة في نظرها وتبين لها بعد التحقيق الذي أجريته أن الواقعة جنحة ينطبق عليها نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأن المتهم مشغول عن بعض هذه الضربات فقط ، ولما كان الحكم قد أورد على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان تعديل الوصف حسبما انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية الطاعن عن الضربة التي انتجت الوفاة ومسألهته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه ، وهو ما كان داخلا في الوصف الذي أحيل به الطاعن من غرفة الاتهام ، لما كان ذلك وكانت الواقعة برمتها مطروحة بالجلسة ، ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة إليها شيئا فإن المحكمة إذ فعلت ذلك فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخأت بحق من حقوق الدفاع ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وسمعت شهود الإثبات في حضور الطاعن ، وكان كل ما جاء بوجه الطعن خاصا ببطلان التحقيق الذي باشرته النيابة يدور حول الطريقة التي اتبناها المحقق والظروف التي أحاطت بهذا التحقيق ، وليس من شأن ذلك أن يمس حقوق المتهم في الدفاع ، وفوق ذلك فإن الحكم المطعون قد رد ردا سائما على ما أثاره الدفاع أمام محكمة الموضوع في هذا الخصوص لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة قد أفسحت صدرها ومكنت الدفاع من مناقشة

شاهدى الإثبات كمال سلامه وأنيسه سليمان ، وكان للحكمة أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة ، وإن خالف ما تأخذ به قولاً آخر للشاهد ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه قيام هذه الحالة أو ما يرشح لقيامها ، ولما كان سبب الحادث ليس «نصراً من عناصر الجريمة ، فسواء صح السبب الذى أورده الحكم بأنه هو الذى أدى إلى وقوعها أو لم يصح فلا أثر لذلك على الواقعة التى أسندها الحكم إلى الطاعن مستدلاً على وقوعها منه بأدلة سائفة ، أما خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع الطاعن بالتفصيل فلا يعيب الإجراءات إذ أن كل المدافع أن يطلب تدوين ما يريد إثباته من أوجه دفاعه ، لما كان ما تقدم بجمبه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له عمل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(١٣٩)

القضية رقم ٨٤ سنة ٢٦ القضائية :

إثبات شهادة . حكم . تسميه تناقض أقوال الشهود . استخلاص الحكم الادانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . لا عيب .

إن التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يوجب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه ، إذ مرجع ذلك إلى عقيدة المحكمة وأطمئنانها إلى صحة الدليل الذى تأخذ به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب محمد عيسى السيد بهصاً على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة

يستحيل برؤها هي فقد جرحه مساحته ٢ سم من عظام الجمجمة من المرجح ملؤه
بنسيج ليفي ليست له القدرة على حماية المخ مقابلة من التغيرات الجوية والصدمات
البسيطة التي ما كانت تؤثر فيه لو كان محميا بالعظام وقد تنشأ من ذلك حالات
مرضية خطيرة مضاعفة كالتهاب السحايا وفويات الصرع والشلل والجنون وغير
ذلك من المضاعفات البالغة الخطورة مما لا يتسنى معه تقدير مدى العاهة على
وجه التحديد على أن الفقد العظمى بمحاثه الراهنة فيما لو لم تطرأ أى مضاعفات
تعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءته على العمل وقوة جلدته واحتماله بما يقدر
بحوالى ١٠٪. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لها كته
بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ عقوبات فصدر الأمر بذلك . وقد ادعى
محمد عيسى السيد بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه
بصفة تعويض . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضورها عملاً بالمادة ١٧
و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة حسنى مغازى عيسى بالحبس مع الشغل
لمدة سنتين وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى ١٠٠ جنيه على سهيل التعويض
المؤقت والمصاريف المدنية وثلاثمائة قرش أتعاباً للحاماة . فطعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون
فيه دان الطاعن بالضرب العمد الذى نشأت عنه عاهة مستديمة مع أنه كان فى
حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن ماله لأن المجنى عليه وفريقه جاءوه معتدين
وأحدثوا به عدة إصابات اضطرت معها إلى رد الاعتداء بالقدر اللازم وأن الحاضر
عنه دفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فأغفلت المحكمة دفاعه ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التى استخلص منها
ثبوتها وقال فى بيان الواقعة " أن المتهم حسنى مغازى عيسى " وهو الطاعن "
وأخوه محمد مغازى عيسى والسيد مغازى عيسى أقدموا فى يوم الحادث على قطع

جسر لحقل يمتلكه محمد عيسى السيد المجنى عليه فلما علم هذا الأخير بذلك منه حاول أن يمنعهم عما عولوا عليه فتطور الأمر بين الفريقين إلى شجار أسفر عن عدد من المصابين واعتدى في أثناء ذلك المتهم حسنى مغازى عيسى بفأس على رأس محمد عيسى السيد فأحدث به إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة وقدم المجنى عليه بلاغا بالحادث فور وقوعه إلى مأمور قسم دسوق — ثم عرض لدفاع الطاعن وأطرحه في قوله "أما أن هذا الأخير" أى المجنى عليه "هو الذى بدأ التعمدى فقول لم يثبت من واقع عناصر الدعوى وإن كان عدد من فريق المتهم قد أصيب بشئ الإصابات فإن هذا الظرف إنما يرجع إلى أن شجارا قام بين الطرفين فتبادلا الضربات وفى أثناء ذلك إنقض المتهم بالفأس على رأس المجنى عليه وأصابه تلك الإصابة الخطيرة التى أحدثت له عاهة مستديمة برأسه" ويتضح من ذلك البيان أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى لأنه هو الذى بدأ المجنى عليه بالعدوان بأن أقدم مع نفر من فريقه على قطع جسرا لحقل المجنى عليه فلما حاول هذا رده منعاً للضرر عن ملكه وحدث بينهما بسبب ذلك مناقشة وتماسك لم يكن من الطاعن إلا أن ضرب المجنى عليه بفأس كان يحملها لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بما يتفق قيام حالة الدفاع الشرعى فإنه لا يكون قد أخل بحقه فى الدفاع ويكون ما جاء فى وجه الطعن على غير أساس. وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو قصور الحكم فى بيان مدى أقوال الشهود الذين استند إليهم فى القضاء بالإدانة وفى بيان الأفعال المسندة إلى الطاعن وإلى باقى المتهمين وفى الرد على ما جاء فى بلاغ المجنى عليه من عدم اتهام الطاعن بإحداث إصابة لرأس التى تخلفت عنها العاهة وما ظهر من تناقض أقوال ابن المجنى عليه فى مراحل التحقيق المختلفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند فى إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وابنه السيد مغازى واستخلص منها أن الطاعن هو المسئول دون غيره عن إصابة العاهة وأورد أقوالها على نحو من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها — لما كان ذلك وكان التناقض فى أقوال الشهود يفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائما بما لا تناقض فيه وكان

لا جناح على المحكمة إذ هي عوات على بلاغ المجنى عليه ولو خلا من بيان محدث
إصابة العامة من بين من اتهمهم إذ مرجع ذلك إلى عقيدة المحكمة واطمئنانها
إلى صحة الدليل الذي تأخذه — وكان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ليس
في حقيقته إلا جدلا موضوعيا يتعلق بتقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع
ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا
يرفضه موضوعا .

(١٤٠)

القضية رقم ٨٨ سنة ٢٦ القضائية :

قتل عمد . نية القتل . حكم تسيبه . استخلاص نية القتل من استللال المتهم سكينات حد واحد
مذنب الطرف طولها ١٥٠ سم وطعنه بها المجنى عليه طعنة شديدة موجهة إلى مواضع قاتلة وأن الدافع
لا ارتكاب الجريمة هو سبق إتهام أخ القتيل في قتل ابن عم المتهم قبل الحادث بيومين . هو استخلاص
حائع وصحيح فأمرنا .

حتى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة لاتهم
واستظهرها في قوله ” ريث لما عن توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكينات
ذات حد واحد مذهب الطرف طولها ١٥٠ سم طعن بها المجنى عليه طعنة شديدة
وسددها بقوة إلى مواضع قاتلة للقلب والجحاج الحماجر والكبد والدافع له على
اقراف جريمة القتل سابقة لإتهام أخ القتيل في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث
بيومين “ . فإن هذا الذي قاله الحكم سائق في استخلاص نية القتل لدى المتهم
وصحيح في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عبد العزيز محمد سليم عمدا مع سبق
الاحترار والترصد بأن اتوى قتله وأعد لهذا الغرض سكينات حملها معه وترصد له

بجوار حانوت صلاح شاكر أحمد حيث علم بوجوده فيه ولما هم بالانصراف من الحانوت طعنه بالسكين التي كان يحملها قاصدا قتل فحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت إلى غرفة الايام إحالته إلى محكمة جنايات الحليزة لمعاقبته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ عقوبات فقررت غرفة الاتهام بذلك .

ومحكمة جنايات الحليزة قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبية المتهم حسن بركات سليم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة مستبعدة بذلك ظرفى سبق الاصرار والزهد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في الاستدلال على نية القتل لدى الطاعن إذ استند في ذلك إلى مجرد ضرب المجنى عليه بسكين وإحداث طعنة واحدة في صدره وهذا الذى قاله الحكم لا يكفي لاستخلاص نية القتل - هذا إلى أن الحكم قد شابه تناقض في أسبابه فقد أثار الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الموضوع أن أقوال العسكرى محمد كفافى تتناقض مع أقوال ضابط المركز السيد محمد طرنه الذى قرر في التحقيق أن العسكرى انتقل معه عقب إبلاغ المركز بالحادث وقبض العسكرى على الطاعن تحت إشرافه وأوضح الدفاع أن رواية الضابط هذه تحمل الدليل على كذبها إذ لا يعقل أن يبقى المتهم بمكان الحادث إلى وقت وصول رجال القوة . ومع ذلك فإن المحكمة استندت في إدانة الطاعن إلى أقوال الضابط والعسكرى وبذلك يكون الحكم قد بنى على أمرين يتناقض كل منهما مع الآخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الممد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وتحدث عن نية القتل واستظهرها في قوله

”وحيث إنه عن توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكيناً ذات حد واحد مدب الطرف طوله ١٥٥ سم طعن بها المجنى عليه طعنة شديدة وسدها بقوة إلى مواضع قاتلة للقلب والجحاجز والكبد والدافع له على اقراراف جريمة القتل سابقة اتهام أخ القتل وهو عبد الرحمن سليم في قتل زكريا سليم ابن عم المتهم قبل هذا الحادث بيومين على نحو ما ثبت على لسان البوليس المسمى وأيده في ذلك العمدة في التحقيقات“ — ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سائفاً في استخلاص نية القتل العمدة لدى الطاعن وصحيفا في القانون . وكان الحكم لم يستند في إدانة الطاعن إلى أقوال ضابط البوليس بل عول على أقوال شهود آخرين غيره وكان للحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولما في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها مما لا تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب — لما كان ذلك — فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وحضور المادة محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حستين المستشارين .

(١٤١)

القضية رقم ٨٤٠ سنة ٢٥ القضائية :

اشتباه . تطبيق م ٣٢ عقوبات في جريمة الاشتباه والجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها
المشتبه فيه . لا محل له .

إن حالة الاشتباه تقتضى دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى
التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بمعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣
من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى العمومية عن الاشتباه
في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، ولا محل لسريان حكم
المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده . بأنه عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه
في القضية رقم ٢٣١٢ سنة ١٩٥٣ جنح الرمل لسرقة رغم سبق الحكم عليه
في القضية رقم ٧١٧ سنة ١٩٤٨ جنح اسكندرية بالمراقبة للاشتباه . وطلبت
حقابه بالمواد ١/٥ و ٢/٦ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة
جنح كرموز الجفرية قضت بحمل بمسواد الاتهام حضورياً واعتبارياً بحبس

ملحوظة : أمددت المحكمة حكيم آخرين بهذا المبدأ بذات الجلسة في التفتيحين رقم ٨٤١
و ٨٤٢ سنة ٢٥ قضائية .

المتهم ثلاثة شهور بالشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الخاص الذى يمينه وزير الداخلية لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه ومع النفاذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المحكمة المطعون فى حكمها إذ قضت ببراءة المطعون ضده قد أسست قضاءها على ماقاله من أنه كان يجب أن يحاسب المتهم من تهمتى السرقة والعود للاشتباه معا مع تطبيق المادة ٣٢ للحكم بعقوبة واحدة، وانهى الحكم إلى الاكتفاء بالعقوبة المحكوم بها فى قضية السرقة قالت المحكمة ذلك مع أن الشخص المعاند للاشتباه يحكم عليه طبقا للمادة ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بالجس والمراقبة وهما عقوبتان أصليتان مما يجعل جريمة العود للاشتباه فى هذه الحالة أشد عقوبة من السرقة ومتى رفعت الدعوى عن جريمة الاشتباه فبتعين على المحكمة أن تقضى بالإدانة مع خصم المدة التى يكون المحكوم عليه قد نفذها من الحكم الآخر أو تراعى المحكمة فى تقديرها ما سبق الحكم به فى الجريمة الأخف ، أما وقد قضت بالبراءة فإنها تكون غطئة فى تطبيق القانون وطلبت النيابة العامة تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بأنه حاد حالة الاشتباه بأن حكم عليه فى اللجنة ٢٣١٢ سنة ٥٣ الرمل لسرقة رغم سبق الحكم عليه فى القضية ٧١٧ سنة ١٩٤٨ كموز بالمراقبة للاشتباه وطلبت معاقبته بالمادتين ٥ و ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة بمحس المتهم ثلاثة شهور والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة

البوليس في المكان الذي يمينه وزير الداخلية لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه ، ولما استأنف المحكوم عليه قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مسندة إلى ما قالته . "إن المحكمة حين محاسبة المتهم عن تهمة السرقة كان عليها أن تحاسبه أيضا عن تهمة العود للاشتباه الحالية وتطبق بخصوص التهمتين المادة ٣٢ عقوبات ولكنها لم تفعل فيتمين مراعاة تطبيقها الآن والاكتفاء بما حكم به في القضية ٢٣١٢ سنة ١٩٥٣ جنح الرمل والغاء الحكم وتبرئة المتهم "

وحيث أن الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى ، وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون خطر في شخص المتصف به ، ورتب عليه — إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر — وجوب إنذاره أو معاقبته كنتيجة على تجديد حالة الاشتباه واتصال فعله الحاضر بما ضيه الذي اترع منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقومات خاصة جعلها الشارع اشارة على ميل المشتبه فيه لنوع من الاجرام فقد خول القاضي أن يصدر حكما واجب التنفيذ فورا اما بالإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيا أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

وحيث أنه لما كان الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها ، وكان اجتماع صفة الاشتباه مع ارتكاب المشتبه فيه جريمة من الجرائم التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في مادته الخامسة والتي تجعلها مستحقة للعقوبة ، ليس في هذا الاجتماع ما يسمح قانونا باعتبار حالة الاشتباه من الأحوال التي تخضع لحكم التعدد المادي أو المعنوي الصوري الذي يوجب توقيع عقوبة واحدة هي المقررة لأشد الجرائم المتعددة ، ذلك بأن ثبوت صفة الاشتباه لا يفيد أكثر من أن المشتبه فيه أصبح مصدر خطر على أمن الناس

وعلى حقوقهم ، وأنه وإن كان القانون قد عد حالة الاشتباه حالة إجرامية إلا أنها ما زالت متجردة عن ذلك النشاط الذى يمارسه الجانى عند ما يقارن جريمة من الجرائم مما يحمل الناس يحسون بأثرها الظاهر لهم ، يؤيد هذا النظر مانص عليه الشارع فى المادة الخامسة المشار إليها من أنه ” يعد مشتبهاً فيه كل شخص تزيد سنه على خمس عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة فى إحدى الجرائم الآتية... “ مما مفاده أن الشارع يسوغ توافر حالة الاشتباه المعاقب عليها مع وجود حكم سابق بالإدانة وما نصت عليه المادتان ٦ ، ٧ من إيجاب معاقبة المشتبه فيه بعقوبة المراقبة أو بها مع الحبس فى حالة العود وما جاء بالمادة الثامنة من وجوب تنفيذ الأحكام التى تصدر على المشتبه فيه ولو مع حصول استئنافها ، ومقارنة هذه النصوص التى وردت متعاقبة الترتيب بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يدل بغير شبهة على أن الشارع أوجب للمشتبه فيه عقوبة مستقلة عن العقوبة التى استحقها على الجريمة الأخرى ، يوقعها القاضى عليه كلما رأى فيما يثبت وقوعه منه — بوصف كونه مشبوهاً — مظهراً من مظاهر خطورته ، فيه نوع من المساس بالأمن العام — ومتى تقرر ذلك أمكن القول بأن حالة الاشتباه تقتضى دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بعموم القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوى فى ذلك أن ترفع الدعوى العمومية عن الاشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة ، والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذى فرضه الشارع للجرائم الاشتباه وانحراف عن الغاية التى تغياها من هذه النصوص .

وحيث إن هذه المحكمة سبق لها أن قررت هذا المبدأ فى ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المنشردين والأشخاص المشتبه فيهم ، وذلك بحكمها الصادر بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٣٠ فى الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٧ ق ، وأما وإن كانت قد قضت بعد ذلك على خلاف حكمها الأول وذلك بالحكم الصادر بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٣ فى الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٣ ق إلا أنها ترى أن رجوعها إلى

تقرير المبدأ السابق هو الأكثر انطباقاً على القانون والأقرب مسابقة لفرض الشارع .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون حكم محكمة أول درجة بمعاينة المطعون ضده بالجلسة ثلاثة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه هو قضاء أصاب وجه التطبيق السليم للقانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين معه نقضه وتأييد الحكم الابتدائي الصادر من محكمة كرموز الجزئية بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤

(١٤٢)

القضية رقم ١٢٦٣ سنة ٢٥ القضائية :

قض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . استئناف . حكم مآدر ضده المستول عن الحق المدني في دعوى مدنية مقامة عليه تبعا للدعوى الجنائية تعويض لا يزيد عن النصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو طعن فيه بطريق النقض .

لا يجوز للمستول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية المقامة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبيد الحافظ حسن أحمد خليفه السائق بشركة الكوكاكولا المستولة عن الحقوق المدنية "الطاعة" بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمدا في

قتل حسن عبد الرحمن يوسف وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وعدم اتباعه التواخي بأن قاد سيارة بسرعة ينتج عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته ولم يتخذ الحيطة اللازمة لمقادة اصطدامه بالمسارة فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقد ادعى عبد الرحمن عبد الرحمن يوسف بحق مدني قبل المتهم وشركة الكوكا كولا بصفته مسئولة مدنيا وطالب القضاء له عليهما بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت على سبيل التضامن وطلب ضم قضية أخرى اتهمت فيها النيابة العامة عبد الرحمن بمحفوظ جمعة العامل بشركة الكوكا كولا بأنه : تسبب بإهماله وعدم احتياطة في قتل ذات المجنى عليه ، كما طلب القضاء له بالتعويض قبل المتهمين والشركة المسئولة مدنيا بطريق التضامن . ومحكمة بندر بنها الجزئية قضت حضوريا براءة المتهمين عبد الحافظ حسن احمد خليفه وعبد الرحمن محفوظ جمعة مما نسب إليهما وإلزامهما وشركة الكوكا كولا متضامين بأر يدفعما للدعي بالحق المدنى عبد الرحمن عبد الرحمن يوسف قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و٢٠٠ قرش أتمابا للامامة بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة العامة الحكم كما استأنفته شركة الكوكا كولا ومحكمة بنها الاستئنافية بهيئة استئنافية قضت حضوريا أولا : بعدم جواز استئناف شركة الكوكا كولا المسئولة عن الحقوق المدنية مع إلزامها بالمصروفات الاستئنافية . وثانيا - بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهمين وأعفتهما من المصروفات الجنائية . فطعن الوكيل عن شركة الكوكا كولا في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت عبد الحافظ حسن احمد خليفه السائق بشركة الكوكا كولا المسئولة عن الحقوق المدنية "الطاعة" بأن تسبب بغير قصد ولا تعمدا في قتل حسن عبد الرحمن يوسف وأقامت عليه

الدعوى العمومية أمام محكمة جنح بنها الجزئية وطلبت معاقبته وفقا للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات فتدخل عبد الرحمن محفوظ جمعه والد القاتل مدعيا بالحق المدني قبل المتهم والطاعة وطلب ضم قضية أخرى اتهمت فيها النيابة العامة عبد الرحمن محفوظ جمعه العامل بشركة الكوكاكولا بأنه تسبب باهماله في قتل ذات الجنى عليه وبعد أن قررت المحكمة بضم هذه الدعوى إلى الدعوى الأخرى طلب المدعى بالحق المدني الحكم ضد المتهمين والمسئولة عن الحقوق المدنية بالتضامن بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة بنها الجزئية ببراءة المتهمين وإلزامهما وشركة الكوكاكولا متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني قرشا صاغا على سبيل التعويض ، فطعنتم شركة الكوكاكولا في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إنه وفقا للمادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بالقانون المذكور فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية أما إذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية فليس ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات — لما كان ذلك كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا تميز للدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتهنية للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا — وكانت هذه القامدة تسرى ولو وصفت التعويض المطلوب بأنه مؤقت كما هو الحال في هذه الدعوى — فإنه لا يجوز للشئول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية المقامة عليه متى كان التعويض المطالب به هو قرش صاغ واحد والتالى لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض لأنه لا يعقل أن يكون الشارع قد أفضل باب الاستئناف في مثل هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها

بطريق النقص يؤكد هذا النظر أن المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أباحة للتم أن يستأنف الحكم الصادر ضده إذا كان بغرامة تقل عن خمسة جنيهات في حالة واحدة هي حالة بناء الاستئناف على خطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها — وإذا كانت الطعن بالنقص بحسب الأصل جائزا في كل حكم نهائي متى كان مبنيًا على خطأ في تطبيق القانون أو على وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم فقد كان مفهوم ذلك أن الطعن بالاستئناف في مثل هذه الأحكام لا يكون جائزا إذا كان مبنيًا على وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات في حين يكون الطعن بطريق النقص فيها جائزا إذا كان مبنيًا على هذا السبب ولكن هذه المحكة تلافيا لهذه النتيجة غير المقبولة فسرت الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ بمعنى الواسع بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان في الاجراءات أو الحكم وأباحة الاستئناف لكلا السببين .

وحيث إنه من جهة أخرى فإن المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه المحكوم أن يطعنوا أمام محكمة النقص في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في أحوال عدديتها وتنص المادة ٤٢٥ مكررا من القانون المذكور على أن المحكوم أن يطعنوا أمام محكمة النقص في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية وذلك إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في الأحوال المبينة في تلك المادة — ومقتضى ما تقدم أن الطعن بالنقص في الدعاوى المدنية لا يكون إلا في الأحكام الصادرة من محاكم ثاني درجة أما إذا كانت صادرة من محكمة جزئية فالتطعن فيها بطريق النقص يكون غير جائز .

وحيث إن لما تقدم يكون الطعن بالنقص غير جائز .

(١٤٣)

القضية رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ القضائية :

(ا) دعارة . إدارة منزل للدعارة . صورة واقعة تنوافرها عناصر هذه الجريمة . المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(ب) دعارة . وجود امرأة في منزل معد للدعارة . لا يعتبر بذاته معاونة في إدارة المنزل للدعارة ولا تحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(ج) دعارة . جريمة الاعتداء على ممارسة الدعارة . اعتياد أحد الرجال الردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء وارتكابه الفحشاء عدة مرات مع المهمة التي تستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة — توافر عناصر الجريمة المذكورة في حق المتهم . المادة ٩ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(د) تفتيش . حكم . تسييه . إثباته أن أمر التفتيش يجرى على تحريات جديده صلبته . تزيدته استدلالا على جديده التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا . لا يجب .

(هـ) مراقبة . اعتبار عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق بعقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون ومقتضى المادة ١٣ ق ٦٨ سنة ١٩٥١ .

١ — متى كان الحكم قد أثبت بأدلة سائغة أن المتهم تدير منزله للدعارة كما أورد مضمون ماجاء بمحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة بأنهن يمارسن الدعارة في المنزل كما أقر الرجال بأنهم يرددون عليه في أوقات متباينة لارتكاب الفحشاء نظير أجر تستوفيه منهم المتهم فان ما أثبت الحكم تنوافره في حق المتهم عناصر جريمة الاعتداء على إدارة منزله للدعارة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٢ — إن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة في إدارة منزل للدعارة إنما عنت المعاونة في إعداد المحل واستغلاله كمشروع ، وإذن فوجود امرأة في منزل معصد للدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو استغلاله ولا تحقق به تلك الجريمة .

٣ — متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معصد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء هذه مرات مع المتهمه وهي ممن يستخدمن في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك تتوافره في حق المتهمه عناصر جريمة الاعتقاد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٤ — متى أثبت الحكم أن أسر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيذا استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا .

٥ — ظاهر نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنه يعمل عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تليحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم .

الوقائع

انهمت النيابة العامة كلام من : ١ — صديقه محمود حسن "الطاهنة الأولى" و ٢ — فهمه صادق محمد و ٣ — سعاد محمد اسماعيل "الطاهنة الثانية" و ٤ — فاطمة حسن حسن خليفه و ٥ — خضره أبو العلا محمد . بأنهن للمتهمه الأولى أدارت منزلا للدعارة . المتهمات من الثانية إلى الخامسة — أولا : معاون المتهمه الأولى في إدارة منزلها للدعارة — ثانيا : اعتدن ممارسة الدعارة . وطلبت عقابن بالمواد ٨ و ٩ و ٣ / ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ولدى نظر الدعوى دفعت المتهمات بطلان إذن التفتيش . وبمحكمة الدرب الأحمر الجزئية . قضت

حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٣ و ٣١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ مع تطبيق المواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات أولا : -
 برفض الدفع بطلان إذن التفتيش . ثانيا : بحبس المتهم الأولى سنة مع الشغل وتغريمها ٢٠٠ جنيه مائتي جنيه وبإغلاق محلها ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه مع وضعها تحت مرافقة البوليس لمدة سنة وكفالة قدرها ٢٠ جنينها لوقف التنفيذ . ثالثا : بحبس كل من المتهمات الثانية والثالثة والرابعة سنة مع الشغل وتغريمها ١٠٠ جنيه مائة جنيه ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة وكفالة ٥٠٠ قرش خمسمائة قرش لوقف التنفيذ عن التهمتين مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . رابعا : بحبس المتهمة الخامسة ستة شهور مع الشغل عن التهمة الأولى مع تعديل الوصف وتطبيق المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وبراءتها من التهمة الثانية بلا مصروفات جنائية وذلك عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت المتهمات جميعا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعنن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعنة الأولى تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه يشوبه الإخلال بحق الدفاع ويعتمد على تفتيش باطل قانونا كما يبيحه القصور ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعنة طاب الاطلاع على أوراق الدعوى لحدائثة العهد بتويل المحامي عنها ، كما طلب الاطلاع على أوراق جنائية لإحراز المخدرات التي ضبطت واقعتها في نفس الوقت الذي تم فيه ضبط جريمة الدهارة وقد تقدم المحامي بعد الحكم في الدعوى يرجو تصحيح محضر الجلسة وإثبات ما أبداه زميله الذي حضر أمام المحكمة من عذر يبرر التأجيل ، فلم يتم شيء من هذا التصحيح ، أما عن بطلان التفتيش فإن محضر التفتيش جاء خاليا من إثبات واقعة نوم الطفليين

على سرير الغرفة التي قيل أنها أعدت لممارسة الدعارة وهي واقعة لها أهميتها ،
وقضلا عن ذلك فقد ذكر الدفاع أن الاعترافات المنسوبة للنسوة اللاتي كن
موجودات وقت الضبط قد انتزعت منهن تحت تأثير التهديد بإستاد جريمة
إحراز المخدرات إليهن ، كما استعملت هذه الوسيلة مع بعض الشهود لمصلحتهم
على قول ما قالوه ولم ترد المحكمة على هذا الذي أبداه الدفاع أمامها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافا لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد
أثبت بأدلة سائغة أن الطاعة تدير منزلها للدعارة كما أورد مضمون ما جاء
بمحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة
بأنهن يمارسن الدعارة في المنزل ، كما أقر الرجال بأنهم يترددون عليه في أوقات
متباينة لارتكاب الفحشاء نظير أجر تستوفيه منهم الطاعة ، ولما كان ما أثبتته
الحكم تتوافر به في حق هذه الطاعة عناصر جريمة الاعتياد على إدارة منزلها للدعارة
طبقا للسادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لما كان ذلك وكان تأجيل
نظر الدعوى مما يدخل في تقدير قاضى الموضوع وكان يبين من الاطلاع
على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلت مرتين بناء على طلب
الدفاع ، وقد حضر عن الطاعة في الجلسة الأخيرة محام ورافع عنها دون أن
يطالب تأجيل نظر الدعوى ولم يبد شيئا من الأسباب التي أشارت إليها في الوجه
الأول من طعنها كذا لم يتسك بطلب ضم القضية الخاصة بإحراز المخدرات التي
سبق طلب ضمها مما يفيد تنازله عن هذا الطلب أما تقديم المحامي الأصل
عريضة بعد إقفال باب المرافعة وصدور الحكم تتضمن طلبا لتأجيل لأعدار
أبداها ، فلا يغير من الأمر شيئا ولا يثريب على المحكمة إذا هي لم تلفت إلى هذا
الطلب وأما ما تقول الطاعة من أن الاعترافات قد انتزعت تحت تأثير التهديد ،
فالذى يبين من محضر الجلسة أنها لم تثر شيئا من ذلك أمام المحكمة حتى تكون
ملزمة باراد طيه . لما كان ذلك وكان خلو محضر التفتيش من ذكر واقعة نوم
طفلين على سرير بلحدي غرف المنزل ليس من شأنه أن يبطل إجراءاته ، ومن ثم
فإن ما تثيره الطاعة في طعنها لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه ، ووضوحا .

وحيث إن الطاعة الثانية تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنها دفت بطلان إذن التفتيش لعدم سبق صدوره بعد تحريات جديدة فرفضت المحكمة الدفع مستندة إلى أسباب لا تبرر ما انتهت إليه ، من ذلك أن المخبر زكى إبراهيم ليس من رجال الضبطية القضائية حتى يصبح قيامه بالتحري ، كما أن استناد الحكم إلى ما أسفر عنه التفتيش هو استناد إلى واقعة لاحقة على صدور الإذن به ، يضاف إلى ما تقدم أن الدفاع عن الطاعة أبدى للحكمة أن ذهابها إلى منزل المتهم الأولى إنما كان بسبب اشتراكها في جمعية مالية وطلب سؤال أعضاء هذه الجمعية فلم تجبه المحكمة ، وأخيرا فإن المحكمة طبقت في حق الطاعة المادتين ٨ و ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وقضت بأشد العقوبات طبقا للسادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات هذا في حين أن المادة ٨ المذكورة غير منطبقة لأن ما أسند إلى الطاعة لا يعتبر إدارة منزل للدعارة ولا معاونته في إدارته ومجرد ضبط الطاعة فيه لا يستفاد منه أنها تمارس الدعارة لأن هذه الجريمة يشترط فيها الاعتياد وهو أمر غير متحقق في الدعوى ومن ثم يكون مجرد ضبط الطاعة في المنزل هو أمر لا عقاب عليه .

وحيث إن ما تقوله الطاعة في الوجهين الأول والثاني مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد استنفايا لأسبابه قد رد على دفاعها بشأن جدية التحريات بما قاله من أن الثابت من أقوال الضابط والبوليس المسمى زكى إبراهيم الشورى سواء في محضر الضبط أو في المحضر الذى افتتحه حضرة وكيل النيابة بالأذن بالتفتيش أنهما قاما فعلا بمراقبة منزل المتهم الأولى فتحقق البوليس المسمى أنه فعلا يدار للدعارة ثم قام الضابط بتحقيق هذه التحريات فثبت لديه أنها صحيحة وبناء على تحرياته هو التى سبقت بتحريات البوليس وانتهى الحكم من فلك إلى أن الأمر الذى صدر بالتفتيش بناء على هذه التحريات هو أمر صحيح لا شائبة فيه ، ولما كان تقدير جدية التحريات متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى أقرتها عليه فلا يحدى المتهم نعيمه أن أمر التفتيش

صدر بناء على تحريات غير جدية، أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا فهو تزييد ، لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أسر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره ، لما كان ذلك وكان من وظيفة رجال الضبط القضائي أن يقوموا بأنفسهم بإجراء التحريات عن الجرائم التي يصل إلى علمهم أنها ترتكب للتحقق من وقوعها فعلا ، ولم أن يكلفوا أعوانهم بمساعدتهم في هذه التحريات تحت رقابتهم ، وكان الحكم قد قرر في بيان واضح أن تفتيش المنزل محل الواقعة قد تم بمعرفة الضابط نفسه يساعده البوليس الملكي زكي إبراهيم الشورى الذي كان يقوم بهذه المساعدة في حضور الضابط المذكور وتحت إشرافه — لما كان ذلك ، وكان ما قالته الطاعة عن سبب وجودها في المنزل هو دفاع موضوعي لا تنلزم المحكمة بالرد عليه ردا خاصا مادام ردها مستفادا من قضائها بالإدانة اعتمادا على أدلة الإثبات التي أوردتها ، لما كان ما تقدم فإن ما تثيره الطاعة في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إنه بالنسبة لما تنعاه الطاعة في الوجه الثالث فإن المحكمة قد أثبتت في حكمها أن الشاهد رفعت خليل جوده شهد بأنه اعتاد التردد على منزل المتهم الأولى يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهم الثالثة معاد محمد اسماعيل (الطاعة) — وكذلك المنهمة الخامسة قررت أن الطاعة من المواتى تستخدمهن صديفة في إدارة منزلها للدعارة ، وهذا الذي أثبتته الحكم يتوافر به عناصر جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون .

وحيث إن المحكمة قد أسندت إلى الطاعة أيضا أنها تعاون المنهمة الأولى في إدارة منزلها للدعارة وقضت عليها بعقوبة الحبس المقررة لهذه الجريمة ، ولما كان كل ما أثبتته الحكم في حق الطاعة هو أنها وجدت بالمنزل الذي تديره المتهم الأولى وأنها اعتادت ممارسة الدعارة فيه ، نظير أمر ، ولما كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة في إدارة

منزل للدعارة إنما سعت المعاونة في إعداد المحل واستغلاله كمشروع وكان وجود الطاعة الثانية في منزل الطاعة الأولى لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو استغلاله ، ولا تتحقق به تلك الجريمة ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قضت على الطاعة بالحد الأدنى المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون المذكور وأفصحت عن رأيها في تخفيف العقوبة بالنظر إلى ظروف الواقعة وإلى سن المهمة ، الأمر الذي يشعر بأن المحكمة إنما وقفت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يميز لها النزول دونه ، ومتى تقرر ذلك وكانت المحكمة قد أخطأت حين اعتبرت الطاعة عاونة في إدارة المنزل للدعارة وعاقبتها بالعقوبة المفروضة في المادة الثامنة ولو أنها تنبأت إلى هذا الخطأ في تطبيق القانون لكان ما رأته من التخفيف يوجب عليها أن تنزل بالعقوبة أكثر مما نزلت ، ، ولا يصح في هذه الحالة أن يقال بأن عدم مصلحة الطاعة على أساس أن العقوبة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة المنطبقة على ما وقع من الطاعة فهذا القول يستقيم أو أن المحكمة قد قضت بعقوبة يزيد قدرها على الحد الأدنى المقرر في القانون ، أما وقد التزمت هذا الحد ، فإنه يتم إصلاح ما أخطأت فيه بقصره ما هو مسند إلى الطاعة على تهمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة ، وتعديل عقوبة الحبس مع الشغل إلى مدة تقدرها هذه المحكمة بستة شهور أما عقوبة المراقبة فظاهر نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ يحل محلها عقوبة تسمية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم .

(١٤٤)

القضية رقم ٦٤ سنة ٥٦ القضائية :

استئناف . جرائم الجلسات . حكم صادر من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة إهانة وقعت عليها . استئناف المتهم هذا الحكم . غير جائز . المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

مؤدى نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنايات ، فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة إهانة وقعت عليها فإن الحكم يكون صحيحا لم يخالف القانون في شيء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أهان هيئة محكمة المساكن المنعقدة علنا . برأى المحكمة الكنية بالقول والاشارة بأن وجه إليها العبارات الموضحة بالمحضر وطلبت عقابه بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهم الحكم والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى بهيئة استئنافية وقضت حضوريا بعدم جواز الاستئناف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية في جريمة الإهانة التي وقعت عليها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته لأحكام المادتين ١٢٥ و ١٢٩ من قانون المرافعات

التي أطلقنا الحق في استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات فيما عدا حالة الإخلال بنظام الجلسة وهي المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٢٥ من ذلك القانون - لا فرق في ذلك بين أن تكون الإهانة وقعت على محكمة جزئية أو محكمة ابتدائية إذ الأحكام الصادرة في مواد الجنب تكون بطبيعتها قابلة للاستئناف بالقيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والقول بغير ذلك يحرم المتهم إحدى درجتي التقاضي المقررة له قانوناً في مواد الجنب .

وحيث إنه لما كان الحكم المستأنف صدر من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة اهانة وقعت عليها أثناء انعقادها تطبيقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي تنص على أن "للمحكمة أن تتحاكم من تقع منه أثناء انعقادها جلسة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بالمحكمة وتحكم عليه فوراً بالعقوبة ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نافذاً ولو حصل استئنافه". وكان الظاهر في الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات بطريق الاستئناف جائزاً وفقاً للقانون ويرفع إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظره تبعاً للقواعد العامة في الاختصاص فيأمر الحكم الصادر في مخالفة الإخلال بنظام الجلسة وذلك في المحاكم المدنية والجنائية على السواء طبقاً لنص المادتين ١٢٩ من قانون المرافعات و ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية فير أنه لما كانت المادة ٤٠٢ من هذا القانون الأخير قد بينت على صيغ الحصر الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام في الدعوى الجنائية فنصت على أنه "يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنب : (١) من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات (٢) من النيابة العامة إذا طلب الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته". وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا لسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومؤدى هذا النص عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنایات -

لأن كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم يكون صحيحاً لم يخالف القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس متصفاً بوقفه موضوعاً .

(١٤٥)

القضية رقم ٧٦ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) قانون . قانون المرافعات . متى ترجع إليه المحكمة الجنائية .
- (ب) حكم . التوقيع عليه . الأثر المترتب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في مهلة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ١٣١٢ . ج
- (ج) حكم . إصداره . إجراءات . حضور المتهم بجلسة المرافعة أو إعلانه لها بإعلائها صحيحاً . إعلانه بالجلسة المحددة لصدر الحكم . غير لازم .
- (د) قض . طعن . أسباب جديدة . إجراءات . بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .
- (هـ) قض . طعن . أسباب جديدة . إجراءات . إثبات . شهادة . النفي بوقوع خطأ في اسم أحد شهود الاثبات أدى إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثارته أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلوهذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

٢ - لما كان قانون الاجراءات اذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يربط البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا أمضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثانية الأيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يربط البطلان على بعدم مراعاته ، وكل ما رتبته على ذلك من أثر هو أن يكون للحكم عليه إذا حصل من قلم الكاتب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن أو يقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكاتب كما هو مقتضى نص المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - لا يوجب القانون إعلان المتهم للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسة المرافعة أو عملنا لها إعلانا صحيحا .

٤ - متى كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن "بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - متى كان ما ينهه المتهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود الانبات أدى إلى عدم إعلانه لا أثر له في الأوراق ولم يثره المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بدون قصد ولا تعمد في قتل خديجه منصور موسى وإصابة صبحي مصطفى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح بأن انحرف بسيارة كان يقودها إلى يسار الطريق دون أن يتأكد من خلوه كما قاد السيارة بسرعة لا تتناسب مع وعورة الطريق وبدون انتباه فصدم المجنني عليها فحدث بها الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والكشف الطبي والتي أودت بحياة الأولى . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ و ١/٣٢

من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من محمود مرسي سالم والد المتوفى ومصطفى مصطفى من نفسه وبصفته وليا طبيعيا على القاصرن فاروق وصبي قبل المتهم و ابراهيم محفوظ المسئول مدنيا " صاحب السيارة " و طلبا القضاء لهما عليهما بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض كما ادعى ابراهيم محفوظ المسئول مدنيا . قى مدنى قبل شركة مصر للتأمين و طلب القضاء له عليهما بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض و محكمة الزيتون الجزئية قضت عملا بمواد الانعام غيايا للنهم وحضوريا للباقيين — أولا : — بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وإلزامه و ابراهيم محفوظ متضامنين بأن يدفع لمحمود موسى ومصطفى مصطفى زعيم عن نفسه وبصفته مبلغ خمسمائة جنيه مصرى كتعويض مدنى والمصاريف و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة . ثانيا : — إلزام شركة مصر للتأمين بأن تدفع للمسئول عن الحقوق المدنية ابراهيم محفوظ مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف و ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته شركة مصر للتأمين بتوكيل و محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف لصدوره باطلا وباعادة أوراق الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فى الدعوى من جديد وألزم المدعين بالحق المدنى بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأعفتهم جميعا من المصاريف الختائية . نظرت محكمة الزيتون الجزئية هذه الدعوى من جديد وقضت حضوريا أولا : — باعتبار المدعين بالحق المدنى تاركين لدعواهما المدنية وإلزامهما بمصروفاتها . ثانيا : — بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ بلامصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلامصروفات جنائية فطعن الطاعن و هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا لعدم ايداع أسبابه عقب النطق به طبقا للمادة ٤٣٦ من قانون

المرافعات هذا فضلا عن عدم ايداع الأسباب في خلال الثانية الأيام التالية لتصدور الحكم اعمالا لنصر المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة استقر على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية إلا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، ولما كان قانون الاجراءات الجنائية إذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يربط البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثانية الأيام المشار اليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يربط البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتبته على ذلك من أثر هو أن يكون للحكم عليه إذا حصل من قلم الكاتب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداعه قلم الكاتب كما هو مقتضى نص المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أن التابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٥٤/٩/٣ وأجلت الدعوى بجلسة ١٩٥٤/١٢/٩ وفيها لم يثبت حضور الطاعن بمحضر الجلسة وحجزت القضية للحكم بجلسة ١٩٥٤/١٢/١٦ ثم قررت المحكمة مد أجل الحكم أسبوعا آخر دون أن تأمر باعلان الطاعن وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم بإدائته ، وأمام المحكمة الاستئنافية أمرت المحكمة بجلسة ١٩٥٥/٩/٥ بحجز القضية للحكم بجلسة ١٩٥٥/٩/٢٦ ورخصت للطاعن بتقديم مذكرة في مدى أسبوع ، وفي تلك الجلسة الأخيرة قررت المحكمة مد أجل الحكم بجلسة ١٩٥٥/١٠/٣ لتعذر المداولة دون أن يعلن بها الطاعن فلم يتمكن من تقديم مذكرة بدفاعه ، وقد ترتب على عدم اعلان الطاعن في محكمتي أول وثاني درجة بطلان الحكمين الصادرين منهما .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين مردود بأنه لما كان لا يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أثار شيئاً في شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كان الثابت من الاطلاع على تلك المحاضر أن الطاعن حضر بجلسته ١٩٥٥/٥/٢ التي تمت فيها المرافعة ورافع محاميه في موضوع الدعوى فقررت المحكمة بحجز القضية للمحك بجلسته ١٩٥٥/٩/٢٦ ورخصت له بتقديم مذكرة في مدى أسبوع وفي تلك الجلسة أقرت المحكمة بمدة أجل الحكم بجلسته ١٩٥٥/١٠/٣ لتعذر المداولة وفيها صدر الحكم حضوريا بتأييد الحكم المستأنف لما كان ذلك وكان القانون لا يوجب إعلان المتهم للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسته المرافعة أو معلنا لها إعلانا صحيحا فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له سند من القانون .

وحيث ان الوجه الرابع يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخل بمبدأ شفوية المرافعة إذ لم تسمع محكمة أول درجة بشهود واستندت في إدانة الطاعن إلى أقوال زكي سوريال في محضر جمع الاستدلالات — ولا يرد على ذلك بأن إعلان هذا الشاهد وباقي شهود الإثبات لم يتم بسبب عدم الاستدلال عليهم لأن الإعلان أرسل باسم زكي سوريال الذي عول الحكم خطأ على أقواله مع أن الشاهد الحقيقي يدعى نبيه زكي سوريال ، وقد اتجهت المحكمة الاستئنافية إلى استكمال هذا النقص فقررت إعلان شهود الإثبات ولكنها عادت بعد ذلك وضربت صفحا عن سماع شهادتهم واكتفت بسماع شهادة المهندسين الفني، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن فيما تقدم إذ يبين من مراجعة محاضر جلسات القضية أن المحكمة الاستئنافية حققت شفوية المرافعة بسؤال الشاهد أحمد شفيق في مواجهة الطاعن وأن سماع باقي شهود الإثبات لم يكن ممكنا أبداً ممثل النيابة في جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٥ من عدم الاستدلال عليهم ، كما يبين من محضر الجلسة التالية لها أن الدفاع عن الطاعن تنازل عن سماع شهادتهم ،

لما كان ذلك وكان ما ينغاه الطاعن في طعنه من وقوع خطأ في اسم أحد هؤلاء الشهود أدى إلى عدم إعلانه لا أثر له في الأوراق ولم يثر الطاعن أمام محكمة الموضوع فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن المحكمة استنتجت من أقوال الشاهد نبيه زكي سوريال أن الطاعن لم يكن أثناء قيادة السيارة شديد الحذر والانتباه وأنه اندفع بها إلى يسار الطريق دون أن يتحقق من سلامته فلم يتمكن من السيطرة على قيادتها مما يستدل منه على أنه كان يقودها بسرعة أفلتت زمامها منه فوقع الحادث نتيجة لذلك مع أنه بالرجوع إلى أقوال هذا الشاهد يتضح أنه نفى السرعة والاندفاع كذلك قرر شاهد الإثبات الآخر على حسن فائق أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة ٢٠ كيلومترا ، وأن الطريق كان غير ممهد وبه حفر كثيرة وأنه لا يقسنى لأية سيارة أن تسير في مكان الحادث بأكثر من هذه السرعة وأن الطاعن أطلق البوق قبل أن يمر بسيارته بجوار السيارة النقل ولم ينحرف إلى اليسار إلا ليتفادى الحفرة وجاءت المعايمة مؤيدة لهذه الأقوال إذ لم يمر في مكان الحادث على أثار لفرامل السيارة مما يضيء بأن المجنى عليها ظهرت بغتة أمام السيارة كذلك سكت الحكم عن الرد على ما أبداه الدفاع من أن الطاعن كان مضطرا إلى الانحراف إلى اليسار لمفاداة السيارة النقل ثم إلى الانحراف مرة ثانية بسببه وجود حفرة في الطريق ولظهور المجنى عليها أمامه فجأة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه من واقعة الدهوى بما تتوافره جرمين القتل الخطأ والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوت الخطأ في حقه أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وكان مما قال تعقيبا على أقوال شهود الإثبات ودفاع الطاعن أنه أخذنا من هذه الأقوال التي يبديها المتهم (الطاعن) يتضح أنه كان متجها في غير اتجاهه الطبيعي متجاوزا لسيارة أخرى تقف باليمين وكان يتعين عليه أن يبدي أشد الانتباه والحذر ولا احتمال لظهور سيارات من الجهة المقابلة فيتوقف نوا أو يتمهل حتى تمر ولا يمر إلا إذا لاحظ خلو الطريق من هذه الناحية إنما إهمالا منه اندفع إلى يسار الطريق لدرجة أنه

لم يتمكن من التحكم في قيادة السيارة لجرد وجود امرأة تسير على جانب الطريق في هدوء فإذا كان يفعل لو أن الذي ظهر له سيارة أخرى قادمه وهذا محتمل جدا ولكنه التفريط والاهمال أعماه حتى أنه ترك سيارته تسير على هواها ويندفع بها نحو المزارع مما يقطع بأن المتهم شخص ليس مهملا فحسب بل بلغ من الاستهتار حدا يتعين معه أخذه بمقوبة صارمة" ومفاد هذا الذي استخلصته المحكمة من أقوال شهود الاثبات ودفاع الطاعن في حدود سلطتها التقديرية ورتبت عليه في منطلق سليم مسئولية الطاعن الجنائية أن هذا الأخير كان يقود السيارة بسرعة ورعونة وفي غير تبصر ولا انتباه مما أدى إلى اصطدامه بالهجنى عليهما لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره الدفاع من شبهة وقرائن فإن ما ينهه الطاعن في طعنه لا يكون في حقيقته إلا جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيما مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيना ورفضه موضوعا .

(١٤٦)

القضية رقم ٧٨ سنة ٢٦ القضائية :

قتل خطأ . ذك الخطأ . صورة واقعة يتحقق بها ذك الخطأ في جريمة القتل الخطأ .

متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصا من أقوال شاهدى الرؤية ومن المعاينة أن الهجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا متزمتين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرا بالمتهم مقبلا نحوهما بسرعة بالسيارة التي يقودها من الاتجاه المضاد ولكن في ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشيا أن يدهمهما فأنحرقا إلى يسارهما لمقادة ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظرا لسرعتها فأنحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن

حيث اصطدم بالمجنى عليه بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة فإن الواقعة على هذه الصورة الذى استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ كما هو معروف به فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل عبد الهادى عجوب مجد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر دون أن يطلق آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح أجا الجزئية قضت بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلامصروفات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة استخلصت الخطأ من عناصر غير ثابتة إذ الثابت من المعاينة التى أجراها المحقق أن الحادث وقع على طريق عرضه ستة أمتار ووجدت السيارة التى كان يقودها الطاعن واقفة على يمين الطريق ومن خلفها بمسافة عشرة أمتار وعلى يمين الطريق أيضا وجدت جثة المجنى عليه ، كما شوهدت آثار الدماء عالقة بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة ومتناثرة على الجانب الأيمن من الطريق ، وأثبت الحكم الابتدائى أن الواضح من هذه المعاينة أن المجنى عليه كان يسير على يسار الطريق بالنسبة لاتجاهه المضاد ولاتجاه السيارة وهذه الملاحظات تنفى الخطأ عن الطاعن لأنها تفيد أن المجنى عليه كان يسير بدراجته على الجانب الأيسر من الطريق وأنه بعد أن جاوز مقدمة السيارة ووصل

إلى نهايتها اختل توازنه وخشى أن يسقط في التربة المجاورة له فوقع بالدراجة وارتطمت رأسه بعجلة السيارة الخلفية دون أن تصطدم به من الأمام ، وقد استندت المحكمة في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود مع أن أقوالهم تتعارض مع ماديات الدعوى فلا يصح الأخذ بتلك الأقوال ، هذا إلى أن المحكمة ، وقد دانت الطاعن لا على أساس ما أثبتته المعاينة وإنما على أساس أقوال الشاهدين السيد عبد الباقي مصطفى زميل المحنى عليه وإبراهيم محمد مسعود من أن السيارة كانت تسير بسرعة على يسار الطريق ، فإن ذلك يتناقض مع ما قالته بعد ذلك في حكمها من أن الحادث وقع على يمين الطريق ويتناقض كذلك مع ما ثبت من وجود آثار الدماء وجثة القتيل على يمين الطريق ، أما وجود السيارة على مسافة عشرة أمتار من موضع الجثة . فليس دليلا على السرعة لأن الطاعن لم يقف إلا بعد أن سمع الصباح ، فضلا عن أن الشاهد حسنى فوده شهد بأن الطاعن كان يفود السيارة بسرعة مادية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ومن بن هذه الأدلة التي استند إليها ما شهد به شاهدا الرؤية الصعيدي عبد الباقي مصطفى زميل المحنى عليه وإبراهيم محمد مسعود عامل الطرق اللذان أخذت المحكمة بأقوالهما دون باقي الشهود من أن المتهم (الطاعن) لم يلزم يمينه في السير بسيارته وأنه كان يسير على شمال الطريق في مواجهة المحنى عليه الذي كان ملازما يمينه ومن أنه كان يسير مسرعا ودون أن يستعمل آلة التنبيه مما أدى بالمحنى عليه أن يخرف إلى شماله لمفاداة السيارة وانحرف المتهم كروايته إلى يساره ثم إلى وقوع الحادث وإصابة المحنى عليه بالعجلة اليمنى الخلفية للسيارة ثم استطرد الحكم إلى بيان مؤدى محضر المعاينة فقال وقد أثبتت المعاينة عن أن السيارة تبعد عن جثة المحنى عليه عشرة أمتار رغم أن السائق قد أثبت أنه قد أوقف السيارة بمجرد وقوع الحادث ورغم أن الطريق غير مرصوف رغم ثقل السيارة لدليل مادي يؤيد مذهب إليه الشاهدان السابقان من أن السيارة قيادة المتهم كانت بسرعة لم يتمكن معها فائدها من الوقوف بها إلا بعد أن قطعت هذه المسافة ،

أما أن إصابة المحنى عليه كانت بالعجلة اليمنى الخلفية للسيارة فدلل على صحة رواية الصميدى عبد الباقي من أنه والمحنى عليه لما رأيا السيارة في مواجهتهما على يسار الطريق حاولا مفادتهما فانحرفا إلى يسارهما أى إلى يمين اتجاه السيارة فتمكن هو من مفادتها دون المحنى عليه ومفاد هذا الذى أثبتته الحكم مستخلصا من أقوال شاهدى الرؤية المقدم ذكرهما ومن المعاينة أن المحنى عليه وزميله الصميدى عبد الباقي وكل منهما يركب دراجته — كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاهها فلما أبصرا الطاعن مقبلا نحوهما بسرعة بالسيارة التى يقودها من الاتجاه المضاد ولكن فى ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشيا أن يدهمهما فانحرفا إلى يسارهما لمفاداة ذلك ، غير أن الطاعن لم يتمكن من إيقاف السيارة نظرا لاسرعتها فانحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمحنى عليه بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة .

ولما كانت الواقعة على هذه الصورة التى استخلصها الحكم المطعون فيه يتحقق بها ركن الخطأ كما هو معروف به فى القانون ، وكان يبين من ذلك أن قول الحكم بأن الطاعن كان يقود السيارة فى أول الأمر على يسار الطريق ثم قوله بعد ذلك أنه اصطدم بالمحنى عليه على الجانب الأيمن من الطريق يتفق مع الحقيقة التى استخلصها ولم يتناقض فى شئ فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه لا يكون إلا جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيना رفضه موزوما .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٤٧)

القضية رقم ١٤١ سنة ٢٦ القضائية :

تقضى . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم صادر في مخالفة لائحة الجلبانات . الطعن فيه بطريق التقضى غير جائز .

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالتقضى على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجلبانات والجنح دون المخالفات . فلا يجوز الطعن بطريق التقضى في الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجلبانات .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام بناء منزل بأرض الجلبانات بلا رخصة وطلبت عقابه بمواد لائحة الجلبانات الصادرة في سنة ١٩٢٦ . ومحكمة البلدية الوطنية قضت بحضوره بتفريم المتهم خمسة وعشرين قرشا والازالة ، فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بتأييد الحكم المستأنف وذلك بالتطبيق للواد ٢٠٩ و ٢١٠ من قرار محافظة القاهرة الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٦ والمادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٢ الخاص بتشكيل لجنة جلبانات المسلمين بمدينة القاهرة والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق التقضى ... الخ

المحكمة

... من حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه صدر في مخالفة للأئمة الجبانات بالتطبيق للواد ٧ و ٩ و ٢٠ من قرار محافظة القاهرة الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٦ والمادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة للجبانات المسجونين بمدينة القاهرة والمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ، وكان الطاعن قد قدم للمحاكمة بتهمة أنه بدائرة قسم الخليفة أقام بناء منزل بأرض الجبانات بدون رخصة ، وقضى ابتدائيا بتفريعه ٢٥ قرشا والازالة ، وتأيد استئنافيا من محكمة القاهرة الابتدائية ، وكانت المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجناح دون المخالفات ، فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا .

(١٤٨)

القضية رقم ١٤٦ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) قض . طعن . سبب جديد . حكم . حكم مستأنف . ليس اللهم أن يثير طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) قض . طعن . سبب جديد . تفتيش . الدفيع بطلان التفتيش . ليس اللهم أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - ليس اللهم أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش ، فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

رفع البرايل ١ . مبيجة (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة السيده فالحزبية . ضد ١ — السيد محمد عبد الوهاب الأهواني و ٢ — السيد هدى عبد الله عرابي (المطعون ضدهما الأول والثاني) إتهمهما فيها بأنهما اقتحما محله واستوليا على الأموال المبيجة بعريضة دعواه بلا وجه حق ، وطلب مما كتبهما بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات والحكم له قبلهما متضامنين مع وزارة المالية (المطعون ضدها الثالثة) بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى وقضت بحضوريا براءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها بالمصاريف وذلك تطبيقا للمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فاستأنف المدعى هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بحضوريات بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المستأنف أنه لم يلتفت إلى مذكرته التي طالب فيها تعديل وصف التهمة بتطبيق المادة ١٣٠ عقوبات بدلا من المادة ١٢٩ عقوبات الواردة في عريضة دعواه ، وقد حذا الحكم الاستئنافي حذوه وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يتنبه إلى هذا التعديل الذي ضمنه مذكرة أخرى قدمها المحكمة ثاني درجة بجلسته ١٩٥٥/٤/٢٠ كما يأخذ على الحكين الابتدائي والاستئنافي أنهما لم يتقيدا بطلباته بعد تعديل وصف التهمة وقضيا في الدعوى على أساس المادة ١٢٩ عقوبات ، فأخطأ في القانون . ويضيف

أن تمت إجراءات باطلة اتخذت ضده بأن نقش محله بغير إذن من الجهة المختصة ، فما كان يحق للتهمين أن يتجاوزا الاطلاع على الدفاتر إلى الاستيلاء على أمواله بغير حق بعد أن تبين أن المحل ليس لوالده ، وأنه لم يسبق أن ربطت عليه ضريبة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تناول دعوى الطاعن ، وما أحاط بها من ظروف ، وما رد به المطعون ضدهم عليها ، وانتهى إلى أنه لا دليل على صحتها ، وأن شاهده لم يؤيده فيها ، وقرر أن دخول المتهمين في محله باعتبارهما من مأموري الضرائب أمر كلفه لهما القانون ، وأن طلب إطلاعهما على الدفاتر إنما هو من صميم حقهما — لما كان ذلك ، وكان يؤدي ما ذهب إليه الحكم أن الواقعة المادية المنسوبة للتهمين والتي هي أساس المطالبة بالتعويض لا أساس لها بأى وصف وصفت ولم يقدم الطاعن عليها أى دليل جدى ، ولما كان الطاعن لم يوجه طعنا إلى الحكم الابتدائى ضد نظر الدعوى استثنائيا ولم يثر أمر تعديل الوصف أمامها حتى تمت المرافعة وحجرت القضية للحكم ، فليس له أن ينعى على الحكم الاستئنافى خطأ ، بعد أن أفسحت له المحكمة المجال لاستيفاء دفاعه ، ففصر في إبدائه حتى تمت المرافعة ، وليس له أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد خلاص إلى أن الدعوى كيدية ، فلا يبيح ما رماه به الطاعن من أنه لم يتقيد بوصف دون آخر — لما كان كل ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام هذه المحكمة ، مادام الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم المستأنف لأسبابه ليس فيه ما يبل على وقوع هذا البطلان ، وبذا يكون الطعن بأجمعه على غير أساس ويتعين رفضه ووضوعا .

(١٤٩)

القضية رقم ١٤٩ سنة ٢٦ القضائية :

سرقة . صورة رافعة سرقة تامة طبقا للمادتين ١٥١ و ١٥٢ ع .

متى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب المساعد بقلم الحفظ بمحكمة القاهرة التجارية كان قد بارح مكتبه يوم الحادث إلى غرفة كاتب أول المحكمة فاغتنم المتهم — وهو كاتب عمومي — فرصة غيبته وجعل يقلب الملفات الموضوعة على المكتب واختلس منها أمر أداء معين والمستندات المرافقة له وأخفى هذه الأوراق بين صديريه وقيصه ، ثم أحس بعد ذلك بافتضاح أمره إذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها ، فأعادها ووضعها بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب ، فإن هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بها في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق ورقة أميرية من أوراق المرافعة القضائية وهي أمر الأداء في القضية رقم ١٥٠٥ سنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمادتين المذكورتين بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف فظعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هذا الوجه الثالث هو أن الدفاع عن الطاعن تمسك بأن أحدا من شهود الإثبات لم يذكر أن يد الطاعن امتدت إلى أمر الأداء

موضوع الجريمة، ولكن الشاهد الأول سمعان تادرس جرجس قرر بأن الطاعن أخذ بعض الأوراق ولا يعلم إن كان من بينها أمر الأداء أم لا ، كذلك قرر عبد المقصود خضر بأنه لم ير الطاعن يأخذ شيئاً من الأوراق ، أما الشاهد الثاني فقد قرر بأنه لا يعرف نوع الأوراق التي وضعها الطاعن في الدفتر ، ويؤخذ من ذلك كله أن الشهود قطعوا بأن يد الطاعن لم تمس أمر الأداء ، غير أن المحكمة أعرضت عن هذا الدفاع ، ولم ترد عليه . هذا إلى أن التحقيق أثبت أن الشهود السالف ذكرهم كانوا جميعاً بالغرفة التي كانت فيها الأوراق ، فلا يقل أن يقدم الطاعن على ارتكاب السرقة في حضورهم ، ولم يكن ثمة ما يمنعه من الهرب ، كما وجد أمر الأداء في موضعه المخصص له دون أن يمس به أحد ، يضاف إلى ذلك تناقض شهود الإثبات في أقوالهم ، إذ قرر الشاهد الأول سمعان تادرس أنه عند ما حضر إلى الغرفة التي بها المكتب وجد فيها الطاعن مع الساعي سعد سليمان، بينما قرر الشاهد عبد المقصود خضر أن الطاعن لم يكن موجوداً بتلك الغرفة وقتئذ ، وقد نبه الدفاع عن الطاعن إلى هذا التناقض ، ولكن المحكمة ضربت عنه صفحاً ولم ترد عليه . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الاعتراف الذي نسب إليه في محضر البوايس مدسوس عليه بطريق التهديد والإرهاب ، وقد أنكر صحته في تحقيق النيابة وأمام المحكمة ، وطلب في جلسة المحاكمة تحقيق هذا الاعتراف ، ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ، وأخذت بهذا الاعتراف في حق الطاعن بينما اطرحته بالنسبة للتهم الآخر الذي قضت براءته ، هذا على الرغم من أن الطاعن من أسرة طيبة وحاصل على الشهادة الابتدائية ويتابع دراسته في القسم الثانوى مما يستبعد معه وقوع الجريمة منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن عبد المقصود حسن خضر الكاتب المساعد بقلم الحفظ بمحكمة القاهرة التجارية كان قد بارح مكتبه يوم الحادث إلى غرفة كاتب أول المحكمة ، فاعتنم الطاعن — وهو كاتب عمومى — فرصة غيبته وجعل يقلب الملفات الموضوعة على المكتب واختلس منها أمر الأداء رقم ١٥٠٥ سنة ١٩٥٥ تجارى والمستندات المرافقة له الصادر لصالح عبد الحميد السيد الأشرم ضد عبد

محمود لنسان (المتهم الثالث في الدعوى) بإلزام هذا الأخير بأن يدفع للأول مبلغ ٢٢٠ جنيه وأخفى الطاعن هذه الأوراق بين صديريه وقيصه ، ثم أحس بعد ذلك بافتضاح أمره إذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها فأعادها ووضعها بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب . ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشاهدين سمعان تادرس وسعد سليمان ، ومن اعتراف الطاعن في محضر البوليس بأنه هرق الأوراق المذكورة تنفيذا للاتفاق الذي كان قد تم بينه وبين المتهم الثالث نظير مبلغ عشرين جنيهاً كان هذا الأخير قد وعدّه بدفعه له . ولما كانت هذه الأدلة التي ساقها الحكم سائغة ومؤيدة إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان تناقض الشهود في أقوالهم يفرض محتمل لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة التي اقتنعت بها من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه . وكان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن أثار أمامها شيئاً حول اعتراف الطاعن بمحضر البوليس ، ولا طالب منها إجراء تحقيق للتوصل إلى إثبات عدم صحة هذا الاعتراف ، فليس له أن ينعى عليها عدم إجابة هذا الطلب . ولما كان للمحكمة أن تأخذ بالاعتراف في حق المتهم الماعترف ، وأن تدعه في حق متهم آخر ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تظمن إليه المحكمة وتقتنع بصدقه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد على استقلال على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية ، إذ الرد عليه يكون مستفاداً من الحكم بإدانته استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها — لما كان كل ذلك ، فإن ما ينهه الطاعن فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن الواقعة لو صحت لكونت شروفاً في سرقة لا سرقة تامة ، والمادتان ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات اللتان طبقتهما المحكمة وعاقبت الطاعن على مقتضاهما لا تعاقبان إلا على الجريمة التامة . وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأن الواقعة التي أثبتتها المحكمة على الطاعن حسبما سبق بيانه تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين السالفتي الذكر ، كما هي معرفة بها في القانون .

وحيث إنه مما تقدم يكون العطن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(١٥٠)

القضية رقم ١٥٠ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . حق الزوجة في الإذن بدخول المنزل في غيبة زوجها .

الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا له في غيبة صاحبه ،
فلها أن تأذن في دخوله ، ويكون التفتيش الذي يجريه رجل البوليس بإذن منها
في غيبة صاحب المنزل تفتيشا صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عمن عبد السلام البرعى ٢ - محبي الدين
سكركى صادق ٣ - عز الدين عبد الحليم حلى (الطاعن) بأنهم سرقوا المصوغات
الموضحة الوصف والقيمة بالحضر والمملوكة لمارى بركات من مسكنها بواسطة
الكسر من الخارج . وطلبت معاقبتهم بالمادة ١/٣١٧ و ٢ و ٥ من قانون
العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام
المذكورة آنفا بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاد . فاستأنفوا ،
وأمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم الثالث ببطلاق تفتيش منزله
وما ترتب عليه من إجراءات ، فأنت المحكمة سماع الاستئناف وقضت حضوريا
برفض الدفع ببطلاق تفتيش منزل المتهم الثالث وبتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء
بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل والنفاد . فطن المحكوم عليه الثالث في
هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ،
إذ قضى برفض الدفع ببطلاق التفتيش الذى أسسه الطاعن على أن الجريمة لم يكن

متلبسا بها ، ولم يكن الضابط الذى أجراه قد حصل مقدما على إذن من النيابة العامة بالتفتيش فضلا عن أن إذن الزوجة بالتفتيش لا يصحح هذا البطلان لأنها لا تملك الاذن به ولم توقع بقبوله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن فقال : ” أما فيما يتعلق بالدفع ببطلان تفتيش منزل المتهم الثالث (الطاعن) فردود عليه بأن الثابت من محضر التفتيش المحرر بمعرفة اليوزباشى منير ابراهيم مرسى فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ أن زوجة المتهم الثالث قد أذنت بأجراء هذا التفتيش ، وأن هذا الإذن قد صدر عنها صهيحا ومن شخص له صفة فى إصداره ، لأن المشرع قصد بحماية حرمة المسكن حرمة من يقيم به سواء أكانوا رجالا أم سيدات ، ولا شك أن الزوجة تقوم مقام زوجها فى المنزل وتنوب عنه فى الحيازة بسكناها معه لأنها تعيش فى كنفه ، ويعتبر ماله ملكا لها وتحت تصرفها وإرادتها ، ولا يشترط صدور إذن كتابى منها ، بل يكفى إثبات رضائها بالمحضر . وهذا ما سجله اليوزباشى منير ابراهيم مرسى بمحضره ، ولا يوجد بينه وبين المتهم ما يدعوه إلى ذكر واقعة غير صحيحة ، ولا يوجد ما يدعوه المحكمة إلى التشكيك فى صحة الرضاء الوارد بالمحضر ، ومن ثم يتعين الالتفات عن الدفع المذكور ورفضه “ ولما كانت الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحاضرة فعلا له فى غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن فى دخوله ، ويكون التفتيش الذى يجريه رجال البوليس بإذن منها فى غيبة صاحب المنزل تفتيشا صهيحا فى القانون — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن زوجة الطاعن قد أذنت لليوزباشى منير ابراهيم مرسى بتفتيش المنزل ، ولا معقب عليها فى ذلك ما دامت قد أوردت أدلة ساففة تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس ويتمين رفض الطعن موضوعا .

(١٥١)

القضية رقم ١٥٢ سنة ٢٦ القضائية :

(١) تفتيش . - حق الزوجة في الإذن بتفتيش مسكن زوجها في غيبته .

(ب) حكم . - التوقيع عليه . إثبات . - ماهية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم يفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ ج . لا عبرة به .

١ - تعتبر الزوجة وكيلة زوجها والحائز فعلا لمسكنه في غيبته فلها أن تأذن بتفتيش المسكن في غياب زوجها .

٢ - الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي التي تثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكاتب للاطلاع عليه فلم يجد به رقم مضى هذا الميعاد على صدوره فلا عبرة في هذا المقام بما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم يفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - محسن عبد السلام برعى و ٢ - محيي الدين شكرى صادق و ٣ - عز الدين عبد الحكيم حامى (الطاعن) بأنهم سرقوا النقود وبقية الأشياء المينة بالمحضر وصفا وقيمة والملوكة لوازم دميان وآمال نجيب من مسكنهما بطريق الكسر من الخارج ، وطلبت عقابهم بالمادة ٤/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية سمعت الدعوى وقضت بحضورها عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاد . فاستأنفوا ، وأمام محكمة مصر الابتدائية التي نظرت هذا الاستئناف دفع المتهم

الثالث ببطلان تفتيش منزله ، فقضت المحكمة بقبول الاستئناف المذكور شكلا وفي الموضوع برفض الدفع . فقرر المحكوم عليه بالظمن على الحكم المذكور بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن قدم تقريرين بأوجه طمئنه عاب في أولها على الحكم المطعون فيه أنه لم يوقع في ظرف ثمانية أيام من صدوره الحاصل في ١٩٥٥/٧/٢٤ ، وبني طمئنه الذي ضمنه التقرير الثاني على مضي أكثر من ثلاثين يوما على صدور الحكم دون ختمه وإيداعه مدلا على ذلك بأنه لم يعلن بالإيداع إلى يوم ١٩٥٥/٩/٣ الذي قدم فيه هذا التقرير مما يبطل الحكم ، وأضاف أنه وإن لم يطلع على الأسباب التي بنت عليها المحكمة قضاءها برفض الدفع ببطلان تفتيش مسكنه ، وإن جاز له إزاء ذلك أن يستنتج أنها استندت في ذلك إلى ما استندت إليه في حكمها الصادر ضده في القضية رقم ٣١٢٢ سنة ١٩٥٥ جنح استئناف شمال القاهرة من أن للزوجة في غياب زوجها أن تتصرف في ماله ومسكنه ، فإنها تكون قد أخطأت في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ، وكان مدم تحرير الحكم وتوقيعه في خلال ثمانية أيام من صدوره لا يترتب عليه بطلانه ، وكل مارتبه المشرع من أثر على مخالفة ذلك ، هو أن يكون للمحكوم ضده ، إذا ما حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في هذا الميعاد أن يقبل الظمن منه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب ، أما البطلان فلا يلحق بالحكم طبقا للسادة ٣١٢ إجراءات ، إلا إذا مضى ثلاثون يوما على صدوره دون توقيعه — لما كان ما تقدم ، وكان ما زعمه الطاعن من مضي أكثر من ثلاثين يوما على عدم توقيع الحكم وإيداعه بخالف الواقع لما هو ثابت من أن إعلان الإيداع تم في يوم

١٩٥٥/٨/٣٠ قبل تقديم تقرير الطعن الثاني وقد تضمن هذا الاعلان أن الحكم أودع قلم الكتاب في يوم ١٧/٨/١٩٥٥ ، أى قبل مضي ثلاثين يوما على صدوره على أن الشهادة التي يصح الاعتماد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي التي تثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي هذا الميعاد على صدوره ، فلا عبرة في هذا المقام بما يرد في الاعلان عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ لإجراءات ومثل هذه الشهادة لم توجد ولم يتقدم بها الطاعن — لما كان كل ذلك ، وكانت الزوجة تعتبر وكيلة زوجها والحائزة فعلا لمسكنه في غيبه فإن لما أن تأذن بتفتيش المسكن في غياب زوجها ، وإذ كان هذا هو ما أخذ به الحكم المطعون فيه في قضائه برفض الداع ببطلاق تفتيش المسكن ، فهو لذلك قد صدر صحيحا ، وبذا يكون الطعن في مجموعه على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٥٢)

القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٦ القضائية :

دعارة . الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . اعتبار الفرع منهم -

الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة ١ — نبويه عبد الرازق و ٢ — فاطمة عبد العزيز محمود (الطاعنتين) و ٣ محمود عبد العزيز الشريف و ٤ — فوزيه محمود احمد : بأنهم الأولى أ : أدارت المسكن الميين بالحضر للفجور و - ب - حرضت وساعدت وصملت واستخدمت واستدرجت كلا من فاطمة عبد العزيز محمود وفوزيه محمود احمد وفريد محمد خلف على ارتكاب الفجور . والثانية - أ - حاولت الأولى على ٠٢ (٥) - ع

إدارة المسكن المابين بالمحضر للفجور وب - حضرت فوزيه محمود احمد وفريد محمد خلف الله على ارتكاب الفجور . والثالث : عاون الأولى في إدارة المسكن والرابعة - أ - حضرت فوزيه محمد على ارتكاب الفجور . وب - اعتادت ممارسة الفجور والدعارة ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢٠١ و ٨ و ٩/٣ و ١٠ مكررة ١١ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة محرم بك الجزئية قضت حضوريا للأولى والثانية والثالث وغيابيا للرابعة .

أولاً : بحس كل من المتهمين الأولى والثانية والثالث سنة واحدة مع الشغل والنفاد . وثانياً : بحس المهمة الرابعة ثلاثة شهور مع الشغل والنفاد . وثالثاً : بوضع كل من المتهمين جميعاً تحت مراقبة البوليس لمدة مساوية لمدة الحبس ورابعاً : بتغريم المتهمين الأولى والثانية والثالث مائة جنيه . وخامساً : بخلق المنزل ومصادرة المقتولات الموجودة به وذلك تطبيقاً لمواد الاتهام مع المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبار المهمة الأخيرة اعتادت ممارسة الفجور والدعارة لعدم ثبوت قيامها بالتحريض . فاستأنف المحكوم عليهم الثلاثة الأول وأمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع المتهمون ببطلان التفتيش لأنه لم يسبق بتجريات جدية ، فقضت المحكمة في الدعوى بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمة الأولى وبتعديله بالنسبة للمتهمة الثانية وحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاثة أشهر في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبداً من وقت إمكان التنفيذ عليها بذلك وبراءتها من باقي التهم وإلغاء الحكم بالنسبة للتهم الثالث وبراءته مما أسند إليه ، وذلك تطبيقاً لمواد الاتهام بالنسبة لمن أدبنوا تطبيقاً للمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لمن قضى ببراءتهم فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض .

الحكمة

... وحيث إن الطاعنة الأولى تبني طعنها على ما تقوله من أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون والقصور ، ذلك أن جريمة إدارة منزل للدعارة تستلزم أن يكون الجاني قد اعتاد استعمال المحل للدعارة ، وأن يكون الشخص

الذى يمارس الدعارة من الغير ، والمتهمة الرابعة تقيم في المنزل وليست أجنبية عنه ، أما ركن العادة فإن الحكم لم يبينه ، كذلك دفع الحاضر عن المتهمين ببطان التفتيش لأنه لم تسبقه تحريات جدية وأن المتهمة الرابعة وصلت إلى هذا المنزل قبل ضبط الحادث بعشرة أيام فقط ، وهذه المدة لا تكفى لممارستها الدعارة وذبوع سمعتها ، ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر جريمة إدارة الطاعة الأولى منزلها للدعارة وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، بعد أن بين الحكم ذلك قال " إنه بالنسبة للتهمة الأولى (الطاعة الأولى) فقد أسندت إليها النيابة تهمتين أولاهما أنها أدارت مسكنها للفجور ، وهذه التهمة ثابتة قبلها مما أثبتته ضابط مكتب الآداب بحضره من ضبطه لفريد محمد خلف الله في حالة اختلاط جنسى تام مع فوزيه محمود ، ومن اعتراف المذكورين بارتكاب الفحشاء بمنزل المذكورة لقاء مبلغ تسلمته من فريد محمد خلف الله ، وقد قرر المذكور أنه ارتكب الفحشاء مرتين سابقتين بهذا المنزل لقاء نقود تسلمتها منه ، وبذلك تكون التهمة الأولى المنسوبة لها ثابتة قبلها ، ويتعين تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بها . . " كما أثبت الحكم أيضا أن المتهمة الثانية اعتادت ممارسة الفجور والدعارة وقد اعترفت بذلك في محضر البوليس . وهذا الذى أورده الحكم يتحقق به ركن الاعتماد على إدارة المنزل لاستعماله للدعارة ، كما هو صريح في أن أناثا غير الطاعة يغشينه لارتكاب الفحشاء فيه مع الرجال لقاء أجر تتقاضاه الطاعة ، ولا يغير من الأمر شيئا كون أولئك النسوة من المقييات بالمنزل إقامة دائمة أو مؤقتة ، أو أن تكون الطاعة الثانية — على ما ثبت من الحكم — هى لجنة الطاعة الأولى لأن الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، يؤيد ذلك أن الشارع جعل من إدارة الأصل محلا للدعارة ظروفا مشددا متى مارس فرع فيه الفجور والدعارة ، وذلك في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد ردت على الدفع ببطان التفتيش ردا سديدا أقرت فيه النيابة على ما رأته من جدية التحريات التى بنى عليها إصدار الأمر بالتفتيش ،

وكان تقدير جدية التحريات التي يقوم عليها إذن التفتيش هو مسألة موضوعية يقدرها ممثل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون على حق حين اعتمدت على نتيجة هذا التفتيش في قضائها بالإدانة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنة الأولى على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

وحيث إن محصل الطعن المقدم من الطاعنة الثانية هو أن الحكم المطعون فيه معيب بخالفة القانون ، وبالاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن القضية كانت مؤجلة لجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبهذه الجلسة قررت المحكمة فتح باب المرافعة ، ووجهت إلى الطاعنة تهمة جديدة هي أنها اعتادت ممارسة الدعارة ، وكانت التهمة المرفوعة بها الدعوى عليها هي التحريض على ارتكاب الفجور ، وهذا يخالف مقتضى المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية . وأما الاخلال بحق الدفاع ، فإن المحكمة أثبتت حضور أحد المحامين الذي تصادف وجوده عند المحاكمة الأولى ، فلم تنهأ الفرصة للتهمة ولا لمهامها الأصلية للاستعداد والدفاع في التهمة الجديدة التي وجهتها إليها المحكمة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنة بأنها أولاً عاونت على إدارة محل للفجور ، وثانياً — حرضت إحدى النسوة على ارتكاب الفجور ، وطلبت النيابة معاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ٩ و ٣ و ١٠ و ١١ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، فقضت محكمة أول درجة بمعاقبتها بالحبس سنة ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة مساوية لمدة الحبس وتفريرها ١٠٠ جنيه ، فاستأنفت ومحكمة ثانية درجة قضت بتعديل الحكم الابتدائي إلى الحبس ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعها تحت المراقبة لمدة مساوية لمدة الحبس وبراءتها من باقي التهم التي كانت مسندة إليها .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية على ما بين من محضر الجلسة — قد وجهت إلى الطاعنة تهمة الاعتياد على ممارسة الدعارة وهي التهمة الوحيدة التي عاقبتها عليها ،

وكان ذلك في مواجهتها وفي حضور محام معها وأتاحت لهما فرصة الدفاع في الوصف الجديد فأنكرت المتهم (الطاعنة)، واكتفى الدفاع بما ورد في المذكرة التي قدمها زميله — لما كان ذلك ، وكان من واجب المحكمة في حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى والمطروحة أمامها أن تخصص تلك الواقعة بجميع الأوصاف القانونية التي تنطبق عليها وذلك لينطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكان المحامي الحاضر معها لم يطلب من المحكمة أجلاً عندما نهته إلى الوصف الجديد لما كان ذلك ، فإن ماتسكو منه الطاعنة من أن المحكمة خالفت القانون وأخلت بحقها في الدفاع لا يكون سديداً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنة الثانية على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٥٣)

القضية رقم ١٦٧ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) حكم • توقيع • ندم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقيام مانع • لا بطلان • م ٣١٢ من قانون الاجرامات الجنائية •

(ب) حكم • تسببه • عدم رد المحكمة على أقوال شهود التفتي • لا عيب •

(ج) قضا • طعن • سبب • بريد • طعن المتهم على تحقيقات النيابة • عدم إثارته بجملة المحاكمة • لا يجوز إثارته أمام محكمة التفتي لأول مرة •

١ - إن نص المادة ٣١٢ من قانون الاجرامات الجنائية أوجبت تحرير الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقلو الامكان وتوقيع رئيس المحكمة وكتبتها عليه ، ثم بينت ما يتبع عند قيام مانع بالرئيس يمنعه من توقيع الحكم ، ولم يواجه حالة قيام المانع بكاتب الجلسة ، ولم يرتب بطلاناً على خلو الحكم من توقيع .

٢ — المحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفى متى كان ذلك مستفادا من أخذها بأدلة الثبوت .

٣ — متى كان الدفاع لم يبد بجلسة المحاكمة ما يثيره من طعن على تحقيقات النيابة ، فإن مثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

تتبع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : أحدث عمدا مع سبق الإصرار بـ إبراهيم محمد إبراهيم الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى الاتهام المعيب لكسر الربع الأسفل من عظمة العضد الأيسر وإعاقة فى الربع الأخير من حركة ثنى المرفق وانحراف الساعد للانسية وبعض الضمور فى عضلاته مما يقدر بعشرة فى المائة . وثانيا : أحدث عمدا مع سبق الإصرار بإسماعيل إبراهيم محمد إبراهيم الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرو أملاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فأمرت بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا بمعاينة المتهم بالجلس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهمة الأولى وبتفريمه بمحميئة قوش عن التهمة الثانية وذلك تطبيقا لمادتي الاتهام مع المادة ١٧ من قانون العقوبات فلعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن بطلان الحكم المطعون فيه وقصور تسيبيه ، ذلك بأن كاتب الجلسة لم يوقعه ، وأنه حين دان الطاعن قد أ طرح أقوال شهود النفى دون أن يبين ما استند إليه فى ذلك ، وأنه بنى على تحقيقات باطلة لم تسمع فيها أقوال شاهدين أشهدهما المحنى عليه وارضى الطاعن شهادتهما ، وقد سلا فى محضر الضبط نفيا وقوع الاعداء من الطاعن مما يعيب الحكم أو يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣١٢ لإجراءات قد جرى بأنه يجب أن يحزر الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتبتها ، ثم بين ما يتبع عند قيام مانع بالرئيس بمنعه من توقيع الحكم ، ولم يواجه حالة قيام المانع بكتابت الجلسة ولم يرتب بطلانا على خلوا الحكم من توقيعهم — لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي متى كان ذلك مستفادا من أخذها بأدلة التثبت ، ولما كان الدفاع لم يبد بجلطة المحاكمة ما أناره من طعن على تحقيقات النيابة ، ومثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض ، وهو لم يطلب سماع الشاهدين اللذين أشار إليهما في طعنه . على أن المحكمة قد أحاطت بأقوالهما كما جاءت بمحضر الضبط وواجهت المجنى عليه وولده بضمونها ، ثم لم تعمل عليها لما ذكرته من عدم الثقة بها . ولما كانت شفووية المرافعة قد تحققت فإن الطعن بأجمعه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة محمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد
محمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٥٤)

القضية رقم ٩٣٩ سنة ٢٥ القضائية :

- (أ) استئناف غرفة اتهام . الحالة التي يجب فيها إجماع آراء القضاة على الحكم . أمر صادر من غرفة الاتهام بإلغاء أمر صدر من قاضي التحقيق بالأوجه لإقامة الدعوى .
الطعن على هذا الأمر بعدم النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة . لا محل له .
م ١٧٠/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
- (ب) حكم . النطق به . محكمة الجنايات . تأجيلها للنطق بالحكم إلى ما بعد دور الانعقاد .
لا خطأ .

١ - إن إجماع آراء القضاة على الحكم - المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطعن ببطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالأوجه لإقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة .

٢ - لم ينص قانون الإجراءات الجنائية على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به ، فإن قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الانعقاد لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة في دعاواها رقم ٤٣٧٩ سنة ١٩٥٢ المطارين المقيدة بالجدول الكلى برقم ٧٤٧ سنة ١٩٥٤ بأنهم في المدة بين ٧ من يناير سنة ١٩٥١ و ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ بناحية قسم المطارين محافظة الاسكندرية الأول والثاني بصفتهم موظفين عموميين ارتكبا تزويرا في أوراق رسمية هي كشوف استحقاقات عمال مصلحة السكة الحديدية المرفقة بالأوراق وذلك بطريق الاصطناع ، بأن قام الأول بتزويرها وأجرى ما بها من بيانات تتفق مع فئات الأجور وأيام العمل ووقعا عليها ببصمات أختام لأشخاص وهميين . والمتهمان الأول والثاني أيضا استملا الكشوف المزورة سالفة الذكر مع علمهما بتزويرها بأن دساها على الكشوف الحقيقية عند مراجعتها . والمتهم الثالث بصفته موظفا عموميا اشترك بطريق الاتفاق مع المتهمين الأول والثاني على ارتكاب الجريمتين سالفتي الذكر بأن اتفق معهما على تزوير هذه الكشوف واستعمالها ، فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والمتهم الثالث أيضا بصفته من الصبارة المنوطين بحساب النقود (صراف خزانة سكة حديد الاسكندرية) تجارى على اختلاس مبلغ ٧٠٩ جنيهها و ٦٨٤ مليا من الأموال الأميرية التي في عهده والمتهمان الأول والثاني أيضا اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر (واقعة الاختلاس) بأن اتفقا معه على اختلاس هذا المبلغ وساعده على ذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت النيابة العامة إلى غرفة الاتهام إحالة المتهمين الثلاثة إلى محكمة الجنايات لها كتبهم طبقا للواد ٢/٤٠ ، ٤١ و ٤١٢ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ . ومحكمة جنائيات الاسكندرية سمعت الدعوى وقضت بحضورها في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٥ عملا بمواد الاتهام مع المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامهم متضامين برد المبلغ المختلس وقدره ٧٠٩ جنينا و ٦٨٤ مليا وبذبح غرامة مساوية لقيمة هذا المبلغ بالتضامن أيضا ، وعلالتهم

في السجن معاملة حرف أ عند تنفيذ العقوبة . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق النقض .

الحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول لم يقدم أسبابا لظعنه ، وقدم الثاني أسبابا لظعنه بعد الميعاد ، فيتعين الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منهما شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن معنى الوجه الثاني من تقرير الأستاذ محمد عبد الله والتقارير المقدمة من الأستاذ حسن أبو السعود عن الطاعن الثالث ، هو أن الحكم شابه قصور وتناقض في التسبيب ، إذ لم يرد الحكم على ما دفع به الطاعن الثالث من أنه وإن كانت مصلحة السكة الحديد قد أصدرت تعليمات عن كيفية تحرير كشوف العمال ومراجعتها ، إلا أن ما جرى عليه العمل يختلف عما جاء بهذه التعليمات ، كما لم يرد الحكم على ما أثاره الدفاع عن هذا الطاعن من أن الصرف كان يجري عادة لمنسوب عن العمال يحضر معه أختامهم وصراحيهم توفيراً للوقت ، كما لم يستظهر الحكم المطعون فيه دليل اشتراك الطاعن في تزوير الكشوف أو قيام اتفاق بينه وبين الطاعنين الأول والثاني ، وبنت المحكمة قضاءها بإدانة الطاعن على فرض غير صحيح ، ونتيجة لم تسبقها مقدمات ، وعلى أن الصراف كان ينادي العمال بالامم ، مع أن مخافة هذا يجوز إرجاعه إلى مجرد الخلط أو الإهمال . هذا إلى ما شاب أسباب الحكم من اضطراب إذ جاء به أن مجموع المبالغ المختلصة هو مبلغ ٧٠٩ ج و ٦٨ م ودان الطاعن وألزمه بالفراغة النسبية على هذا الأساس ، في حين أن مجموع المبلغ الثابت بالكشوف التي أوردتها الحكم لا تزيد على ٥٥٥ ج .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ومنها ما تحدث به عن اشتراك الطاعنين الأول

والثاني مع الطاعن الثالث في جريمة الاختلاس ، واشترك هذا الأخير معهما في جريمة التزوير فقال "وحيث إنه عن الأمر الثالث فإن صلة المتهمين الأول والثاني بالصراف (الطاعن الثالث) المتهم باختلاس المبلغ تقوم على أنه لا مصلحة لهذين المتهمين في تزوير الكشوف إلا إذا أدت إلى المبالغ المختلطة والتي لا يمكن اختلاسها إلا عن طريق الصراف الذي يتسلمها لصرفها لأربابها والذي لا يمكن أن تحصل هذه المبالغ ليده إلا عن طريق دس هذه الكشوف المزورة على الكشوف الحقيقية ، وتعديل إجمالى المبالغ بها بما يتفق مع المبالغ الواردة بها، وهى عملية لا ينال المتهمان الأولان فائدة منها إلا عن طريق اتفاقهما مع الصراف على اقتسام المبالغ المختلطة ولا يهم بعد ذلك أن يكون كل منهم تابعا لإدارة تختلف عن الأخرى ، مادام يربط بينهم ويطوقهم غرض إجرامى واحد ... وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن لاشك على الإطلاق في أن المتهم (الطاعن الثالث) قد اختلس المبالغ المحورة بها الكشوف للاختصاص الوهميين المدرجين بها من المبالغ الموجودة في عهده باعتباره من الصيارفة المنوطين بحساب النقود ، وأنه ما كان يتم له اختلاسها إلا عن طريق تحرير هذه الكشوف المزورة ثم دسها بين الكشوف الصحيحة مرة كل شهر في المناطق المختلفة ، وأنه ما كان يستطيع أن يقوم بنفسه بهذا التزوير لأن إتمامه يتطلب إجراءات لا تدخل في اختصاصه ولا يتصل بعمله تحرير مثل هذه الكشوف ومراجعتها، فكان لا بد له أن يستعين بالمتهمين الأول والثاني المختصين بمراجعة الكشوف بعد ورودها من المناطق وتسليمها للتمم الثاني (الطاعن الثاني) وقد تم له ما أراد على ماسبق بيانه مفصلا فيما تقدم وبديهي أن هذين المتهمين لا يقدمان على ارتكاب التزوير ليفوز المتهم الأول وحده بثمرة لقمة سائغة لنفسه ، وعلى هذا تقوم أركان الاشتراك بالنسبة للتمم الثالث في اشتراكه مع المتهمين الأول والثاني بطريق اتفاقهما معهما على ارتكاب التزوير الذى ارتكبه ، وتقوم أركان الاشتراك بالنسبة للتمم الأول والثاني في اشتراكهما مع المتهم الثالث بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة الاختلاس المنسوبة له بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعداه بأن أعدا له الكشوف المزورة مما هما غنصان بمراجعتها ، وتوصل بذلك إلى اختلاس قيمتها "ولما

كان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وتحقق به أركان الجرائم التي دين الطاعنون بها وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عدها مما لا تطمئن إليه ، إذ أن ذلك موكل لتقديرها ، وهي غير ملزمة بالرد على أوجه الدفاع التي يثيرها المتهم ، مادام الرد عليها مستفادا من القضاء بالادانة للأدلة التي أوردها في حكمها — لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لدفاع الطاعن الثالث أن مجموع المبالغ الثابتة بالكشوف التي أوردها الحكم ، بما في ذلك المبالغ الثابتة والكشوف المفقودين يطابق ما حكم به ، فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه من الطعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من التقرير المقدم من الأستاذ السيد مصطفى والوجه الأول من التقرير المقدم من الأستاذ محمد عبد الله ، عن الطاعن الثالث هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، إذ رفض الدفع ببطان الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإلغاء الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وباحالة الطاعن إلى محكمة الجنايات والذي أسسه على أن غرفة الإتهام لم تنص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لإعمالا لنص المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك لأن التقابل تام بين استئناف قرار قاضي التحقيق الذي هو قاضي جزئي فرد إلى غرفة الإتهام ، والاستئناف المرفوع أمام محكمة الجنايات المستأنفة . أما الخلاف في التسمية بين الأمر والحكم فليس من شأنه أن يغير من الأمر شيئا ، ما دام الطعن استئنافا في الحالين ، ومادام نص المادة ١٧٤ إجراءات المشار إليها مراعى فيه مصلحة المتهم ، ولهذا وجب إطراد حكم ما نص عليه على ما سكت عنه بطريق القياس استنباطا من قواعد الاستئناف العامة ، خاصة وأنه ليس يوجد ما يدل على رغبة المشرع في استثناء الاستئناف المرفوع إلى غرفة الإتهام من هذا الحكم .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأن المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد وردت في باب استئناف الأحكام ، وتضمنت فقرتها الثانية نصا

خاصا يعتبر استثناء من القواعد العامة للاستئناف ، ومفاده أنه "لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ، ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة" فخرج بذلك عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ذلك أن غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق وقد عبر المشرع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر ، ووضعها الاحالة على محكمة الجنايات لا الحكم بالادانة أو تشديد العقوبة ، ويختلف بذلك عن الأحكام التي تعتبر فاصلة في موضوع الدعوى ، وتمحور قوة الشيء المقضي به ، الأمر الذي يبين منه أن إجماع آراء القضاة على الحكم المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها ، إنما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها - لما كان ذلك ، وكان لا يجوز التوسع في تفسير المنصوص الاستثنائية أو القياس عليها ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من التقرير المقدم من الأستاذ السيد مصطفى عن الطاعن الثالث هو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم النطق به إلا بعد انتهاء المرافعة بأكثر من شهر مخالفا نص المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات (والتي لم ينص قانون الإجراءات الجنائية على حكم آخر لما تضمنته) والتي تقضى بأن ينطق بالحكم في الجلسة نفسها ، أو التي تليها على الأكثر ويوقع عليه قبل إقفال دور الانعقاد .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن القضية نظرت في نفس دور الانعقاد المقرر نظرهما فيه ، وأن الحكم وحده هو الذي أجل النطق به ، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فإن المحكمة بقرارها تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الانعقاد لا تكون قد خالفت القانون في شيء . ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٥٥)

القضية رقم ١٣٩٨ سنة ٢٥ القضائية :

خيانة أمانة • اختلاس أشياء محجوزة • حجز إدارى • عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة
إداريا • بطلان محضر الحجز • عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع •
المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات • مجال الأخذ بحكما •

مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على
الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها هذا القانون وهذا الحجز
القضائى يصبح الشئ بمجرد أمر الفاضى بحجزه محتسبا على ذمة السلطة القضائية
خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز
الإدارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطا نص عليها فأوجب
دائما لا نعتقاد الحجز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتتفعل لمصلحته
بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ
الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إداريا تسليما فعليا
أو حكما بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الإدارى لا ينعقد ويكون العيب الذى
يلحق بمخرجه فى هذه الصورة هو عيب جوهرى يطله ، مما لا محل معه لتطبيق
أى المادتين ٣٢٣ أو ٢٤١ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والمحجوز عليها
إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والتي كانت قد سلمت إليه من سبيل
الوديعة لحراسنها فاختلسها لنفسه بإضراراً بالدائنة الحائزة حالة كونه مالكا ،
وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وبحكمة مغاغة
الجزئية قضت حضوريا بمحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف
التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا وذلك

تطبيقاً للسادتين ٥٥ و ٥٦ المعدلتين بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ . فاستأنف ،
ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بحضوره بابتيايد الحكم المستأنف . فظعن المحكوم عليه
في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق
القانون ، إذ دانه في جريمة تبديد محصولات محجوز عليها إدارياً ، مع ما هو
ثابت بمحضر المحضر من أنه امتنع عن قبول الحراسة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ومفردات الدعوى التي أمرت
هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الظن أن الصراف أوقع حجزاً على زراعة فطن
في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٤ نظير أموال مستحقة للحكومة ، وأثبت في محضره
أن الطاعن امتنع عن قبول الحراسة ، وأنه رغم ذلك ترك ما حجز عليه في عهده
ثم رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بتبديد زراعة الفطن المحجوز عليها إدارياً
والمسامة إليه على سبيل الودعة بوصف كونه حارساً فاختمها إضراراً بالحكومة
الحجزة حاله كونه مالكا ، وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادتين ٣٤٢ و ٣٤١
من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي المطعون فيه
أسس قضاءه بإدانة الطاعن على أن صراف ناحية شارونة أوقع حجزاً إدارياً
في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٤ على زراعة مملوكة للتمم ولاء لطلوبات الحكومة
وتعين حارساً على ما حجز عليه ، وتحدد للبيع يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وفيه
لم يقدم الأشياء المحجوزة ، وتبين أنه بددها ، وأنه لم يدفع التهمة بدفاع مقبول .

وحيث إنه وإن كان قانون المرافعات المدنية قد نص في المادة ٥٠٨ منه
على أن : " تصبح الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر المحضر ولو لم يبين مالها
حارس " . كما نص في المادة ٥١٢ على أنه " إذا لم يجد المحضر في مكان المحضر

من يقبل الحراسة ، وكان المدين حاضرا ، كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها .
إلا أن مجال الأخذ بحكم هذين النصين مقصور على المجز القضاى الذى يأذن بتوقيعه القاضى بالشروط التى نص عليها هذا القانون ، وبهذا المجز القضاى يصبح الشئ بمجرد أمر القاضى بمحجزه محتسبا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى المجز الإدارى الذى نظمته الشارع بتشريعات خاصة ، وحدد له شروطا نص عليها ، من ذلك الأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ الذى نص فى مادته الثامنة على وجوب عد الأشياء التى تحجز وبيان أوصافها فى محضر المجز ، ثم تعيين حارس على الأشياء المحجوز عليها ، وأن يضع الحارس إمضاءه أو ختمه على محضر المجز ، وقد استبقى الشارع هذا الحكم أيضا فى القانون الجديد رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المجز الإدارى ونص عليه نصا صريحا فى المادة ١١ من هذا القانون — ولما كان يبين من هذه النصوص أن الشارع أوجب دائما لانقضاء المجز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة تنقل لمهذته بمجرد تنصيبه من مندوب المجز ومن ثم يصبح أمينا مسئولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا المجز . ولا يسوغ مع وضوح هذه النصوص الخاصة الأخذ بما جاء فى نص المادة ٥٠٨ من قانون المرافعات المدنية من اعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر المجز ولولم يعين عليها حارس ، ولا بالحراسة المفترضة المنصوص عليها فى صدر المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام الشارع قد أوجب لانقضاء المجز الإدارى عناصر وشروطا خاصة أوردتها بصيغ صريحة ولا سيما والأمر يتصل بتقرير المسئولية الجنائية — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى طلبت النياة تطبيقها إنما تعاقب الحارس بناء على عقد الوديعة الذى يقبوله يصبح ملزما بواجباته فيه . أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحجوزة إداريا تسليما فعليا أو حكيا بعد قبوله الحراسة ، فإن المجز الإدارى لا ينعقد ، ويكون العيب الذى يلحق محضره فى هذه الصورة هو عيب جوهرى يبطله لأن المهم ههنا أن لا يكون مستودعا لتلك الأشياء ، وبالتالي تتمتع مسئوليته الجنائية ، ولا يؤثر فى ذلك أن تكون الأشياء قد تركت فى مهذته مادام القانون قد أوجب فى المجز الإدارى تعيين من يقبل الحراسة على ما سلف ذكره — لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بإراءة الطاعن مما نسب إليه .

(١٥٦)

القضية رقم ١٣٩١ سنة ٢٥ القضائية :

أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . صدوره في صيغة أمر حفظ إدارى . لا يثير من طبيعته .

إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أيا كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإدارى ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له يجرد صدوره من حيثته الخاصة حتى ولو لم يعلن به الخصوم ويمتنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام لا يزال قائما ولما بلغ قانوننا ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقتضى به المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية إذ أن كل ما لها أن تظن في القرار أمام الجهة المختصة لوصح أن باب الطعن مازال مفتوحا أمامها .

الوقائع

أقامت السيدة عزيزة عبد الرازق هذه الدعوى أمام محكمة الخليفة الجزئية ضد حسن شعراوي (المظنون ضده) اتهمته فيها بأنه في التاريخ المبين بمرضىة دعواها . أولا : انتهك حرمة المدفن ملكها . ثانيا : هدم وتحرب مبان لها . ثالثا : دخل في عقار في وضع يدهما بالقوة بقصد منع حيازتها . وطليت عقابه بالمواد ١٦١ و ٣٦١ و ٣٦٩ من قانون العقوبات والحكم لها قبله بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأغاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها أولا : ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤/٩ من قانون الإجراءات الجنائية . ثانيا : بعدم اختصاصه بالنظر الدعوى المدنية وألزمت المدعية ٢٠٠ (٦) ٥٢٥

بالمصروفات . فاستأنفت المدعية . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات المدنية . فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... أطلع .

الحكمة

...وحيث إن معنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والتخاذل في التفسير ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم البراءة وعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية أقام قضاءه على أسباب جديدة مؤداها أن القرار الصادر من النيابة يحفظ الشكوى إداريا ، هو منها قرار بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية مما لا يصح معه العودة إلى رفع الدعوى بطريق الدعوى المباشرة ، في حين أن القرار الصادر من النيابة هو في حقيقته قرار إداري صدر منها بوصفها سلطة إتهام ، ولم يعلن للطاعنة ، فلم يكن هناك ما يمنع قانونا من الالتجاء إلى الدعوى المباشرة . هذا وقد جاء الحكم الابتدائي متخاذلا ، إذ بعد أن سلم أن المطعون ضده هدم سور مدفن الجناح عليها ، عاد ويقول إن هذا لا يعد تخريبا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "من حيث إن المستأنفة سبق أن أقامت دعوها المدنية بطريق اللجنة المباشرة ضد الأستاذ حسن شعراوي أمام محكمة الخليفة الجزئية بعريضة أطلعت في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٢ اتهمته فيها بأنه انتهك حرمة القبور وخرب مبان لها وتعرض لحيازتها بالقوة في مدفن لها ، وطلبت عقابه بالمواد ١٦٥ و ٣٦١ و ٣٦٩ من قانون العقوبات ، فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١١/٥/١٩٥٤ بحضورها ببراءة المذكور من الاتهام الموجه إليه باللجنة المذكورة وبعدم اختصاصها بالدعوى المدنية ، وكانت المدعية قد طلبت ابتداء الحكم لها بتعويض قدره ألف جنيه . ومن حيث إن محكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم وبعدم الاختصاص على أساس أن التراجع بين المتهم والمدعية المدنية مدنى بحث صور في صورة جنائية .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الدعوى ومرفقاته أن الوقائع المسندة إلى المتهم كانت موضع تحقيق النيابة العامة واثبت بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ بأمر بحفظها إداريا بموافقة الأفوكاتو العمومي بكتابه المؤرخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ ، فيتعين بحث الأثر القانوني لهذا الأمر في الدعوى الجنائية وبالتالي في الدعوى المدنية . ومن حيث إنه يتعين بادیء الأمر الإشارة إلى أنه وإن كان الأمر الصادر من النيابة العمومية قد صدر بصيغة الحفظ الإداري إلا أنه في حقيقته أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية لصدوره بعد تحقيق قضائي بأمرته النيابة العمومية بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون في المادة ٢/٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٩٩ وما بعدها من القانون المذكور . ومن حيث إن الأمر الصادر من النيابة في حدود سلطاتها المذكورة له قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد صدوره .

ومؤدى هذا أنه في حالة طرح الدعوى الجنائية بالمخالفة لهذه الأحكام يتعين على المحكمة الحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية لمخالفة ذلك لل نظام العام . لا فرق بين أن يكون تحريك الدعوى العمومية من النيابة العمومية أو من المضرور بطريق الإدعاء المباشر . لما كان ذلك : وكان يبين من أوراق الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق هذا الوجه من الطعن أن الأمر صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها ، فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أيما كان سببه صدر منها بوصفها سلطة تحقيق ، وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له بمجرد صدوره حجته الخاصة ، حتى ولو لم يعلن به الخصوم ويمتنع من العود إلى الدعوى العمومية مادام لا زال قائما ولما بلغ قانونا ، فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك ، على ما قال به الحكم المطعون فيه بحق ، ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقضى به المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الإجراءات ، إذ أن كل ما لها أن تعلن في القرار

أمام الجهة المختصة لوضح أن باب الطعن ما زال مفتوحا أمامها — لما كان ذلك ، وكان ما تدعيه الطاعنة في طعنها بشأن التخاذل إنما ينصب على أسباب الحكم الابتدائي التي لم يأخذ بها الحكم المستأنف .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٥٧)

القضية رقم ١٣٩٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) استئناف . حكم . إجراءات . حكم باطل صدر من محكمة أول درجة . التزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد .
م ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ب) استئناف . استئناف النيابة . القول بعدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي . لا أساس له .

١ — إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقضى به المادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

٢ - حق النيابة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ويكون على غير أساس ما يشره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاءها الحكم الابتدائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سب عائشة على القبط علنا سبا مخدشا للشرف والعرض بأن وجه إليها الألفاظ الواردة بالحضر على مسمع من أشخاص آخرين . وطلبت عقابه بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . وادعت عائشة على القبط المجنى عليها بحق مدني وطلبت الحكم إليها قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة حلوان الجزئية قضت بحضورها تطبيقا لمادتي الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات وإلزامه بأن يدفع للدعية مدنيا قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومائة قرش أتعابا للمحاماة . فاستأنف المحكوم عليه وأمام محكمة مصر الابتدائية التي نظرت استئنافه دفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره . فقضت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف . ولما أعادت النيابة القضية لمحكمة حلوان الجزئية قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وأمام محكمة مصر الابتدائية دفع المحكوم عليه بعدم جواز نظر هذا الاستئناف لموافقة النيابة على الحكم الابتدائي ، ثم قضت المحكمة المذكورة . أولا : بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بتأييد الحكم المستأنف الخاص بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وثانيا : في الموضوع بتغريم المتهم عشرة جنيهات وإلزامه بأن يدفع للدعية بالحقوق المدنية قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية عن الدرجتين ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٥ حصل المحكوم عليه على شهادة رسمية تفيد أن الحكم الاستئنافي لم يودع فلم يكتب موقعا عليه حتى التاريخ المذكور فقرر المحكوم عليه الطعن على الحكم المذكور بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ قضى بإدانة الطاعن والحكم عليه بالعقوبة بعد أن أيد الحكم الابتدائي القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقصر حكمها على القضاء بتأييد الحكم بعدم جواز نظر الدعوى فلا تتعرض للوضوح الذي امتنع عليها بعد أن استنفدت ولايتها بتأييدها الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى ، وفي القضاء بهما معا تناقض يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٥٢/٥/٢٢ بدائرة قسم المعادى سب عائشه على القط علنا سباً مخدشاً للشرف والرض بأن وجه إليها الألفاظ الواردة بالمحضر على مسمع من أشخاص آخرين ، وطلبت النيابة عقابه بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . وقضت محكمة حلوان الجزئية في الدعوى بالعقوبة والتعويض . فاستأنف الطاعن ، ودفع بطلبات الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره ، فقضت محكمة ثاني درجة بجلسته ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بطلان الحكم الصادر من محكمة جنح حلوان الجزئية بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٥ وأعادت النيابة القضية إلى محكمة حلوان الجزئية ، فقضت بجلسته ١٩٥٣/٦/٢٢ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لموافقة النيابة على الحكم الابتدائي ، وقضت المحكمة الاستئنافية بجلسته ١٩٥٥/٤/٢ بقبول الاستئناف شكلا وتأييد الحكم المستأنف الخاص بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وفي الموضوع بتفريم المتهم عشرة جنهات وبالتعويض ، فقرر المتهم بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

وحيث إنه لما كانت المادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية إن هناك بطلانا في الاجراءات أوفى الحكم تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى" فلا تملك المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد ، بل تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى ، ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولا يتباعد إصدار حكم في الموضوع - لاسبيل إلى إعادة القضية إليها ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مخضعة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح ، لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد أخطأت في إحالة الدعوى الى محكمة أول درجة - بعد أن قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الذي أصدرته ، وكان هذا لا يحول دون نظر الدعوى بمعرفة المحكمة الاستئنافية المختصة قانونا بنظرها الفصل في موضوعها بعد أن أهدت إليها عن طريق استئناف النيابة - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى وبالعقوبة وبالتعويض في موضوعها يكون صحيحا ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعن بعدم قبول استئناف النيابة لارتضاءها الحكم الابتدائي . هذا فضلا عن إخلاله بدفاعه حين قضت في موضوع الدعوى قبل سماع الشهود وأوجه الدفاع الموضوعية .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول استئناف النيابة شكلا لاستيفائه الشكل المقرر في القانون ، وكان حق النيابة في الاستئناف مطلقا تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافا، وكانت المحكمة الاستئنافية

غير ملزمة بأن تسمع من الشهود إلا ما ترى من لزوما لسماعهم ، بعد أن تحققت شافية المرافعة أثناء المحاكمة الابتدائية ، وكانت قد أرجأت النطق بالحكم لجلسة أخرى بعد أن سمعت دفاع المتهم وأذنت للمصوم في تقديم مذكرات يدافعهم ، ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذي أثاره الطاعن بل أطلقتته وكان الطاعن مع هذا الاطلاق قد قهر دفاعه في المذكرة التي قدمها على الدفع فقط ، ولم يضمها كل ما عن له من دفاع ، فليس له أن ينعي على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها ويكون ما أثير في هذا الوجه أيضا على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(١٥٨)

القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) اجراءات ضبط الأشياء وتخزينها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الاجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الاجراءات التي اتخذها مأور اصبة القضائية . لا بطلان . المادة ٥٥ . ج وما بعدها .

(ب) دفاع . متى تلتزم محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما تقدم إليها من طلبات ؟

١ — لم يرتب قانون الاجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ زها بعدها في خصيص تخزين المصبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما يحمل الأمر فيها راجعا إلى تدبير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأور الضبطية القضائية .

٢ — يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعاق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، ومن غير ذلك يجوز لها ألا تلتفت إلى الطلب وألا ترد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها وبغير مسوغ قانوني ، وطلبت من غرفة الإنهاام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢ و ٣٣ ج ٣٥٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) المرفق به ، فأمرت بذلك . وأمام محكمة جنايات المنيا التي سمعت الدعوى دفع المتهم ببطلاق الإجراءات ، فأنت سماعها ثم قضت حضوره يا أولا : برفض الدفع المذكور . وثانيا : بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وتغريمه بمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وذلك تطبيقا للواد ٢ و ٣٤ و ٣٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) الملحق به . فظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني في التقرير المقدم من الأستاذ فؤاد صديق ، ومبنى الوجه الأول من التقرير المقدم من الأستاذ مفيدة عبدالرحمن والأوجه الستة الأول والوجه العاشر من التقرير المقدم من الأستاذ محمد فهدى فوزي المحامي ، هو أن الحكم المعلوم فيه خالف القانون إذ رفض الدفع ببطلاق التفتيش الذي أسسه الطاعن على أن قطعة المخدر لم تظهر عرضا ولم تكن ترى بالعين المجردة ، بل كانت غبأة داخل ورقة من أوراق السيولوفان لا يعقل أن تحوى المبلغ المختلس موضوع التهمة الموجهة للطاعن — وهو ما يخالف ما تقضى به المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أن التفتيش يجب أن يكون مقصورا على ما يهدى إلى الحقيقة في الجريمة موضوع التحقيق دون سواها إلا أن يظهر عرضا وأنشاء التفتيش شيء يعد حيازته جريمة — هذا إلى أن الثابت من الأوراق أن إذن التفتيش صدر للأمر فقط ، فما كان يجوز له أن يصحب أحدا من الضباط أو رجال البوليس الملكيين مما يبطل الدليل المستمد منه .

وحيث إن الحكم رد على الدفاع الذى أثاره الطاعن وردده فى طعنه فقال :
 "وحيث إن هذا الدفع . بجميع وقائمه مردود لأن التفتيش كان يدور بمعرفة الصاغ
 المتدب لإجرائه وكان يعاونه معاون المباحث وضابط البندر والكوستابل محمود
 صالح ، وكان كل ذلك يدور تحت نظره فى غرفة واحدة ولا خيار على ذلك" ولما كان
 الحكم قد أورد أدلة سائفة تؤدى إلى ما أثبتته من أن معاون المباحث وضابط البندر
 والكوستابل كانوا يعملون وقت تفتيش الطاعن تحت إمرة الصاغ المتدب
 لإجراء التفتيش وتحت إشرافه ، فإنه لا يـم — مع استظهار تحقيق هذا
 الإشراف — أن يكون الإذن بالتفتيش صادرا للصاغ وحده ، ما دام هؤلاء
 لم يكونوا يعملون مستقلين ، وإنما كانوا يساعدونه ، فى إجراء التفتيش —
 لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على
 أنه "إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجرد أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى
 كشف الحقيقة فى جريمة أخرى ، جاز للمأمور الضبط القضائى أن يضبطها"
 وكان ما أثبتته الحكم يؤدى إلى أن العثور على الورقة التى بها المخدر جاء عرضا
 أثناء التفتيش عن أدلة جريمة اختلاس يقتضى الكشف عنها فتفتيش اللعبة التى
 وجدت فى حيازة الطاعن عن أوراق أو أختام ، ومن ثم يكون العثور على الورقة
 التى بها المخدر نتيجة لتفتيش صحيح فى القانون ولا بطلان فيه ويكون الحكم إذ
 أخذ الطاعن بما أسفر عنه التفتيش لم يخالف القانون فى شئ .

وحيث إن مبنى الأوجه الثالث من التقرير المقدم من الأستاذ فؤاد صديق
 والثانى من التقرير المقدم من الأستاذة مفيدة عبد الرحمن والسابع من التقرير
 المقدم من الأستاذ محمد فهمى فرغل هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل
 وانطوى على خطأ فى الاستناد ، إذ لم يوضع الحشيش المضبوط فى حوزة المأمور
 تمضى بذلك المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل ترك فى حوزة المأمور
 ليلة كاملة ثم تبين وجود خلاف بين وزن المخدر المضبوط لدى الطاعن ووزن
 المخدر كما أثبتته الطيب الشرعى وردت المحكمة على ما أثاره الدفاع فى هذا الصدد
 بأن هذا الخلاف لا يعدو أن يكون فرق موازين . وأضافت لتأييد وجهة نظرها
 أن وكيل النيابة الذى شاهد قطعة الحشيش وقت الضبط هو الذى شاهدها فى

اليوم التالى وهو ما يخالف النائب فى الأوراق من أن وكيل النيابة الذى تسلم قطعة الحشيش فى الصباح ليس هو الذى سلمها لرجل البوليس وقت الضبط .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن فقال : " وحيث إنه من عدم وضع قطعة الحشيش فى حرز على أثر ضبطها واحتفاظ المأمور بها للصباح فإن النائب من التحقيق هو أن الصاغ محمد عبد الرحيم فوزى عرض قطعة الحشيش على النائب المحقق فى حضور المتهم على أثر ضبطها ، ووصفها النائب المحقق وقمع محضرا سأل فيه الصاغ والمتهم ونظرا لأن التحقيق ظل إلى ساعة متأخرة جدا من الليل ، ولم يكن من الميسور وجود الوسائل اللازمة لوضع القطعة المضبوطة بداخل حرز فقد أمر النائب المحقق بحفظها للصباح ، وسلمها للمأمور فاحتفظ بها فى خزانة حديدية بمكتبه واحتفظ بفتاحها لديه ، ثم سلمها لليوزباشى فى صباح اليوم التالى لتوصيلها للنائب المحقق ، حيث وضعها فى حرز ختم عليها بختمه - ولما كان النائب المحقق الذى أثبت مشاهدته لقطعة الحشيش على أثر ضبطها هو نفسه الذى قدمت له قطعه الحشيش فى الصباح ، ولم يذكر أن القطعة هى غير القطعة ، فإن المحكمة لايساورها أى شك فى أنها هى بعينها القطعة التى ضبطت وهى التى وضعت فى حرز وهى التى أرسلت للتحليل ووردت النتيجة بأنها حشيش وما دام الأمر كذلك فإن الضمانات التى يطلبها المتهم توافرت ولم يستورها أى خلل - أما قول الدفاع بأن الوزن الذى أثبته الصيدلى يختلف عن الوزن الذى أثبته المعمل الكيماوى ، فإنه لايشكك المحكمة فيما سبق أن اتهمت إليه لأن الخلاف فى الوزن تافه جدا ، لا يتجاوز الثلاثة سنتي جرامات ، وهذا ما لوف ويطلق عليه عادة فرق وزن ، ويرجع ذلك إلى عدم الدقة أو إلى خلل فى أحد جهازى الوزن " ولما كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة المحقق عاين الحرز فى حضور المتهم وأن الحشيش لم يحرز فى الحال لعدم توفر وسائل ذلك ، وكان يبين من مراجعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لدفاع الطاعن أن وكيل النيابة الأستاذ جمال الدين عبد اللطيف هو الذى انتقل فور إبلاغه بالحادث فى ١٩٥٣/٨/٢٥ وأثبت فى محضره أنه فنى اللعبة التى قدمها إليه المأمور فى حضور الطاعن ووجد بداخلها ورقة

من السيلوفان الأبيض ، وبداخلها قطعة داكنة اللون يشبه في أن تكون حشيشا ، ثم أثبت أنه أعاد غلق العلبة وسألمها للأمور ليحتفظ بها حتى الصباح لعدم وجود الأدوات اللازمة لتحريرها ، وفي صباح اليوم التالي فتح المحضر بمعرفة وكيل النيابة الأستاذ السيد مصطفى ، وقدم إليه معاون المباحث علبة كرتون طبية عليها وزن ٦٧ جراما وبداخلها غدر قام بتحريرها بحضور الطاعن وفي يوم ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أثبت وكيل النيابة الأستاذ السيد علي يوسف أن الحرز أعيد من الطبيب الشرعي لفض الختم وإعادة ختمه بأختام واضحة مقروءة ، فاستحضر المتهم وعين الحرز في حضوره فوجده عبارة عن علبة كرتون مكتوبا عليها ٦٧ جرام ضبط في الجناية ٢٠١٩ سنة ١٩٥٣ بنذر المنيا مع المتهم عبد الحكيم عبد الحليم حزين ونخوم عليه بالشمع الأسود بتأتم السيد جمال الدين عبد اللطيف وكيل النيابة في ١٩٥٣/٨/٢٦ وفض الحرز وأعاد ختمه بثلاثة أختام بختمه في حضور المتهم وعاميه الأستاذ مورييس ميخائيل — الأمر الذي يتضح منه أن وكيل النيابة الذي حرز الحشيش المضبوط بختمه هو نفسه الذي شاهده في ليلة الحادث ، ومن ثم فلا محل لما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الإسناد — لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما يجعل الأمر فيها واجبا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها أمور الضبطية القضائية — وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى اقتناعه بسلامة هذه الاجراءات فان ما ينهه الطاعن في هذا الصدد على الحكم لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من التقرير المقدم من الأستاذة مفيدة عبدالرحمن هو أن الحكم المطعون فيه شابه لإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، إذ طلب ضم قضية الاختلاس المتهم فيها والتي أصدر بشأنها وكيل النيابة المحقق إذنا بالتفتيش ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ، ولم تبين سبب رفضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة ، ومن تقرير أسباب الطعن أن الدفاع عن الطاعن طلب ضم قضية الاختلاس المتهم فيها لأن الإذن بتفتيش

منزله صدر بمناسبة التحقيق فيها — ولما كان يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها حتى ولو كان من الطلابات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهر التعاق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أى أن يكون الفصل فيه لا زماً للفصل في الموضوع ذاته ، ومن غير ذلك يجوز لها أن تلتفت إلى الطلب ولا ترد عليه ، وبذلك تكون قد رفضته ضمناً — لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في صدور إذن تفتيش منزله أو على محتويات هذا الإذن أو المناسبة التي دعت إلى هذا الإجراء ، فإن ما يئناه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع لا يكون له عمل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثامن والتاسع من التقرير المقدم من الأستاذ محمد فهمي فرضي هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب وخطأ في تكييف الواقعة إذ لم يستظهر ركن الاحراز مع أهميته في ظروف هذه الدعوى ولم يبين من أن التفتيش حصل في وقت لم يكن للطاعن فيه سيطرة فعلية على داره لوجوده في السجن ولغياب عائلته ، وفي وقت كان يمكن فيه لأعدائه أن يدسوا المخدر له هذا إلى أن المحكمة قد حولت في الحكم بادانة الطاعن إلى ما قيل في اعترافه أمام بعض رجال البوليس الأسر غير المعقول والذي نقاه بعض رجال البوليس الآخرين. وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — ولما كان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عدها مما لا تطمئن إليه ، وهي غير ملزمة بتعقب كل دفاع يثيره المتهم ما دام الرد عليه مستفاداً من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها في حكمها — لما كان ذلك ، وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل لإثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، فلا حرج عليها إن أخذت به ولو عدل المتهم عنه فيما بعد ، ما دامت قد اطمأنت إلى صحته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يبعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً

(١٥٩)

القضية رقم ٢٠٠٩ سنة ٢٥ التقضائية :

(أ) غرفة الاتهام . استئناف . اختصاص . استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام . جوازه بالنسبة لأوامر قاضى التحقيق دون النيابة . المادة ١٦٣ أ . ج .

(ب) قضا . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . عدم جواز الطعن بالنقض من المتهم في أوامر غرفة الاتهام والمنطقة بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى أحيلت لمحكمة صينا العسكرية للاختصاص — المواد ١٩٣ — ١٩٥ أ . ج .

١ — جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أوامر قاضى التحقيق دون النيابة .

٢ — الأوامر التى تصدرها غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للتمتع حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الاتهام فى الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة صينا العسكرية للاختصاص — بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فإن الطعن بطريق النقض فى هذا الأمر يكون غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) بقصد الاتجار وبعد أن أثبتت تحقيقها معه أحالت الدعوى إلى سلاح الحدود لما كنهه أمام محكمة الحدود العسكرية العليا بالعريش . فاستأنف الطاعن هذا

صدر حكم بمائل فى ذات الجلسة فى الطعن رقم ٢٠٩٠ سنة ٢٥ التقضائية .

القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة مصر الابتدائية . والغرفة المذكورة بعد أن نظرت هذا الاستئناف قضت بتأييد الحكم المستأنف فعلن في الحكم الأخير بطريق النقض ...

المحكمة

... من حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر الصادر من غرفة الاتهام قد أخطأ في القانون إذ قضى برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن عن القرار الصادر من النيابة العمومية بأحالة الدعوى إلى محكمة سينا العسكرية التي وقعت في دائرتها الجرمية باعتبارها المحكمة المختصة بالفصل فيها مع ما ثبت من أن الطاعن ضبط بدائرة مديرية الشرقية وبها إقامته ، كما أنه طبقا لنص المادة ١٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية إذا ما كان الاختصاص مشتركا بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية بدعوى الارتباط فتكون الأفضلية للمحاكم العادية ، ومقتضى ذلك أنه كان يجب أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنايات دون قضاء الحدود .

وحيث إنه لما كان جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصورا بنص المادة ١٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أوامر قاضى التحقيق دون النيابة لورود هذا النص في الفصل الثانى عشر الخاص باستئناف أوامر قاضى التحقيق ، وكان قانون تحقيق الجنايات القديم لا يجيز الطعن في القرارات الصادرة من النيابة ، فلما صدر قانون الاجراءات الجديد اتبع الشارع فيه هذا الأصل ، ولم يجز الطعن في هذه القرارات أمام غرفة الاتهام إلا في الحالتين المنصوص على إحداها في المادة ١٩٩ بشأن طلب قبول المدعى بالحقوق المدنية ، وعلى الثانية في المادة ٢١٠ بشأن الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية — لما كان ذلك ، وكانت أحوال الطعن بطريق النقض في الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام مبنية على سبيل الحصر في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد قصر الشارع حق الطعن في هذه الأوامر على النائب العام والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية وجاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المواد

ما يأتي ” ولم يقرر للتهم حق الطعن في أوامر غرفة الاتهام لأنه أمام محكمة الموضوع التي تنظر الدعوى يستطيع أن يدفع أمامها بما يراه ” ولما كان يبين من مطالعة نصوص المواد المشار إليها أن الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام ، والمتعلقة بمسائل الاختصاص ، ليست من بين ما خول الشارع للتهم حق الطعن فيه بطريق النقض على ما سلف ذكره فإن الطعن الحالي لا يكون جائزا ، ولا يكون هناك بالتالي محل لتنفيذ ما أثاره الطاعن من أنه طبقا لنص المادة ١٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية تكون الأفضلية للعالم العادية دون غيرها من المحاكم الاستثنائية .

(١٦٠)

القضية رقم ١٤٣ سنة ٢٦ القضائية :

إثبات . اعتراف . حق محكمة الموضوع في تقدير حجته وقيمت في الإثبات .

الاعتراف في المسائل الجنائية — بوصفه طريقا من طرق الاستدلال ، هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمت في الإثبات ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة ١ — السيد محمد عبد الله و ٢ — أنور محمد الشافعي . و ٣ — عبد المنان إلياس و ٤ — سليم إبراهيم أبو عاصي و ٥ — سيد رمضان السيد (المطعون ضدهم) بأنهم . أولا : الأول والثاني والثالث بددوا المبالغ الميينة بالمحضر لمحزه محمد الشبراويشي والمسامة إليهم على سبيل الوكالة فاختلسوها لأنفسهم إضرارا بالمخفى عليه . وثانيا : الرابع والخامس اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقا مع الثلاثة الأول على اختلاس من

تحصيلاتهم من عملاء المجنى عليه بأن غير الحقيقة في الدفاتر التي في عهدتهما باختيارهما المختصين بحسابات مؤسسة المجنى عليه لإخفاء المبالغ المختلصة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت عقابهم بالمواد ٣٠٢/٤٠ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى بحق مدني حمزة محمد الشبراوي تبي. وطلب الحكم له قبل المتهمين جميعهم متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة. ومحكمة الجناية الجزئية قضت حضوريا . أولا : ببراءة المتهم الرابع سليم ابراهيم أبو عاصي من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . وثانيا بحبس المتهم الثالث عبد المنان إلياس محمد شهرا مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . وثالثا : بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والخامس وهم السيد محمد عبد الله وأنور محمد الشافعي وسيد رمضان السيد شهرين بالشغل وكفالة . جنينات لكل منهم لوقف التنفيذ تطبقا للواد ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ورابعا : بإلزام المتهمين عدا سليم ابراهيم أبو عاصي بأن يدعوا متضامنين للدعوى بالحقوق المدنية واحد وخمسين جنيها والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم وطلبوا إلغاء وبراءتهم مما هو منسوب إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم ، كما استأنفته النيابة بالنسبة للمتهم الرابع المحكوم ببراءته وطلبت إلغاء ومعافيته بمواد الاتهام ، وبالنسبة للمتهمين الثالث والخامس طلبت تشديد العقوبة عليهما . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن استمعت إلى مرافعة أطراف الخصومة في الدعوى انتهت إلى الحكم حضوريا . أولا : بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمتهمين الثالث والخامس . وثانيا : بقبول الاستئناف المقرر به من النيابة بالنسبة للمتهم الرابع ، وكذلك استئناف المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس والمدعى بالحقوق المدنية شكلا . وثالثا : بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لحقه في دعواه المدنية بالنسبة للمتهم الثالث . ورابعا : بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الرابع وإلغائه بالنسبة لباقي المتهمين والقضاء ببراءتهم جميعا مما نسب إليهم عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . وخامسا : برفض الدعوى المدنية

تقبل المتهمين عدا الثالث وإلزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية من
البرجيتين ..

فظم المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر التسبيب
خسرويا بقسالة الاستدلال ، وبخطأ في الاستناد — إذ جعل التواطؤ بين المتهم الأول
هو المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) قوام النتيجة التي وصل إليها من إهدار إقرارات
باقي المتهمين ، وهي مقدمة لا تؤدي إلى ما رتب عليها ، فلكل من المتهمين
تسباط مستقل وعمل قائم بذاته ، بحيث كان يتصور لو قرر القرار على مجرد إبداء
المتهم الرابع أن يقف التدبير عند هذا الحد ، دون أن يتناول غيره . ثم إن الحكم
عندما أ طرح هذه الإقرارات وأصدر قيمتها القانونية أسند إليها جميع عيوب
الإقرارات مدنية كانت أو جنائية ، فوضع عيوب الضفط والقهر المعنوي
والإكراه جنبا إلى جنب مع عيب الغش والتضليل ، مع أن الجمع بينهما لا يقبل
من ناحية اللغة أو القانون وهذا ولم يتحدث الحكم إطلاقا عن الإقرار الصادر
من المتهم الثاني ، كما أهمل الإقرار الصادر من المتهم الثالث بتاريخ ١٣ من أبريل
سنة ١٩٥٠ وكان المتهم المذكور قد اتصل بأقاربه ومحاميه ، فاستحضرهم معه
حيث وقعوا جميعا الإقرار المذكور ، مما لا يتصور معه قيام الإكراه . كما
وصف الحكم الإقرار الصادر من المتهم الخامس الموقع عليه بذيّل لإقرار المتهم
الأول الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ ، بأنه صدر منه على استحياء وتردد
ولم يعرض للإقرار الآخر الصادر منه بتاريخ ١٩٥٠/٤/١ والكشوف التي أوضح
فيها المبالغ التي اختلصها كل من المتهمين الأول والثاني والثالث . هذا وقد ذكر
الحكم أن الطاعن احتفظ بدفاتر المؤسسة ، وحال بين المتهمين وبين الدفاع من
أنقسمهم من واقع هذه الدفاتر التي هي جسم الجريمة والتي يجب أن تكون أمام
نظر المحكمة لتفصل في صحة الاتهام ، وفي هذا تسليم من جانبه أن الفصل كان

يقتضى ضبط هذه الدفاتر واحضارها جبرا عن صاحبها وهكذا خلط الحكم بين الدعوى المدنية التي يجوز للقاضي رفضها لامتناع صاحبها عن تقديم مستنداته ، وبين الدعوى العمومية التي لا يقبل فيها هذا الاحتجاج والتي يجب على المحكمة استيفاء تحقيقها قبل أن تقول كلمتها فيها . كما عرض الحكم إلى تقرير المحاسب القانوني "رسل" بقوله "إنه قاصر لسبب غير مفهوم على فحص عملاء المؤسسة لمدينة القاهرة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩" مع مخالفة ذلك للواقع إذ تضمن التقرير بياناً مفصلاً عن حسابات عملاء القاهرة والزقازيق وبور سعيد والمحلة الكبرى وطنطا . وهذا من الحكم خطأ في الاسناد يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءة المطعون خدشه وإثبات ترك الطاعن لدعواه المدنية بالنسبة للطعون ضده الثالث ورفضها بالنسبة للباقيين — أقام قضاءه للشك في صحة التهمة — إذ بعد أن ذكر وقائع الدعوى صحيحة ، مردودة إلى أصلها ، تولى مناقشة الأدلة فيها وفندها تفصيلاً سائفاً وأورد اعتبارات مقبولة من شأنها أن تؤدي عقلاً ومنطقاً إلى النتيجة التي رتبها عليها وقال في صدد ما يثيره الطاعن بشأن الاقرارات : "وحيث إن هذه الاقرارات لا تعدو أن تكون من قبيل الاعتراف غير القضائي المكتوب فتعتبر بمثابة مستند من مستندات الدعوى خاضعاً لغيره من المخررات لتقدير القضاء ومن المبادئ المتواضع عليها أنه يجب ألا ينظر للاعتراف إلا كدليل فقط على التهمة ولا يؤخذ به إلا إذا اقتنع القاضي بصحته ومطابقته للواقع شأن كل دليل آخر والواقع من الأمر أن التصوير الذي أشار إليه المدعى المدني وهو يسرد الوقائع عن طريقة وصول نبال الاختلاس إلى علمه ، وأن المتهم الأول أنفى بها إليه على انفراد ومن تلقاء نفسه ، وهو يستقل معه عربته الخاصة ، إنما هو تصوير تأباه طبيعة الأشياء وينكره منطق الحياة . ومن القريب - كما أن يمارس ذلك المتهم جرميته زهاء ودحا طويلاً من الزمن تاهز سنوات ولم يثر منه ريبة ولم يخطر به إثارة من شك هو وعصبته ، ثم يستيقظ ضميره على حين بقاءه فينبئ إلى المهذوم مكتوم سره ، ولا يتردد في أن يسجله كتابته أن يعصم بجرمة ويسم سمته وشرفه بمار قد لا يستطيع منه فكاكاً ، وإنما الذي تستشفه المحكمة من واقع الظروف

والملازمات إن المتهم الأول والمدعى بالحق المدنى قد توافقت إرادتهما لسبب أو آخر على التخلص بأية وسيلة من المتهم الرابع وإخراجه من المؤسسة التى يملكها المدعى وأتبعهما رسما لذلك طريقة ورتبا وقائعها وهيئا ظروفها ، وقد يكون من أسباب توافق هاتين الإرادتين نشوب خلاف بين المتهمين الأول والرابع ورغبة المدعى فى الخلاص من ربقة المتهم الرابع الذى كان بإعترافه علما بأسرار العمل متوغلا فى كافة مناحيه فتوحد الهدف بين الاثنين ، واتحدت القايات “ وبعد أن دلت المحكمة على فساد هذا الاقرار عرض إلى شكوى المتهم الرابع ، وما جاء بها من تلميح بإفشاء ما يعلمه عن إعدام الطاعن لدفاتر المؤسسة تهربا من الضرائب وحرص الطاعن على عدم اتهامه بشئ فى ذلك الحين رغم لإقرارات بعض المطعون ضدهم عليه ، واستلام الطاعن دفاتره منه بعد انقطاعه عن العمل ، وعرض الحكم بعد ذلك لبيان مسلك المتهم الأول ، وما بذله من مجهود للحصول على إقرارات بعض المتهمين وسميه لتحضير الشهود ، حتى بعد انقطاعه عن خدمة المؤسسة وسكوت الطاعن عن التبليغ فى الوقت الذى يعمل فيه على إثبات تواريخ هذه الإقرارات أمام مصلحة الشهر العقارى ومما أدلى به شهوده . استخلص الحكم من ذلك كله عدم صحة هذه الإقرارات ومن هذا القول : ” وحيث إن صدور الاعترافات من المتهمين الثانى والثالث والخامس واستنكاه استصدارها وتكاثبها تحمل على القول فى غير إعانات بأنها لم تصدر عن إرادة سليمة ورغبة حقيقية وانهم إنما كانوا يمانون ضغطا لا يمكن بحجده وقهرا معنويا ليس من السير التفاضل عنه مما لا يمكن معه القول بأن حرية التعبير وسداد التقدير كانت مكفولة لهم وهم يخطون بأيديهم ما ثبت لإجرامهم ويرفع نزاهتهم واستقامتهم . فهذا بدر الدين نشأت أحد موظفى المنشأة وهو الذى احتضنه المدعى وعينه فيما بعد سكرتيرا خاصا له ، يقرر فى شأنا أقواله أن المدعى بالحق المدنى أعطاه الإقرار المكتوب من المتهم الأول وطلب منه أن يذهب إلى المتهم الخامس ليوقع عليه هو الآخر ، يفيد موافقته على ما تضمنه ، فإذا بهذا الأخير يرفض ويأبى ذلك التوقيع ، ولكن هذا المتهم الخامس يذهب فى اليوم التالى إلى منزل رب العمل بضاحية المعادى ويتناول معه الافطار ويستدرجه

في الحديث ويفريه بوضعه في مركز أفضل . . ، فإذا به يقبل التوقيع على إقرار منسوب إليه . . . وحيث إن ذلك يمكن قوله أيضا عن الاقرارين الصادرين من المتهمين الثاني والثالث لأنهما في وضع لا يختلف عن وضع المتهم الأخير الذي صرح المدعى بأنه دعاه إليه وابنه ووعدته بالصفح ، كما أوضح في جلسة ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أمام محكمة أول درجة بأنه أثر على المتهمين حتى أخذ اعترافاتهم ” ثم تناول الحكم الرد على الاقرار المنسوب إلى المتهم الثالث فقال ” وحيث إنه قد يظن للوهلة الأولى إن إقرار المتهم الثالث واعترافه يختلف في الإبانة عن اعترافات بقية المتهمين ، وأن سمة الحقيقة غالبية عليه لأنه دفع مبلغ مائة جنيه مما ظهر في ذمته ، وكان ذلك في حضرة اثنين من قريبات زوجة اللتين كان يرافقهما أحد رجال القانون غير أن الذي يبدو للحكمة أن المدعى بالحق المدني قد استغل نفسية هذا المتهم وطبيعته أنه غريب عن البلاد بمحكمة أنه أندونيسي الجنسية أسوأ الاستغلال وأبرعه في وقت معا ، بل إن أقوال السيدتين حنيقة وساميه عبد الوهاب على الرغم من أن أولاهما هي التي دفعت مبلغ الجنيحات المائة من مالها الخاص أو صحتا في غير إيهام إن المتهم الثالث كان ينكر في إصرار إنه اختلس أو بدد مبلغا ما من مخدومه وأنه لم يشر إلى أن ثمة اتفاق أو صلة قائمة أو قامت يوما من الأيام بينه وبين أحد المتهمين الرابع والخامس ، فكأن هذه الرابطة التي يريد المدعى تصويرها وابتداعها جاعلا المتهم الرابع القاصم المشترك فيها ليست إلا تركيبا عسرا لحاجة في نفسه ، وأن ذلك المزيد من الضغط الجائر الذي لاقاه المتهم الثالث والذي اضطره مرغما إلى الترامي على أقدام إحدى شقيقات زوجته لانتشاله من غمته ، لم يكن يقصد بها المدعى إلا أن يصيغ فعلته بانارة من حقيقة ، ولكن هيئات . . . وحيث إنه باستظهار تلك الوقائع السابقة النابتة من أوراق الدعوى والمستقاة من تحقيقاتها ، لا يسع المحكمة إلا أن تخلص بحق إلى أن هذه الاقرارات المعزوة إلى المتهمين هي في حقيقة الواقع اعترافات مهلهلة لا تكاد تقف على قدميها ، وأن سداها الاتهام والتفريروا التهديد والخديعة ولجتها تقييد الشهود وتلفيق الوقائع ، مما يتعين معه أن تستبعد كدليل في الدعوى وأن تهدر المحكمة المكيدة المستمدة منها ،

وأن تطرحها ظهريا غير معولة عليها أو مقتنعة بها أو مطمئنة إلى أن حرية المتهمين عند تحريرها كانت خالصة أو موفورة" لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية - بوصفه طريقا من طرق الاستدلال - هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمته في الاثبات ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وكان الواضح مما أورده الحكم أن هذه الاقرارات المنسوبة إلى المطعون ضدهم - فبإعاده الرابع - لم يكن مقصودا بها وجه الحق - يستوى في ذلك أن يكون مبنياها التواطؤ والغش ، كما حصل مع المتهم الأول ، أو مبنياها الخيلة والاستهواء والضبط كما هو الشأن مع المتهمين الآخرين ، وليس ما يمنع في العقل أن يتدخل عامل الاغراء من رب العمل مع الضبط المعنوي المستمد من صفته هذه ، وأن يتخذ منهما كليهما سبيلا للحصول على الاقرارات . كذلك يصح أن يقع استعمال كل من هاتين الوسيلتين في فترة زمنية مستقلة عن الأخرى ولا وجه لما ينهيه المدعى بالحق المدني على الحكم من عدم تعرضه على استقلال لبعض الاقرارات الصادرة من المتهمين التي أشار إليها في طعنه ، إذ أن الحكم انتهى بحسب عبارته إلى أنه لا يطمئن إلى صحة هذه الاقرارات لعيوب عامة منتزعة من ظروفها وملاساتها وأسبابها وأهدافها ، فجري عليها جميعا دون تفريق بين إقرار وآخر - وكان ما أشار إليه الحكم في شأن الدفاتر إنما كان بصدد تقدير الدليل المستمد من التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، ولا تدل - حسب عبارة الحكم - على أن الدعوى في ذاتها كانت مفتقرة إلى هذه الدفاتر - خصوصا وقد ثبت من مدوناته أن الدفاتر لم تفحص جميعا بسبب إختفائها وإعدامها من قبل ، وقد أشار إلى ذلك التقرير نفسه - لما كان ذلك ، وكان يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة وإرتياها في صحة الاتهام ، وهي ليست مكلفة بعد أن تفصل الأقوال والقرائن التي لم تأخذ بها ، ولم ترفيها ما يصح التحويل عليها ولا يعيب الحكم أنه يكون قد أخطأ في بيان حلة من علل عدم اطمئنانه إلى تقرير الخبير ، مادام بين منه أنه تشكك في سلامة العملية نفسها ، لأن الفحص بحكم إعدام الدفاتر الزفرة لم يتناول الدفاتر جميعا ، فأطرحه من ميزان تقريره لعدم صحة الدليل المستمد

منه — لما كان كل ما تقدم ، فإن ما يشبه الطاعن في طعنه لا يبدو أن يكون في حقيقته جدلا في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته . أمام محكمة النقض ويكون الطعن على غير أساس . نعتينا رفضه موضعا .

(١٦١)

القضية رقم ١٦٥ سنة ٢٦ القضائية :

إبراءات . إثبات . شهادة . مدى حق محكمة الموضوع في التحويل في حكمها على أنوال
شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه .

للمحكمة بمقتضى القانون أن تعول في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق
الابتدائي ولو لم تسمعه في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله ،
وما دامت المحكمة قد حققت شغوية المرافعة بسماحها من حضر من شهود الواقعة
في مواجهة المتهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — ضرب عمدا فهدى على سيد أحمد
بقفاس على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقريرين الابتدائي والشرعى
والتي تختلف لديه بسببها مائة مستديمة يستحيل رؤاها في فقد جزء من عظام الجمجمة
لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى ، بل يملا بنسيج ليفى ، وهذا يمرض حياته فخطر
بحرمان المخ جزءا من وقايتة الطبيعية ضد التغيرات الجلوية والإصابات البسيطة
وتجعله عرضة لأنواع الشلل والصرع والالتهابات الحية وتبعاياها ونظرا لخطورة
ما قد ينشأ من هذه المضاعفات فلا يمكن تقدير هذه الداهية بنسبة مئوية . وثانيا —
أحدث عمدا بمحمد على سيد أحمد الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقوم
لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى

محكمة الجنائيات لما كتبه بالمادة ١٧٤٠ و ١٧٤٢ من قانون العقوبات .
فقررت بذلك . وادعى بحق مدنى فهمى على سيد أحمد المحجنى عليه وطابت الحكم
له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة .
ومحكمة جنائيات بنها سمعت الدعوى وقضت حضوريا فى ٧ من يونيه سنة ١٩٥٥
بمعاينة المتهم بالحوس مع الشغل لمدة ستين وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق
المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة
وذلك تطبيقا للواد ١٧٤٠ و ١٧٤٢ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . فظن
المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الإجراءات وأخل
بحق الطاعن فى الدفاع ، وأخطأ كذلك فى الاستناد ، وشابه القصور ، ذلك بأن
المحكمة اتخذت دليلا فى الدعوى من أقوال شهود لم ترد أسمائهم بقائمة الشهود ،
ولم تسمعهم بالجلسة ولم تنبه الدفاع إلى أنها ستضع أقوالهم موضع الاعتبار ،
وقد أخطأ الحكم حين أسند إلى المحجنى عليه أنه أشهد عوض عبد اللطيف مع أن
بلاغه وأقواله فى محضر الضبط قد خليا من ذكر اسم هذا الشاهد ولم تخرج أقواله
فى التحقيق عن هذا المعنى ، وكان ما ذكره عنه أنه حضر واقعة سابقة هى واقعة
مرور المواشى بزراعته ، ولو أن المحكمة فطنت إلى مؤدى أقوال الشاهد ومبلغ
مخالفتها لأقوال المحجنى عليه لانتبهت إلى أنه لم يشهد الواقعة ولما اتخذت من أقواله
أول دليل فى الدعوى ، بما أخطأ الحكم إذ قرر أن دفاع الطاعن لم يلق نصيرا ،
فهو يقوم على أن أخ المحجنى عليه الذى ناف به مسمار على الطاعن وابنه ، فأصاب
أخاه ، وفى أقوال أخ المحجنى عليه ما لا يمكن معه القول بأن دفاع الطاعن لم يجد
ما يستندة وكذلك أخطأ فى الاستناد ، إذ ذكرت المحكمة فى تلخيصها لأقوال
الشهود إنهم رأوا المحجنى عليهما مصابين ويتزف الدم منهما ، فى حين أن الثابت
من التحقيقات إن أحدا منهم لم يشهد بأنه رأى محمد على سيد أحمد مصابا ،
وأضاف الطاعن أن الحكم قصر فى الرد على ما أثاره الدفاع من أن اتهام الطاعن

دون ولده الذى شهد شقيق المجنى عليه بأنه الضارب لأخيه كان يقصد الكيد والحصول على ما يقضى به من تعويض ، ولم يشر بشئ إلى ما أجمع عليه الشهود عدا عوض عبد اللطيف من أنهم لم يروا من أصاب المجنى عليه ، ولم يشاهدوا فؤوسا بيد الطاعن ولده ، ولم يتعرض إلى ما تمسك به الدفاع من عدم ورود اسم معوض عبد اللطيف على لسان المجنى عليه أو ببلاغه ، ومن نفيه لوجود هذا الشاهد فى مكان الحادث ، وإلى ما لاحظته الدفاع من أن هذا الشاهد كان يقف بجوار نافذة قاعة الجلسة عند ما استدعى لسؤاله بعد حلف اليمين .

وأخيرا فإن الحكم ذهب فى استدلال خاطئ إلى أن فى قول الشهود برؤيتهم الطرفين متماكين ما يصلح دليلا على صحة إسناد تهمة العاهة إلى الطاعن مع تعدد المتماكين ووحدته الاصابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجرمين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكان للحكمة بمقتضى القانون أن تعول فى حكمها على أقوال شاهد فى التحقيق الابتدائى ولو لم تسمعه فى الجلسة ما دام الطاعن لم يطالب سماعه أو تلاوة أقواله وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماعها من حضر من شهود الواقعة فى مواجهة الطاعن وهو ما حدث فى هذه الدعوى . ولما كان ما قيل عن خطأ الحكم فيما نسبته إلى المجنى عليه من أنه أشهد معوض عبد اللطيف لا يؤثر فى سلامته ما دام لم يتعلق على هذه الواقعة أهمية خاصة فى قيمة الدليل المستمد من شهادة هذا الشاهد . وكان دفاع الطاعن بأن المجنى عليه أصيب من ناف به مسبار كان يحمله أخ المجنى عليه لم يرق عليه دليل ، ولم تطمئن المحكمة إلى صدقه . وهذا ما عناه الحكم بقوله إن هذا الدفاع لم يلق نصيرا من الثابت بالأوراق ولا من أقوال الشهود ، ولما كان ما تقدم ، وكان لاجدوى من بحث دعوى الخطأ فيما أسند إلى الشهود من أنهم رأوا المجنى عليهما مصابين والدعم يتلف منهما ، مع أن أحدا منهم لم يذكر ذلك عن محمد على سيد أحمد "المجنى عليه الثانى" ما دام هذا الطعن لا ينال من واقعة الاعتداء الواقع على المجنى عليه الأول التى قام الدليل عليها ، وما دام الحكم حين

دان الطاعن عن التهمتين المنسوبتين إليه قد طبق المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهي المقررة لجناية إحداث المأثم بالجنى عليه الأول ، ولما كان ما قيل عن وقوف الشاهد معوض عبد اللطيف بجوار نافذة قاعة الجلسة عند ما استدعى لأداء الشهادة ، إنما هو قول أثاره الدفاع ، ولم تؤيده المحكمة ، وكان باق ما أورده الطاعن في طعنه لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة القائمة فيها مما لا يثار أمام هذه المحكمة ، وهو إلى ذلك لا يستلزم من محكمة الموضوع ردا متى كان الرد عليه مستفادا من الأخذ بأدلة الثبوت — لما كان ذلك كله ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعبد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٦٢)

القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) دعوى مدنية . رفعها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات . محله .

(ب) دعوى مدنية . استئناف . رفع دعوى مدنية بالتبعية للدعوى الجنائية . المطالبة بتعويضات لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . فيرجأ . (م ٤٠٣ أ ج)

(ج) دعوى . مصروفاتها . عدم اعتبارها من الملحقات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى .
المادتان ٣٠ ، ٣٥٦ مرافعات .

١ - وفقا للسادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات .

٢ - المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز للدعي بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية

إذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا .

٣ - الالتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الالتزامات التى يعتبر القانون مصدرا لها وفقا لنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم الزامه بتعويض عن خطأ ارتكبه فى حق الخصم الآخر وإنما أوجب القانون الحكم بما على من خسر الدعوى فلا تعتبر من الملحققات المنوه عنها فى المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ولا تدخل فى تقدير قيمة موضوع الدعوى .

الوقائع

أقام الطاعن "محمد عبد الرازق الشهير بمحمد كامل دهواه مباشرة أمام محكمة الجمرک الجزئية ضد : ١ - محمد السيد محمد نصار و ٢ - السيد عامر على و ٣ - فاطمة عامر على و ٤ - السيد محمد صدق عبد الجواد و ٥ - ابراهيم محمد اسماعيل و ٦ - حافظ أحمد الشيخ متهما بإيهاهم بأنهم فى الزمان والمكان الميئين بعريضة الدعوى شهدوا كذبا ضد الطالب على الوجه المبين بعريضة الدعوى . وطالب معاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٩٧ من قانون العقوبات والحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ خمسين جنيها مصريا على سبيل التعويض المؤقت وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة الجمرک دفع الحاضر عن المتهمين بالدفعين الآتين أولا - ببطلان صحيفة الدعوى . وثانيا - باقضاء الدعوى العمومية . والمحكمة المذكورة قضت عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية حضوريا للأول والثانى والرابع وغايبيا للباقين . أولا - برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى وصحتها . وثانيا - برفض الدفع باقضاء الدعوى . وثالثا - ببراءة جميع المتهمين بلا مصاريف ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف . فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية . بعدم جواز استئناف المدعى المدنى وإلزامه بالمصاريف المدنية عن الدرجتين فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعن لقلّة النصاب — مع أن الطاعن لم يقتصر على طلب مبلغ التعويض وقدره خمسون جنيا بل طلب الحكم له أيضا بمصرفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وهى من المالحقات المنصوص عليها فى المادة ٤١١ من قانون المرافعات والواجب إضافتها إلى الطلب الأصل عند تقدير نصاب الدعوى الجائر استئنافه .

وحيث إنه وفقا للمادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور فتحضّم الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات فصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية . أما إذا لم يوجد نص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات — بل ما كان ذلك وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تمنع للدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وكانت المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص على أنه ” فى الأحوال التى يعين فيها القانون إختصاص المحكمة على أساس قيمة موضوع الدعوى تقدر هذه القيمة باختيارها ” يوم رفع الدعوى “ ويدخل فى التقدير ما يكون مستحقا يومئذ — أى يوم رفع الدعوى من القوائد والتضمينات والمصاريف وغيرها من المالحقات المقدرة القيمة “ — وكان الإلتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الإلتزامات التى يعتبر القانون مصدرا لها إذ تنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات بأن على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى “ — وكان لا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم

إلزامه بتعويض عن خطأ ارتكبه في حق الخصم الآخر — وإنما أوجب القانون الحكم بها على من خسر الدعوى — لما كان ما تقدم وكانت قيمة الدعوى وقت رفعها خمسين جنيتها مما يدخل في نصاب القاضى الجزئى الاكتمالى — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٦٣)

القضية رقم ١٨١ سنة ٢٦ تمضائية :

(١) و (ب) قرض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة السرقة .

١ — إذا طلبت النيابة العامة من المحكمة أن تطبق في حق المتهمين الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات فاعتبرت المحكمة فاعلين أصليين في جريمة السرقة وطبقت في حقهما الفقرة الخامسة من هذه المادة وعاقبتهم بالحبس مع الشغل لمدة شهرين فإنه لا يكون لهما جدوى من القول بأن النيابة العامة لم تطلب تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات في حقهما .

٢ — لا جدوى لاتهم من القول بأن الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقه ما دامت مدة الحبس المقتضى عليهما بها قررة في القانون بحرمة السرقة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — شوقي ميخائيل رزق الله (الطاعن الأول) و ٢ — وليم بنيامين دميان (الطاعن الثانى) و ٣ — محمود عبد القادر

إبراهيم . بأنهم سرقوا الآلات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لمصنع لويس شحاته حالة كون الثانى والثالث عمالا بالمصنع بأجر . وطلبت عقابهم بالمادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى لويس شحاته سرجيوس بحق مدنى قدره ٥١ جنيها على سهيل التمييز قبل المتهمين جميعا . ومحكمة قلوب الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٥/٣١٧ — ٧ من قانون العقوبات للأول والثانى والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث . أولا — يحبس كل من المتهمين الأول والثانى شهرين مع الشغل والنفاذ وبإلزامهما متضامين بأن يدفعا للدعى المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المناسبة ومائة قرش أتعاب محاماة وألزمت المدعى المدنى بمصروفات ماخضه من الدعوى المدنية . وثانيا — براءة المتهم الثالث من التهمة المستندة إليه . بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة بنا الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين بالمصروفات المدنية عن الاستئناف . فظعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق التقتض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن معنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ببنى على إجراء باطل إذ لم يرد الطاعن على مرافعة النيابة تخالف الحكم بذلك القاعدة القانونية التى تقضى بأن يكون المتهم آخر من يتكلم — الأمر الذى يجعل الحكم معيبا مستوجبا لقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعنين مكن من إبداء دفاعه عنهما . ولم يثبت بهذا المحضر أنه اعترض على ما طلبه ممثل النيابة فى طلب تأييد الحكم المستأنف أو أنه طلب الكلام بعد ذلك فتم منه — هذا إلى أن الطاعنين لم يدعيا أن شيئا من ذلك قد حصل — لما كان ذلك فإن ما يشيره الطاعنان فى هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن الثانى والرابع والخامس هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ طبق فى حق الطاعنين الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات فى حين أنها غير منطبقة فى حق الطاعن الثانى لسبق فصله من خدمة المجنى عليه قبل حصول الحادث . ولأن النيابة العامة لم تطلب تطبيقها فى حق الطاعن الأول .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة طلبت من المحكمة الابتدائية أن تطبق فى حق الطاعنين الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات فاعتبرت كلاهما المحكمة فاعلين أصليين فى جريمة السرقة وطبقت فى حقهما الفقرة الخامسة من هذه المادة وعاقبتهما بالحبس مع الشغل لمدة شهرين فإنه لا يكون لهما جدوى من القول بأن النيابة العامة لم تطلب تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ عقوبات فى حقهما — كما لا يكون للطاعن الثانى جدوى من القول بأن الفقرة السابعة من هذه المادة غير منطبقة فى حقه ذلك لأن عقوبة الحبس المقتضى عليهما بها مقررة فى القانون لجريمة السرقة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون له عمل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور فى التسبب إذ لم ترد المحكمة على ما أثاره الدفاع لتجريح أقوال عيسى عبد الخالق من أنه التحق بمصنع المدعى المدنى بمدة أن أدلى بشهادته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعنين بها واستند فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها — لما كان ذلك وكان تقدير الدليل موكولا لمحنة الموضوع إذ مرجع ذلك إلى اطمئنانها — وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب كل دفاع يثيره المتهم — فإن ما يثيره الطاعنين فى هذا الوجه من الطعن

لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٦٤)

القضية رقم ١٨٥ سنة ٢٦ القضائية :

تليس . مودة رافعة تحقق فيها حالة التليس .

مشاهدة نور كهربائي يذبح من مصابيح في عمل لم يكن صاحبه متعافدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو مما تتحقق به حالة التليس كما هي معرفة به في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق تيارا كهربائيا مملوكا لشركة الكهرباء من مكان مسكون ليلا بأن أجرى توصيله إلى الأماكن المينة بمحضر الضبط . وطلبت عقابه بالمادة ١٧٣ - ٤ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة محرم بك الجزئية دفع الحاضر عن المتهم ببطانات التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فاستأنف وكيل المتهم هذا الحكم . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم ببطانات

التفتيش وطلب معاينة منزل المتهم لاجراء تجربة التحقق من وقوع الجريمة .
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم
المستأنف بلا مصاريف جنائية وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير
محله فلعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في القانون وأخل
بحقه في الدفاع ذلك بأنه دفع ببطالان التفتيش لحصوله في غير حالة التلبس بغير
إذن من الجهة المختصة ففضى برفض هذا الدفع استنادا إلى نظر خاطيء . وؤداه
قيام حالة تلبس بالجريمة دل عليها وجود محال مضاءة تستمد التيار من منزل
المتهم في حين أن هذا المتهم من بين المتعاقدين مع شركة الكهرباء وبتمزله عداد
للشركة مما قد يبدو معه أن مصدر التيار غير مشوب فضلا عن المستفاد من
محضر الضبط أن الشهود اقتحموا المنزل مباشرة كما ذهب الحكم إلى تقرير أن
حقوق الشركة تتيح لرجالها دخول المحال المتعاقد معها لصيانة التركيبات
والإشراف عليها مع أن هذه الواقعة لا سند لها من الأوراق التي يضمها الملف
وهي من قبيل المعلومات الشخصية وأخيرا فقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى
أن المحقق استأذن في الدخول سيدة كانت بالمنزل لكن شخصية هذه السيدة ظلت
مجهولة ولم يشر المحقق بشيء إليها في محضره وقد زعم مندوب الشركة المرافق له
أن الإذن صدر من سيدتين وإذ كان الحكم قد استند إلى هذا الإذن في تبرير
سلامة الاجراء فإن في ذلك ما يشعر بأنه سلم بعدم قيام حالة التلبس التي اتخذ منها
دعامة لرفض الدفع فانطوى بذلك على تناقض يعيبه وأضاف الطاعن أنه طلب
إلى المحكمة في الدرجتين معاينة الجهاز "البرشمان" الذي قيل بحصول عيب به
لايقاف ما به من آثار ولاجراء تجربة التحقق من صدق ما جاء بمعاينة المحقق
أو تدب خبر فني للقيام عنها بذلك لكنها لم تجبه إلى هذا الطاب مع أهميته
في تقدير أدلة الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي ين واقع
الدعوى بما تنافره العناصر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه
أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت مشاهدة
نور كهربائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه متعاقد مع شركة
الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة
هو مما تتحقق به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون وكان الحكم المستأنف
الذي تأيد بالحكم المطعون فيه قد أورد فيما أوردته ردا على الدفع بطلان القبض
والفتيش أن المحقق أثبت في محضره "أنه قبل دخوله رأى المحلات تضاء من
منزل المتهم وهي مضاء نتيجة لاتصالها بمنزله في حين أنه يعلم من مفتش شركة
الكهرباء أنها غير مشتركة في النور" واعتبر هذا تلبسا بالجريمة تظهر آثاره في
الخارج بظهور النور في المحال التي لم تتعاقد مع الشركة ولما كان ما أثبتته الحكم
من حالة التلبس وطريقة كشفها هو ما اطمان إليه وزججه على الدعوى باقتحام
منزل المتهم مباشرة وهو صالح في أداء ما انتهى إليه من سلامة الإجراء ، ولا عبرة
بعد ذلك بما ساقه الحكان المستأنف والمطعون فيه استطرادا من أسباب أخرى
ردا على الدفع بطلان القبض والفتيش فهو لا يعدو أن يكون تزييدا لا يعيب
الحكم ولا يشوبه بالتناقض كما قال الطاعن لما كان ما تقدم وكان ما أثاره
الطاعن خاصا بطلب إعادة المعاينة قد تناوله الحكم المطعون فيه بالرد فقال
"وحيث أنه بالنسبة إلى طلب الدفاع الخاص بالمعاينة على الوجه السالف بيانه
فلأن المحكمة ترى أن هذا الطلب لا محل لإجابته إليه إذ الثابت بمحضر ضبط الواقعة
أن تجربة أجريت بمعرفة المحقق وفي حضور مندوب شركة النور فثبت منها انقطاع
التيار في حالة نزع مسبار البرشمان ووصوله في حالة وضعه وتري المحكمة الاكتفاء
بتلك التجربة " وهذا الذي ذكره الحكم يكفي للرد على ما يثيره الطاعن بقصد
إلغاء ظل من الشك على دليل اطمانت إليه المحكمة واقتنعت به في حدود سلطتها
التقديرية مما يجعل الطعن على غير أساس متعينا رفضه ، وضوحا .

(١٦٥)

القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٦ القضائية :

(١) وصف التهمة . حق المحكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .

(ب) تقض . ملن . أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

(ج) إجراءات . استئناف . الدفع بعدم إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة م ١٣٣٣ . ج .

(د) حكم . استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة المتهم في هذا الحكم النهائي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه .

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .

٢ - يجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة ومحددة .

٣ - إن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط إعمالا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات إذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

٤ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم النهائي الصادر بتشديد العقوبة ، فإنه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ويصبح الحكم باطلا فيا قضى به إذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمد علي حسن عطيه (الطاعن) و ٢ —
 علي حسن عطيه و ٣ — محمد ابراهيم عطيه و ٤ — هيد رجب البدوي . بأنهم :
 المتهم الأول — طعن ابراهيم السيد السنهوري بسكين فأحدث به الإصابات
 الميينة بالتقرير الطبي وقد تخلف عن إصابة الساعد الأيسر عاهة مستديمة يستحيل
 برؤها وهي عسر في حركة كب هذا الساعد بنحو ربع المدى الطبيعي لهذه الحركة
 مما يقلل من كفاءته على العمل بما لا يجاوز ١٠٪ والمتهمون الثاني والثالث
 والرابع — ضربوا المجنى عليه سالف الذكر بالعصى فأحدثوا به الإصابات الميينة
 بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما .
 وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى
 ابراهيم السيد السنهوري (المجنى عليه) بحق مدني قدره قرش صاغ واحد على سبيل
 التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا بالتضامن . ومحكمة طوخ الجزئية قضت
 حضوريا عملا بمادتي الاتهام — أولا — براءة المتهم الأول من تهمة إحداث
 عاهة مستديمة بالمجنى عليه بلا مصاريف — وثانيا — تغريم كل المتهمين الأربعة
 ٢٠٠ قرش مع إلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدعي المدني على سبيل التعويض
 المؤقت قرش صاغ واحد والمصاريف المدنية وذلك بلا مصاريف جنائية .
 فاستأنفت النيابة . ومحكمة بنها الابتدائية قضت غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع .
 أولا : — بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى — وثانيا : — بإجماع
 الآراء بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثانية وبمحسب المتهم الأول
 شهرا مع الشغل وتغريم كل من باقي المتهمين عشرة جنيهات — وثالثا : — بتأييد
 الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية . فعارض المتهمون في الحكم التيسابي
 وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا بتأييد الحكم المعارض فيه .
 فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع إذ قضى ببراءته من تهمة العاهة المستديمة المسندة إليه ودانته بجريمة الضرب البسيط التي لم توجه إليه في تقرير الاتهام ومن غير أن تلفت المحكمة نظره لذلك لإبداء دفاعه .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن النيابة العمومية اتهمت الطاعن بأنه طعن ابراهيم السيد السهوري بسكين فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي وقد تختلف عن إصابة الساعد الأيسر عاهة مستديمة يستحيل رؤاها وهي عسر في حركة كسب هذا الساعد — وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه استبعد استناد الإصابة التي نشأت عنها العاهة المستديمة إلى الطاعن ودانته عن الإصابات الأخرى التي أحدثها بالمجنى عليه . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجرمية المرفوعة بها الدعوى وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو اقتصار نظر الدفاع — على اعتبار أن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يناول حتما الجريمة التي نزلت إليها بسبب استبعاد الأفعال الداخلة فيها وعلى اعتبار أن واجب الدفاع يقتضيه أن يترافع على أساس جميع ما يمكن أن توصف به الواقعة في القانون — لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب قصور في التسيب إذ لم ترد المحكمة على الدفاع الذي أبداه الطاعن في المذكرة التي قدمها عند نظر المعارضة — مع أن هذه المذكرة تحوى دفاعا جوهريا يترتب عليه إن صح الحكم ببراءة الطاعن .

وحيث إن الطاعن لم يبين ماهية هذا الدفاع الذي أبداه في المذكرة ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه — وفي الحالة الأخيرة

هل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تبحه أو ترد عليه - أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي فتعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة للدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها - لما كان ذلك وكان يجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة محددة فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل إذ لم يعلن الطاعن باستئناف النيابة كما لم يشعر المدعى المدني بالمعارضة المرفوعة منه ومن باقى المتهمين .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المعارضة أن الطاعن حضر فيها وانه محاميه ولم يدفع بأنه لم يعلن بالجلسة المحددة لنظر استئناف النيابة والتي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه - كما لم يدفع بأن المدعى المدني لم يشعر بجلسة المعارضة - ولما كان حق الطاعن في الدفع ببطالان الإجراءات لهدم لإعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف قد سقط إعمالا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات لعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة - وكان لاصفة له في التمسك ببطالان الاجراءات الناشئ من عدم إشعار المدعى بالحق المدني - لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضى بتعديل الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتفريجه ٢٠٠ قرش وبمجسه شهرا مع الشغل من غير أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة" ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيا قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضى بتشديد

العقوبة وذلك بخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بتشديد العقوبة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة فإنه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة — ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بتشديد الحكم بالعقوبة الصادرة في حكم محكمة أول درجة لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بتفويض الطاعن ٢٠٠ قوش.

(١٦٦)

القضية رقم ١٩٣ سنة ٢٦ القضائية :

مواد مخدرة . القصد الخاص من إحرارها . استثناء المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو استنباطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه . يكفى .

ليس لازما أن يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص من إحرار المادة المخدرة مصدره الدليل الذى يقدمه المتهم المحوز بنفسه ، بل يكفى فى ذلك أن تستقى المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : إحرار الجواهر المخدرة المبينة بالمحضر " أنبونا " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد التعاطى . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ (أ) والبنـد (أ) من الجدول (أ) . فقررت بذلك . وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات قنا دفع الحاضر عن المتهم ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ (أ) والبنـد (أ) من الجدول (أ) الماتحق به برفض الدفع وصحة إذن التفتيش وبمحس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتفريمه خمسمائة جنيه مصرى ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وأعفته من المصر وفات الجنائية . فقررت النيابة العامة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

الحكمة

... حيث إن الطاعة تبني طعننا على أن الحكم المطعون فيه معيب لفساد الاستدلال والقصور في التسبب، ذلك بأن المحكمة استخلصت أن المطعون ضده يجوز الأفيون بقصد التعااطي، مع أن المادة المضبوطة وجدت في عدة لفافات، هذا إلى أن المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا تستلزم قصدا معينا بل يكفي لتطبيقها أن يكون الإحراز بغير مسوغ أما الإحراز للتعااطي أو الاستعمال المنصوص عليه في المادة ٣٤ فيقضى من جانب المحرز أن يقيم الدليل على أن الإحراز كان بقصد التعااطي ولم يقدم المطعون ضده دليلا على ذلك لما كان يصح افتراض أنه يتعااطى ما أحرزه ومعاقبته بالعقوبة المخففة التي أوقعها عليه المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى وأورد على ثبوتها في حق المطعون ضده أدلة سائغة . تعرض للقصد من الإحراز فقال ما نصه "إن الثابت من الأوراق أن كمية المخدر التي ضبطت مع المتهم عبارة عن جرام ونصف من الأفيون وهي كمية ضئيلة لا يتسنى معها القول بأن المتهم قد أحرزها بقصد الاتجار خاصة وأن أحدا لم يشاهد المتهم يعرضها للبيع ، كما أن المحكمة لا تأخذ من تعدد اللفافات دليلا على غير ما تعتقده وتنتهى إليه من أن إحراز المتهم للمخدر — كان بقصد استعماله الشخصي" ولما كان هذا الاستدلال كافيا لثبوت ما انتهى إليه الحكم من أن إحراز المطعون ضده للأفيون المضبوط إنما كان لاستعماله الشخصي، وليس لازما أن يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص من الإحراز في هذه الصورة مصدره الدليل الذي يقدمه المتهم المحرز بنفسه ، بل يكفي في ذلك أن تستقى المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدهوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لانتاجه ، لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعة لا يكون سوى جدل في تقدير أدلة الدعوى التي كونت المحكمة منها عقيدتها ومثل هذا الجدل لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(١٦٧)

القضية رقم ١٩٤ سنة ٢٦ القضائية :

تحقيق . إتمام المحقق ما بدأه من إجراءات التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وهو معه فيه وهو مختص بإجرائه قانونا . لا بطلان .

لا تبطل إجراءات التحقيق إذا كان المحقق قد أتم ما بدأه منها قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم المتهمون الأربعة الأول — أولا — قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد محمد جاد فريد بأن اتتوا قتلهم وأعدوا لذلك عدتهم وترصدوا له في طريق هودته إلى بلدته حتى إذا ما مرت سيارته وظفروا به أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانيا — شرعوا في قتل السيدة إنشراح السيد خليل عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن أطلقوا عليها أثناء وجودها بالسيارة مع زوجها المحني عليه الأول عدة أعيرة قاصدين قتلها فأحدثوا بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إسعافها بالعلاج . وثالثا — شرعوا في قتل حسان عليه جلال (المتهم السادس) عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن اتتوا قتل المحني عليه الأول وترصدوا له حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه الأعيرة النارية أصابوا بها أيضا المحني عليه فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهم وهو إسعافه بالعلاج والمتهم الخامس (هيد دياب محمد) اشترك بطريق التعريض والاتفاق مع المتهمين

السابقين في ارتكاب الجرائم الثلاث السالفة الذكر بأن حرضهم واتفق معهم على قتل المحنى عليه الأول (محمد جاد فريد) فتمت جناية القتل نتيجة لهذا التحريض والاتفاق كما وقعت الجنايتان الأخريان نتيجة محتملة لذلك . والمتهم السادس (حسان طيوه جلال) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الخمسة السابقين في ارتكاب الجنايتين الأولين بأن اتفق معهم على قتل المحنى عليه الأول (محمد جاد فريد) وساعدهم في تدبير ذلك بأن مكن المتهمين الأربعة الأول من إصابة المحنى عليه المذكور بإيقافه السيارة حال إحلاقهم النار فتمت الجناية نتيجة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة كما وقعت جناية الشروع في قتل المحنى عليها الثانية نتيجة محتملة لذلك .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأربعة الأول طبقا للواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات - والخامس طبقا للواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ من قانون العقوبات والسادس طبقا للواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك وقد ادعت السيدة انشراح السيد خليل زوجة المحنى عليه عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها منه وهم القصر عادل وعزيزه وعلاء وعفاف وعليه وعنايات بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا بالتضامن . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات للأربعة الأول عن جناية القتل وعن الشروع فيه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من تطبيق المادة ٢/٣٢ من نفس القانون بالنسبة لهم أيضا والمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من نفس القانون المذكور للمتهمين الخامس والسادس عن تهمة القتل وبهذه المواد مضافا إليها المادتين ٤٥ و ٤٦ بالنسبة لجناية الشروع في القتل مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من نفس القانون المذكور للارتباط بالنسبة لهما أيضا وتطبيق المادة ١٧ من نفس القانون المذكور أيضا بالنسبة لجميع المتهمين بمماثلة كل من المتهمين الأول مطاوع السيد مطاوع والثانى السيد سلامة دياب والثالث محمد

عبد دياب والرابع على محمد سليمان والخامس عبد دياب محمد والسادس حسام
عليه جلال بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهم متضامتين بمبلغ قرش صاغ على
سبيل التعويض للدمية بالحق المدني بصفتها ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب
المهام . فظن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الرابع وإن قرر بالظن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا
فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من باقي الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر بالقانون

وحيث إن الطاعنين الأول والثاني والثالث والخامس يبنون طعنهم على أن
الحكم المطعون فيه مشوب بخطأ الاستدلال وقصوره والإخلال بحق الدفاع ،
ذلك بأن محامي المتهمين الأصيل أصابه مرض مفاجيء فقدم عريضة يطلب
تأجيل نظر الدعوى لحضرها بنفسه غير أن المحكمة رفضت ذلك ونذبت محاميا وصممت
بعض الشهود في غير حضور المحامي الموكل الذي كان يهجه مناقشة هؤلاء الشهود
وفي ذلك إخلال بحق الطاعنين في الدفاع ، ثم أن المحكمة عولت على تحريات
المباحث مع أن العبرة هي بالتحقيق الذي تجريه بنفسها وفي خصوص الطاعن الأول
اعتبرت المحكمة من أدلة الإدانة في حقه أنه من المجرمين وسبق اعتقاله وهو
استدلال قاصر كما عدت المحكمة الأدلة ومن بينها شهادة الشاهدة انشراح السيد
خليل وأورد الحكم أقوالها دون استخلاص الدليل على المتهمين وكأنها تركت
لمن يقرأ الحكم أن يحصل الدليل بنفسه من هذه الأقوال ، كذلك قالت المحكمة
أن المتهمين أعدوا سلاحا وذهبوا قريبا من محل الواقعة ثم حدث القتل
واستخلصت من هذه المقدمة أنهم لابد أن يكونوا الفاعلين لما حدث مع أن
المقدمة التي ساقها المحكمة لا تؤدي إلى ما استخلصته ولما تحدث الحكم عن
شهادة الشاهدة انشراح قال أنها رأت المتهم الثاني بمكان الحادث في الظلام وعليه
ثياب سوداء ويضع على وجهه لثاما أسود ولم يبد من وجهه إلا خداه وأنفه وهذا

القول لا يسبغ ما قالته المحكمة من أن الشاهدة المذكورة حرفت المتهم ، وقال الحكم أيضا أن عبدالحالق السيد الذى حضر الاتفاق بين المتهمين تلوث بالجريمة وأن النيابة أخأت سيبله ولم تأخذه بما فعل ومع هذا التقرير الذى جاء فى الحكم أخذت المحكمة بشهادة الشاهد الذى ما أدخل سيبله إلا ليشهد ضد المتهمين ، وفضلا عن ذلك فقد دانت المحكمة المتهم الخامس دون دليل سوى ما ذكرته فى حكمها من أنه استأجر فدانا من القنيل مع أن هذا المتهم لم يزرع إلا جانباً مما استأجره وتركه راغباً لأنه لم يحتمل تكاليف الرى ، وأخيراً فإن المحكمة لم تشر إلى شهادة عزمى جاد ابن المحنى عليه الذى جاءت أقواله تنفى التهمة عن السائق المتهم السادس ، ولم تعرض للتحقيق الباطل الذى باشره وكيل النيابة بعد قتله من مكان اختصاصه إلى نيابة قلوب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” أن عمدة الاحراز من أعمال مركز شبين القناطر وهو محمد جاد فريد خرج فى صباح يوم الأربعاء من شهر يولييه سنة ١٩٥٣ مع زوجته السيدة انشراح السيد خليل من بلدته قاصدا القاهرة راكبا سيارته الخاصة رقم ٣٠٢٤٠ مصر يقودها السائق حسان عليوه جلال (المتهم السادس) وبعد أن قضيا فى العاصمة بعض شئونهما عادا فى المساء من حيث أتيا راكبين السيارة نفسها يقودها نفس السائق وقد بدأ الليل فى ارخاء سدوله ولما وصلوا قريبا من البسطة والسيارة تسير فى الطريق الزراعى الموصل إليها أخذ السائق يضيء نورها الأمامى ويطفئه عدة مرات دون أن يكون ثمة ما يدعو لهذه الحركة المتوالية وإذا بعمارين نارين يسمعان ينطلقان فيقف السائق حسان ويفتح باب السيارة وينزل منها بدوى أن إطارها قد انفجر رغم أن العمدة وزوجته كانا يلحان عليه بالاستمرار بالسير دون توقف ويحذرانه من مغبة هذا الوقوف بعد سماع طلقتى النار ويفتح باب السيارة المجاور للسائق يضاء النور الداخلى للصالون حيث كان العمدة وزوجته قتيين وجودهما لم يكن خارج السيارة وينكشف مقعدهما فيها وإذا بأناش مسلحين بالبنادق يحيطون بالسيارة ويطلقون الرصاص على العمدة وزوجته فيجرى العمدة صريعا وتصاب السيدة انشراح . وتبين أن الجناة هم المتهمون مطاوع السيد مطاوع والسيد

سلامه دياب وعبد عيد دياب وعلى محمد سلمان وحولاء هم الذين باشروا اقتراح الفعل الأصلي من قتل العمدة والشروع في قتل زوجته وقد اتفق معهم على ذلك كبرهم عبد دياب محمد (المتهم الخامس) — وتبين أن الأمر قد دبرت خطته ورسمت طريقته مع السائق حسان (المتهم السادس) بأن يجري عند الاقتراب من المكان الذي ترصد فيه الفاعلون اشارات بضوء السيارة من إطفاء وإشعال اعلاما لهم بأن السيارة هي سيارة العمدة وأنه فيها فما عليهم إلا أن يتقدموا نحوها ويفرغوا دلى من فيها رصاص بنادقهم التي أعدوها لهذا الغرض فتم الجناية وقد وقعت فعلا وتنفذت على النحو المنفق عليه وظهر أن أسبابها ترجع إلى ما يحمله عيد دياب محمد في قلبه من الغل وما تنطوى عليه جوانحه من الحقد للعمدة عدوه اللدود الذي حرمه ارضا كان ينتفع منها ويتعيش دون أن يدفع لها أجرا أو يكتب عنها عقدا” ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المتهمين أدلة وقرائن من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها لما كان ذلك وكان الثابت في محضر الجلسة أنه أثناء سماع شهادة الشاهدة انشراح السيد خليل حصل عارض فجأتى للحامى الحاضر عن المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس فترك الجلسة بعد أن طلب من المحكمة أن ينوب عنه الأستاذ أحمد حجاج الحامى وبعد ذلك قدم هريضة لاعفائه من الحضور (اليوم) على أن يترافع في اليوم التالى فأجأت المحكمة نظرا للقضية بالجلسة ٥٤٤ من يونيه سنة ١٩٥٥ لهذا السبب ونذبت محاميا آخر في حالة تمذر حضور الحامى الأصلي وسلمته نسخة من القضية ، ولما كان محامى المتهمين هو الذى أناب عنه زميلا له عند مبارحته الجلسة وسمعت المحكمة الشهود بحضور من أنابه وبحضور المحامى المتدب، وقد حضر المحامى الموكل بجلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ ولم يطلب مناقشة أحد من الشهود وترافع مرافعة طويلة ، لما كان ذلك فإن ما يدعيه الطاعنون من الإخلال بمحققهم في الدفاع لا يكون مقبولا ولما كان الحكم قد سرد أقوال مأمور مركز شرب القناطر وذكر الوقائع التي وصلت إلى علمه لمناسبة قيامه بتجريح الحادث بعد وقوعه وكانت المحكمة قد اطمانت إلى أقواله فأخذت بها ولما كان الحكم قد أثبت بأدلة منطقية أن الطاعن الأول ضالم مع باقى المتهمين في ارتكاب الحادث وأنه هرب بعد وقوعه حتى ضبط مصابا

من عيار ناري أصابه خطأ من زملائه أثناء ارتكاب الحادث ، وكان لا يقدح في صحة استدلال المحكمة بما ساقته من أدلة قبل هذا المتهم قولها أنه من المجرمين وسبق اعتقاله عسكرياً ورحل إلى جبل الطور إذ المحكمة فيما قالته من ذلك كانت تروى عما ذكرته الشاهدة انشراح السيد خليل أمام المحكمة كما هو ثابت بحضور الجلسة ، ولما كان لا يعيب الحكم أن يورد أقوال الشهود كما وردت في التحقيق وبالصبغة الثابتة في شهادتهم بحضور الجلسة ما دام قد بين وجه الاستشهاد بكل دليل واستخلص في منطق سليم بعد تفصيل هذه الأدلة أن المتهمين هم الذين ارتكبوا الحادث وكان الطاعنون لا يدعون أن ما أثبتته المحكمة من أقوال الشهود يخالف ما جاء بالأوراق فإن ما يزعمه الطاعنون من فساد الاستدلال وقصوره لا يكون وجيهاً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن رؤية الشاهدة انشراح للطاعن الثاني وقال أن هذه الشاهدة قررت أنها تعرف هذا المتهم وعائلته لأنه من بلدنا ولأن نور صالون السيارة كان مضاء تسطع أشعته في خارجها وأن الطاعن المذكور كان عندما اقترب من السيارة بجوارها مباشرة فرأته ، فإن ما يدعيه الطاعنون من أن هذه الشاهدة لا تستطيع الرؤية في الظلام لا يكون له محل ، ولما كانت المحكمة قد صدقت أقوال الشاهد عبد الخالق السيد فأخذت بها لما رأته من أنها جاءت مصداقاً لما شهد به الشاهدان محمد سعد علي وانشراح السيد خليل ولا يفض من قيمة الاستدلال بأقوال هذا الشاهد أن يكون الحكم قد تضمن ما يثير شبهة حوله أو أنه كان مساهماً في التحضير للجريمة ، ولما كان ما أثبتته المحكمة من أسباب العداوة والبغضاء بين الطاعن الخامس وبين المجني عليه القتل هو من قبيل الاستطراد في الدوافع التي جعلت هذا الطاعن يساهم مع زملائه في مقارفة جريمتهم ، وكان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصرها ، ولا تأثير لصبغة ما ذكره الحكم بشأن هذا الباعث أو عدم صحته على ما رأته المحكمة من ثبوت الجريمة التي صحت في عقيدتها لنسبتها لهذا المتهم وزملائه بالأدلة العديدة التي أوردتها المحكمة ، لما كان ذلك وكانت إجراءات التحقيق لا تبطل إذا كان المحقق قد انهم ما بدأه منها قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانوناً أما ما يقوله الطاعنون من أن المحكمة لم تنشر لأقوال

شاهد النفي فلا مصلحة لم فيه لأن شهادته إنما تتصل بنفي التهمة عن متهم آخر هو الطاعن السادس — لما كان ما تقدم فإن طعن الطاعنين الأول والثاني والثالث والخامس يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن السادس حسان عليه جلال هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ذلك أن الطاعن أصيب من عدة رصاصات أطارت أحدها أصابع رجله اليسرى وأصابته الأخرى في فخذه الأيمن وكانت إحدى هذه الرصاصات كافية للقضاء عليه ومع ذلك اعتبرته المحكمة شريكا مع أنه كان مقصودا بالقتل ليتفرغ الجناة لضحاياهم ، يضاف إلى ذلك أنه من المستبعد أن يشترك الطاعن في قتل مخدومه الذي يعيش في كنفه ، وأخيرا فإن المحكمة لم تبين كيف كان الطاعن شريكا بالاتفاق والمساعدة حال أنه مصاب في الحادث وأخذت في إدانته بشهادة الشاهد عبد الخالق أحمد أحمد السيد مع أنه لم يشهد أمام المحكمة بشيء ضد الطاعن وأقواله في التحقيق لبست حجة لأن العبرة هي بما تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن أنه وهو سائق سيارة القتل كان على اتصال بالمجرمين وسهل لهم ارتكاب الحادث واتفق مع الجناة الآخرين على أن تقع الحادثة على النحو الذي تمت به وتنفذت ، وأن أقوال الشاهد عبد الخالق أحمد السيد شافعي بين منها أن المتهم الخامس كان حاضرا مع السائق حسان عليه جلال في الحديث على إيقاف السيارة وإضاءة نورها لإشعارا للجناة فوافق على ذلك ، ثم قالت المحكمة بعد ذلك أنها لا تعير بالها بالواقعة التي أسندتها النيابة العامة للمتهمين الأربعة الأول بشأن شروع في قتل هذا السائق ، فأصابته كإصابة مطاوع المتهم الأول حصلت من تطاير المقذوفات النارية العديدة التي أطلقها الأربعة الأول على المجنى عليهما كما قالت المحكمة في "موضع آخر وقد ثبت أن هذا السائق كان بجوار العربدة وقت إطلاق النار عليها ، ولو لم يكن الجناة القتل على اتفاق معه ولو لم يكونوا مطمئنين إليه لأفرغوا فيه الرصاص حتى لا يكون شهيدا عليهم ولا يجهزوا عليه وقتلوه ولو كان موقف هذا السائق سليما

السمع قول سيده واستمر في السير معمرًا بالسيارة ناحية البلدة فينجو من فيها
من هذا الخطر الخدق بها وخاصة أن المسافة بين مكان الحادث والبلدة غير بعيدة
ويبين من ذلك أن الحكمين أن الطاعن كان شريكًا لباقي المتهمين بالاتفاق
وأنه ساعدهم بقيامه بالأعمال التي أشار إليها الحكم فمهل لهم ارتكاب الجريمة
وساق لإثبات ذلك أدلة كافية تبرر النتيجة التي انتهى إليها لما كان ذلك وكان
للحكمة أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه فلها أن تعتمد على ما أدلى به
في التحقيق دون ما شهد به في الجلسة إذ مرجع الأمر في ذلك هو إلى اطمئنانها
لما تأخذ به ، لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن السادس لا يكون له أساس
ويستعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(١٦٨)

القضية رقم ١١٦٩ سنة ٢٥ القضائية :

حكم . نسيبه . اثبات . حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند
استعراضه للمأما شاملا يبي. لها تحميه بمحمدا كافي . نقضه .

مضى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى
كانت ملزمة بهذا الدليل للمأما شاملا يبي. لها أن تحميه التمهيد الكافي
الذى يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما
لا تجعده محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد . فإن هذا الحكم يكون
معييا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد السلام اسماعيل أباطله الشهير بفرج
٢ - السيد على ساسى ٣ - السيد عبد الرحمن أباطله وع - حسن اسماعيل أباطله
بأنهم الأول والثاني والثالث عبد السلام الشهير بفرج والسيد على ساسى والسيد
عبد الرحمن أباطله : قتلوا عبد المنعم بنداوى أباطله عمدا بأن يبتوا النية على قتله
وأعدوا لذلك مدتهم واستدرجه أحدهم وهو المتهم الثالث إلى حيث كان المتهمان
الأولان في انتظاره فأركبوه سيارة المتهم الرابع وخنقوه وكتموا أنفاسه
وأطلقوا عليه عيارين ناريتين قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الميئنة بتقرير
الصفة التشريعية وانتهى أمره بالوفاة بالحق وكتم النفس - وكان ذلك مع

سبق الإصرار - والرابع - حسن اسماعيل أباطه : اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة . مع المتهمين الأول والثاني والثالث في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن حرصهم واتفق معهم على ارتكابها وساعدهم في ذلك بأن خولهم استئصال سيارته في الحادث فتحت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق وتلك المساعدة وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقا للواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤ و ١٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بذلك وقد ادعى كل من الست نجيه عبد الله رفعت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر حسام الدين وشاهيناز رفوقيه ومجدوائل قصر المرحوم عبد المنعم بغدادى أباطه (المحجنى عليه) بحق مدنى قدره ٢٥٠٠٠ جنية على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعا بالتضامن وعبد الله بغدادى أباطه عن نفسه أيضا بحق مدنى قدره مائة جنية على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعا بالتضامن . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٨١، ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجميع المتهمين براءة عبد السلام اسماعيل أباطه الشهير بفرج والسيد على سلمى والسيد عبد الرحمن أباطه وحسن اسماعيل أباطه مما أسند اليهم وبرفض الدعويين المدنيتين قبلهم وإلزام رافعيهما بمصروفاتها فطعن الأستاذ عبد الله بغدادى أباطه عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الست نجيه عبد الله رفعت عن نفسها وبصفتها في هذا الحكم بطريق النقض . كما طعن في هذا الحكم أيضا بطريق النقض السيد الأستاذ محمد خليل الدجوى رئيس نيابة الزقازيق ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهاه الطاعنون والنيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه معيب بالتناقض في التسبيب وبالفصور وفساد الاستدلال ذلك بأن المحكمة بعد أن أثبتت في حكمها مما حصلته من اطلاعها على الأوراق ومن سماع الدعوى أن سائق السيارة السيد على سلمى (المظنون ضده الثاني) ذهب إلى محل محمد عباس أحمد في يوم ٢٦ من أكتوبر وطلب منه تغيير فرش السيارة التايلون وبجودتها

بعد أن أثبت الحكم ذلك قال عند تحدّثه عن القرينة المستفادة من ذهاب المتهم الثاني إلى المحل المذكور أن مجد عباس أوضح في شهادته أمام المحكمة أن المتهم الثاني إنما طلب منه وضع سجادة جديدة وتغيير المشمع المحيط بالفرش النايلون دون تغيير أى جزء آخر، وبين هذين القولين اللذين أوردهما الحكم تناقض يعيبه ، كذلك ساق الحكم ما يثير الشك في القرينة المستفادة من نتيجة التحليل والتي دلت على اتّفاق فصيلة الدماء التي عثر عليها بالمسند والمقعد الخلفيين السيارة مع فصيلة عينة الدماء التي أخذت من جثة المحنى عليه إذ ذهب الحكم إلى أن هذه العينة الأخيرة أخذت بعد أن تعفنت الجثة ، وهذا السبب لا يقدر في نتيجة التحليل إذا لوحظ أن الطبيب الشرعى قرر أمام المحكمة عند مناقشته أن العينة كانت صالحة للتحليل ، كما ذكر الحكم أيضا عن التلوثات التي وجدت بمقعد السيارة ومسندها أنها قديمة ذات لون أدكن ، وهو ما يخالف ما أثبتته الطبيب المحلل من أنها كانت بحجرة اللون ، أما ما قالته المحكمة من أنها تشك في وجود آثار الدماء بفرش السيارة بعدمعاينة وكيل النيابة ، وقولها ما مؤداه أن تلك المعاينة كانت دقيقة إذ لم يفت المحقق أن يثبت فيها آثار بقع صغيرة حمراء على مطفأة السيارة ، هذا القول من جانب المحكمة ينفيه أن وكيل النيابة لم يشاهد وجود كسر بزجاج السيارة ولم يشر إليه بشئ في معاينته ، وأما ما قالته المحكمة من أنها تشك في أن تكون الدماء التي شوهدت آثارها بداخل السيارة قد نفذت من الغطاء النايلون وتركت مثل البقع الكبيرة التي لوشت المقعد والمسند دون أن تترك أثرا يرم عليها فوق هذا الغطاء ، ما قالته المحكمة من ذلك لا يصلح لنفي الدليل المستند من وجود تلك الآثار الدموية في موضعها ، يضاف إلى ذلك أن المحكمة استندت إلى ما قرره الطبيب الاستشارى عند مناقشته أمامها من أن تعفن الدماء بجثة المحنى عليه يقضى إما إلى فسادها بحيث لا يمكن إجراء تحليل على فصائلها وإما إلى تغيير نوع الفصيلة عند التحليل ، وهذا الاستناد يدفعه ما ثبت في الأوراق من أن الطبيب الشرعى هو الذى أخذ العينة بطريقة فنية تدعو للإطمئنان إلى صلاحيتها لمقارنة الفصائل وإلى صحة النتيجة التي أسفر عنها التحليل والتي ثبت منها أن فصيلة الدماء التي علقت بمقعد السيارة ومسندها تتفق مع فصيلة دماء المحنى عليه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من بين الأدلة التي قدمها الاتهام في الدعوى وجود بقعتين دويتين أحدهما على الجانب الأيمن من المقعد الخلفي للسيارة المضبوطة والأخرى على الزاوية المقابلة من مسندها الخلفي ، وأن التحليل أثبت أن هذه الدماء من فصيلة دماء المجنى عليه ، وعندما تعرضت المحكمة لتنفيذ هذا الدليل قالت إنه "ثبت من التحقيق أن المتهم الأول عند عودته في يوم ٢٧ من أكتوبر للنيابة لاستجوابه توجه إليها بنفس هذه السيارة وأما طلب المحقق من البوليس إحضارها لمعاينة أذى المتهم نفسه أنها موجودة في الخارج فعابثها وأثبت أوصافها وأن لها أربعة أبواب ومقعدين بغطاء من المشمع وأنه خفصها فلم يجد بها من الآثار سوى أثر لمادة حمراء في غطاء مظفاة السجائر رجع أنها طلاء وثبت من التحليل أن هذا الأثر ليس دماً ولم يجد وكيل النيابة أى أثر آخر في السيارة يدعو إلى الريبة ، ولا يمكن بعد ذلك أن تطعن إلى حضور البوليس في يوم ٣ من نوفمبر على تلك الآثار في مقعد ومسند السيارة الخلفيين واثبت أنها دماء من فصيلة دم المجنى عليه خاصة وأن وكيل النيابة أثبت في خفصه للسيارة أن لها غطاء من المشمع يغطي أبوابها ومقاعدتها كما أثبت القائمقام عبد العزيز محمود مفرح في محضره وشهد في التحقيق وبجلسة اليوم بأنه وجد مع المقعد والمسند هذا الغطاء وأنه من مادة النايلون المجدول وأنه وإن كانت توجد لهذا النوع مسام قد تسمح بنفوذ الدماء منها إلى المقعد والمسند إلا أنه يصعب تصور حصول ذلك بغير أن تترك هذه الدماء آثارا في نفس الغطاء النايلون كما يصعب أن تكون هذه الدماء بعد أن نفذت قد لوثت المقعد والمسند وأحدثت به بقعا كبيرة مفروشة على النحو الثابت في التحقيق ، ولا يسع المحكمة إزاء ذلك كله إلا التشكك في صلة آثار الدماء هذه بمحادث قتل المجنى عليه فقد تكون سابقة على الحادث أو لاحقة له لأسباب لم يوصل التحقيق إلى معرفتها ، ولا يدحض من ذلك أن الدماء من فصيلة دم المجنى عليه أو أن كل الفصائل الأربعة تنظم منها كل البشر — هذا إلى ما هو ثابت من أن الجثة بقيت في الماء من يوم ٢٥ من أكتوبر حتى عثر عليها في ٢٩ منه بعد أن بدأ التعفن يسرى فيها ، ويقول الدكتور أحمد المروسي الطبيب الشرعي الذي أجرى تشريح الجثة أنه أخذ دماء منها على قطعة من القطن وأبقاها

في مكتبه إلى ما قبل إرسالها للتحليل مما يزيد من سرعان التعفن في هذه الدماء، وقد قرر الطبيب الشرعي الاستشارى الدكتور يحيى شريف عند مناقشته في جلسة اليوم أنه ثبت علميا أن تعفن الدماء قد يؤدي إلى فسادها بحيث لا يمكن تحليل فصائلها وإنما إلى تغيير نوع الفصيلة مما لا يمكن معه الاطمان إلى أن الفصيلة التي وجدت عند التحليل هي نفس الفصيلة الأصلية للدماء قبل سريان التعفن فيها ...” .

وحيث إن قول المحكمة في الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة عين السيارة وفحصها فلم يجد بها سوى أثر لمسادة حمراء في غطاء متلفاة السجائر ثبت من التحليل أنه ليس دما ولم يجد وكيل النيابة أى أثر آخر في السيارة يدعو إلى الريبة، مما مفاده أن المحقق لم يجد بها آثارا من الدماء، ثم قول المحكمة بعد ذلك أن الآثار الدموية التي ثبت وجودها على المسند والمقعد قد تكون سابقة على الحادث، هذان القولان بينهما تناقض إذ أن إرجاع تاريخ آثار الدماء إلى ما قبل وقوع الحادث معناه أنها كانت موجودة يوم فحص السيارة بمعرفة المحقق، كذلك قالت المحكمة أن عدم وجود آثار دماء بالغطاء النايلون الذى كان يغطي مساند السيارة ومقاعدتها يشكك في آثار الدماء التي وجدت على المقعد والمسند، وهذا القول بدوره لا يلزم منه حتما أن تكون الدماء لم تتدفق من هذا الغطاء حتى استقرت بالقماش الذى يسفله، خصوصا مع ما أثبتته المحكمة نفسها من أن المحكمة شاهدت هذا الغطاء فوجدته من النايلون المجدول ومع تسليمها بأن هذا النوع من النايلون له مسام قد تسمح بنفاذ الدماء منها إلى داخل المقعد والمسند، وكذلك لا يستقيم ما قرره الدكتور أحمد العروسى الذى أجرى الصفة التشريحية في مناقشته الثابتة بمحضر الجلسة من أنه ” رأى بعض قطع النايلون وشاهد بها محل آثار مسامير وثقوب أخرى وهذا يسمح بالشرح كما أن هناك قطعا كاملة ترشح بقعا كبيرة وأراها للحكمة ” أما قول الحكم بأن المحقق عين السيارة في يوم ٢٧ من أكتوبر فلم يجد بها من الآثار سوى أثر لمسادة حمراء في غطاء مطفأة السجائر ولم يجد أثرا آخر في السيارة، هذا القول لا يبرر شك المحكمة في وجود آثار الدماء التي شوهدت بعد ذلك لأن وكيل النيابة المحقق على ما يتضح من محضر

للمعينة الذي اطلعت عليه المحكمة بين المفردات التي امرت بضمها قد عاين فقط كسوة المشمع الخارجية التي كانت تكسو المقاعد والمساند والأبواب بداخل السيارة فكان طبيعيا أن لا يقع نظره على تلك الآثار التي لم تبدو واضحة إلا بعد نزع الغطاء الخارجي حوالى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ عند ضبط السيارة على النحوي المين بمصدر الحكم - ومن ذلك يبين أن ما اعتبرته المحكمة ردا على قرينة وجود الدماء - في مسند السيارة ومقعداتها ليس من شأنه أن ينفي دلالتها مادام من الميسور تنظيف الغطاء النايلون وهو قابل لذلك بطبيعته فلا تظهر منه الدماء وقت معانة النياية للسيارة خصوصا وقد أنكر الطاعنون واقعة طلب تغيير الغطاء النايلون في اليوم السابق لمعينة النياية ولم تأخذ المحكمة بقولهم .

وحيث إن ما ورد بالحكم بشأن تحليل البقع الدموية من أن البقعة بقيت في الماء من يوم ٢٥ أكتوبر حتى عثر عليها في ٢٩ من بعد أن بدأ التعفن يسرى فيها ، وأن الدكتور أحمد العروسي الذي أجرى الصفة التشريحية أخذ دماء منها على قطعة من القطن وأبقاها في مكتبه أياما قبل إرسالها للتحليل مما يزيد في سريان التعفن ، ما ورد في الحكم من ذلك يشير الشبهة أن المحكمة كانت عند تحريرها هذه الواقعة غير متنبهة إلى ما أجاب به الدكتور أحمد العروسي في مناقشته أمامها من أن إنقاع البقعة في الماء يؤدي إلى تعفن الجلد ولا يمتد هذا التعفن إلى الأحشاء الداخلية وأنه أخذ عينة الدماء على قطعة رفيعة من القطن وأبقاها للصباح وأرسلها إلى المعمل ، وأنه لو كانت تلك العينة غير صالحة للفحص لأثبت طبيب المعمل ذلك وأخبره به ، ولا إلى ما قاله الدكتور يحيى شريف الطبيب الاستشاري في مناقشته الثابتة بمحضر الجلسة من أنه لا يستطيع القول أن الفصائل في هذه الدعوى تأثرت بالتعفن ، ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم مع ما يشوبه من التناقض الذي سبق بيانه فانه غير ظاهر منه أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد من وجود الدماء الآدمية كانت ملزمة بهذا الدليل اللما شاملا يهيء لها أن تحصره التحصيل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا

لتبين صحة الحكم من فساد ، لما كان ذلك ، وكان هذا العيب مما يتسع له أيضا وجه الطعن المقدم من النيابة بفساد الاستدلال فإن الحكم المطعون فيه يكون لذلك معيبا بما يستوجب نقضه وذلك بتغير حاجة إلى بحث ما جاء به باقي أوجه الطعن .

(١٦٩)

القضية رقم ١١٩٥ سنة ٢٥ القضائية :

أمر حفظ . جنحة مباشرة . عدم إجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم اصدارها أمرا بالأوجه لإقامة الدعوى . حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفة هو الذي يمنع من إقامة الدعوى العمومية إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألفاء النائب العام في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالأوجه لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

الرقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية "الست هانم محمد عبد العزيز" دعوى الجنحة المباشرة رقم ٥٢٤٢ سنة ١٩٥١ على كل من خيريه محمود ذهني وحامد نصر عابد أمام محكمة السيدة الوطنية . تهمة إياهما بأنهما سبها علنا بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى . وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات مع إلزامهما بأن يدفعا لها قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت كما ادعى المتهم الثاني حامد نصر عابد بحق مدني قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المدعية بالحقوق المدنية . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة السيدة الوطنية دفعت المدعية بالحقوق المدنية بعدم جواز نظر الدعوى

المقامة ضدها من المتهم لسبق الفصل فيها في القضية رقم ٥٢٣٩ سنة ١٩٥١
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨
من قانون العقوبات. أولا : بحبس كل من المتهمين أسبوعين وتغريم كل
منهما ٢٠ جنينها مصريا مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ
من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . وثانيا : بإلزامهما متضامنين بأن
يدفعا للجمعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت
والمصاريف المدنية - وثالثا - برفض الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم
الثاني والأزمته بمصاريفها . ورابعا : إعفائهما من المصاريف الجنائية .
فاستأنف المتهمان هذا الحكم وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة مصر
الابتدائية دفع الحاضر عن المتهمين بالدفع الآتية . أولا : ببطلان صحيفة
الجنة المباشرة وبطلان الحكم المؤسس عليها لحلول الصحيفة من مواد الاتهام
ومكان الجريمة . وثانيا - بعدم جواز رفع الجنة المباشرة لسبق حفظها .
وثالثا : بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي الدعوى الجنائية لأن رافعة دعوى
الجنة قد سبت المتهمين باعترافهما والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعه قضت
حضوريا . أولا : بقبوله شكلا . وثانيا : برفض الدفع ببطلان صحيفة الجنة
المباشرة وما ترتب عليها وبصحها وثالثا : برفض الدفع بعدم جواز تحريك
الدعوى الجنائية سابق حفظها من النيابة وبجواز تحريكها . ورابعا :
برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي الدعوى الجنائية المباشرة
وبقبولها وخامسا : برفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والأزمت المستأنفين
بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فظن الطاعتان في هذا الحكم بطريق
النفق ... الخ .

الحكمة

... وحيث أن مبنى الوجه الأول من الطعن هو قصور الحكم من بيان مؤدى
أقوال الشهود الذين استند إليهم في إدانة الطاعتين وهم صالح نصير وكامل عجد
المتجلى وبنيامين واصف اكتفاء بالقول بأن أقوالهم جاءت مطابقة لأقوال الجني

عليها مع أنهم تناقضوا في أقوالهم واختلفوا فيما بينهم كما اختلفوا مع المجنى عليها في وقائع متعددة .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين واستند في إدانتها إلى أقوال المجنى عليها وشهودها وأورد مضمون أقوال المجنى عليها وقال إن أقوال شهودها جاءت مطابقة لما قردته المجنى عليها - لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن أقوال هؤلاء الشهود بالجلسة تؤيد التهمة ضد الطاعنين وتطابق في جملتها أقوال المجنى عليها. وكان لا يعيب الحكم أن يعيل في إيراد أقوال بعض الشهود إلى ما أورده من أقوال شهود آخرين ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث أن مبنى الوجه الثاني هو بطلان الحكم لاستناده إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق ذلك أن الشاهد بنيامين واصف الذي استندت إليه المحكمة في ثبوت التهمة لم يشهد على واقعة الدعوى بل شهد على واقعة أخرى سابقة .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الشاهد بنيامين واصف شهد في محضر ضبط واقعة السب المسندة إلى الطاعن والمرفوع بشأنها الدعوى العمومية - وبذلك يكون ما ذكره الحكم له أصله الثابت في الأوراق ويكون ما ينعه في هذا الوجه أيضاً غير سديد .

وحيث أن مبنى الوجه الثالث والخامس والسادس هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنين دفعا (أولاً) بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية لأن المجنى عليها اعتدت بدورها على الطاعنين بالسب مما أسقط حقها في المطالبة بالتعويض و(ثانياً) ببطلان صحيفة الدعوى المباشرة لخلوها من تاريخ الواقعة ومكانها ومواد القانون المنطبقة عليها . و(ثالثاً) بعدم جواز رفع الدعوى العمومية بعد صدور أمر النيابة العامة لحفظها وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع ودا غير صائب .

وحيث أن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعنين ورد عليه في قوله "وحيث أنه يرد على الدفع الأول الخصاص ببطلان صحيفة الجنحة المباشرة بأن الحادث وقع في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى لأنه وقع قبل تاريخ العمل بقانون الإجراءات الجنائية وتنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات على أن أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انتقاد الجلسة يجب إبدائها قبل سماع شهادة أى شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها — ولما كان الثابت بالأوراق أن المتهمين لم يدفعوا ببطلان الصحيفة أمام المحكمة الجزائية ومن ثم سقط حق المدعى بها ويكون الدفع متعين الرفض . وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية لسابق حفظها من النيابة فهو مردود بأن حق رفع الدعوى مباشرة أعطى للدعى بالحق المدنى رقابة على النيابة ولا تتحقق الرقابة لو أن قرار الحفظ الصادر من النيابة يكون له تأثير على تحريك الدعوى مباشرة من الجنبى عليه ومن ثم يكون الدفع على غير أساس . متعينا رفضه . وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي الدعوى الجنائية المباشرة لأن المدعية بالحق المدنى سبت المتهمين باعترافها فهو مردود بأنه حتى على الفرض بصحة الإدعاء أن المدعية بالحق المدنى سبت المتهمين فلا مانع يتمتعها من تحريك الدعوى العمومية بمعرفة الطريق المباشرة متى كان المتهمان قد سبها إذ لا مقاصد بين الجرائم ومن ثم يكون الدفع السابق لا يستند إلى أساس من القانون مما يتعين معه رفضه" . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم في الرد على الدفيعين الأول والثالث صحيحا في القانون وكان الأمر بالوجه لإقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجر به بمعرفة هو الذى يمنع من إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام فى مدة الثلاث أشهر التالية لصدوره وكانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر فيها أمرا بالوجه لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدنى يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية ويكون ما انتهى إليه الحكم فى هذا الشأن صحيحا أيضا .

وحيث أن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم شابه فساد في الاستدلال إذ استند في ثبوت التهمة في حق الطاعنين إلى أقوال المجنى عليها مقررًا بأنه لا يعقل أن تدعى على خصمها بالسب الذي يتناوله العرض كما استند إلى اعتراف الطاعن الثاني بأنه اعترض طريق من حضروا لزيارة المجنى عليها من عملائها وجعل من هذا الاعتراف قرينة على صحة الواقعة المسندة إليه وكلاهما لا يصلح سببا للإدانة ولا يؤدي إلى ما انتهى الحكم إليه .

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وكان ما قاله الحكم سائغا ومقبولا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بتقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات بدلا من ثلاث مخالفا بذلك حكم المادة ٥٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ مما يقتضى إعمالا لنص المادة ٢/٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

(١٧٠)

القضية رقم ١٤١٢ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) مسئولية مدنية . قبض بدون وجه حق . القضاء بالبراءة لعدم العقاب على هذه الواقعة . عدم انتفاء المسؤولية المدنية حتى في هذه الحالة . جواز أن تكون الواقعة مكونة لفعل ضار خاطئ ، مستوجب للمسئولية المدنية .

(ب) دعوى مدنية . اختصاص . حكم صادر بالبراءة في الدعوى الجنائية . دعوى مدنية مرفوعة تبعا للدعوى الجنائية ولم تراعى المحكمة الجنائية أن الفصل في موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تنطصل به الدعوى الجنائية . التزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة .

١ - القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتما إلى انتفاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فضلا خاطئا ضارا يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر .

٢ - يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة ما دامت لم تر أن الفصل في التعويضات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل في الدعوى العمومية .

الوقائع

أقام السيد عبد الرحمن المساريه "المدعى بالحقوق المدنية" دعوى الجنحة المباشرة رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٥٣ أمام محكمة كفر الشيخ الوطنية على كل من الأستاذ أحمد سليمان محمد مدير الفؤادية سابقا واليوز باشى مصطفى عبد الستار معاون بوليس مركز كفر الشيخ اتهمهما فيها بأنهما بدائرة بندر كفر الشيخ الأول إصر بالقبض على الطالب (المدعى بالحقوق المدنية) بدون وجه حق ودون أن

يكون مختصا بذلك . والثاني قبض على الطالب وأودمه السجن بدون وجه حق وطلب معاقبتها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات مع إلزامهما بالتضامن مع وزير الداخلية بصفته مسؤولا عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا إليه مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين . أولا : ببراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما بلا مصروفات . وثانيا : بإلزامهما مع السيد وزير الداخلية بالتضامن فيما بينهم بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها مع المصروفات المدنية و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم الأول بتوكيل والثاني والأستاذ محمد أنور فؤاد محامي الحكومة نائبا عن السيد وزير الداخلية . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية دفع المستأنفون بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا . أولا : برفض الدفع المبدى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض وباختصاصها . وثانيا : بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظعن الطاعن الأول في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

كما ظعن فيه أيضا بطريق النقض الأستاذ سعيد رشدي المحامي بإدارة قضايا الحكومة نائبا عن السيد وزير الداخلية .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول يمين على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وأن أسبابه قد شابها التناقض وفساد الاستدلال والخطأ في الاستناد ذلك بأن الحكم المطعون فيه اعتبر القبض الصادر من معاون البوليس فعلا خاطئا مستوجبا للمسئولية المدنية مع أنه إنما صدر من موظف مختص

بإصداره وفي إحدى الحالات التي يصرح فيها القانون بالقبض على قوى الشبهة مما يجعل منه عملاً مشروعاً لا يمكن معه أن يوصف بأنه انحراف عن السلوك المألوف للشخص العادى ومع أن الحكم قد سلم بأن الطاعن لم يوهز إلى سكرتير المجلس البلدى بتقديم شكواه التي تقرر فيها بالقبض على المدعى بالحق المدنى وأنه على فرض وجود خصومة بين الطاعن وبين المدعى بالحق المدنى فلم يكن يسمع الطاعن إذا ما قدمت إليه شكوى إلا أن يأمر بتحقيقها وانتهى إلى أن الطاعن ومعاون البوليس فيما وقع منهما من الأسر بالقبض على المدعى المدنى لم يخالفا قانون العقوبات فيما أمر به وأنهى عنه مع ما سلم به الحكم من ذلك فإنه ذهب إلى أن القبض تتوافر معه المسؤولية المدنية بمقولة إنه تم في غير حالة التلبس وعلى أساس إتهام ليس عليه من دليل سوى أقوال المبلغ التي يتطرق إليها الشك والتي تستند إلى حديث تليفونى يدق فيه أمر تمييز الأصوات وأن المدعى المدنى عضو بالمجلس البلدى وله صفته العامة وأن ذلك كله يفيد أن الاتهام كان بلا دليل وهذه الأسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم لأن المادة ٣٤ إجراءات التفتيش تقتضى قيام حالة التلبس وى تجزئه في حالة التمدى الشديد ولأن تقدير موجبات القبض يرجع فيه لرجل الضبطية القضائية كما أن عضوية المجلس البلدى لا تنص على صاحبها حصانة ضد القبض — وينعى الطاعن على الحكم أنه رد على ما دفع به معاون البوليس من أنه إنما استعمل حقاً يحميه القانون فلا يسأل عما يسببه استعمال هذا الحق من ضرر بقوله إن استعمال الحق قد يلايسه الخطأ بالمعنى السابق بيانه وقد يتخذ الحق وسيلة للكيد أو أداة لإيقاع الضرر بالغير، وقال الحكم ذلك مع أنه نفى عن الطاعن الذى اعتبر شريكاً لمعاون البوليس مظنة الرغبة في الكيد أو إيقاع الضرر بالمدعى المدنى مما يشوب الأسباب بالتناقض، كما أخذ الحكم مما أشر به الطاعن على الشكوى من ندبه "لليوزباشى مصطفى عبد الستار للتحقيق والمرض وإجراء اللازم قانوناً" دليلاً على أن هذه الإشارة تضمنت أمراً ضمنيًا بالقبض على المدعى وهو ما فهمه منها اليوزباشى نفسه وإذا انتهى الحكم إلى ذلك يكون قد حمل هذه الإشارة فوق ما تحمل ولا يغير من ذلك أن الضابط قد فهمها على هذا الوجه إذ لا سبيل إلى تحميل

الطاعن مسئولية هذا الفهم وخاصة مع ما صرح به الضابط من أن تصرفه لم يكن يوحى من أحد وأخيراً قال الحكم المطعون فيه إن الحكم الابتدائي صحيح لأسبابه وللأسباب الأخرى التي بنى عليها فيما لا يتعارض مع هذا الحكم ومع أن من بين الأسباب التي لا تتعارض مع أسباب الحكم المطعون فيه ما أورده الحكم الابتدائي من أن "معاون البوليس كان أداة طيعة في يد المتهم الأول (الطاعن) بوصفه رئيساً له بأن نفذ أمره الصادر إليه تليفونيا بإلغاء القبض على المدعى" ومع أن أحداً لم يقل بأن الطاعن أصدر أمراً تليفونيا بالقبض على المدعى المدعى فتكون هذه الواقعة بغير سند مما يعتبر خطأ في الاستناد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عن واقعة القبض صبغة الجريمة لما ذهب إليه من أن مخالفة ما لما يأمر به قانون العقوبات أو لما ينهى عنه لم تقع إبان أن الجريمة المدعاة لم يكن متلبساً بها وأنه لم يكن من دليل عليها سوى أقوال المبلغ التي يتطرق إليها الشك من كل جانب وخاصة إذا ما لوحظ أنه قيل بوقوع التعمد في حديث تليفوني قد يدق فيه أمر تمييز الأصوات فضلاً عن أن المتهم عضو بالمجلس البلدي له صفته العامة ومركزه الأدبي، ثم أثبت الحكم على لسان المحقق في تقرير سبب الإفراج عن المتهم "المدعى المدعى" بعد القبض عليه أن الأدلة لم تكن متوافرة قبله وأنه عضو بالمجلس البلدي وخلص من ذلك إلى أن هذا القبض قد انطوى على خطأ مما يتحقق به الخروج عن مقتضى العقل والحرص المفروضين في رجل ذى بصر بالعواقب وقال إنه لا يغير من ذلك ما دافع به الطاعن من أنه جرى على القبض في مثل هذه الحالة لأن العبرة في الخطأ لا تقاس بالمعيار الشخصي وإنما تؤخذ بالقياس إلى أعمال الرجل العاقل الحازم المتبصر ولا يغير من ذلك أيضاً ما يقوله المحقق من أنه إنما استعمل حقاً بحجية القانون لأن استعمال الحق قد يلاسه الخطأ بالمعنى السابق ومتى كان هذا الخطأ قد ثبت في حق الضابط الذي أمر بالقبض فهو ثابت كذلك في حق رئيسه ومشاركه في الفعل "الطاعن الأول" وكان مما أورده الحكم تديلاً على هذا الاشتراك أن ما أشر به المدير على البلاغ من نذب الضابط للتحقيق والعرض واتخاذ اللازم قانوناً يحمل معنى الأمر العظمى بالقبض على المدعى وهو ج. ٢ (١٠) ٥٠.

حين ما فهمه المحقق وصرح به وأنه بعد أن أشر بذلك غادر محل عمله إلى مكان لم يعلم حتى لا يسهل الاتصال به وأنه كشف لمن سئواله بغية الإفراج عن المدعى عما اتجهت إليه نيته من حبه وأن الإفراج لم يتم إلا بتدخل نقيب المحامين لديه — لما كان ذلك وكان ما خلاص إليه الحكم من عدم قيام المسؤولية الجنائية — مهما تكن الأسباب التي استند إليها والنتيجة التي انتهى إليها في ذلك — فإن القضاء بالبراءة لعدم العقاب على هذه الواقعة لا يؤدي حتماً إلى انتفاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزومية ناعله بتعويض الضرر ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن أتى فعلاً خاطئاً ضاراً توفرت مقوماته بالإنحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي فإنه يكون قد أصاب فيما قضى به من تمويض. لما كان ما تقدم وكان مارد به الحكم على دفاع الضابط بأنه استعمل حقاً يحبه القانون فلا تصح مساءلته عما يسببه استعمال هذا الحق من ضرر ما رده الحكم على ذلك بقوله إن استعمال الحق قد يلابسه الخطأ بالمعنى السابق بيانه وأن الحق قد يتخذ وسيلة للكيد أو أداة لإيقاع الضرر بالنظر مع أن الحكم سبق أن فني عن الطاعن مظنة الرغبة بالكيد أو إيقاع الضرر بالمدعى — ما ذكره الحكم من ذلك إنما هو مجرد استطراد لم يقصده به نقض ما سبق إثباته ولم يرد به أنه يخرج عما ألزمه من حدود وقد انحصر الرد على هذا الدفاع كما بين من السياق فيما ذكره الحكم من أن استعمال الحق قد يلابسه الخطأ على الوجه الذي سبق بيانه مما لا محل معه للقول بتناقض الأسباب ولما كان ما أورده الحكم من أن إشارة الطاعن الأول بتدب الضابط للتحقيق والمرض تتضمن أمراً ضمنيًا بالقبض ليس مما ينبو عن الفهم الصحيح بحيث تتمذر الملامة بينهما إذا ما قيس بطرؤف الواقعة وبما ساقه الحكم من قرائن على اشتراك الطاعن فيها ومتى لوحظ أن المدير وهو رئيس إدارى قد أشر بالتحقيق والمرض فقد أراد أن يكون المرض عليه لاهل النيابة صاحبة الاختصاص فكان خليفاً بالمحقق أن يفهم أن هذه الإشارة إنما أريد بها عرض المتهم مع المحضر على الطاعن فأشر بهذا المعنى في نهايه محضره وصرح به في أقواله وكان سائفاً من الحكم أن يشاطره هذا الفهم لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد أورد أدلة على اشتراك الطاعن في الواقعة وليس منها ما جاء بالحكم المستأنف من أن الطاعن أصدر أمرا تليفونيا بالقبض على المدعى وكان الحكم المطعون فيه قد نص على أن الحكم المستأنف صحيح لهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي بنى عليها فيما لا يتعارض مع هذا الحكم فإن هذا يدل على أن الحكم المطعون فيه إن لم يكن قد اطرح دعوى الأمر التليفوني بالقبض فلا أقل من أنه لم يتخذ منها دليلا ولم يعول عليها فيما انتهى إليه من نتيجة مما لا محل معه للقول بوجود خطأ في الاستاداء لما كان كل ما تقدم فإن طعن الطاعن الأول يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعن الثاني يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية بعد الحكم فيها بالبراءة مؤسسا قضاءه على أن نص المادة ٣٠٩ لإجراءات نص عام يستوى فيه أن يصدر الحكم في الدعوى الجنائية بالإدانة أو بالبراءة ومستندا إلى حكم أصدرته محكمة النقض مؤداه عدم جواز الحكم بعدم الاختصاص مع البراءة والصحيح أن يقضى في موضوع الدعوى أو أن تحيلها إلى المحكمة المختصة وهذا الذي انتهى إليه الحكم خطأ كما يقول الطاعن بالنظر إلى أن اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي ملته وحدة المصدر بين الدعويين الجنائية والمدنية بحيث إذا لم يثبت وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم وأن التعريض المطالب به إنما هو عن نفس الفعل فإنه يعمى القضاء بعدم قبول الدعوى أو عدم الاختصاص بنظرها كما أنه ليس في نص المادة ٣٠٩ إجراءات ما يحول دون الحكم بعدم الاختصاص في الأحوال التي لا تتوافر فيها شبهة الجريمة هذا إلى أن قانون تحقيق الجنائيات كان يحيل للحاكم أن تفصل في الدعوى المدنية رغم الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة لأن الفعل غير معاقب عليه أو لسقوط الدعوى العمومية قبل رفعها وقد أغفل قانون الإجراءات الجنائية النص على ذلك بقصد تضيق اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية بحيث أصبح الاستثناء قاصرا على تعريض المتهم في الحالة

المنصوص عليها في "المادة ٢٦٧ إجراءات" وفي حالة سقوط الدعوى العمومية بعد رفعها وفقا "للمادة ٢٥٩ إجراءات" وأخيرا فإنه لا يحق للمحكمة الجنائية أن تقضي بالتعويض في حالة الحكم بالإبراء إلا في الدعوى التي التبت حقيقتها فاشتبهت فيها الجريمة ولم تميز ولم يظهر وجه الحق فيها إلا بعد المرافعة وكذلك في حالة ما إذا أحيلت عليها الدعوى بقرار من قاضي التحقيق أو غرفة الانعام لانتفاء شبهة العيب وإذا كانت الجريمة قد انضمت في هذه الدعوى فقد أصبح الأمر متعلقا بدعوى مدنية بجهة مبناها الخطأ وسوء استعمال الحق أو التعسف في استعماله مما لا يتصور معه إمكان الفصل في هذه الدعوى مستقلة عن الفعل الجنائي هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد نفى المسؤولية الجنائية ثم عاد فتناقض ونسب إلى الطاعن الأول والضابط سوء استعمال الحق بقصد تحقيق مصالح غير مشروعة كما نسب إليهما في قول آخر فعلا خاطئا بمقولة إن الخطأ مهما قل مستوجب للمسئولية على أن ما ذهب إليه الحكم من الفرفة بين أحوال الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية وذلك الموجب للمسئولية المدنية فيه خطأ في القانون وربما كان الأقرب إلى الصواب الأخذ بوحدة الخطأ مما لا يتصور معه انتفاء وصف الخطأ الجنائي عن فعل معين وبقاء وصف الخطأ المدني عالقا به وإذا كان الحكم قد نفى الجريمة فمضى ذلك أن القبض قد تم في حدود السلطة المخولة في القانون بينما أن سوء استعمال الحق معناه قيام الجريمة وتوفر أركانها مما يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على نص المادة ٣٠٩ إجراءات وعلى أن إغفال قانون الإجراءات الجنائية النص على ما يقابل أحكام المادتين ١٤٧ ، ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات لا يؤثر في مدلول المادة ٣٠٩ إجراءات سالفة الذكر لما كان ذلك وكانت هذه المادة تنص في صراحة على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو انتهت وذلك ما لم تهاكم أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبني عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف ولما كان القضاء بالإبراء هو حكم صادر في موضوع الدعوى

الجنائية في مدلول هذه المادة وكان ما تضمنته نصها من أن المحكمة الجنائية تفصل في التعويضات التي يطلبها " المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم " لا يتفق مع ما ذهب إليه الطاعن من أن اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في المسائل المدنية عند الحكم بالبراءة محدود في ظل قانون الإجراءات الجنائية في نطاق المادتين ٢٥٩ و ٢٦٧ منه لما كان كل ذلك فإنه كان متعينا على المحكمة أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية مادامت لم تر أن الفصل في التعويضات كان يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل في الدعوى العمومية. لما كان ما تقدم وكانت الدعوى قد رفعت على وجهها الصحيح ولم يتميز وجه الحق في الدعوى الجنائية المتبوعة إلا بعد المرافعة ولما كان الفعل قد ثبت وقوعه ونسبته للطاعن وكان التعويض المطالب به إنما هو عن الضرر الناتج عن نفس هذا الفعل الخاطئ، فإن الحكم يكون قد أصاب برفضه الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية هذا ولما كان ما قيل من خطأ الحكم في تطبيق القانون قد سبق الرد عليه عند أول طعن الطاعن الأول بالرد بما يفيد سلامة ما انتهى إليه الحكم في ذلك لما كان كل ما تقدم فإن هذا الطعن يكون على غير أساس متعينا برفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم السامبل ، ومحمد محمد مجاهد ، ومحمد حسين ، وفهم يسى الجندى المستأدين .

(١٧١)

القضية رقم ٢٩ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) قض . طعن . أثر قبوله .

(ب) إجراءات . رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد . بقاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .

١ — إن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض .

٢ — إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .

الوقائع

أقامت كل من عادل و بدور وإنصاف عطا الله وهي دعوى اللجنة المباشرة رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة بندر الزقازيق على : ١ — وبسببه بشاى (الطاهنة) — و ٢ — بهبه جيد العدوى قلن فيها إن الطاعنة احدثت طلين موجهة اليهن ألفاظا نابية مخدعة للشرف والدرى وذلك بالطريق العام وعلى مسمع ومرأى من الجمهور بأن قالت ” يا بيت الرقع والنجاسة ويا ويخين يا شرابط يا اولاد المرحس الشايب العايب ” وقالت الثانية ” الناس كلهم عارفين انهم بنات شرابط ورجالهم معربين ” وطلبن معاقبتهم بالمادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وإلزامهما بأن يدفعا لمن قرشا صافا على سبيل التمييز

المؤقت مع المصاريف ، وفي أثناء نظرهذه الدعوى أمام محكمة بندر الزقازيق عدل الحاضر عن المدعيات بالحقوق المدنية طلباته إلى مبلغ ٥١ جنيا ، فدفن الحاضر عن الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى اسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ وبعد أن آتت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ عملا بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات برفض الدفوع وبتفريم كل من المتهمين ١٠٠ قرش وإلزامهما بأن يدفعوا للمدعيات بالحق المدني مبالغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والمتمتعين والمدعيات بالحقوق المدنية . وفي أثناء نظرهذه الاستئنافات أمام محكمة الزقازيق الابتدائية دفع الحاضر عن المتهمين بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة وقد قضت المحكمة المذكورة تمهيدا في هذه الدعوى حضوريا بقبول استئناف النيابة والمتمتعين شكلا بالنسبة للدعوى الجنائية وبقبول استئناف المدعيات بالحقوق المدنية شكلا بالنسبة للدعوى المدنية ورفض الدفوع ثم إعادة الدعوى إلى المرافعة لنظر موضوع الدعوى . وبعد أن أعيدت هذه الدعوى لمرافعة أمام المحكمة المذكورة قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوما وتفرير كل منهما مائة قرش وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من اليوم مع إلزامهما بأن يدفعوا متضامتين للدعيات بالحق المدني مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض والمصروفات المدنية الماسية وأعفت المتهمين من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض نظرت هذا الطعن وقضت بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الزقازيق الابتدائية لتحكم فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى . ومحكمة الزقازيق الابتدائية بعد أن آتت سماع هذه الدعوى للمرة الثانية قضت حضوريا بإجماع الآراء في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوما وتفرير كل منهما مائة قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما على المتهمين لمدة ثلاث سنوات تبدأ

من اليوم مع التزامهما بأن يدفعوا متضامتين للدعيات بالحق المدني مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة . فطعنت الطاعنة في هذا بالحكم الأخير بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه - حين قضى بإدانة الطاعنة والتعويض - قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وانطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ذلك أنها تمسكت بحجة دفع قانونية من شأن أيها أن تنقض على الدعوى - ولكن الحكم أغفل الرد على بعضها ورد على البعض الآخر بما لا يصلح رداله - إذ دفعت (أولا) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بنذر الزقازيق (وثانيا) بعدم قبول الدعوى المدنية - أساس الدعوى الجنائية - لرفعها بعدم مضي ثلاثة شهور من تاريخ علم المجني عليهم بالجريمة عملا بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات (وثالثا) بعدم جواز استئناف النيابة لأنها لم تطلب حقوبة معينة غير الغرامة والمصاريف - كما طلبت في مذكرة التماسية المقدمة منها إلى محكمة ثاني درجة سماع الشهود الذين أشارت المدعيات بالحق المدني إلى أن الحادث وقع أمامهم - إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بما قاله ردا على الدفوع الأولى والثالث دون غيرها بأن الحكم الفرعي صدر في تاريخ سابق على الحكم المنقوض فلا يجوز إثارتهما من جديد في حين أن الصحيح في القانون أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يستلزم التصدى لجميع وقائع الدعوى التي بني على أساسها الحكم المنقوض ويرتب على ذلك بطلان جميع ما تم فيها من قبل - وأن استئناف النيابة تم في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى - مع مخالفة ذلك للثابت من الأوراق إذ أن الحكم الابتدائي صدر في ١٩٥٢/٤/١٥ أى في ظل قانون الإجراءات الجنائية وقد أصبح نافذا ومعدولا به من تاريخ ١٩٥١/١١/١٥ ولم تطلب النيابة في أية جلسة من جلسات المحاكمة ما ينحول لها حق الاستئناف

وأخفل الحكم التعرض لغير ذلك من الطلبات الهامة السابق بيانها بقاء قاصرا في بيانها - هذا وقد سمحت محكمة ثانية درجة للمدعي بالحق المدني بتقديم مذكرة بدفاعه عن بعد انتهاء الأجل المحدد لتقديم مذكرات دون أن تعلن بها الطاعة واعتمد عليها فيما قضى به ضد الطاعة مما يبيح ويستوجب نقضه .

وحيث إن واقعة الدعوى كما استظهرتها المحكمة من الأوراق تخلص في أن بلاغا قدم إلى مأمور بندر الزقازيق بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢ موقعا عليه من وكيل عطا الله وهبه (والد المدعيات بالحق المدني) يتضمن اتهام الطاعة ومن تدعى بهبه حسن المدعى بالتمدى عليهم بالسب العلني المتضمن طعنا في الأعراض في يوم ١٩٤٩/١٠/٢٩ وسئلت فيه عادله وأنصاف عطا الله وهبه بتاريخ ١٩٤٩/١١/٦ وحفظت الشكوى إداريا فرفع عطا الله وهبه عن نفسه وبصفته وليا على كريمة عادله وأنصاف اللجنة المباشرة رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق - وبجلسة ١٩٥٠/٢/٦ لم يحضر المدعى بالحق المدني فقضى بإزالة الطاعة ومن معها ورفض الدعوى المدنية قبلهما وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصروفات - فرفع المدعيات بالحق المدني وهن عادله وأنصاف وبور عطا الله الدعوى رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق ضد الطاعة وبهبه حسن بالسب العلني الذي تضمن طعنا بالأعراض وخدشا لسمعتهم بعريضتها المعلقة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ وطلبن عقابهما بالمادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وإلزامهما بأن يدفعوا لمن قرشا صاعا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وعدل الحاضر عن المدعيات بالحق المدني طلباته إلى مبلغ ٥١ جنيها فدفع الحاضر عن الطاعة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق فقضت محكمة أول درجة في ١٩٥٢/٤/١٥ برفض الدفع وبتقريم كل من المتهمين ١٠ جنيها وإلزامهما بأن يدفعوا للمدعيات بالحق المدني قرشا صاعا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - فاستأنف المحكوم عليهما والنيابة والمدعيات بالحق المدني وقيد الاستئناف برقم ١٦٣٥ سنة ١٩٥٢ جنح س

الزقازيق فماد الحاضر عن الطاعة ودفع بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة وبعد أن آتمت محكمة ثاني درجة نظر الدعوى قضت بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٣ بقبول الاستئنافات شكلا وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وإعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ١٩/٥/١٩٥٣ لنظر الموضوع — على أساس أن الدعوى المدنية في القضية رقم ٦١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق غير مقبولة لانعدام صفة رافعها لبلوغ عاقله وأنصاف سن الرشد قبل رفعها مما يترتب عليه عدم قبول الدعوى الجنائية — فلا حجة للحكم الصادر فيها قبلهما فضلا عن أن بدور لم تكن خصما في الدعوى — وفي ٦/١٠/١٩٥٣ حكمت المحكمة بحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوما وتغريم كل منهما ١٠٠ قرش وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من اليوم مع إلزامهما بأن يدفعا للدييات بالحق المدني مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المدنية المناسبة وأحفظتهما من المصاريف الجنائية — فطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الحاضر عن الطاعة شهادة بعدم ختم الحكم في مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدوره — فقضى من هذه المحكمة بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ ” بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الزقازيق الابتدائية لتحكم فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى ” فمادت الطاعة إلى التمسك بالدفع الثلاث السابق بينها — وقضت محكمة ثاني درجة بتاريخ ٩/٥/١٩٥٥ بعد حجز القضية للحكم والتصريح بتقديم مذكرات لإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوما وتغريم كل منهما مائة قرش وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبات وألزمت المتهمين بأن يدفعا للدييات بالحق المدني مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض والمصروفات المدنية الاستئنافية ” .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعة بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وتعرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٥١ بندر الزقازيق فقال ” وحيث إن الدفاع عن المتهمين عاد أمام

هذه المحكمة — وهي هيئة غير التي أصدرت الحكم المنقوض بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيه في الخطة رقم ٦١ سنة ١٩٥١ بتدر الزقازيق وحيث إن الثابت أن
المحكمة بهيئة سابقة قضت بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ استقلالا برفض هذا الدفع
ثم قضت بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٣ بحكم قطعي في الموضوع وأن الطعن بالنقض قد
انصب على هذا الحكم الأخير وحده وأن محكمة النقض إذ قضت بالنقض فقد
بنت حكمها على بطلان هذا الحكم دون تعرض لمسبق هذا الحكم من إجراءات
في الدعوى . وحيث إن المسلم به أن نقض الحكم لا يترتب عليه من أثر إلا بالنسبة
للحكم موضوع النقض ولما لحقه من إجراءات أو آثار ، أما الأحكام السابقة
والإجراءات الصحيحة التي سبقتها أو كانت قد قضت فيه المحكمة استقلالا فلا يجوز
للمحكمة إثارها من جديد وهذا الأمر مسلم به كقاعدة أولية في المادة ٤٣٥
من قانون الإجراءات التي تنص على النقض ما لم تكن التجزئة غير ممكنة والمسلم
به في الدعوى الحالية أن الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى صدر
استقلالا وهذه القاعدة المسلم بها في قانون الإجراءات الجنائية نقلها الشارع
عن قانون المرافعات الذي ينص في المادة ٤٧٧ منه على أنه (يترتب على نقض
الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم
أساسا لها) لما كان ذلك وكان نقض الحكم يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد
أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وكانت الطاعة لا تدعى
أن طعننا عن الحكم الأول قد شمل الحكم الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣
والنقض الأول لم يشمل — فإن إجراءات المحاكمة الأولى والحكم الصادر
في ١٤/٤/١٩٥٣ ” بقبول استئناف النيابة شكلا ورفض الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لا تزال قائمة بعد نقض الحكم القطعي لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين
يوما من تاريخ صدوره . فإثيرة الطاعة في هذا الخصوص لا عمل له ، لما كان
ذلك وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق
وليست ملزمة بأجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما له أو ما تشكل به النقض في
إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وكانت محكمة الدرجة الأولى قد حققت
شفوية المرافعة بسماحها أقوال المدعيات بالحق المدني الشاهدات في الدعوى

في مواجهة التهمة الحاضرة ودارت المرافعة في الدعوى على أساس التحقيقات الابتدائية وما أجزته محكمة الدرجة الأولى من تحقيق شفوى بالجلسة فليس للطاعة أن تتحدى بأن المحكمة الاستئنافية لم تجبها إلى طلب سماع أقوال المدعيات اللاتي طلبت سماعهن في مذكرة قدمتها بعد حجز القضية للحكم وكان مجرد وجود مذكرة في الأوراق لم تعلن بها الطاعة لا يصح بناء عليه القول بأن المحكمة اطلعت عليها وقدرتها عند الحكم إذ الأصل المفروض في القاضي أن يعلمه أنه لا يدخل في تقديره عند الفصل في الدعوى إلا العناصر التي قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعا ليتناولوها بالمناقشة أما عن الدفع بسقوط حق المدعيات في إقامة الدعوى طبقا لنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه وإن كان من واجب المحكمة أن ترد عليه إلا أن إغفالها الرد لا يستوجب في صورة هذه الدعوى نقض الحكم مادام هذا الدفع كما مرصته الطاعة في طعنها يمكن محكمة النقض من الفصل في الدعوى التي رفعت هل الطاعة ومن معها بتاريخ ٢٢ و٢٣ و٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ أى قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم الذي كان معمولاً به وقت رفعها ، لما كان ذلك جميعه فان ما نشره الطاعة في طعنها لا يكون له أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧٢)

القضية رقم ١٨٩ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) مسئولية مدنية . مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها متى تتحقق ؟

(ب) مسئولية مدنية . قتل خطأ . راجلة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابته . يانها في الحكم . مثال .

١ — مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه إنشاء تادية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ماعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار

غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى وسواء كان الباعث الذى دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع فى هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التى عهد إليه المتبوع بها متكفلا بما افترضه القانون فى حقه من ضمان مراء اختياره لتابعه وتقصيره فى مراقبته .

٢ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذى دانه بالقتل خطأ وبين إصابته للجنى عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفى لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله "وحيث إن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحراجه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله للجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجنى عليه " .

الوقائع

أتمت النيابة العامة قرنى محمود إبراهيم بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل مرمى ساويرس بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح إذ قاد سيارة دون أن يكون له دراية بذلك وأسرع بها ولم ينبه المسارة بالوقوف فصدمه وأحدث به إصابات الموضحة بالمحضر والتى أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى ساويرس جرجس سمعان ومريم حبيب إبراهيم بحق مدنى قدره ١٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة محرم بك الجزئية قضت غيايبا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة جنياات لوقف التنفيذ وإلزامه هو والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع إلى المدعين بالحق المدنى مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وه جنياات أعاب محاماة . فاستأنف المسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم وفى أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة اسكنديوية الابتدائية قضت المحكمة بوقف الدعوى حتى تنتهى إجراءات تنفيذ الحكم القضاى الصادر من محكمة أول درجة ضد المتهم واستئناف اختصاصها . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظر

الاستئناف المقدم من المستول عن الحقوق المدنية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف المدنية من الدرجتين وذلك بلا مصاريف جنائية . فعلن المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بأنه لم يختر السائق الذى دأه الحكم المطعون فيه بالقتل الخطأ ولم يكن هذا السائق يؤدى عملا للطاعن ولم يكن مستخدما لديه ولم تكن للطاعن عليه سلطة الأمر والنهى فقد أتى به حال تابع للسائق الأصيل لسيارة الطاعن ليستعين به على نقلها من مكان مهجور تركها فيه سائقها بعد أن تمطلت منه ولم يعد إليها ولم يتصل علم الطاعن بشئ من ذلك وإذا كان الحكم حين ألزم الطاعن بالتعويض بإعتباره متبوعا قد استند إلى أن وظيفة الحمال قد أتاح له استدعاء المتهم لقيادة السيارة وأن في ترك السيارة في عهده دون أخذ الاحتياطات خطأ يسأل عنه المالك دون بيان لكنه فأنه يكون قد أخطأ في القانون لأن الحمال والمتهم لم يكونا تابعين للطاعن ولم يكن من وظيفة الحمال قيادة السيارة أو دعوته غيره لقيادتها فإن أقدم على شئ من ذلك فقد خرج عن نطاق أعمال الوظيفة ولم يأت عملا لازما لها وليس يكفى أن يقع العمل الضار من التابع بمناسبة الوظيفة حتى تترتب عليه مسئولية المتبوع بل يجب أن يكون وقوعه بسبب تأدية الوظيفة على أن ما أقدم عليه الحمال كان بقصد أن ينجو نفسه من المكان المهجور الذى تمطلت فيه السيارة . ويقول الطاعن في الوجه الثانى من أوجه الطعن إن الحكم المطعون فيه قصر في بيان رابطة السببية بين الخطأ الذى نسب إلى السائق المتهم وبين الفعل الضار وهو قتل المحنى عليه الذى رتب عليه مسئولية الطاعن مدنيا . ويقول في الوجه الأخير إنه بين في مذكرته الختامية التى قدمت لمحكمة ثانى درجة أن الحمال لم يكن تابعا للطاعن وإنما كان يتبع السائق الأصيل ويتقاضى أجره منه وطلب استدعاء

الجمال لمناقشته في ذلك فلم تجبه المحكمة إلى ذلك ولم تشر إلى علة الرفض في حكمها مما يبعد إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المستأنف الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذاً بأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به مسئولية المتبوع مدنياً عن أفعال التابع وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطمأن إلى قيام رابطة العمل بين الجمال والطاعن وفند ما ادعاه الأخير من انتفاء هذه الصلة بقوله "كما أن تبعية الجمال السيد علم الشافعي للمستول بالحقوق المدنية ثابتة من أقواله ولا يمكن أن تكون محل جمل إذ كيف يمكن أن يترك المستول بالحقوق المدنية سيارة نقل ذات قيمة في مهدة شخص أجنبي عنه". ورتب مسئولية الطاعن مدنياً على ما مؤداه أن أساس هذه المسئولية خطأ مفترض في جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس مرجعه إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته أخذاً بنص المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم الذي وقعت الواقعة في ظله والذي يوجب مسئولية السيد عن الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقفاً منهم حال تأدية وظائفهم لعموم النص الذي ينصرف إلى الأضرار الواقعة حال تأدية الوظيفة دون قصره على الأضرار الناشئة من تأديتها مما لا يجعل مسئولية السيد قاصرة على أعمال الوظيفة لحسب بل بجعلها شاملة لكل فعل ولو لم يكن من أعمال الوظيفة لكن أدائها قد هيأ له بحيث لم يكن ليقع لولا هذا الأداء ، ثم استورد الحكم قائلاً "وفي الحالة التي نحن بصدها لولا أن هيأت وظيفة الجمال لهذا الأخير استدعاء المتهم لقيادة السيارة لما وقع الحادث" لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم صحيحاً في القانون إذ أن مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعده هذه الوظيفة لإتيان فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باحث شخصي وسواء كان الباحث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التي عهد إليه المتبوع بها متكلفاً بما افترضه القانون

في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته — لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دانه بالقتل خطأ وبين إصابته للنجني عليه بإصابات قاتلة بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة التي تنتهي اليها مسئولية الطاعن بقوله "وحيث إن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير النجني عليه وعدم استعماله للجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب النجني عليه" ثم رد إصاباته ووصف ما ذكره التقرير الطبي التشريحي عنها وما أثبتته من أنها سببت الوفاة وأنها تحدث من مثل المصادمة بسيارة. ولما كان ما تقدم به الطاعن في مذكرته بعد حجز القضية للحكم من طاب سماع شهادة الجمار لإثبات عدم تبعيته للطاعن قد ردت عليه المحكمة بما مؤداه أنه ثبت لديها قيام هذه العلاقة على أنه لا عيب على المحكمة إذا هي لم تجب الطاعن إلى إجراء تحقيق جديد مادام لم يتقدم بهذا الطلب قبل انقضاء باب المرافعة في الدعوى وبذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد وكيل المحكمة مصطفى باضل ، وبحضور السادة مصطفى كامل ومحمد محمد حسن
وأحمد زكي كامل والسيد أحمد فتحي المستشارين .

(١٧٣) .

القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٦ القضائية :

التهب . - عود للاشتباه . - تطبيق المادة ٣٣ عقوبات في جريمة العود للاشتباه بجريمة السرقة
التي تكونها . - لا محل له .

إذا كانت فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود
للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقي أركانها مستقلة عن جريمة السرقة
بحيث يتعذر اعتبارهما فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصفه قانوني واحد أو
عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة
ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . (١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد إلى حالة الاشتباه بأن حكم عليه
في جريمة اعتداء على المال بعد سبق الحكم عليه باعتباره قائدا لحالة الاشتباه
في قضية اللجنة رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٠ في ١٨ من يولييه سنة ١٩٥١ وطلبت عقابه
بالمواد ٤/٦ و ٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وتطبيق أقصى العقوبة .
ومحكمة جنح كفر الدوار الجزئية قضت بحضورها — عملا بمواد الاتهام —
بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية
رقم ٢٩٥ سنة ٢٦ القضائية .

حق من إمكان تنفيذ المراقبة مع النفاذ في المكان الذي يعينه وزير الداخلية بلا
حصار يف جنائية - فاستأنف المتهم هذا الحكم ، نظرت محكمة الاسكندرية
الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف
وبإبراء المتهم . فقررت النيابة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

...حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بإبراء
المطعون ضده بمقولة إنه وقد حكم عليه نهائيا في جريمة السرقة فلا سهيل إلى
مما قبله عن تهمة العود للاشتباه مع أن المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ تنص على أن عقوبة المراقبة المحكوم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم
مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وذلك يفيد أنها
عقوبة أصلية . ولما كانت المادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه في حالة العود للاشتباه تكون عقوبة الحبس والوضع
تحت المراقبة لمدة لا تقل عن سنة فإن ذلك يفيد أن عقوبة جريمة العود للاشتباه
حتى العقوبة الأشد ، وكان يتعين عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ، الحكم
بالعقوبة الأشد بعد خصم ما حكم به على المتهم في الجريمة الأخف المرتبطة بها
لا القضاء بالإبراء . وطلبت النيابة العامة قبول الطعن شكلا والحكم في القضية
وفق القانون .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على المتهم بأنه في ٢٢ من يولييه
سنة ١٩٥٣ يكفر الدوار . عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه في جريمة اعتداء
على المال بعد سبق الحكم عليه باعتباره عائدا لحالة الاشتباه في قضية الجصحة
رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٠ في ١٨ من يولييه سنة ١٩٥١ . وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤
قضت محكمة كفر الدوار حضوريا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ
ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة من إمكان تنفيذ المراقبة مع النفاذ في المكان
الذي يعينه وزير الداخلية . فاستأنف المتهم . وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت

محكمة الاسكندرية الابتدائية . بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وأسست حكمها على أن الفعل المكون لجريمة العود للاشتباه وهو ارتكاب جريمة السرقة في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ هو بذاته الذي كون الجريمة الأخيرة وكان يتعين على المحكمة التي قضت في هذه التهمة أن تنظر التهمة الحالية وتطبق بشأن التهمتين المادة ٣٢ من قانون العقوبات ... أما وأنها لم تفعل فيتعين تطبيقها الآن والاكتفاء بما حكم به في السرقة عن التهمتين وإلغاء الحكم وتبرئة المتهم من التهمة الحالية .

وحيث إن هذا الذي أسس دايه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون . ذلك بأنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعذر اعتبارهما فعلاً واحداً . يمكن وصفه قانوناً بوصف قانونى واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . يؤكد هذا النظر أن الشارع نفسه بإيجابه توقيع عقوبة الحبس والمراقبة في حالة العود للاشتباه سلاوة على العقوبة التي استحقها العائد على ارتكابه الجريمة الأخرى قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم وتأييد الحكم الابتدائى .

(١٧٠٤)

القضية رقم ٢٩٧ سنة ٢٦ القضائية :

اشتباه • عود للاشتباه • تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها • لا محل له •

إن الفعل المادى الذى يكون جريمة العود للاشتباه ومثاله الظاهر — ارتكاب جريمة سرقة — وإن كان يدخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى — كما أن المشرع بما أورده في المادتين ٥ و ١٠/٢١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمةين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ماد لحالة الاشتباه بأن اتهم في اللجنة رقم ٣٢٩٧ لسنة ١٩٥٣ وذلك لسرقة في ١٩٥٣/٩/٢١ وذلك رغم سبق وضعه تحت مراقبة البوليس بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤ في اللجنة ١٤١٩ لسنة ١٩٥١ كرموز لا اشتباه . وطلبت عقابه طبقاً للمادتين ٥ و ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وتوقيع أقصى العقوبة . ومحكمة جنح كرموز الجزئية قضت غيابياً عملاً بالمادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحبس المتهم لمدة شهر واحد مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذى يعينه وزير الداخلية مع النفاذ على أن تبدأ عقوبة المراقبة فور تنفيذ عقوبة الحبس بلامصاريف . فعارض وقضى في معارضته برفضها وتأييد الحكم النيابى المعارض فيه بلامصاريف جزائية . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضورها بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المتقدم من النيابة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على أنه كان يجب أن يحاسب من تهمة السرقة والعود للاشتباه مما مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأن يحكم عليه بعقوبة واحدة وأنه ما دام ذلك لم يحصل عند الحكم عليه في قضية التبيد فإنه ينبغي عند الحكم في تلك القضية أن يراعى مقتضى المادة ٣٢ عقوبات المشار إليها وأن يوقع على المتهم العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة العود للاشتباه المعاقب عليها بالحبس والمراقبة معا وهما عقوبتان أصليتان - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بالإدانة بعد خصم المدة المحكوم بها على المتهم في الجريمة الأخف المرتبطة بها وهي جريمة التبيد - أما وقد قضت بالبراءة فإنها تكون مغلطة في تطبيق القانون ، وطلبت النيابة العامة نقض الحكم وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده لأنه في يوم ١٩٥٤/١٢/٣٠ بدائرة قسم كرموز عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في الجنحة رقم ٣٢٩٧ سنة ١٩٥٣ لسرقة وذلك بالرغم من سبق وضعه تحت مراقبة البوليس بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤ في الجنحة رقم ١٤١٩ لسنة ١٩٥١ كرموز لاشتباه وقضت محكمة أول درجة بمعاينة المتهم بالحبس شهرا واحدا مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة - ولما استأنف المحكوم عليه قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه وأسست قضاها بالبراءة هل " أن الفعل المكون لجريمة العود للاشتباه وهو ارتكاب جريمة التبيد هو بذاته الذي كون هذه الجريمة وكان يتعين على المحكمة التي قضت في هذه التهمة أن تنظر التهمة الحالية وتطبق بشأن التهمتين المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وحيث إنهما لم تفعل فیتعين تطبيقها الآن والاكتفاء بما حكم به في جريمة التبيد عن التهمتين وإلغاء الحكم وتبرئة المتهم من التهمة الحالية " .

وحيث إن حالة الاشتباه هي صفة خلقية معناها أن الشخص المتصف بها قد وقع منه في الماضي أمور يستدل منها على أن له نفسا مستعدة للإجرام ميالة إليه وأنه بهذه النفسية خطر على أمن المجتمع — وتقوم جريمة العود للاشتباه على أركان ثلاثة — أولا: سبق الحكم على المتهم بعقوبة المراقبة لكونه مشتبها فيه طبقا للمادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وثانيا: ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة في المادة ٥ سالفه الذكر . وثالثها : القصد الجنائي وهو إقدام المحكوم عليه بالمراقبة الخاصة على ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة من علم وإرادة وهذا القصد ملازم للفعل المادى فلازما لا يكاد يتصور انفصاله عنه .

وحيث إن المشرع بما أورده في المادتين ٥ و ٦/١ من أنه "يعد مشتبهيا فيه كل شخص يزيد سنه على خمس عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة ويعاقب بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين" قد دل بذلك أى بإيجابه معاقبة المشتبه فيه علاوة على الحكم السابق عليه بالعقوبة التى استحقها على ارتكابه لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة سالفه الذكر، قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات المقررة للجريمة الأشد في حالة التعدد المادى أو المعنوى ، ذلك بأن الفعل المادى الذى يكون جريمة العود للاشتباه ومثاله الظاهر — ارتكاب جريمة سرقة وإن كان بدخول على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال في أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى مما لا يمكن معه القول بأنها فعل واحد كون جريمتين أو عدة أفعال كونت جريمة واحدة أو عدة جرائم صدرت عن غرض إجرامى واحد — ويؤكد هذا النظر أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة "بحالة الرد" ليس هو العود بالمعنى المراد به في المادة ٤٩ من قانون العقوبات بل هو العود المادى به هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم بالمراقبة الخاصة أى محلي

من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثانية في حالة الحكم السابق صدور، عليه بوضعه تحت المراقبة ، فلا يلزم في حالة الحكم بالعود أن تتوفر جريمة الاشتباه من جديد بناء على وقائع أخرى لاحقة على الوقائع التي بنى عليها حكم الاشتباه الأول - ولا يشترط في الواقعة المسندة إلى المتهم أن يكون قد صدر بشأنها حكم بإدانته وإنما يكفي أن يوجه إلى المشتبه فيه اتهام جدي سواء انتهى هذا الاتهام بأمر من سلطة التحقيق بحفظه أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضده أو انتهى بحكم قضائي ببراءته - وكل ما يشترط في هذه الأحوال جميعا التي يكون الحكم بالإدانة سليما هو أن تبني المحكمة حكمها على القول بأن الاتهام جدي - كما يؤكد النظر المتقدم أن القول بما أخذه به الحكم المطعون فيه يجعل مركز المشتبه فيه الذي صار حكم نهائي بإدانته لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة العامة من المرسوم بقانون المذكور بعد الحكم عليه بالمراقبة أفضل من مركز زميله الذي حقق معه - وانتهى التحقيق بحفظه أو حكم ببراءته - ثم قدم للمحاكمة عن جريمة العود للاشتباه لأن المحكمة المقدمة إليها الدعوى قد قضى بإدانته إذا خلصت إلى أن الإتهام السابق توجيهه إليه كان اتهاما جديا وقائما على أساس من الأوراق وهي تفرقة لا يمكن أن يكون قد قصد إليها الشارع وتضيق معها المحكمة التي توخاها الشارع من النص الوارد في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور .

وحيث إنه لما تقدم فإنه يتعين قانونا معاقبة الشخص المشتبه فيه على جريمة العود للاشتباه إذا وقع منه بعد الحكم عليه بالمراقبة أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه السابق الحكم بها عليه كان ذلك ، فإن حكم محكمة أول درجة الذي دان المطعون ضده بهذه الجريمة رغم سابقة الحكم عليه عن جريمة التبدل يكون صحيحا في القانون ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه إذ قضى بإلغائه إعادة المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يتعين معه تقضيه . لما دان ١. تقدم وكان حكم محكمة أول درجة في محله من حيث تقدير العقوبة مما يتعين معه تأييده .

(١٧٥)

القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) مشتبه فيهم . الاشتباه . ماهية .

(ب) تعدد . تعدد الجرائم التي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ ع . الأصل فيه .

(ج) مشتبه فيهم . عود للاشتباه . وجوب توقع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . رفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار مل حدة . لا يؤثر . مريان حكم المادة ٣٢ ع . لا محل له .

١ — الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون خطر في شخص المتصف به ورتب عليه ، إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بما ضيه الذي انتزع منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمانة على ميل المشتبه فيه لنوع من الإجرام فقد خول القاضي أن يصدر حكما واجب التنفيذ فوراً إما بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيا أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

٢ — الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

٣ - حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جرائمها مع جزم الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذاً بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن ترشح الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحراف عن الغاية التي نفيها من هذه النصوص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه بالمراقبة في اللجنة رقم ٣٤٢٥ سنة ١٩٥٠ كرموز بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لاشتباه ثم ارتكب جريمة اعتداء على المال و- حكم عليه بالحبس بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ في اللجنة رقم ٤٢٢ سنة ١٩٥٤ كرموز . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وتوقيع أقصى العقوبة ومحكمة جنح كرموز الجزئية قضت غيابيا - عملا بمواد الاتهام - بحبس المتهم ثلاثة شهور ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مع النفاذ على أن يبدأ تنفيذ عقوبة المراقبة بعد تنفيذ عقوبة الحبس بلا مصاريف جنائية - فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوره بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة المطعون في حكمها إذ قضت ببراءة المطعون ضده قد أسست قضاءها على ماقالته من أنه كان يجب أن يحاسب المتهم عن تهمتي السرقة والعود للاشتباه معا ، مع

تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للحكم بعقوبة واحدة ، وانتهى الحكم إلى الاكتفاء بالعقوبة المحكوم بها في قضية السرقة ، قالت المحكمة ذلك مع أن الشخص العائد للاشتباه يحكم عليه طبقا للمادة ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بالحبس والمراقبة وهما عقوبتان أصليتان مما يجعل جريمة العود للاشتباه في هذه الحالة أشد عقوبة من السرقة ومتى رفعت الدعوى عن جريمة الاشتباه فيتعين على المحكمة أن تقضى بالإدانة مع خصم المدة التي يكون المحكوم عليه قد نفذها من الحكم الآخر أو تراعى المحكمة في تقديرها ما سبق الحكم به في الجريمة الأخيرة أما وقد قضت بالبراءة فإنها تكون مخطئة في تطبيق القانون . وطلبت النيابة العامة نقض الحكم وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بأنه عاد إلى حالة الاشتباه بأن حكم عليه في القضية ٤٢٢ سنة ١٩٥٤ جنح كروز لمرقة رغم سبق الحكم عليه في القضية رقم ٣٤٢٥ سنة ١٩٥٠ جنح كروز بالمراقبة للاشتباه . وطلبت معاقبته بالمادتين ٥ و ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبس المتهم (المطعون ضده) ثلاثة شهور ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مع التنفيذ على أن يبدأ تنفيذ عقوبة المراقبة بعد تنفيذ عقوبة الحبس ، وعارض فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولما استأنف قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مستندة إلى قولها ” إن الفعل المكون لجريمة العود للاشتباه وهو ارتكاب جريمة السرقة هو بذاته الذي كون هذه الجريمة الأخيرة “ .

وحيث إنه كان يتعين على المحكمة التي قضت في هذه التهمة أن تنظر التهمة الحالية وتطبق بشأن التهمين المادة ٣٢ من قانون العقوبات — وحيث إنها لم تفعل فيتعين تطبيقها والاكتفاء بما حكم به في السرقة عن التهمين ” وإلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المتهم من التهمة الحالية “ .

وحيث إن الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية — وهذا الوصف بطبيعته ليس قفلا مما يحس في الخارج ولا واقعة

مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون خطر في شخص المتصف به ورتب عليه إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر - وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه - واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي أترع منه هذا الوصف . ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رتباً بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمانة على ميل المشتبه فيه لنوع من الإجمام فقد خول القاضي أن يصدر حكماً واجب التنفيذ فوراً أما بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

وحيث إنه لما كان الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها ، وكان اجتماع صفة الاشتباه مع ارتكاب المشتبه فيه جريمة من الجرائم التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في مادته الخامسة والتي تجعله مستحقاً للعقوبة ليس فيه ما يسمح قانوناً باعتبار حالة الاشتباه من الأحوال التي تحكمها قواعد التعدد المادي أو التعدد المعنوي (الصوري) والتي توجب توقيع عقوبة واحدة هي المقررة لأشد الجرائم المتعددة ، ذلك بأن ثبوت الاشتباه لا يقصد أكثر من أن المشتبه فيه أصبح مصدر خطر على أمن الناس وحقوقهم وأنه وإن كان القانون قد عد حالة الاشتباه حالة إجرامية إلا أنها ما زالت متجردة من ذلك النشاط الذي يمارسه الجاني عندما يقارف جريمة من الجرائم مما يجعل الناس يحسون بأثرها الظاهر لهم . يؤدي هذا النظر ما نص عليه الشارع في المادة الخامسة المشار إليها من أنه " يعد مشتبهاً فيه كل شخص تزيد سنه على ١٥ سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية ... " مما مفاده أن الشارع يسوغ توفر حالة الاشتباه المعاقب عليها مع وجود حكم سابق بالإدانة ، وما نصت عليه المادتان ٦ و ٧ من إيجاب معاقبة المشتبه فيه بعقوبة المراقبة أو بها مع الحبس في حالة العود ، وما جاء بالمادة الثامنة من وجوب تنفيذ الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه ولو مع حصول استئنافها ومقارنة هذه النصوص التي وردت متعاقبة الترتيب بالمرسوم بقانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٤٥ يدل بغير شبهة على أن الشارع أوجب على المشتبه فيه عقوبة مستقلة عن العقوبة التي استحقها على الجريمة الأخرى ، يوقعها القاضي عليه كلما رأى فيما يثبت وقوعه منه بوصف كونه مشبوها مظهرا من مظاهر خطورته فيه نوع من المساس بالامن العام . ومتى تقرر ذلك أمكن القول بأن حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى العمومية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع للجرائم الاشتباه وانحراف عن الغاية التي تفيهاها من هذه النصوص .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون حكم محكمة أول درجة بمعاينة المطعون ضده بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة تبدأ فور تنفيذ عقوبة الحبس هو قضاء أصاب وجه التطبيق السليم للقانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين منه نقضه وتأيد الحكم الابتدائي .

(١٧٦)

القضية رقم ٣٠٥ سنة ٥٦ القضائية :

(١) شيك . عدم تقديمه في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى . عدم إيراد صفته .
وعدم تحويل الساحب استرداد مقابل الوفاء .

(ب) شيك . المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى . الدعاوى الخاصة بها .

(ج) شيك . إعطاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صونه أو بتمويه مبلغه
يجعل الباقي غير كاف . قيام المسئولية الجنائية .

١ - إن عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ من القانون
التجارى لا يترتب عليه زوال صفته ولا يحول الساحب استرداد مقابل الوفاء كله
أو بعضه .

٢ - المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ من القانون التجارى خاصة بدعاوى
الرجوع على الساحب إذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه وهى تحول
الساحب أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ تجارى أن مقابل الوفاء كان موجودا
ولم يستعمل في منفعة .

٣ - متى كانت المحكمة قد ضمنّت أسباب حكمها أنه لا يعنى من المسئولية
الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم
الصرف أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة
الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عمر أحمد علي الهوارى و ٢ - مصطفى حسين حيدر الشهير بالحاج فكرى بأنهما أعطيا بسوء نية لعللى حسن حسين الدش شيكا بمبلغ ١١٥٠٠ جنيا وأسر المسحوب عليه البنك بعدم الدفع وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة جنح الجالية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الانهاى مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات - بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وبوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . وأعفتما من المصاريف الجنائية . فاستأنف المتهم الثانى هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن الفصور فى الأسباب ذلك بأن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بتهمة إصداره بسوء نية شيكا للجنى عليه ومنحبه جزءا من الرصيد بحيث أصبح الباقي لا يفى بدفع قيمته قد دلل على توفر سوء النية وهى من أركان هذه الجريمة التى لا تقوم إلا بها بما لا يصلح دليلا عليها وذلك بقوله بأنها مستفادة من توقيع الطاعن على الشيك وهو أمر لازم فى حالتى حسن النية وسوئها على سواء ، كما قصر الحكم فى الرد على ما دفع به الطاعن من أن حامل الشيك لم يقدمه للبنك لصرف قيمته إلا بعد مضى المدة المنصوص عليها فى المادة ١٩١ من القانون التجارى مما يسقط حقه فى الصرف هذا إلى أنه لم يحفل بالقرار الذى أصدرته هيئة سابقة بتكليف الطاعن بأن يقدم شهادة من بنك مصر بمقدار رصيده فى تاريخ إصدار الشيك وما دلت عليه هذه الشهادة من كفاية رصيده فى هذا التاريخ للوفاء بقيمة الشيك بما ينم عن اتجاه تلك الهيئة إلى اعتبار

كفاية الرصيد في تاريخ الإصدار قرينة على حسن النية ، لكن الحكم لم يشر إلى شيء من ذلك في أسبابه ولم يرد عليه ، مما يعتبر قصورا موجبا لنقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجرمية التي دأب الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقف في التدليل على توفر سوء النية عند حد القول بأن الطاعن هو الذي وقع الشيك ، بل أ طرح دفاعه القائم على أنه دأب على توقيع شيكات على بياض وتركها لشريكه ليدون بها المبالغ المطلوبة وفقا لحاجة العمل ، واعتبر هذا الدفاع مكذوبا بما ساقه من أدلة تسوغ ذلك ، وهو إذ ذكر أن الطاعن هو الذي وقع الشيك قد أراد بذلك أنه هو المحرر له وليس شريكه كما جاء بدفاعهما ، ثم أثبت أنه سحب من رصيده مبالغ بما لا يسمح بصرف قيمة الشيك وهي كبيرة بحيث لا يجوز له الاعتذار بالسهو عن بقاء ذمته مشغولة بها ، وبذلك يكون قد أصاب في التدليل على توفر سوء نية الطاعن ، ولما كان لا يجدى الطاعن الاحتجاج بالمادة ١٩١ من القانون التجاري التي تنص على أن الأوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ميعاد معين . ذلك بأن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يتحول الساحب استرداد مقابل الوفاء كله أو بغضه ولأن المواعيد الواردة بالمادة المذكورة خاصة بدماءوى الرجوع على الساحب إذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه وهي تحول الساحب أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ تجارى أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منفعته وهو ما أثبت الحكم تقيضه في هذه الدعوى . لما كان ذلك كله ، وكانت المحكمة عندما منحت للطاعن بتقديم شهادة من بنك مصر برصيده في تاريخ إصدار الشيك إنما كان ذلك منها استجابة إلى طلب الدفاع وإدعائه بوجود تناقض بين خطابات

البنك بشأن حقيقة رصيد الطاعن في تاريخ اصدار الشيك على أن المحكمة قد حسمت ذلك بما ضمنته أسباب حكمها من القول "بأنه لا يعنى من المسئولية الجنائية من يعنى شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي ذير كاف لسحب قيمة الشيك". مما يعتبر صحيحا في القانون ، ويدرأ عن الحكم عيب القصور ، وبذلك يكون الطعن على ذير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٧٧)

القضية رقم ٣٠٩ سنة ٢٦ القضائية :

قض . اجراءات . الطعن بطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم . من قبل ؟
الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل من لا شأن له بهذا البطلان .

نقائغ

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - هريدى أحمد خليل (الطاعن الأول)
و ٢ - السيد محمد سيد و ٣ - محمد السيد محمد و ٤ - علام بكر أحمد (الطاعن الثاني) و ٥ - حسين محمد عبد العزيز (الطاعن الثالث) بأنهم قتلوا قوته يونس ومحمد عكاوى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن يتوا التية على قتلها وتسلحوا بأسلحة نارية (بنادق) من شأنها القتل وترصدوا لها في طريق مرورهما حتى إذا ما ظفروا بهما أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية فاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاقتهم بالمسودة ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك وقد ادعى بحق مدنى كل

من : ١ - عكاوى قرته (ابن القتل الأول) و ٢ - سيد محمد عكاوى (ابن القتل الثانى) قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه تعريضا . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا للأول والرابع والخامس (الطاعنين) وضاييا للثانى والثالث : عملا بمواد الاتهام : مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزام هريدى أحمد خليل وعلام بكير أحمد وحسين محمد عبد العزيز بأن يدفعوا متضامين لكل من المدهين بالحقوق المدنية السيد محمد عكاوى وعكاوى قرته يونس مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية ونعميانة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم شابه قصور فى التسبيب إذا لم تكن المحكمة بالرد على ما أثاره الدفاع من أن التبليغ عن الحادث حصل متأخرا ومن عدم مقولية إطلاق عدد كبير من الأعيرة صوب المجنى عليهما من غير أن تصاب الدابة التى كانا يمتطيانها - ومن عدم وجود إصابات بالمجنى عليهما ناشئة من إطلاق بندق خرطوش مع ما شهد به الشاهدان من وجود بندق مع الطاعنين من هذا النوع - هذا إلى عدم وجود باعث على القتل إذ أن عائلة المجنى عليهما هى الموتورة لا عائلة الطاعنين - كما لم تكن المحكمة بالرد على ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية من أن إحدى الإصابات بالقتل حدث من مقذوف أطلق من بعد لا يزيد على سنتيمترات وهو ما يخالف ما ذكره الشاهدان من أن إطلاق النار كان من بعد يصل إلى قصبة ونصف قصبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد الأدلة التى استند إليها وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه - لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداها مما لا تطمئن إليه وهى غير ملزمة بتعقب أوجه

ج ٢ (١١) ج

بالدفاع الموضوعية التي يثيرها الطاعنون مادام الرد عليها مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها في حكمها كما هو الحال في الدعوى . ولما كان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنًا من أركانها فإن إغفاله أو الخطأ فيه لا يؤثر على سلامة الحكم ولا ينقص من قيمة الأدلة التي أوردتها المحكمة على وقوع الجريمة . فملا من الطاعنين على أن الحكم قد دلل على وجود الباعث على القتل بأدلة سائفة في قوله إنه عن ركن سبق الإصرار فقد جاء على لسان شهود الاثبات الأربعة شرح الخصومات القائمة بين عائلة الصميدى ومنها المتهمون — الطاعنون — وكلهم أقارب وعائلة يونس ومنها المجنى عليها وأهم هذه الخصومات اتهام المجنى عليه محمد عكاوى في قتل خضير السيد شقيق المتهم السيد محمد السيد وعم محمد السيد محمد . وأنه حكم عليه بعشرة سنوات قضاها في السجن ومراقبة لم يكن باقيا على إتهامها يوم الحادث سوى يوم واحد وأن من يدعى محمود سليم الذي كان متزوجا من عائلة يونس وتوفيت خطف على حد قولهم في التحقيقات والدة المتهم الخامس ، وتزوجها على غير إرادة عائلة الصميدى التي ينتمى إليها المتهمون وأخيرا اتهام المتهم الخامس محمد عبد العزيز في قتل سيد حسين رضوان من عائلة المجنى عليهما وبرأته منها كل هذه الأسباب كقيلة بأن تحفز المتهمين إلى ارتكاب الحادث أخذا بالتأثر . لما كان ما تقدم وكان الحكم قد أثبت خلافا لما يقوله الطاعنون أن التقرير الطبي دل على جواز حدوث إصابات المجنى عليهما بالتصوير الوارد بمذكرة النيابة على لسان الشهود فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون سوى مجادلة في وقائع الدعوى ، وتقدير الأدلة فيها ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الإخلال بحق الدفاع إذ أعلن المتهمان السيد محمد السيد ومحمد السيد محمد — وهما المتهمان اللذان حكم عليهما غيابيا — مخاطبا مع شيخ البلد لقيابتهما وهو إعلان غير صحيح مما كان يتعين معه تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة أخرى يعلن إليها هذان المتهمان إعلانا صحيحا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن إجراءات محاكمة الطاعنين صحيحة وأن طعنهم على الحكم بأنه بنى على إجراء باطل لا يتعلق بهم وإنما يتعلق بمتهمين آخرين حكم عليهما غيابيا . لما كان ذلك — وكان الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧٨)

القضية رقم ٣١٨ سنة ٢٦ القضائية :

مواد مخدرة . حكم . تسببه . الإحراز بقصد التعاطي . مثال لكفاية الدلائل عليه .

إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطي لدى المتهم في قوله "وترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطي وترجح أن المتهم كان يحوزة لاستعماله الشخصي إذ أنه فضلا عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان عجم لأحد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطت معه بعض هذه اللفافات أو آلة التقطيع كطوافة وميزان الأمر المتنى في الدعوى" فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي للتدليل على إحراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ١ و٢ و٣٣ و٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول "أ" الملحق به فصدر قرارها بذلك وأمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش تأسيسا على أن

الإذن صدر باسم عهد الشهير بالبرنس وليس باسم المتهم أحمد السيد مصطفى الشهير بالبرنس ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٣٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول "١" الملحق به بمعاقة أحمد السيد مصطفى الشهير بالبرنس بالسجن لمدة خمس سنوات وبتفريعه ألف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وأعفته من المصروفات الجنائية . وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي ورفضت الدفع المقدم من المتهم . فطعنن النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن حاصل الطعن المقدم من النيابة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر واقعة إحراز المتهم للخدر إحراز بقصد التعاطي ودانته بمقتضى المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ وسأقت للتدليل على قصد التعاطي أسبابا لا تؤدي إلى ما انتهت إليه في حين أن الأصل في جريمة إحراز المخدر هو تطبيق العقوبة المغلظة الواردة في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ما لم يثبت أن الإحراز كان بقصد التعاطي .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي التي دان العاقل بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ودلل على ثبوت قصد التعاطي لدى المتهم في قوله . " وترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطي وترجح أن المتهم كان يحوزه لاستعماله الشخصي إذ أنه فضلا عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يتجر لأحد لفافات صغيرة لتوزع المخدر واضبطت معه بعض هذه لفافات أو آلة التقطيع كملوأة وميزان الأمر المنتفى في الدعوى " . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم كافيا للتدليل على إحراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، وكان تقرير الواقعة مما يستقل به قاضى الموضوع ما دام قد دلى عليها بأسباب سائغة . فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موصوما .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(١٧٩)

القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢٥ القضائية :

- (١) غرفة الاتهام . حقها في إجراء تحقيق تكليلى وحقها في التصدى للدعوى . حقان مستقلان فيدر مرتبطين وموكلان لتقديرها .
(ب) نقض . طعن . الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . مناطه .

١ - حق غرفة الاتهام في إجراء تحقيق تكليلى وحقها في التصدى للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من إطلاقات غرفة الاتهام موكل لتقديرها وخاضع لسلطانها مباشره ماتراءت لذلك وجهها وتدعمه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويلها دون البطلان الذى يقع في الأمر أو في الإجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم . أولاً : في غضون سنة ١٩٤٨
١ - المتهم الأول - بصفته موظفاً عموماً قبل من المتهم الثانى وعدا بعبطية لأداء عمل من أعمال وظيفته هو الحكم لصالحه في دعوى مرفوعة أمام محكمة له ورأسها قانوناً . ٢ - المتهم الثانى تقدم إلى المتهم الأول بالوعد سالف الذكر

لقاء أداء العمل المنوه عنه في التهمة المسندة إليه . ٣ - المتهم الثالث اشترك بطريق الاتفاق مع المتهمين الأول والثاني في جناية الرشوة سالفة الذكر بأن اتفق معهما على أن يتقدم المتهم الثاني بوجه بمطية للتمم الأول لقاء أداء هذا الأخير عملا من أعمال وظيفته بقول هو الموافقة فيه . ٤ - المتهم الثالث أيضا قذف علنا في كل من السيدتين ماري ولوريس مرسق بأن نسب إليهما أمرا لو كان صادقا لأوجب عقابهما قانونا واحتقارهما عند أهل وطنهما بأن أرسل في أول من أكتوبر سنة ١٩٤٨ خطابا إلى بطريك الروم الأرثوذكس أسند إليهما ارتكاب جريمة الرشوة . ولأن المتهمين الأول والرابع : في يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية : ارتكبا تزويرا في محرر رسمي هو محضر جلسة النطق بالحكم الرقم ٢٣ والصادر من محكمة الاستئناف الكنسية للروم الأرثوذكس في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ حالة تحريره المختصان بوظيفتهما الأول بوصفه رئيس المحكمة والرابع بوصفه كاتب الجلسة بجعلهما وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة وذلك بأن عمدوا إلى المنطوق الذي انتهى إليه حكم المحكمة سالفة البيان فأضافا إليه عبارة "ولكن المحكمة مخضعة بالنظر في صحة زواج خارليكا ديمتريادس من ألبير مرسق ، كما استبدلا عبارة "وحكمت بالمقاصة في المصاريف وأتعاب المحاماة" ووقعا على المعدل بوصفه المنطوق الذي انتهى إليه قرار المحكمة على غير الحقيقة . وطلبت عقابهم بالمواد ١٧١/٢ و ٤١ و ١٠٣ و ١٠٨ من قانون العقوبات بالنسبة للرشوة والمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من القانون المذكور بالنسبة للقذف والمادتين ٢١١ و ٢١٣ منه بالنسبة للتزوير فقررت غرفة الاتهام بمحكمة الإسكندرية الابتدائية . أولا : هدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهمين جميعا عن جميع التهم سواء عن واقعة الرشوة أو واقعة التزوير وذلك لعدم كفاية الأدلة بالنسبة للواقعة الأولى ولعدم الجناية بالنسبة للواقعة الثانية . ثانيا : تخاطر النيابة العامة بهتافا القرار لتنفيذه وإخطار الخصوم . نطعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث أن مبنى الطعن هو أن الأمر المطعون فيه الصادر من غرفة الإتهام انطوى على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله من نواح عدة ، ذلك بأنه ذهب إلى أن أحد أركان جريمة الرشوة منعدم لأن الوعد بها لم يكن لصالح البطريك وإنما كان لصالح البطريكية وهي جهة خيرية لا يعد الوعد لها رشوة ، مع أن قانون العقوبات المصرى — كغيره من القوانين — لم يفرق في المادة ١٠٦ بين ما إذا كانت الفائدة المتفق عليها بين الراشى والمرتشى يحصل عليها هذا الأخير لنفسه أو يحصل عليها غيره ، ويستوى أن يكون هذا الغير شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً كالبطريكية التي يمثلها شخص طبيعى هو البطريك ، كذلك أخطأ الأمر المطعون فيه حين شبه دفع مبلغ ٧٥٠ هـ ج من البطريكية إلى المطعون ضده الثانى بأمر من المطعون ضده الأول بنظام المعافاة فى الحاكم أو بنظام الضمان الإجتماعى أو الفرض الحسن وغيرها ، مع أن هذه النظم تخضع لقوانين خاصة ، أما أن تمتد جهة التقاضى — البطريكية — إلى الإغداق على أحد المتقاضين لتحقيق غرضه فإنه أمر مخالف للقانون ، هذا إلى أن قاضى التحقيق هو الذى تولى التحقيق فى أمر الجرائم التى نسبت إلى المتهمين — المطعون ضدهم — وبعد الفراغ منه أمر بإرسال الأوراق إلى النيابة العامة لتبدى طلباتها — فتقامت إليه بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بمذكرة تضمنت طلب استيفاء التحقيق فى تهمة الرشوة بإجراء عملية المضاهاة ، وضبط الآلة الكاتبة ، وسؤال الطاعنين المدعين بالحقوق المدنية وسؤال بطريك انطاكيا ، وقالت النيابة إن جريمة التزوير تعتبر دليلاً على الرشوة غير أن قاضى التحقيق قرر رفض هذه الطلبات ، فاستأنفت النيابة العامة قراره أمام غرفة الإتهام التى أغفلت طلب استيفاء التحقيق وتصدت للوضع وفصلت فيه بالأوجه لإقامة الدعوى مع أن قانون الإجراءات الجنائية يوجب عليها إجابة النيابة العامة إلى طلب إتمام التحقيق ويلزمها بالاتفرضه ، هذا فضلاً عن أن القانون المذكور لم ينحول غرفة الإتهام حق التصدى للوضع عند نظر الاستئناف التى ترفع إليها الا بعد أن تتولى بنفسها استيفاء التحقيق يضاف إلى ذلك أن غرفة

الإنهاء ذهبت في الأمر الصادر منها في شأن جريمة التزوير، إلى أن البطريك هو قاض الطائفة وله وحده ولاية القضاء بين أبناء طائفته في مسائل الأحوال الشخصية، فهو بهذه الصفة صاحب الحق في أن يضيف إلى الحكم ما يشاء على الرغم مما هو بدون في ديباجته من أن المجلس المقدس مشكل برئاسة البطريك وعضوية بعض المطارنة، إذ أن هؤلاء المطارنة ليسوا بالاستشاريين له، وأهم فيما يطرح على المجلس من دعاوى إستشارى بحث، وهذا القول من الأمر المطعون فيه يتجاف مع القانون لأنه يجعل لبطريرك إحدى الطوائف سلطة قضائية واسعة إلى حد التغيير في الأحكام بطريق الإضافة، بدعوى أنه هو وحده صاحب الحق في القضاء، والبطريك الحالى مباشر وظيفته بمقتضى اللائحة النظامية الصادرة في سنة ١٩٣٤ التي عرضت على الحكومة المصرية ثم نشرت بالجريدة الرسمية وقد سنت هذه اللائحة بواسطة المجمع المقدس الذى يتكون من جميع قساوسة أفريقيا وهو السلطة الدينية العليا للتشريع والإدارة والقضاء، وهذه اللائحة واللوائح التى تتبعها لا تخول للبطريك أن يعطى أكثر من صوت واحد كقضاى شأنه في ذلك شأن أى رئيس محكمة، وتصدر الأحكام بأغلبية الأصوات، وينبى على ذلك أن أى تغيير في الحكم يهدر ثقة أعضاء المحكمة في رئيسها، وبعد تزويرا معاقبا عليه، وتنص المادة ٢٧ من لائحة سنة ١٩٣١ على أن المحكمة الاستئنافية تشكل من القساوسة برئاسة البطريك، وعند غيابه تكون الرئاسة لأحدهم، وفي سنة ١٩٣٧ سن المجمع المقدس برئاسة البطريك نيقولا لائحة قضائية عن التاج البطريركي لاسكندرية والإجراءات التى تتبع أمام المحاكم، وذلك بعد الاتفاق مع الجمعيات البوذية والمصرية للروم الأرثوذكس وقد عرضت هذه اللائحة - التى هى قانون المحاكم البطريركية - على الحكومة المصرية، ونص فيها على أن أحكام المحكمة الاستئنافية البطريركية تصدر بالكيفية التى تصدر بها أحكام محكمة أول درجة ويكون ص دورها بعد المداولات بالأغلبية، ويوقع الرئيس والأعضاء وكاتب الجلسة على تلك الأحكام، غير أن غرفة الاتهام أزلت الخط المايونى وقضاء محكمة النقض تأويلا خاطئا حين قالت أن القرارات التى تباشرها المجالس المليى سلطاتها تخول للبطريك سلطة مطلقة في التشريع والقضاء. يضاف إلى ما تقدم أن غرفة الاتهام أصدرت

بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ أسرا قاضى برفض الطعن المقدم إليها من البطريرك المتهم وبتأييد القرار المطعون فيه الصادر من قاضى التحقيق بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ برفض الدفع المقدم منه بعدم وجود جريمة لأنه هو وحده صاحب الولاية فى الحكم ، وأسست غرفة الاتهام قضاءها برفض الطعن على أسباب تناقض تلك التى استند إليها قاضى التحقيق فى قراره ، فإذا كان الأمر الصادر بتأييد قرار قاضى التحقيق قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشئ المقضى فما كان يجوز لغرفة الاتهام أن تخالفه وتمس حجته ، كذلك ذهبت غرفة الاتهام إلى أن ما صدر فى يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ — وهو موضوع جريمة التزوير — ليس حكما وإنما هو مشروع حكم ، مع مخالفة ذلك للواقع بدليل أن الحكم نفسه يحمل هذا التاريخ . كما ذهبت غرفة الاتهام أيضا إلى أن العبارة التى أضيفت هى عبارة تفسيرية وتستقيم مع حكم القانون ، مع أنها تقلب معناه وتجعل الحكم الصادر بعد اختصاص المحكمة البطريركية بالنسبة لدعوى البتوة كأنه لم يكن ، ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه بين الواقعة بما مؤداه أن يوسف سمرق وقف على أولاده وحفدته ثروة طائلة من الأموال والأطيان فى مصر وأقطار أخرى ، وترك من بين أولاده البر سمرق (والد الطاعتين) الذى توفى فى لبنان فى ٦ من مارس سنة ١٩٤٢ ، وادعى المطعون ضده الثانى — هيراقل ديمترى — بنوته لألير المذكور زعما منه بأن هذا الأخير كان قد تزيج سرا من أمه خارلسكيا ديمترى داس بمقتضى عقد تم فى كنيسة أزمير سنة ١٩٠٢ دون أن يعلم والده الواقف ولا أهله بهذا الزواج لأنه زواج غير متكافئ ، كما زعم هيراقل أنه رزق منهما فى سنة ١٩٠٤ وعمد بمدينة الاسكندرية ، وقال إن وثيقة هذا الزواج فقدت وقدم بدلا عنها شهادة مستخرجة من سجلات مطرانية أزمير وأن هذه السجلات ليس لها وجود لأنها اتلفت فى الحريق المشهور الذى كان قد شب فى أزمير . وفى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أقام هيراقل أمام المحكمة الكنسية الابتدائية بطريركية الروم الأرثوذكس دعوى ضد الطاعتين يطلب فيها الحكم بإثبات بنوته لألير سمرق من والدته خارلسكيا وإبطال الحكم الصادر فى سنة ١٩٤٨ من محكمة استئناف بطريركية

الروم الأرثوذكس في دمشق برفض هذا الطلب ، فقضت المحكة بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ باختصاصها بنظر الدعوى أخذا بما تمسك به هيراقل من أن المحكة الكنيسية — لا العلمانية التي تكون من رجال الكنيسة ومن مدنيين — هي المختصة لأنها سوف تتعرض للفصل في صحة الزواج المنكوه من خصومة قبل الفصل في ادعاء البتوة ، فاستأنفت الطاهنة الأولى ماري مرسق زوجة الكونت زغيب هذا الحكم أمام المجمع المقدس برئاسة البطريرك المطعون ضده الأول وعضوية ستة من المطارنة فقضت تلك الهيئة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ بالحكم الآتي نصه حسبما وجد مدونا بسجل أحكام البطريركية (الكودكس) "حكمت بعدم اختصاص المحكة الكنيسية بدعوى البتوة — وباختصاصها بالفصل في صحة وعدم صحة زواج البيرمرسقى من فريليكا ديمتريادس ، مع المقاصة في المصاريف" وفي ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٩ تقدم الكونت زغيب بصفته وكيلًا عن زوجته ماري وشقيقتها لوديس سرسقى إلى النيابة العامة ببلاغ في حق بطريرك الروم الأرثوذكس وآخرين جاء فيه أن الأستاذ بلاتون فلاسكيس المحامي ومستشار البطريركية (المطعون ضده الثالث) أرسل في أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ خطابا إلى البطريرك المذكور تضمن قذفا في حق السيدتين بأن نسب إليهما أنهما دفعا إلى بطريرك الروم الأرثوذكس بانطاكيا مبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل الرشوة ، كما تضمن الخطاب المذكور ما يفيد الشروع في إعطاء رشوة إلى المطعون ضده الأول بطريرك الروم الأرثوذكس بالاسكندرية وأحالت النيابة العامة هذا البلاغ إلى قاضي التحقيق ليتولى تحقيقه ، وردد المبلغ في هذا التحقيق الوقائع المقدمة وأضاف إليها أن البطريرك المتهم سعى بشتى الوسائل لدى بطريرك انطاكيا للحكم لصالح هيراقل ديمتري في دعوى البتوة المطروحة أمامه ، وفي ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أرسل المبلغ المذكور شكوى أخرى إلى نيابة الاسكندرية اشتملت على الوقائع السالفة الذكر وأضاف إليها أن الأستاذ كومانوس معامى العاهتين تلقى من مجهول خطابا محررا باللغة اليونانية جاء فيه أن البطريرك المتهم دفع من خزانة البطريركية مئآت الجنيهات إلى هيراقل على سبيل الإعانة — بينما أوقف صرف الاعانات التي كانت تمنح للفقراء مما يدل على تواطؤ البطريرك وهيراقل والأستاذ

يلاتون على إصدار أحكام لصالح هيرافل مقابل الحصول منه على مبالغ كبيرة بعد كسب الدعوى ، وأحالت النيابة العامة هذه الشكوى أيضا إلى قاضى التحقيق الذى أمر بضم الشكوتين معا لارتباطهما ببعضهما . وفى ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٠ قدم المبلغ بلاغا ثالثا ضد البطورك المنهم يتهمه فيه بالارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر المداولة والحكم الصادر فى ٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ من المحكمة الاستئنافية البطورية فى القضية المستأنفة من الطاعتين بأن أضاف إلى منطوق الحكم عبارة " وباختصاصها بالفصل فى صحة أو عدم صحة زواج البير سرسقى من خارليكيا بنت ديمتريادس مع المقاصة فى المصاريف " وأحالت النيابة العامة هذا البلاغ أيضا إلى قاضى التحقيق الذى أجرى تحقيقا ذكر فيه المبلغ أنه على أثر وقوع هذا التزوير أقام هيرافل دعوى ضد الطاعتين طلب فيها الحكم بصحة زواج والدته خارليكيا من البير سرسقى وقضى فيها لصالحه فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ فاستأنفت الطاعتان ذلك الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ فى غيبة ديمتري هيرافل بإلغاء الحكم المستأنف وعارض الأخير فى هذا الحكم فقضى فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاص المحكمة الكنسية بالفصل فى الدعوى المرفوعة من هيرافل وبإحالتها إلى محكمة مكونة من علمانيين وكهنة لتقدير قيمة شهادة الزواج المقدمة من هيرافل وبعد أن أتم قاضى التحقيق تحقيق واقعى الرشوة والتزوير أمر بإرسال الأوراق إلى النيابة العامة لتبدى طلباتها الختامية . إلا أنها تقدمت فى ٥ و ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بطلب لإجراء تحقيق تكميلى فأصدر قاضى التحقيق بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ قرار برفض هذا الطلب وبإعادة الأوراق للنياية العامة لإبداء طلباتها . فاستأنفت النيابة هذا القرار أمام غرفة الاتهام . وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٣ أصدرت غرفة الاتهام أمرا يقضى بقبول الاستئناف شكلا ، وبالتصدى لموضوع الدعوى وبتدب أحد أعضاء الغرفة لاستيفاء التحقيق فى بعض النقاط التى عنتها — وفى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٤ قررت الغرفة عملا بالمادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية إرسال الأوراق إلى النيابة العامة لتبدى طلباتها فتقدمت بمذكرة طلبت فى ختامها أصليا بإحالة المتهمين — المطعون ضدهم — إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم عن جريمتي

الرشوة والتزوير طبقا للمواد ٤٠ فقرة ثانية و٤١ و ١٠٣ و ١٠٨ من قانون العقوبات بالنسبة لجريمة الرشوة والمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ بالنسبة لجريمة التزوير واحتياطيا إجراء تحقيق تكبيل في المسائل المشار إليها في المذكرة المقدمة منها . وقدمت الطاعتان مذكرة اعتراضا فيها على ما أبدته النيابة في طلبها الاحتياطي وتمسكا بما طلبته أصليا قولا منها بأن الأدلة القائمة قبل المتهمين كافية لإحالتهم إلى محكمة الجنايات دون حاجة إلى إجراء تحقيق تكبيل وبعد أن بينت غرفة الاتهام واقعة الدعوى وما تم فيها من إجراءات على النحو المتقدم أمرت بتأجيل ٢١ من يونيو ١٩٥٤ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين جميعا عن التهمتين الموجهتين إليهم لعدم كفاية الأدلة بالنسبة لجريمة الرشوة وإعدام الجناية بالنسبة إلى جريمة التزوير ، وذلك استنادا إلى الأسباب التي ساقها في أمرها . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سلف بيانه أن غرفة الاتهام حين طرح عليها الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن القرار الصادر من قاضى التحقيق برفض طلب إجراء تحقيق تكبيل لم تروجها للاستجابة إلى هذا الطلب ثم تصدت للدعوى وأصدرت أمرها المطعون فيه وكان من المقرر أن حق غرفة الاتهام في إجراء تحقيق تكبيل وحققها في التصدى للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من إطلاقات غرفة الاتهام . وكول لتقديرها وخاضع لسلطانها تباشره ما تراءات لذلك وجها وتدعه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ولما كان يبين أيضا من مراجعة الأمر المطعون فيه أن غرفة الاتهام بعد أن استعرضت أدلة الثبوت في جريمة الرشوة وناقشتها الواحد بعد الآخر وواظت بينها وبين أدلة النفي ودفاع المتهمين في منطق سائق سليم لم ترفى حدود سلطتها التقديرية المخولة لها بالقانون ، وجها لرجحان الادانة ولم تجد دلائل كافية على الاتهام فأمرت بالألا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة بالنسبة إلى تلك الجريمة ، ولما كان الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها دون البطلان الذى يقع في الأمر أو في الإجراءات فإن ما تثيره الطاعتان في

هذا الصدد لا يكون مقبولا، أما ما أوردته غرفة الاتهام في أمرها المطعون فيه من صور على سبيل التشبيه ببعض وقائع الدعوى فذلك تزيد منها في أسبابه يعد من نوافل القول فلا تأثير له على ما انتهى إليه من نتيجة سليمة .

وحيث أنه لا وجه كذلك لتثيرة الطاعتان في طعنهما بالنسبة لواقعة النزوير ذلك بأنه وإن كان لإقدام الرئيس الديني لطائفة من الطوائف على تغيير الحقيقة في منطوق الحكم بعد صدوره يعد تزويرا في محرر رسمي سواء أكان ذلك الرئيس قد انفرد بإصداره أم اشترك فيه مع غيره من رجال الدين أو العلمانيين إلا أن الأمر المطعون فيه قد استند ضمن ما استند في التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى من تلك الواقعة إلى نفي حصول تغيير في الحقيقة قولاً منه بأن ما استخلصته غرفة الاتهام من أن العبارة المدعى بإضافتها إلى منطوق الحكم ليست إلا ترديدا وتوضيحا للرأى الذى استقرت عليه المداولة بين رئيس الهيئة ومن اشتركوا معه في إصدار الحكم ولا تخالفه في شيء، ولأن تلك العبارة مطابقة لحكم القانون من حيث اختصاص المحاكم الكنسية بالفضاء في مسائل الأحوال الشخصية لأبناء الطائفة ومنها الفصل في صحة الزواج أو بطلانه، وما أوردته غرفة الاتهام في هذا الصدد قولها "فالنايب أن المطالبة قد تداولوا فيما إذا كانت المحاكم الكنسية تختص بالتزاع على البنوة القائم بين هيراقل ديمترى وورثة البير سرق أنه تختص بها محاكم علمانية تتكون من رجال الدين والمدنيين ولما كانت هذه المسألة من الأمور الميينة في القانون التي تحتاج إلى إيضاح أو تفسير لكان الاتفاق عليها بالإجماع ولكن قيل أن التزاع على البنوة يستلزم التعرض لموضوع زواج والده هيراقل ديمترى من المرحوم البير سرق وكان دفاع المستأنفة السيدة ماري سرق أن مسألة الزواج تختص بها المحكمة العلمانية أيضا لارتباطها بالبنوة ، ودفاع المستأنف عليه هيراقل ديمترى أن مسألة الزواج تختص بها المحكمة الكنسية العلمانية وكان من رأى جميع أعضاء المجمع المقدس أن المحكمة الكنسية هي المختصة بالفصل في التزاع على الزواج لاتفاق ذلك القرار بقرار المجمع المقدس في ١١/٥/١٩٤٠ إلا أنه رأى الإكتفاء بذلك في الأسباب دون المنطوق لأن الاستئناف لم ينصب عليها وحصل التعرض لها عرضا من الطرفين ، وهذا ما أشير إليه في أسباب الحكم المطعون فيه كما أشير

فيه إلى الإضافة المتال بمصولها ، وبذلك تكون الإضافة إن صحت تفسيراً وترديداً لمبارة صحيحة قانوناً حصلت المداولة بشأنها ووردت بأسباب الحكم...
وحيث باستعراض شهادة المطارنة التفصيلية حول المداولة يبين أن البطريرك المتهم وكاتب الجلسة ومطران فيوتانس قرروا بأن الحكم كله أسبابه ومنطوقه يتفق في كل أجزائه لما اتفق عليه في المداولة . بل ذهب المطران فيوتانس إلى أنه يقر صحة الأسباب لانفاقها وما تم في المداولة . وبمثل ذلك قال كل من مطران بورسعيد ومطران طنطا ومطران الاسماعيلية وقال مطران أثيوبيا بعد أن أطلع على الأسباب أنه لا اعتراض له عليها وأنه لا يتذكر ما إذا كان قد تمت المداولة بشأن أن المحكمة الكنسية هي المختصة بالفصل في صحة الزواج من عدمه وهو لا يذكر أن المحاكم الكنسية مختصة بالفصل في صحة الزواج . والمستفاد من ذلك أن ستة أعضاء من المحكمة الاستئنافية وكاتب الجلسة قد أجمعوا على صحة أسباب الحكم وعلى اتفاقها مع المداولة التي تمت ، وأن الإضافة الواردة بالمنطوق وردت لأسباب وجاء المنطوق متفقاً مع الأسباب ولا يتناقض معها وإن كانوا قد قالوا إن المحكمة قررت أن تكنفي في منطوق الحكم بما يفيد أن المحكمة الكنسية غير مختصة بدعوى البتة وأن الفقرة الثانية أضيفت بمعرفة البطريرك...
وكان الثابت أيضاً عدم وجود حكم أو مداولة أو مشروع حكم يناقض الحكم الثابت بالكودكس الذي قدمت صورته ، وكان الحكم لم يصدر في ١٩٤٩/٢/٤ بل فقط اتفق على فكرته وترك للبطريرك صياغته ولم يصدر الحكم إلا بهذه الصياغة وإمضاء البطريرك عليه ، وكانت الإضافة المدعى بمصولها صحيحة قانوناً ومتفق مع الأسباب التي أقرها الأعضاء والتي تتفق بدورها مع ماتم في المداولة وما أثير بين طرفي النزاع ، وكان ادعاء التغيير في منطوق الحكم وشقه الخاص بالمصاريف غير ثابت حيث قرر البعض أن الفصل في المصاريف يترك للبطريرك ، وقرر البعض الآخر أنه لا يتذكر ماتم بشأنها ولم ينفرد بالقول بأنه تم الاتفاق على أن تكون على عاتق المستأنف عليه سوى مطران أثيوبيا ومطران الاسماعيلية دون غيرهما ، وواضح من أقوال مطران أثيوبيا أن بيننا وبين البطريرك المشكوك عداء... ”

وهذا الذى ساقته غرفة الاتهام واستندت إليه فى قضائها سائق فى العقل ومصحح فى القانون ويصح الاستناد اليه فى التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لأن الواقعة لا يعاقب عليها القانون وذلك لما ثبت لها واستقر فى يقينها من الأدلة السائغة التى يبينها من انتفاء ركن تغيير الحقيقة ، لما كان ذلك ، وكان ما ذكرته غرفة الاتهام فى أمرها الماطعون فيه من قرارات قانونية خاطئة غير مؤثرة فى منطوقه لا يغير من النتيجة التى انتهت إليها فانها لا تكون قد أخطأت فى شيء ، ومن ثم فإن ماتنعام الطاعتان على ذلك الأمر لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون العطن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود، وحضور السادة : محمود ابراهيم ، اسماعيل ، ومسلمي كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وعبد محمد حسين المستشارين .

(١٨٠)

القضية رقم ٨٢٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) دعوى مدنية . رفضا صحيفة تبعا للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيما ، بما يحكم
واحد . متى لا يجوز الفصل فيما يحكم واحد .

(ب) استئناف . حكم . استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية
بناء على تبرئة المتهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع آراء القضاة .
مرافان حكم المادة ١٧ : إجراءات في هذه الحالة أيضا .

١ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيفة بالتبعية للدعوى الجنائية
أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا يحكم واحد كما هو
مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث
إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع
عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ،
وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثنائها القانون ، من بينهما حالة سقوط
الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالقادم .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكم المادة ١٧ من قانون الإجراءات
الجنائية التي تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز
إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة ، يسرى أيضا على استئناف
المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم
سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - محرم عثمان حسن و ٢ - الدكتور محمد صبري و ٣ - بسمه على عيسى . بأنهم : الأول . أولا - ارتكب تزويرا في محرو عرف هوكيبايتين إحداهما بمبلغ ١٠٢٨٥٠ قرشا والثانية بمبلغ ١٠٥٧٠٠ قرشا مؤرختين في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ نسب صدورهما إلى حسن ابراهيم مبارك . وثانيا - استعمل الكيمايتين المزورتين سالفتي الذكر بأن تقدم بالمطالبة بقيمتها على يد محضر من الورثة - والثاني والثالثة . اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في الجريمتين سالفتي الذكر وذلك بأن اتفقا معه على التزوير ووقعا على الكيمايتين كشاهدين فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٢ من قانون العقوبات وقد ادعى محمد ابراهيم مبارك بحق مدني قبل المتهمين متضامين بمبلغ واحد وعشرين جنيتها تعويضا مؤقتا ثم عدل طلباته إلى واحد وخمسين جنيتها تعويضا مؤقتا أيضا . ومحكمة جنح باب الشرعية حكمت بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة تصحيح المنطوق كما استأنفه المدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بالدعوى المدنية . وبعد أن نظرت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف قضت حضوريا بقبول استئناف النيابة شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى الجنائية وتأجيل نظر الدعوى المدنية . وبعد أن تداولت القضية بالجلسات أصدرت المحكمة المشار إليها حكما حضوريا في الدعوى المدنية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المتهمين عليهم متضامين بأن يدفعوا للاستأنف (المدعي بالحقوق المدنية) مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ عشرة جننيات مقابل أتعاب المحاماة . فاعين الطاعنان بطريق النقض في الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ كما طعن الطاعنة الثانية في الحكم الصادر بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعة الثانية دفت في تقرير أسباب الطعن المقدم منها ببطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من جهة لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية يعد انفصالها عن الدعوى الجنائية وفي بيان ذلك تقول أن المحكمة الاستئنافية المماثلون في حكمها إذ قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وأجلت الفصل في الدعوى المدنية إلى جلسة أخرى لاستكمال تحقيقها فانها تكون قد خالفت حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب على المحكمة الجنائية الفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد .

وحيث إن الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها في موضوع الدعوى الجنائية وحدها ، امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استئصال لوزال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثنائها القانون ، من بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم فإن صدور الحكم الجنائي بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لا يؤثر في سير الدعوى المدنية التي سبق رفعها معها ، فيسوغ للفاضي الجنائي عندئذ أن يمضي في نظر الدعوى المدنية إلى أن يفصل فيها بحكم مستقل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين صحيحة ، كما رفعت عليهما الدعوى المدنية بالتبعية لها ، وبجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة أول درجة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهمين (الطاعنين) وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهما فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لتصحيح منطوقه كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية ، وبجلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضت

المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى الجنائية وبتأجيل نظر الدعوى المدنية لجلسة أخرى ثم تداولت القضية بالجلسات إلى أن قضى فيها بجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ بالحكم المطعون فيه الذى قضى بإلزام الطاعنين بالتعويض ، لما كان ذلك فإن المحكمة إذ فصلت بين الدعوين الجنائية والمدنية وقضت فى هذه الأخيرة بحكم على حدة لا تكون قد خرجت عن حدود ولايتها ولا خالفت القانون فى شئ .

وحيث إن الطاعنة المذكورة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبإلزام الطاعنين بالتعويض دون النص فى الحكم على إجماع آراء القضاة الذين أصدروه .

وحيث إن هذا النعى صحيح فى القانون ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة ، يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على براءة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة معه أو لم تستأنفه فتى كان الحكم الابتدائى قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهما من المدعى بالحقوق المدنية — كما هو الحال فى الدعوى — فانه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية لتلك الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه لم ينص على الإجماع فانه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه وتأييد الحكم المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد
محمد حسين ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٨١)

القضية رقم ١١٥٣ سنة ٢٥ القضائية :

تفتيش . دخول موظف منزلا غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع .
أثره .

إذا كان الموظف الذى دخل المنزل غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير
مرخص له من الشارع بدخوله فى الأحياء المخصصة بالنص عليها ، بطل
دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والضبط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - رءوف لبيب بشاره (الطاعن الأول)
٢ - بشرى لبيب بشاره و ٣ - وديع لبيب بشاره و ٤ - مهنى سليم
سيداروس الشيخ (الطاعن الثانى) بأنهم المتهمون الأربعة : أحرزوا وحازوا
، واد مخدرة (حشيشا) والمبينة الوصف بالمحضر وذلك بقصد الاتجار فى غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات
لحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبيند "أ" من الجدول "أ" ، المرفق فأمرت بذلك
وفى أثناء نظر الدهوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع الحاضر مع المتهم الأول
ببطلان القبض والتفتيش كادفع الحاضر مع المتهم الرابع ببطلان الاذن بالتفتيش
وبطلان إجراءاته ، وبمد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضوريا - عملا

بالمواد ٢١ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١٢ الملحق به - وذلك بالنسبة إلى المتهمين الأول والرابع (الطاعن) أولا : بما قُبِحا بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة ورفضت الدفع المقدم منهما . وثانيا : ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه ، أنه بغير إجراء باطل ، وفي بيان ذلك يقول أن الثابت بالحكم أن الكونستابل أحمد طه كريم والمخبر عبد الله عبد الرحيم قد دخلا منزل الطاعن بدون وجه قانوني واستمرا فيه مدة حتى حضر رئيس القوة الصادر باسمه أمر التفتيش وأن دخول المنزل على هذا النحو ودون وجود الضابط المصرح له من النيابة بالتفتيش هو انتهاك لحزمة السكن في غير الأحوال المبينة في القانون وقد أثار الدفاع ذلك أمام محكمة الموضوع ، فودت ردا مفاده أنها فهمت أن الكونستابل والمخبر باثرا تفتيش منزل الطاعن قبل حضور رئيسهما المأذون بإجراء تفتيشه ، وهذا الانحراف في فهم مراد الدفاع جعل رد المحكمة غير صالح لدحض نظرية الدفاع من أن دخول المنزل في ذاته كان في غير الأحوال التي يبيح القانون دخوله فيها مما يفسد ما اتبني على هذا الدخول من إجراءات التفتيش الذي تم بعدئذ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن اليوزباشي كامل مازن رئيس فرع مكافحة المخدرات بالوجه القبل بأسبوط عرض على وكيل نيابة بندر أسبوط في يوم ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ محضرا أثبت فيه أنه علم من تحقيقاته أن مهني سليم سيداروس يتجبر في المواد المخدرة وأنه وردت له كمية منها ، يخفيها بمنزله ومنزل شخص آخر ، وقد سأله وكيل النيابة

في محضر عن معلوماته وعن مصدر هذه المعلومات ثم أتبع ذلك بإصدار أمره إليه في نفس التاريخ بتفتيش أشخاص ومنازل مهني سليم سيداروس وشخصين آخرين للبحث عن مخدرات وثابت من الحكم المطعون فيه ومن المحضر الذي حرره اليوزباشي المأذون بإجراء التفتيش أنه كلف الكونستابل الممتاز أحمد طه كريم والمخبرين عبد الله عبد الرحيم وعبد العال غياط بالتحفظ على منزل مهني سليم سيداروس (الطاعن) لحين حضوره وقصد إلى منزل آخر لتفتيشه ، ثم ذهب بعد ذلك إلى منزل الطاعن فوجد من كفهم بالتحفظ عليه بداخل الشقة ووجد معهما زوجة مهني سليم وشقيقته فباشر التفتيش وعثر على المخدرات والأشياء الأخرى المشار إلى أوصافها بمحضر التفتيش .

وحيث إنه لما كان من المبادئ المقررة أن للنازل حرمة فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها من رجال السلطات العامة أو المحققين إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وأن دخولها في غير هذه الأحوال هو أمر محظور يقضى بذاته إلى بطلان التفتيش فلا يصح للحاكم أن تعتمد عليه ، وهو مبدأ مقرر في الدستور ونظم الشارع حدوده في قانون الإجراءات الجنائية فصدر الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا القانون بعنوان "في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص" ثم جاءت المادة الأولى من مواد هذا الفصل تنص على أنه "لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك"، ولما كان تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق ينحول به مأمور الضبط القضائي أن يدخل مساكن الأشخاص الذين توجه إليهم التهمة بارتكابات جنائية أو جنحة أو اشتراكهم في ارتكابها ، متى قام على صحة نسبة ذلك إليهم دلائل كافية، وقد رسم القانون للقيام به حدودا وشروطا لا يصح إلا بتحققها وجعل التفتيش متضمنا ركنتين أولهما دخول المسكن وثانيهما البحث عن الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة ، وكانت الضمانات التي قررها الشارع تسعب على الركنتين جميعا بدرجة واحدة ، ذلك بأن تفتيش سكن المتهم يقوم على جملة أعمال تتعاقب في مجراها وتبدأ بدخول الضابط القضائي في المنزل

المراد تفتيشه، ويوجب الشارع في هذه الأعمال المتعاقبة منذ ابتدائها إلى نهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التي جعلها شروطا لصحة التفتيش ، وعلى ذلك إذا كان الموظف الذى دخل المنزل غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في الأحوال المخصوصة بالنص عليها ، بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والضبط .

وحيث إنه متى تقرر ذلك : وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الكونستابل واثنين من المخبرين قد دخلوا مسكن مهني سليم سيداروس وظلوا في داخله ، وأن الضابط الذى نذب شخصيا لإجراء التفتيش لم يحضر إلى المنزل إلا بعد مرور فترة على هذا الدخول . فإن إجراءات التفتيش الذى ختم بها هذا الدخول الباطل تكون باطلة أيضا ولا يصح الاستناد إلى نتائجها في إدانة الطاعن ويتعين لذلك نقض الحكم وذلك بغير حاجة لبحث ما جاء بالوجه الآخر من وجهى الطاعن هذا - ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في ادانة الطاعن على أدلة أخرى غير الدليل المستمد من التفتيش ، منها شهادة والذى المنهم الأول (رعوف ليبس بشاره) واعتراف هذا المنهم على الطاعن وكان تقدير كفاية هذه الأدلة أو عدم كفايتها للقضاء بالادانة مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع فإنه يتعين مع نقض الحكم إحالة القضية لنظرها بالنسبة إلى الطاعن الثانى مجددا من دائرة أخرى .

القضية رقم ١٣٩٦ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) - خيانة الأمانة . متى يتم ركن الاختلاس فيها

(ب) - إختصاص . إختصاص محل . خيانة أمانة . إحتياز المثلهم المقيم بالاسكندرية
قودا وهو بها بنية تملكها . إختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى
في هذه الحالة .

١ - ان الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته
الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

٢ - إذا كان المتهم قد دل حين احتجز نقودا وهو بالاسكندرية بنية
تملكها فإن جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي
يقم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الإجراءات ضده ، وينعقد الاختصاص لتلك
المحكمة ونفا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية اللجنة ١٢٥٣ سنة ١٩٥٣
بأنه في أوائل شهر مايو سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الموسيقى بدد النقود المبينة الوصف
والقيمة بالمحضر للاستاذ أبو الخير نجيب ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل
الوكالة لتوصيلها إليه فاختلمها لنفسه إضرارا به . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١
من قانون العقوبات . نظرت محكمة جناح الموسيقى الجزئية هذه الدعوى ثم قضت غيابيا
بتأريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ عملا بمسادة الاتهام - بحبس المتهم خمسة عشر يوما
الشغل وكفالة ١٠٠ جنيه لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض .

وقضى في معارضته بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم الأخير وقيد استئنائه برقم ٤٩٨

سنة ١٩٥٥ نظرت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف وأمامها دفع الحاضرمع المتهم بعدم اختصاص المحكمة عمليا بنظر الدعوى لأن الواقعة وقعت بالاسكندرية والمتهم يقيم بها وذلك طبقا للمادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية وبعد أن أتمت نظره قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقتضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصروفات — وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وقد رفضت المحكمة الدفع . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما يأخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه أخطأ حين قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة عمليا بنظر الدعوى بمقولة أن الجريمة وقعت بدائرة قسم الموسيقى التابع لهذه المحكمة مما يخالف الواقع وقواعد الاختصاص المكانى المنصوص عنها في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن اتهم بتجديد مبالغ من النقود ورفعت الدعوى ضده أمام محكمة الموسيقى فنقضت غيابيا بأدائته . ولما عارض قضى بالتأييد . فاستأنف ولدى نظر الاستئناف دفع بعدم اختصاص المحكمة عمليا بالفصل في الدعوى طبقا للمادة ٢١٧ اجراءات مستندا إلى أن الواقعة وقعت بالاسكندرية وأنه يقيم بها فقضت المحكمة برفض الدفع وتأيد الحكم المستأنف وقالت في ردها على الدفع " وبما أن المبلغ الذى استلمه المتهم على سهيل الوكالة سلمه ناقصا لإدارة الجريدة بالقاهرة ومن ثم يكون ركن الاختلاس وبالذالى الجريمة قد

وقعت بالقاهرة بدائرة قسم الموسيقى ويتعين لذلك رفض الدفع" لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع على ما يبين مما سبق أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن الطاعن يقيم بالاسكندرية وأنه تسلم المبلغ بها فاحتجز لنفسه بعضه وأرسل باقيه منها إلى إدارة الجريدة بالقاهرة وأنه لم يسلمه إلى هذه الإدارة بنفسه كما فهم الحكم المطعون فيه خطأ ، ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ إجراءات وكان الاختلاف في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد دل حين احتجز بعض المبلغ وهو بالاسكندرية بنية تملكه على أن الواقعة المستندة إليه قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده فانهقد الاختصاص لما بغض النظر عما يدعيه الطاعن لنفسه من حق على المبلغ المحتجز مما يفصل فيه قاضى الموضوع المختص محليا بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، فان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة الموسيقى قد بنى على خطأ في تفهم الواقعة ويكون هذا الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وتأيد حكم محكمة الموسيقى المستأنف ، قد أقام قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق ، وانطوى على خطأ يبطله فيما قضى به في الدفع وفي الموضوع معا ويتعين لذلك نقضه والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة الموسيقى الجزئية بنظر الدعوى ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(١٨٣)

القضية رقم ٢٠٠٤ سنة ٢٥ القضية :

معارضة • إعلان • عدم إعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته • تأشير
وكله على تقرير المعارضة بطله بالجلسة وتمهده باخطاره • لا يبنى عن الإعلان • الحكم في هذه
الحالة باعتبار المعارضة كان لم تكن • باطل •

لا يبنى عن إعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة،
تأشير ويكمله على تقرير المعارضة بطله بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها، وتمهده
باخطار المعارض وإذن فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها
لم تكن يكون معيبا بما يستوجب نقضه^(١).

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمد عبد الرحمن رمضان . ٢ — أحمد
عبد الله عبيد (الطاعن) — بأنهما توصلا بطريق الاحتيال على المبالغ المذكورة
في التحقيقات من عبد الحافظ سـ لم عمار بأن أوهما بوجود مشروع كاذب
وإحداث الأمل بحصول ربح وهمي وهو إنشاء شركة تجارية لتوريد الأسمدة .
وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الحافظ
سـ لم عمار بحق مدني قبل المتهمين متضامنين بقرش صاغ واحد تمويضا مؤقتا .
ومحكمة جنح بندر أسبوط الجزئية قضت غيابيا — عملا بمادة الاتهام بحبس كل
من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة لكل منهما خمسمائة قرش وإلزامهما
متضامنين بأن يدفعا للدعي بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد مع المصاريف
المدنية ومائة قرش أتعاب محاماة بلا مصاريف جنائية فعارض المتهم الثاني

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية
دم ٢٠٠٥ سنة ٢٥ القضية •

(الطاعن) في هذا الحكم وقضى في معارضته برفضها وبتأييد الحكم الفيابي المعارض فيه . فاستأنف الحكم الأخير بعد الميعاد . ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا للتقريره بعد الميعاد . فعارض . وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراء باطل إذ قضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن وبنت حكمها على أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة في حين أنه لم يعلن إعلانا صحيحا للحضور بهذه الجلسة .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محكمة أول درجة قضت في معارضة الطاعن بتأييد الحكم الفيابي الصادر بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ — واستأنف الطاعن هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية في ١٩٥٥/٣/٢٩ حضوريا إعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقريره بعد الميعاد . فعارض الطاعن في هذا الحكم بواسطة وكيله الأستاذ جورجي ممتاز المحامي بتقرير ورد به أنه تمحدد لنظر المعارضة جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أشر عليه المحامي بأنه علم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وسيخطر موكله — وبالجلسة المذكورة لم يحضر الطاعن — فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . وأسست حكمها على أن الطاعن لم يحضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة مع علمه بذلك . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد بأوراق القضية ما يدل على إعلان الطاعن بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وكان لا يفتى عن هذا الإعلان ما أشر به وكيله على تقرير المعارضة مع علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتمهده بإخطار الطاعن — فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن — يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٨٤)

القضية رقم ٢ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) ضبط قضائية . قبض . تفتيش . مأموري الضبط القضائي . بئانهم في المادة ١٠٢٣ ج .
هو على سبيل الحصر . مرؤوسهم ليسوا منهم . بطلان ما يجريه هؤلاء المرؤوسون
من قبض وتفتيش .

(ب) تلبس . حق رجال السلطة العامة في إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي
في الجرح المتلبس بها . هذا تعرض مادي وليس قبضا بالمعنى القانوني .

(ج) تفتيش . ضبطية قضائية . حق مأموري الضبط القضائي وحدهم في إجراء التفتيش
وفقا للمادة ٤٦ ج .

١ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات
الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرؤوسهم كرجال البوليس والمخبرين منهم
فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضمن عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم
سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات
الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل
تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة
الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش وإذن فأحضار منهم إلى مركز البوليس
لا يخول للماوريش انو بتجبي القبض عليه ولا تفتيشه .

٢ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية
لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجرح المتلبس بها التي
يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويساموه إلى أقرب مأمور من
مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد
تعرض مادي لحسب .

٣ - نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يخص مأموري
الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم المذكور إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج فقرة أخيرة ، ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ و ٥ و ١٢ من الجدول ١ المرفق - فقررت بذلك وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر مع المتهم ببطلاق التفتيش لأن من أجراء ليس من رجال الضبطية القضائية وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول حرف ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة محمد السيد موافى بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وغرامة ٥٠٠ جنيه ومصادرة المادة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور أحرز حشيشا بقصد التماطى . وقد رفضت الدفع المقدم من المتهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بنى على إجراء باطل وخالف القانون إذ قضى بإدانة الطاعن تأسيسا على ما أسفرت عنه تفتيش الجاويش النوبجى من ضبط المادة المخدرة بيجيب الطاعن مع أن الدفاع عنه دفع ببطلاق هذا التفتيش استنادا إلى أن من أجراء ليس من رجال الضبطية القضائية وأن الطاعن لم يكن في حالة تلبس ببيع الفض عليه وتفتيشه . ولما تناول الحكم هذا الدفع قل إن الجاويش النوبجى اكتسب صفة مأمور الضبطية القضائية لأنه كان يقوم بعمل الضابط النوبجى مع أن ذلك يخالف القانون .

وحيث إن واقعة الدعوى كما حصلها الحكم هي " أن عسكري البوليس ابراهيم الفيومى رأى وقت أن كان يمر في دركه حوالى الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٥٤ جمعا من الناس حول شاحرة بين فريق يضم

بين أفراده المتهم (الطاعن) و بين فريق آخر فاستعان بالبوليس المسمى عبد الحميد حسن الذى كان يمر فى منطقة حراسته فى القبض على المشتاجرين وأوصلوهم إلى مركز البوليس حيث تولى التحقيق معهم الجاويش محمد سلامه الذى كان يعمل وقتئذ ضابطا نو يتجيا والذى رأى احتجازهم إلى الصباح لتوقيع الكشف الطبي على المصابين وللتضمن عليهم ولما أن قام شخصيا بتفتيشهم قبل إدخالهم الحجز بحضور المحبر عبد الحميد حسن عثر فى الجيب الأيسر للصديرى الذى كان يرتديه المتهم على قطعة من الحشيش اعترف له شفاة بملكيته وطلب مساعدته عنها وتبين من تقرير التحليل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى لاسادة المضبوطة مع المتهم أنها حشيش وزن جراما ونصف الجرام كما أنه عثر بجيب الصديرى الأيسر على فتات دون الوزن من مادة الحشيش . وقد تعرض الحكم لدفاع الطاعن فقال " إن إنكار المتهم فى تحقيقات النيابة ، والجلسة لحيازة المحدث لا يجدي نفعا ولا يمكن التعويل عليه بعد أن قامت الأدلة على خلافة من شهادة الشاهدين اللذين لم يستطع الطعن عليهما بأى مطعن واللذين لم يثبت وجود أى خلاف بينهما وبينهما يدفعهما إلى التعايل عليه . أما قول الدفاع بطلان التفتيش الذى أجراه الجاويش محمد سلامه أحمد وهو من غير رجال الضبطية القضائية اللذين نصت عليهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر ، فردود بأن الجاويش كان يقوم بعمل الضابط النو يتجى وله فى هذه الحالة من صفة عمله سلطة مأمور الضبط القضائى التى تندرج تحتها تفتيش كل شخص يودع فى الحجز ، ومن ثم يكون الدفع بالبطلان قائما على غير أساس " . لما كان ذلك وكان هذا الذى استند إليه الحكم من أن قيام الجاويش النو يتجى بعمل مأمور الضبطية القضائية يضى عليه سلطات اختصاصاته ، لاسند له من القانون ، ذلك بأن القانون بين مأمور الضبط القضائى بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرؤوسهم كرجال البوليس والمخبرين منهم لا يمدون من مأمورى الضبط القضائى ولا يضى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا لاسادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينة اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع

التي تبلغ إليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للحفاظ على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش . ولما كان كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجفح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وكان قيامهم بذلك لا يمدو قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد ترمض مادي لحسب ، وكان نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية واضح في أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأموري الضبط القضائي الجنائي أن يفنته “ . هذا النص إنما يخص مأموري الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش يؤكد ذلك أن هذا النص جاء بعد نص المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية المتعلقين بحق الأفراد ورجال السلطة العامة من غير مأموري الضبط القضائي في إحضار المتهم المتلبس وتسليمه وقد جاء خلوا من تقرير حق تفتيش المتهم لمن يفعل ذلك من الأفراد أو من رجال السلطة العامة من غير مأموري الضبط القضائي . وأن المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية مستمدة من المادة ٣٤٢ من قانون التحقيق الإيطالي وهي لا تسمح للأفراد عند تسليم الجنائي المتلبس بتفتيشه وأن تسليم المتهم بعد إحضاره بمعرفة أحد رجال السلطة العامة من غير مأموري الضبط القضائي ليس قبضا قانونيا كما تقدم القول . لما كان ما تقدم فإن إحضار الطاعن إلى مراكز البوليس لم يكن يحول الجاويش التوقيضي القبض عليه وبالتالي لم يكن يحول له تفتيشه ومن ثم يكون التفتيش الذي أجراه الجاويش باطلا ويكون الاعتراف الذي نسبته هذا الجاويش إلى الطاعن والذي أنكر الطاعن صدوره منه هو أتراف لا يقيد به لصدوره — إن صح — بناء على تفتيش باطل ويتعين لذلك نقض الحكم والقضاء براءة الطاعن .

(١٨٥)

القضية رقم ١٧ سنة ٢٦ القضائية :

(١) أسباب إباحة ومواقع العتاب . حق الدفاع الشرعى . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنه الدفاع . وجوب أن يكون مبنيا على أسباب معقولة . حق المحكمة فى مراقبة هذا التقدير .

(ب) قضا . أسباب موضوعية . فصل اللجنة عن الجناية . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع . إثارة الاعتراض أمام محكمة النقض . غير جائزة .

١ - يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنه الدفاع مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما إذا كان مقبولا وتسوغة البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

٢ - مادام المتهم فى الجناية لم يعترض على فصل اللجنة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدهو إلى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصا إذا لم يفتوت . هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بحقه فى الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدهوى بأكملها بما فيه واقعة اللجنة التى فصلت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه أولا - ضرب عمدا السيد عطيه عوض فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والى تحلفت عنها عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظام الجمجمة مما يجعله أكثر تأثرا بالإصابات البسيطة والتقلبات الجوية والأمراض الدماغية وكذا عاهة أخرى هى نقص بقوة سمع الأذن اليمنى تقدر بحوالى ٨٠ ٪ . ثانيا - ضرب عمدا مجد عطيه عوض فأحدث به

الإصابات الميئة بالنقرير الطبي والتي اقتضت لعلاجها مدة لم تتجاوز العشرين يوما . وطلبت من قاضي التحقيق أن يحيل المتهم إلى غرفة الاتهام لإحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقد ادعى السيد عطيه عوض بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بمدني الاتهام والمادتين ٣٢فقرة ثانية و ٢٥١ من قانون العقوبات بمعاوية المتهم بالحبس . سمع الشغل لمدة ستين مع الزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني "السيد عطيه عوض" مبلغ مائتي جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه — بعد أن أثبت أن الطاعن كان في حالة تعدد في القانون ، حالة دفاع شرعي عن النفس ، وأنه كان يرد اعتداء وقع عليه من الجاني عليه السيد عطيه وأخويه ، بعد أن أثبت الحكم ذلك عاد واعتبره قد تجاوز بنية سليمة حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله لإياه وأخذه بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، وفي حين أن الاعتداء الذي وقع على الطاعن كان شديدا ، أصيب من جرأته بكسور في الأضلاع مما يخول له حق الدفاع الشرعي عن نفسه باستعمال العصا التي كان يحملها أيا كانت النتيجة التي تترتب على ذلك ، ولو أدى ذلك إلى القتل وهذا من الحكم خطأ في القانون أوقعه فيه تصرف النيابة وقاضي التحقيق . وغرفة الاتهام . بفصل الجناية عن الخسعة الخاصة بالاعتداء على الطاعن رغم ما بينهما من ارتباط وثيق لا يمكن فصله . فكان أن عرضت الوقائع مشوهة فلم تحصل منها المحكمة كل ما يتفق عليها تحصيله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية لجرمى العامة المستديمة والضرب البسيط اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها في الأوراق من شأنها

أن تؤدي إلى إدانته ، وأشار إلى التقارير الطبية الخاصة بالمجنى عليهما والطاعن . وأثبت ما شوهد بهذا الأخير من إصابات بالرأس والرقبة وبعض أجزاء جسمه تقدر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما ، وعرض لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه بقوله " إلا أنه لما ثبت من أن المتهم (الطاعن) وقد تقابل مع المجنى عليهما وأخيهما غريب عطيه دوض الذي ثبت وجوده أيضا برفقة أخويه وقت الحادث أن المتهم راجه ثلاثتهم فأحاطوا به لمناقشته فيما حدث منه لأخيههم محمد عطيه بما كينة الطعين أثناء المشاجرة الأولى ، وهذا الوضع إنما يوحى بل يدل دون شك أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ولكن اعتدائه هذا على المجنى عليهما فيه تجاوز للحدود الضرورية التي قد تصله إلى الغرض الذي يقصده وهو رد الاعتداء عليه بما يناسبه ، ولهذا يكون المتهم قد تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله لإياه دون أن يكون قاصدا أحداث ضرر أشد مما يستلزم هذا الدفاع الأمر الذي لا يعفيه من العقاب كلية وتعتبر المحكمة معذورا بعض العذر وتفضي إليه وفقا لنص المادة ٢٥١ من قانون العقوبات " ولما كان يجب لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيًا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه فمن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما إذا كان مقبولا وتسوغه البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة - لما كان ذلك وكان الثابت من الوقائع التي أوردها الحكم أن ما وقع على الطاعن من الاعتداء ، وبعد فض المشاجرة الأولى وهودة الطاعن من منزله بالقياس إلى ما أحدثه هو من إصابات ، تافه في ذاته ، وأن رد الاعتداء بالضرب بالعصا الذي أحدث عاهة الرأس وغيرها لا يكون دفاعا عاديا ، وإنما يكون مقابله للاعتداء باعتداء أشد . فاقاله الحكم بتجاوز الطاعن لحق الدفاع الشرعي عن النفس قد اقترن بما يبرره من مقدمات ووقائع ، ولا مأخذ عليه فيه ، وما دام أن الطاعن لم يترضى على فصل الجثة من الجناية ، ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ، ولم تره من جانبها ما يدهو إلى ذلك ، فلا يجوز له أن يشتر ذلك أمام محكمة النقض خصوصا وأن هذا الفصل ليس فيه ما يقوت على الطاعن أية مصلحة

أو يخل بمحققه في الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة الجنيحة التي فصلت، لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن في طعنه ليس سوى محاولة فتح باب الجدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٨٦)

القضية رقم ٥٩ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) إجراءات . طلب التأجيل للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرطه .
- (ب) دفاع . سكوت المتهم عن المرافعة . الطعن على الحكم بسببه . غير جائز .
- (ج) علامات تجارية . تقدير وجود التشابه بين العلامتين أو عدمه . موضوعي .

١ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاستعداد ما دام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً ولم يدع عكس ذلك .

٢ — سكوت المتهم عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمتعه من إبداء دفاعه .

٣ — وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذي يخدع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضد، "مارسيل جيللي" بأنه : قلد علامة تجارية لاستيفان تمفاكس "المدعى بالحق المدني" ثم تسجيلها طبقاً للقانون بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور بأن وضع بسوء قصد بماوكة (ماركة سان جورج)

على متجانه . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ١/٣٣ و ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وأقصى العقوبة واحتياطيا الحكم بعدم الاختصاص . وقد ادعى "استيفان تمفاكس" بحق مدنى قبل المتهم بصفته مدير الشركة التجارية الفرنسية بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المدنى المؤقت . نظرت محكمة جنح محرم بك الجزئية هذه الدعوى ثم قضت حضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدنى بالمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدنى هذا الحكم . نظرت محكمة الاسكندرية الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فظعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه ، أنه أخل بحقه فى الدفاع وأخطأ فى القانون وفى الاستدلال ؛ ذلك بأن محكمة ثانى درجة لم تمكنه من إعداد دفاعه وإدائه بأن لم تجبه إلى طلب التأجيل للاستعداد والتفتت عن الطلب الذى تقدم به إليها لإعادة القضية للرافعة حتى يستطيع إبداء دفاعه معززا بمسندات كان يسهل الحصول عليها ، وهى إذ قضت فى الدعوى على هذا الوجه يكون حكمها باطلا ، كما أنها تالقت مذكرة من الخصم وحافطة بمسندات بعد حجز القضية للحكم ومع أن هذه الأوراق لم تعلن للطاعن فإن المحكمة لم تشر فى حكمها إلى ما يقيد استبعادها مع أن قبولها من شأنه أن يؤثر فى عقيدة المحكمة مما ينطوى على إخلال بحق الدفاع ، ويقول الطاعن أن تقرير التلخيص لم يتل بالجلسة خلافا للثابت بحضرها وأنه على استعداد لإثبات ذلك ولو بطريق الطعن بالتزوير ، ويضيف أن الحكم جاء قاصرا إذا اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يتعرض بشئ لوقائع الاستئناف وأسانيده وهو إلى هذا قضى على خلاف الثابت بالأوراق بأن قرر أن عبارة "سان جورج" التى أضافها الطاعن إلى علامته التى تتفق مع علامة الطاعن فى أنهما تمثلان فارسا على جواد ويظعن تينا ، لا يتوفر بها التقليد مما يخالف الثابت بالأوراق ، فضلا عن أن

الحكم قصر في وصف جزئيات كل علامة حتى تتبين أوجه التطابق والخلاف بينهما ومدى ما تحده العبارة المضافة من أثر في ذلك ، وأخيرا نفت المحكمة التقليد قولا منها بأنه ليس هو التشابه في الجزئيات وإنما هو التشابه الإجمالي الذي يصور لأول وهلة أن علامتين ترجعان لأصل واحد وفتاها أن إضافة عبارة «منان جورج» إلى علامة المطعون ضده قد جعلت التشابه تاما بينها وبين علامة الطاعن في الجزئيات وفي الشكل العام مما يعتبر خطأ في الاستدلال وبذلك يكون الحكم معيبا متعينا نقضه .

وحيث إن المحكمة غير ملزمة بإجابة طالب التأجيل للاستعداد ما دام الطاعن قد أعلن إعلانا صحيحا ولم يدع عكس ذلك ، لما كان ذلك ، وكان سكوت الطاعن عن المرافعة لا يجوز أن ينبئ عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من إبداء دفاعه ، وكان الدفاع ينتهي عند إقفال باب المرافعة وقد قصر الطاعن في استعمال هذا الحق اكتفاء بطلب التأجيل للاستعداد في قضية نهايت له من قبل فيها فرصة للمرافعة والاستعداد وهو بعد لم يثر بالجلسة إلى أنه بسبيل الحصول على مستندات كالتى يدعيها في تقرير أسباب الطعن حتى يدخل ذلك في تقدير محكمة الموضوع في حدود حقها وهي لا تلتزم بعد أن حجزت القضية للحكم بأن تجيب أى طلب يقدم إليها أو أن ترد عليه ، ولما كان الطاعن لم يبين الوقائع والأسانيد التى قصر الحكم المطعون فيه في الرد عليها وكان قول الطاعن في هذا الشأن مرسلا وقد خلا محضر الجلسة مما يستدعى ردا جديدا فليس ثمة ما يعيب الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم المستأنف لأسبابه هذا إلى أنه ليس هناك ما يفيد أن مذكرة المطعون ضده التى قدمت بعد حجز القضية للحكم كانت محل دراسة فإن الحكم لم يتعرض بشئ إلى موضوعها ولم يتضمن أية إشارة إليها — ولما كان الثابت بمحضر الجلسة الاستثنائية أن تقرير التلخيص تلى بها ، وكان الطاعن لم يسلك السبيل الذى رسمه القانون للطعن فيما أثبت بمحضر الجلسة فلا محل للاعتداد بما يدعيه من عدم تلاوة التقرير ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المستأنف الذى أيد الحكم المطعون فيه أخذا بأسبابه بعد أن بين أن علامتى الطاعن والمطعون ضده تتفقان في أن كلا منهما تمثل فارسا يطعن حيوانا وأن

تسجيل علامة المطعون ضده يرجع إلى تاريخ أسبق من تاريخ تسجيل علامة الطاعن وأن جوهر الاتهام يقوم على مجرد إضافة عبارة "سان جورج" إلى علامة المطعون ضده التي كانت خالية منها عند التسجيل ، وأن هذا الاسم هو الذى ترمز إليه تلك العلامة ، بعد أن بين الحكم ذلك قال . "وحيث إن المحكمة قد قارنت العلامتين الخاصتين بالمتهم والمدعى بالحق المدنى ببعضهما فبين أنه يوجد تشابه فى بعض الجزئيات ، إلا أنه فى مجموعهما يختلفان اختلافا ظاهرا من حيث وضع الرسم وتركيب حروف كلمة "سان جورج" ووضعها داخل العلامة بالنسبة لعلامة المدعى بالحق المدنى وأسفل العلامة بالنسبة لعلامة المتهم مما لا يؤدى إلى تضليل الجمهور أو وقوعه فى الخطأ " . ولما كان وجود التشابه بين العلامتين الذى يخدع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض ، متى كانت الأسباب التى أقيم عليها الحكم تبرر النتيجة التى انتهى إليها — كما هو الحال فى الدعوى — وقد نفى الحكم وجود هذا التشابه بأسباب صحيحة تبرره مسندة من مقارنة العلامتين وفقا لمآتين من الاطلاع على مقررات الدعوى التى أصرت المحكمة بضمهما تحقيقا لأوجه الطعن . لما كان كل ما تقدم ، فإن ما يأخذه الطاعن على الحكم فى هذا الوجه ، وكل ما يتصل به يكون فى غير محله — ويكون الطعن فى جملة على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وحضور السادة محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى
علام ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(١٨٧)

القضية رقم ٣٢١ سنة ٢٦ القضائية :

قتل خطأ . إصابة خطأ . تقدير السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للساعة
الجنائية في هاتين الجريمتين . اختلافه بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث . سلطة
محكمة الموضوع في هذا التقدير .

السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للساعة الجنائية عن
جريمة القتل خطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان
والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، وهو أمر موضوعي بحث تقديره محكمة
الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة
منصور فايد سويلم وكان ذلك ناشئا عن احماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته
اللائح بأن قاد سيارة بسرعة ولم يطلق آلة التنبيه أثناء انفراده بها في منعطف
فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . ثانيا -
قاد سيارة ولم يطلق آلة التنبيه . ثالثا - قاد سيارة بدون رخصة قيادة . رابعا -
قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته - وطلبت عقابه
بالمواد ٢٤٤ عقوبات و ١٥ و ١٧ و ٢٨ و ٥٣ سيارات وقد ادعى فايد سويلم
المجنى عليه بحق مدني قبل المنهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغر واحد
بصفة تمويض مؤقت ومحكمة جنح قويسنا الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد

الانهايم والمادة ٣٢ من قانون العقوبات . أولا — بتفريم المتهم عشرة جنحيات عن الجرائم الأولى والثانية والرابعة وتفريمه مائة قرش عن الجريمة الثالثة بلا مصروفات جنائية . ثانيا — بالزامه بأن يدفع قرشا صاعا للدعى المدنى تمويضا مؤقتا مع الزامه بمصروفات الدعوى المدنية وثلثائة قرش مقابل أنعاب المحاماة فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة شين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف والزم المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الأوجه الأول والثانى والرابع هو أن الحكم المطعون فيه الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى أخطأ فى تحصيل واقعة الدعوى بما يخالف الثابت فى الأوراق من أدلة مادية ومن أقوال الشهود ، وقد أدنى على هذا الخطأ أيضا فساد الاستدلال ذلك بأن المحكمة بعد أن بينت الواقعة حسيا رواه المجنى عليه وشاهده السيد عمر رغم اختلاف رواية كل منهما عن الآخر ، عادت وأخذت بتصوير آخر صوره المجنى عليه هو أنه كانت فى مكان الحادث سيارة أجرة تقف بعيدا عن المقهى عند الواجهة المقابلة لها ، فلما صدمته سيارة المتهم وضعته بينها وبين السيارة الأجرة ونشأت عن ذلك اصابته بالاصابات الميينة بالتقرير الطبى مع أنه ليس لهذا لتصوير أساس من الصحة إذ أشهد المجنى عليه على وجود السيارة الأجرة كلا من السيد عمر وعطيه عطيه عبد الرزاق صاحب تلك السيارة المزعومة وعبد الستار محمد المشاط ولكن هذين الأخيرين لم يصادفاه ونفيا وجود السيارة الأجرة فى مكان الحادث وكذلك أجمع شهود النفى الذين كانوا وقت الحادث جالسين فى المقهى على عدم وجود تلك السيارة ويدل على ذلك أيضا ما نتم منه مناقشة القاضى للمجنى عليه عند اجراء المعاينة من تشككه فى صدق روايته وما دلت عليه تلك المعاينة ذاتها ، وما شهد به صاحب المقهى السيد على رضوان أثناء المعاينة وانسأقت المحكمة أيضا وراء مزاعم المجنى عليه

في واقعيتين أخرين أولاهما أن المجنى عليه ادعى أنه أصيب من الررف الأمامي الأيسر من السيارة الجيب التي كان يقودها الطاعن مع مخالفة ذلك لمبادئ الدعوى واختلاف أقوال الشهود في هذا الشأن، والواقعة الأخرى خاصة بتحديد مكان الاصطدام إذ ادعى المجنى عليه بأنه كان يقف في موضع مجاور لموضع مرور سيارة الطاعن وليس فوق الاريزالذي فيه المقهى مع أنه سبق أن قرر عكس ذلك في أقواله الأولى في التحقيق ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه نسب إليه الخطأ لأنه قاد السيارة بسرعة دون أن يتبين مقدار هذه السرعة مع أنه لم يشهد بهذا الواقعة إلا المجنى عليه وحده ولم يصادقه على قوله أحد من الشهود هذا والثابت أن الطاعن كان وقت الحادث يمرج بسيارته للدخول بها في شارع آخر مما يوجب عقلا تهدئة سرعتها ، وكذلك نسب الحكم إلى الطاعن خطأ آخر هو أنه لم يطلق جهاز التنبيه مع أن جميع الشهود نفوا هذه الواقعة ولم يشهد بها إلا الشاهد السيد عمر يضاف إلى ذلك انعدام رابطة السببية بين الخطأ والضرر لأن الخطأ لم يقع من الطاعن وإنما وقع من المجنى عليه وحده حين خرج من المقهى . . . مرة دون حيلة ليلقي صدقاً له على الجانب الآخر من الطريق فاصطدم بالررف الخلفي الأيسر لسيارة الطاعن أثناء سيرها ، وهو ما أجمع عليه الشهود وسلم به الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بينما كان المجنى عليه واقفاً إلى جوار سيارة أجرة تقف على الجانب الشرقي للطريق في مواجهة مقهى عند ملتقى شارع رئيسي عرضه خمسة أمتار بشارع آخر فرعى ضيق إذ أقبلت سيارة جيب يقودها الطاعن بسرعة وأراد أن يتعرف بها وهي على هذه السرعة من الشارع الرئيسي إلى الشارع الفرعي دون أن يطلق البوق لتنبيه من في الطريق فاصطدمت سيارته بالمجنى عليه وحضرته بينما وبين السيارة الأجرة ونشأت عن ذلك إصابته بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وكان الطاعن يقود السيارة المذكورة وهو غير مرخص له بقيادة السيارات كما قادها بغير علم صاحبها ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليه وشهادة السيد عمر ومن الأقوال الأولى التي

أبداها صاحب المقهى على رضوان على في محضر البوليس ومن معاينة عمل الحادث ولها كلها أصلها الثابت في الأوراق وعرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعن ولأقوال شهود النفي وأطرحها الأسباب التي بينها لما كان ذلك وكانت أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى الإدانة وكان للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال بعض الشهود وأن تعرض عن أقوال البعض الآخر كما أن لها أن تعمل على قول للشاهد أبداه في مسائل التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك إذ المرجع في ذلك كله إلى ما تطمئن إليه محكمة الموضوع من هذه الأقوال وتقتنع بصدقه. ولما كانت السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للسوءة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث وهو أمر موضوعي بحيث تقدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب وكان الحكم قد عرض لصلية السببية بين الخطأ والضرر واستظهر توافر هذه الصلة فيما أخذ به من شهادة الشاهد السيد عمر من أن الطاعن لو كان قد استعمل جهاز التنبيه ونبه به المجنى عليه لما وقع الحادث كما قال الحكم في موضع آخر أنه "ثبت من أقوال المجنى عليه والسيد عمر وأقوال على رضوان الأولى أن المتهم انحرف بالسيارة قيادته للشارع الخائبي الضيق بسرعة فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته وعلى فرض التسليم جدلاً بأن المجنى عليه كان خارجاً من المقهى وقت مرور السيارة فلا ينفى ذلك من خطأ المتهم بقيادته السيارة بسرعة دون أن يطلق آلة التنبيه مما أدى إلى وقوع الحادث وبذلك يكون الخطأ ثابت من جانبه وقد قامت رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع على المجنى عليه" وما قاله الحكم من ذلك يكفي بيانا لتوفر رابطة السببية، لما كان ذلك فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في الأوجه المتقدمة لا يكون له محل .

وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في القول بأن المحكمة المطعون في حكمها أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ طلب إليها بمجلسة ١٩٥٥/٩/١٩ استدعاء الطبيب الشرعي لما قصته فأجلت نظر الدعوى أسبوعاً لإعلان الدكتور إبراهيم أبو باشا

طبيب. أول المستشفى الأميرى فلما لم يحضر تمسك الدفاع عن الطاعن بطلب الطبيب المذكور وإحالة الجنى عليه على الطبيب الشرعى ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وعدلت عن قرارها دون أن تبدى لذلك أسبابا مع أن مناقشة الطبيب الشرعى فيما أسفرت عنه المعاينة كان أمرا واجبا لأن المعاينة جاءت مؤيدة لرواية الطاعن وشهوده ولو صح دفاعه من أن الجنى عليه هو الذى إصطدم بالررفرف الخلفى الأيسر للسيارة لا تنفت المسئولية .

وحيث أن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بما قاله الحكم المطعون فيه تبريرا لرفض الطلب المشار اليه في الوجه المذكور "أما طلبة (الدفاع عن الطاعن) سماع شهادة الدكتور ابراهيم أبو ياشا أو عرض الجنى عليه على الطبيب الشرعى فلا ترى المحكمة موجبا لإجابته إلى هذا الطلب إذ يبين من الكشف الطبي المتوقع على الجنى عليه بمعرفة مفتش صحة قويسنا في ١٣/١١/١٩٥٤ أنه أصيب بكسر مضاعف بعظمى الساق اليسرى وجرح مهتك بأسفل الساق اليمنى يجوز حدوثها من إصطدام سيارة وبين من إفادة الشفاء المحورة في ١٢/٦/١٩٥٥ من الدكتور ابراهيم أبو ياشا طبيب أول مستشفى شين الكوم أن إصابات الجنى عليه بالساقين ناتجة من مصادمة جسم صلب راض ولم يبين الدفاع السبب الذى من أجله يطلب مناقشة الطبيب مع وضوح هذين التقريرين فضلا عن أنه لم ينكر إصابة الجنى عليه من السيارة التى كان يقودها المتهم وكل ما في الأمر أنه يلقى تبعة وقوع الحادث على خطأ الجنى عليه بخروجه من المقهى مسرعا وإصطدامه بالجانب الأيسر الخلفى للسيارة وبذلك يكون القصد من هذا الطلب تأخير الفصل في الدعوى ويتعين لذلك رفضه" ولما كان هذا الذى ساقه الحكم يصلح ردا سديدا على ما طلبة الدفاع عن الطاعن مبررا لرفضه فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون لها وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيئا لرفضه موضوعا .

(١٨٨)

القضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٦ القضائية :

استئناف . طلب النيابة بالجلسة ترويع أقصى العقوبة في جريمة تبديد . إيداء . هذا الطلب في غيبة المتهم ودخوله في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور . الحكم بحبس المتهم شهرا وهو دون ١٠ طلبته النيابة . جواز الاستئناف التقى برفع من النيابة عن هذا الحكم . المادة ٤٠٢/٢ ج .

متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديدا صريحا بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن إيداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلبا جديدا يستلزم إعلانا جديدا ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المتهم فإذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبديد المسندة للتمم بحبس شهرا وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزا إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد المحجوزات المبنية الوصف والقيمة بالحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح رزقه أحمد حسين البربري والمسلم إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفا لاضرار بالمخني عليها وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المحلة الجزئية

صدر حکمان بهذا المعنى أحدهما في ذات الجلسة في القضية رقم ٣٣٠ سنة ٢٦ القضائية ،
والثاني بجملة ١٧/٢/١٩٥٦ في القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٦ القضائية .

قضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه ، والمحكمة المذكورة قضت بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف فاستأنفت النيابة العامة الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيايبا بعدم جواز استئناف النيابة لرفعه عن حكم غير قابل له بلا مصاريف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل لتبديده حاصلات محجوزا عليها تطبيقا للادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات تأسيسا على أن النيابة لم تضمن ورقة التكليف بالحضور طلبا معيناً وأنه لا عبرة بما طلبته في الجلسة من توقيع أقصى العقوبة لأن ذلك كان في غيبة المتهم ولم يعلن به .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ يتحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٢ على ما يأتي : "يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح . ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم بإبراء المتهم أو لم يحكم بما طلبته" .

وواضح من هذا النص ومن نصوص المواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سهل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنح لا يجوز استئنافه ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها

الأولى أو الثانية صريحة في التفرة بين مناه حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات وكان التعبير بمباراة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهة بالجلسة — وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن النيابة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديدا صريحا بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة وكان إبداء هذا الطلب في غيبة المطعون ضده لا يعتبر طلبا جديدا يستلزم إعلانا جديدا ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المطعون ضده ومع ذلك قضت المحكمة بالحس شهرها وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزا عملا بمحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين نقضه .

(١٨٩)

القضية رقم ٣٢٧ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) قس . طعن . المصلحة في الطعن . مرفعة . إخفاء أشياء مسروقة . معاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة شهور لخرقة مرفعة . التمسك بأن الواقعة المسندة لهم تكون جرمية إخفاء أشياء مسروقة لا مرفعة . انقضاء المصلحة في ذلك .
- (ب) إجراءات . شقوية المرافعة . إثبات . شاهد . قيام محكمة أول درجة بمباع من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المتهم استدعاء الخني عليه لباع أقواله . الذي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم سماع الخني عليه . لا محل له ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعوى ذلك .
- (ج) إجراءات . استجواب . إثبات . استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة الدفاع ودون اعتراضه . التي بعد ذلك بأنها استجوبته . لا محل له .
- (د) إجراءات . استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور محامي المتهم بقر اعتراضه . سقوط الحق في الدفع بطلان الإجراءات في هذه الحالة .

١ — لا مصلحة للطاعن فيما يشتره من أن الواقعة المسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها — لا سرقة — ما دامت العقوبة المقررة بها وهى الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور — تدخل أيضا فى الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

٢ — تحكم المحكمة الاستئنافية — بحسب الأصل — على مقتضى الأوراق فى الدعوى دون أن تجرى أى تحقيق فيها إلا ما ترى من لزوم التحقيق أو ما تستكمل به النقص فى إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة، فإذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لمماع أقواله ، فليس له أن يبنى على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هى لم ترمأ يدعو إلى ذلك .

٣ — متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن يبنى عليها من بعد أنها استجوبته .

٤ — حق المتهم فى الدفع ببطالان الإجراءات المبني على استجوابه أمام محكمة الدرجة الأولى يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات إذا حصل بحضور محامى المتهم بدون اعتراض منه عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخرين : أولا — المتهمون الثلاثة الأول مرقوا السيارة المينة الوصف والقيمة بالحضر والملوكة للسيد يوسف أمين بولاد حالة كون أحدهم عائدا . وطلبت عقابهم بالمواد ٣/٢٤٠ و ٢٤١ و ٣/١٤٩ و ٥١ و ٢/٣١٧ — ٥ عقوبات . ومحكمة جنح قصر النيل الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاد . فاستأنف المتهم

الحكم كما استأنفته النيابة العامة . وعكجة مصر الابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دانه بجرime السرقة طبقا لنص المادة ٣١٧ / ٤ - ٥ من قانون العقوبات ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في الأسباب ، إذ أن أحدا لم يشهد برؤية الطاعن وهو يسرق السيارة وأن ما ساقه الحكم من أدلة قد يصاح أساسا لجرime إخفاء السيارة المسروقة مع علمه بسرقتها ، ولكنها لا تؤدي بحال إلى القول بحصول السرقة من جانب الطاعن .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر معه العناصر القانونية لجرime السرقة التي دان الطاعن بها ، وأورد مؤدى ما أخذه واطمان إليه من أدلة على صحة الواقعة التي أسندت إلى الطاعن ، فقد أثبت أن المتهم وآخر سرقا السيارة وقد وجدوا متلازمين في كل الأدوار التي أعقبت السرقة وأنهما كانا يتنقلان بها سويا ، وعملا على إخفاءها . معاملها حتى لا يتكشف أمرهما ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق إلى ما رتب عليها أولا مصاحبة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة المسندة إليه تكون جرime إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لاسرقة ... مادامت العقوبة المقررة بها - وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضا في الحدود المقررة قانونا لعقوبة جرime إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على : المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

وحيث إن مبنى باقي وجوه الطعن هو الإخلال بحق الطاعن في الدفاع إذ طلبه أمام محكمة ثاني درجة بجلسته ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ باستدعاء المحج عليه لمناقشته .

٢٠ (١٥) ج .

حق الدعوى ، فأغفلت المحكمة هذا الطلب ولم ترد عليه على الرغم من أن محكمة أول درجة لم تكن قد سمعت المجنى عليه ، ثم أن الحكم بنى على إجراءات باطلة ، إذ قامت محكمة أول درجة باستجواب الطاعن ومن معه استجوابا مفصلا مع مخالفة ذلك لمقتضى نص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا وقد بنى الحكم على مجرد الشك والتخمين ، إذ قال عن الفترة المعدنية رقم ١٥٠٣٩ التي ضبطت على السيارة أنه من الجائز أن يكون الطاعن والمتهم الثالث — ولما باع في الجريمة — قد سرقاها من محل المتهم الرابع أثناء تردددهما عليه ، وهذا السبب لا يصلح أساسا للحكم ، إذ يجب أن تبني الأحكام على الجزم واليقين . هذا فضلا عن أن السبب في حد ذاته مخالف للواقع ، إذ لو صح وصف المتهم الثالث بأن له باعا في الجريمة نظرا لتعدد سوابقه — فإن الطاعن وقد خلت صحيفته من السوابق لا يمكن أن يوصف بهذا الوصف .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية تحكم — بحسب الأصل — على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها إلا ما ترى هي لزومه لتحقيقه أو ما تستكمله بالنقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . وكان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شقوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الإثبات ولم يطلب منها الطاعن استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينسب على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم ترما بدعوى ذلك — لما كان ذلك ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن استجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينسب عليها من بعد أنها استجوبته . هذا إلى أن حقه في الدفع ببطالان الإجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات لحصوله بحضور محامى الطاعن بدون اعتراض منه عليه ، وكان ما يشير إليه الطاعن في طعنه بشأن ثمرة السيارة قد ورد في صدد التحدث عن المتهم الأخير في الدعوى المحكوم ببراءته فعلا — لما كان ذلك كله ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقبتها من أى دليل تطمئن إليه وكانت المحكمة قد استندت إلى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت جريمة السرقة في حق الطاعن ، فإن الطاعن برئته لا يكون له أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩٠)

القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢٦ القضائية :

قضى - طعن - أسباب جديدة - معارضة - ادعاء الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض
بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لتظر معايشته أمام محكمة الدرجة الأولى - لا يقبل -

لا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي
كان محمدا لتظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حتى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بدائرة
مرکز ديروط لم يود نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٠٢ ، وطلبت
عقابه بالقرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ ، ومحكمة جنح ديروط الجزئية قضت غيابيا بجبس
المتهم ستة شهور مع الشغل وفرامة ١٠٠ قرش وكفالة جنهان . فعارض المحكوم
عليه والمحكمة المذكورة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف المتهم
الحكم ، ومحكمة أسبوط الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بعدم قبول
الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وبلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول
استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محموبا من يوم صدور الحكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن مع أنه كان مريضا في اليوم المحدد لتظر المعارضة أمام
محكمة أول درجة فضلا عن تقيبه للسعى وراء الرزق وأضاف بأنه صدر قرار
لاحق بإعفاء المتخلفين عن توريد القمح من توريده مما ينطبق على حالة الطاعن .

وحيث إنه لا يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستثنائية أن الطاعن دافع أمام المحكمة بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر المعارضة وإنما هو اعتذر عن تحلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه كان متغيبا في بلد آخر - ولما كان ما قاله الطاعن لا يصلح عذرا للتخلف عن رفع الاستئناف في الميعاد ومحسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من محكمة أول درجة وكان قضاء المحكمة الاستثنائية بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد صحيحا في القانون ولا يكون مقبولا من الطاعن الإبداء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى - كما أنه لا وجه لما يثيره في طعنه غير ذلك لوروده على غير الحكم المطعون فيه .

(١٩١)

القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . عبارة " ما لم يدفع من الضريبة " الواردة في المادة ٨٥ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له . معناها .

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن عبارة " ما لم يدفع من الضريبة " الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . وإذن تكون حقيقة معناها هذا الجزء من الضريبة الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، ويكون الحكم إذ قضى بإلزام المتهمم بأن يدفع ٢٥٪ مما لم يدفع من الضريبة في الميعاد لم يخطئ في شيء .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن : أولا — لم يقدم إلى مصلحة الضرائب في الميعاد القانوني كشف بأسماء وأتعاب ووظائف وعنوانات الأشخاص الموجودين في خدمته ومقدار ما هيأتهم وأجورهم وأتعابهم . ثانيا : لم يورد إلى خزانة الحكومة في الميعاد القانوني ضريبة كسب العمل المخصوصة من موظفيه . وطلبت عقابه بالمواد ٦٤ و ٦٩ و ٧٠ و ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقوانين ٣٩ سنة ١٩٤١ و ١٤٦ و ١٩٥٠ سنة ١٧٤ و ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ سنة ١٩٥٣ ومحكمة جنح الضرائب الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ٥٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع ٢٥٪ مما لم يدفع من الضريبة في الميعاد وقدرها ٣٩٣٥ جنيا و ٩٢٢ مليا كتعويض للزمانة بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليه والمحكمة المذكورة قضت بتأييد الحكم الغيابي بلا مصروفات ، فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون وجاء قاصرا في أسبابه ذلك بأنه حين ألزمه بدفع ٢٥٪ مما لم يدفع من الضريبة في الميعاد قد قضى بهذا التعويض في غير حالاته لأن عمله أن يكون الممول قد امتنع عن أداء الضريبة المستحقة خلافا لما حدث من الطاعن الذي بادر بنفسه إلى دفعها قبل أن يطالب بها وإذ كان الحكم قد قضى بالتعويض جزاء على التأخر في الوفاء بالضريبة فقد خرج على مقتضى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ لسنة ١٤٦ والقوانين المعدلة له التي تنص على أن " يقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة " ولم تقل في الميعاد مما يفيد أن التعويض لا يحل الا حيث يتمتع الممول عن وفاء الضريبة فإن

وفأما ولو بعد الميعاد امتنع القضاء به — ويذهب الطاعن إلى أنه أبدى هذا الدفاع أمام المحكمة فلم تأخذ به ولم تضمن أسبابها رداً عليه مما يشوب حكمها بالخطأ والقصور .

وحيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن عبارة "مما لم يدفع من الضريبة" الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم وإذن تكون حقيقة معناها هذا الجزء من الضريبة الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع ٢٥٪ مما لم يدفع من الضريبة في الميعاد لم يخطئ في شيء . لما كان ذلك وكان الحكم فيما قضى به من تمويض قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً فلا محل لأخذه بالقصور وبذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً ونفضه موضوعاً .

(١٩٢)

القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٦ القضائية :

وصف التهمة . دفاع . تزوير . اسناد النيابة إلى التهم وصفاً جديداً للتهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقیقها بمعرفة المحكمة وإقامة مرافعة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بعد ذلك لهذا التنبيه . غير لازم .

— متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى التهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة إذا هي لم تربعد ذلك ضرورة لتنبیه الدفاع لهذا التنبيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : ارتكب تزوير مادي في ورقة رسمية هي القسيمة رقم "٣" ببطرى والتي تحمل الرقم ٤٦٥٧٨٢ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٥ الصادرة من مجزر بلدية القاهرة بأن أضاف رقم العشرات بعد رقم "٥" بخانة عدد الحيوانات فأصبح "١٥" بدلا من خمسة ، وغير أيضا قيمة الرسوم بأن جعلها ٣ جنيه و ٥٥٢ مليم بدلا من ١ جنيه و ٨٥ مليم . ثانيا : استعمل هذه الورقة الرسمية المزورة بأن قدمها للوظف المختص مع علمه بتزويرها . وطلبت النيابة العامة من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات بموافقة أحمد سيد السعدنى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وذلك على اعتبار أن المتهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر . أولا اشترك مع مجهول فى ارتكاب تزوير مادي فى ورقة رسمية هي القسيمة رقم "٣" ببطرى التى تحمل رقم ٤٦٥٨٧٢ بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ الصادر من مجزر بلدية القاهرة بأن رقم العشرات بعد رقم "٥" خلانة عدد الحيوانات فأصبح خمسة عشر بدلا من خمسة وغير أيضا قيمة الرسوم بأن جعلها ٣ جنيه و ٥٥٢ مليم بدلا من ١ جنيه و ٨٥ مليم . ثانيا : استعمل هذه الورقة الرسمية المزورة بأن قدمها للوظف المختص مع علمه بتزويرها فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث أن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه على أساس اشتراكه مع مجهول فى ارتكاب التزوير قد بنى على بطلان فى الإجراءات وإخلال بحق الطاعن فى الدفاع وشابه القصور فى التسيب ، ذلك بأن المحكمة عدلت الوصف من ارتكاب التزوير إلى الاشتراك فيه دون أن تلتفت نظر الطاعن إلى ذلك أو تمنحه أجلا لتحضير دفاعه على ما تقتضى به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات

ولم يبين الحكم طريقة هذا الاشتراك ولم يقطع بمحصول هذا التغيير في الفترة بين دفع الرسم وتقديم القسيمة للوظف المختص بإدخال المواشى إلى المجرز . هذا وقد ورد بتقرير الخبير الفني بقسم الأبحاث والتزييف إنه من غير المستطاع نفي أو إثبات أحداث التغيير في الأرقام ولم يرد الحكم على ذلك مع ما لهذا التقرير من أثر في الدعوى .

وحيث إن واقع الحال هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن . أولاً - بارتكابه تزويراً مادياً في ورقة رسمية هي القسيمة رقم " ٢ " بطرى والتي تحمل الرقم ٤٦٥٧٨٢ بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ الصادرة من مجزر بلدية القاهرة بأن أضاف رقم " واحد " في خانة العشرات بعد رقم " ٥ " فأصبح عدد الحيوانات " ١٥ " بدلا من خمسة وغير أيضا قيمة الرسوم بأن جعلها ٣ جنيه و ٥٥١ م بدلا من ١ ج و ١٨٥ م . وثانياً - باستعماله هذه الورقة الرسمية المزورة بأن قدمها للوظف المختص مع علمه بتزويرها وبجلسة المحاكمة سألت المحكمة الطاعن عما إذا كان يعرف القراءة والكتابة ، فقال إنه يجملها ، فأشار ممثل النيابة إلى ذلك في مرافعته بقوله " إذا كان المتهم لا يدرى القراءة فيكون اشتراك مع مجهول " وجاء على لسان الدفاع معقبا على ذلك " وليس هناك دلائل على أن المتهم ارتكب التغيير أو أن شريكاً له قام بذلك " وقضت المحكمة بمعاينة الطاعن على أساس ثبوت جرميته الاشتراك في التزوير والاستعمال في حقه بالسجن لمدة ثلاث سنوات عملاً بالمواد ٤٠/٢٥١ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٢ من قانون العقوبات . وقد بين الحكم واقعة الدعوى في قوله " بأنه في يوم ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة تقدم الطاعن " أحمد سيد السعدنى " لكاتب مجزر القاهرة وطلب إليه تحرير قسيمة رسوم باسم الاسكندراني عن خمسة عجول صغيرة من النوع البقرى ، فحرره القسيمة رقم ٤٦٥٧٨٢ من دفتر بيطرى بذلك العدد من تلك المشاشية وصالت تلك القسيمة للطاعن بعد أن دفع ١ ج و ١٨٥ م بواقع ٢٣٧ م عن العجل الواحد وإذا أراد استعمال تلك القسيمة في إدخال خمسة عشر عجلاً بالمجرز مدفوعاً برغبة آتية في التحلل من دفع مبلغ ٢٣٧ قرشا الرسم المقرر على العشرة عجول الزائدة ،

فقد استعان بمجهول لم يكشف التحقيق عن معرفته على تزوير "القسمة" المسماة إليه وتم هذا التزوير بإضافة رقم "١" على يسار رقم "٥" المدون بالقسيمة فأصبح خمسة عشر بدلا من خمسة ، وبأحداث تغيير بأرقام الرسم المدفوع بأن جعله مبلغ ٣ ج و ٥٥٢ م بدلا من ١ ج و ١٨٥ م ، ثم استعمل الطاعن هذه القسيمة المزورة بأن قدمها للوظفين المختصين بتحصيل رسوم السائح والوزن ، ولما ردت إليه عتب وفائه بتلك الرسوم عاد وقدمها للوظف المنوط بإدخال المشاية إلى الكرتينة وتم له ما أراد من إدخال خمسة عشر نجلا بالجزر ذبحت به " وأورد الحكم مؤدى ماأخذ به واطمان إليه من أدلة على صحة واقعتى الاشتراك فى التزوير والاستعمال ، ومن بينها اعتراف الطاعن للوظفين المختصين واستعداده لدفع الرسوم المستحقة ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التى تضمنها الوصف الجليل الذى أسندته النيابة إلى الطاعن قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذى أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة إذا هى لم تر بعد ذلك ضرورة لتنبيه الدفاع لهذا التغيير ، وكان الطعن واردا على جريئة الاشتراك فى التزوير دون جريئة الاستعمال التى أدين الطاعن بها ، وكانت المحكمة لم توقع عليه سوى عقوبة واحدة تطبيقا لنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . وتلك العقوبة مقررة فى القانون لأى منها ، فلا مصلحة له فيما يثيره فى طعنه فى هذا الخصوص ، ولا يعيب الحكم أن خبير الخطوط بقسم الأبحاث والتزييف لم يجزم فى تقريره بأن تغييرا وقع فى كتابة الأرقام على ما يقول به الطاعن ، فذلك لا يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تقرر بعد اطلاعها على القسيمة التى وقع فيها التزوير وما استخلصته من ظروف الدعوى ومن أقوال الشهود أن التزوير قد وقع فعلا متى كانت الوقائع — على ما هو الحال فى الدعوى — قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها ، وهى ليست ملزمة بالرد على تقرير لم تأخذ به ولم تعتمد عليه فى قضائها إذ الرد عليه مستفاد مما انتهت إليه من ثبوت الاشتراك فى تزوير القسيمة واستعمالها مع العلم بتزويرها للأسباب السائفة التى أوردتها . لما كان ذلك كله . فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩٣)

القضية رقم ٣٤١ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) نهاية عامة . تحقيق . التحقيق الذى يجريه معاون النيابة فى ذات اختصاصه المكانى .

عدم إمكان الطعن على محضره بالبطان .

(ب) تفتيش . بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش . من يستفيد منه ؟

١ - معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعا من مأمورى الضبط القضائى فإذا أجرى التحقيق فى ذات اختصاصه المكانى فلا يمكن أن يطن على محضره بالبطان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف فى القانون .

٢ - لا يمكن أن يستفيد من بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه أو بمحله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه : مع آخر حكم عليه أحرزا جواهر مخدرة " أفبونا " بقصد الاتجار فى ذير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لما كتبهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول الملحق فصدر قرارها بذلك . ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان التحقيق الذى أجراه معاون النيابة كما دفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش . ومحكمة جنايات اسكندرية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات والجدول الملحق بمعاينة عبد الفنى أحمد نصر بالسجن لمدة ثلاث سنين وضرامة ٥٠٠ جنيه ومصادرة المسادة المخدرة المضبوطة . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ أجأت المحكمة النطق بالحكم إلى جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥ ولم تودع أسبابه إلا في ١٩٥٥/٦/٧ مخالفة بذلك حكم المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلا .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الشارع إذ نص في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يجب التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان" ولا يجوز التأخير عن هذا الميعاد "إلا لأسباب قوية وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع" فقد دل بهذا على أنه إنما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطلان على عدم مراعاته وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو أن للحكوم عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالطعن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه في قلم الكتاب ومع وجود هذا النص في قانون الإجراءات الجنائية لم يعد محل لتطبيق المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات لأن هذا القانون لا يلجأ إليه إلا لسد نقص أو الإساءة على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية وهو ما لا محل له فيما يشير الطاعن من أمور استقرت المحكمة على تفسير أحكام قانون الإجراءات الجنائية في شأنها — لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه يكون غير مسديد .

وحيث إن مبنى الأوجه الثاني والثالث والرابع من الطعن هو بطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة دون أن يندب لذلك وبطلان أمر إحالة الدعوى على غرفة الاتهام لبطلان هذا التحقيق — وبطلان القرار الصادر من غرفة الاتهام بندب وكيل النيابة لإعادة التحقيق .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المعلوم فيه رد على هذا الدفاع فقال
 "وحيث إنه عن الدفع الأول ببطلان محضر التحقيق الذى أجراء معاون النيابة
 فإنه فضلا عما ثبت من مذكرة وكيل النيابة بالأوراق من أنه عندما بلغ بالحدث
 انتدب معاون النيابة لتحقيقه وأثبت هذا الانتداب فى دفتر صادر بإشارات
 القسم وتأييد ذلك بما ثبت من الاطلاع على هذا الدفتر وما أثبتته معاون النيابة
 فى صدر محضره — فان هذا الدفع يقوم من جانب الدفاع على بطلان هذا المحضر
 بطلانا أصليا يجعله تديم القيمة فى كل ما أثبتته وما ورد به وهو ما لم يقل به أحد
 إذ أن معاون النيابة لم يخرج عن كونه عضوا من أعضاء النيابة وإنما له اختصاص
 محدد يتفق مع حداثة عهده بعمل النيابة وله سلطة كاملة فى التحقيق إذا ما ندب له
 — أما إن باشر تحقيقا بذير انتداب فمحضره محضر صحيح له قيمته باعتباره محضر
 جمع استدالات أسوة بغيره من المحاضر التى يقوم بتحريرها مأمور الضبطية القضائية —
 وحيث إنه عن الشق الثانى الخاص ببطلان قرار غرفة الاتهام بانتداب وكيل النيابة
 لإعادة التحقيق فظاهر من مجرد الاطلاع على النصوص ما يقطع بفساد هذا
 الدفع ... وظاهر من مقارنة هذه النصوص (المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧
 من قانون الإجراءات الجنائية) أنه فى حالة إحالة الدوى إلى غرفة الاتهام من
 قاضى التحقيق طبقا للسادة ١٥٨ يكون لها حق التصدى للوضوع وأن تجرى فيه
 التحقيق الذى تراه غير مقيدة فى ذلك أن يكون هذا التحقيق اتما ما لتحقيق سابق
 أوه كماله كما أن لها أن تدخل فى الدوى وقائع أخرى أو أشخاصا آخرين. فسلطة
 غرفة الاتهام سلطة تكاد تكون مطلقة إزاء الدوى إذا ما عرضت عليها لأية مناسبة
 فلها أن تصدى للوضوع وتتولى فيه التحقيق الذى تراه أو تندب له وحيث إنه
 ظاهر أن مدعى غرفة الاتهام إلى ندب وكيل النيابة لإعادة تحقيق القضية إنما هو
 ما تشككت فيه من عدم وجود انتداب لمعاون النيابة المحقق — ولأن القانون يحتم
 أن تكون الدعاوى التى تحال على محكمة الجنايات قد سبق تحقيقها بمعرفة النيابة
 أو قاضى التحقيق — فقررت إعادة القضية وليس فى هذا الذنب معنى التسليم
 من جانبها ببطلان تحقیقات معاون النيابة إذ لا يمكن أن ينصرف الذهن إلى

هذا — ولما كان ما أورده الحكم صحيحا في القانون وكان الدفع ببطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة يفرض صحة ما قاله الدفاع عن الطاعن من أنه أجراه من غير أن يتدب لذلك من وكيل النيابة في غير محله — ذلك أن معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعا من مأموري الضبط القضائي وقد أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يظن هل محضره بالبطلان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون — وهو ما قامت غرفة الاتهام بتصحيحه بتدب وكيل النيابة لإعادة التحقيق وذلك بما لها من حق التصدي لتحقيق الدعوى المحالة إليها أو تدب من ترى ندبه من قضاة التحقيق أو وكلاء النيابة لإعادة التحقيق أو لاستيفاء ناحية من نواحيه — لما كان ذلك وكانت الدعوى قد أحلت من غرفة الاتهام إلى محكمة الجنايات بسد إعادة تحقيقها بمعرفة وكيل النيابة الذي ندبه للتحقيق فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الخامس والسادس من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش الذي أسسه الطاعن هل أن وكيل النيابة الكلية الذي أصدره غير مختص بإصداره وعلى أنه لم يسبق لإصدار الإذن إجراء تحريات جديدة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش لم يكن يتضمن اسم الطاعن — ولما كان بطلان هذا الإذن لا يمكن أن يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه أو محله ، وهو غير الطاعن ، أما الطاعن فقد قبض عليه متلبسا بجرمة الاحراز ومن ثم فلا شأن له في طلب بطلان هذا الإذن ويكون ما يثيره في هذا الوجه من الطعن لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه السابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب إذ دفع الطاعن بأن الجريمة لم يكن متلبسا بها ومن ثم فإن القبض عليه وقع باطلا — كما دفع بوجود تناقض في أقوال الضابط الذي قبض على الطاعن بشأن الورقة التي وجدها المخدر — وببطلان الاعتراف الذي أسنده إليه هذا الضابط ومعاونوه — فكان رد الحكم على ذلك قاصرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى المستندة للطاعن فقال
 "إن اليوز باشى محمد السباعى أحمد معاون مكتب المخدرات علم من تحرياته أن
 محمود مرسى وعبد الوهاب يعجوان فى المخدرات فى كشك شأى يديرانه بشارع
 قتال المحمودية ... قصدوا إلى الكشك مع عيسد العظيم القسطاوى ولما دخله
 وجد محمود مرسى على النصيب ووجد المتهم الأول عبدالغنى أحمد نصر "الطاعن"
 جالسا وفى يده ورقة سيلوفان مفتوحة بها قطعة صغيرة من الأفيون تبين أنها وزن
 ٨٣ جراما فضبطها معه وسأله عن مصدرها فأخبره بأنه اشتراها من عبده أبو الرجال
 بعشرة قروش ليتعاطاها لأنه مريض بالاسهال ... فأجرى ضبطه وهو فى هذه
 الحالة التى هى أظهر حالات التلبس التى تتيح له الضبط والتفتيش بغير حاجة إلى
 إذن " — لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أن معاون مكتب
 المخدرات وجده أثناء تفتيش الكشك الذى يديره المتهم الثانى بناء على أمر من
 النيابة العمومية وكان يحمل فى يده قطعة من الورق السيلوفان يظهر منها قطعة
 صغيرة من الأفيون فقبض عليه وضبط المخدر الذى كان يحمله وكان ما أورد من
 ذلك فيه تبرير كاف لما اقتنعت به المحكمة من قيام حالة التلبس التى تتيح للضابط
 القبض والتفتيش وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل لإثبات فى الدعوى من شأن
 بحكمة الموضوع فلا حرج عليها أن أخذت — ولو عدل المتهم عنه فيما بعد مادامت
 قد اطمأنت إلى صحته وكان الاضطراب فى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم مادام
 أن المحكمة استخلصت الحقيقة التى أخذت بها من مجموع أقوال الشاهد استخلاصا
 سائفا كما هو الحال فى الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن ما قضى به الحكم من رفض
 الدفع ببطالان القبض على الطاعن وتفتيشه يكون تأييدا صحيحا للقانون — أما آثاره
 الطاعن فى باقى أوجه الطعن فإنه لا يبعد أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير
 الأدلة فيها ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل ، وبحضور السادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٩٤)

القضية رقم ٥١ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) استئناف . سقوطه . عدم تقدم المتهم للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها . تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي ننظر فيها . عدم سقوط استئنافه .
- (ب) انتهاك حرية ملك الغير . وكى القوة . متى يتوفر ؟

١ - متى تقدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي ننظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة مادامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة .

٢ - إن القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدّهما بأنهما . أولا - الأول مرقق الأخشاب والمهمات الأخرى المبيّنة بالمحضر وصفا وقيمة لعبد القادر ابراهيم سيد أحمد . ثانيا - الأول والثاني تعرضا للطالب في وضع يده يقصد سلب حيازته وسرقا منقولاته المبيّنة بتحقيق اللجنة رقم ٢٠٥٨ سنة ١٩٥٣ وطلبت عقابهما بالمواد ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٧٠ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد القادر ابراهيم بحق مدني قبل التهمين وطلب القضاء عليهما متضامنين بمبلغ ٢٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة طنطا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢

من قانون العقوبات بحس كل منهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ عن التهمتين وإزامهما متضامتين بأن يدفعوا للدعى المدنى عبد القادر ابراهيم سيد أحمد مبلغ خمسة وعشرون جنيها على سبيل التعويض مع المصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل الأتعاب فاستأنف المتهم الأول الحكم كما استأنفه الثانى والمدعى بالحق المدنى والنيابة ضد المتهم الأول . ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وألزمت رافعهما بمصاريفها عن الدرجتين بلامصاريف جنائية فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقضى ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع بسقوط استئناف المطعون ضده الثانى استنادا إلى أنه لم يتقدم للتنفيذ قبل أول جلسة حددت لتنظر استئنافه فرفضت المحكمة هذا الدفع بمقولة أنه يكفى أن يتقدم المستأنف للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر فيها استئنافه فعلا مع مخالفة ذلك لما نصت عليه المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية كما أخطأ الحكم أيضا فى تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما تأسيسا على أن جريمة دخول عقار بقصد منع حيازة حائزه بالقوة لا تقوم إلا إذا سلبت الحيازة بالقوة الفعلية أو كان المتهم يتولى استعمال تلك القوة إذا اقتضى الحال مع أن الحيلة والخديعة تقومان قانونا مقام القوة فى سلب الحيازة .

وحيث إنه لما كان القانون يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة لا يجرى استئنافه الحكم الصادر عليه وكان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر فيها استئنافه فلا يصح فى القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه فى تلك الجلسة وهى إذا أجلت نظر الاستئناف لجلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة

تكون هي وحدها التي يصبح مساءله عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها، ولذا فإن الحكم إذ قضى بقبول الاستئناف من المطعون ضده الثاني لم يخطئ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للقوة التي يشترطها القانون لسلب الحيازة ونفى قيامها لدى المطعون ضدها في قوله " وحيث إنه واضح من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن من بين أركان جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . أولا - أن يكون الجاني قد دخل العقار . وثانيا - أن يكون الجاني قاصدا استمال القوة إذا اقتضى الأمر ، وتعميضا على هذا ومع ما قرره المدعى المدني أمام هذه المحكمة بجلسته ١٩٥٥/٦/٥ من أنه لم ير المتهم الأول المطعون ضده الأول "بمخزئه" وأنه حين تقابل مع المتهم الثاني "المطعون ضده الثاني"، بهذا المخزن لم يقل له هذا الأخير غير أنه اشترى المهمات فتكون جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة غير متوافرة الأركان ذلك أنه ليس في أقوال المدعى المدني ما يفيد أن المتهم الأول دخل العقار وليس في أقوال المتهم الثاني وهي لم تتضمن تهديدا ما يمكن أن يفهم منه أنه كان على استعداد لاستعمال القوة إذا اقتضى الحال ذلك " . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم أن دخول العقار إنما كان في غيبة الطاعن ، وكان المفهوم أن القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء ، لما كان ما تقدم وكان الحكم قد استخلص مما أورده استخلاصا سائفا أن المطعون عليهما لم يقصدا إلى منع حيازة الطاعن بالقوة وكان من شأن ما أورده في ذلك أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه الطعن يكون على غير أساس متعيئا رفضه موضوعا .

جاسة أول ما يوسنة ١٩٥٦

برياسة السيد وكيل المحكة مصطفى فاضل وبحضور السادة : محمود ابراهيم اساميل ، ومحمود
عبد مجاهد، وعبد محمد - ائين - وفهم يسى الجندى المستشارين .

(١٩٥)

القضية رقم ٨١ سنة ٢٦ قضائية :

حكم . تسببه . ضرب . إغفال الحكم بيان مدة علاج المحنى عليه . لإشارته إلى تقرير الطبيب
الشرعى الذى تضمن أن الإصابة أعجزته عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوما . لا قصور .

إذا طبقت المحكة فى حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات فلا
يكون قد شاب أسباب حكمها القصور إن هى لم تذكر مدة عجز المحنى عليه عن
أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت فى حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبى
الشرعى من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير
الطبى نفسه الذى أشار إليه الحكم وأورد مضمونه يبين منه أن الإصابة أعجزت
المحنى عليه عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوما .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : شرع فى قتل عبد الفتاح خليل
الشاهد عمدا بأن طعنه بآلة حادة سكين فاصدا من ذلك قتله فأحدث به
الاصباة الموصوفتين بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل
لارادته فيه هو صرعة إسعاف المحنى عليه وتداركه بالعلاج . ثانيا : أحدث بها نم
خليل الشاهد الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لمعالجها مدة لا تزيد
على عشرين يوما ، وطليت بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٥ من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
جنايات الجيزة لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ٢٤٢ من قانون العقوبات

فقررت غرفة الاتهام بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٥ إحالته إليها لمعاقبته بالمواد سالفه الذكر . وقد ادعى عبد الفتاح خليل الشاهد بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنائيات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٦ و ٢/٣٠٤ و ٣٨١ و ٢/٣٨٢ ج من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات باعتبار واقعة الشروع فى القتل المسندة الى المتهم جنحة معاقبا عليها بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات وبمعاقبية المتهم محمود بيومى عبد المولى الشيخ عما أسند إليه بالهيس مع الشغل لمدة سنتين وبالإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى عبد الفتاح خليل الشاهد مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعلمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور فى التسبيب إذ قضت المحكمة باعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات من غير أن تستظهر فى حكمها أن الجرح ترتب عليه عجز المجنى عليه مدة تزيد على عشرين يوما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند ضمن ما استند إليه فى إدانة الطاعن إلى ما جاء فى التقرير الطبى الشرعى عن موضع الإصابة ونوعها وبيان الآلة المستعملة فى إحداثها مما يطابق تصوير المجنى عليه للحادث ، وأورد ما جاء فى هذا التقرير من أن الإصابة هى جرح طعنى نافذ بأعلى البطن من الجهة اليسرى وجرح قطعى بالأصبع الخنصر باليد اليسرى وأن إصابة البطن طعنبة بالآلة صلبة ذات نهاية حادة (مدببة) ويبين من هذا التقرير أن الطبيب الشرعى أوقع الكشف على المجنى عليه عبد الفتاح خليل الشاهد فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣ وقرر أن حالته لا تعتبر نهائية بعد لعدم التئام جزء من الشق الجراحى الموصوف بمقدم البطن ، ثم أعاد الكشف عليه فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ و ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وقرر

في المرتين أنه لم تمض بعد المدة الكافية لاعتبار إصابة البطن قد شفيت نهائياً — ثم أوقع الكشف عليه بعد ذلك في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٤ وقرر أنه شفى من إصابته بدون تخلف عاهة مستديمة نظراً لالتئام الجروح وعدم تخلف أعراض عنها — لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ طبقت في حق الطاعن المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات لا يكون قد شاب أسباب حكمها القصور إن هي لم تذكر مدة عجز المحني عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعى من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة ، وما دام التقرير الطبي نفسه الذى أشار إليه الحكم وأورد مضمونه يبين منه أن الإصابة أعجزت المحني عليه عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً وبذلك يكون للحكم سند ثابت في الأوراق — لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب قصور في التسييب كذلك إذ استند في إدانة الطاعن إلى أقوال كل من على عبود وعبد الوهاب خليل وحلبى عباس من غير أن يذكر مؤدى شهادة كل منهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد الأدلة التى استند إليها في شتمها والتي من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها — أورد مضمون هذه الأدلة في قوله "إن الواقعة قد ثبتت في حق المتهم بيومى عبد المولى الشيخ (الطاعن) ثبوتاً قاطعاً من شهادة المحني عليه عبد الفتاح خليل الشاهد وقد جاءت أقوال كل من فهم عبد المجيد وعلى عبود اسماعيل الشاهد وعبد الوهاب خليل تؤيد صحة أقوال المحني عليه ، إذ أخبرهم عقب إصابته بأن المتهم محمود عبد المولى الشيخ هو الذى طعنه بالسكين" وفي قوله "بعد أن أورد مضمون أقوال المحني عليه فسارع العمدة حلبى عباس الشاهد وسأل المحني عليه عبد الفتاح خليل الشاهد فأجابته بأن المتهم محمود بيومى عبد المولى الشيخ هو الذى أحدث به الإصابة بأن ضربه بسكين في جانبه" ولما كان فيما أورده الحكم بيان كاف لمضمون ما شهد به كل شاهد من شهود الاتبات الذين اعتمد على أقوالهم في إدانة الطاعن فإن ما ينمى على الحكم لا يكون له محل . وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسين ، وفهم يسى الجندي المستشارين .

(١٩٦)

القضية رقم ٧٧ سنة ٢٦ القضائية :

قضى . طعن . أحكام لايحوز الطعن فيها . الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن
فيه بطريق النقض . غير جائز .

الطعن بطريق النقض في الحكم الذى صدر قبل الفصل في الموضوع والذى
لم يثبت عليه منع السير في الدعوى لا يكون جائزا . ومن ثم فلا يحوز الطعن في الحكم
الإستئنافى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بدم قبول المعارضة مادام
باب استئناف الحكم السالف الذكر الصادر في الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم
إعلان المتهم به .

ذئوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل السيد
السعيد عامر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه وعدم مراعاة اللوائح
بأن لم يثبت خلو الطريق أمامه وهو يقود سيارة نقل بسرعة مفرطة دون أن يستعمل
آلة التنبيه فاصطدمت السيارة بالجنى عليه فأصيب بالجروح الموصوفة بالتقرير
الطبي والى أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقد
ادعى سيد أحمد سليمان عامر بحق مدنى قبل المتهم وشركة الكوكاكولا وطلب
القضاء له عليهما متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . ومحكمة
الحسنية الجزئية قضت بحضوريه عملا بمادة الإنهاك بحبس المتهم ستة شهور

مع الشغل وكفالة عشرة جنيتات لوقف التنفيذ وبالزامه وشركة الكوكاكولا بالتضامن بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع الزامهما بالمصروفات المدنية ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة

فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم رغم صدوره حضوريا والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٩ بعدم قبول المعارضة شكلا فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطعن وارد على الحكم الاستئنافى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بعدم قبول المعارضة فى الحكم الصادر بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٤ فى موضوع الدعوى فى غيبته المتهم (الطاعن) والمعتبر حكما حضوريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ولما كان الثابت من مفردات القضية التى أمرت هذه المحكمة بضمها أن الاستئناف المرفوع من المتهم مقصور على الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة وكان باب استئناف الحكم السالف الذكر الصادر فى الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم إعلان الطاعن به كما هو مقتضى المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية فان الطعن بطريق النقض فى الحكم المطاعون فيه الذى صدر قبل الفصل فى الموضوع والذى لم يبين عليه منع السير فى الدعوى لا يكون جائزا .

وحيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٩٧)

القضية رقم ٣٢٤ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) إستئناف . معاده . متى يبدأ . التمسك بعدم اعلان الحكم النهائي لا يحل له مادام قد حوّل فيه فعلا . م ٤٠٦ أ . ج .

(ب) إستئناف . اجراءات . حكم . إثبات عكس الثابت بمحضر الجلسة والحكم بشأن تلاوة تقرير التخصيص والنطق بالحكم بجلّسة علنية . لا يقبل إلا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

(ج) اجراءات . وجود خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التخصيص من أعضاء المحكمة . لا صوب .

(د) حكم . التوقيع عليه . من يوقع على الأحكام م ١٣١٢ ج .

١ - معاد الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بأن الحكم النهائي لم يعلن للتمم ما دام قد ثبت أنه عارض فعلا ف هذا الحكم .

٢ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التخصيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم لإثبات عكس ذلك إلا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

٣ - إن وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

٤ - التوقيع على الأحكام بعد تحريرها إنما يكتفى فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكاتب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يدد الأشياء الميينة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لمصلحة الأموال المقررة بأن لم تكن سامت إليه إلا مل وجه الوديعة لحراستها فاختمها اضرارا بالحاجز ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ابنوب الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام . بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، والمحكمة المذكورة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة أسبوط بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد بلا مباريف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه التصور ، ذلك بأن الطاعن قدم للمحكمة شهادة صادرة من طبيب تفيد أنه كان مريضا من قبل اليوم الذي حدد لنظر معارضته ، وأنه ظل كذلك حتى اليوم الذي قرر فيه بالاستئناف ، إلا أن المحكمة أطرحت هذه الشهادة بمقولة بأنها غير جدية ولا تطمئن إليها دون أن تبين الأسباب التي بنت عليها عقبتها في ذلك .

وحيث إنه لما كانت محكمة الموضوع قد ناقشت العذر الذي تقدم به الطاعن في حدود ما لها من سلطة تقدير ما يبدى أمامها من أعذار ، وتحدثت عن الشهادة الطبية التي استند إليها وقالت إنها تطرحها لأنها غير جدية في نظرها ولا تلمن إليها وليست جديرة بثقتها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل أثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو أن الحكم أخطأ في القانون ، إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرغمه بعد الميعاد ، مع أنه ثابت من الشهادة الطبية التي قدمها أنه كان مريضا في يوم نظر المعارضة ومن ثم فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي يبدأ من تاريخ علمه رسميا بصدوره وهو لم يعلم بذلك إلا في اليوم الذي قرره فيه بالاستئناف ، هذا فضلا عن أنه لم يعلن بالحكم النهائي ، وبذلك يكون ميعاد المعارضة فيه ممتدا وبالتالي موعده الاستئناف أيضا .

وحيث إنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد اطرحت عذر الطاعن بالمرض فيكون ميعاد الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان لا محل للاحتجاج بأن الحكم النهائي لم يعلن للطاعن طالما قد ثبت أنه عارض فعلا في هذا الحكم ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بهذين الوجهين .

وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والخامس من الطعن هو أن الحكم يخفى على إجراء باطل ، إذ أن تقرير التلخيص لم يتل بالجلسة ، يؤدي ذلك التحقيق الذي أجراه المفتش القضائي وما ورد بحضر الجلسة من أن عضو اليمين هو الذي تلا التقرير على خلاف ما أثبت بالحكم من أن رئيس الجلسة هو الذي تلاه هذا إلى أن الحكم لم ينطق به في الجلسة العلنية ، بل سابه رئيس الهيئة للكتاب وهو ما يستطيع الطاعن اثباته بشهادة الشهود ، وأن مسودة الحكم لم يوقع عليها عضو الدائرة التي أصدرته .

وحيث أنه لما كان يبين من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى، وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية، فلا يقبل من الطاعن اثبات عكس ذلك إلا باتباع إجراءات الطعن بالتزوير وهو ما لم يقيم به، وكان ما يشير إليه الطاعن من وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا التقرير من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا — لما كان ذلك وكان التوقيع على الأحكام بعد تحريرها إنما يكتفي فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين يكون غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه السادس هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع، ذلك بأنه قدم للمحكمة طلبا مكتوبا قبل النطق بالحكم لاحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات واقعة مرضه بالبيئة إذا لم تظمن إلى الشهادة الطبية التي قدمها ولكن المحكمة التفتت عن طلبه هذا ولم ترد عليه .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات واقعة مرضه — لما كان ذلك، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للرافعة أو الرد عليه ما دامت المرافعة قدمت أمامها وحجزت القضية للحكم، فإن ما يمتاها الطاعن بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث أنه من كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود عبد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٩٨)

القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢٦ القضائية :

• بيان • إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل الحصول على الترخيص • الحكم بالإزالة صحيح • القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ •

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذى يفيد قيامه بالأعمال والالتزامات التى أوجبهها القانون — فانه إذ قضى بإزالة الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أنشأ البناء الميبن بالمحضر دون ترخيص على أرض قابلة للتقسيم ولم تقسم وطلبت عقابه بالمادتين ١٨ و ١ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ والمادة ١٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . نظرت محكمة جنح الرمل الجزئية هذه الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة قرش والإزالة على نفقته ومائة قرش للبلدية والمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الترامة وبالغائه بالقسم للإزالة بغير مصروفات . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة اسكندرية الابتدائية لتعكم فيها مجددا دائرة استئنافية أخرى . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية أخرى قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور ذلك بأن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالتقسيم ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمباني والذين طلبت النيابة تطبيقهما لا يتصان على الإزالة كحكم عام وإنما فرض الشارع هذه العقوبة عند مخالفة مقاسات البناء أو إبعاده أما التأخير في اتخاذ إجراءات طلب الرخص فلم يجعل الشارع الإزالة عقوبة له ، أما وجه القصور فهو أن نقض الحكم لأول مرة كان أساسه أن محكمة الموضوع لم تبحث وجه مخالفة الطاعن للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ثم جاء الحكم المطعون فيه معيبا بهذا العيب نفسه ، هذا إلى أن الطاعن أبدى للحكمة أنه غير مكلف بإنشاء التقسيم وأن المسئول عن ذلك هو مالك الأرض دون من يشترى منها جزءا لبنائه ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع كما لم يعن بالرد على ما دفع به الطاعن من أن القانون يفترض حصول الموافقة على طلب التقسيم بعد مضي ستة شهور على تقديم الطلب الخاص بالتقسيم دون رد مما يستفاد منه أن الأمر ليس فيه جريمة بالنسبة إلى الطاعن ولا سيما وقد ثبت للحكمة من التحقيق الذي أجرته أن مالك الأرض تقدم فعلا بطلب تقسيمها وصدر مرسوم باعتبار التقسيم ، وأن المادة ١٣ تعتبر الرخصة أعطيت إذا لم يصدر قرار في مدى ٤٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب ولا محل بعد ذلك لانتذار الطالب بمضي المدة المنصوص عليها في القانون لأن هذا الإجراء لم يكن له من أثر لعدم صدور المرسوم ، وعلى ذلك لا يكون فيا وقع من الطاعن جريمة .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله من أن المتهم " الطاعن " أقام بناء غرفتين بدون ترخيص من الجهة المختصة على أرض قابلة للتقسيم ولم تقسم ، واستند في ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن على ما دونه مهندس المنتظم في محضر ضبط الواقعة وما شهد به أمام المحكمة .

وحيث إن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء الذي رفعت الدعوى على الطاعن لمخالفة أحكامه تنص في فقرتها الثانية على أنه يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المذكور ، كما تنص المادتان ١٢ ، ١٣ على الالتزامات والأعمال التي ألزم الشارع بها المقسم والمشتري والمستأجر أو المستفيع بالحكر ، وبعد ذلك وردت المادة ١٤ تنهى عن إقامة أى مبنى على قطعة أرض قبل إتمام الأعمال والقيام بالالتزامات المشار إليها في المادة ١٢ المذكورة ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذى يفيد قيامه بالأعمال والالتزامات التى أوجبها القانون وكانت المادة ٢٠ تنص على وجوب هدم الأعمال المنشأة بالمخالفة لأحكام المادتين ١٢ ، ١٣ المذكورتين ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن اقتصر على إنكار اتهمته ولم يبد للمحكمة دفاعا مما أشار إليه في طعنه حتى كان يصح له أن يعيب على المحكمة عدم ردها عليه ، وأنه لم تثبت كذلك من التحقيقات التى أجرتها المحكمة أن مرسومها صدر قبل إنشاء ما أقامه الطاعن من مبان ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة النقض إنما نقضت الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ فيما قضى به من إلغاء الإزالة دون أن يتحدث عن مخالفة ما أوجراه الطاعن للقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ — وكان الحكم المطعون فيه بالظن الحالى قد تدارك هذا القصور وقضى بالإزالة فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإزالة الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطييبا سليما ، ولا شئ فيه من القصور الذى يدعيه الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٩٩)

القضية رقم ٣٤٢ سنة ٥٦ القضائية :

- (أ) دفاع . إجراءات . محكمة الجنايات . قصير المتهم فى إعلان شهود التفتى طبقا للسادة ١٨٦ ج . . . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لا إخلال بحق الدفاع .
- (ب) تحقيق . وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التى تقع بدائرة المحكمة الكلية .
- (ج) تحقيق . محضره . تحريره . متى يجوز نذب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق .

١ — إذا قصر المتهم فى إعلان شهوده كما تقضى بذلك المادة ١٨٦ من قانون الإجراءات ، مع ما كان فى الوقت من فسخه فلا جناح على المحكمة إذا لم تجبه إلى طلب التأجيل لإعلانهم .

٢ — وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها .

٣ — يجوز فى حالة الضرورة نذب من عدا كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق وتقدير هذه الضرورة . وكول لسلطة التحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : مع آخر حكم عليه : أحرزا جواهر مخدرة « حشيشا » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الانهاام إحالتهما

إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٧٣ و ٢٠١/٣٣٠-٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ واليوند ١٢ من الجدول أ الملحق به فصدر قرارها بذلك ولدى نظر الدعوى دفع المتهم ببطلان إذن التفتيش . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملاً بالمواد ١٧٣ و ٢٠١/٣٣٠-٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول أ الملحق به بمعاقبه حسين يوسف صالح الشهير بجنش بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاث آلاف جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن الاخلال بحق الدفاع والخطأ في القانون والبطلان ذلك بأن الطاعن طلب إلى النيابة أن تسمع شهادة الجيران الذين شاهدوا واقعة الضبط ، فلم تجبه إلى هذا الطلب ، فتقدم إلى غرفة الاتهام بأسمائهم ومحال إقامتهم وبيان بموضوع شهادتهم ، لكنها لم تكلف النيابة باعلانهم ، فعاد يكرر هذا الطلب بمجلسة المحاكمة ، ودها المحكمة إلى استدعاء هؤلاء الشهود لنفس اليوم أو لليوم التالى ، فرفضت بدعوى أنه قصر في تنفيذ قرار غرفة الاتهام الصادر بالتصريح له بتقديم قائمة بأسماء شهوده وبيان الوقائع التى يشهدون بها مما يخالف الواقع ، كما أنه طلب إلى المحكمة أن تأمر بضم قضية لاثبات صلب تحمل المتهم الأول عليه أو التأجيل للإرشاد عن رقمها أو التصريح له باستخراج صورة منها فرفضت بمقولة إنه كان في مكنه استخراج صورة رسمية من القضية وفاتها أن استخراج الصورة لا يكون إلا بتصريح منها . هذا إلى أنه دفع ببطلان إذن التفتيش ، أولاً لصدوره ممن لا ولاية له ، فقد أصدره وكيل النيابة الكلية بغير تفويض من رئيس النيابة ، وفي غير حالات الضرورة ، ورغم وجود وكيل النيابة المختص في عمله . وثانياً لصدوره بناء على تحقيق أجراء وكيل النيابة دون أن يستصحب كاتباً من كتاب المحكمة ، بل إنه اتخذ من أحد الكونستبلات كاتباً للتحقيق مما يبطله وفقاً لنص المادة ٧٣ إجراءات ، وقد رفضت المحكمة هذا

الدفع بشقيه بأسباب خاطئة ، ولذلك كله يكون الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن قد أخل بحقه في الدفاع وأخطأ في القانون وبني على إجراء باطل مما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد كل ثبوت عناصرها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها لما كان ذلك وكانت المادة ١٨٦ إجراءات تنص على أن " يمان كل من الخصوم شهوده الذين لم يدرجوا في القائمة السابقة على يد محضر على نفقته مع إيداع مصاريق انتقامهم قلم الكتاب " وكان الطاعن قد قصر في اتخاذ هذا الإجراء مع ما كان في الوقت من نسعه فلا جناح على المحكمة إذا لم تجبه إلى طلب التأجيل لإعلانهم ولا يغير من ذلك ما ادعاه من أنه تقدم بقائمة بأسمائهم إلى غرفة الاتهام طبقا للمادة ١٨٥ إجراءات ما دام القانون قد رسم في المادة ١٨٦ إجراءات الطريق لتدارك ما فات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب التأجيل لضم قضية تدل على سبق وجود مشاجرة بينه وبين المتهم الأول بقوله إنه لم يرشد عن رفقها حتى يمكن الاستدلال عليها وقد أنكر المتهم الأول وجود مثل هذه القضية وكان في وسع الطاعن إن كان يحتمل في دعواه أن يستخرج شهادة رسمية منها ، وكان فيا رده الحكم ما يكفي لتبرير رفض طلب التأجيل وكان الطاعن كما يبين من دعواه التي أثبتتها الحكم طرفا في الخصومة المدعاة فقد كان يستطيع الحصول على الشهادة التي قال عنها بغير حاجة إلى تعريض من المحكمة وهو لم يفعل . ولما كان وكلاء النيابة الكلية الذين يمثلون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة الكلية في دائرة اختصاص النيابة الكلية كما حدث في هذه الدعوى يكون صحيحا صادرا ممن

علاكمه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الإجراءات العجبة وكان يجوز في حالة
الضرورة تدب من مدا كآب المحكمة لتدوين محضر التحقيق وكان تقدير هذه
الضرورة موكولا لسلطة التحقيق وكان الحكم فيما أورده ردا على الدفع بطلان
محضر التحقيق السابق على إذن التفتيش لعدم تحريره بمعرفة أحد كآب المحكمة .
قد سلم بهذا النظر ولم يأخذ على سلطة التحقيق شيئا فيما قدرته من ضرورة دعائها
إلى هذا الإجراء كما أن الطاعن لم يدع أن ما جاء بالمحضر يخالف ما أملاه وكيل
النيابة فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ويكون الطعن برمته على غير أساس .
متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور الدادة : حسن داود ، ومحمود : مجاهد ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المنتشرين .

(٢٠٠)

القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٢٥ القضائية :

أسباب الإباحة وموانع الحجاب . دفاع شرعى . نزاع على رى . المدافعة عنه باستعمال القوة . لا نصح .

إذا كان كل ما وقع من المجنى عليه حسب أقوال المتهم هو محاولة تغيير مجرى مياه لمنعه من رى أطيانه فإن اعتداء المتهم لرده عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا .
معن المال إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - عبد السيد عبد العزيز الحكيم (الطاعن) .
٢ - عبد الله على المغربى . ٣ - عبد الله على داود بأنهم الأول : ضرب عمدا أنور عبد العظيم عمران بعضا على عينه اليمنى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي خافت له عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد ما كانت تتمتع به هذه العين من قوة الإبصار . والثانى : ضرب عمدا المجنى عليه سالف الذكر فأحدث برأسه الإصابتين الموصوفتين بالتقرير الطبى الشرعى والثنتين استغرق شفاؤهما مدة لا تزيد على عشرين يوما . والثالث : ضرب عمدا زكريا عبد الله عمران فأحدث به أسفل عينه اليمنى الإصابة الموصوفة بالكشف الطبى والتي تقرر لمعالجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطالب إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول بالمادة ١/٢٤٠ والثنائى والثالث بالمادة ١/٢٤٣ من قانون العقوبات فصدر قرارها بذلك . وادعى أنور عبد العظيم

عمران بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم الأول .
ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة عبد السيد
عبد العزيز الحكيم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه أن يدفع للدعى بالحق
المدنى أنور عبد العظيم عمران ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف
٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وبحبس كل من عبد الله على المغربى
وعبد الله على داود شهرا واحدا مع الشغل . فطعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد
أخل بحق الطاعن فى الدفاع ، ذلك بأن المحكمة قد التفتت عن طلبه استدعاء
أحد أطباء العيون لمناقشته فيما جاء بالكشوف الطبية المقدمة ، وهل إصابات
العين يخيم عنها فقد الابصار أو أن ضبور مقلة العين وانخفاض ضغطها يرجع إلى
فقد الابصار قبل الحادث ، فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب واستندت إلى
أسباب قاصرة مع أن الطلب يتعلق بمسألة فنية يتعين الرجوع فيها إلى رأى
خبير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر
القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها
استخلاصا سائفا ، ثم عرض للطلب المشار إليه فقال " كما طلب الدفاع إعلان
أحد الأطباء الاختصاصيين فى العيون للكشف على -الة مقلة عين المجنى عليه
الأول ومعرفة إن كان فيها ضعف سابق فى الابصار من عدمه ، ولا ترى
المحكمة عملا لإجابة هذا الطلب لأن تقرير الطبيب الشرعى واضح وضوحا كافيا
بأن عين المجنى عليه المذكور قد فقدت جميع ما كانت تتمتع به تلك العين من
إبصار قليلا كان أم كثيرا " ، ولما كايين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة
أن الحاضر مع الطاعن لم يجزم بأن العين كانت نافذة الابصار قبل وقوع الحادث

وإنما قال "إن العين فاقدة الابصار لأنه لم يرد في الكشف أنه حدثت أى ضربة في مقلة العين وطالب احتياطيا استدعاء طبيب عيون لمناقشته ، وكانت المحكمة قد بينت السبب الذى من أجله رفضت الطلب وهو أخذها بما انتهى إليه تقرير الطبيب الشرعى من أن المجنى عليه تخلفت لديه بسبب إصابة منطقة العين اليمنى عاهة مستديمة هى فقد ما كانت تتمتع به من إيبصار ، وأن تقدير النسبة المثوية للعاهة متعلو بسبب عدم معرفة قوة إيبصار العين قبل الإصابة ، وكان هذا السبب من شأنه أن يبرر ما رأته من عدم لزوم استدعاء طبيب عيون لمناقشته ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم شابه القصور في البيان ذلك بأن الطاعن تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، والحكم في رده على ذلك قال إنه "قول ساقه الدفاع دون أن يقدم ما يدعمه أو يؤيده" مع أن أقوال زكريا عبد الله عمران صريحة في أن الساقية يملكها أفراد عائلة بهنسى التى يستأجر منها الطاعن الأرض التى يزرعها وأن في محاولة المجنى عليه منعه من الرى اعتداء على حقه .

وحيث إنه لما كان القانون يشترط في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لإبادة استعمال القوة دفاعا عن النفس أن يكون استعمالها لازما لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوبا عليها في القانون ، كما اشترط في الفقرة الثانية من هذه المادة لإبادة استعمال القوة دفاعا عن المال أن يكون استعمالها لازما لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواضع التى حددتها تلك المادة من قانون العقوبات ، وكان كل ما وقع من المجنى عليه حسب أقوال الطاعن إذا صحت هو محاولة تغيير مجرى مياه لمنعه من رى أراضيها — لما كان كل ما تقدم ، فإن اعتداء الطاعن لردّه عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن المال إذ ليس التراجع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما من القصور .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيّنا رفضه موضحا .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن دارد . وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصلحى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأمدوكى كامل المستشارين .

(٢٠١)

القضية رقم ٤٠٣ سنة ٢٦ القضائية :

تزوير . تقليد . إثباته . اعتراف المتهم بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة لتتم المقلد . غير لازم لإجراء المضاهاة .

لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة لتتم المقلد ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائفة التى أوردتها الى ثبوت الجريمة فى حقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأهما : أولا - قلدا علامة لإحدى مصالح الحكومة " ختم سلخانة الفيوم بأن أعدا ختما على صوره واستعملا الختم المذكور بأن وضعا بصماته على لحوم مذبوحة خارج السلخانة وعرضاها للبيع مع علمهما بهذا التقليد . وثانيا - عرضا للبيع شيئا من أغذية الإنسان " لحوما فاسدة " مع علمهما بذلك ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات و٢ و٨ و٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و١ و٧ من لائحة السلخانات و٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات الفيوم بعد أن نظرت الدعوى قضت بحضورها بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢

من قانون العقوبات . بماقية كل من محمد السيد حسنين و ابراهيم خليل النفي بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمتين معا . فظن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

وحيث إن من الطعن هو أن الحكم بنى على إجراءات باطلة ، وشابه قصور في البيان ، ذلك بأن بصمة ختم السلخانة أخذت في غير حضور الطاعن أو حضور من يتوب عنه وأن المضاهاة لم تجر على بصمة ختم السلخانة الصحيح وإنما على بصمة مأخوذة من لحوم مقول بأنها ذبحت داخل السلخانة ، وهى بصمة ينكرها الطاعن ولا تصلح أساسا للمضاهاة — هذا إلى أن المحكمة أسست قضاءها بالإدانة على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير برغم ما تضمنه من أن بصمة الختم الموجودة على اللحوم المضبوطة وجدت مشوهة وغير ظاهرة ورغم ما دفع به الطاعن من أنه لا شأن له بالجريمة التى اقترفها الطاعن الثانى والذي يجب أن يتحمل عبأها وحده ، والمحكمة ردت على دفاعه هذا ردا قاصرا مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى وأورد الأدلة السامعة على ثبوتها في حق الطاعن ، عرض لما إثاره بشأن ما أخذ من بصمات الأختام وكان أساسا للمضاهاة ورد عليه في قوله " وحيث إن المتهم الأول أسس دفاعه الموضوعى على أن البصمة التى اتخذت أساسا للمضاهاة التى أجراها قسم الأبحاث لا يمكن أن تعتبر مأخوذة من القالب الأصيل الذى لا يرتقى شك إلى صحته فبر أنه مما يدعو إلى الاستيناق من الإجراء الذى اتخذته المفتش البيطرى أنه أخذ العينة من لحوم ذبحت في السلخانة وختمت بختم صحيح ولا ريب في أن ما قرره المفتش في شأن ذلك مستمد من حقيقة مادية لا ريب فيها باعتباره المكلف بحفظ تلك الأختام داخل خزنة منتهى في الحائط في مكتبه الخاص وهو ما أكدته في تحقيقات النيابة ومما يقطع بتقليد الأختام المضبوطة على اللحوم المضبوطة ، أن المفتش

قرر أنها لأثني سنين أقل من خمس سنوات التي لا يباح ذبحها قبل هذه السن. وفي ذلك الدلالة الحاسمة على أنها إنما ذبحت خارج السلطنة وأن الأختام التي الصمقت بها ليست من قالب صحيح " كما رد الحكم أيضا على اعتراض الطاعن على ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فقال : " إن التقرير المذكور انتهى إلى أن بصمة الختم الموجودة على قطعة اللحم المضبوطة قد أخذت من قالب ختم آخر غير القالب المأخوذ منه بصمة المضاهاة " لما كان ذلك ، وكان القانون لم يجعل لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحم المضبوطة بحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائفة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقه ، لما كان كل ما تقدم ، وكان تشويه بعض كلمات بصمة الختم المقلد لا يمنع من التعويل في إثبات تقليده على تقرير المضاهاة ما دام أنه قد انتهى في نتيجته صراحة إلى قيام التقليد ، وكان ما يثيره الطاعن من انقطاع صلته بالمثل الذي ضببطت به اللغوم وأن الطاعن الثاني هو وحده المستول من الجريمتين المنسوب إليه اقترافهما هو دفاع موضوعي تستقل به محكمة الموضوع وقد أطرحته للأسباب السائفة التي أوردتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦

بإقامة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور المادة : حسن داود ، ومصطفى كامل ،
رحمهم الله محمد مجاهد ، والسيد أحمد ضيفي المستشارين .

(٢٠٢)

القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢٦ القضائية :

مسئولية مدنية . مدى مسؤولية الوالد عن الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر .

مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان في كنف والده ويقوم من ذلك مسؤولية حقترة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم تقوم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه ، أو إلى أن يفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الإخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض أنه إساءة تربية ولده أو على الأمرين معا ، على أن هذه المسؤولية المفترضة يمكن إثباته بحكمها وجب ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب لكي يتخلص من مسئوليته طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما يلبي من النية .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن الأول (المتهم) بأنه : وضع عمدا نارا في مبنى تربية شيين الكوم المسكون ، بأن سكب مادة قابلة للاحتراق (كيروسين) من خلال نافذة إحدى غرف النيابة على صوان من خشب (دولاب) بداخلها وأشعل فيها النار بنية إحراق اللجنة رقم ١٧٠٧ سنة ١٩٥٣ بندر شيين الكوم

المرفوعة ضده عن سرقة إحدى القضايا والتي كان محمدا لنظرها جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ فاحترق الصوان سالف الذكر وبعض الأوراق والقضايا التي كانت بداخله وثلاثة مكاتب على النعم المبين بالأوراق وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات . فصدر قرارها بذلك . وادعت وزارة العدل بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهم ووالده الحاج أحمد الدفراوى عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنه والمسئول عنه . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاوية المتهم السيد أحمد الدفراوى الشهير بخنثار بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمة المسندة إليه وإلزام الحاج أحمد الدفراوى بصفته وليا شرعيا على ابنه المتهم السيد أحمد الدفراوى بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى وزارة العدل على سبيل التعويض مبلغ ٤٨ جنيا و ٦٦٥ مليا والمصاريف المدنية المناسبة و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية . فطلعت وزارة العدل (المدعية بالحق المدنى) فى هذا الحكم بطريق التخص ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، إذ قضى برفض إلزام الوالد بصفته الشخصية بالتعويض عن فعل ابنه المحكوم عليه ووجه الخطأ أن وزارة العدل (الطاعة) تدخلت عند نظر جناية الحريق العمد المرفوعة ضد المتهم مدعية بحق مدني قبل والده عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ولده المتهم القاصر الذى يعيش فى كنفه طالبة تعويضها عما أصابها من ضرر بسبب هذا الحريق ، فقضت المحكمة لها بالتعويض قبل الوالد بصفته وليا شرعيا على المتهم ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأسست قضاءها برفض إلزام الوالد بالتعويض بصفته الشخصية على عدم ثبوت وقوع تقصير من جانبه ، مع أن هذا التقصير مفترض فى حقه طبقا

للمادة ١٧٣ من القانون المدني وكان عليه أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب كما ينبغي حتى يخلص من المسؤولية ، وهو إذا لم يفعل فإن الحكم يكون فيما قضى به في هذا الشأن قد خالف القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض دعوى التعويض المقامة ضد محمد الدفراوي والد المتهم بصفته الشخصية قال "وحيث إنه فيما يختص بمسئولية الوالد مسئولية شخصية فإن المتهم قد بلغ من العمر ما يزيد عن الثامنة عشر ، ومثل هذا الشخص وقد بلغ هذا السن يتمتع بشئ من الحرية في الغدو والرواح ولا يمكن تكليف والده بملازمته دائما وبكيفية مستمرة طوال الليل والنهار ، ومتى كان هذا هو الواقع فعلا فلا يمكن نسبة أى تقصير إليه في هذا الشأن وبانتفاء التقصير تكون الدعوى الموجهة إلى الوالد بصفته الشخصية على غير أساس ويتعين رفضها " ومؤدى ذلك أن الحكم مع تسليمه بأن المتهم لم يبلغ بعد سن الرشد ولم ينازع فيما أثبتته الحكم على لسان وكيل الطاعنة من أنه يعيش في كنف والده ورغم ما أثير حول سلوكه وما سجله الحكم من اتهاماته فإنه قد أقام قضاءه بالرضع على أنه لا يمكن تكليف والده بملازمة من كان في مثل سنه بكيفية مستمرة مما لا يمكن معه نسبة تقصير إليه ورتب على ذلك عدم مسئوليته. وهذا الذى بنى عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ، ذلك بأن مقتضى نص المادة ١٧٣ مدنى التى بنى عليها طلب التعويض يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان في كنف والده ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم تقم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه ، أو إلى أن ينفصل في معيشة مستقلة وهى بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الإخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين معا ، على أن هذه المسئولية المفترضة يمكن إثبات عكسها وعباء ذلك يقع على كاهل المسئول الذى يجب لكى يخلص من مسئوليته طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة

أويثبت أن الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية
وإذ كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه لم يسئ تربية ولده
لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما ذهب إليه قد أحل الوالد من
مسئوليته المفترضة عن الأعمال غير المشروعة التي ارتكبها ولده القاصر الذي يعيش
في كنفه دون أن يسلك في ذلك الطريق الذي رسمه القانون مما يهيئه ويوجب
نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية في شقها الخاص بمسئولية الولى الشخصية .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور السادة : حسن دارد، ومصطفى كامل،
ومحمد يس الجندى، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٠٣)

القضية رقم ٤١٩ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) حكم . تسية . عدم استخلاص المحكمة صورة الواقعة مما ورد ذكره على السنة بعض
الشهود . استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكات العقلية . صحيح .

(ب) قبض بدون وجه حق . فرار المجرم عليه بعد إتمام الجريمة من تلقاء نفسه أو بموافقة
الجاني وإرشاده . لا يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية . المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ ع .

١ - لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترأس في وجدان المحكمة أن
يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود ، وإنما يكفي
أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكات العقلية ، ما دام
ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

٢ - متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد
أو التعذيبات البدنية التي دين المتهمان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل
فرار المجرم عليه فلا يؤثر في مسؤوليتهما الجنائية أن يكون فراره قد حدث من تلقاء
نفسه أو بموافقة الجناة وإرشادهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - محمد حمد الله جابر و ٢ - علي عباس محمد

٣ - عبد الحميد علي عباس و ٤ - محمود علي عباس و ٥ - محمد علي عباس

بأنهم قبضوا مع آخرين مجهولين على عبد الموجود عبد السيد وحجزوه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وهددوه بالقتل . وعذبوه بالعذوبات البدنية فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . وادعى عبد الموجود محمد السيد بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات سوهاج نظرت الدعوى ثم قضت عملا بمادى الاتهام حضوريا للتهمين الأول والثانى وغيايبا للباقيين بمراقبة كل من محمد حمد الله جابر وعلى عباس محمد وعبد الحميد على عباس ومحمود على عباس ومحمد على عباس بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وبإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لعبد الموجود عبد السيد مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ونفقة جنيتها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن أدلة الثبوت التى ساقها الحكم المطعون فيه للاستدلال بها على صحة الواقعة لا تتفق فى حملتها أو فى تفصيلها مع أقوال المجنى عليه وشهوده ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعنين بانعدام الباعث على الجريمة إذ لا يمكن أن يكون تنفيذ الحكم المدنى على أخت الطاعن الأول سببا فى حق المتهمين — ومنهم الطاعنان — على المجنى عليه مادام هذا الأخير — وهو الدائن المحكوم له — كان بين أيديهم ، وكان بمجرد القبض عليه على استعداد لتحرير مخالصة عن الدين ، فلم يكن ثمة ما يبرر المضى فى إتمام الجريمة واقصائه فى مقارة بالجبل ، وترتيب حراسة عليه مدة اثنى عشر يوما ، وإذا كان الغرض من الخطف هو إرجاع المجنى عليه بالانابة ، فإنه لم يثبت أن أحدا من المتهمين أو من أقاربهم فاتح المجنى عليه أو أحد ذويه فى هذا الشأن ، ولا يعترض على ذلك بأن سرعة التبليغ عن جريمة الخطف حالت دون المطالبة بالانابة — لأن التبليغ ذاته مدعاة لخلاص من المجنى عليه بالقتل به ، وقد نوقش المجنى عليه فى هذه الاعتبارات

فمجز عن الرد عليها ، تمسك الدفاع بذلك كله ، وعرض له الحكم ولكنه رد عليه بأسباب تتجافى مع حكم المنطق ذلك لأن المجنى عليه كان مودعا في مكان خفي لا يعلم به أحد من رجال الإدارة أو من أقارب المجنى عليه مما كان يسهل معه على المتهمين الإجهاز عليه ، وقول الحكم بأن سرمة التبليغ عن الحادث حال دون اتصال المتهمين بمن كان المجنى عليه مودعا لديه لا أصل له في التحقيق ولم يقل به أحد من شهود الدعوى ولا المجنى عليه نفسه ، يضاف إلى ذلك أن الحكم أخذ بما قرره المجنى عليه من أنه كان في مغارة وفي حراسة مسلحة وأنه مع ذلك تمكن من الهرب بعد أن فك وثاقه وسار ليلا في أمكنة مجهولة حتى بلغ مسكنه — أخذ الحكم بهذا القول بالرغم من أن الواقع أنه لو كان المجنى عليه قد عاد إلى بيته فلا بد أن يكون ذلك بموافقة اللجنة وإرشادهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن المجنى عليه كان يداين فاطمة حمد الله جابر شقيقة المتهم الأول (الطاعن الأول) وزوجة الثاني (الطاعن الثاني) ووالدة باقي المتهمين في مبلغ ١٦٠ جنيتها ولما أعيته المطالبة بالدين لحا إلى القضاء لحكم له وشرع على الأثر في التنفيذ على أموال مدينته فأوقع الخبز على زراعة قطن وذرة وماشية ، خنز في نفوس المتهمين وأرغر صدورهم فأجمعوا رأيهم على الانتقام منه لحرأته في اقتضاء حقوقه التي خولها له القانون وانتهى بهم الرأي إلى التفكير في اختطافه وتعذيبه وتهديده ، ورسوموا لذلك خطة تقضى بأن يقوم أولهم محمد الله جابر لاستدراجه إلى مكان الجريمة لتنفيذ ما عقدوا العزم عليه وقد نفذ المتهم المذكور ما اتفقوا عليه وذهب يحاول استدراج المجنى عليه حتى ظفر به ليلة الجريمة وطلب منه مصاحبته لبعض الحديث فلما انفردوا بدأ المتهم الأول حديثه مع المجنى عليه عارضا عليه تسوية أمر الدين ، وطلب منه الموافقة على قبول مبلغ مائة جنيه على أن يؤجل الباقي إلى ميسرة ، وكان الفصد الذي رعى إليه المتهم من هذا الحديث هو بث الطمأنينة في نفس المجنى عليه ، وكان له ما أراد فأمن الأخير جانبيه وأخذ في مناقشة العرض الذي تقدم به واستمر الحديث بينهما حتى بعدا عن المكان الذي تركا فيه عم المجنى عليه وابن عمه ولما وصل المتهم الأول والمجنى عليه إلى مكان الجريمة بدأ الشر

واضحاً ومفاجئاً من المتهم الأول الذى أمسك بخناق المجنى عليه على حين غرة وبادره بالسب المذعج لجرأته فى توقيع الحجز على أموال أخته ، وكأنما كان هذا السبب لإشارة الهجوم لباقي المتهمين الأربعة الآخرين الذين خرجوا من مكبهم داخل الزرعة وانقضوا على المجنى عليه وعاجله المتهم الثانى بضربة من عصاه أصابت مقدم رأسه وثنى عليه المتهم الثالث بعضاً ، أصابت جانب رأسه الأيمن ثم ماليت أن ضربه المتهم الرابع بعضاً على عضده الأيمن وأسرع المتهم الأول والحامس إلى عصب هينى المجنى عليه وكم فيه بملأه التى كان يضعها على كتفه وربطاً فوقها حبلاً وكان هذا الاعتداء الفادر المفاجئ مما ألبم المجنى عليه وبث فى نفسه الرعب وأصابه بذعر ، إذ أدرك أن منيته قد حانت . فعرض عليهم فى خوف ورجاء أن يخلوا سبيله على أن يتنازل لهم عن الدين ، ولكن رغبة المتهمين فى الانتقام كانت أقوى من رغبتهم فى التخلص من الدين فلم يستمعوا إلى رجائه وقادوه معصوب العينين مكبهم القم إلى الجبل القريب من مكان الجريمة حيث ساءوه لأشخاص لم يتبينهم المجنى عليه ولم يعرفهم بسبب عصب عينيه ولم يميز لغة تفاههم وقام بعض المتهمين بإيثاق كتفيه بحبل من الليف ثم قاده القوم الذين استاءوه على حمار وساروا به فى الجبل مسافة طويلة حتى وصلوا إلى مغارة وضعوه بها وقاموا على حراسته وهو على حاله معصوب العينين مكبهم القم موثوق الكتفين . وكان حراسه هؤلاء يناولونه فى الحين بعد الحين بعض كسرات الخبز ويسقونه الماء ، ويبقى المجنى عليه يعانى ما هو فيه من كرب وبلاء طول خمسة عشر يوماً ، ولما أن كانت ليلة ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أحس بحراسه وقد غرقوا فى نومهم وعلا غطيظهم فقام من مكانه محاذراً وابتعد عن المكان الذى وضع فيه ، وكان يتوهم أن يعتذر لهم إذا ما استيقظوا وأحسوا ببعده عنهم بأنه رغب فى قضاء حاجة ، ولكن القوم لم يحسوا به فشجعوه ذلك على الفرار ، وأمعن يحث خطاه مبتعداً عن مكان أسره وكلما بعدت الشقة بينه وبين أسرته قوى ذلك من عزه فضعف سيره ، وكان خلال ذلك يحاول جاهداً أن يفك وثاقه وأن يزيل المصاية من فوق وجهه فتجح فى ذلك وأسرع يعدو فى الطريق ، فلما بدأ ضوء القمر تبين مكانه ، فإذا به على مقربة من بلدة المالوانية وهناك

عرف الطريق التي يسلكها إلى بيته ، فاتخذ شاطئ ترعة الكسرة ميمما ناحية النجع فوصل إليه مع الفجر حيث لقيه في مدخله الخفير عبد الموجود عبد محمد حسن وكان الإعياء قد حل به كما كان الخوف من أن يكون أحد من أسريه في أثره مما حدا به إلى مطالبة الخفير الإسراع به إلى داره ليستريح بها ، ففعل الخفير وصحبه وبقى معه في داره حتى أشرقت الشمس ثم قاده إلى نائب العمدة وأبلغه بما وقع له ، ثم أورد الحكم على ثبوت وقوع الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجني عليه وباقي شهود الإثبات والمعاينة وقرار الطبيب الشرعي واستعراف الكلب البوليسي على الطاعن الأول عندما شتم العصا التي ضبطت في مكان الحادث وما دل عليه فحص البقع الدموية التي وجدت في ذلك المكان من أنها من ذات فصيلة دم المجني عليه ، ولما كانت هذه الأدلة التي أخذ بها الحكم وعول عليها في إدانة الطاعنين سائغة مقبولة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، وكان لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة ببعض الشهود ، وإنما يكفي أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكمات العقلية ، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد علمت في معرض بيان الواقعة الباحث على ارتكاب الجريمة تمليلاً مقبولا ، وكان الباحث مع ذلك ليس ركا من بين أركان الجريمة ، فلا يؤثر في سلامة الحكم ولا في قيمة أدلة الإدانة المهيئة فيه أن يكون الحكم قد أخطأ في استخلاص الباحث على فرض قيام هذا الخطأ ، ولما كان الواضح من الحكم أن جريمة القبط بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيبات البدنية التي دين الطاعنان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المجني عليه فلا يؤثر في مسئولتهما الجنائية أن يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة اللجنة وإرشادهم — لما كان كل ما تقدم ، فإن ما ينهض الطاعنان في طعنهما لا يكون في واقعه إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على قدر أساس متعيناً رافضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٢٠٤)

القضية رقم ٤٤٦ سنة ٢٦ القضائية :

- (١) دفاع . عدم تمسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقامه بالرافضة . فيها . التي على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يحل له .
- (ب) حكم . تسببه . وقوع خطأ مادي فيه . لا يبيحه .

١ - متى كان المتهم لم يتمسك بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وتختلف المجنى عليه عن حضورها وترافع المتهم في الدعوى دون إشارة منه إلى طلب مماع المجنى عليه أو الاطلاع على الأوراق التي تبث دفاعه مما يفيد تنازله . الضمى من هذا الدفاع فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .

٢ - ما يقع في الحكم من خطأ مادي لا يعتد به ولا يبيحه أو يقدح في سلامته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المحجوزات الميمنة الوصف والقيمة بالحضر المملوكة له والمحجوز عليها قضائياً لصالح أم كلثوم عبد الرحمن عثمان إضراراً بها وكانت لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح أبو تيج الجزئية قضت غيابياً عملاً بما دلت الإتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل .

٢٠٢ (١٨) ج

بمقتالة ٢٠٠ قرشا لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه
والمحكمة المذكورة قضت مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات
يقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت
بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم
نهائيا بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة
أسيوط الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف
وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المفضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم
بلا مصروفات . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن معنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون إذ قضى بإدانة الطاعن بجرمة التهديد في حين أن المجز أصبح كأن لم يكن
لمضى أكثر من ستة شهور من آخر تاريخ محدد للبيع وهو ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣
إلى التاريخ الذي حدد أخيرا للبيع وهو ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٤ — خلافا
لما تقتضيه المادة ٥١٩ من قانون المرافعات .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن
في الخمس براءة المتهم لأن المجز ترفع في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ولم يحصل البيع
إلا في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٤ أى أنه قد مضى نحو تسعة شهور بين المجز والبيع
فيعبر المجز كأنه لم يكن — وأصدرت المحكمة قرارا بتأجيل النطق بالحكم بلجنة
٤ من أبريل سنة ١٩٥٥ ثم أمرت بفتح باب المرافعة بلجنة ٢٥ من أبريل
سنة ١٩٥٥ لحضور المتهم وكلفت النيابة بإعلانه — وفيها أصدرت المحكمة قرارا
بتأجيل النطق بالحكم بلجنة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٥ ومرة أخرى أمرت المحكمة
بفتح باب المرافعة . وذكرت في أسباب هذا القرار أن المتهم دفع ببطلان المجز
استنادا إلى المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وأمرت بإعلان الجني عليها
بمقتضاها بتقديم أوراق المجز وحددت لفظر الدعوى جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٥

تم أجلت نظري الدعوى بجلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ لتنفيذ هذا القرار وفى هذه الجلسة الأخيرة حضر الطاعن مع محاميه ولم يتمسك بدفاعه السابق لإبدائه " والتس الحاضر عنه استمال الرأفة معه " ، لما كان ذلك وكان المتهم لم يتمسك بدفاعه فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى أخيراً وتختلف المجنى عليها عن حضورها وترافع فى الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع المجنى عليها أو الاطلاع على الأوراق التى تثبت دفاعه مما يفيد تنازله الضمنى عن هذا الدفاع فإنه لا يبق له بعد ذلك أن ينسب على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه - أو أنها لم تشر فى أسباب حكمها إلى السبب الذى من أجله قد عدلت عن تنفيذ قرارها السابق - لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث أن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بى على إجراء باطل إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذه وهو ما قضى به هذا الحكم ابتداء مما مفاده أن المحكمة قضت فى الدعوى من غير أن تطلع على الأوراق وحيث أن هذا الوجه مردود بأن ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من خطأ مادى لا يعتد به ولا يعيبه أو يقدح فى سلامته .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد حسين ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٠٥)

القضية رقم ٤٧ ٤ سنة ٢٦ القضائية :

قض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . قوة الأمر المقضى . الطعن على الحكم الاستثنائي القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا في غير ما قضى به . غير جائز .

لا يجوز الطعن على الحكم الاستثنائي القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا إلا من حيث ما قضى به وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد القطن الموضع بالمحضر والمهجوز عليه إداريا لصالح بنك التسليف والمسلم إليه على سبيل الوديعة بصفته حارسا ولكنه اختلسه لنفسه اضرا را به حالة كونه حارسا ومالكه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، بى على إجراء باطل إذ لم يرفق بملف الاستئناف تقرير التلخيص الذى وضعه القاضى المخلص ، وخالف القانون إذ أغفلت المحكمة قاعدة شفوية المرافعة التى تجعل الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبين على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق على فى الجلسة - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى البيان ، إذ رفض قبول الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن ، وقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا واستند فى ذلك إلى أن تاريخ الشهادة لاحق على التقرير من الطاعن بالاستئناف ، وإلى أنه لم يبين بها نوع المرض الذى أصاب الطاعن وهى أسباب قاصرة وغير مقنعة ولا تؤدى إلى ما رتب عليها من عدم قبول مذر الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أطرح الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن وقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وقال فى تقرير ذلك "وحيث إن محكمة أول درجة قضت غيابيا فى ١٩٥٥/٦/٢٣ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً . فعارض بمجلس ١٩٥٥/١٠/٦ وتخلف عن الحضور بمجلس المعارضة الأولى دون مذر فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وحيث أن وكيل المتهم استأنف هذا الحكم فى ١٩٥٥/١٢/١٤ وبسؤال المتهم عن السبب فى تأخيرته عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، قرر أنه كان مريضا واستند فى تأييد ذلك إلى شهادة من الدكتور بشارة صليب مؤرخة فى ١٩٥٦/١/٢٥ متضمنة أن المتهم كان مريضا وتمت العلاج بعبادة الدكتور من ١٩٥٥/١٠/٣ إلى ١٩٥٥/١٢/١٤ مودعة فى القضية رقم ٥٧٨٢ استئناف المنصورة وحيث إن المحكمة لا ترى الأخذ بهذه الشهادة لأنها محررة بعد نظر الاستئناف فى ١٩٥٦/١/٢٥ أى أنها أهدت خصيصا لهذه القضية دون حراطة حقيقة الأمر - هذا إلى أنه غير ثابت بها بفرض صحتها نوع المرض الذى أصاب المتهم وحال يذنه وبين التقرير بالاستئناف فى الميعاد . لما كان

ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد ناقش المذر الذي دفع به الطاعن وتحدث عن الشهادة الطبية التي قدمها وقال إن المحكمة لا تطعن إليها واستند في ذلك إلى الأدلة الساتئة التي أوردها والتي تؤدي إلى تبرير أطراحها ، هذا ولما كان الطعن واردا على الحكم الاستئنافي وكان هذا الحكم قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه بذلك سليم — وكان لا يجوز الطعن على الحكم المذكور إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو مالا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به — لما كان ما تقدم — فإن الطعن برمته على غير أساس ويتمين وفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم ، ومحمود
محمد مجاهد ، وفهم بنى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٠٦)

القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢٦ قضائية :

تبديد . تبديد أشياء توقع الجز عليها لمصلحة الضرائب . قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع
الجز من أجلها . قيام مسئولية المتهم من جريمة التبديد . المادة ٣ من قانون الجز الإداري
الصادر في ١٨٨٠/٣/٢٥

لا يجمدى في دفع مسئولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لصالح
مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التي أوقع الجز من أجلها غير واجبة الأداء
فورا مادام الجز قائما وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون الجز الإداري الصادر
في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول - " الحارس " بتبديد
الأشياء الموضوعة بالمخضر لانسطامى كراجيان والمحجوز عليها إداريا لصالح
مصلحة الضرائب إضرارا بها وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بوصفه حلوسا
عليها لتدعيمها للبيع في اليوم المحدد فاختلفها لنفسه . المتهم الثانى - " مالك " بمساعدة
اشترك مع الأول بطريق الاتفاق في ارتكاب الجريمة سائلة الذكريات اتفاق معه
على ارتكابها فوقت الجريمة بناء على ذلك . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١
و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الزيتون الجزئية قضت بحضورها
محلا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش
لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهمان الحكم كما استأنفته النيابة ، ومحكمة

القاهرة الابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا: أولا — بعدم جواز استئناف النيابة . ثانيا — بقبول استئناف المتهمين شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصروفات جنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول استوفى الشكل المقرر في القانون وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والإخلال بمجده في الدفاع والقصور في التسبب ذلك أن الحكم المطعون فيه دانه بجرمة تبديد الأشياء المحجوزة إضرارا بمصلحة الضرائب مع عدم قيام ما يدل على امتناعه عن تقديمها للبيع أو أنه قصد إلى عرقلة التنفيذ ولم يمن الحكم بتقصي توفر هذه الأركان قبله فضلا عن أن الضريبة التي أوقع الجز من أجلها غير واجبة الأداء فوراً ما دام أن لجنة الطعون لم تفصل في الطعن المقدم عنها من المتهم الثاني — هذا ولم تكن المصلحة جادة في الاستمرار في الإجراءات وقد أفصححت عن رغبتها في قبول التفسير أو استبدال هذا الجز بآخر وقد أقفل الحكم الرد على هذه الوجوه الجوهرية من الدفاع والتي لو أخذت المحكمة بها لتغير وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافره جميع العناصر القانونية التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من قانون الجز الإداري الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ تنص على أنه " على سائر الأحوال لا يمكن إيقاف الجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو بالتسوية أو الرسوم المستحقة مالم يودع المنازع المبلغ المقصود لإعمال الجز عليه أو البيع لأجله "، وكان تحقيق ما أثاره الطاعن بشأن الضريبة المستحقة بعد أن اعترف الثاني منهما — وهو المدين — ببيع الأشياء المحجوز عليها لحاجته إلى ثمنها غير مجد في دفع مسؤولية الطاعن مادام الجز قائماً وكان باق ما يثيره الطاعن من أوجه الدفاع إن هي إلا دفوع موضوعية لا تلزم

محكمة الموضوع بالرد عليها استقلالا ما دام الرد عليها يستفاد من قضائها بالإدانة للأدلة التي أوردتها — لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس منعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعن الثانى — وقد حكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية هي الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد — لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة — فيتعين الحكم بسقوط الطعن عملا بما تقتضى به المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٠٧)

القضية رقم ٤٥٢ سنة ٢٦ قضائية :

تزوير . صورة واقعة تنوافرها جناية التزوير بانتحال شخصية الغير .

مضى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهى صورة من صور التزوير
المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وكان المتهم قد غير
الحقيقة فى المحرر بطريق الغش تغيرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبه قصد
استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، فإن جناية التزوير تكون قد توافرت
أركانها كما هى معرفة به فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - اشترك بطريق التحريض والاتفاق
والمساعدة مع المتهم المجهول فى ارتكاب تزوير بإذنى البريد وقم ٢٨٦٧٥٨
و ٢٨٦٧٥٩ وذلك بأن حرضه واتفق معه على انتحال اسم الجنى طيه بنحيت سعيد
حوض امام الموظف المختص بمكتب بريد أصيوط فوقع المتهم المجهول بالامضاء
مزورة على الإذنين للجنى عليه بعد أن تسمى باسمه واسم قيمتهما به أن وقع
المتهم بصفتة ضامنا للثمة المجهول قمت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق
وتلك المساعدة . ثانيا - سرق إذنى البريد سالفى الذكر المملوكين للجنى عليه
بنحيت سعيد من خطاب مرسل إليه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على
محكمة جنايات أصيوط لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٣١٨ من

قانون العقوبات فقررت بذلك . ومعركة جنائيات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم عهد الصالح أبو زيد بالحبس مع الشغل لمدة سنة وعزله من وظيفته لمدة سنتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن بجناية الاشتراك مع مجهول في تزوير إذني بريد في حين أن التزوير كان ظاهرا فلم تكن شخصية المرسل إليه لتخفى على موظف البريد لأن الإذنين حررا باسم المقدس بنحيت سعيد وهو بذلك من رجال الدين الذين تتوافر لهم مظاهر خاصة يستطيع الموظف إدراكها ويسهل معها التعرف على صاحبها وذلك بغير حاجة إلى ضمانة الطاعن التي لم يكن لها أثر في عقيدة موظف البريد بشأن التعرف على شخص المرسل إليه .

وحيث إن واقعة الدهوى كما يبين من الحكم المطعون فيه تحصل في أن "سعد عوض سعد كان قد أرسل لقريبه بنحيت سعيد عوض خطابا هاديا بطريق البريد بداخله إذنا بريد باسمه مبلغ جنيتين على عنوانه بتفتيش رى أسبوط فوقع هذا الخطاب في يد المتهم (الطاعن) عهد الصالح أبو زيد العامل بذلك التفتيش فاستولى عليه وسرق إذني البريد الموجودين فيه وتوصل إلى صرف قيمتهما في يوم ١٩٥٠/٤/٢٥ من مكتب بريد الخزان مستمينا في ذلك بشخص مجهول اتفق معه وحرضه على اتحال شخصية المجنى عليه وتسمى باسمه أمام موظف البريد المختص والتوقيع به على الإذنين المذكورين بعد أن وقع هو عليهما بصفته ضامنا لذلك الشخص المجهول فلما علم مرسل هذين الإذنين بأنهما لم يصلا إلى شخص المرسل إليه شككا ذلك لمصلحة البريد فأمرت بإجراء تحقيق في الموضوع أرشد فيه موظف البريد عن المتهم فسارع إلى سداد المبلغ المسروق لمصلحة البريد وهذه سببته بدورها إلى صاحبه " . لما كان ذلك وكان التزوير قد وقع باتحال شخصية الغير

وهي صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بحمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وكان المجهول قد غير الحقيقة في المحرر بطريق الفش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله فإن جنائية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بمقوبة الطاعن عن جريمة الاشتراك في التزوير صحيحا في القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم أخطأ في الإسناد حين استند إلى شهادة المرسى إليه بنجيت سعيد عوض فندسب إليه قوله إن الطاعن اعتاد أن يتسلم خطابات الخاصة بحكم عمله معه في تفتيش الري وأنه تمكن بذلك من سرقة الإذنين مع أن الشاهد لم يذكر شيئا من ذلك في التحقيق ويكون الحكم بذلك قد استند إلى واقعة غير ثابتة في الأوراق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد بنجيت سعيد عوض ذكر أنه يعرف الطاعن منذ كان يعمل معه في تفتيش رى أسبوط وكان أحيانا يتسلم الخطابات التي ترد بطريق البريد . لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشاهد سائغا وله أصل ثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون العطن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن دارد وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وعبد عبد حسين ،
ونعيم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٠٨)

القضية رقم ٤٥٣ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) تزوير . تذكرة الاشتراك بالمسافة . هى ورقة رسمية .

(ب) لاشتراك . إثبات . الاشتراك بالاتفاق . متى يتحقق ؟ كيفية إثباته .

١ - متى عرض الحكم لمأحية الاشتراك بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما
قاله من أن تذكرة الاشتراك الكيلو مترى هى ورقة رسمية تقوم بإعدادها جهة
حكومية هى مصلحة السكة الحديد ، ويختص بمراجعتها موظفون عموميون من نظار
ومعاونى المحطات مختصون بمقتضى وظائفهم بإثبات البيانات التى فيها عن مدى
السفرىات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك فذلك صحيح فى القانون .

٢ - الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل
المتفق عليه - وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات
خارجية ويكون للقاضى الجثنائى إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف
أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن
التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - ارتكب تزويرا فى محرر رسمى
هو تذكرة اشتراك بالمسافة بالدرجة الثانية برقم ٧٢٤٥٦ صادرة من مصلحة سكة
حديد الحكومة المصرية بأن غير بالزيادة فى أرقام الأرصدة الكيلومترية حتى

أضاف هذه الطريقة لمصلحته ٣٩٦٤ كيلومترا . ثانيا — استعمل التذكرة سائلة الذكر مع علمه بتزوير رصيدها بأن استعملها في سفره بطريق سكك حديد الحكومة المصرية رغم انتهاء المسافة الواردة بها . رطلت إلى غرفة الاتهام بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٦ لإحالة المتهم المذكور إلى محكمة الجنايات لما كنه بمقتضى المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٤ أمرت الغرفة بإحالة المتهم المذكور إلى المحكمة لما كنه طبقا للواد آفة الذكر . سمعت محكمة جنايات المنصورة هذه الدعوى وقضت بحضور يا بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ عملا بالواد ٢/٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٤ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة محمد على بصره بالحس مع الشغل لمدة سنة واحدة .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور في التسيب — ذلك أنه انتهى إلى القول بأن الطاعن ليس مرتكبا لجريمة التزوير بل هو شريك في ارتكابه بطريق الاتفاق مع مجهول على إجراء التعديل والإضافة في أرقام الأرصدة الكيلومترية الباقية في تذكرة الاشتراك الكيلومترية دون أن يسند إلى الطاعن أى فعل ماضى يؤيد هذا الاتفاق — كما أجرى الحكم في حق الطاعن تطبيق المادة ٢١١ من قانون العقوبات في حين أن هذه التذكرة هى من قبيل الأوراق المنصوص عنها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات التى تعاقب على التزوير المخفف . هذا وقد اتخذ الحكم من دفع الطاعن مبلغ العشرة جنيهات للكسارى على أن اكتشفه التزوير دليلا على علم الطاعن بتزوير التذكرة في حين أنه لم يدفع هذا المبلغ إلا تحت تأثير التهديد ومحاولة منعه من السفر للجهة التى يقصدها كما ثبت من التحقيق أن الطاعن لم يرتكب التزوير بنفسه ولم يلفت أحد من موظفى السكة الحديد نظره إلى وقوعه ولا يتفق هذا مع القول بأنه كان عالما بهذا التزوير .

وحيث إن النيابة العمومية رفضت الدعوى على الطاعن بأنه في المدة ما بين ٢ مارس سنة ١٩٥٣ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ بدائرة المنصورة وكفر الشيخ ووططا وبنها . أولا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو تذكرة اشتراك بالمسافة بالدرجة الثانية وقم ٧٢٤٥٦ صادرة من مصلحة سكة حديد الحكومة المصرية بأن غير الزيادة في أرقام الأرصدة الكيلومترية وأضاف بهذه الطريقة لمصلحته ٣٩٦٤ كيلومترا . ثانيا : استعمل التذكرة سالفة الذكر مع علمه بتزوير رصيدها بأن استعملها في سفره بطريق سكك حديد الحكومة المصرية رغم انتهاء المسافة الواردة بها وطلبت عقابه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات — وعكسة جنايات المنصورة قضت بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عملا بالمواد ٢/٤٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢/٣٢ عقوبات باعتبار ما وقع من الطاعن هو اشتراك في ارتكاب التزوير بطريق الاتفاق مع آخر مجهول واستعمال لهذه التذكرة المزورة — وقد بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لهاين الجريمتين وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتهما في حق الطاعن ثم عرض لمساهية تذكرة الاشتراك واعتبرها ورقة رسمية بقوله ” ومن حيث إن تذكرة الاشتراك الكيلومتري ورقة رسمية تقوم بإعدادها جهة حكومية هي مصلحة السكة الحديد ، ويختص بمراجعتها موظفون عموميون من نظار ومعاوني المحطات مختصون بمقتضى وظائفهم بإثبات البيانات التي فيها عن مدى السفريات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك ومن ثم كان تغيير حقيقة الأرقام المبينة فيها بمعرفة أولى الشأن بها من الموظفين العموميين تزوير في ورقة رسمية مما يتناول حكم المادة ٢١١ من قانون العقوبات ولا يتصل بما جاء بالمادة ٢١٧ عقوبات الخاصة بتزوير تذكرة المرور وتذكرة السفر وبما جرى مجراها Feuille de Ruete et Posseport وهي الأوراق التي تجيز لحاملها المرور من مكان إلى آخر يكون الانتقال فيه محظورا والتي تتلقى برفع ما يكون من القبول التي تتصل بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر وحكم هذه المادة استثناء من الأصل فلا يصح التوسع فيه ولا القياس عليه “ ، ولما كان لا قاله الحكم من ذلك صحيحا في

القانون وكان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، واذ كان القاضي الجنائي — في اعداد الأحوال الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة — حرا في أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له — إذا لم يقع على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له — وكان الحكم إذ دان الطاعن بالاشتراك قال ممنوع من حيث إنه بفرض القول جدلا بأن المتهم لم يقع بنفسه بارتكاب تزوير أرقام المسافات الباقية في الاشتراك فهو على الأقل — وهذه التذكرة خاصة به عليها صورته الفوتوغرافية وهو الذى قدمها للكسوى واعترف بملكيتهما في التحقيقات فانه على الأقل ضالع في هذه الجريمة ولا يتصور عقلا بعد ذلك حصول التزوير من غيره إلا أن يكون قد اتفق معه عليه فاجرى هذا التنوير لمصلحة المتهم الشخصية وهو عالم بهذا التزوير الحاصل على الوجه السالف الذكر خصوصا والمتهم يعرف الكتابة، ذلك لأن هذا التزوير فيه قد شمل غالب سفرات تذكرة الاشتراك وليس لأحد مصلحة في ذلك غير المتهم الذى اكتفى بالقول بأنه لا يعرف من أمر هذا التزوير شيئا — هذا القول الذى أراد به عينا أن يباعد بينه وبين الجريمة “ — وما قاله الحكم من ذلك سائق في المنطق ويتوفر به الاشتراك بطريق الاتفاق في ارتكاب التزوير على ما هو معرف به في القانون — لما كان ذلك كله وكان الطاعن قد أدین باعتباره ضالما في التزوير فهذا بذاته — فضلا عما أورده الحكم من أدلة مقبولة — يتضمن أنه حين استعمال التذكرة المزورة كان لا بد يعلم أنها مزورة — ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور السادة : محمود إبراهيم استاذ ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٠٩)

القضية رقم ٤٥٤ سنة ٢٦ قضائية :

سرقة . ظروف مشددة . ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة . متى يتوافر .

يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة ما دام الجاني يحمل سلاحا بطبيعته "بندقية" وقت ارتكاب السرقة ليلا أيا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء أكان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أم عمدا بقصد السرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : سرقا الأشياء المبيتة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لمويس محمد عبد العال بطريق الاكراه الواقع على فتحه محمد أبو العينين بأن دفعها المتهم الثاني وهم بالاستدعاء إليها بمصدا حينما أمسكت به وتمكننا بهذه الوسيلة من الاكراه من إتمام السرقة حالة كون كل منهما يحمل سلاحا ظاهرا "بندقية" ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحاطتهما إلى محكمة جنايات بنى سويف لما قبلتهما بالمادتين ١/٣١٤ و ١/٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضورها عملا بالمادة ٢/٣١٧ و ٤٥٤ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين لإمام محمد عبد اللطيف محمد وأحمد أحمد منصور بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وذلك على اعتبار أن كلا من المتهمين في الزمان والمكان سألني الذكروهما سرقا الأشياء المبيتة الوصف والقيمة بالمحضر من مكان مسور بخائط (دكان) باستعمال مفاتيح مصطنعة . فطاعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

الحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن وهو مقدم من النيابة العامة — أن الحكم إذ اعتبر ما وقع من الطاعنين جنحة سرقة أخطأ في تطبيق القانون ووجه الخطأ أن الحكم اعتبر أن حيازة الطاعنين للسلاح إنما كان بحكم وتطبيقهما فلا يصح اعتبار ما وقع منهما جناية سرقة ليلا مع حمل سلاح — مع أن التطبيق الصحيح للقانون يقضى باعتبار ما وقع من الطاعنين جناية أيا كان سبب حملهما للسلاح .

ترجى إن النيابة العامة أقامت الدعوى على الطاعنين واتهمتهما بأنهما في ليلة أول مارس سنة ١٩٥٥ الموافق ٦ من رجب سنة ١٣٧٤ بناحية فابريقة بيا من أعمال مركز بيا مديرية بنى سويف سرقا الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لعويس محمد عبد العال بطريق الاكراه الواقع على فتحه محمد أبو العينين بأن دفعها المتهم الثانى وهم بالاعتداء عليها بمصاها مسكت به وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من إتمام السرقة حالة كون كل منهما يحمل سلاحا ظاهرا بندقية وطلبت معاقبتهما وفقا لـ ١٣١٤ / ١ / ١٣١٦ من قانون العقوبات — وبين من الحكم أن المحكمة نفت طرف الاكراه وحصلت الواقعة في أنه "حوالى الساعة الرابعة من صباح يوم أول مارس سنة ١٩٥٥ بناحية فابريقة بيا استيقظت زوجة المحنى عليه عويس محمد عبد العال وشاهدت من نافذة الغرفة التى كانت تنام بها أشخاصا أمام دكان زوجها المواجه للنافذة فأيقظته وبادر بالخروج وشاهد المتهم الثانى (الطاعن الثانى) وهو خفير الدرك واقفا أمام الدكان وممسكا بطرف جلبابه بيده اليمنى به شيئا والبندقية على كتفه وفهم أن شخصا بداخل الدكان فسند بابه بظهره حتى لا يخرج من بداخله واستغاث وعندئذ هرب أحمد أحمد منصور المتهم الثانى فاستمر المحنى عليه يستغيث إلى أن أماته شيخ الخفراء والخفراء فأنبأهم بالأمر وخطى باب الدكان لشيخ الخفراء ليقوم بالبحث عمن بداخله فتبين أنه الخفير إمام عبد اللطيف المتهم الأول (الطاعن الأول) المعين بدرك آخر خلاف الدرك المكتن به الدكان فقبض عليه شيخ الخفراء وقام بتفتيشه فعثر بحبيبه على طبق سجائر أحدهما فارغة كما عثر على علبه من الصفيح بها سجائر من نوع ثان قال

المجنى عليه إنها من دكانه فاقتاده إلى شيخ البلدة — وحين تحدث الحكم من ظرف حمل السلاح قال "إن المحكمة ترى أن هذا الوصف لا يصلح أساسا لتطبيق المادة ٣١٦ من قانون العقوبات لأن حمل المتهمين للسلاح فيها لم يكن في ذاته استعدادا للمرقة وحماية أنفسهم في حالة ضبطهما وإنما كان بمقتضى وظيفتهما كحفر عموميين في البلدة وإذا فلا ارتباط بين حمل السلاح في هذه الحالة وبين المرقة"، وانتهت المحكمة إلى اعتبار ما وقع من الطاعن جنحة سرقة تنطبق عليها المادة ٣١٧/٢، ٤، ٥، ٥ من قانون العقوبات .

وحيث إن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه باعتبار ما وقع من الطاعن جنحة سرقة تنطبق عليها المادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات غير صحيح في القانون ذلك بأن الظرف المشدد وهو ظرف حمل السلاح يتوافر ما دام الجانيان يحمل كل منهما سلاحا بطبيعته كما هو الحال في الدعوى وقت ارتكاب المرقة لئلا أيا كان سبب حملهما لهذا السلاح . وعلة ذلك أن حمل الجاني للسلاح يشد أزره ويزيد الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخاف لتجديته ويهيئ السبيل للجاني لاستعماله وقت الحاجة وذلك كله يقوم سواء أكان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أم عمدا بقصد السرقة ، لما كان ذلك وكان ما وقع من الطاعن هو جنابة سرقة وقعت ليلا من شخصين يحملان سلاحا ظاهرا (بنديقية) فإنه يتعين تصحيح الحكم بتطبيق القانون عليه تطبيقا صحيحا ومعاقبة الطاعن وفقا للمادة ٣١٦/١ من قانون العقوبات .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل وبحضرة السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وفهم يسى
الجلدى ، وأحمد زكى كامل ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢١٠)

القضية رقم ٤٥٧ ، سنة ٢٦ قضائية :

قتل عمد . الشروع فيه . نية القتل . استخلاص المحكمة نية القتل مما يؤدى إليه . شفاء
المجنى عليه بنير علاج . لا ينشأ توفر هذه النية .

مضى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحاً "مسدس" من شأنه إحداث
القتل وإزهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح إلى رأس المجنى عليه بقصد قتله
فأصابه فى مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضغينة سابقة فإنها تكون
قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدى إليه ، ولا ينشأ توفر هذه النية القول
بشفاء المجنى عليه بغير علاج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى قتل أبو العلا طه درويش وذلك
بأن أطلق عليه عيارين ناريتين قاصدا قتله فأصابه أحدهما بالإصابات المبينة
بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف المجنى
عليه بالعلاج وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنائيات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فأمرت
غرفة الاتهام بذلك .

وقد ادعى أبو العلا طه درويش بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه
بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقتا ، ومحكمة جنائيات القاهرة قضت

حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة
 مجد عبد الكريم البشتاوى بالحبس مع الشغل سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع للدعى
 بالحق المدنى قرشا صافا على سبيل التمييز المؤقت والمصاريف المدنية
 وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة مستبعدة ظرف سبق الإصرار .

فطمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الخطأ فى الإستناد وفساد الاستدلال وقصور
 الأسباب وتناقضها ذلك بأن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تحديد وقت تماسك
 المحبى عليه وأخيه بالطاعن فذهب إلى أنهما شهدا بأن تماسكهما بالطاعن كان
 بعد أن أطلق العيارين فى حين أن أقوالهما فى التحقيقات وبالجلسة تفيد أنهما
 أمسكا به بعد إطلاق العيار الأول وقبل إطلاق العيار الثانى فضلا عن أن أقوال
 بعض الشهود تفيد أن العيار الثانى إنطلق حال التماسك ، ونسب إلى العسكرى
 سيد عبد المجيد حشاد أنه شهد بأنه سمع صوت طلق نارى فأصرع إلى مصدره
 حيث وجد المنهم ممسكا بمسدس وقد أمسك به المحبى عليه وأنه سمع صوت
 مقذوف ثان وهو فى طريقه لمكان الحادث وعندما وصل إليه سقط المنهم والمحبى
 عليه من أثر التماسك فى حين أن التماسك على لسانه فى التحقيق وبالجلسة أنه سمع
 المقذوف الأول فأتجه إلى مصدره فسمع مقذوفا آخر ولم يكن قد تبين الموجودين
 فى مكان الحادث فلما اقترب منهم وجدهم ثلاثة أشخاص متماسكين وقد وقفوا
 قبل أن يصل إليهم وعلم منهم بأن الطاعن يحمل مسدسا فأخذه منه وخاص
 الطاعن من ذلك إلى أن تصوير المحكمة للواقعة وفقا لما حصلته من أقوال هذا
 الشاهد يفيد أن إطلاق العيار الثانى كان بعد وصوله مع أن الترتيب المنطوق
 للوقائع يخالف ذلك ويقول الطاعن إن الحكم أغفل فى تخصيصه لأقوال الشهود
 ذكر الوقائع التى تفيد أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وأنه تصور
 لأسباب معقولة أن اعتداء وشيك الوقوع عليه من المحبى عليه وشقيقه وأخواله

وساعد على هذا التصوير ما انبث في نفسه من خوف نتيجة خطابات شقيقة المحجني عليه التي تمحذرة فيها من أخبها محمود الذي يحمل مسدسا واكتفت المحكمة في ردّها على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى بالقول بأن مارواه الطاعن من الدفاع الشرعى لم يقم عليه دليل وهو من صنع خياله دون أن تتناول بالرد ما أثاره الدفاع من أدلة وقرائن على توفر هذه الحالة هذا إلى أن المحكمة أخطأت إذ ذكرت أن الشاهد فهد داود النواسمي قرر أنه سمع عيارين وشاهد أربعة أشخاص متساكين ثم وقفوا مما لا سند له من الأوراق . ويعيب الطاعن على الحكم أنه استنتج أن ما وجد بالطاعن من إصابات وأن باقى إصابات المحجني عليه كانت نتيجة الوقوع على الأرض دون أن يبين المصدر الذى استقى منه ذلك فضلا عن أن هذه الإصابات لا يمكن حدوثها من الوقوع على الأرض إذ قال الطبيب الشرعى عن إصابة يد المحجني عليه إنها قد تحدث من مرور المقذوف النارى بعد نفاذه بالرأس أو نتيجة المقاومة عند القبض على السلاح المستعمل ولم يقل إنها تحدث من الوقوع على الأرض أما تعدد إصابات الطاعن واختلاف مواضعها فانه يدل على أنها لا تحدث من الوقوع بل من حصول اعتداء عليه هذا إلى أن المحكمة أغفلت الماديات وذهبت إلى أن الطاعن كان يصوب مسدسه إلى رأس المحجني عليه بقصد إصابة حسبما يدل عليه اتجاه المقذوف طبقا لما أثبتته الطبيب الشرعى كما أنها لم تصدق قول الطاعن أنه أطلق العيار الأول للإرهاب في حين أنه لو صحت إصابة المحجني عليه من العيار الأول الذى أعقبه التماسك لتلوثت ملابس الطاعن بدمائه مع أن الثابت أنه ليس بملابس المحجني عليه سوى بقع دموية بكمه الأيمن مما يدل على أن الإصابة حصلت من العيار الثانى الذى انطلق وقت التماسك هذا إلى أن ما أثبتته الطبيب الشرعى من اتجاه العيار لا يصلح سندا لما قرره الحكم من أن الطاعن صوب العيار إلى رأس المحجني عليه بقصد إصابته وهو لا يدل على ذلك بطريق اللزوم العقلى إذ جاء بالتقرير الطبى الشرعى أنه لا يمكن تحديد اتجاه المقذوف بالضبط نظرا لأن الرأس جزء متحرك واستنتج الاتجاه الذى أورده في تقريره في حالة الوضع الطبيعى للرأس مما لا يتأتى في حالة التماسك والوقوع على الأرض ورمى الطاعن الحكم بالتناقض فقد قال إن الطاعن كان مبيتا التية على

قتل المجنى عليه مما يفيد توفر سبق الإصرار في حين أن المحكمة قد استبعدت هذا الظرف ويضيف أن المحكمة استخلصت نية القتل من استعمال المسدس الذي من شأنه إحداث القتل ومن الضغينة السابقة والحقد الدفين مع أن استعمال المسدس وحده لا يصلح دليلا على توفر هذه النية كما أن الضغينة والحقد لا يستند لهما من الواقع الذي يدل على أن الطاعن كان ميقنا على علاقته بالمجنى عليه وأهله هذا وقد صدر الحكم للواقعة بما يرشح لتوفر التردد في حين أنه لم يكن ثمة تردد وقد نفت المحكمة قيام سبق الإصرار كذلك رأت المحكمة أن الفعل وقف عند حد الشروع بسبب مداركة المجنى عليه بالعلاج مع أن إصابته لا يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عولجت أو لم تعالج مما لا سبيل معه إلى القول بأن خيبة أثر الجريمة كانت بسبب مداركة المجنى عليه بالعلاج كما لا يمكن أن يكون ذلك بسبب عدم إحكام الرماية ما دام الإطلاق كان من مسافة لا تزيد على المتر والطاعن بحكم أنه مرخص له بحمل السلاح يجيد الرماية وأخيرا يرى الطاعن الحكم بأنه أطرح أقوال شهود النفي بمقولة لأنه ليس فيها ما ينشئ التهمة على الرض من أنها تؤكد دفاع الطاعن وتبرر قيام حالة الدفاع الشرعي فيكون عدم تناوله الوقائع التي تضمنتها أقوال هؤلاء الشهود بالرد قصورا يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة لدعوى بما تنوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أخذ الطاعن باعترافه بأنه أطلق العيارين فلا يعيبه أن يخطئ في تحديد وقت تماسك المجنى عليه وشقيقه به ذلك التماسك الذي قصد الطاعن بما أثاره عنه إلى الإقدام بأن إصابة المجنى عليه كانت من مقدوف انطلق حال وقوعه وبسببه مما لا يتفق مع اعترافه بأنه أطلق عيارين لا عيارا واحدا وهو دفاع موضوعي التفتت عنه المحكمة أخذًا باعتراف الطاعن وما شهد به الشهود من أنه أصيب من العيار الأول ، ولما كان ما أثبتته الحكم عن شهادة العسكري سيد عبد المجيد حشاد لا يختلف في المعنى مع ما ثبت من أقواله بحضور الجلسة فكلا القولين يتفق

في أنه لم يصل إلى مكان الحادث إلا بعد صحافه العيار الثاني مما لا محل معه للقول بوجود خطأ في الإسناد خاصة بأقوال هذا الشاهد ولما كان المحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود بما تظمن إليه دون أن تطالب ببيان السبب كما أن لها أن تطرح أقوال شهود النفي بغير أن ترد عليها اكتفاء بأدلة الثبوت وكانت المحكمة لم تأخذ بأقوال شهود النفي لما ذكرته من أنه ليس فيها ما ينفي التهمة عن المتهم فلا مأخذ عليها فيما لم تورد من أقوالهم خاصة بالوقائع التي يدعى الطاعن أنها تبين قيام حالة الدفاع الشرعي ولما كان الحكم قد تحدث عن دعوى الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي بقوله "أما ما يقوله المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وأن المجنى عليه وأقاربه كانوا يريدون الاعتداء عليه بالضرب بعضى كانوا يحملونها فاضطر إلى استعمال مسدسه فإن هذا الدفاع لم يقيم دلائل على صحته وعلى العكس من ذلك فقد نفاه المجنى عليه وأنكره سائر شهود الالبايات فهو إذن دفاع لم تثبت صحته أمام هذه المحكمة وإنما هو من خيال المتهم وتصويره الذي أوحى إليه بالتحدث عنه على هذه الصورة بقصد التلخيص من هذه الجريمة التي لا جدال في ثبوتها". لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التي تقوم عليها حالة الدفاع الشرعي هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها وكان ماورد به الحكم يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان ما أثاره الطاعن من خطأ الحكم في تحصيل شهادة فهد داود القواسمي ثم ما أثاره خاصة بإصابات المجنى عليه والطاعن وكيفية حدوثها لم يؤثر فيما انتهى إليه الحكم من إدانته بعد أن استبعد قيام حالة الدفاع الشرعي فضلا عن أن ما أثبت من هذه الإصابات مستمد من أوراق الدعوى ولما كان ما استند إليه الحكم في التدليل على تصويب المسدس إلى المجنى عليه له أصله الثابت بالتقرير الطبي الشرعي وكان لا مصلحة للطاعن في أن ينفي على الحكم أنه أورد ما يفيد توفر سبق الاصرار دون أن يأخذه به أو أن يذكر في أسبابه ما يرشح لقيام ظرف الترصد مع ما انتهت إليه المحكمة من عدم توفر سبق الاصرار . لما كان كل ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت توفرية القتل مما يؤدي إليها فقد أثبتت أن الطاعن استعمل سلاحا "مسدسا" من شأنه إحداث القتل وإزهاق

الروح وأنه صوب هذا السلاح إلى رأس المجنى عليه بقصد قتله فأصابه في مكان
قاتل من جسمه ثم ذكر الباعث من ضغينة سابقة ، ولما كان ما ذكره الطاعن
من شفاء المجنى عليه بغير علاج لا ينفي توفر نية القتل وقيام حالة الشروع فيه
فضلا عن أنه لا جدوى مما ذكره الطاعن عن ذلك وما أثاره عن توفر نية
القتل مادامت العقوبة التي أوقعها الحكم تدخل في حدود العقوبة المقررة للضرب
المنطبق على المادة ١/٢٤٢ ع . لما كان كل ما تقدم ، وكان ما أثاره الطاعن
فيا عدا ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير
الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطاعن يكون على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والـيد أحمد فنيي المستشارين .

(٢١١)

القضية رقم ٤٦٠ سنة ٢٦ قضائية :

نصب . ذكر الاحتيال . صورة واقعة يتحقق فيها هذا الركن .

متى قام المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يداينه به وبفسق قيمة السند فانتدع المجنى عليه وسامه مبلغ الدين بناء على ذلك فإن ذلك مما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٣٢٠٣ سنة ١٩٥٣ بأنه في حوالي شهرين سابقين على تاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ بناحية شبرا مصر مركز مينا الفحم شرقية ، سلم المدعى المدني سنداً مزيفاً ليس هو السند الحقيقي الذي وقع عليه المدعى المدني بمديونيته للتم في ستة جنهات ونصف وأدخل عليه أن هذا هو السند الصحيح واستطاع بتقديم هذا السند المزيف أن يحصل من المدعى المدني على ستة جنهات ونصف بطريق النصب والتحايل وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ عقوبات . وقد ادعى حسن محمد على بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . نظرت محكمة مينا الفحم الجزئية هذه الدعوى وقضت حضورياً بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامه بأن يدفع للـدعي المدني مبلغ

عشرة مليات على سبيل التعويض بصفة مؤقتة والمصاريف المدنية ومبالغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم الحكم في ١٤/٣/١٩٥٣ وقيد استئنافه برقم ١١٥٣ سنة ١٩٥٤ ، سمعت محكمة الزقازيق الابتدائية بيثة استئنافية هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب الطب الشرعي قسم أبحاث الترييف والتزوير بمديرية الشرقية للاطلاع على أوراق الدعوى وإجراء المضاهاة لبيان إذا كانت السندان المؤرخ أولهما في ٣٠/٣/١٩٥٢ والمؤرخ ثانيهما في ٣١/٣/١٩٥٢ محررين بخط شخص واحد أم بشخصين مختلفين وعلى المدعى بالحق المدني إيداع مبلغ خمسة جنيهات على ذمة أتعاب ومصاريف الخبير في خلال أسبوعين من تاريخه وعلى النيابة إخطار مكتب الطب الشرعي فور إيداع الأمانة - وحددت جلسة ٢٢/١١/١٩٥٤ في حالة عدم إيداع الأمانة . وجلسة ٣/١/١٩٥٥ في حالة دفعها وعلى الخبير تقديم تقريره إلى ما قبل الجلسة بأسبوع وصرحت بالاطلاع . والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أولا - بإثبات ترك المدعى المدني لحقه في دعواه المدنية وألزمته بمصروفاتها . ثانيا - في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصروفات جنائية .

فلمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما أثبتنا إذ لا يتوافر فيها ركن الطوق الاحتمالية الذي يتطلبه القانون لقيام جريمة النصب وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع القانوني كما دفع التهمة أيضا من ناحية الوقائع بأنها ملفقة ضده وأن السند المزور الذي قدمه المجني عليه للتدليل على صحة التهمة هو من صنعه هو ولم يتقدم به إلا بعد أن رفع الطاعن دعواه المدنية يطالب بقيمة السند الثاني ولكن المحكمة لم ترد

على دفاعه بشطريه مما يعد أيضا إخلالا بحقه في الدفاع وقصورا في تسييب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة النصب التي دانه بها ومن بينها ركن الاحتيال بليهاام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سندا مزورا بدلا من سند صحيح كان يداينه به وبنفس قيمة ذلك السند فانتدع المجنى عليه وصلحه المبلغ بناء على ذلك ثم أقام الطاعن دعوى مدنية يطالب بقيمة السند الصحيح — لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن الموضوعى بما يفنده كما أوورد الأدلة المثبتة للجريمة في حق الطاعن وهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها فلأن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تقبل إنارته أمام محكمة النقض .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، وفهم يسى الجنى ، وأحمد زكى كامل ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢١٢)

القضية رقم ٤٦٩ سنة ٢٦ قضائية :

(أ) قضى . طعن . سبب جديد . الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . الواقعة كما أتيها الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعى . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة القضاء . لا يقبل .

(ب) دفاع شرعى . صورة واضحة لا تحقق فيها حالة الدفاع الشرعى .

١ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكان مؤدى ما أورده الحكم لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعى ولا يرشح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يشتر هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٢ - متى ثبت أن المتهم اعتدى على الطريق الموصل لملك أخيه الجنى عليه بأن أقام به حجرة خشبية وأن الجنى عليه ذهب إليه طالبا إزالة هذه الحجرة فوقعت مشادة صفع فيها الجنى عليه أخاه الذى تناول شيئا وصفه الجنى عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه قبقاب وقد تخلف عن هذا الاعتداء إصابات مصحوبة بكسرين شريخين بالجدارية اليسرى ، فإن هذه الواقعة لا تتوفر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عبد الحميد عبد النراوى عمدا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جراحاتها

عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى من عظمة الجدارية اليسرى لا ينتظر ملؤه بالظلم وقد تملأ بنسيج ليفي وأصبح موضعه ضعيفا معرضا للمخ للتأثر بالمؤثرات الجوية والصددمات حتى الخفيفة منها والتي ما كانت لتؤثر عليه لو ظل المخ محميا بالعظام فضلا عما قد يتعرض له المخ من المضاعفات الخطيرة كالتهاب السحايا وخراجات ونوبات الصرع والشلل والجنون مما يجعل حياة المصاب أكثر عرضة للخطر ومما يقلل من قدرته على العمل بدرجة يتعذر تقدير مداها . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ عقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعى عبد الحميد محمد النبراوى بحق مدنى قبل المتهم وطالب القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات القيوم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم سيد محمد النبراوى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع لعبد الحميد محمد النبراوى مبلغ مائة جنيه وثلاثمائة قوش مقابل أتعاب المحاماة . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وأنه مشوب بالقصور ذلك بأنه حين دان الطاعن بجناية الضرب الذى أحدث عاهة بالجننى عليه لم يبحث قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى فقد ثبت أن الجنى عليه هو الذى سعى إلى بيت المتهم وبدأ بالعدوان عليه بأن صفعه ودفعه فسقط وأصيب فإذا ما دافع الطاعن عن نفسه بأن ضرب الجنى عليه بقباز كان يمسكه بيده عرضا خشية أن يصاب بجراح بالغة وحتى يلحق الإلتاف بما له ممن أحضرهم الجنى عليه لهدم حجرة مملوكة للطاعن فإنه يكون فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ولا ينال من ذلك أن الطاعن كان منكرا للتهمة ولم يتمسك بهذا الدفاع ما دام واجب المحكمة أن تنزل حكم القانون على الواقع ، كما أن المحكمة وقد اعتمدت فى الإدانة على شهادة الشاهدين فتجى محمود السنوسى وعطوه عبد الباقي شرابى فهى لم تورد أقوالهما طبقا لما شهد به

في محضر الجلسة بل أحالت إلى أقوال أمين حنفي بدعوى مطابقتها لما في حين
أن شهادة الأخير تخالف شهادة الأول فيما يتعلق بالواقعة التي ترشح حالة الدفاع
الشرعي مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه
عليها، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع
الشرعي، وكان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن اعتدى على الطريق الموصل للملك
أخيه المجنى عليه بأن أقام به حجرة خشبية وأن المجنى عليه ذهب إليه طالبا إزالة
هذه الحجرة فوقعت مشادة صفع فيها المجنى عليه أخاه الذي تناول شيئا وصفه المجنى
عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه
قبقاب وقد تخلف عن هذا الاعتداء إصابات مصحوبة بكسرين شرخين
بالحدارية البصري وكان هذا الذي أثبتته الحكم لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعي
ولا يرشح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة
أمام هذه المحكمة، أما ما ادعاه الطاعن من حصول إتلاف لماله فقد كان لاحقا
للاعتداء الواقع منه على المجنى عليه، لما كان ذلك وكان لا تريب على الحكم في إيراد
أقوال الشاهدين فتحي محمود السنوس وعطوه عبد الباقي شرابي على الوجه الوارد
به وكان الخلاف بين شهادتي الأول وأمين حنفي لا يتناول الجوهر ولا يؤثر في
الإدانة التي اتخذت الحكم من هذه الأقوال دليلا عليها كما أنه لا يغير من الواقعة
بالنسبة لدعوى الدفاع الشرعي، لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس
متعينا ونقضه موضوحا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور البادة : حسن داود ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حسين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢١٣)

القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٦ قضائية :

- (أ) تهديد . المقصود بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف م ٣٢٧ عقوبات .
(ب) وصف التهمة . عدم تنقيح المحكمة بالوصف الذي تسميه النيابة العامة على الفعل المستدل
المتهم . واجبا في ذلك .

١ - المقصود بالتهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والمنصوص
عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، هو إفشاء أمور
أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه أو أوجبت
احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف المنصوص
عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ
عن جريمة سواء أ كانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلفة .

٢ - لا تنقيح المحكمة بالوصف القانوني الذي تسميه النيابة العامة على الفعل
المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها
وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده في قضية الجنحة رقم ٥٤٨٩ سنة ١٩٥٤
كرموس بأنه في يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم كرموس : هدد
عبد المحسن على محمد تخاية بارتكاب جريمة ضد النفس والمال وكان التهديد

مصحوبا بطلب بأن أرسل إليه خطا با يهدده فيه بالإتلاف والابتداء إذا لم يرسل إليه مبلغا معينا من النقود . وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٧/٤ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جنح كرموس الجزئية هذه الدعوى وقضت غيابيا بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم بلا مصاري ف . فاستأنفت النيابة الحكم في أول يناير سنة ١٩٥٥ وقيد استئنافها برقم ٣٣٥ سنة ١٩٥٥ . سمعت محكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت غيابيا بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٥ بقبوله الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فقدمت النيابة العامة شهادة بعدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني ، ورخه في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٥ وقد اخطرت بإيداع الحكم محتوما قلم الكتاب في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٥ فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ وقدمت تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ . وبجلسة يوم الاثنين ، ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ سمعت الموافقة على ما هو مبين بمحضر الجلسة — ثم أجل النطق بالحكم أخيرا لجلسة اليوم .

المحكمة

... وحيث إن النيابة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه براءة المتهم إلى أن عبارات الخطاب لا تتضمن تهديدا بارتكاب جريمة ضد النفس كما وود بوصف التهمة ، ولكنها عبارات عادية — . فمقصود معناها على المطالبة بمبلغ من المال ، وهو استناد خاطيء ومخالف للقانون لأن المحكمة لا تتقيد بوصف النيابة العامة للفعل المستند لاتهم ، بل من واجبا أن تكيف الواقعة بالوصف القانوني الصحيح ، فمضى كان الثابت من الأوراق أن الواقعة هي تهديد كتابي بإفشاء ونسبة أمور مخدشة للشرف وهو التبليغ في حق المحنى عليه ٠٢ (٢٠) ج .

سمن نسره على شخص من أقاربه فار من الخدمة العسكرية وكان هذا التهديد، صجوبا
جطلب مبلغ من المال فإن هذه الواقعة تعد جنائية معاقبا عليها بالفقرة الأولى
من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات سواء أكان الأمر المهدد بإفشائه صحيحا
أم غير صحيح ويدخل في معنى التهديد بإفشاء أمور شائنة التبليغ من جريمة صحيحة
أو مزعومة ، فكان يتعين على محكمة الجنح إذن أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر
الدعوى لأن الواقعة جنائية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه بين واقعة
الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه عبد المحسن على عهد تلقى خطابا أرسله إليه أخوه
المتهم حسن على عهد يطالبه فيه بأن يبعث له مبلغا من المال — وإلا فإنه
سيبلغ البوليس بأنه — أى المجنى عليه — يخفى ابن أخيه من القرعة العسكرية ،
وبعد أن أشار الحكم إلى اعتراف المتهم بإرسال هذا الخطاب عقب على ذلك
قوله "إنه يبين من الاطلاع على عبارات الخطاب بأنها لا تحتوى على أى تهديد
بارتكاب جريمة ضد النفس والمال كما جاء بوصف النيابة وأنها تبارات عادية
عبارة عن المطالبة بمبلغ من المال، وحيث إنه لما تقدم فتكون الواقعة لا عقاب
عليها ولا جريمة في الأمر ويتعين براءة المتهم " .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها
تحقيقا لوجه الطعن أن نص الخطاب موضوع الدعوى ما يلى "رجائى لإرسال
المبلغ الذى سبق أن بعثت لكم بطلبه وإلا منضطر مع الأسف أن تبلغ القسم
بأنكم تخيبن ابن أختك من الأربعة رجائى أن يتم هذا المبلغ وإلا لم يتم هذا الزفاف
ورجائى الاهتمام فإذا لم يصل المبلغ قبل الساعة السادسة من يوم ١٩٥٣/٩/١ —
ملحوظة — أذكر لك أنى أرجوك أن تتصل بالبوليس وتبلغهم أنى أهديك
ليعرفوا أنى على حق في هذا التهديد والسلام " . ولما كان التهديد الذى تضمنه
الخطاب المذكور تحقق به في صحيح القانون الجنائية المنصوص عليها في الفقرة
الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، ذلك بأن المقصود بالتهديد بإفشاء
أمر أو نسبة أمور غدشة بالشرف هو إفشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة

لأوجبت عقاب من أسندت إليه أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلفة ، ولما كان الأمر المهدد بإفشائه في الخطاب السالف الذكر يعد جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ٤٦ والفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون الخدمة العسكرية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم تأسيسا على أن الواقعة غير معاقب عليها يكون مخطئا في القانون .

وحيث إنه وإن كانت النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المتهم بجريمة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات بوصف أنه هدد المجنى عليه كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس والمال وكان التهديد مصحوبا بطلب بأن أرسل إليه خطابا يهدده فيه بالإتلاف والإيذاء إذا لم يرسل إليه مبلغا معيناً من النقود ، إلا أنه من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتعخيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية المطعون في حكمها أن تقضى في الدعوى على مقتضى ما تقدم .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وعدم اختصاص محكمة الجتح بنظر الدعوى .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل ، وبحضر السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، محمود
محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢١٤)

القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢٦ قضائية :

- (أ) ترور . أوراق رسمية . الشهادة التي يحورها أعضاء اللجنة القروية بصرف كميات خيش
من بنك التسليف . هي ورقة رسمية . الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر
سنة ١٩٤١ .
(ب) عقوبة . غرامة . عقوبة الغرامة المخصوص عليها في الأمر رقم ١٩٣ سنة ١٩٤١ .
مناطق تطبيقها .

١ - يبين من المادة الثانية من الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر
سنة ١٩٤١ بإحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل ومن المادتين الثالثة والثامنة
من القرار الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتنفيذ
هذا الأمر ، أن المصروف بصفته من المندوبين للاحصاء وعضوا في اللجنة القروية
هو موظف عام مكلف رسمياً بتحرير الشهادة الخاصة بصرف كميات خيش
من بنك التسليف وفي حدود القانون ، وأن عمله في ذلك هو عمل نهائى يتم به
تنفيذ مقتضى الطلب المقدم إلى البنك لأصرف الكميات المطلوبة من الأكياس ،
وأن صفته هذه تجعل من هذه الشهادة ورقة رسمية ككل الأوراق التي يحورها
موظف عام مختص بتحريرها .

٢ - أن ما فرضه الشارع في المادة الخامسة من الأمر رقم ١٩٣ من عقوبة
الغرامة على الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، هو نص خاص يقتصر حكمه على
البيانات الخاصة بكشوف الاحصاء دون غيرها من الاستمارات التي تقدم لأفراض
أخرى .

الوقائع

انهمت النيابة العامة كلا من : - (١) كامل حبيب على و (٢) محمد فتحي كامل "الطاعن الأول" و (٣) السيد أحمد محمود و (٤) عزيز فانوس برجس و (٥) حسن محمد السيد أبو سنه "الطاعن الثاني" بأنهم - الأول والثاني مع آخر قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته بصفقتهم موظفين عموميين الأول نائب عمدة والثاني صرافا وبصفقتهم مكلفين بتحري صحة البيانات المقدمة لبنك التسليف باعتبارهم أعضاء لجنة القرية المكونة طبقا للرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ وطبقا للرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ والتعليقات التي وضعتها وزارة المالية تنفيذا لهذا القانون فيروا بقصد التزوير موضوع أوراق أميرية وهي الطلبين المتعلقين بصرف كيات خيش من بنك التسليف والخاصين بكل من المتهمين الثالث والرابع وذلك حال تحريرها المختص بوظائفهم يجعلهم وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن أقرروا واعترفوا ببيانات غير صحيحة وهي أن هذين الشخصين من طبقة الزراع وأن كلا منهما يزرع بصلا القدر المدون في الطلب الخاص به والذي بموجبه يمكنه الحصول على القدر المقرر من الخيش حاله كونهم هالين بأن هذين الشخصين لا يزرعان المقادير المدونة بكل طالب - والمتهمان الثالث والرابع - اشتركا مع المتهمين الأولين في جريمة التزوير صالفة الذكر بأن اتفقا معهما وساعداهما عليها بأن وقع الأول بخاتمه على الطلب الخاص به ووقع الثاني بامضائه على الطلب المقدم منه فوقعت الجريمة بناء على ذلك، المتهم الخامس، استعمل هذين الطلبين المزورين بأن قدمهما لبنك التسليف وحصل بهذا الاستعمال على صرف كيات الخيش المقررة مع علمه بتزويرهما. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢/٤ - ٣ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات، فقررت الغرفة بذلك، ومحكمة جنايات بنى سوف قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث. أولا : بمعاقبة المنهم محمد فتحي كامل بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وثانيا : بمعاقبة كل من

المتهمين عزيز فانوس جرجس وحسن محمد السيد أبو سنه بالحبس مع الشغل لمدة سنة . ثالثاً : براءة كل من كامل حبيب علي والسيد أحمد محمود مما اسند إليهما وذلك على اعتبار أن المتهمين في الزمان والمكان المييزين آنفاً . أولاً : المتهم الأول محمد فتحي كامل . بصفته موظفاً عمومياً صراف ناحية " الفنت " فغير بقصد التزوير موضوع شهادتين يتضمنان زراعة السيد أحمد محمد محمود ٤٠ فداناً بصلاً وزراعة عزيز فانوس جرجس ٥٠ فداناً بصلاً وذلك حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اختلقه بقصد تغيير الحقيقة في الشهادتين سالفتي الذكر حالة كون أن هذين الشخصين لا يزرعان بصلاً وقد اقترن هذا العلم بنية استعمال هاتين الشهادتين المزورتين في صرف الخبش من فرع بنك التسليف بالفشن وصرف فعلاً الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢١٣ عقوبات . ثانياً : المتهم الثاني عزيز فانوس جرجس اشترك مع المتهم الأول في جريته صالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق على أن يسهل له سبيل الاستيلاء على خبش من بنك التسليف وقدم له فعلاً طلباً قرر فيه على خلاف الواقع أنه يزرع خمسين فداناً من البصل فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة الأمر المعاقب عليه بالمواد ٢/٤ و ٣ و ٤١ و ٢١٣ عقوبات . ثالثاً : المتهم الثالث حسن محمد السيد الشهير بأبو سنه استعمل هاتين الشهادتين المزورتين مع علمه بالتزوير بأن قدمهما لفرع بنك التسليف الزراعي بالفشن وحصل بهذا الاستعمال على ٩٠٠ جوال من الخبش الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢١٣ و ٢١٤ عقوبات . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول محمد فتحي كامل هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأن المحكمة رأت أن الشهادتين اللتين حررهما الصراف من الأوراق الرسمية استناداً إلى شهادة وكيل بنك التسليف ووكيل إدارة البحوث بوزارة التوطين وإلى أن هذا الأخير قدم بياناً يخواه أن كل مزارع يريد الحصول على أجولة يجب أن يشفع طلبه

بشهادة من الصراف تبين مقدار المساحة المزروعة التي في حيازته ، رأيت المحكمة ذلك في حين أن المحرر لا يكتسب صفته الرسمية إلا إذا كان الموظف العمومي مكلفا بتحريره بمقتضى القانون أو اللوائح والبيان الذى أشار إليه الحكم لا يفيد ذلك ، كذلك أثبتت النيابة في محضر التحقيق نص الأمر ٢٩٣ الصادر فى ١٠/١٠/١٩٤١ بشأن احصاء المساحات الزراعية ، والمادة الأولى منه تنص على إجراء مساحة الأراضى المخصصة لاحدى الزراعات المبينة فى الجدول المالحق به ، وتنص المادة الرابعة على عقاب كل مندوب للاحتشاء يرفض أو يهمل القيام بالالتزامات المفروضة عليه ثم جاءت المادة الخامسة تعاقب كل شخص يرفض اعطاء البيانات المطلوبة أو الذى يعتمد اعطاء بيانات غير صحيحة بعقوبة الغرامة من جنينين الى خمسة من كل فدان لم يذكره أو أعطى عنه بيانات غير صحيحة وهذا النص عام يشمل كل بيان غير صحيح ، وهو لذلك نص خاص يخفف عقوبة التزوير تطبيقا للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم مخطئا فى القانون لقضائه بعقوبة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢١٣ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية التى دان الطاعن بها ، وعندما تعرض للدفاع المتهمين ومن بينهم الطاعن قال "إن الصراف اختلق شهادتين ضرورتين مع علمه بالتزوير وما تلا ذلك من استعمال - كذلك أثار الدفاع صفة اللجنة القروية والصراف وقال انهم ليسوا موظفين عموميين فى حكم المادة ٢١٣ عقوبات ولا شك أن أعضاء اللجنة القروية والصراف موظفين عموميين مطلوب منهم أن يشهدوا بمقدار ما يزرعه من بصل طالب الأجلة فأقرارهم بهذه الواقعة إنما هى شهادة منهم بصفتهن فإذا هم غيروا الحقيقة عن عمد فى ذلك الذى هو مطلوب منهم الشهادة عليه فانهم يعاقبون على جريمة التزوير ..." كما تناول بيان الاجرامات التى تتبع لصرف أكياس الخيش بما يحصله أن صاحب الزراعة يتقدم بطلب الصرف إلى بنك التليف موضحا به من الصراف (الطاعن) مقدار المساحة المزروعة وتعتمد كميات الأجلة بناء على هذا البيان باعتبار مائة جوال لكل

خذان مزروع بصلا وأن الصراف يحجر بيان المساحة من واقع الاستمارة ٥٧ إحصاء الخاصة بمحصر الزراعات الشتوية ، وهذه الاستمارة تعمل بمعرفة اللجنة القروية وأنه لابد لصرف الأجولة من شهادة يحجرها الصراف وأن البنك يكفى بهذه الشهادة ، كذلك أشار الحكم إلى البيان الصادر من وزارة التوطين وهو يوجب على كل مزارع أن يشفع الطلب المقدم منه للحصول على أجولة بشهادة من الصراف بالمساحة التي في حيازته ومزروعة بصلا ، لما كان ذلك ثابتا بالحكم المطعون فيه ، وكان الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ بإحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل ، قد أسبق في المادة الثانية منه على الصيرافة صفة مندوبي الإحصاء ، وجاء في المادة الثالثة من القرار الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتنفيذ هذا الأمر أن اللجنة القروية المشكلة في كل قرية من العمدة والمشايخ والصراف هي التي تتولى في المواعيد المحددة البيانات التي يدلى بها حائزو الأراضي الزراعية على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ، وتنص المادة الثامنة من هذا القرار على أنه على الصراف أن يتحقق من مطابقة جملة الحيازات المدونة في الاستمارة لجملة الزمام المزروع بالضرية ، ويبين من ذلك كله أن الصراف بصفته من المندوبين للإحصاء وعضوا في اللجنة القروية هو موظف عام مكلف رسميا بتحرير الشهادتين وفي حدود القانون ، وأن عمله في ذلك على ما أثبتته الحكم — هو عمل نهائي يتم به تنفيذ مقتضى الطلب المقدم إلى البنك لصرف الكميات المطلوبة من الأكراس ، وأن صفته هذه تجعل من هاتين الشهادتين ورقين رسميتين ككل الأوراق التي يحجرها موظف عام مخص بتحريرها ، لما كان ذلك فإن ما ينازع فيه الطاعن بشأن رسمية الشهادتين لا يكون سديدا ، أما ما يقوله من أن الواقعة التي دين بها هي من جرائم التزوير التي يعاقب عليها القانون بعقوبة خاصة مخففة هي التي نصت عليها المادة الخامسة من الأمر رقم ١٩٣ المذكور وذلك تطبيقا للقاعدة الواردة في المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات ، ما يقوله الطاعن من ذلك — فمردود بأن المادة الخامسة المذكورة قد جرى نصها بما يأتي ” يعاقب كل شخص يرفض إعطاء البيانات المبينة في القرارات الصادرة بتنفيذ هذا الأمر أو الذي يتعمد إعطاء بيانات

غير صحيحة بقراءة من جزيين إلى خمسة جنهات عن كل فدان أو بعض فدان لم يذكره ، أو أعطيت عنه بيانات غير صحيحة ، وواضح من عبارة هذا النص أن الشارع أحال في التعريف بطبيعة البيانات المشار إليها فيه ، وبالأشخاص المكلفين بإعطائها إلى القرارات الصادرة بتنفيذ الأمر رقم ١٩٣ وقد صدر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ قرار وزير الزراعة بتنفيذ الأمر مالف المذكور تناولت المواد ١١ و ١٦ منه النص على الأشخاص المكلفين بإعطاء تلك البيانات وهم الحائزون لأرض زراعية في إحدى القرى كما حددت نوع هذه البيانات بأنها هي الخاصة بجملة ما يحوزها كل مزارع وتوزيع هذه الحيازة على الزراعات المختلفة التي تخضع للاحصاء ، أما الصراف وسائر المندوبين من الموظفين ومن بينهم الصيارفة فقد ناطت القرارات بهم في المادتين ٧ و ٨ مهمة المراجعة والمقاس والتحقق من جملة الحيازات ، لما كان ذلك فإن ما فرضه الشارع من عقوبة الغرامة على الادلاء ببيانات غير صحيحة ، هو نص خاص يقتصر حكمه على البيانات الخاصة بكشوف الاحصاء دون غيرها من الاستثمارات التي تقدم لأغراض أخرى ، ومن ثم يكون ما قاله الحكم من أن ” الواقعة المعروضة لم يصدر بشأنها أحكام خاصة كالشأن في تزوير الاستثمارات الخاصة بالمعاد فقط ولا يصح القياس على هذا الاستثناء ” هو قول صحيح في القانون ولا غبار عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الأول على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعن الثاني ” محمد السيد أبو سمته ” يبنى طاعنه على أن الحكم المطعون فيه معيب بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون ، وفي ذلك يقول أن الحكم لم يحتم في معاد الثانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وعدم ختمه في هذا الميعاد مما يبطله ، وفوق ذلك فقد بنى الحكم على القرار رقم ٥١٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالاستيلاء على الخيش وطريقة تداوله وقد ألتى هذا القرار بالقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ وهذا القرار الأخير يعتبر أصلح القرارات للتمم ، وأخيرا فإن

جريمة استعمال المحرور المزور التي دين الطاعن بها شرطها العلم اليقيني ، وإذا لوحظ أن عمل الطاعن لم يتجاوز استلام الخيش من البنك لتسليمه لطالبه دون بحث منه في صحة البيانات المدونة بالأوراق فإن علم الطاعن بتزوير هذه البيانات لا يكون متوافرا .

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلان الحكم ، لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن بشأن تطبيق القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٥ الذي ألغى القرار ٥١٨ لسنة ١٩٤٦ فأصبح بذلك الاستيلاء على الخيش أمرا غير معاقب عليه مردودا بما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن أساس المحاكمة هو جريمة التزوير وجريمة الاستعمال بالمخالفة لأحكام المادتين ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، ومن أن الواقعة المعروضة على المحكمة ليست هي الاستيلاء على خيش بغير حق بالمخالفة لقرار وزارة التموين رقم ٥١٨ لسنة ١٩٤٦ ، ولما كان ما ذهب إليه الحكم من ذلك صحيحا من ناحية القانون ، وكانت المحكمة قد تحدثت في أسباب حكمها المطعون فيه عن ركن العلم بالتزوير في قولها "إن الطاعن استعمل الشهادتين المزورتين بتقديمهما لفرع بنك التسليف الزراعي بالفشن مع أوراق أخرى واستلامه الخيش مع علمه بالتزوير ، يؤكد هذا العلم بالتزوير أنه هو صاحب المصلحة وأنه يعمل محسرا للصراف كقول المتهم السابق وأنه تسلم جميع الأوراق بما فيها التوكيلان المزعومان من نفس الصراف وأنه لم يسلم الخيش لمن صدر لصالحه الأمر كل ذلك يقطع في علمه بالتزوير " ولما كان ما ذكره الحكم من ذلك يتوفر به ركن العلم الذي يتطلبه القانون في جريمة استعمال الأوراق المزورة التي دان الحكم الطاعن بها ، لما كان ذلك فإن العلم المتقدم من الطاعن الثاني على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قائل، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وفهم يس
الجندي ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد مفضي المستشارين .

(٢١٥)

القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ قضائية :

(ا) مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

(ب) قبض . تلبس . توفر حالة التلبس . القبض من غير رجال الضبطية القضائية . جائز .

١ - القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية
ولم الجنائي بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا .

٢ - متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر
بالتحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فشهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة
وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه ألفت الدرج
على الأرض فتبعثر محتوياته التي كانت بيدها قطعة من الحشيش فقام المخبر
بالقبض عليها وبجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج . فإن هذا الذي
أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض لغير رجال الضبطية
القضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما أحرزا جواهر مخدرة "حشيشا"
في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحاطتهما إلى محكمة
جنايات القاهرة لهما كتهما بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فأمرت الغرفة بتأخير ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤

حضوريا بإحالتها إلى المعاقبة بالمواد المذكورة . سمعت محكمة جنابات القاهرة هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ عملا بمواد الإتهام بمعاوية كل من فتحه محمد أحمد وسرور أحمد وهيدى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وقدردت المحكمة على الدفع في حكمها . فظن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقص في ٨ و٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وقدموا شهادة دالة على عدم ختم الحكم المطعون فيه في المعاد القانوني مؤرخة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وأعلنوا بإبداع الحكم غثوما قلم الكتاب في ١ و٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ فقدت الأستاذة مفيدة عبد الرحمن المحامية عن الطاعنة الأولى تقريرا بالأسباب في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ولم يقدم الطاعن الثاني شيئا .

المحكمة

... وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه القصور إذ دان الطاعنة الأولى بجريمة إحراز مخدر دون أن يفي ببيان الدليل على علمها بأن الدرج المقول بأنها كانت تحمله محاولة الحرب به يحوى مادة مخدرة مما يجعل حيازتها للمخدر حيازة عارضة لا يصبح مساءلتها عنها قانونا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استظهرت علم الطاعنة بالمادة المخدرة التي كانت بالدرج الذي تحمله وقت ضبطها في قولها "وهذا العلم قائم في حق المتهم الأولى (الطاعنة) من أنها عندما أحست بوصول رجال المباحث إلى مكان خالها المتهم الثاني (الطاعن الثاني) المجاور لمسكنه لحلت إلى كسر باب غرفته التي كان بداخلها الجوهر المخدر ثم أخرجت الدرج الذي كان حاويا لهذا الجوهر من مكانه وحملته وأخرجت به مسرعة تحاول الحرب به فأدركها المخبرون قبل تنفيذ أغراضها وبديهي أنها ما كانت تقدم على كل هذه

الخطوات لولا يهينها بأن الجوهر المخدر كان موضوعا في الدرج الخشبي بالذات بدليل أنها قصرت محاولة التهريب عليه دون غيره — يضاف إلى ذلك ما اشتهر عن المتهم الثاني من الاتجار في المواد المخدرة — الأمر الذي لا يعقل أن يكون خافيا على ابنة أخيه المتهم الأولى وهذا في ذاته كاف في الدلالة على أن هذه المتهمه عند استحوادها على الدرج ومحتوياته كانت متيقنة أن الشيء الممنوع والمخبا في الدرج هو جوهر مخدر — لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر يتوافر بتحقيق الحياة المادية وعلم الجنائي بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا وكان الدليل الذي ساقه الحكم يكفي لتوفر العلم — فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه لا يكون سوى جدل في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ قوتها في الإثبات لا يقبل منها أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل ذلك بأن الطاعة دفعت به إعلان القبض استنادا إلى أن الإذن الصادر بالتفتيش لم يرد به اسمها كما أن الذين قاموا بالقبض عليها مخبرون وليسوا من رجال الضبطية القضائية فكان رد الحكم على هذا الدفع غير سديد إذ قاله أن التفتيش إنما أجرى بناء على إذن صادر من النيابة بتفتيش مسكن الطاعن الثاني الذي وجدت به الطاعة وأنها كانت في حالة تلبس تجيز القبض عليها مع أنها لم تكن في حالة تلبس ظاهر .

وحيث أن ما انتهى إليه الحكم في شأن هذا الدعم صحيح في القانون ذلك بأنه تبين من واقعة الدعوى كما أثبتنا الحكم أن الضابط كلف المخبرين سالفى الذكر بدخول المنزل المجاور للدكان للتحفظ على الغرفة التي يقطن فيها هذا المتهم (الطاعن الثاني) وعند دخول هؤلاء المخبرين شاهدوا المتهم الأولى (الطاعة الأولى) تخرج من باب هذه الغرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليهم ألقت الدرج على الأرض فتبهرت محتوياته التي كانت بينها قطعة من الخشيش فقام المخبرون بالقبض عليها وجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج وبعد أن أتم الضابط تفتيش الدكان عاد إلى المنزل ومعه المتهم فأخبره

المخبرون بما حصل من المتهمة الأولى وسلموه الدرج بمحتوياته ثم قصد إلى غرفة المتهم الثاني فوجد بابها المكون من ضلفتين لا يزال مغلقا بالقفل ولو أن الضلفة اليسرى كانت مزروعة من أسفل بحيث تسمح بخروج الإنسان منها وعندما دخل الغرفة عمل تجربته على الدوج الذي كانت تحمله المتهمة الأولى فوجده خاصا بالمنضدة التي وجدها بداخل الغرفة . ثم قام بالبحث فيها فعر على ورقة من الكرتون عليها آثار الحشيش " لما كان ذلك وكان هذا الذي أثبتته الحكم بتحقيق به حالة التلبس بالجريمة التي تجوز القبض لغير رجال الضبطية القضائية وكان لا صفة للطاعة الثانية في الدفع ببطلان تفتيش وقع في غير مسكنها فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن محصل باقي أوجه الطعن الأول والثاني والرابع هو أن الحكم جاء مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة عوت في قضائها بالإدانة على أقوال رجال البوليس من رؤيتهم الطاعة تخرج من مسكن الطاعن الثاني تحمل درجا خشبيا به المخدر مع ما ثبت من أن باب الغرفة كان مغلقا بقفل وأن الضلفة اليسرى لباب الغرفة المذكورة كانت مزروعة من أسفل مما يتصور معه الدخول والخروج بالسرعة التي صورها الشهود ، كما أن ما ساقته المحكمة من أدلة على أن الدرج الذي وجد به المخدراتين أنه المنضدة بغرفة الطاعن الثاني وأنه ممن اشتهر عنهم الاتجار في المخدرات — كل ذلك وإن استقام كدليل على إدانة الطاعن الثاني فإنه لا يؤدي إلى إدانتها هي — هذا إلى أن الشهود من رجال البوليس قد تناقضت أقوالهم بشأن وصفه قطعة المخدر إذ بينما يقر الضابط أنه وجدها في لفافة من قماش يقرر أحد أعوانه أنها كانت ظاهرة في غير لفافة ويقول آخر أن الضابط رفع اللفافة عن قطعة المخدر والحكم لم يتعرض لهذا الخلاف رد .

وحيث إن ما يثيره الطاعة في هذه الأوجه هو جدل موضوعي وارد على تقدير أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع

موضوعية إذ يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بأدائه اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها . وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحرمة إحرار المخدر التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعنة في هذه الأوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد ، وعبد محمد حسين المستشارين .

(٢١٦)

القضية رقم ٦٧٥ سنة ٢٥ قضائية :

قار . لعبة الطبول . عدم اطلاق أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون
رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها . متدوجة تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٥٥
بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبارها من
الاعاب القمار .

لا تدخل لعبة الطبول في أى من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد
في القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن
المراهنة على سياق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال
الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور صراحتها في المحال العامة بمقتضى
المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية
في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطبول
وأنها لم تكن تعد وقتذاك عملا من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام
القانون رقم ١٠ سنة ١٩٥٥ بشأن أعمال اليانصيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن : ١ - علي مكي محروس و ٢ - عبد الظاهر
حسن و ٣ - حسن علي البربرى و ٤ - محمد المسكين حسن محبوب
و ٥ - اسماعيل حسن محبوب و ٦ - حسن علي مكي و ٧ - عبد الله علي
عمر و ٨ - محمد حسن أبو زيد ، بأنهم الأول : بصفته صاحب محل هموى

”مقهى“ سمح بقبول المراهنة على لعبة الطمبول بجمله العمومي بدون ترخيص. ومن الثاني إلى الثالث : تلقوا رهانا على لعبة الطمبول بدون ترخيص . السابع والثامن : راهنا على لعبة الطمبول مع المتهمين سالفى الذكر . وطلبت عقابهم بالمواد ١ مكررة و ١/٢ - ٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . ومحكمة جنج اللبان الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٣٠٠ جنيه وعلق المحل لمدة ثلاثة شهور وبحبس كل من المتهمين من الثاني إلى السادس سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهم ٣٠٠ جنيه وبمعاينة المتهمين السابع والثامن بحبس كل منهما أسبوعا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهمون السنة الأولى هذا الحكم كما استأنفه السابع والثامن ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف . وبتغريم كل من المتهمين مائة قرش بلا مصاريف . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك أنه اعتبر الفعل الذى وقع من المتهمين من ”العاب القمار“ ودانهم طبقا للمادتين ٣٦ و ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية ولكنه أغفل النص على اغلاق المحل الذى ضبطت فيه الواقعة . إعمالا لنص المادة ٣٨ من ذلك القانون . كما أغفل النص على مصادرة الأوراق والنقود المضبوطة إعمالا لنص المادة ٢٠ منه فضلا عن أنه قضى بالعقوبة على بعض المتهمين من لا شأن لهم في اداة المحل مخالفا بذلك حكم المادة ٣٦ من القانون المذكور .

وحيث أن الدعوى العمومية أقيمت على المطعون ضدهم بوصفهم أنهم ، ”فى يوم ١٩٥٢/٦/٣ بدائرة قسم اللبان المتهم الأول بصفته صاحب على عمومي (مقهى) سمح بقبول المراهنة على لعبة الطمبول بجمله العمومي بدون رخصة“

والمتهمون من الثاني الى السادس تلقوا رهانا على لعبة الطمبول بدون ترخيص
والمتهمة السابعة والثامن راعنا على لعبة الطمبول مع المتهمين سالفى الذكر
وطلبت النيابة معاقبتهم بالمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ .
ومحكمة أول درجة حكمت بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وتغريمه ثلاثمائة
جنيه وغلق المحل لمدة ثلاثة شهور وحبس كل من المتهمين من الثاني الى السادس
سنة مع الشغل وتغريم كل منهم ثلاثمائة جنيه وحبس كل من المتهمين السابع
والثامن أسبوعا واحدا مع الشغل فاستأنف المتهمون الحكم وقضت المحكمة
الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١٩
و ٣٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية على أساس أن موقوف
من المتهمين لا يعتبر من أعمال المراهنة بل هو من ألعاب الميسر التي يكون الربح
فيها موكولا للصدفة دون سواها وقضت بتعديل الحكم المستأنف وتغريم كل
من المتهمين مائة قرش فطعن النيابة العمومية في هذا الحكم بطريق النقض
لأنه أغفل الحكم باغلاق المحل وبالمصادرة طبقا لأحكام المادتين ٢٠ و ٣٨
من هذا القانون كما وأن بعض المتهمين لا شأن لهم في إدارة المحل .

حيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة التي دين بها المطعون ضدهم وحاصلها
أن الصاغ مصطفى رياض حرر محضرا أثبت فيه أنه علم من مصدر سرى أن
المتهمين من الثاني إلى الرابع يقبلون الرهان على لعبة الطمبول ويتخذون مقهى
المتهم الأول لمزاوتهم هذه المراهنات وطلب إصدار أمر النيابة بتفتيش هؤلاء
المتهمين ومن يعاونهم فأذنت له النيابة فاستقل في يوم الحادث إلى مقهى المتهم
الأول ومعه قوة من رجال البوليس وجلسوا بين اللاعبين حتى أكدوا من وجود
المتهمين المشار إليهم في التحريات ووجدوا المتهم السادس وهو ابن صاحب
المقهى يتسلم النقود الباقية على المتهمين سالفى الذكر ويسلم الرايحين نصيبهم
من المحلية ثم قام رجال البوليس بضبط جميع الأشخاص الذين يقبلون المراهنة وأثبت
في محضر ضبط الواقعة ماسبق ذكره وأضاف أن المتهم الثاني كان يمسك بكيس
من الدمور به عدد من البلى المرقوم وكان ينادى على الأرقام التي تشطب من التذاكر
التي بيد اللاعبين الذين قدر عددهم بحوالي خمسمائة شخص يجلسون في المقهى

وخارجه كما ذكر العملية التي قام بها كل من المتهمين - كما ضبط المتهمين الآخرين وبسد كل منهما تذكرة مؤشر على بعض أرقامها ومع أولها أربعة قروش ومع الثاني خمسة وثلاثون مليا وقد قرر كل من هذين المتهمين أنهما كانا يلعبان الطمبولا كما اعترف جميع المتهمين بأنهم يديرون لعبة الطمبولا فيما عدا المتهم الأول صاحب المقهى الذي قرر بأنه لا يعلم بإدارة هذه اللعبة في مقهىه لأنه كان متفيا عنها وقت الضبط - وبعد أن أوردت المحكمة الواقعة على هذه الصورة أوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في استخلاصها للواقعة على هذا النحو ثم عرضت إلى التطبيق القانوني فقالت - "وحيث إن اللعبة التي كان يزاوها المتهمون وهي عبارة عن أوراق مطبوع عليها أرقام مختلفة تباع للاعبين ثم يخرج أحد المعاوين في اللعبة (المتهم الثاني) بليه من كيس من القماش ضمن إلى آخر مرقوم ويقرأ الرقم فمن يصادف وجود الرقم في الورقة التي بيده يؤثر عليه في الورقة حتى إذا ما انتهى إخراج عدد معين من البلى المرقوم يكون الرائج هو الشخص الذي بيده الورقة التي تصادف مصادفة أرقامها لأرقام البلى . ولما كانت هذه ليست من عمليات المراهنة فهذه يكون اللاعب فيها على علم بالخيول التي ستجرى مثلا أو الحصان أو الصائد في لعبة صيد الحمام ثم يراهن على أن هذا أو ذاك هو الذي سيكسب بينما الطمبولا عبارة عن لعبة من ألعاب الميسر المتروكة نتيجةها للفظ وحده فتكون الواقعة منطبقة على المادتين ١٩ و ٣٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ " .

وحيث إن الواقعة على الوجه المبين بالحكم لا تدخل في أى من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة وليست أيضا من أنواع القمار المخطور مزاولها في المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطمبولا وإنما هي لم تكن تعد وقتذاك عملا من أعمال البانصيب أو اللوتري التي تتميز عن الألعاب الأخرى بأن الربح فيها موكول للصدفه دون

سواها ، ومن ثم يكون القانون الواجب التطبيق على الوقائع المسندة إلى المتهمين هو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليا نصيب والذي تنص المادة الثالثة منه على معاقبة كل من يخالف أحكامه بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ومصادرة الأوراق والأشياء التي جرى استخدامها في ارتكاب المخالفة مع جواز إفلاق المحل — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١٩ و ٣٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ قد أخطأ في تطبيق القانون وإن كان قد قضى بعقوبة صحيحة بالنسبة للغرامة مما يتعين معه قبول الطعن وتصحيح الحكم والقضاء بمصادرة المضبوطات بالإضافة إلى العقوبة المقررة بها .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل ، وبحضور السادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وفهم بسى الجندى المنتهدين .

(٢١٧)

القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٦ قضائية :

شيعية . قفس . طين . المصلحة فيه . حكم . تسليمه . إدانة المتهم بقوبة بمخلف في نطاق المادة ٩٨ أ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم لها . التي بقصور الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويج مع ما أثبت الحكم من تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . لا جدوى من إثارتها .

لا جدوى للتمهم فيما يثيره بشأن جريمة الترويج إبداء الشيعية من قصور مادام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ أ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها ما دامت أسبابه وأغية في خصوصها ولا قصور فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة دلا من : ١ - ولیم صادق صليب و ٢ - مجبر عطا الله شحاته و ٣ - محمود حمدي عبد الجواد و ٤ - استر نسيم طرسيانو و ٥ - عبد اللطيف محمد جمال و ٦ - سيد أحمد عطيه (الطاعن) و ٧ - لويس اسكاروس و ٨ - فؤاد عبد الحليم سلامة و ٩ - عبد المعلى عبد النعيم بأنهم : بدائرة قسم المعارف اسكندرية . أولا : انضموا إلى جمعية بالملكية المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على

النظم الأساسية الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى جمعية سرية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا بالأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين في الثورة الروسية وبتجريض العمال على الاعتصاب والاعتداء على حق الغير في العمل وتخريبهم على بنض طائفة الملاك والرأسماليين تخريضا من شأنه تكدير السلم العام . وثانيا روجوا في المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية ولقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ولهدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا للجمعية السرية سائفة الذكر وهمى تعمل على تغيير مثل هذه المبادئ عن طريق إصدار نشرات وتأليف خلايا وترويج الأفكار التي من شأنها قيام حكم الطبقة العاملة في مصر وسلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج انبعاثا للبرنامج الثورى الذى نادى به لينين وستالين واقتفاء لأسلوبهما الثورى الذى حقق هذا الانقلاب في روسيا السوفيتية . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٩٨/١ فقرة ٣ و ٩٨ ب فقرة أولى و ٩٨ هـ . فقررت الغرفة بذلك . وأمام محكمة جنايات الإسكندرية دفع الحاضر مع المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والتاسع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت غيايبا للأول والرابعة وحضوريا للباقيين عملا بالمواد ٩٨/١ ٣ و ٩٨ ب ١/ و ٩٨ هـ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٩ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى المتهمين الرابع والسادس والسابع . أولا : بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لكل من وايم صادق صليب وميمر مطا الله شحاته ومحمود حمدي عبد الجواد وعبد اللطيف محمد جمال وفؤاد عبد الحليم مصطفى

سلامه وعبد المعلى عبد النعيم محمود وبراءتهم مما أسند إليهم. وثانيا : بمعاينة كل من استر نعيم جراسيانو وسيد أحمد عطيه (الطاعن) ولويس اسكاروس ميخائيل بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتقديم كل منهم مبلغ خمسين جنيها . وثالثا : بمصادرة جميع الأوراق المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن — أن الحكم المطعون فيه — قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع وشاب أسيابه القصور إذ دانه بمقتضى المادتين ١/٩٨ و ٩٨/ب من قانون العقوبات دون أن يقيم الدليل على عضوية الطاعن في أية هيئة مما نص عليها في هاتين المادتين وعلى أن استعمال القوة والإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، كان ملحوظا في ذلك — هذا وقد طلب الحاضر منه من المحكمة ” أجلا للاستعداد “ نظرا لضخامة ملف الدعوى فلم تمنحه سوى يومين وهو أجل لم يكن يكفي لدراسة الأوراق والاطلاع على القضايا المضمومة . وبذلك فوت عليه حقه في إبداء دفاعه كاملا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” وحيث إنه يبين مما تقدم جميعه بالنسبة للتهمين الرابعة والسادس (الطاعن) والسابع أن التهم المستندة إليهم ثابتة قبلهم وتشير الأدلة السابقة وما ضبط لديهم من نشاطهم الشيوعي وانضمامهم إلى المنظمة الشيوعية التي تهدف إلى قلب نظام الدولة الأساسى والاقتصادى وتسويد طبقة العمال والفلاحين مستعبيين في ذلك بانارة العمال على الإضراب وتحريض الناس على التكلل بمكائفة النظم القائمة وقلبها بالقوة لأن المبادئ التي تدهو إليها هذه المنظمة لا تتفق قطعا والنظم الأساسية والاجتماعية المقررة في القطر المصرى والتي أساسها احترام العقيدة والأسرة وحرية التعامل ولا يمكن أن تتحقق الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمة في دولة من الدول تدن بنظم أخرى إلا عن طريق القوة والعنف لأنه لن تقف حكومة

حكوتة الأيدى ،وفقا سليبا إزاء هذه المحاولات التي تبذل فيها بقصد قلب
نظمها الأساسية كما أن الطبقات الأخرى التي يهدمها هذا النظام لن تقف
كذلك موقفا سليبا وسيكون من مقتضى الحال أن يعمد الداعون إلى هذا
المذهب أو المريدون له إلى الاستيلاء على سلطان الحكم قسرا باعتباره الوسيلة
الوحيدة التي توصلهم لأغراضهم ولا يمكن أن يفهم من ذلك إلا أن هذه
المبادئ إنما تستهدف لتحقيقها اتخاذ الوسائل غير المشروعة وسيلة لها ، ثم
عرض للأدلة القائمة ضد الطاعن فقال ”إنها تخلص فيما ضبط لديه من أوراق
ونشرات وما كان أساس ضبطه والتعرف عليه وتتبعه والمظروف المعنون باسمه
وعمل إقامته وما بداخله من خطاب بالقلم الرصاص عن أسماء طلاب
بالمدارس وتسليم الأوراق إلى المسئول بالجدد مما يدل على نشاط المذكور
واقضائه وأنه يعمل لنشر وترويج الدعوة بضم أشخاص جدد إليها وما ظهر
من الاطلاع على المضبوطات التي عثر عليها في مسكنه ومكتبه والتي هي عبارة
عن كتب شيوعية ونشرات شيوعية جديدة صادرة عن المنظمة العمرية
التي تهدف إلى قلب الأوضاع السياسية والاجتماعية بالدولة ومثلها مما ضبط
تدعى المتهمين الآخرين وخاصة الأول منهم وما ضبط لديه من ورقة بها اسم المتهم
السابع والتي كانت مفتاح التعرف عليه كذلك ، ولما كانت واقعة الدهوى كما
بينها الحكم تتوافر بها عناصر جرمية الانضمام إلى المنظمة الشيوعية والترويج
لمبادئها ، وكانت الأدلة التي استند إليها تؤدي إلى إدانة الطاعن فيهما . وكان
فيما استخلصته المحكمة من معاينة بعض النشرات التي ضبطت مع الطاعن بنجرها
عن النشرات التي ضبطت مع غيره من المتهمين ، ومن المحرر الذي ضبط لدى
المتهم الأول والموجه إلى الطاعن بضرورة الاتصال بالطالبة بالجدد وتسليم الأوراق
للمسئول بالجدد ، ما يكفي للقول بتوافر جريمة الترويج ، على أنه لا جدوى للطاعن
فيما يشير بشأن جريمة الترويج من قصور ما دام أن الحكم المطعون فيه قد أجرى

في حقه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المحكوم بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٩٨ التي أثبت الحكم مقارفة المتهم لإياها ما دامت أسبابه وافية في خصوصها ولا قصور فيها . لما كان ذلك وكان يبين من محضر الجلسة أن محامي الطاعن قد ترفع عنه على الوجه المفصل فيه ، ولم يطلب الطاعن أو محاميه تأجيل الدعوى للاستعداد وكان استعداد المحامي موكولا بتقديره إليه وحده حسبما يلبه عليه ضميمه وتقايد مهنته ، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل - ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قائل . وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمد ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢١٨)

القضية رقم ٤٨٠ سنة ٢٦ قضائية :

(١) ارتباط . ملاح . قتل خطأ . تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها .
موضوع . مثال في جريمة إحراز سلاح وقتل خطأ .

(ب) اعتراف . أخذ المحكمة بإعتراف المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى . لا خطأ .

١ — متى استخلصت المحكمة في منطق سليم أن جريمة إحراز المسدس بغير ترخيص وقتل الجاني عليه خطأ ناشئا عن فعلين مستقلين من بعضهما مما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمتين لعدم توافر شروط الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

٢ — إذا أخذت المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس واطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى فلا تأثير عليها في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : أحرز سلاحا ناريا مشسغنا "مسدسا" بغير ترخيص أو مسوغ قانوني . وثانيا : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل بلو خلف أحمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه

ومخالفته الواضح إذ أحرز المسدس آنف الذكر بدون رخصة وحاول إطلاقه وسط أشخاص مجتمعين في حفل زفاف دون أن يتخذ الحيطة اللازمة فلم ينطلق فكره محاولته بأن ثنى ماسورته قريبا من المجتمعين بهذا الحفل فانطلق منه هيار أصاب الجنى عليه وأحدث به الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٨ والفقرة ٣ من الجدول ب الملحق به و ٢٣٨ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جنح بولاق الجزئية هذه الدعوى وبعد أن أحيلت إليها من قاضى الإحالة للفصل فيها على أساس عقوبة الجفحة ، ثم قضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل من كل من التهمتين وكفالة ٢٠ جنيه لوقف تنفيذ العقوبتين بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . نظرت محكمة القاهرة الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت حضوريا (كذا) بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأعفت المتهم من المصروفات ، فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الجريمتين اللتين دين الطاعن بهما نشأتا عن فعل جنائى واحد مما كان يوجب حل المحكمة أن تنزل به عقوبة واحدة فهما تطبيقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، أما وقد حكمت عليه بعقوبتين فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه أن المحكمة استخلصت من أقوال الجنى عليه وشاهدى الرؤية فهى عبد الرموف وكمال عبد العال أن الطاعن كان يرقص في فرح ثم أخرج من جيبه مسدسا وأراد أن يطلق منه عيارا في الهواء فلم ينطلق فأمسك به بكتنا يديه

وحاول إرجاع مأسورته إلى الخلف دون احتياط وهي في مستوى منخفض
فاطلق منها مقنوف أصاب المجنى عليه إصابة أدت إلى وفاته ، اختلصت
المحكمة من ذلك في مطلق سليم أن جريمته إحراز المسدس بغير ترخيص وقتل
المجنى عليه خطأ نشأنا عن فئتين مستقلين هن بعضهما مما يوجب تعدد العقوبات
بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمتين لعدم توافر شروط الفقرة
الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولما كان تقدير توافر شروط
هذه المادة أو عدم توافرها أمرا يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، فإن ما يثيره
الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية إن
اعترافه في محضر البوليس كان وليد الضغط عليه ليفتدى رئيس عائلته فهمى دياب
الذى انطلق منه المقنوف الثارى في حفلة الفرح ، بدليل أن المجنى عليه اتهمه
بهذه الواقعة في محضر البوليس ، ولكن المحكمة لم تفند هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن تقدير قيمة الاعتراف أمر موكل لسلطة محكمة الموضوع شأنه في
ذلك شأن سائر أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها وقد أخذت المحكمة
باعتراف الطاعن في محضر البوليس واطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة بالرغم
من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى فلا تريب عليها في ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن حل غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور الدادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٢١٩)

القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢٦ قضائية :

(ا) غرفة الاتهام . اتبأوها إلى أدت الدلائل في الدعوى لا تكني لإدانة المتهمين .
مجادلتها فيه . غير جائزة .

(ب) نقض . طعن . حالات الطعن . قصر الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام .
على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . المادتان ١٩٥ ، ١٢٢ ج .

١ - إذا ما انتهت غرفة الاتهام في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكني لإدانة المتهمين فيها ، وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى فإنه لا يجوز مجادلتها في هذا الأمر .

٢ - قصر المشرع في المادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الماطعون ضدهم بأنهم : قتلوا أحمد يونس على عمد مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك سلاحاً نارياً وعصياً وترصدوا له في طريق عودته إلى منزله حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا

عليه مقدوفا نانيا وأنهلوا عليه ضربا بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحد ثوابه
الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت مقابهم
بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٥
قررت النيابة العامة قيد الدعوى العمومية ضد مجهولين وقررت بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم معرفة الفاعلين . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا
القرار في ٢٢ من نفس الشهر ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على أن المدعى
بالحق المدني طلب تعويضا . نظرت غرفة الاتهام بمحكمة سوهاج الابتدائية هذا
الاستئناف ثم قررت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد أمر
النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى والزامه بالمصروفات . فظعن
الطاعن (المدعى بالحق المدني) في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن المطعون ضدهم دفعوا بعدم جواز الطعن من المدعى المدني
”الطاعن“ بطريق النقض في القرار الصادر من غرفة الانهام بتأييد الأمر
الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعلين
وأمسوا هذا الدفع على أن الشارع في المادة ١٩٥ و ٢١٢ إجراءات قد قصر
حتى الطعن بطريق النقض في مثل هذا الأمر على حالة الخطأ في تطبيق القانون
أو في تأويله . وما يشتره الطاعن في طعنه لا ينطوى على شيء من ذلك .

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على قصور في أسباب القرار المطعون فيه
واخلال بحق الدفاع إذ لم يرد على أدلة التثبت القائمة في الدعوى كالم تجب النيابة ولم
تجب غرفة الاتهام الطاعن إلى طلبه من فحص الدماء التي وجدت بملابس المحنى عليه
عن فصيلة الدم ومقارنتها بفصيلة الدم الذى وجد على حذاء أحد المتهمين ”وهو
توفيق حارس“ وفصيلة الدم الذى لوثت به الملاة المضبوطة بمنزل أحمد محمد
أنور — وهو دفاع جوهرى يترتب على اغفاله عيب في القرار يستوجب نقضه .
ومن حيث إن غرفة الانهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات سواء كان
ذلك عند احالة الدعوى إليها من النيابة أو من قاضى التحقيق أو عند نظرها

الاستثناء المرفوع أمامها عن الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا ثبت أن الواقعة جناية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته . وبناء على ذلك يكون لها أن تخص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ثم تصدر أمراً بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها — والأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها وليس عليها أن تجرى من التحقيق إلا ما ترى من إجراءه — وإذا ما انتهت في حدود سلطتها هذه التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لادانة المتهمين فيها . وأصدرت بناء على ذلك أمراً بتأييد الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فانه لا يجوز مجادلته في هذا الأمر — لما كان ذلك ، وكان الشارع في المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وكان ما يثيره الطاعن من قصور في أسباب القرار المطعون فيه لعدم الرد على أدلة الاتهام التي تقوم بها — ومن أن غرفة الاتهام رفضت إجابته إلى ما طلبه من مقارنة فصيلة دم المجني عليه بفصائل الدماء التي ضبطت بملابس بعض المتهمين — كل ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو تأويله مما لا يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام طبقاً للقانون بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون غير جائز ويكون الدفع المقدم من المطعون ضدهم في محله . ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل وبحضور السادة : حسن داود ومصطفى كامل ونعيم
يحيى الجندى وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٢٠)

القضية رقم ٤٨٦ سنة ٢٦ قضائية :

- (أ) إختلاس . سرعان حكم المادة ١٥٤ ع على المكاتب والتفراجات على الدوا .
- (ب) عقوبة . حكم . تبعية . توقيع المحكمة أقصى العقوبة . عدم التزامها ببيان سبب ذلك .

١ - إن المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تتناول المكاتب والتفراجات على السواء .

٢ - المحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة أن تبين سببها لذلك مادامت تمارس حقها خوله لها القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاهن بأنه : بوصفه موظفا مهوميا ومن الأمانة على الودائع "موزع بريد" اختلس الرسالة الميمنة محتوياتها بالمحضر والمسامة إليه بسبب وظيفته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة على محكمة الجنايات لها كتمه بالمولد ١/١١٢-١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملا بالمواد ١٥٤ و ١/٣٤١ و ١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة عهد على عبد المولى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين وبالعزل من وظيفته وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور في الزمان والمكان المذكورين أولا - اختلس رسالة مسلمة إليه من مصلحة البريد على سبيل الوديعة لتسليمها إلى صاحبها على عهد الله وضربان وذلك إضرارا بمالكها وثانيا - أخفى وفتح الرسالة سالفة الذكر . فطعن الطاهن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطعن يحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من أربعة وجوه.

الأول - إذ طبق المادة ١٥٤ من قانون العقوبات مع أنها لا تنطبق إلا في خصوص التفورات . والثاني - إذ طبق المادة ١/٣٤١ من قانون العقوبات مع أنه الرسالة - بعد استبعاد تذكرة النقل الواردة بها ليست ذات قيمة مالية ولا تشمل التزاما قانونيا ولم يحصل تسليم بمقتضى عقد من العقود المنصوص عنها في تلك المادة . الثالث - إذ أخذ في قواعد الإثبات على خلاف مقتضى قواعد القانون المدني . الرابع - إذ قضى بالزل مع أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا تنص عليه ويضيف الطاعن أن المحكمة أخلت بحق الدفاع وشاب حكمها البطلان والقصور إذ تمسك المحامي عنه بأن الرسالة لم تسلم للطاعن كما طلب استعمال الرأفة نظرا لصغر سنه فلم تشر المحكمة إلى ذلك في حكمها وحكت بأقصى العقوبة دون أن تبين سبب ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى في قوله "إنها تخلص في أنه المجنى عليه مل عبد الله رضوان طلب من والده أن يرسل له بعض أواني نحاسية ومهمات منزلية لحاجته هو وأخيه سعد إليها وقد أرسل إليه وللده قبل الحادث بشرة أيام خطايا بأنه سيحقق له طلبه ويرسل هذه المهمات من طريق شركة سيارات جرجا وقد ترقب المجنى عليه وصول الطرد الذي يحوى المهمات حتى يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ تاريخ الحادث وقد أرسل والده المجنى عليه تذكرة نقل للطرد داخل خطاب عادة باسم المجنى عليه وكان المتهم عبد مل عبد المولى (للطاعن) منوطا إليه معاونة ساعي البريد سيد عبد عفيفي في توزيع الخطابات العادية على المرسل إليهم في المنطقة التي بها مسكن المجنى عليه فتبادر إلى ذهنه أن الخطاب المرسل إلى المجنى عليه والمؤرخ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ يحوى شيئا ذا قيمة وقتحه في غفلة من زميله سيد عفيفي ولستولى على تذكرة النقل وسلبها إلى الحوذي محمود عثمان ليسلم بها الطرد من شركة سيارات جرجا ومقرها شارع الأزهر وافق معه على أن يحضر إليه الطرد

ج ٠٢ (٢٢) ٠٢

عند المنزل رقم ٧٧ شارع جزيرة بدران وتعلم الحوذى الطرد من الشركة بمقتضى
حرفته وبحث عن المتهم فى المكان المحدد فلم يجد له منزلا بالعنوان سالف الذكر
وترب حضوره فترة ثم طلب منه المتهم أن يقصد منزلا آخر له بشارع ابن الرشيد
وقصدا سويا إلى المنزل الذى يخفّره سليم خليفه رماح المعروف للطرفين وضمن
هذا الخفير المنهم فى أجر الحوذى الذى عجز المتهم عن دفعه واستبقى سليم خليفه
الطرد فى حيازته حتى يحضر اليه المتهم فى الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٧ من نوفمبر
سنة ١٩٥٤ ولما لم يحضر المتهم فى الوقت المحدد ساءرت الشكوك خفير المنزل
وتبادر إلى ذهنه أن يكون الطرد غير ملوك لاتهم الذى يعمل ساعى بريد والذى
يحتمل أن يكون قد فتح خطا با يحوى تذكرة نقل خاصة بهذا المتاع واتصل سليم
خليفه بالحوذى محمود عثمان الذى زاد من شكوكه نحو المتهم وقصدا سويا منزله
واستمانا بأحد الجنود على توصيله إلى مقر البوليس ليفصح عن حقيقة ملكيته للطرد
وهناك اعترف المتهم صراحة بأنه فتح الخطاب الخاص بالمجنى عليه والذى يحوى
تذكرة النقل وسلبها للحوذى محمود عثمان الذى أحضر له الطرد... ولما سئل المجنى
عليه قال إنه لا يعرف المتهم من قبل وأنه كان يترقب وصول الطرد إليه حتى
يوم الحادث وذكر محتوياته تفصيلا وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وهى
أقوال الشهود واعتراف المتهم فى التحقيق ثم خلص إلى أن الرسالة المختلسة موضوع
التهمة بصرف النظر عن تذكرة النقل التى تحويها والتى لم يشملها الاتهام لا يعدو
اختلاسها أن يكون جريمة تهديد تنطبق على المادة ١/٣٤١ من قانون العقوبات
وأنه تنطبق عليها أيضا المادة ١٥٤ من القانون المذكور وانتهى الحكم إلى معاقبة
الطاعن وفقا لهاتين المادتين والمادة ١/٣٢ منه بالحبس لمدة ثلاث سنين
وبالعزل ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٤ من قانون العقوبات خلافا لما
جاء بأسباب الطعن تناول المكاتيب والتلغرافات على السواء وتنص على أن كل
من أخفى من موظفى الحكومة أو البوستان أو مأمورىهما أو فتح مكتوبا من
المكاتيب المسلمة للبوستان أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد
على عشرين جنيا مصريا وبالعزل فى الحالتين وكذلك كل من أخفى من موظفى
الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأمورىهما تلغرافا من التلغرافات المسلمة إلى المصلحة

المذكورة أو أفشاء أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالمقربين المذكورين "وكان الحكم قديين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجرime المخصوص عليها في المادة ١٥٤ المذكورة وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن وهي تؤدي إلى ما رتبته عليها، وكان لا جدوى للطاعن من التحدث في انطباق أو عدم انطباق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ما دام أن العقوبة الموقعة على الطاعن تدخل في نطاق المادة ١٥٤ من نفس القانون المنطبق، وكانت المحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة أن تبين سببا لذلك ما دامت تمارس حقا خوله لها القانون . لما كان كل ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المنشاوي .

(٢٢١)

القضية رقم ٤٨٧ سنة ٢٦ قضائية :

مواد مخدرة . متى يعتبر الشخص حائزا للسادة المخدرة ؟

لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للسادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للسادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك ويكفي في إثبات حيازته له أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائباً عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — حامد السيد شاكر (الطاعن) و ٢ — أم محمد خليفة جبالي — بأنهما أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به فقررت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان إذن التفتيش لتعجيله ، وعدم تحديد رجال الضبطية الذين عهد إليهم تنفيذه ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت بحضورها — هملا بمواد الاتهام — بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) . أولا — بمعاقبته بالأشغال المؤبدة وتفريمه ٣٠٠٠ جنيه ثلاثة آلاف من الجنايات ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة

وأعفته من المصاريف . وثانياً - براءة المتهم الثانية مما أسند إليها ورفضت الدفع .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .
المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه القصور إذ دان الطاعن بجرمية إحراز المخدر مع أن الحشيش لم يضبط معه وأسس قضاءه على أن المتهم الثانية كانت تخفى الحشيش لحسابه من غير أن يتحدث عن ركن الحيازة ، وكان الحكم المطعون فيه يستقيم لو أنه قضى ببراءة الطاعن الذي لم يضبط معه شيء وإدانة المتهم الثانية وهي التي ضبط الحشيش في حيازتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دأ الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ، وتحدث عن حيازة الطاعن للحشيش المضبوط فقال "وحيث إنه فيما يختص بالموضوع فالتهمة ثابتة قبل المتهم الأول من وجود المواد المخدرة المضبوطة في مسكنه وإلقائها منه بواسطة المتهم الثانية بناء على أمره وطلبه كما أفرت بذلك لمعاون مكتب المخدرات إلى الخارج عندما داهمه رجال البوليس في هذا المسكن وقد شهد هؤلاء بأنهم عند ما دخلوا الغرفة التي كان بها المتهم الأول رأوا المتهم الثانية تجرى منها إلى الشرفة وتلقى بكيس من القماش ... ولاشك أن المتهم الأول مسئول عن وجود هذا الكيس بمحتوياته من المواد المخدرة في مسكنه باعتباره حائزاً أو محرراً لها بغير مبرر شرعي ولا محل لما يتعل به من عدم ضبط هذا الكيس أو رؤيته مع المتهم الثانية تنصلاً من التهمة الموجهة ضده فهذه الأخيرة حماته ولم تحضر إلى مسكنه إلا لزيارة ابنتها كما قرر عند سؤاله بمعرفة النيابة ولم يرها إلا في هذا اليوم فهي لا تسكن معه حتى يكون لها شأن بهذا الكيس ، ولو لم يكن الكيس المذكور له ويعلم أن مابه مواد مخدرة لما أوجز

إلى المتهم الثانية بسرعة إلقائه في الخارج تخلصا من جريمة إحرازه ومن ثم يكون المتهم الأول في الزمان والمكان سالفى الذكر قد أحرز جواهر مخدرة حشيشا وأفبونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا " لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة السائفة التى أوردتها أن المخدرات المضبوطة ملك الطاعن وكان لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك ويكفى في إثبات حيازته له أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جاسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، بحضور المادة : مصطفى كامل ، وعبد محمد حسنين ، وقهيم نسي
الجندي ، والسيد أحمد عوفى المستشارين .

(٢٢٢)

القضية رقم ٤٨٩ سنة ٢٦ قضائية :

(١) تزوير . حكم . نسبيه . عدم تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل زكن من أركان
جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . غير لازم .

(ب) تزوير . قصد جنائى . عدم توفره لدى الفاعل قيام الاشتراك متى تحقق القصد الجنائى
لدى الشريك .

١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جريمة
التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٢ - عدم توفر القصد الجنائى لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك فى
جريمة التزوير المعنوى متى تحقق القصد الجنائى لدى الشريك .

الوقائع

انتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد قطب متولى و ٢ - عادل
عز الدين يوسف (الطاعن) بأنهما : المتهم الأول (١) اشترك بطويق
الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى ورقة أميرية هى إذن
الصرف على خزانة بلدية الاسكندرية الصادر فى ١١/٢٠/١٩٤٩ تحت رقم ١١١٧٤٠
باسم محمد حسين الهشوتى بما يفيد الأمر بدفع مبلغ ١٣ ج و ٢٨٥ م إليه وكان
ذلك بوضع إمضاءات مزورة وبجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع

العلم بتزويرها بأن اتفق مع ذلك الشخص المجهول على أن يتقدم بالإذن إلى صراف البلدية ويتحمل شخصية صاحبه ويوقع بإمضائه عليه بما يفيد استلام قيمته وساعده على ذلك بأن وقع على الإذن أمام الصراف باعتباره شاهدا على واقعة الصرف وضامنا لصحة شخصية المستلم فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة (٢) اشترك بطريق الاتفاق مع الشخص المجهول سالف الذكر في استعمال إذن الصرف المزور المشار إليه في التهمة السابقة مع علمه بتزويره بأن اتفق معه على تقديمه إلى كامل إبراهيم صراف خزانة البلدية لقبض قيمته بعد أن وقع عليه بإمضاء مزورة نسبها إلى صاحب الإذن محمد حسين البشوق فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق (٣) بوصفه موظفا عموميا (كاتب بقلم القيودات ببلدية الاسكندرية) سهل لغيره أن يدخل في ذمته مبلغ ١٣ ج و ٢٨٥ م من نقود الحكومة بأن اصطحب ذلك الشخص المجهول إلى صراف البلدية كامل إبراهيم ومعه إذن الصرف الصادر باسم محمد حسين البشوق وشهد أمام الصراف بأن ذلك الشخص هو صاحب الإذن فصرف إليه قيمته بعد أن استوفيهما عليه وتمكن ذلك الشخص من الاستيلاء على قيمة الإذن بناء على هذا التسهيل .

ثانياً : (١) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي إذن الصرف على خزانة بلدية الاسكندرية الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٤٩ تحت رقم ١٠٩٥٢٣ باسم عبد الله يازجى بما يفيد الأمر بدفع مبلغ ١٠ جنيهات و ٦١١ مليا إليه وكان ذلك بوضع امضاءات مزورة ويجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها بأن اتفق مع ذلك الشخص المجهول على أن يتقدم بالإذن إلى صراف البلدية ويتحمل شخصية صاحبه ويوقع بإمضائه عليه بما يفيد استلام قيمته وساعده على ذلك بأن وقع على الإذن أمام الصراف وضامنا لصحة شخصية المستلم فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة (٢) اشترك بطريق الاتفاق مع الشخص المجهول سالف الذكر في استعمال إذن الصرف المزور المشار إليه في التهمة السابقة مع علمه بتزويره بأن اتفق معه على تقديمه إلى كامل إبراهيم صراف خزانة البلدية لقبض قيمته بعد أن وقع عليه بإمضاء مزورة نسبها إلى صاحب الإذن عبد الله يازجى فتمت

الجرىمة بناء على ذلك الاتفاق. ٣- بوصفه موظفا عموميا (كاتب بقلم القيودات بلدية الاسكندرية) سهل لغيره أن يدخل في ذمته مبلغ ١٠ جنيه و ٦١١ مليا من نقود الحكومة بأن اصطحب ذلك الشخص المجهول إلى صراف البلدية كامل ابراهيم ومعه إذن الصرف الصادر باسم عبد الله يازجى وشهد أمام الصراف بأن ذلك الشخص هو صاحب الإذن فصرف إليه قيمته بعد أن استوفعهما عليه وتمكن ذلك الشخص المجهول من الاستيلاء على قيمة الإذن بناء على هذا التسهيل. ثالثا. بدد مبلغ ٦٦٩ مليا للسيدة خاريكا خريستولو وكان قد سلم إليه من خزانة بلدية الاسكندرية بوصفه وكلا عن الجنى عليه فاختلسه نفسه اضراها بها. والمتهم الثانى. أولا. اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى ورقة أميرية هى إذن الصرف على خزينة البلدية الصادر فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ تحت رقم ١١١٣٩٠ باسم أحمد عبد اللطيف محمدا يفيد الأمر بدفع مبلغ ١٢ جنيا و ٨٦٩ مليا إليه وكان ذلك بوضع امضاءات مزورة وبجمل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها بأن اتفق مع ذلك الشخص المجهول على أن يتقدم بالإذن إلى صراف البلدية ويتحلل شخصية صاحبه ويوقع عليه بما يفيد استلام قيمته وسأده على ذلك بأن وقع على الإذن أمام الصراف باعتباره شاهدا على واقعة الصرف وضامنا لصحة شخصية المستلم فوفقت الجرمية بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. ٢- اشترك بطريق الاتفاق مع الشخص المجهول سالف الذكر فى استعمال إذن الصرف المزور المشار إليه فى التهمة السابقة مع علمه بتزويره بأن اتفق معه على تقديمه إلى كامل ابراهيم صراف خزانة البلدية لقبض قيمته بعد أن وقع عليه بامضاء مزورة نسبها إلى صاحب الإذن أحمد عبد اللطيف محمدا فنمت الجرمية بناء على ذلك الاتفاق (٣) بوصفه موظفا عموميا. (كاتب بقسم الإيرادات بلدية الاسكندرية) أدخل فى ذمته مبلغ ١٢ جنيا و ٨٦٩ مليا من نقود الحكومة بأن اصطحب ذلك الشخص المجهول إلى صراف البلدية كامل ابراهيم ومعه إذن الصرف الصادر باسم أحمد عبد اللطيف محمدا وشهد أمام الصراف بأن ذلك الشخص هو صاحب الإذن

فصرف إليه قيمته بعد أن استوفعهما وتمكن ذلك الشخص من الاستيلاء على قيمة الاذن بناء على هذا التسهيل . ثانيا . في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ١ - اشترك بطريق الاتفاق مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي إذن الصرف على خزانة بلدية الاسكندرية الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ تحت رقم ١١٢٠١٩ بإسم على محمود محمد بما يفيد الأمر بدفع مبلغ ٤ جنيهات و ٤ مليات إليه وكان ذلك بزيادة كلمات ووضع إمضاءات مزورة بأن اتفق مع ذلك الشخص المجهول على أن يتحمل شخصية صاحب الإذن ويثبت به ما يفيد توكيله بإياه أى المتهم في قبض قيمته ويوقع عليه إمضاء مزورة نسبها إلى صاحب الاذن ليتوصل بذلك إلى صرف قيمته فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . (٢) استعمل إذن الصرف المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى كامل ابراهيم صراف الخزينة ببلدية الاسكندرية وقبض قيمته . (٣) بوصفه موظفا عموما (كاتب بقسم الإيرادات ببلدية الاسكندرية) أدخل في ذمته مبلغ ٤ جنيهات و ٤ مليات من نفود الحكومة بأن حصل على إذن الصرف سالف الذكر الصادر بإسم على محمود محمد واشترك في تزوير توكيل عليه ينحوله حق قبض قيمته نيابة عن صاحبه وتقدم به إلى خزانة البلدية طالبا صرف هذه القيمة إليه وتمكن بهذه الوسيلة من إدخالها في ذمته . وطلبت النيابة العمومية إلى خرفة الاتهام إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٤٠ و ٣ - ٤١ و ٢١٤ و ١١٨ من قانون العقوبات . فصدر قرارها بذلك . وبعد أن نظرت محكمة جنايات الاسكندرية هذه الدعوى قضت ضاياها للاول وحضوريا للثاني (الطاعن) عملا بالمواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٤١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ منه بالنسبة للمتهم الأول ، والمواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢/٣٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢٧ منه بالنسبة إلى المتهمين بمعاوية كل من أحمد قطب متولى ومادل عز الدين يوسف بالحبس مع الشغل لمدة ستين وبزلمها من وظيفتهما

لمدة أربع سنوات . فطعن الأستاذ أحمد بدر الحامى نائباً عن الأستاذ حاتم
العسكرى الحامى عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الخطأ فى القانون والقصور فى التسيب وفساد
الاستدلال : ذلك بأن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالاشتراك فى التزوير
واستعمال المحررين المزورين ، لم يستظهر وكن القصد الجنائى لهذه الجرائم ولم
يورد من الأسباب ما ينهض دليلاً على أنه ارتكب الجريمة عن علم وبقصد
المشاركة فيها ، وأنه عندما استعمل الأوراق المزورة كان يعلم بتزويرها على أن
ما أورده الحكم من تكذيب الشهود للطاعن وعن سعيه اللاحق للواقعة لدى أحد
صاحبي الأذنين المزورين ليعوضه عن مبلغه إن صح أن يكون دليلاً على عجز الطاعن
عن تأييد دفاعه فهى لا تصلح دليلاً على توفر القصد الجنائى لديه . كما أخطأ
الحكم إذ طبق المادتين ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات مع باقى المواد
المطلوبة والمادة ٣٢ من نفس القانون وأوقع العقوبة الأشد وهى الواردة
فى المادة ٢١٣ من قانون العقوبات فى حين أن التزوير المعنوى لا يقع فى محرم
رسمى إلا من موظف عمومى حال تخرجه المختص بوظيفته ولا يتصور قيام الاشتراك
إلا إذا كان ثمة موظف مختص نسب إليه التزوير هو مالم يتوفر فى واقعة
الدعوى إذ أن الطاعن لا تربطه صلة بتحرير الأذونات أو بصرف قيمتها ، كما
أنه لم ينسب تزويراً ما إلى الصراف المختص بصرف قيمة الإذنين . وأخيراً فإن
الحكم المطعون فيه جعل أساس الإدانة تأويل أقوال الشهود تأويلاً لا يؤدى
إليها بما يجيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجرائم
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما
رتبه عليها . لما كان ذلك وكان الحكم بعد أن ساق الأدلة المستفادة من أقوال
الشهود وتقرير المضاهاة تعرض لدفاع الطاعن بالتفنيد ، وخلص من ذلك إلى أنه
حرض مجهولاً واتفق معه على أن يتحمل شخصية صاحبي الإذنين وأن يقع عليهما

بإمضاءات ضرورية نسبت إليهما وساعده بأن شهد بما يؤيد شخصيته المتباعدة
ووقع بإمضاءه تأييدا لذلك كما اتفق مع هذا المجهول على استعمال الاذنين المزورين
لقبض قيمتهما ، فتم لهما ما أرادا ، لما كان ذلك ، و كان ما أثبتته الحكم يكفي
لييان أن الطاعن قد تعمد الإشتراك في التزوير بقصد الحصول على المبلغين ، وأنه
توصل إلى هذا القصد ، و كان لا يلزم بعد هذا أن يتحدث الحكم صراحة
واستقلا عن كل ركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، كما فعل في هذه
الدعوى . ولما كان ما أورده الحكم بيانا لوصف التهمة واضح المعنى في أن
التزوير قد وقع من موظف عمومي حسن النية حال تحريره المختص بوظيفته هو
الصراف كامل ابراهيم ، و كان عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول
دون قيام الإشتراك في جريمة التزوير المصنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك
وهو ما قام الدليل عليه ، لما كان ما تقدم و كان الطاعن حين رمى الحكم بتأويل
أقوال الشهود تأويلا لا تؤدي إليه ، لم يبين مواطن هذا التأويل الخاطيء ،
و كان ما استند إليه الحكم من أقوال الشهود له أصله الثابت بالأوراق فإن الطعن
بجميعه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة، ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن دارود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، واللايد أحمد فنيش المستشارين .

(٢٢٣)

القضية رقم ٦٥٨ سنة ٢٦ قضائية :

(أ) إثبات . شهادة . حيلة محكمة الموضوع في سماع أقوال أى شخص لم يسبق لإعلانه
والأخذ بأقواله .

(ب) تقادم . انقطاعه . قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات . هو إجراء
فاصل لمدة ماثول الدعوى الجنائية .

١ - من حق المحكمة أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق
إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها أن هي أخذت بأقواله
واستندت إليها في قضائها .

٢ - المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الاتهام
والتحقيق والمحاكمة متى اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها بوجه رسمي
وتسرى مدة التقادم ابتداء من يوم الانقطاع ، ومن ثم فإن قرار غرفة الاتهام
بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته من التهمة المسندة إليه يعتبر إجراء فاعله
للمدة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في قتل شالي على أبو ياسين وكان ذلك
مع سبق الإصرار والترصد بأن صمم على قتله وترصد له لوطيته بسكين قاصده
قتله فلعلقت به الإصايلت الموضحة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة بسببه

لادخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات. فقررت بذلك. ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بمعاقبة لطفى عيد بغيت بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة على اعتبار أن ما وقع من المتهم يعتبر جنحة ضرب . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والسادس هو أن إجراءات المحاكمة شابهها بطلان أثر في الحكم ذلك أن المحكمة أغفلت اسم الشاهد الغائب الذي أصررت بتلاوة أقواله بالجلسة كما استمعت إلى أقوال شاهد آخر لم يرد اسمه في قائمة الشهود المعلقة للطاعن وعولت على شهادته في القضاء بالإدانة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الأول من شهود الإثبات لم يحضر وحضر الثانى والثالث فأمرت المحكمة بتلاوة أقوال الشاهد الذى لم يحضر وممعت من حضر من شهود الإثبات ثم ترفع الحاضر مع المتهم في موضوع الدعوى دون أن يتمسك بحضور الشاهد الغائب وسماعه في مواجهته . لما كان ذلك وكانت تلاوة أقوال الشاهد الغائب تتضمن اسم الشاهد الذى أصررت المحكمة بتلاوة أقواله وكانت أقواله من بين العناصر المطروحة أمام المحكمة لتناقشتها وكان من حق المحكمة أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها وكان لا جناح عليها إن هي أخذت بأقواله واستندت إليها في قضائها . فإن ما ينعاه الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الأوجه الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس هو أن الحكم أخفا في الاستدلال وشابه قصور في التسبيب ذلك أن الحاضر عن الطاعن دفع بأن الحادث وقع في الظلام وأن الإصابة حدثت من الخلف فتعذر على المجنى عليه

ورؤية ضاربه ولكن المحكمة أغفلت دفاعه ولم ترد عليه كما استدلت على ملكية الطاعن للطواة المضبوطة بأقوال المجنى عليه وحده في حين أن المطواة ضببطت مع هذا الأخير ولم تضبط مع الطاعن الذي أنكر ملكيتها واستندت المحكمة إلى أقوال شاهدين لم يريا الحادث وإنما رددا ما سمعا قولا عن المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . ولما كان الحكم قد أورد مؤدى أقوال المجنى عليه وشاهديه اللذين حضرا إثر الحادث وأبلغهما به وكان للحكمة أن تقدر هذه الأقوال وأن ترتب عليها ما تراه مؤديا إليه من ثبوت الواقعة في حق الطاعن إذ لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يجوز أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج وترتيب النتائج على الملاحظات فإن ما ينهيه الطاعن في هذه الأوجه لا يكون له محل إذ هو مجادلة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل لمثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثامن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى باعتبار الواقعة جنتعة ضرب بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات ولم يحكم باقتضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ ارتكابها وتاريخ الحكم فيها .

وحيث إنه لما كانت المدة المقررة لاقتضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة متى اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسرى مدة التقادم ابتداء من يوم الانقطاع — وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الواقعة حدثت في ليلة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ وأن غرفة

الانتهام قررت بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ إحالة الطاعن إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عن التهمة المسندة إليه ثم صدر الحكم بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٦ فتكون المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية قد انقضت بهذا الإجراء ويكون الدفع بالسقوط على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين
ونهم بن الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٢٤)

القمضية رقم ٦٥٩ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . بياقته . ذكر المحكمة فيه أنها اطاعت على المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها .
القول بجلو الحكم من ذكر المواد التى أخذت بها المحكمة . غير صحيح .

مضى أثبتت المحكمة فى حكمها أنها اطاعت على المواد التى طلبت النيابة العامة
تطبيقها ثم قضت بمد ذلك فى الدعوى فلا يصح أن يعطى فى حكمها بقوله إن
الحكم خلا من ذكر المواد التى أخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ابراهيم معروف موسى و ٢ - فرج
سالم مسلم و ٣ - محمد عبد الباقي عبد القادر و ٤ - محمد عبد الحليم منصور
(الطاعن) و ٥ - نجيه عبد الفتى خليفه بأنهم أولا - الأول والثانى والثالث
سرقوا الاسلاك المبنية وصفا وقيمة بالحضر والملوكة لمصلحة التليفونات .
وثانيا - الرابع والخامس أخفيا الاسلاك الممروقة سائلة الذكرمع طلمهما بذلك .
وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٧/٥ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة حلوان
الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا بتأويل ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥
عملا بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات ومع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من القانون
المذكور للأول والمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية للماتسة وبمواد
الاتهام بالنسبة لباقي المتهمين أولا - بحبس المتهم الأول شهرا واحدا مع الشغل
وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم
٢٠٠٢ (٢٢) - ج

تأنيًا — وثانيًا — بحسب كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع ستة شهور مع الشغل والنفاذ بالنسبة للأولين وقدرت لإيقاف التنفيذ بالنسبة للأربع مبلغ ألف قرش . وثالثًا — براءة المتهمة الأخيرة . فاستأنف المتهمون هذا الحكم وعكسة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييده .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

.... وحيث إن معنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم شابه الإعلان لخلوه من الإشارة إلى نص قانون الذى عاقب بمقتضاه الطاعن .

وحيث إنه لما كان يبين من حكم محكمة ثانى درجة المظنون عليه أنه أشار فى صدره إلى أن النيابة العمومية طلبت عقاب المتهمين ومن بينهم الطاعن بالمأذون ٣١٧/٥ و ٤٤ من قانون العقوبات ثم انتهى فى منطوقه بقوله "وبعد رؤية المواد مالفة الذكر" وكان فى إيراد هذا ما يكفى للإشارة إلى نص القانون الذى دين الطاعن بمقتضاه فتى أثبتت المحكمة فى حكمها أنها اطلعت على المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك فى الدعوى فلا يصح أن يطعن فى حكمها بمقولة إن الحكم خلا من ذكر المواد التى أخذ بها . ويكون حاجاء بهذا الوجه من الطعن غير مسدين .

وحيث إن محصل الأوجه الثانى والثالث والخامس والسادس من الطعن هو أن الحكم جاء مشوبا بالفصور فى البيان والفساد فى الاستدلال — ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه لم يبين أن الطاعن اتى فعلا حاديا إجباريا من شأنه إدخال المسروقات فى حيازته كما أنه لم يستظهر علمه بأن الأسلاك كانت مسروقة ، هذا إلى أن المحكمة قالت فى حكمها إن المكان الذى خبئ به الأسلاك يقع أمام باب حشة الطاعن وعلى بعد ربع متر منه مع أنه ثابت من محضر التفتيش أن هذا المكان بالجهة الغربية للعشة وخلفها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وقال في ذلك " وبيين من الوقائع الآتية ومن صلة المتهم الثالث به (بالطاعن) ومن ضبط المتهم الثاني في محله (محل الطاعن) والمثور على بعض أسلاك التليفون مدفونة إلى جوار كومة (الطاعن) يبين من كل ذلك صلته الوثيقة بالجريمة وعلمه بحدوثها وتممه إخفاء المتحصل منها ومن ثم تكون النعمة المسندة إليه قائمة على دليل يكفي لاقتناع المحكمة بأدائه " ثم أضاف حكم محكمة ثاني درجة ردا على دفاع الطاعن " أن الثابت أن المكان الذي وجدت الأسلاك المدفونة به يقع على باب عشة المتهم (الطاعن) وعلى بعد ربع متر من الباب المذكور كما أنه ثبت أن مقنولات المتهم كانت تحيط بهذا المكان مما يقطع بأنه في حوزته وتحت سيطرته وليس من المستطاع أن يوضع به شيء دون علمه أو توجيهه " . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر عناصر الجريمة التي دان بها الطاعن وفقا للقانون واستخلص الأدلة على ثبوت علمه بأن الأشياء التي ضبطت لديه مسروقة ، وكان خطأ المحكمة الاستئنافية في بيان موقع المكان الذي ضبطت به الأسلاك المسروقة من عشة الطاعن وأنه يقع على بعد ربع متر خلفها لا أمامها كما ذكر الحكم — ليس بالخطأ الذي يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استندت في تكوين عقيدتها بشأن صحة هذه الواقعة إلى ما ذكرته بحكمها من أنه ثبت أن مقنولات المتهم كانت تحيط بالمكان المذكور مما يقطع بأنه في حوزته وتحت سيطرته ، وهو قول له أصله في الأوراق فقد تضمنته شهادة اليوزباشي أحمد حسن عبد الرحمن بمحضر جلسة المحاكمة . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن محصل الوجه الرابع هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ استند إلى تفتيش باطل أسفر عن المثور على أسلاك مخبأة بجوار عشة الطاعن ذلك بأنه لم يكن حاضرا وقت التفتيش وإنما الذي حضره ابنه البالغ من العمر اثني عشر سنة دون إناابة منه وفي هذا مخالفة لنص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحكمة أمام المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش وإنما اكتفى بالقول بأن المرشد هو الذى لفق له الحادث فى غيته ووضع الأسلاك التى ضبطت بالحفرة المجاورة لمنزله — لما كان ذلك وكان التفتيش قد تم بناء على إذن صادر من النيابة فلا محل لأن يتعبد بمضده بما نصت عليه المادة ١٥١ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فإن ما جاء بهذا الوجه من الطعن يكون غير سديد. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ولطيم يسي الهندى ،
وأحمد زكى كامل ، والسيد أحمد ضيفى المستشارين .

(٢٢٥)

القضية رقم ٦٦١ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) شركة . حق الشريك فيها أثناء قيامها أو حال تصفيتها .
(ب) شركة . تصفيتها . اعتبار موجوداتها في غضون فترة التصفية مملوكة للشركة لا ملكا
شائعا بين الشركاء . عدم أحقية الشريك في التصرف في شئ منها .

١ - تعتبر الشركة مالكة للحصص والأموال والمنقولات وليس لأى
من الشركاء أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا الحق في الاستيلاء على الربح .

٢ - من المقرر مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائى الشركة ومدينيا أن انتهاء
حق الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية
حتى تنتهى التصفية ، وبذا تكون كل موجوداتها في غضون هذه الفترة مملوكة
للشركة لا ملكا شائعا بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يتصرف في شئ منها مما
لا سبيل معه إلى القول بوجود نوع من القسمة يحمل تصرف الشريك في المال
الشائع مرتبطا بنتائجها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية اللجنة رقم ٢٧٣٨ سنة ١٩٤٨
بأنه في يوم ٦ من يولييه سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم الجمالية : بدد المصوغات والأشياء
الأخرى المينة بالمحضر لباوى منصور ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل
الوديعة باعتباره حارسا فاختمها لنفسه إضرارا بالجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة

١/٣٤١ من قانون العقوبات وقد ادعى بباوى منصور بحق مدنى قدره ألفا جنيه على سبيل التمييز قبل المتهم . ومحكمة الجالية الجزائية نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحبس المتهم ستة شهور بالشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ألفى جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ونعمانية قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ كما استأنفته النيابة فى ٢٦ من الشهر المذكور وقيد هذان الاستئنافان برقم ٥٩٣٢ سنة ١٩٥٠ . ومحكمة القاهرة الابتدائية بعد أن أتمت معامها قضت بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فى موضوع استئناف كل من النيابة والمتهم بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ٧٠٠ جنيه سبعمائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مصرية فى مقابل أتعاب المحاماة . فظن فى هذا الحكم بطريق النقض الأستاذ حبيب شنوده المحامى نائبا عن الأستاذ عبده أبو شقة المحامى والوكيل عن الطاعن فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ - وقدم تقريرا بأسباب هذا الظن فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

وجيث إن مبنى الظن هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجرمة التبديد دون توفر القصد الجنائى الذى لا يتحقق الا باستيلاء الجانى على مال مملوك للغير بنية حرمان صاحبه منه، إذ أن ما أتاه الطاعن إنما هو مجرد الاحتفاظ لنفسه بمنصبه فى رأس مال الشركة التى لم تلحقها خسارة بل حققت أرباحا وقد كان فيما أقدم عليه

معتقدا أن من حقه أن يحتفظ بنصيبه في رأس المال وأنه فعل ذلك إعمالا لنص عقد الشركة الذي يلزم المدعى المدنى إذا ما رغب في الانفصال عن الشركة قبل نهاية المدة - كما حدث - أن يدفع للطاعن تعويضا مقدرا في المقدم مع رأس المال ، على أن تضاف اليه الأرباح أو تنقص منه الخسائر ويسوق الطاعن تدليلا على حسن نيته أنه سارع إلى عرض وإيداع ما بقى في ذمته مما أظهره تقرير الخبير ، ويضيف أن الحكم أقام قضاءه على أن للشركة شخصية معنوية تبقى لها إلى أن تتم التصفية نهائيا مما يمنع معه على الطاعن أن يحتجز شيئا لنفسه من ماله قبل تمام التصفية ، وهذا خطأ فيما يتعلق بحقوق الشركاء ولا يصحح إلا بالنسبة للغير وعندئذ تكون التصفية بالنسبة للشركاء نوعا من القسمة ويكون تصرف الشريك في المال الشائع مرتبطا بنتيجتها ، فضلا عن أن القانون المدنى لم يحرم على الشريك بالتضامن أن يأخذ أو يحتجز مبلغا من مال الشركة ، فإن فعل لزمته فوائده وتعويض الشركة عنه ومفهوم ذلك أن يده ليست يدا عارضة في معنى المادة ٣٤١ عقوبات ويقول الطاعن إن الحكم بنى على قاعدة اجتهادية تتحقق بتكييف مركز الشركاء في شركة التضامن خلال فترة التصفية وهي من قواعد الفوائين المدنية والتجارية التي يعذر الطاعن عند الجهل بها . هذا إلى أن المحكمة اعتبرت استلام الطاعن لموجودات الشركة تنفيذا لحكم الحراسة وتصرفه فيها استلمه بهذه الصفة وعدم تسليمه لأصفى وامتناعه عن رده يكون جريمة التبديد ، في حين أن مجرد التأخير في رد الأمانة لا تقوم به الجريمة وكان على المحكمة أن تستقصى نية الطاعن وأن تعرض إلى أن فترة الحراسة قد انتهت بأرباح ، وإلى أن الطاعن خضع لتقدير الخبير الحسابي فأودع ما رأى إلزامه به ، ويذهب الطاعن في بيان ما شاب الحكم من قصور إلى أنه لم يبين أسباب القضاء بالتعويض وعناصره ولم يتحدث عن الضرر ولم يورد الأسباب التي من أجلها اطرح تقدير الخبير الحسابي للبلغ الذي رأى تحميل الطاعن به ولم يسطر أدلة على توفر قصد الاضرار بالمعنى عليه لتم أركان الجريمة ، كما أن عبارات الحكم فيما يتعلق بتقدير قيمة موجودات المحل التجارى وشهرته ومناقشة الحكم لما دفع به الطاعن من حسن نيته جاءت غامضة ، ولا يبين مراد المحكمة منها ، وأخيرا يعيب الطاعن

حل الحكم أنه أخل بدفاعه إذ دانه على أساس احتجاز نصيبه في رأس المال وبراء خلال أسبابه من التهمة التي رفعت بها الدعوى أصلا والتي تستند إلى تبديد مصوغات وأشياء أخرى مينة بالمحضر ، فهو قد نسب إليه أفعالا جديدة لم يتضمنها الوصف الذي جرت المحاكمة على أساسه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكيم المستأنف والمطعون فيه الذي أخذ بأسباب الحكم المستأنف أن الطاعن عين حارسا قضائيا على أموال الشركة لإدارتها وتسلم موجوداتها وأموالها بمقتضى محضر جرد وقع عليه ، فلما قضى بفسخ عقد الشركة وتصفيتها لم يجد المصنف من أموالها غير ما قدرت قيمته بمبلغ ٣٧٥ م ٩٩٩ ج وتبين أن الطاعن استولى لنفسه على ما قيمته ألف جنيه بدعوى أن هذه القيمة تمثل نصيبه في رأس المال وأنه اتخذ باسم ابنه محلا مجاورا لمقر الشركة إداره لحسابه هو ، وخلص الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن وقد عين حارسا فقد اضحى طالما بأن حيازته لأموال الشركة إنما هي حيازة ناقصة فتصرفه فيما استلمه بهذه الصفة وعدم تسليمه للمصنف واستناؤه عن رده يعتبر تبديدا ، فضلا عن أنه لم يرد بعض ما استولى عليه بغير حق إلا بعد أن رفعت الدعوى الجنائية ضده ، ثم تعرض الحكم للقصد الجنائي فقال " وحيث إنه فيما قام به المتهم والتزاع قائم بينه وبين المدعى بالحق المدني حول الحراسة القضائية وفسخ عقد للشركة وتصفيتها من أخذه جزءا من أموال الشركة وعدم تسليمه للمصنف رغم أن حكم الحراسة ألزمه بالمحافظة على أموال الشركة ، ورغم أن حكم التصفية ألزمه أيضا بتسليم المصنف جميع أموال الشركة لا أموال المدعى بالحق المدني فقط وإجرائه (أى المتهم) القسمة عينا مخالفا بذلك شروط الشركة والقانون ، ومع علم المتهم بأن ما استلمه يوم تنفيذ حكم الحراسة هو أموال للحراسة كما يستفاد من توقيعه على محضر الاستلام كل ذلك دليل قاطع على قصد المتهم الجنائي في هذه الجريمة وهو تصرفه في الشيء المسلم إليه كحارس قضائي كما لو كان مالكا له وتعمده في ذلك بالتصرف ، وهذا التعمد ظاهر من جميع أعمال المتهم طاول فترة التزاع ، كما أن تصرف المتهم قد أضر بالمدعى بالحق المدني " . وكان مما أورده الحكم من فقرات أن الشركة تعتبر " بنة للمحصص والأموال والمفولات وليس لأى

من الشركاء أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا الحق في الاستيلاء على الربح — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وهو إلى ذلك قد أورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكانت الجريمة قد تمت وفقا لما استظهره الحكم عند تسليم موجودات الشركة ناقصة إلى المصنفى فهمى قد وقعت سابقة على فترة التصفية التي يتنازع الطاعن في تكييف مركز الشركاء خلالها ، على أنه من المقرر مراعاة لمصلحة الشركاء — ولدائى الشركة ومدى فيها أن انتهاء عقد الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهى التصفية ، وبذا تكون كل موجوداتها في غضون هذه الفترة مملوكة للشركة لا ملكا شائعا بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يتصرف في شيء منها مما لا سبيل معه إلى القول بوجود نوع من القسمة يحل تصرف الشريك في المال الشائع مرتبعا بنتائجها ولا جدوى معه لكل ما أثاره الطاعن خاصة بفترة التصفية وتكييف مركز الشركاء فيها . لما كان ذلك ، وكان يكفي لسلامة الحكم بالتبويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة إلى بيان عناصره ما دام تقدير التبويض هو من سلطة محكمة الموضوع تقدره حسبما ترى ، وكان الحكم قد تحدث عن قصد الإضرار ، كما أن ما قبل من غموض الحكم فيما يتعلق بتقدير قيمة موجودات النحل التجاري لا يعيبه لعدم تأثيره فيما انتهى إليه ولما كان الحكم قد دلى على توفر القصد الجنائى بما يمنع معه وصفه بالقصور في مناقشة ما دفع به الطاعن من حسن نيته ، وكانت دعوى الإخلال بدفاع الطاعن لا أساس لها إذ أن الجرمية التي دين بها هى بذاتها التي رفعت بها الدعوى الجنائية أصلا ، إذ التبديد قد وقع على ما قدرت قيمته بالمبالغ المبدد من مصروفات وغيرها مما جاء بوصف التهمة — لما كان ذلك كله ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المنشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومهطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى الجندى ، المستشارين .

(٢٢٦)

القضية رقم ٦٦٤ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسية . نصب . ذكر الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية
لجرمة النصب . عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم . لا يجب .

مضى أورد الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية
لجرمة النصب التى عاقب المتهم من أجلها فإن عدم تحدث الحكم صراحة عن
قصد المتهم لا يبيح مادامت الواقعة الجنائية التى أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن
المتهم لم يكن جادا وقت التعاقد وأنه إنما كان يعمل على سلب الجنى عليه ثروته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : توصل إلى الاستيلاء على المبلغ المبين
الوصف والقيمة بالمخضر لمحمد العزب طيله وذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته
باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهامه بوجود واقعة مزورة وذلك بأن أوامره
بوجود مكتب للتصدير والتوريد والتجارة فى الأسمدة وأطن عن هذا المكتب
فى الجرائد اليومية وافتتح مكتبا ليكون مركزا له وتعاقد مع الجنى عليه على توريد
أسمدة له وتسليم من الجنى عليه المبلغ بناء على ذلك الإيهام . وطلبت عقابه
بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت غيابيا
هملما بمادة الاتهام بحمسه شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا
مصاريف . فعارض المتهم فى الحكم الغيابى وقضى فى معارضته بتأييد الحكم

المعارض فيه . فاستأنفت النيابة الحكم الغيابي . كما استأنف المتهم الحكم الأخير
وهكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا — أولا — بعدم جواز استئنافه
النيابة — وثانيا — بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات
تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريقه
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينسب على الحكم المطعون فيه — أنه إذ دانه بجريمة
النصب قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب — ذلك أن
التحقيقات التي جرت في الدعوى قد خلت من أن الطاعن أوهم المحنى عليه وقت
التعاقد بأن لديه في مخازنه بضائع معدة للتصدير بل كان المفهوم بينهما أن المتهم
إنما يدير حركة تجارية عن طريق الاستيراد والتصدير — وقد قصر الحكم عن
بيان توافر ركن القصد الجنائي لدى الطاعن بعلمه بكذب المشروع وأنه بسببه
ما ألقاه في وهم المحنى عليه ، تمكن من الاستيلاء على ماله بغير حق — وكان
الأمر يقتضي أن يتحدث الحكم عن ذلك بصورة واضحة .

وحيث إن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الدرجة الأولى — المؤيد لأسبابه
بالحكم الصادر في المعارضة والحكم المطعون فيه بعد أن استعرض واقعة الدعوى
وأورد الأدلة السانعة على ثبوت جريمة النصب في حق الطاعن والتي من شأنها
أن تؤدي إلى مارتبه عليها انتهى إلى القول "ومن حيث إنه استبان من التحقيقات
أن المتهم وأمر بلحا إلى الإعلان عن الشركة وتحرير دفاتر باسمها واستلمها مبالغ
من المحنى عليه وقد استعانا بهذه الوسائل على الوصول إلى مبلغ من المحنى عليه
ثم استبان أن هذه الشركة لا وجود لها في عالم الواقع ولم يثبت أن هناك تبضاعة
حقيقية ممكنا أن تكون محل اتفاق " كما أشار الحكم الصادر في المعارضة
إلى الأساليب الاحتمالية التي اتخذ منها الطاعن وسيلة لإدخال الفسح والحداع
على المحنى عليه فقال "إنه استعمل طرقا احتيالية هي اتخاذ مكتب إدارة

ما سماه وكالة الجمهورية للتجارة في الأسمدة نشر عنه في الجرائد وطالب بموظفين للعمل معه في المكتب وأسمى نفسه المدير العام للإدارة وتوصل عن هذا الطريق إلى الاستيلاء على مال المجنى عليه " وفيما أورده هذان الحكان المأخوذ بأسابهما بالحكم المطعون فيه ما يكفي لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية بحرمة النصب التي عاقب الطاعن من أجلها — وعدم تحدث الحكم صراحة عن قصد الطاعن لا يعبه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم لم يكن جادا وقت التعاقد وأنه إنما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته — فإن الجدل في هذا الصدد على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له ما يبرره .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

بمداة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومعتقى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٢٢٧)

القضية رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ القضائية :

(١) مواد مخدرة . تلبس . إمساك المتهم بالشيشة في يده وأنبعاث رائحة الحشيش منها . تحليل العينة المضبوطة وثبت أن بها حشيشا . اعتبار الجريمة في حالة تلبس .

(ب) دفاع . متى تنترم المحكمة باجابه طلب المتهم أو الرد عليه ؟

(ج) مواد مخدرة . ضبط المتهم وهو يدخل الحشيش . عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه . كفاية ذلك لاعتباره محرزا لمادة الحشيش .

١ - يكفي لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تلقي بذاتها عن وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فإن إمساك المتهم بالشيشة في يده وأنبعاث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فإذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبسا بها .

٢ - المحكمة غير ملزمة باجابه طلب المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جازما ، أما الطلبات التي تبدى من باب الاحتياط فللمحكمة إن شاءت أن تجيبها ، وإن رفضت أن تطرحها من غير أن تكون ملزمة بالرد عليها .

٣ - متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخل الحشيش ، فإن هذا يكفي لاعتبار المتهم محرزا لمادة الحشيش من غير أن يضبط معه فعلا عنصر من عناصر الحشيش .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلاماً من : ١ — محمد حسن رجب و ٢ — عبد الفتاح محمود علام و ٣ — محمد يوسف سليمان (الطاعن) و ٤ — عدلى محمد أبو زيد .
بأنهم : أولاً — الأول والثانى ، قدما للتعاطى مادة مخدرة حشيشا وسهلا تعاطيه فى غير الأحوال المصرح بها قانونا والأول أيضا والثالث والرابع أحرزوا بقصد التعاطى جوهرها مخدرا (حشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فقررت بذلك .
وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الأول والثانى والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع . أولاً — ببراءة كل من محمد حسن رجب وعبد الفتاح محمود علام مما نسب إليهما . وثانياً — بمعاينة كل من محمد يوسف سليمان وعدلى محمود أبو زيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وقد ذكرت فى أسباب حكمها أن الدفع فى غير عمله ، فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ رفض الدفع ببطلان التفتيش الذى أسسه الطاعن على أنه

لم يصدر إذن من النيابة بإجرائه واستندت المحكمة في رفض الدفع إلى أن الطاعن ليس هو صاحب المحل الذى أجرى تفتيشه فضلا عن أنه كان في حالة تلبس تعجز القمض عليه إذ شهد الكونستابل بأنه شم رائحة الحشيش قبل إجراء التفتيش وهذا الذى قائله المحكمة يخالف ما استقر عليه الرأى من وجوب توافر مظاهر خارجية تتم من حالة التلبس .

... وحيث أن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن فقال إن هذا الدفع لا يقبل إلا من صاحب المحل في هذه الدعوى وهو المتهم الأول فلا يجوز لغيره أن يتضرر من هذا التفتيش هذا فضلا عن أن هذا الدفع مردود بذاته بأن المحل الذى دخله الكونستابل من المحال العمومية وقد دخله للتفتيش على الرخصة وهذا من حقه باعتباره من رجال الضبطية القضائية وفوق ذلك فهو من المحال المعدة لدخول أى إنسان وقد وجد الكونستابل بمجرد دخوله جريمة متلبسا بها إذ أنه شم رائحة الحشيش تلبثت من دخان الشيعة ولا ترى المحكمة ما يدحض قوله من أنه شم هذه الرائحة فعلا وهذا يكفى في قيام حالة التلبس التى تحول القمض على المشتبه في ارتكابهم هذه الجريمة وتفتيش وضبط كل ما يمكن أن يكون له علاقة بالجريمة والتحفظ عليه". ولما كان ما ذكره الحكم صحيحا في القانون وكان يكفى لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تلبى بذاتها عن وقوع الجريمة وكان لمسالك الطاعن بالشيعة في يده وانبعث رائحة الحشيش منها مظهرا من تلك المظاهر فإذا ثبت من فحص هذه البيئة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبسا بها. لما كان ذلك وكان بطلان التفتيش لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش في محله فليس لغيره أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه معيب لحصول تناقض في أسبابه إذ عولت المحكمة على ما شهد به أحد مجلس وعثمان على الكفراوى بالجلسة من أنهما لم يتأكدا من أن الطاعن تناول الشيعة من المتهم الأول وقضى ببراءة هذا المتهم وإدانة الطاعن بجريمة إحراز المخدر مع أن هذين

الشاهدين شهدا في التحقيق بما يؤيد ما شهد به الكونستابل وسيد على حسن من أن الجوزة كانت في يد المتهم الأول وأنه ناولها للطاعن وشرب هذا الأخير منها في حضور رجال القوة الأمر الذي يقطع بأن الطاعن لم يكن يعرف أن الجوزة تحوى غندرا وإذا كانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة صالحة للحكم براءة المتهم الأول فهي لا تكفى بحال للحكم بإدانة الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وائفة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك وكان لمحنة الموضوع أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود وتطرح أقوال من عداهم كما أن لما أن معمول على رواية الشهود بالجلسة متى اطمأنت إليها ولو كانت مختلفة لما ورد في التحقيقات ولما كانت التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت أسباب الحكم مستساغة وخالية من التناقض — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من العطن لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من العطن هو أن الحكم المطعون فيه شابته إخلال بحق الدفاع إذ طلب الدفاع عن الطاعن سؤال الطبيب الذي أجرى التحليل مما إذا كان يمكن الحكم بأن آثار الحشيش التي وجدت بالجوزة نشأت عن استعمال الحشيش في وقت معاصر لضبطها فرفضت المحكمة هذا الطلب وأسست رفضها على أسباب غير مقنعة وأخذت برأى فني دون أن ترجع في ذلك إلى الفنيين المختصين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد دل هذا الوجه من العطن فقال :
” إن المحكمة لا ترى وجها لا استجابة هذا الطلب لأنه مع التسليم بأن الشخص السابق له استعمال هذه الشيئة كان يدخن الحشيش فإنه لا نزاع في أن العامل وضع تبعا كاجديدا للمتهم الثالث وأزال أثر التهاك القديم المحترق وقد ثبت من

شهادة الكونستابل ورجال المباحث أن رائحة الحشيش كانت تنبعث من الدخان وهذا لا يمكن أن يحصل إلا من احتراق مادة حشيش وهى موضوعة فوق النباك أما وجود آثار الحشيش فى الماء أو الفسالة لا يمكن أن تنبعث منها رائحة يشمها الكونستابل وقت دخوله المقهى، ولما كان ما ذكره الحكم سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها، هذا إلى أنه ثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب من باب الاحتياط مناقشة الطبيب الذى حلل أجزاء الشيشة، لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الطاعن أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جازما أما الطلبات التى تبدى من باب الاحتياط فالمحكمة أن شاعت أن تجيبها وإن رفضت أن تطرحها من غير أن تكون ملزمة بالرد عليها، لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين دان الطاعن بجريمة إحراز المخدر مع أنه لم يضبط معه مخدرات ولأن وجود آثار حشيش فى الجوزة لا يمكن أن يعتبر إحرازا لمخدر بالمعنى القى قصد إليه القانون .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بأن المحكمة أثبتت فى حق الطاعن أنه ضبط وهو يدخن الحشيش وهذا يكفى لاعتبار المتهم محرزا لمادة الحشيش، من غير أن يضبط معه فعلا عنصر من عناصر هذه المادة، لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ..

جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وممطى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٢٨)

القضية رقم ٦٧١ سنة ٢٦ قضائية :

(أ) تزوير . إثبات . حكم . تسببه . اعتقاده إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان
دليلا على أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال . قصور .

(ب) تزوير . إثبات . مجرد التمسك بالورقة المزورة . غير كاف فى ثبوت العلم بالتزوير .

(ج) قوة الأمر المقضى . لاهية للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية فيما يتعلق بوقوع
الجريمة ونسبتها إلى فاعلها أمام المحاكم الجنائية . المادة ٥٧ ج .

١ — متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برده وبطالان السند المدعى بتزويره
دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال فى حق المتهم . فإن هذا الذى
أوردته الحكم قاصر عن التدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

٢ — مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن
جوهرى من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها فى المادة ٢١٥ من قانون
العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بثبوته .

٣ — الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشئ المحكوم به أمام
المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها كما تقتضى بذلك
المادة ٥٧ من قانون الإجراءات .

الوقائع

أهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه استعمل سند الدين المزور المبين بالمحضر والمؤرخ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ مع علمه بتزويره بأن قدمه في القضية رقم ٣١٢ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى المنصورة وظل متمسكا به حتى الحكم برده وبطلانه. وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات. ومحكمة المنصورة الجزئية قضت غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣. ج لوقوف التنفيذ بلا مصروفات، فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقض في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه، فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية. فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإدائته بجرىمة استعماله سندا مزورا مع علمه بتزويره على مجرد حكم من القضاء المدنى برد وبطلان السند الذى تقدم به فى دعوى مدنية بينا الأحكام المدنية لا حجية لها أمام القضاء الجنائى هذا إلى أن الحكم قد شابه قصور فى البيان إذ خلا من التدليل على توفر ركن القصد الجنائى لدى الطاعن وعن علمه بأن السند مزور .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول فى تحصيل واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها على ما يأتى "وحيث إن الحادث يخلص فى أن سيده لبالى بركات تطعن بالتزوير فى السند المقدم من جرجس حنا المؤرخ ١٩٤٦/١٢/٢٦ بمبلغ ٥٠٠ ج وذلك بقلم كتاب محكمة المنصورة الابتدائية الوطنية وذلك بتاريخ ١٩٥١/٢/٢ وحيث إنه بتاريخ ١٩٥١/٢/١٣ قضت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان السند المطعون فيه والمؤرخ ١٩٤٦/٢/٢٦ ورفض دعوى

المستأنف عليه وإلزامه بمصرفاتها عن الدرجتين وبأن يدفع للستانفة مبالغ عشرين
جنيها مقابل أنعاب الهامة — وحيث إنه لذلك تكون التهمة ثابتة قبل المتهم
ويتعين الحكم فيها بنص مادة الاتهام مع إعفائه من المصروفات الجنائية —
ولما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من قضاء المحكمة برد وبطالان
السند المدعى بترويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق
الطاعن — وكان هذا الذي أورده الحكم قاصرا عن التدليل على توفر ركن العلم
بالتزوير لدى الطاعن إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير
وهو ركن جوهرى من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥
من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بنبوته — وكانت المادة ٤٥٧
من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن لا تكون للأحكام المصادرة من المحاكم
المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها
إلى فاعلها الأمر الذى كان يقتضى من المحكمة المطعون في حكمها أن تبين التزوير
الذى شاب السند وطريقته وتقيم الدلائل على ذلك وهو ما قصر الحكم عنه — لما
كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعينا تقضه وذلك من غير
حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود وبحضور المادة : محمد حسين ، وفهم بين الجندي ، وأحد
زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين

(٢٢٩)

القضية رقم ٦٧٢ سنة ٢٦ قضائية :

نقض . طعن . أسباب موضوعية . المجادلة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكب
جنايا أو مدنيا أمام محكمة النقض . لا يقبل .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع
الدعوى — فتى استظهرت المحكمة بأدلة سائغة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته
ورغم عدم إلمامه بالقيادة فوقع منه الحادث الذي نشأ عنه إصابة المجنى عليه بالإصابات
التي أوردها التقرير الطبي الشرعي — فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك أمام محكمة
النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — تسبب من غير قصد ولا تعمد في
إصابة إبراهيم محمود السيد هتان وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه
ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة لا يوجد بها فرامل وسار بسرعة زائدة
وبكيفية ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته فاصطدم بشجرة ونشأ عن
ذلك إصابة المجنى عليه بالإصابات الميئنة بالتقرير الطبي . وثانيا — قاد سيارة
لا توجد بها فرامل . وثالثا — قاد سيارة بدون رخصة . ورابعا — قاد سيارة
بكيفية ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته وطلبت عقابه بالمواد ٢٤٤ من
قانون العقوبات ومخالفة بالمواد ٤ و ٥ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ - مارات وقوار
الأمن والمثانة ، وقد ادعى إبراهيم محمود السيد أن بحق مدنى قدره قرش صاغ

واحد على سبيل التمييز المؤقت قبل المتهم ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا صاغا واحدا — على سبيل التمييز المؤقت والمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية، فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتقريم المتهم خمسة جنهات وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعى المدنية مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وذلك أن النيابة العامة قيدت الواقعة ضد متهم آخر (عبد المطالع الطنطاوى) واستبعدت الطاعن من الاتهام ثم أدخل الطاعن في الدعوى أثناء سيرها مما يقتضاه أن قيادة السيارة كانت تنسب إلى شخصين الأمر الذى لا يتصور عقلا هذا وقد أغفل الحكم وجه الخطأ الذى قارفه الطاعن مما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات من صور الخطأ وكيف أن هذا الخطأ أدى إلى الاصابات التى شوهدت بالمبنى عليه واعتمد في قضائه بالادانة إلى ما استنتجه من أقوال الشهود في حين أن أحدا منهم لم يشهد الواقعة بنفسه هذا وقد أغفل الحكم الإشارة إلى وقائع الخالفات التى تضمنها وصف التهمة وتركها معلقة بغير فصل كذا لم يبين الأساس الذى بنى عليه القضاء بالتمييز المدنى في حين أن المبنى عليه لم يقدم ما يدل على علاجه .

وحيث إن واقعة الحال في القضية أن النيابة أقامت الدعوى العمومية أمام محكمة الجلس على من يدعى عبد المطالع طنطاوى ونسبت إليه أنه تسبب بإهماله وعدم احتياطه في إصابة ابراهيم محمود بأن قاد سيارة لا يوجد بها فرامل وسار بسرعة زائدة وبكيفية ينج منها الخطر على حياة الجمهور فاصطدم بشجرة ونشأ

عن ذلك إصابة الجنى عليه كما نسبت إليه ارتكاب المخالفات الآتية وهي (١) قاد سيارة لا توجد بها فرامل (٢) قاد سيارة بدون رخصة قيادة (٣) قاد سيارة يخيم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ٥٥٤ و ١٧ و ١٨ و ٥٣ من قانون السيارات — ولدى نظر الدعوى شهد الجنى عليه أن الطاعن هو الذى كان يقود السيارة وقت الحادث فأدخلت النيابة هذا الأخير متهما آخر فى الدعوى وأقامت الدعوى العمومية ضده بالوصف ذاته وأعلن بالتهمة وحضر جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٤ ونظرت الدعوى فى مواجهته ثم صدر الحكم بحبس شهرا واحدا مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وبراءة عبد المطلع طنطاوى . فاستأنف المتهم الحكم وقضى فيه من محكمة ثانى درجة بتعديل الحكم وتفريغه ٥٠٠ قرش وتأنيده فياقضى به من تعويض مع إلزامه بالمصاريف المدنية الاستثنائية . وأورد الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى فى قوله " إن ابراهيم محمود عثمان كان يشتغل شيالا لدى المتهم الثانى (الطاعن) على سيارة النقل المملوكة له ومنذ شهرين كانت السيارة تنقل طوبا فى طريقها إلى الزقازيق وكان يقود السيارة المتهم الأول الذى أخبر أن الفرامل بها فأنحنى السائق عن مقعد القيادة وأمسك بمجتها ليقودها ويفحص فراملها رغم أنه لا يعرف القيادة ثم صدم شجرة كانت فى الطريق وانقلبت السيارة ونشأ عن ذلك إصابته " وأورد الحكم على صحة الواقعة أدلة استمدتها من أقوال الجنى عليه والمتهم الآخر الذى قضت ببراءته ومحضر المعاينة والتقرير الطبى الذى أثبت وجود الإصابات التى شوهدت بالجنى عليه والتى تخلف لديه بسببها عادة مستديمة وما شهد به من حضروا عقب الحادثة وأقوالهم جميعا صريحة فى أنهم شاهدوا الجنى عليه مصابا وكان الطاعن موجودا بجمل الحادث وطلب منهم عدم التبليغ عنها نظرا لصلة القرابة التى تربطه بالجنى عليه ولتمهده بما لحته على حسابه الخالص ويبين من هذا أن

الدعوى العمومية وإن رفعت أصلاً على شخص آخر إلا أنها رفعت بعد ذلك على الطاعن طبقاً للاوضاع القانونية وقد حضر المحاكمة بصحبة محاميه ولم يدع أن تمت بطلاناً في الإجراءات قد وقع وقد انتهى الحكم إلى إدانة الطاعن دون غيره في جرعة الجرح الخطأ للأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى حاقبته عليها فليس صحيحاً إذن القول بأن الحكم انتهى بإسناد قيادة السيارة وقت وقوع الحادث إلى شخصين — هذا وقد عرض الحكم لبيان ركن الخطأ في صدد حديثه عن مسئولية المتهم الأول فقال "وحيث أنه على العكس من ذلك فإن المحنى عليه قرر ألا شأن للمتهم الأول في ارتكاب الحادث وأن الخطأ نشأ من فعل المتهم الثاني (الطاعن) بقيادة السيارة رغم عدم إسمائه بذلك فصدم الشجرة ونشأ عن ذلك إصابته. ومن ثم تكون التهمة المذسوبة إليه (إلى المتهم الأول) غير قائمة على أساس ويتمين القضاء برأيه منها، لما كان ذلك وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية حركتيه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وقد استظهرت المحكمة مما أورده من الأدلة السانعة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم إسمائه بالقيادة فوق من الحادث الذي نشأ عنه إصابة المحنى عليه بالإصابات التي أوردها التقرير الطبي الشرعي فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك أمام محكمة النقض ولا مصلحة للطاعن فيما ينهه على الحكم لإغفاله الإشارة إلى المخالفات التي نسبت إليه . طالما أن العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة بخسعة الإصابات الخطأ التي رفعت بها الدعوى والتي دانه الحكم بها — أما عن القضاء بالتعويض المدني فقد أثبت الحكم أن المحنى عليه أصيب من جراء الحادث الذي وقع من الطاعن بإصابات نشأ عنها عاهة مستديمة وهذه الإصابات يتعلوى فيها الضرر الذي استوجب الحكم بالتعويض ولم يكن هناك حاجة والتعويض مؤقت إلى الحديث عن مدة العلاج لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يخرج في حقيقته عن كونه عوداً إلى مناقشة موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي الموضوع .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد عبد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٣٠)

القضية رقم ٦٧٧ سنة ٢٦ قضائية :

قتل خطأ . حكم . تسببه . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ استنادا إلى قيادة المتهم
السيارة بسرعة زائدة . استناد الحكم بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة
الأخطار المعاقب عليها قانونا . لا يجب .

متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذي ترتب عليه حصول حادث القتل
الخطأ في حق المتهم هل أنه قاد السيارة بسرعة زائدة مما ينطبق عليه نص المادة
٢٨ من لائحة السيارات التي وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفي وحده أساسا
تقوم عليه الإدانة ولا يعيب الحكم أن يكون استند بعد ذلك إلى صورة أخرى
من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطار المعاقب عليها قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد
في قتل احسان حيد ربه عبد الواحد بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه
بأن قاد سيارته بسرعة غير ملازم يمين الطريق فصدم الحيني عليها وأحدث إصاباتا
التي أودت بحياتها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة
الدرب الأحمر الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإنهاك بحبس المتهم سنة
مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا
الحكم وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصروفات . فاستأنف
المتهم هذا الحكم الأخير . ومحكمة القاهرة الوطنية قضت حضوريا بتعديل

الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل بلا معروفات جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصير ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والرابع هو أن الحكم شاهه القصور في البيان ذلك أنه لم يبين رابطة السببية بين الخطأ المنسوب للطاعن والضرر الذي وقع منه واكتفى بقوله إن الطاعن أخطأ بسيره مسرعا ووسط الطريق مع ما دفع به من أن السبب المباشر لوقوع الحادث هو عبور المجنى عليها الطريق المزدهم ثم تراجمها إلى الخلف عند ما فوجئت بالترام القادم من الاتجاه العكسي ولكن المحكمة لم تعرض لدفاعه هذا برده .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية لمجريمة التي دان بها الطاعن وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها تحدث عن خطأ الطاعن فقال ” وحيث إنه لعقاب المتهم (الطاعن) طبقا لنص المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات يتعين أن يثبت حصول خطأ أو إهمال أو ما جرى مجراه طبقا لما هو وارد صراحة بنص المادة المذكورة وأن يكون الخطأ أو الإهمال متصلا بالفعل اتصالا وثيقا ، اتصال السبب بالمسبب ، وحيث إن الثابت من المعاينة وأقوال الشهود أن المتهم كان يسير في وسط الطريق الذي يبلغ اتساعه ٣٣ مترا وأنه كان يسير بسرعة زائدة في منحنى عند دخوله مفترق طريق الغورية بشارع الأزهر وعلى شريط الترام مخالفا بذلك تعليمات المرور ، ولا يشفع في ذلك قوله إن اليمين كان مشغولا ببعض سيارات التاكسي إذ كان لزاما عليه أن ينتظر خلو الطريق ومن ثم يكون المتهم قد أخطأ بسيره مسرعا ووسط الطريق وكان من نتيجة ذلك حصول الحادث ” — ولما كان الحكم قد استظهر بما أورده أن قتل المجنى عليها كان نتيجة خطأ الطاعن ويتصل به اتصال السبب بالمسبب مستندا في ذلك إلى ماله أصله الثابت

بالأوراق من أقوال الشهود والمعاينة، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي من أن الطاعنة هي التي تسببت بخطئها في حصول الحادث بعبورها الطريق دون ترتيب إذ الرد على ذلك مستفاد من قضائها بالإدانة للأدلة التي أوردتها في حكمها - لما كان ذلك فإن ما جاء بهذين الوجهين لا يكون له عمل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم شابه الخطأ في الإسناد كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون إذ نسب إلى الشهود الذين استند إلى أقوالهم في قضائه بالإدانة أنهم قرروا أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة زائدة في منحدر مع أن الثابت بأقوالهم أمام المحكمة الاستئنافية أن سرعة السيارة لم تكن زائدة كما استدل الحكم من المعاينة وأقوال الشهود أن الطاعن كان يسير في منتصف الطريق بينما الثابت من المعاينة أن الحادث وقع على مسافة خمسة أمتار من الرصيف الأيمن للطريق وقال الشهود إن الطاعن كان يسير بسيارته على شريط الترام الأيمن بالنسبة لاتجاه سيره ، هذا إلى أن الحكم أخطأ في القانون إذ نسب إلى الطاعن أنه خالف أوائح المرور بسيره وسط الطريق مع أنه لا مخالفة على ذلك .

وحيث إنه لما كان ما أورده الحكم من أقوال الشهود لا يخرج في جوهره عما جاء بشهادتهم بجلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية مما ينتفي معه النقص على الحكم بالخطأ في الإسناد . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن كان يسير بسيارته وسط الطريق مع ما أثبتته المعاينة من أنه كان يسير على بعد خمسة أمتار من أفرز الطريق الأيمن وفوق شريط الترام لا يؤثر على ما استخلصه الحكم من توفر الخطأ الذي ترتب عليه حصول الحادث في حق الطاعن والذي أسسه على أنه قائد السيارة

بسرعة زائدة في منحدر عند ملتقى طريقين وسيره بها فوق شريط الترام بعيدا عن الاقرب الأيمن للطريق وهذا الخطأ مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي وقع الحادث في ظلها وهو يكفى وحده أساسا تقوم عليه الادانة ولا يعيب الحكم أن يكون استند بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترق إلى مرتبة الاخطار المعاقب عليها قانونا . لما كان ذلك فإن ما جاء بهذين الوجهين يكون غير سليم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين ارفضه موضوعا.

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضره السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمد حسين ، وفهم يسي الجندى ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٣١)

القضية رقم ٦٧٨ سنة ٢٦ قضائية :

ضرب . القصد الاحتمال . مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها .

المتهم في جريمة الضرب يكون مسؤولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراسي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبد الرحمن محمد عقل الشهير بخوفش
٢ — يوسف خيله شحاته (الطاعن الأول) و ٣ — فيضي عبد الرحمن محمد
و ٤ — محمد عبد الله محمددين (الطاعن الثاني) و ٥ — ملكي فوحات جلاب
(الطاعن الثالث) بأنهم : أولا — المتهمون الخمسة — ألقوا عمدا وهم جمع بالقوة
الدراجة البخارية والسيارة الموضعتين بالمحضر والملوكتين لأحمد محمد صادق وحسين
أحمد على بأن صبوا على هاتين ” الدراجة والسيارة ” البترول وأشعلوا فيهما
النار بعد أن حطموها أجزاء منها . وثانيا — المتهم الرابع — محمد عبد الله محمددين
أحدث عمدا بحسين أحمد على إصابته الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت
عنها وبسببها حاجة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة في نهاية حركتي كب وطلع
الساعد الأيسر مما تقال من كفاءة الحننى طيه للعمل بما يقدر نحو ٣ ٪ . —

وثالثا — المتهمون الأول والثاني والثالث كذلك أطلقوا أعيرة نارية داخل المساكن في مدينة القاهرة، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ١/٢٤٠ ، ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورهما بالمادة ٣٦١/١-٢ من قانون العقوبات للثاني والخامس والمادتين ١/٢٤٠ و ١٧١ من القانون المذكور للرابع والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات للأول والثاني وبهما أيضا بالنسبة لجميع المتهمين عن تهمة إطلاق الأعيرة . أولا — بمعاقة محمد عبد الله جدين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . وثانيا — بمعاقة كل من يوسف خيله شحاته وملكي فرحات جلاب بالحبس مع الشغل لمدة سنة . وثالثا — براءة كل من عبد الرحمن محمد عقل وقضى عبد الرحمن محمد بما نسب إليهما . ورابعا — براءة يوسف خيله من تهمة إطلاق الأعيرة النارية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، إذ دان الطاعن الثاني بجريمة الضرب الذي أحدث عاهة مستديمة ، مع أن هذه العاهة لا يمكن إسنادها إليه ، إذ هي قد نشأت عن إهمال المجنى عليه في حق نفسه لأنه لم يتوجه للكشف الطبي إلا بعد مرور خمسة أيام من وقت الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض للتقرير الطبي وانتهى إلى ثبوت نسبة الضرب المحدث لعاهة مستديمة إلى الطاعن للأسباب التي قالها ، ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده من أدلة أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ، وهو لا يخرج عن المجادلة في موضوع الدعوى ، أما ما يشير إليه من المضاعفات وسوء العلاج ، فهو مردود عليه بأن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق

غير مباشر كاتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية ، الأمر الذى لم يقل به الطاعن .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه إخلال بحق الدفاع ، إذ أشار الطاعن الأول إلى عدم إرفاق الكشف الطبى الابتدائى الموقع على المجنى عليه ولكن المحكمة دانت الطاعن بجرمة الضرب المحدث للعاهة المستديمة من غير أن تأمر بإرفاق هذا الكشف بخفاء الحكم خالبا من الدليل على تطور الإصابة وانتهائها إلى إحداث عاهة بالمجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دان الطاعن بها وأثبت فى حق الطاعن أنه هو الذى أحدث بالمجنى عليه الإصابة التى نشأت عنها العاهة فقال " وشهد كل من أحمد محمد صادق وحسن محمد أحمد على أن المتهم الرابع محمد عبد الله عدين (الطاعن الثانى) رفع عصاه ليهوى بها على أولها لخال بينهما نائيهما فأصابته العصا ساعده الأيسر أحدثت به كسرا ، وقد أثبت محقق البوليس الذى أبلغه حسن أحمد على بالحادث أن يساعده الأيسر كدما مصحوبا بورم ، وأثبت الطبيب الشرعى فى تقريره أن الأشعة أوردت وجود كسر تام الالتحام فى وضع حسى بأعلى عظمة الزند اليسرى وقد تختلف بسببه عاهة مستديمة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يمدو أن يكون مجادلة فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا معقب على المحكمة فيه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه فساد فى الاستدلال إذ دانت المحكمة الطاعنين الأول والثالث بتهمة إتلاف الدراجة والسيارة . مع أن أحدا من الشهود لم يشهد بأنه رآهما يرتكبان هذا الحادث .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يخرج
عن كونه مجادلة في الدليل الذي استندت إليه المحكمة في إدانة هذين الطاعنين
عما لايجوز المناقشة فيه أمام محكمة النقض ما دام أن هذا الدليل له أصله الثابت
في التحقيقات، وكان استخلاص المحكمة سائفا ويؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليه،
لما كان ذلك، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل، ومعتطفى كامل،
ومحمود محمد مجاهد ومحمد حسن المستشارين .

(٢٣٢)

القضية رقم ٦٧٩ سنة ٢٦ التضائية :

(أ) حكم . نصيبه . عاهة مستديمة . عدم بيان الحكم مدى العاهة . لا يؤثر في سلامته .

(ب) قض . طعن . المصلحة في الطعن . إدانة المتهم بالعقوبة المقررة للضرب البسيط عن جريمة الضرب المحدث للعاهة المستديمة المنسوبة إليه . الطعن على الحكم بخلوه من بيان مدى العاهة . لا جدوى منه .

١ - إن بيان مدى العاهة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته .

٢ - لا مصادرة لاثمهم في الطعن على الحكم إذا دانه في جريمة الضرب المحدث لعاهة مستديمة لخلوه من بيان مداها متى كانت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - ضرب ثابت عهد الحميد عبدالحق فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تختلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة مساحته ٧×٦ سم مما يمرض حياته للخطر . وثانيا - ضرب حفى هاشم سعد فأحدث بذراعه الإصابة المبينة بالتقرير الطبى والتي تقرر لمعالجها مدة لا تزيد على عشرين م (٢٥) . ج

يومًا . وطلبت من غرفة الانعام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمسادين
١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقضت بذلك وقد ادعى ثابت عبد
الحديد عبد الحق بحق مدني قدره ١٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم
ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون
العقوبات مع تطبيق المسادين ٢/٣٢ ، ١٧٠ من القانون المذكور بمعاينة المتهم
ظريف مترك شحانه بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن التهمتين المسفنتين إليه
والزمته بأن يدفع للدعي بالحق المدني ثابت عبد الحديد عبد الحق مائة جنيه على
سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى
على خطأ في الاستناد ، إذ ارتكبن في الحكم بأدانة الطاعن بجرمة الضرب المحدث
لغاثة مستديمة إلى التقرير الطبي الشرعي ، في حين أن الثابت بهذا التقرير هو أن
حالة المجنى عليه لم تصبح نهائية ، وطلب الطبيب الشرعي إعادة عرضه عليه بعد
مدة كافية ولكن هذا العرض لم يتم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة
التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن
تؤدي إلى ما رتب عليها ومنها التقرير الطبي الشرعي الموقع على المجنى عليه ، فقد
تحدث عنه وقال " وثبت من التقرير أن المجنى عليه ثابت عبد الحديد جرحا رضيا
بالجدارية اليمنى مصحوبا بكسر شرجي منخفض بعظام الجدارية وأن هذه
الإصابة يجوز حدوثها من ضربة عصا وأنه أجريت له عملية ترينة وأزيل من عظام
الجدارية اليمنى مساحة ٧ × ٦ سم ووجد تهتك بتريف شديد بالمخ مع اشتباه كسر
قاعدة الجمجمة وأنه تخاف لدى المجنى عليه من جراح هذه الإصابة عاهة مستديمة

يستحيل برؤها " لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم عن التقرير الطبي من أن المجنى عليه تخلف لديه عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجمجمة ، وكان ما أثبتته الحكم من هذا التقرير لم يقدر للعاهة مدى غير ما هو وارد في وصف التهمة ، فضلا عن أن بيان مدى العاهة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته — لما كان ما تقدم ، وكان لا مصلحة للطاعن مما يشيره في هذا الطعن لأن العقوبة المقررة بها عليه تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديمة فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جاسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٣٣)

القضية رقم ٦٨٠ سنة ٢٦ القضائية :

- (ا) حكم . براءة . إغفال بيات عمل لإقامة المتهم في الحكم . ذكر اسمه ولقبه وصحة وصناعاته في الحكم . لا بطلان .
- (ب) إجراءات . تشكيل محكمة الجنايات . صدور قرار من وزير العدل بتدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط بناء على طلب رئيس المحكمة المذكورة . صحة هذا القرار .

١ — الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب مما كتبه فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وسننه وصناعاته فلا يكون النقص في بيان آخر كعمل إقامة المتهم أو إغفال هذا البيان جملة سببا لبطلان الحكم .

٢ — متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بتدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول — قتل عطاية عزى بيومى وشرع في قتل توفيق سليمان معوض عمدا مع سبق الاصرار بأن انتوى

قبل الثالث وعقد العزم على ذلك وأعد سلاحا ناريا "بندقية" وتوجه إلى منزله حيث وجده به وإلى جواره المجنى عليه الأول وأطلق عليه مقذوفاً نارياً قاصداً قتله فأصاب ابن عليهما وأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياة الأول وقد خاب أثر الجريمة بالنسبة للثاني لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركته بالملاج . والمتهم الثاني — اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة ساقفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وصاحبه إلى مكان الحادث حاملاً سلاحاً نارياً "بندقية"، ليشد أزره فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما المواد ٤٥ و٤٦ و٢٣٠ و٢٣١ من قانون العقوبات للأول و ٢/٤٠ — ٣ و٤١ و٤٥ و٤٦ و٢٣٠ و٢٣١ من القانون المذكور للثاني . فقررت بذلك . ومحكمة جهات أسبوط قضت بحضور يا عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٣٢ من قانون العقوبات للأول و ١٧ من نفس القانون بالنسبة إليهما بمعاينة فؤاد محمد أحمد بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاينة عبد الحى محمد مرزوق بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... ومن حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان والقصور إذ يبين من الاطلاع عليه أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم مكونة من الرئيس وعضو اليمين فقط دون عضو اليسار ، كما أنه مذكور بالحكم وبمحضر الجلسة أن بلدة المتهمين هي ناحية كوم سعيد شرق ، مع أن الذات في محضر التحقيق وهو الواقع أنهما من ناحية كوم سعيد غرب وتظهر أهمية ذلك إذا قورن بما قرره المجنى عليه من أن المتهمين يقطنان كوم سعيد دون تحديد موقع البلد ، الأمر الذى يدعو إلى اللبس ، وأخيراً يقول الطاعن إن الدائرة التي نظرت القضية هي دائرة شكلت لانجاز العمل بالمحكمة وقد اشترك فيها وكيل إحدى المحاكم الابتدائية منذ بدأت عملها ، وهو ما يخالف مقتضى المادة ٣٧٢

من قانون الاجراءات التي لا تجيز تدب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها إلا عند الاستعجال وعند وجود مذر لدى أحد المستشارين الذين تتكون منهم هيئة المحكمة ، وهذه المخالفة يترتب عليها بطلان الحكم .

ومن حيث إنه يبين من محضر الجلسة المؤرخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وهي الجلسة التي كانت معدة لنظر القضية أنه تضمن ذكر اسم عضو اليسار وهو الأستاذ محمد صادق الرشيدى وكيل المحكمة الابتدائية المنتدب كما يبين من محضر جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المحكمة انعقدت ببيتها السابقة ولما كان محضر الجلسة جزءا مكلا للحكم ، وكان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب عما كنهه فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وسناده وصناعته فلا يكون النقص في بيان آخر كعمل إقامة المتهم أو إفعال هذا البيان جملة "سببا لبطلان الحكم" هذا ولما كانت المادة ٢٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه "يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنائيات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ويجوز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى" ولما كانت حالة الضرورة هي غير حالة الاستعجال عند حصول مانع لأحد المستشارين التي تنص عليها المادة ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ ، وكان يبين من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ - والذي أمرت هذه المحكمة بضم صورة رسمية منه لملف الطعن ، يبين من الاطلاع على هذا القرار أنه صدر بندب السيد محمد صادق الرشيدى وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات أسبوط في المدة من ٢٦ أكتوبر إلى ٣١ ٥٥ ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوط بالكناين رقمى ١١٢٩ ، ١١٤٠ المؤرخين في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ولما كان هذا القرار قد صدر وفقا للقانون بمقتضى الحق المألوف لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ المذكورة فلا وجه لما يدعيه الطاعن من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبمضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كادى
ومحمود محمد مجاهد والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(٢٣٤)

القضية رقم ١٨٢ سنة ٢٦ القضائية :

قض . طعن . المصلحة فى الطعن . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وإدانة المتهم فى جرمين
السرقه وبيع الزيت لغير المستهلكين بعقوبة واحدة داخله فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية .
الطعن على الحكم باطلا فى الاستناد فيما يتعلق بواقعة السرقه . لا جدوى منه .

لا مصلحة للمتهم فى التسك بما عصى أن يكون الحكم قد وقع فيه من خطأ
فى الاستناد وسوء فهم لأقوال الشهود فيما يتعلق بواقعة السرقه التى دين بها مع
تهمة بيع الزيت لغير المستهلكين ما دام الحكم قد عاقبه على الجريمتين بعقوبة
واحدة داخله فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا - مع آخرين سرق الزيت المبين بالمحضر
للجمعية التعاونية حالة كونه مستخدما فيها بالأجرة . وثانيا - مع آخرين باع
زيتا لغير المستهلكين المقيدة أسمائهم بالجمعية . وطُلبت عقابه بالمواد ٧/٥-٣١٧
من قانون العقوبات والقرارات رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة المنصورة الجزئية
قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحقه ستة أشهر مع الشغل وتفريمه
مائة جنيه مصرى . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت
حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوديل عن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بيجرمي السرقة وبيع الزيت لغير المستهلكين المقيدة أسماؤهم بالجمعية التعاونية قد أورد أقوال الشاهدين عبد القادر عبد القادر على ومتولى عيسى على غير حقيقتها فذكر أنها لا تقيد اعتراف فتحي رمضان بلان مدير الجمعية التعاونية باستلامه ثمن الزيت المبيع من الطاعن في حين أنها صريحة في هذا المعنى وذهب إلى أن ما دافع به الطاعن في مذكرته من أن ممثلي الجمعية التعاونية أجمعوا على أنه لم يسرق ، لا يتفق مع ما هو ثابت بالتحقيق وذلك خلافا للواقع كما استند الحكم في إدانة الطاعن بتهمة بيع الزيت لغير المستهلكين إلى ما أظهره الجرد من وجود عجز في هذه المادة رغم ما قرره رئيس الجمعية من أن الطاعن لا يعتبر مسئولا عن نتيجة هذا الجرد ، هذا إلى أن الحكم لم يفهم ما إذا كان هذا الزيت مما خصص لتوزيعه على المستهلكين أم أنه من زيت الطوارئ الذي لا يتقيد صرفه بأي قيود تموينية مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بما عصى أن يكون الحكم قد وقع فيه من خطأ في الإسناد وسوء فهم لأقوال الشهود فيما يتعلق بواقعة السرقة التي دين بها مع تهمة بيع الزيت لغير المستهلكين ما دام الحكم قد عاقه على الجريمتين بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته عليها مما يجعل مصير هذا الوجه مرتبطا بما ينتهي إليه الرأي في الطعن الموجه إلى الحكم في شطره الخاص بالتهمة الثانية .

وحيث إن ما أخذه الطاعن على الحكم خاصا بالتهمة الثانية من أنه دانه بها وهو غير مسئول عن نتيجة جرد الزيت إنما هو دفاع موضوعي مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه استقلا ولا يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة أخذا بأدلة الثبوت كما حدث في هذه الدعوى . لما كان ذلك وكان ما ذهب إليه

الطاعن من أن المحكمة لم تبحث ما إذا كان الزيت المبيع مخصصا للمستهلكين أم هو من زيت الطوارئ بحيث لا يخضع — على حد قوله — لقيود التوئين هو مما يتطلب تحقيقا وهو وإن كان قد مسه أمام محكمة الموضوع مساهرتان — كما بين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن — فقد عقب على ذلك بأن مثل هذا البحث يعتبر زيدا لسقوط الجريمة في رأيه بصور القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٢ انحصار بإلغاء التدابير التوقيفية على زيت الطوارئ وبما تبع ذلك من قرارات مما يفيد أن الطاعن لم يتقدم لمحكمة الموضوع بطلب تحقيق هذا الدفع على وجه يلزمها بإجابته بل أنه لم يروجها ليجنّه على أن الحكم قد رد على كل ما أثاره الطاعن بشأن التهمة الثانية ردا سديدا بقوله "أما عن التهمة الثانية فيكفي للرد على ما أثاره المتهم ما ورد في تقرير رئيس مكتب التوئين من أن العجز الذي وجد قد تصرف فيه الجمعية بدون إذن من التوئين وأنها قد خالفت بذلك المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولا يفي التهمة عن المتهم أن أحدا من المستهلكين لم يتظلم من أنه لم يتسلم كمية الزيت المقررة له ما دام قد خالف في تصرفه القوازين والقرارات المنظمة لتداول الزيت أما عن سقوط هذه الجريمة بالقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٢ فإن هذا القرار لم بلغ القيود التوقيفية بالنسبة للاستهلاك العائلي للزيت ومن ثم يكون حكم محكمة أول درجة في محله" لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس فيما يتعلق بالتهمة الثانية ويكون بالتالي غير مجد بالنسبة لتهمة السرقة لما سبق بيانه من أن المحكم قد قضى في التهمتين بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للتهمة الثانية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، رفهم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٣٥)

القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) دفاع . ضرائب . تهمة بجرمة عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن المحل كان مغلقا فى إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور .

(ب) ضرائب . جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح . هى جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة سقوطها ؟

١ - متى كان المتهم بجرمة عدم تقديمه إقرارا عن أرباحه التجارية من السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مغلقا سنئى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل . فإن هذا الدفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يحط عنه عبء المسئولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فإذا قضى الحكم بإدانته دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٢ - عدم تقديم إقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التى تنشأ إرادة المتهم أو تتدخل فى تجددتها ومابقى حق الخزائنة فى المطالبة بالضريبة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ الذى تنهى فيه حالة الاستمرار .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يقدم لإقرارا عن أرباحه التجارية عن السنوات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ١٩٥٠ . وطلبت عقابه بالمآلاتين ٤٨ و ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ومحكمة بندر الحيزة الوطنية قضت عملا بمواد الاتهام باعتبار الحكم حضوريا - أولا . بتغريم المتهم مائة قرش بلا مصروفات جنائية في القضية رقم ٤٧٥٧ لسنة ١٩٥٣ جنح أول - وثانيا . بتغريم المتهم مائة قرش ، و ٢٥٪ من الضريبة المستحقة عليه من سنة ١٩٤٨ وقدرها ستة جنديات بلا مصروفات جنائية (وثالثا) بتغريم المتهم مائة قرش و ٢٥٪ من الضريبة المستحقة عليه من سنة ١٩٤٩ وقدرها ٣ جنديات و ٤٠٠ مليم بلا مصروفات جنائية في القضية ٤٧٥٥ لسنة ١٩٥٣ أول - ورابعا . تغريم المتهم مائة قرش و ٢٥٪ من الضريبة المستحقة عليه من سنة ١٩٥٠ وقدرها أربعة جنديات و ٢٢٠ مليم بلا مصروفات جنائية في القضية رقم ٤٧٥٣ لسنة ١٩٥٣ جنح أول . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والنيابة . وفي أثناء نظر هذين الاستئنافين أمام محكمة الحيزة الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة . والمحكمة المذكورة بعد أن اتت سماعها قضت حضوريا . أولا - بقبولها شكلا وفي الموضوع . أولا : برفض الدفع باتقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة بالنسبة للتهمتين موضوع القضيتين ٤٧٥٧ ، ٤٧٥٦ لسنة ١٩٥٣ قسم أول الحيزة . ثانيا - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة في القضية رقم ٤٧٥٧ لسنة ١٩٥٣ جنح قسم أول الحيزة . وثالثا - بالنسبة للقضية رقم ٤٧٥٦ لسنة ١٩٥٣ جنح قسم أول الحيزة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرامة المقضى بها وتعديله فيما عدا ذلك إلى زيادة ما لم يدفع من الضريبة وقدره ستة جنديات بمقدار ٢٥٪ منه . ورابعا - بالنسبة للقضية رقم ٤٧٥٥ لسنة ١٩٥٣ قسم أول الحيزة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الغرامة المقضى بها وتعديله فيما عدا ذلك إلى زيادة ما لم يدفع من الضريبة وقدره ٣ جنديات و ٤٠٠ مليم بمقدار ٢٥٪ . وخامسا - بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة

لما قضى به من عقوبة الغرامة في القضية ٤٧٥٣ سنة ١٩٥٣ قسم أول
الجيزة وتعديله فيما عدا ذلك إلى زيادة ما لم يدفع من الضريبة وقدره ٦ جنيهات
و ٦٢٠ ملياً بمقدار ٢٥٪ - سادساً - أعفت المتهم من المصاريف الجنائية .
خطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه - في وجه الطعن
الثلاثة الأول - الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك
يقول إن محكمة ثاني درجة شددت العقوبة على الطاعن بأن أضافت قيمة الضريبة
المستحقة من السنوات ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ إلى النسبة التي قضت بها محكمة أول
درجة من قيمة الضريبة المستحقة دون النص في الحكم على صدوره بإجماع آراء
القضاة الذين أصدروه كما أنه أغفل الرد على دفاع الطاعن الجوهري بأن محله
كان مطلقاً تنفيذاً للحكم الصادر ضده في الحنحة رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٤٩ بندر الجيزة
الصادر بتاريخ ١٩/٢/١٩٤٩ فلم يكن هناك ما يدعوه إلى تقديم الإقرار عن سني
٤٩ و ٥٠ ما دام أن نشاطه التجاري قد توقف طيلة العامين المذكورين .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من أكتوبر
سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم أول الجيزة لم يقدم إقرارات أرباحه عن السنوات ٤٧
و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ في القضايا رقم ٤٧٥٧ سنة ١٩٥٣ و ٤٧٥٦ سنة ١٩٥٣
و ٤٧٥٥ سنة ١٩٥٣ و ٤٧٥٣ سنة ١٩٥٣ جنح أول بندر الجيزة على الترتيب ونظراً
للارتباط القائم بينها قررت محكمة بندر أول الجيزة ضمها لبعضها حتى يصدر فيها حكم
واحد وبين الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - واقعة الدعوى
في قوله "وحيث إن وقائع الدعاوى الأربع تخلص كما استبانته المحكمة من مطالعة
الأوراق ومن التحقيق الذي أجرته بالجلسة فيما أثبته السيد عبد العال سعد يومئذ
مأمور ضرائب الجيزة بحضور ضبط الواقعة بأنه وهو صاحب مطعم ونسيج لم
يقدم إقرارات أرباحه التجارية عن السنوات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ١٩٥٠
وأضاف بأن المتهم كان معفى من الضرائب عن سنة ١٩٤٧" والمحكمة المشار

إليها قضت بجلسة ١٩٥٥/٤/٢ باعتبار الحكم حضوريا (أولا) بتفريم المتهم مائة قرش بلا مصاريف جنائية في القضية رقم ٤٧٥٧ سنة ١٩٥٣ جنح أول (ثانيا) بتفريم المتهم ١٠٠ قرش و ٢٥٪ من الضريبة المستحقة عليه عن سنة ١٩٤٨ وقدرها ستة جنديات بلا مصاريف جنائية (ثالثا) بتفريم المتهم مائة قرش و ٢٥٪ من الضريبة المستحقة عليه عن سنة ١٩٤٩ وقدرها ٣ جنديات و ٤٠٠ مليم في القضية رقم ٤٧٥٥ سنة ٥٣ أول (رابعا) بتفريم المتهم ١٠٠ قرش و ٢٥٪ من الضريبة المستحقة عليه عن سنة ١٩٥٠ ومقدارها ٤ جنديات و ٦٢٠ مليا بلا مصاريف جنائية في القضية رقم ٤٧٥٣ سنة ١٩٥٣ جنح أول. فاستأنف المتهم والنيابة — ومحكمة الجيزة الكلية منعقدة بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٨ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع أولا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة في الجنحة رقم ٤٧٥٧ سنة ١٩٥٣ جنح قسم أول بندر الجيزة (ثانيا) بالنسبة للقضية رقم ٤٧٥٦ سنة ١٩٥٣ جنح قسم أول بندر الجيزة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرامة المقررة بها وتعديله فيما عدا ذلك إلى زيادة ما لم يدفع من الضريبة وقدره ستة جنديات بمقدار ٢٥٪ (ثالثا) بالنسبة للقضية رقم ٤٧٥٥ سنة ١٩٥٣ قسم أول الجيزة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الغرامة المقررة بها وتعديله فيما عدا ذلك إلى زيادة ما لم يدفع من الضريبة وقدره ٣ جنديات و ٤٠٠ مليم بمقدار ٢٥٪ (رابعا) تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من عقوبة الغرامة في القضية رقم ٤٧٥٣ سنة ١٩٥٣ قسم أول الجيزة وتعديله فيما عدا ذلك إلى زيادة ما لم يدفع من الضريبة وقدره ٤ جنديات و ٦٢٠ مليا بمقدار ٢٥٪ وبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد قضى بزيادة الغرامة النسبية وهذه الغرامة على ما استقر عليها قضاء محكمة النقض تمويز يغلب عليه معنى العقوبة — وكان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه الذي قضى بالتشديد لم يذكر فيه أنه قد صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات ومن شأن ذلك أن يصبح الحكم الاستئنافي باطلا فيما قضى به من زيادة لتنافى شرط صحة الحكم بذلك وفقا للقانون — لما كان ذلك — فإنه يتعين نقض

الحكم المطعون بالنسبة للجنة رقم ٤٧٥٦ سنة ١٩٥٣ جنح أول بندر الجيزة عن ضريبة سنة ١٩٤٨ وتأييد الحكم المستأنف في خصوصه أما عن الضريبة المستحقة في سنتي ٤٩ و ٥٠ فالثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الماخر عن المتهم قال "إن المحل كان مغلقا سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم المتهم عن نشاط لم يزاوله أثناء خلق المحل" ولما كان هذا الدفاع جوهريا من شأنه إن صح أن يحبط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة — لأن الجرائم الضرائية لا تنسب إلا إلى الخاضعين للضريبة ومن لا يقوم به سبب الالتزام بالضريبة لا يعد كذلك ومن لا يعمل لا ينسب إليه أنه جنى وبحاية قرر أو يلزمه أداء ضريبة عنه — ومع هذا فقد قضى الحكم المطعون فيه بإدائته دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوبا بالتقصور متعيना تقضيه في القضيتين رقمي ٤٧٥٥ سنة ١٩٥٣ و ٤٧٥٣ سنة ١٩٥٣ جنح أول بندر الجيزة دون حاجة لبحث الوجوه الأخرى .

وحيث إن مبنى الوجه الآخر من الطعن أن الحكم المطعون فيه أخفا في تطبيق القانون إذ دفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة على أساس أن جريمة هدم تقديم الإقرار هي جريمة وقتية يبدأ تاريخ التقادم فيها من آخر الميعاد الذي تنص عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد قضت المحكمة برفض هذا الدفع على أساس أن الجريمة مستمرة مع مخالفة ذلك للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لهذا الدفع بقوله "وحيث إن الدفع بسقوط الدعوى العمومية مردود لأن جريمة هدم تقديم الإقرار وهي جريمة امتناع مستمرة طالما أن المتهم لم يقدم إقرارا عن أوباحه" وما قاله الحكم صحيح في القانون لأن جريمة هدم تقديم الإقرار هي جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تفشلها إرادة المتهم أو تتدخل في تجددتها وما بقي حق الخزائنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائما ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له عمل .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وفهم بين الجدي ،
وأحمد زكي كابل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٣٦)

القضية رقم ٦٧٠ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) اختلاس . الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . معناه . متى تعتبر
الجرمة تامة ؟

(ب) اختلاس . مريان حكم المادة ١١٢ ع على كل موظف أو مستخدم عمومي اختلس
مالا تحت يده سلم اليه بسبب وظيفته .

(ج) اختلاس . الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . ماهية تسليم الشيء الوظيف
المعهود اليه به .

(د) مقوبة . غرامة . الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩
سنة ٥٣ . هي غرامة نسبية .

(هـ) غرامة . الغرامة النسبية . وجوب الحكم بها على المتهمين متضامتين . عدم التنفيذ
عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم . المادة ٤٤ ع .

١ - الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة
بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يعني تصرف الخائز في الشيء المملوك لغيره متويا
إضافته إلى ماله . ويقع الاختلاس تاما متى وضحت نية المختلس في أنه يتصرف
في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .

٢ - أطلق الشارع حكم نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة
بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ليشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس
مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسالما إليه بسبب وظيفته .

٣ — إن تحريم الاختلاس والعقاب عليه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ لا يستلزم سوى وجود الشروع في حفظ الموظف الذي عهد إليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليحا ماديا ، أو أن يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته .

٤ — الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

٥ — إعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معا بالغرامة النسبية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من — ١ — محمد عثمان و ٢ — بدير، صليحي هيد اللهو — ٣ — جابر السيد حموده الشهير بالاسكندراني (الطاعن) بأنهم : المتهم الأول — بصفته موظفا عموميا — أومباشي بالجيش المصري شرع في اختلاس كمية البترزين المبيئة بالمحضر المملوكة للجيش المصري وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته لاستخدامها في السيارة التي عهد إليه بقيادتها وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو ضبطه متلبسا — والمتهمان الثاني والثالث اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الشروع في الاختلاس سائلة الذكر بأن اتفقا معه على ارتكابها وأحضر إليه أولهما وعاء لنقل البترزين فيه من مخزن وقود السيارة التي كان يقودها المتهم الأول فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لها اكتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون

العقوبات بالنسبة للأول بنفس المواد والمادتين ٢/٤٠ — ٣ و ٤٦ بالنسبة
للتاني والثالث — فقررت بذلك . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنات
القاهرة دفع الحاضر عن المتهم الثاني ببطلاق التحريات . والمحكمة المذكورة بعد
أن أتت سماعها قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨
و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٣ للأول وبهذه
المواد والمادتين ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ من قانون العقوبات للتاني والثالث بمحاكمة
كل من محمد محمد عثمان وبدير مصطفى عبد الله وجابر السيد حموده الشهير
بالاسكندرانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزل المتهم الأول — وتقريم كل
من المتهمين الثلاثة ٥٠٠ جنيه وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير
محل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن محصل الأوجه الخمسة الأولى والوجهين السابع والثامن هو أنه
الحكم المطعون فيه معيب بالخطأ في تطبيق القانون وفساد الاستدلال والقصور
ذلك بأن المتهم الأول وهو أومياشى بالجيش اختلس كمية من البنزين المسلم إليه
لاستخدامه في السيارة التي يقودها ولم يعن الحكم ببيان الكمية التي كانت في عهده
ولا كيف سلمت إليه وإذا لوحظ أن السيارة كان يوضع فيها البنزين من وقت
لآخر بمعرفة وحدة الجيش المكلفة بذلك وقائد السيارة لا يعد أميناً على البنزين
ولا خائناً للأمانة لأن الحيازة الأصلية ما تزال في يد المصلحة التابع لها ، وإذا
كان ذلك هو الحال فإن الواقعة تكون شروعا في سرقة وأكثر من هذا فإن
الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن لم يكن موجودا وقت وقوع الحادث
أما قوله وهو يتحدث عن المتهم الثاني بأنه حامل بحمل الطاعن ويشترى البنزين
لحساب هذا الأخير فلا يكفي لإدانة هذا الأخير إذ يحتمل أن يكون الطاعن
قد كف عن شراء البنزين الحكومى وكان يجب على المحكمة أن تقيم الدليل على
علم الطاعن بأن المتهم الأول سيحضر بسيارته إلى محله في أثناء غيابيه وأنه أوصى
المتهم بتسليم البنزين منه ، كذلك اعتمد الحكم في إدانة الطاعن على اعتراف المتهم

ج ٢٠ (٢٦) ج ٢

الثاني أمام البوليس ولم تلتفت المحكمة لإنكاره أمام النيابة وما شفع به هذا الإنكار من أن الخبيرين ضربه ليدلى بأعترانه ، ومع أهمية هذا الدفاع فإن الحكم لم يتناوله ولم يرد عليه ، هذا إلى أن المتهم الثاني ذكر في تحقيق النيابة أن المحل مملوك لسيدة سماها ولم تنشأ المحكمة أن تتحدث عن ذلك أو تنفى ما لالكة الحقيقية عن المصلحة في شراء البتزين كما أنها لم تنجب طلب الدفاع الاستعلام من الوحدة التابع لها المتهم الأول عن كمية البتزين الذي يسلم له يوميا واكتفت بتعليق النيابة على هذا الطلب وقولها إن خزان السيارة التي أختلس منها البتزين يسع ١٦ جالونا ومن الجائز أن يتبقى شيء من الأربعة جالونات التي توضع يوميا فيه وكان ينبغي إذا هي رأت رفض إجابة طلب الدفاع - أن تذكر ما يبرر هذا الرفض ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اكتفاءها بما قالته النيابة معناه أنها بنت قضاءها بالإدانة على الشك والجواز الذي أيده سلطة الاتهام وهي تناقض طلب الدفاع ، وأضاف الطاعن إلى ما سبق أن الدفاع عنه تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود أطراح التحريات التي قام بها البوليس قبل الحادث لظهور كذبها من التحقيق والذي يوشح فيها إفتين أن بعض السيارات التي دوت أرقامها بقرار التحريات لم تكن موجودة عند عمل الطاعن في الوقت المقول بمشاهدتها فيه ، كذلك لم تحقق المحكمة دفاع المتهم الأول من أنه إنما حضر إلى منزل الطاعن لمناسبة مرض زوجة هذا الأخير ووجودها بالمستشفى وأنها قريبة له ولو حققت المحكمة ذلك لظهر لها ما يبرر وجود المتهم الأول بمكان الحادث ولما اتخذت من وجوده دليلا قبل الطاعن ، وأخيرا قضى الحكم المطعون فيه بمنزل المتهم الأول حال أنه معجذ بالجيش وعقوبة العزل لا توقع إلا على ذوى المؤهلات من الموظفين ، أما المجنون فإن توقيع عقوبة العزل قد تكون وسيلة لتخليصهم من ملزوميتهم بالجندية العسكرية وهو ما لا تتحقق به وظيفة هذه العقوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه وصل إلى علم اليوزباشي ماهر نصار معاون مباحث بوليس شمال القاهرة من مصدر سرى أن سائق بعض السيارات الحكومية اعتادوا بيع البتزين للحكومي المسلم لهم في السيارات الحكومية التي يقودونها للمتهم الثالث جابر السيد حمودة الشهير

بالاسكندراني (الطاعن) وهو صاحب محل للحام الكاوتشوك بشارع البرج الزفر رقم ٢٢ وذلك بأن تحضر السيارة الحكومية بقيادة سائقها أمام المحل المذكور الذي يعطى إشارة لمن بالمحل ويستمر في السير بالسيارة حتى أول حارة على اليسار ثم يتجه إلى أول حارة على اليمين ويقف خلف عمارة الدهان بعيدا عن الأمن ، عندئذ يدركه صبي المتهم الثالث الذي يقوم بتفريغ البترين في وعاء خارجي من خزان السيارة ويسلم السائق الحكومي من ٤٠ إلى ٥٠ قرشا للصفحة حسب الاتفاق وقد تأكدت هذه المعلومات من المراقبة التي قام بها الضابط ورجاله فأقام في ١٩٥٤/٩/٢١ كينا في الوقت الذي اعتاد السائقون الحضور بسياراتهم لتنفيذ هذه الخطة فقام حوالي الساعة الواحدة مساء ومعه المخبرون محمد السيد ثابت وحامد فرج السوداني وعلى محمود فرج وإبراهيم صابر ومحمد شعبان حيث كنوا في المكان الذي اعتاد السائقون الحكوميون الحضور فيه لبيع البترين الحكومي وفي الساعة ٢,٤٥ حضرت السيارة اللوري الحكومية رقم ١٧٧٧١ جيش ومرت أمام المتهم الثالث بسرعة قليلة ثم انحرفت إلى اليسار في أول حارة ثم انحرفت إلى اليمين في الحارة الأولى في هذا الاتجاه ووقفت أمام منزل على يمين الطريق ملاصقة للمناط وبجرد وقفها حضر المتهم الثاني بدير مصيلحي عبد الله من عمال محل المتهم الثالث ووقد أسفل السيارة ومعه وعاء أفورغ فيه البترين من خزائنها ولما امتلأ الوعاء وقفه هاجمه رجال الكين وعندئذ أسرع وفي يده وعاء البترين والسائق الذي تبين فيما بعد أنه المتهم الأول الأمباشي محمد عثمان الذي يعمل بالجيش المصري - أسرع إلى شقة بالطابق الأول إلى يسار الداخل لتزول الواقع في ملاصقة السيارة وقد تبين فيما بعد أنها مسكن المتهم الثالث ، فطاردهما رجال القوة وتمكنوا من القبض عليهما وفي يد المتهم الثاني وعاء البترين المسروق وفي يده الأخرى مبلغ خمسون قرشا" وبعد هذا البيان أورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة على المتهمين ومن بينهم الطاعن ، ولما كانت المحكمة قد دانت الطاعن بوصف كونه شريكا بالاتفاق مع المتهم الأول في الشروع في اختلاس كمية من البترين المملوك للجيش والمصالمة إليه بسبب وظيفته لاستخدامها في السيارة المعهود إليه بقيادتها ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن

إرادته وهو ضبط المتهمين الأول والثاني متلبسين وطبقت على ما ارتكبه المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات والمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من هذا القانون وهي المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ — لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى أصل تشريع المادة ١١٢ من قانون العقوبات (وهي المقابلة للسادة ١٠٠ من قانون سنة ١٨٨٣ والمادة ٩٧ من قانون سنة ١٩٠٤ والمادة ١١٢ من قانون سنة ١٩٣٧ ، إن هذا النص ظل على أصله من اشتراط أن تكون الأشياء مسالمة إلى الموظف بسبب وظيفته ، وجاءت الصيغة الفرنسية لهذا الركن بعبارة *qui étaient entre ses mains en vertu de ses fonctions* أى أن يكون الشيء بين يدي الموظف بمقتضى وظيفته وهو نفس التعبير الذى استعمله الشارع الفرنسى عند صياغة المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى أخذت عنها المادة ١١٢ من قانون العقوبات المصرى ، وفى التعبير بهذه الصيغة دلالة على أن الشارع لم يكن من مراده عند وضع النص أن يقصر الاختلاس على الحالة التى يكون فيها الشيء المختلس قد سلم إلى المختلس تسليما ، وإنما أراد أن يجمع إلى هذه الصورة الأحوال التى يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه ، وفرض العقاب على حيث الموظف بالائتمان على حفظ هذا الشيء وهى صورة خاصة من صور جريمة خيانة الأمانة لا شبه بينها وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة ، إذ أن الاختلاس هناك هو انتزاع المال من حيازة شخص أجنبية تملكه أما هنا فالاختلاس ، يعنى تصرف الحائز فى الشيء المملوك لغيره متويا اضافته إلى ملكه ، ومتى تقرر ذلك وكان الشارع عند إلغاء المادة ١١٢ من قانون العقوبات واستبدال النص الجديد بها لم يجعله مقصورا كما كان الحال فى النص الملغى — على ما مورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب النقود ، بل أطلق حكم النص ليشمل كل موظف أو مستخدم عمومى يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسالما إليه بسبب وظيفته ، وهذا التعبير الأخير هو الذى كان مستقرا فى صياغة هذه المادة منذ أول وضعها وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أنه رؤى فى صياغة المواد الجديدة ما انتهت

التي يُلحَق تعديل قانون العقوبات في مشروعاتها مع إضافة مواد أخرى جديدة يستكمل بها ما فاتت اللجنة استكمالاً من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة ليلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها .. وقد تلافت النصوص الواردة بهذا المشروع المرافق كثيراً من نواحي النقص التي أخذت على النصوص الحالية في قانون العقوبات والتي تعرض لها شراح القانون الجنائي بالنقد في مؤلفاتهم، لما كان ذلك و كان تأويل التسليم المشار إليه في النص بالأخذ المأدب وحده فيه تضيق للذي يشمل تطبيقه وهو ما لا يتفق مع الاتجاه الذي أفصح عنه الشارع في المذكرة الإيضاحية ولا مع قصده عند وضع النص من أن تعزيم الإختلاس والعقاب عليه في هذه المادة لا يستلزم كما هو مبين فيما سبق — سوى وجود الشيء في حفظ الموظف الذي عهد إليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً ، أو أن يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته ولا يسم بحكمة النقص وهي تعرض لتفسير المادة ١١٢ إلا أن تشير إلى أن الإختلاس المذكور في تلك المادة باعتبار صورة خاصة من صور خيانة الأمانة كما سلف القول يقع تماماً متى وضعت نية الختلاس في أنه يتصرف في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فإن الوصف الصحيح للجريمة التي وقعت من المتهم الأول والتي أثبتها الحكم وكان الطاعن شريكاً فيها هي اختلاس تام لا شروع فيه كما انتهت إليه محكمة الموضوع إلا أنه لما كان الطعن مرفوعاً من الطاعن وحده فلا يسوغ قانوناً أن يضار بطعنه ، لما كان ذلك وكان ما جاء بالوجه الثاني من الطعن من أن الطاعن لم يكن موجوداً وقت وقوع الحادث هو جدل موضوعي لا تلتفت إليه هذه المحكمة مادام الحكم قد أثبت أن الطاعن شريك بالاتفاق مع المتهم الأول وأن لا اختلاس قد وقع بناء على هذا الاتفاق وكان فيما أثبتته المحكمة من ذلك ما يسوغ اعتقاد المحكمة بمحصول الاتفاق ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أيضاً أن الجريمة كانت في حالة تلبس وأن الشهود من رجال البوليس قد شاهدوا البتزين ال تقريره من السيارة وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة الاستعلام من الوحدة التي يتبعها المتهم الأول عن كمية البتزين التي تسلم إليه يومياً حتى كان يصح له

(الطاعن) أن ينعى على حكمها عدم تحدته عن هذا الطلب ١.١ كان ذلك وكان القاضي في المواد الجنائية لا يتقيد بأدلة مخصوصة بل أن القانون خوله حرية كاملة في تكوين عقيدته عن ثبوت الواقعة الجنائية في حق المتهم من أى دليل يستخلصه من التحقيقات التي يجريها بالجلسة أو مما ورد بالأوراق وكانت المحكمة قد صدقت ما أسفرت عنه التحريات التي قام بها رجال البوليس وشهدوا بمضمونها بالجلسة فإنه لا يصح مناقشة المحكمة فيما اعتمدت عليه من ذلك خصوصاً إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة وهي تتحدث عن هذه التحريات قد ساقطت ذلك تأييداً للأدلة الأخرى التي أوردتها أما ما يقوله الطاعن بشأن عقوبة العزل التي قضت بها على المتهم الأول وما تمسك به هذا المتهم في صدد الدفاع عن نفسه فلا مصلحة للطاعن في إثارته لعدم تعلقه به لما كان ما تقدم جميعه فإن ما يثيره الطاعن في الأوجه الخمسة الأولى وفي الوجهين السابع والثامن من طعنه لا يكون سديداً .

وحيث إن مبنى الوجه السادس من الطعن يقتضيه في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بتفريم كل من المتهمين مبلغ خمسمائة جنيه مع أن القانون لا يسمح تعدد الغرامة بتعدد المتهمين في جريمة الاختلاس .

وحيث إن هذا الوجه سديد في القانون ، ذلك بأن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه وهو المبلغ الذي قضى به الحكم ولما كانت المادة ٤٤ المذكورة قد نصت على أنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراده خلافاً للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الإنترام بها ما لم ينص

في الحكم على خلاف ذلك وكان إعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين بما
بهذه الغرامة متضامين ولايستطاع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد
في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كل منهم
بنصيب منه ، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص
ما قضى به من تفريم كل من المتهمين مبلغ خمسمائة جنيه وتصحيحه بجعل هذه
الغرامة واحدة ذلك بالنسبة للطاعن ولئن معه من المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا
في الحكم لأن هذا الوجه الذي بنى عليه النقض يتصل كذلك بهم وذلك تطبيقا
للفقرة الثانية من المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن دارود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وعمود محمد مجاهد ،
وحافظ ذكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٣٧)

القضية رقم ٦٩٥ سنة ٢٦ القضائية :

دعوى عمومية . تحقيق . إبراء . تحقيق ابتدائي في مواد الجنح . غير لازم لرفع الدعوى
العمومية في هذه المواد .

لا يستوجب القانون إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنح ، بل يجوز رفع
الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها . أولا — أهابت بالتهديد اليوزباشي
عمود خيرى منصور أثناء تأدية وظيفته وبسببها بأن وجهت إليه الألفاظ الميينة
بالمحضر (حاوديم فى داهية) . وثانيا — تعدت على البوليس الملكى حبيب شحاته أثناء
تأدية وظيفته وبسبب تأديتها . وثالثا — أغرت حلانية على الفجور بأن جهرت
بالألفاظ الواردة بالمحضر حالة كونها عائذة . ورابعا — فعلت حلانية فعلا فاضحا
بخلا بالحياء بأن تجردت عن ملابسها بالطريق العام بأن كشفت عن عورتها .
وطلبت عقابها بالمواد ١/١٣٣ و ١٣٦ و ٣/١٧٨ و ٢٧٨ من قانون العقوبات
والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت بحضورها بحبس
المتهمة شهرا مع الشغل والنفاذ عن التهمتين الأولى والثانية وحبسها شهرا مع الشغل
والنفاذ عن التهمتين الثالثة والرابعة ، وذلك تطبيقا لمواد الانتهام مع المادة ٣٢
عقوبات بالنسبة للتهمتين الأولى والثانية لارتباطهما ، وكذلك بالنسبة للتهمتين
الثالثة والرابعة . فاستأنفت ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضورها بتأييد
الحكم المستأنف . فطعنن المحكوم عليها فى الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والرابع هو أن محضر الجلسة جاء خلواً من إثبات دفاع الطاعة والإشارة إلى المستندات المقدمة منها أمام المحكمة الاستئنافية ، وقد رد عليها الحكم بعبارة غامضة مبهمه لا تستطيع معها محكمة النقض أن تراقب تطبيق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إن الثابت في محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة حضرت أمام محكمة أول درجة ومعها محام طلب الحكم ببراءتها بدعوى أن التهمة ملفقة من رجال مكتب الآداب ، وكذلك فعل أمام المحكمة الاستئنافية ولما كان خلواً محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الإجراءات بفرض صحة ما نقله الطاعة من ذلك ، إذ أن عليها أن تطلب تدوين ما ترى إثباته من أوجه دفاع أو طلبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعة وأطره للأسباب السائفة التي أوردتها، وكان الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات الإجراءات التي تمت أمام المحكمة، فإن ما تثيره الطاعة في هذين الوجهين لا يكون له عمل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعة ببطلان محضر ضبط الواقعة لأن من حرره هو ضابط مكتب الآداب المجنى عليه في تهمة الإهانة .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجرح ، بل يميز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة ثاني درجة قد حققت الدعوى بمعرفة بالجلسة ، وقالت إنها تؤسس حكمها على هذا التحقيق، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعة بجريرة التعدي على اليوليس الملكي عهد محمود خليفه التي لم ترد في ورقة التكليف بالحضور ولم تدر عليها المحاكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين وقائع الدعوى التي دينت الطاعة بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه — لما كان ما تقدم وكان الطعن واردا على بعض الجرائم التي دينت بها الطاعة لأعيان جميعا، وكانت المحكمة لم توقع عليها سوى عقوبة واحدة تطبيقا للأداة ٣٢ من قانون العقوبات ، وتلك العقوبة مقررة في القانون لأى من تلك الجرائم ، فإنه لا تكون للطاعة مصالحة فيما تثيره في هذا الوجه ويتعين الرفض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

موضوفا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور الدادة . محمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ،
وفهم بي المجلس ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٣٨)

القضية رقم ٦٩٦ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسببه . ارتباط . تلف . بلاغ كاذب . وقوع فعل من المتهم كون جرمي البلاغ
الكاذب والتلف المرفوعة بهما الدعوى . إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة التلف
وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها . لا عيب .

متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جرمي البلاغ الكاذب والتلف اللذين
رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فإن
إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة التلف لا يعيب حكمها مادامت
أسبابه وافية لاقصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .

الوقائع

رفع عبد العزيز أحمد العطار (المظنون ضده) هذه الدعوى مباشرة أمام
محكمة منوف الجزئية . ضد السيد أحمد العطار (الطاعن) بمرضية أعلنت إليه
في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ضمنها أنه بتاريخ ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٣ بدائرة
منوف . أولا — قذفه وسبه وذلك بأن قدم بلاغا للسيد النائب العام أسند إليه
فيه أنه اتخذ منزله متجرا للخشيش ويدخنه مع آخرين ويستعين على إحرامه بقوة
السلاح ، وهذه الأمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب الطالب . وثانيا — أبلغ
كذبا مع سوء القصد النائب العام ضد الطالب وأسند إليه في بلاغه الوقائع
سابقة الذكر ، الأمر الذي يقع تحت طائلة المواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥
و ٣٠٦ من قانون العقوبات . وطلب محاكمته بمقتضى المواد المذكورة والحكم

له قبله بمبلغ مئتين جنيتها على سبيل التمييز مع المصاريف وأتعاب المحاماة .
والمحكمة المذكورة قضت بحضورها ٤٤ بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٣٢ و ٣٣ و ١٥٥
و ١٥٦ من قانون العقوبات (الأخيرتان معدلتان بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣)
بمحس المتهم شهرا واحدا مع الشغل عن التهمتين وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة
لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم اتماميا مع إلزامه بأن
يؤدى إلى المدعى بالحقوق المدنية تمسين جنبتها مع المصروفات المدنية المناسبة
وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه ، وعكة شين
الكوم الابتدائية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف
المدنية الاستئنافية . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الشكوة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه القصور وأخطأ فى تطبيق
القانون ، إذ دان الطاعن فى جريمة القذف رغم عدم توفر ركن العلانية ، فقد
أرسل بلاغه إلى النائب العام وفيه طلب عدم إخطار نيابة منوف أو جهة الإداوة
بها بما نسب إلى المحنى عليه ، وأنه لم يكن كاذبا فيما سرد من وقائع ببلاغه ، بل
كان يعتقد أنها صحيحة ، هذا إلى أنه لم يقصد بما فعل الاضرار بأخيه المحنى
عليه وإنما قصد إلى تقويمه وإرشاده ، والحكم فى أسبابه قصر عن استظهار ركن
العلانية فى جريمة القذف ولم الطاعن بكذب البلاغ الذى قدمه ، وذلك فى جريمة
البلاغ الكاذب .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة
الدهوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية المكونة للجريمة التى ينسبها دين الطاعن
بهما ، وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فى حقه والتى من شأنها أن تؤدى
إلى ما رتب عليها فقال : ” وحيث إنه بمطالعة أوراق الدهوى استبان أن المتهم
قدم بلاغا للنائب العام بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٣ ضمنه أن أخاه المدعى بالحقوق المدنية
وآخر قد انخرط فى سلك الرذيلة وأنساق للشيطان وصم أذنيه من كل نصيح

و إرشاد، فاتخذ من سكن العائلة وكرا لتعاطى المخدرات وممارسته تجارتها وجلساء
السوء .

وحيث إنه بناء على هذا البلاغ قد أصدر تكليفا بتأريخ ٩٥٣/٩/٩ إلى معاون
بوليس نقطة فيشا الكبرى بالتحرى عن صحة ماورد بهذا البلاغ ، وقد أفاد هذا
الآخر بكتابه المؤرخ في ٩٥٣/٩/١٤ بأنه قام بإجراء التحريات حول هذا الموضوع
بنفسه بصفة مبرية فتحقق من أن كل ما تضمنه هذا البلاغ لا أساس له من الصحة
وأنه بلاغ كيدى من المتهم ، تقدم ضد أخيه للشوشرة حول مركزه وذلك لخلاف
بينهما على تقسيم منزل بالميراث عن والدهما المتوفى وأن المدعى بالحق المدنى حسن
السير والسلوك وقد شهد مقدم هذا التقرير بجلسة ٩٥٥/٥/١٨ بما يؤيد هذه
الأقوال . وحيث إن المحكمة لا تطعن إلى ما تضمنه تقرير الشاهد باختياره أحد
الرجال المسؤولين الذين تخصصوا في مثل هذه الأمور خصوصا وكل أوراق الدعوى
تتلى بأن المتهم يضمم لأخيه سرا مستفيضا ويتربص للتكيد به بسبب تأصل
الضغينة في صدره نتيجة للخلافات العائلية الكثيرة بعد وفاة والدهما ، فسوء القصد
متوفر ، ومن ثم تكون كل من التهمتين ثابتة قبل المتهم ، ويتعين عقابه بمواد
الانهاج مع تطبيق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إذ أن الفعل الواحد
كون أكثر من جريمة ، ولما كان الحكم قد استظهر كذب البلاغ وعلم الطاعن
بكذب الوقائع المبلغ عنها ، كما استظهر ركن سوء القصد ونية الاضرار عند
الطاعن ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن من قصور الحكم عن التحدث عن
توفر ركن العلانية في جريمة القذف ، وذلك أن الفعل الذى وقع من الطاعن
كون جرمي البلاغ الكاذب والقذف اللذين رفعت بهما الدعوى عليه — لما كان
ذلك ، وكان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائى الواحد يقتضى اعتبار
الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من
المادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين اللتين
رفعت بهما الدعوى على الطاعن واحدة ، فإن إغفال المحكمة التحدث عن ركن
العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها
بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عوقب الطاعن عليها ، ويكون لا محل لما
يتعاه الطاعن في هذا الخصوص على الحكم .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٣٩)

القضية رقم ٦٩٩ سنة ٢٦ القضائية :

- (١) حكم . نسيبه . ماهية التناقض الذى يوجب الحكم .
(ب) قرض . ظمن . الصفة فى الظمن . عدم ادعاء المجنى عليه بحقوق مدنية قبل المتهم
ومصادر الحكم ببراءته . إنعدام صفة المجنى عليه فى الظمن فى هذا الحكم . م ٢٠ ٤٢٠
ج ١ .

١ — التناقض الذى يوجب الحكم هو ما يقع بين أصابه بحيث ينفى بعضها
ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

٢ — متى كان المجنى عليه لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم فلا تكون له صفة
فى الظمن فى الحكم الصادر ببراءة المتهم وفقا لحكم المادة ٤٢٠ من قانون
الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بتأحية مركز أبو طشت : ضرب عمدا محمد
محمد ابراهيم رزق بسكين فأحدث به الإصابة الميمنة بالقرار الطبي والتي تخلف عنها
حاجة مستديمة يستحيل رؤاها هي قصر المضلات القابضة لليد اليسرى وأصابها
مع عصر فى حركة الأصابع لن يتحسن مع الوقت مع فقد حساسية أصابع اليد
المذكورة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وأمام محكمة جنايات قنا دفع الحاضر مع
المتهم ببطلاق إجراءات أمر الإحالة التي تمت أمام غرفة الاتهام ، وبعد أن
أنهت سماعها قضت حضورها عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا . أولا — برفض
الدفع وبمصلحة الإجراءات . وثانيا — بمعاقة المتهم بالسجن ثلاث سنوات .
فظم الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحنة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم شاب أسبابه التناقض إذ استند إلى أقوال المجنى عليه محمد عبد ابراهيم الذى قرر أن إصابة الطاعن من العيار النارى مفتعلة ، وأنه قصد بها رد الاتهام الموجه إليه منه ومن والده ، فى حين أنه ذكر فى صدد التدليل على براءة المتهم الأول من تهمة الشروع فى قتل الطاعن أن إصابة هذا الأخير ليست مفتعلة بفعل الطاعن أو من يد موالية ، كما ذهب إليه الدفاع ، وإنما حدثت من مجهول ، بفاء الحكم بذلك متناقضا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم فند أدلة الاتهام التى ساقها النيابة العامة للتدليل على صحة التهمة المسندة إلى المتهم الأول وهى الشروع فى قتل الطاعن ، وعرض لأقوال هذا الأخير فقال " أما أقوال شاكر نفسه (أى الطاعن) فإن المحكة لا تذهب إلى ما ذهب إليه الدفاع من أن إصابته كانت من يد موالية له ولكنها ترى أنه قد أصيب بالعيار على أثر اعتدائه على محمد محمد ابراهيم رزق بالسكين رأى أن الفرصة قد واثته لاتهام والده المتهم الأول ليسفى غلته فى نفسه من جهة وليوسع مجال الدفاع عن نفسه من جهة أخرى فكان هذا الاتهام الذى عمل جاهدا على إثباته على غير جدوى " . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم ليس إلا استخلاصا سائفا لا عيب فيه ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت به بعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو قصور الحكم فى بيان واقعة الشروع فى قتل الطاعن بيانا واضحاً ، وبيان أسماء الشهود الذين استشهدهم المجنى عليه على واقعة مقابلته لتهم الأول بعد اعتداء الطاعن عليه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات تنص على أنه "لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه وكذا المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بمحقوقهم فقط الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ... إلخ" فأجازت بذلك للتم الطعن في الحكم الصادر ضده سواء في الدعوى الجنائية أم المدنية أم فيهما معا ، وأجازت للدعى بالحق المدني أن يطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية برفض كل طلباته أو بعضها ولما كان الطاعن لا صفة له في الطعن في الحكم الصادر ببراءة المتهم الأول ، مادام أنه لم يدع بحقوق مدنية ، فلا يقبل منه النعي على هذا الشق من الحكم .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد ووصول في الإدانة على غير ما هو ثابت في الأوراق ، ذلك أنه نسب إلى المجنى عليه قوله إن الشاهد حسين اسماعيل كان واقفا إلى جواره وقت إصابته بالسكين فأسرع إلى تضميد جراحه ، في حين أن المجنى عليه لم يذكر شيئا من ذلك ، بل استند هذه الواقعة إلى والده المتهم الأول ، كذلك أثبت الحكم أن الشاهد حسن اسماعيل قرر بأن المتهم الأول لم يترك ولده لحظة بعد إصابته ، فلم يذهب إلى السوق للاعتداء على الطاعن ، في حين أن أقوال الشاهد بالجلسة لا تؤيد هذه الواقعة ولا تنفيها ، حيث سئل بمعرفة المحكمة عما إذا كان المتهم الأول قد ذهب إلى السوق بعد إصابة ابنه ، فقال إنه لا يدرى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه محمد إبراهيم رزق شهد بالجلسة بأنه عقب إصابته بالسكين التفت إلى من حوله ، فوجد من بينهم الشاهد حسين اسماعيل فرافقه إلى خارج السوق حيث تقابلا مع والده وأبلغه بالأمر ، فاستدعى أحد الأطباء لاصعافه ، ثم سئل بعد ذلك الشاهد حسن اسماعيل ، فأيد أقوال المجنى عليه ، وسئل عن واقعة ذهاب المتهم الأول إلى السوق فنفاها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم صحيحا وله أصله الثابت في الأوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيئا رفضه موضوعا .

(٢٤٠)

القضية رقم ٧٠٠ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) ضرب . القدر المثيق . متى يسوغ الحكمة الأخذ به ؟ مثال .

(ب) دعوى مدنية . اختصاص . رافعا بطريق التبعية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية . شرطه .

١ - متى استبعدت المحكمة إصابتي العاهة لعدم حصولهما من المتهمين ، فلا يصح لها أن تنظر إليهما لإحداث إصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المثيق في حقهما ، ذلك لأن القدر المثيق الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحكمة قد دارت عليه .

٢ - الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية وإنما أبلغ القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية - جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن جريمة انتفعت عليه الاختصاص وانتهى الاختصاص .

الوقائع

أتمت النيابة العامة المظليون ضدّهما المذكورين بأنهما . أولا : ضربا عيبا عبدالمطلب الصالح عندما بأجسام صلبة راضة واحدة على رأسه وبقي أجزاء جسمه فأحدثا به الإصابات المبنية بالتفريقين الطيين الابتدائي والثمرى والتي تخلف بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد العظم الجدارى والجبهى الأيمن لا ينظر ماؤه بنسج عظمى مما يمرحى حياة المجنى عليه لظفر بحمران المخ جزءا من ج . ٢٧) ٢٠٢

وقائمه الطبيعية ضد التفريزات الجوية والإصابات البسيطة الى ما كانت لتؤثر عليه لوظل المخ محميا بالعظام ، وتجعله عرضة لمضاعفات خطيرة كالصرع والشلل والتهابات المخ والسحايا ، وهذه العاهة تقلل من كفاءة المجنى عليه على العمل بنحو ٢١ في المائة وكان ذلك مع سبق الإصرار . وثانيا : المتهم الثاني أيضا ضرب عمدا زاهيه عبدالعاطي الصاحي بآلة راحة (عصا) على رأسها فأحدث بها الإصابات المبينة بالنقريرين الطيين الابتدائي والشرعي والتي تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي زيادة ضعف قوة الأذن اليسرى بما يقدر بنحو ٤ - ٥٪ / وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا لنص المادة ٢٤٠/٢ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . وادعى بحق مدني . ١ - عبيد عبدالعاطي الصاحي ٢ - زاهيه عبدالعاطي الصاحي - المجنى عليهما - وطلبا الحكم لما قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة .

ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا براءة المتهمين المذكورين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وإلزام المدعين بمصاريفها ، وذلك تطبيقا للقائدين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فظعن المدعيان بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه القصور وأخطأ في القانون ذلك بأن المحكمة مع تسليمها باشتراك المتهمين المظعون ضدتهما في المشاجرة ، ومساهمتها في إحداث إصابات الطاهزين ، فقد نفت مسئوليتهما الجنائية والمدنية على أساس ما ساورها من شك في إحداثهما تلك الإصابات مما كان يتعين معه أخذهما في العقاب بالقدر المتيقن في حقهما ، كما أخطأت المحكمة إذ رتبت على عدم ثبوت التهمة في حق المظعون ضدتهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما ، مع أن أساس كل من الدعويين الجنائية والمدنية يختلف عن الآخر ، هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا في التحدث عن المسؤولية المدنية وفي نفيه ركن سبق الإصرار .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها بالتحقيقات ، ثم عرض لعناصر الإثبات القائمة وفندها وإتهى إلى القول ” وحيث إنه يبين من استعراض صور اختلاف الروايات المتقدمة بشأن من اعتدى على المجنى عليهما عبيد وزاهيه عبد العاطى الصاحى أنه يتعذر الإطمئنان إلى ما يرويه كل من هؤلاء الشهود فى خصوص نسبة الإصابات إلى المتهمين الأولين وحدهما فى حادث ظروف مفاجئة وحدث ليلا بين أشخاص نفوسهم متوترة وانتهت المشاجرة بعديد الأثار الإصابية فى عديد المصابين مما يصعب معه الجزم بنسبة إصابة منها معينة إلى شخص بالذات ممن ثبت اشتراكهم فى المعركة ، ولم يثبت من التحقيق توفر ركن سبق الإصرار لأن الأمر كما يبين أنفا وقع ونفوس الفريقين نائرة بسبب ما سبق ذلك من شجار ولم تسعف الظروف شيخ العزبة للتدخل وإزالة أسباب التوتر بين العائلتين حين قصده المتهم الأول بغية العمل من جانبه على إصلاح ذات البين بين العائلتين مما يقتضى مع القول بأن هذا المتهم وهو كبير عائلته قد ثبت الشرود بر الإعتداء عدته — وحيث إنه إزاء ما تقدم جميعه ترى المحكمة أن ما أسند إلى المتهمين من إحداثهما عاهة بعبيد عبد العاطى وإحداث ثانيتها عاهة بزاهية عبد العاطى الصاحى يحوطه الشك مما يتعين معه تبرئتهما مما أسند إليهما عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وتأسيسا على ما تبين للمحكمة من عدم ثبوت الإتهام المسند إلى المتهمين يتعين رفض الدعوى المدنية ” ولما كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى ، فإدام يبين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها ، فلم يقتنع وجدانه بثبوتها فى حق المتهم ، فلا يجوز مصادرتة فى اعتقاده ولا المجادلة فى حكمه أمام محكمة النقص — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استبعدت إصابتي العاهة لعدم حصولهما من المتهمين فلا يصح لها أن تسند إليهما إحداث إصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن فى حقهما ، ذلك لأن القدر المتيقن الذى يصح العقاب عليه فى مثل هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحكمة قد دارت عليه ، وكان الأصل فى الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة

المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التسمية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية - جناية كانت أو جنحة أو مخالفة - فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة انتفتت علة الاستثناء وانتهى الاختصاص وما دامت الواقعة المسندة إلى المتهمين لم تنبت في حقهما لدى المحكمة فإن ما قصت به من رفض الدعوى المدنية هو القضاء الصحيح قانوناً - لما كان كل ما تقدم ، وكانت المحكمة غير ملزمة ببيان أسباب رفض الدعوى المدنية ما دامت أسباب البراءة تفيد عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة ، وكان لا مصلحة للطاعين من النفي على الحكم قضوره في نفي ركن سبق الإصرار ، لأن حقهما في الطعن قاصر على الدعوى المدنية دون الجنائية ، فإن الطعن يكون على غير أساس متبقياً ورفعته موضوفاً .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد المستشار حسن داود وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٤١)

القضية رقم ٧٠٣ سنة ٢٦ القضائية :

إرتباط . تطبيق المادة ٢٢ ع . مناهة .

الإرتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات إنما
يكون في حالة اتصال المحكمة بالدعوى الثانية ، وأن تكون مطروحة أمامها مع
الدعوى الحالية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : المتهم الأول - شرع في قتل صابر
أبو العلا حسن عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد
لذلك سلاحا ناريا (بندقية) وترصده في طريق عودته إلى منزله حتى إذا
ما ظفربه أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة
بالتفريق الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداورة
المجنى عليه بالعلاج . والمتهم الثاني - اشترك مع الأول بطريق الاتفاق
والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده
على ذلك فتوجه معه إلى محل الحادث حاملا سلاحا ناريا لشد أزره فوقت
الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة، وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما
إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١
و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط
قضت حضوريا . أولا - بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة عشر سنوات عملا

بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات. وثانياً —
بمعاقة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة سبع سنوات عملاً بالمواد ٤٠/٢ و ٣ و ٤١
و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ عقوبات .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثاني والثالث — هو أن الحكم المطعون
فيه قد شابه القصور ، ذلك بأنه استند في قضائه بإدانة الطاعنين إلى ما أورده
من أقوال المجنى عليه وشاهدة الإثبات المتضمنة رؤيتهما الطاعن الأول يطلق
عياراً نارياً على أولهما فيصيبه دون أن يورد روايتهما الأخرى من أنهما لم يريا
مطلق العيار ، كما ذكر الحكم أن الحادث حصل نهاراً وفي وسط المزارع مع
ما قررته الشاهدة المذكورة من أن المتهمين كانا يختبئان في حوزة نخيل مما يجعل
رؤيتهما وقت إطلاق النار غير ممكنة ، ومن غير المتصور عقلاً أن يقدم شخص
في وضع النهار على قتل آخر إلا إذا ساندته في ذلك آخرون وفي بلاغ الحادث
وأقوال الشهود ما يدل على تعدد المتهمين إذ قرروا أن أعيمة عدة أطلقت ، وكان
الحادث ، ولكن المحكمة أطرحت كل ذلك ، واستندت إلى قول رجل البوليس
من أنه عثر بمكان الحادث على مظروف طلق ناراً وكان يتعين عليها إجراء
معاينة جديدة لاستيضاح ذلك ، هذا إلى أن الحكم لم يبين المسافة التي أطلق
منها العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه ، وفي سبيل استظهار ذلك كان لزاماً
على المحكمة أن تستدعي الطبيب الشرعي لمناقشته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر
القانونية المكونة للجريمة التي دانت الطاعنين بها وأورد الأدلة على ثبوت هذه
الجريمة في حقهما ، مستنداً في ذلك إلى أقوال الشهود بالتحقيقات وبالجلسة ،
وإلى ما جاء بالمعينة وبتقرير الطبيب الشرعي ، كما استظهر ظرفي سبق الإصرار
والترصد ، وتحدث عن نية القتل ، وتعرض لدفاع الطاعنين وفنده ، واستخلص
من ذلك كله استخلاصاً وافقاً ثبوت الجريمة عليهما — لما كان ذلك ، وكان

أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القاعة في الدعوى ، فلها أن تبين واقعة الدعوى على حقيقتها ، وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه ، أو بأقوال شهود بذواتهم أو تسائر الدفاع في تصويره كما أن لها في سبيل ذلك أن تحول على رواية شاهد بذاتها دون غيرها من الروايات ، وأن تأخذ بما تطمئن إليه من قول الشاهد وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب — لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يطلبوا من المحكمة إجراء معاناة أخرى غير تلك التي عملت وأطمأنت إليها ، وكان إغفال المحكمة ذكر المسافة التي أطلق منها العيار الناري لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت قد أطمأنت من الأدلة التي ساقها إلى أن المجنى عليه والشاهدة قد رأيا المتهم وتحققا منه وهو يطلق العيار على المجنى عليه وفي هذا الخصوص غير ملزمة باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته طالما أن الطاعنين لم يطلبوا ذلك — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن معنى الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعنين في الدفاع ، ذلك بأن الحاضر معهما لم يتمكن من مناقشة شاهدة الإثبات الوحيدة في الدعوى لصياحها المستمر أثناء إدلائها بأقوالها .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الشاهدة المذكورة أدلت بشهادتها وناقشتها المحكمة في أقوالها دون ما اعتراض من المدافع عن الطاعنين على الطريقة التي أبدت بها تلك الأقوال والتي حالت بينه وبين إسكان مناقشتها ، ومن ثم فإن ما جاء بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن معنى الوجه الخامس هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه وقد بان للمحكمة من محضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه قتل بعد الحادث واتهم الطاعن الأول في قتله ، فقد كان يتعين على المحكمة أن تفصل في الواقعتين معاً حتى ينسني لها تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن التثبت بمحضير الجلسة أنه بالنداء هل المجنى عليه لم يحضر لوفاته ، ولم يرد به ذكر لأنه قتل ، وأن الطاعن الأول اتهم في قتله . ولما كان الارتباط للملذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بالدعوى الثانية ، وأن تكون مطروحة أمامها مع الدعوى الحالية ، فإن ما يشيره الطاعنان في هذا الوجه أيضا يكون على غير أساس .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، وفهم يسي الجندى المستشارين .

(٢٤٢)

القضية رقم ٦٦٨ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إثبات . دبا فاجش . تخفى ضابط البوليس في محل المجنى عليه بناء على طلبه ليعلم
اعتراف المتهم بتناحر هذه الجريمة . لا مناقاة فيه للأخلاق .

(ب) إثبات . اعتراف . اعتراف المتهم طواعية واختيارا . لا يحمل اللعن على الدليل
المستمد منه .

١ - متى كان الثابت أن الضابط وزميله إنما انتقلا إلى محل المجنى عليه
واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا لإقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة
الفائدة التي يحصل عليها في الفرضين الربوين فإنه لا يصح أن يعاب التسمع هنا
بالنسبة لرجل البوليس بمناذاة الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم
للتوصل إلى معاقبة مرتكبها .

٢ - لا يعتبر تفريط المتهم في مكتون مره والإفضاء بذات نفسه وجهها
للطن على الدليل المستمد من اعترافه طواعية واختيارا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اعتاد على إقراض نقود بفائدة تزيد على الحد
الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا وذلك بأن أقرض عبد القادر حسن
وإمام على عثاني وعبد الفتاح على عثاني المبالغ الموضحة بالمحضر بفائدة أزيد من
المقرر قانونا ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٩ من قانون العقوبات . وادعى بحق

مدني ١ — عبد القادر حسن و ٢ — جيد اسحق و ٣ — اليس ليب و طلبوا الحكم لهم قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . وأمام محكمة روض الفرج الجزئية دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لعدم جواز رفعها في جرائم الاقراض بفوائد ربوية ، والمحكمة قضت بقبول هذا الدفع وعدم قبول الدعوى المدنية وألزمت رافعها بالمصروفات المدنية ، ثم نظرت موضوع الدعوى وقضت بحضورها بخمس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا وذلك تطبيقا للواد ٣/٣٣٩ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، واستأنفه كذلك المدعيان الثاني والثالث ، وطلبا الحكم لهما بما طلباه من تعويض ، ومحكمة معمر الابتدائية قضت بحضورها . أولا : بعدم جواز استئناف النيابة والمدعين مدنيا . ثانيا : بقبول استئناف المتهم شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بآدائه في جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش انطوى على تناقض في الأسباب وأخطأ في تطبيق القانون ، كما أخطأ في الاستناد وشابه القصور ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم حين تناول أقوال كل من الأستاذ لويس أبو الفرج واسكندرو عبد السيد والأميرالاي محمد درويش وصفهم قارة بأنهم شهداء إثبات على واقعة اعتراف الطاعن بالاقرض بالفوائد الربوية ، ثم عاد ووصفهم قارة أخرى بأنهم شهداء نفى لذات الواقعة ، ولم يأخذ بأقوالهم بمقولة إن بينهم وبين الطاعن صلوات مختلفة تجعلهم يشهدون لصالحه مع انعدام الصلوات بينهم وبين الطاعن ، ثم إن الحكم في شأن واقعة اختفاء الضابط بمنجر المجنى عليه وتسمعه هو والصلول لاعتراف الطاعن ، أخذ بقول الضابط الذي زعم فيه أنه حفر بالهمل قبل دخول الطاعن ،

مع أن للضابط قولا آخر مفاده أنه حضر بمسد حضور الطاعن ، وكان الأمر يقتضى أن يبين الحكم العلة في ترجيح الرواية التي أخذ بها . هذا إلى أن الحكم عندما تحدث عن الاعتراف المنسوب إلى الطاعن تصور أوضاعا للشاهدين غير أوضاعهما الثابتة في الأوراق ، فتصور اختفاءهما فعلا عن الطاعن ، في حين أن المعينة صريحة في إمكان الطاعن رؤية الضابط من ظهره وجانبه ورؤية الصول إنشاء وجوده فوق الصندوق ، ولو تصور الحكم الأوضاع على حقيقتها لاتمى إلى عدم الأخذ بالاعتراف ، ذلك فضلا من أنه لا يصح الأخذ بهذا الدليل الذى جاء ثمرة لاستراق السمع والتلصص على ما جاء بأقوال الضابط نفسه ، ثم إن الدفاع أفاض في الاستناد إلى شهادة شهود الإثبات وأوضح قيام التعارض في أقوالهم ، ولكن المحكمة اكتفت بمجرد القول بأنه خلاف تافه لا يلتفت إليه ، وكان الأمر يستلزم بأن تبسط وجود التعارض في حكمها وترد عليها تفصيلا ، كما أغفل الحكم الإشارة كلية إلى شهادة شهود النفي هذا بالإضافة إلى أن الشاهد الأميرالاي محمد درويش وصف الجنبى عليهم "بأنهم ضمنوا بعضهم البعض بطريقى أمريكانى" ولكن الحكم حين عرض لذلك رد ما جاء بأقوال الشاهد إلى الطاعن نفسه ، مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدهرى بما مؤداه "أن عبد القادر حسن حسن وهو تاجر أحذية تقدم فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بشكوى لنيابة روض الفرج تتضمن أن المتهم اعتاد إقراض النقود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة المنصوص عنها قانونا ، وأن ضحاياه عديدون وأنه أقرضه هو شخصيا مائة جنيه بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٠ واستكتبه سنداً إذنيا بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق السداد بعد ثلاثة شهور فى ١٩٤٩/٧/٢٠ كما استكتبته تأميناً لسداد السند شيكا على بنك مصر بمبلغ ٢٠٠ ج يستحق فى ذات تاريخ استحقاق السند ، كما أقرض إمام على عنانى وأخاه عبد الفتاح ثمانين جنيها مصرى لمدة شهرين بفائدة عشرين جنيها واستكتبته ضمانا لذلك سنداً بمائة وثمانين جنيها وشيكا بهذا المبلغ يستحق يوم استحقاق السند وعرض الجنبى عليه

جعل المحقق الضابط عبد الرحيم الخويش^{١٩} الذي تولى تحقيق الشكوى أن يتذكر ويحضر إلى المحل ليسمع بنفسه إقرار المتهم بأجل الدين وحقبة الفائدة التي يحصل عليها . وفي ١٩٤٩/٨/١٥ حرر الضابط عبد الرحيم محضرا أثبت فيه أنه عرض الأمر على مأمور القسم ، فأشار عليه بأن يتذكر هو والصول عبد القادر السيسى في ملابس مدنية ويذهبا إلى محل المجنى عليه . إن يتصل بهذا الأخير بالطاعن ويحضره لمحله ويسمعا ما يدور بينهما بشأن حقيقة هذه المعاملة ، وفيها توجيها إلى المحل وأخفا للصول عبد القادر في صندرة داخل المحل ووقف الضابط بملابسه المدنية في داخل المحل متظاهرا بالبيع والشراء ، ثم حضر الطاعن ودارت مناقشة بينه وبين المدين وتحقق الشاهدان أن الأمر في أصل الدين ومقدار الفائدة في القرضين الربويين هو كما أبلغ المجنى عليه ، وعندئذ كشف الضابط عن شخصيته وأخذه إلى القسم وياشر التحقيق ، ودلل الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن بشهادة المجنى عليه وإمام عبد الفتاح عناني المجنى عليه في القرض الثاني ، والشاهد أحمد فوزي الضامن لهذا هذا القرض ، وأقوال الضابط عبد الرحيم حبشى والصول عبد القادر السيسى ، وما جاء بمعاينة النيابة لمحل المجنى عليه واعترايف الطاعن بإعتياده على إقراض النقود بفائدة " لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٥٤/٥/٣ أن الشهود الذين ذكرهم الطاعن في مستهل طعنه قدموا من الطاعن على أنهم شهود نفي له ، فلم يخطئ الحكم إذ اعتبرهم كذلك ، وكان من حق المحكمة أن تأخذ — وهذا من شأنها وحدها وتعلقه بالدليل — بما تظن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير بيان للعللة في ذلك ، بل لما أن تأخذ بأقوال شاهد بعينه في مرحلة من مراحل التحقيق دون أقواله في غيرها ، وأن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما تظن إليه وتطرح مالا ترتاح له منها ، ما دام يصح في العقل والمنطق أن يكون الشاهد صادقا في ناحية وغير صادق في ناحية وهي بعد غير مكلفة بمناقشة أقوال من لا تتق في روايته إذ في إيراد الأدلة على ثبوت التهمة ما يفيد ضمنا أنها أطرحت غيرها ولم تر فيها ما تظن إليها . هذا ويبين من مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن دعوى الخطأ في الإستناد بغير

صححة وأن ما أورده الحكم في شأن المعاينة وأوضاع الشاهدين له أصله الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الضابط وزميله إنما انتقلا إلى محل المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ، وهو وحده صاحب الشأن فيه ، فلا يمكن أن يعتبر تفريط الطاعن في مكنون سره والافضاء بذات نفسه وجهها للطعن على الدليل المستمد من اعترافه طواحية واختيارا ، ولا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الأخلاق ، لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مفاقية مرتكبها ، لما كان اتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام إدانة الطاعن على أسباب سائقة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، فيكون ما يشزه الطاعن في جملته لا يعدو أن يكون منه محاولة لفتح باب المناقشة في موضوع الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، لا شأن به لهكمة النقض لتعلقه بحكمة الموضوع وبمعدنه .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود . وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم بسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٤٣)

القضية رقم ٦٩١ سنة ٢٦ القضائية :

نقد . قوة قاهرة . قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج . التزامه باستيراد البضائع التي حوالت عنها تلك العملة . عدم اعتبار ارتفاع الأسعار قوة قاهرة تعفى من هذا الواجب .

منى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حوالت عنها تلك العملة ، وأن ارتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذى فرضه القانون عليه ، فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديدا .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه : بوصفه مستودعا لم يقدم إلى بنك الكريدى ليونيه ما يثبت استخراج شهادة بحرك قيمة مثبتا فيها أن البضائع التي أفرج من أجل استيرادها عن عملة أجنبية قد وردت إلى مصر فى الميعاد المحدد قانونا وطلبت النيابة عقابه بالسنتين ١ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وتغريمه ما يقابل ٩٣ جنيتا انجليزيا و ١٧ شلانا و ١٦ بنسا بسعر الصرف الرسمى . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من اليوم . فطعن الطاعن فى الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه بأنه عجز عن الاستمرار في عملية استيراد البضائع من الخارج لأسباب لا تدخل لإرادته فيها، وهي انخفاض قيمة البضائع إذا بيعت في مصر بعد ورودها مما حمله على العدول عن استيرادها تفاديا من خسارة فادحة يعجز عن تحملها ، سيما وقد كانت حالته المالية في تدهور مستمر انتهى بإفلاسه كما هو ثابت من الحكم رقم ١٦٧ سنة ١٩٥٤ تقاليس مصر ، وبذا يكون القصد الخنائي منعما ، غير أن المحكمة الاستئنافية أغفلت تحقيق هذا الدفاع ولم تكن بتحقيق ما إذا كان في وسع الطاعن استرداد مبلغ الـ ٩٧ جنيها إنجليزيا و ١٧ شلن و ٦ بنسات الذي كان قد دفعه عربونا لثمن البضاعة ، حتى إذا أثبت لها استعالة استرداده كان غير مسئول عن الجريمة كما لم تكن المحكمة بتحقيق ما إذا كان الطاعن قد استرد هذا المبلغ بالفعل ، أو أنه لم يسترده أصلا كما هو ثابت من الأوراق المقدمة منه، وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون ثمة محل لازامه بتقديم شهادة دالة على وصول البضاعة إلى القطر المصري ما دامت البضاعة لم يصل منها شيء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بين واقعة الدهوى بما توافره من عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ثم عرض لدفاع الطاعن الذي أبداه أمام المحكمة الاستئنافية من أنه لم يتمكن من استيراد البضائع بسبب هبوط الأسعار في مصر ، وارتفاع أسعارها في الخارج ، ورد عليه بقوله " إن هذا الدفاع لا يعنى المتهم من العقاب ولا يثنى توافر أركان التهمة المسندة إليه لأنه ما دام قد قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج ، فقد كان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة ، أما ارتفاع الأسعار فلا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه " ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سيديا ويصلح ردا على دفاع الطاعن مبررا لإطراحه فإن ما ينعمه الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

رئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود مجاهد ،
وفهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٤٤)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ٢٥ القضائية :

تفويض . الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض طلب التفويض .

الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التفويض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الرحيم سليمان مكاوى بأنه : أولاً — أعطى بسوء
نية لأحمد موسى أبو على شيكاً على بنك الأمة العربية لا يقابله رصيد قائم .
ثانياً — أبلغ النيابة بأن أحمد موسى أبو على ونجمله الأستاذ جمال سرفا من منزله
بمدينة بورسعيد مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه والشيك المشار إليه بالتهمة الأولى ومستندات
أخرى من منزله بمدينة بورسعيد وأثبتت التحقيقات عدم صحة هذا البلاغ .
وطلبت عقابه بالمواد ٣٣٧ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات وقد ادعى
ورثة المرحوم أحمد موسى أبو على بحق مدنى قدره ٢٠٠٠ جنيه على سبيل
التفويض قبل المتهم عن التهمة الأولى كما ادعوا أيضاً هو ونجمله الأستاذ جمال
أحمد أبو على بحق مدنى قدره ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التفويض . أيضاً قبل المتهم
عن التهمة الثانية وفى أثناء تداول هذه القضية بالجلسات أمام محكمة ميناء
بورسعيد الجزئية رفع المتهم "عبد الرحيم سليمان مكاوى" دعوى اللجنة المباشرة
رقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٥٢ أمام هذه المحكمة اتهم فيها الأستاذ جمال أبو على والستجة
احتدال أحمد أبو على والسيد محمود محمد سليم "محضر محكمة بورسعيد" والأستاذ
محمد زكى مندور "مدير بنك الأمة العربية" ببورسعيد والسيد وزير العدل

والمدير العام لبنك الأمة العربية بالقاهرة متبعا الثلاثة الأول. - أولا - بأنهم
في الفترة بين أول أبريل سنة ١٩٥١ و ١٥ منه سرقوا من منزله بمدينة بورسعيد
مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه نقدا وشيكاً بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه مؤرخا ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠،
ومستندات أخرى . وثانيا - بأنهم في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ ألقوا
نيابة بورسعيد بأن أصدر الأول شيكا مؤرخا ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ على بنك
الأمة العربية بدون رصيد قائم وأن هذا البلاغ تضمن نسبة أصر كاذب إليه
مع سوء القصد ونية الإضرار به . وثالثا - الرابع بصفته مديرا لبنك الأمة العربية
علم بوقوع جريمة سرقة الشيك المشار إليه وبظروف السرقة وملاساتها ومع ذلك
تقدم للجهات المختصة بمعلومات يعلم بعدم صحتها فكأن بذلك المتهمين الثلاثة
الأول من الفرار من وجه القضاء . ورابعا - الخامس والسادس مسئولان
بالتضامن مع المتهمين الأربعة الأول عن تعويض الأضرار التي لحقت به وطلبه
إلى المحكمة المذكورة معاقبة الثلاثة الأول بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥
من قانون العقوبات والرابع بالمادة ١٤٥ من القانون المذكور كما طلب إليهم
أن تحكم له عليهم بالتضامن مع المدعى عليهم الخامس والسادس بأن يدفعوا له
على سبيل التعويض مبلغ ٥٠٠٠٠ من الجنيهات والمصروفات ومقابل أتعابهم
الحاماهم والنفاء المعجل بلا كفاله وقررت المحكمة بضم القضيةين لبعضهما .
والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة
للجنة رقم ١١٣٤ سنة ١٩٥٢ والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية
بالنسبة للجنة رقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٥٢ أولا - في اللجنة رقم ١١٣٤ سنة ١٩٥٢
قسم أول بورسعيد (أ) في التهمة الأولى بتفريم المتهم ثلاثين جنيا وإحالة
الدعوى المدنية بالتضمينات إلى المحكمة المدنية المختصة بالمطالبة بقية الشيك
بلا مصاريف (ب) في التهمة الثانية بتفريم المتهم عشرين جنيا حضوريا وبالزامة
بأن يدفع لورثة المرحوم أحمد مرسى أبو على مبلغ ١٠٥٠ ج ولا تستأذ بحال الدين
أحمد أبو على شخصيا مبلغ ٥٠ ج وذلك على سبيل التعويض المدني مع المصاريف
المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيات أتعابا للحاماهم ورفضت ما خالف ذلك
من الطلبات . ثانيا - في اللجنة رقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٥٢ أول بورسعيد برفض

الدعوى المدنية قبل التهم والمسئولين بالحق المدني وبراءة المتهمين من التهمتين المسندتين إليهم وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية بلامصاريف جنائية . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والنيابة والمدعين مدنيا كما استأنفه أيضا المتهم بصفته مدعيا مدنيا في قضية الخنعة المباشرة رقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٥٢ بموجب بور سعيد الابتدائية قضت حضوريا . أولا - بقبول استئنافات النيابة العمومية والمتهم عبدالرحيم سليمان مكايى والمدعين بالحق المدني في الخنعة رقم ١١٣٤ سنة ١٩٥٢ جنح أول بور سعيد شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عبدالرحيم سليمان مكايى من التهمتين المسندتين إليه بلامصروفات جنائية ورفض الدعوى المدنية بشقيها قبله وألزمت المدعين بالحق المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين . وثانيا - بقبول استئناف عبدالرحيم سليمان مكايى بالنسبة للدعوى المدنية المقامة منه بالخنعة المباشرة رقم ٢٠٦٧ سنة ١٩٥٢ جنح أول بور سعيد شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعواه المدنية وألزمت بالمصروفات المدنية عن الدرجتين . وثالثا - أحررت المحكمة بالمقاصة في أتعاب المحاماة عن الدرجتين . فقرر الطعن عن نفسه هو بصفته الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ على تطبيق القانون وفي تأويله - إذ أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله - على اعتبار أن الشيك الذي أصدره الطعون ضده باسمه أو لحامله لا يعتبر شيكا بالمعنى الذي يقصده القانون وأنه طالما كان هو الساحب والمستفيد فإن كلمة "أولحامله" المطبوعة تصبح انخوا ولا قيمة لها قانونا وأن تظهير الشيك على بياض من جانب الساحب في هذه الحالة إنما هو تظهير توكيل ولا يصح منه القول بقابلية الشيك للتداول في حين أن الصحيح في القانون أن الشيك المحرر لمصلحة شخص معين والمنصوص فيه في الوقت ذاته على كلمة "أولحامله" يعتبر شيكا قابلا للتداول بموجب الشرط الأوسع - فإذا تحمل الساحب عنه وأطلقه

للتداول من طريق تسليمه للغير بعد التوقيع عليه أمكن تداوله من يد إلى يد بطريق المناولة والتسليم - وهذا وقد ذهب الحكم - في سبيل ما انتهى إليه من رفض الدعوى المدنية إلى مناقشة علاقة المديونية بين المطعون ضده ومورث الطاعنين - وإلى القول بأنه كان للطعون ضده في خلال فترات في المدة بين ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ تاريخ الاستحقاق إلى ١٨ من أبريل سنة ١٩٥١ تاريخ تأشير البنك بالرجوع على المطعون ضده رصيد من نقد قائم أو من اعتماد سنوى مفتوح يكفي للوفاء بقيمة الشيك وفات الحكم أن سلطة المحكمة الجنائية وهي تبحث جريمة إعطاء الشيك بغير رصيد إنما تقف عند حد استظهار أركان الجريمة بصرف النظر عن السبب الذي أدى إلى إعطاء الشيك حتى ولو كان السبب مخالفا للنظام العام وأن مجرد وجود رصيد للطاعن في فترة من الفترات لا يغني عن مساءلته لأن القانون يتطلب وجود رصيد قائم بالفعل وقابل للسحب وقتئذ تحريره.

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي في شأن تهمة إعطاء الشيك لا يقابلة رصيد قائم وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قد أسس قضاءه على الشك في قيام ركن إعطاء الشيك لا على اعتبار أن الشيك لحامله أو لغير حامله على ما يذهب إليه الطاعنون في طعنهم إذ بعد أن ذكر الحكم وقائع الدعوى مفصلة وأورد دفاع المطعون ضده الذي يقوم على أنه حرر الشيك لأمر نفسه وظهره على بياض ثم لم تعد به حاجة إليه فتركه مع النقود في درج دولاب في غرفة نومه فاستولى مورث الطاعنين عليه عند دخوله المنزل في ١٩٥١/٤/١ وتولى الحكم مناقشة الأدلة القائمة فيها وفندها تفنيذا سائفاً وأورد اعتبارات موضوعية من شأنها أن تؤدي عقلا ومنطقا إلى النتيجة التي رتبها عليها وقال فيها قاله "وحيث إنه يبين من مراجعة دوسيه القضية رقم ١٧١ سنة ١٩٥١ كلتي بور سعيد المضمومة تحت رقم ١٣ دوسيه ومن الاطلاع على المستندات المقدمة بحفاظة المتهم ومن أقوال المرحوم أبوعلى مورث الطاعنين ومن مخالفة المضمر القائم على تنفيذ أمر الحجز التحفظي بمقتضى نص المادة ٥٠١ من أفعات من كسر أقوال باب منزل المتهم بالقوة في أول أبريل سنة ١٩٥١

في غير حضور أحد من مأموري الضبط القضائي ودون توقيعه على محضر المحضر — أن المرحوم أبو علي والسيدة اعتدال زوجة المتهم قد احتالا على دخول منزل المتهم في غيبته وأن المحضر ما هو إلا وسيلة ملتوية وضعت في إطار من القانون ليتمكننا من دخول منزل المتهم المغاق بالسلاسل . ثم قال في موطن آخر (إنه ثابت من بين الوقائع على ما سبق بيانه أنه ترمى إلى المتهم في القاهرة وفي أول أبريل سنة ١٩٥١ من شقيقه ووكيله في بورسعيد أن بيته الذي أطلقه ولم يتركه إلا بعد أن ناط به عينا ساهرة لا تنفل من رجال الأمن في المدينة — قد حطمت سلاسله وفتحت أبوابه ودخلته زوجته السيدة اعتدال في ركاب القانون ممثلا في محضر يحمل أمر ايندي البحريين بذكر الكيفية أو الوسيلة التي استخدمت في الحصول عليه — ويشهد رجل القانون لمخالفة المحضر أصوله التي يلزمها عند تنفيذ أمر المحضر ويزيد من دمهته اتصال هذا الأخير بطالب الأمر يبلغه من فوره نفاذ مأموريته فيدخله الأخير بدوره من بعد ذلك حتى يطور أذنه تحذير الصديق أحمد هديه من أن شيكا يبلغ ٢٥٠٠ جنيه لأمر المتهم وعليه توقيعه في يد صهره بقلبه مهلدا منتزعا واتهمت المحكمة إلى ما استقر في خاطرها بشأن الشيك واطمأنت إليه بقولها ”وحيث أن هذه المحكمة تخرج من ذلك الذي تقدم جميعه بعقيدة هي أن فعل الإعطاء وهو الركن المادي من أركان جريمة إعطاء شيك بنير رهيد قائم يقابله المسندة إلى المتهم غير متوافرة في حقه ومتى انهار هذا الركن فقد انهارت الجرمية ويتعين تبعا لذلك إلغاء الحكم المستأنف فيناقض به من عقوبة وبرائة المتهم منها عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية “ لما كان ذلك وكان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى وإذ أن فنادام يبين من حكمها كما هو الحال في الدعوى — أنها لم تقض بالبرائة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة الموضوعية ووزتها فلم يقتنع وجدانها بكفاية الدليل على توفر ركن من أركان الجريمة فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها والمجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض وكان الحكم بالبرائة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض فليس للطاعنين أن يتخذوا من المجادلة في أمر التقديرات التي تزيد فيها المحكمة

استطرانا في شأن طليعة الشيك ولم يكن لها تأثير في النتيجة التي انتهت إليها سيللا للطنن في الحكم .

وحيث إن باقي وجوه الطمن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه خطأ في الإسناد وشابه القصور والتناقض في الأسباب — إذ أورد في مدوناته . أولا : أن المطعون ضده حرر وهو في القاهرة خطابا يطلب فيه إلى فرع البنك في بورسعيد عدم صرف الشيك وضبطه بعد أن عرف رقمه في كسب دفتر الشيكات الموجود بمنزله في القاهرة — ولما تأكد من واقعة اقتحام منزله عند حضوره إلى بورسعيد أرسل الخطاب إلى البنك في حين أن هذا يخالف المفهوم الصريح من اعترافه وأنه أبلغ عن السرقة قبل اكتشافها وحتى قبل أن يعلم بها كما جاء بحكم محكمة أول درجة . ثانيا : قال الحكم وهو سبيل مناقشته لأقوال مورث الطاعنين بشأن الشيك الذي أصدره بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه وأفرد حصيلته للمطعون ضده — قال إن هذا الشيك صرف يوم ١٩٥٠/١/٣ على ما هو ثابت بدفاتر البنك في حين أن المحكمة لم تطالع على هذه الدفاتر إطلاقا — كما دلت على ذلك بما جاء في البطاقة الانتخابية المرسلة إلى الأستاذ محمد جمال من المطعون ضده يطلب فيها مبلغ ٣٠٠ جنيه في حين أن البطاقة مؤرخة ٢ يناير سنة ١٩٥٠ لا ٣ يناير سنة ١٩٥٠ إذ كيف يتصور أن يطلب من جمال صرف مبلغ لم يكن حتى ذلك التاريخ قد تم سحبه . ثالثا — انتهى الحكم إلى القول بأن الشيك وصل إلى يد مورث الطاعنين بطريقة أو أخرى ليس من بينها واقعة إعطاء الشيك بناء على ما استقر في عقيدتها من كسر درج مكتب الطاعن المقول بإبداع الشيك فيه في حين أنه لا أصل في الأوراق لواقعة كسر الدرج . رابعا — ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الشاهد محمد هبدي الرازق لم يكذب المتهم في شأن إخباره برؤية الشيك مع مورث الطاعنين في حين أن أقوال الشاهد التي أوردتها الحكم لا تفيد هذا المعنى . خامسا — قال الحكم المطعون فيه إن ثمة تناقضا وقع بين أقوال أحمد أبو علي وابنته اعتدال في خصوص مكان تحرير الشيك إذ بينما يقول الأول إن الشيك تحرر في منزله — تقول الثانية أن الشيك حرر في المكتب وفات المحكمة أن المكتب يقع في ذات المنزل فلا تناقض ولا خلاف — كما أسند الحكم إلى الشاهد فهمي جوده بأن الطرفين «الطاعنين والمطعون ضده» أنه قال «وأساس الصلح أن يتفاهم مكاي

وزوجته وأن تترك مسألة الشيك " مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق —
هذا وقد جاء الحكم قاصرا في الرد على تاريخ صرف الشيك الذي صرفه مورث
الطاعين وأقرض حصيلته للطعون ضده أن أخذ بأقوال المطعون ضده المجردة
عن الدليل وقال بأن الصرف تم يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ في حين أن وكيل
البنك وموظفيه شهدوا بأن المادة جرت عند حضور العميل عقب موعد إعلان
الصرف في الساعة ١٢ ظهرا أن يقوم البنك بإجراز عملياته على أن تقيد في اليوم
التالي وهو دفاع جوهري تمسك به الطاعنون وكان يتعين الرد عليه استقلالا
أما التناقض في الأسباب فظهره أن الحكم انتهى إلى القول بأن الشيك وصل إلى مورث
الطاعين بطريقة أو أخرى غير مشروعة وفي الوقت نفسه قضى بتأييد براءتهم من
تهمة السرقة مع أن القانون يوجب على المحكمة ألا تقضى بالبراءة إلا إذا كان
القانون لا يعاقب على الواقعة وفقا لأى نص من فصوص قانون العقوبات —
هذا بالإضافة إلى أن الحكم استخلص من أقوال المتهم التي يقر فيها بقبض المبلغ
نتائج لا يؤدي إليها مرمى اعترافه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت هذه المحكمة
بضمها تحقيقا لهذا الطعن ، أن الحكم المطعون فيه — حين أشار إلى ما يثيره
الطاعنون في طعنهم لم يخطئ في الإسناد بل اعتمد في قضائه على وقائع صحيحة
مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق — وعلى في صدد الرد على دفاع الطاعين
بإبراز أمرين أولهما أن المطعون ضده كان يعلم من السيد أحمد هديع بواقعة وجود
الشيك في يد مورث الطاعين قبل حضوره إلى بورسعيد وأن الخطاب وإن تمحور
يوم ١٣ من أبريل سنة ١٩٥١ في القاهرة لم يرسل إلا في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥١
عقب حضوره إلى بورسعيد وتأكد من واقعة دخول مورث الطاعين للتزل
وعدم وجود الشيك بالمكتب وتحرير الشيك في يوم ٢ من يناير سنة ١٩٥٠ لا يعنى أن
قبض قيمته حصلت يوم تحريره بل أن الثابت أن الأستاذ جمال أبو على هو الذى
قبض الشيك وتولى صرفه في الانتخابات . على ما تبين من الاطلاع على الشيك
وما تنفيده بطاقة الانتخاب المرسلة إلى الأستاذ جمال بإعطاء حاملها مبالغاً معيناً .
لما كان ذلك وكانت المحكمة فيما أشارت إليه من الاطلاع على دفاتر البنك إنمئة

اعتمدت في ذلك على التحقيق القضائي الذي أجراه قاضي التحقيق وما أثبتته من الإطلاع على الدفاتر في شأن تاريخ صرف الشيك — وكان لها كامل الحرية في أن تأخذ بأقوال أحد الشهود وتطرح أقوال غيره في أية مرحلة من مراحل التحقيق وأن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه مما لا تظمن إليه — وهي بعد غير مكلفة قانوناً في حالة الحكم بالبراءة — بالرد على ما يثيره الطاعنون في دفاعهم الموضوعي من شبهات ضد المطعون ضده — لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد أنها لم ترفعها ما يذهب إلى تغيير وجهة نظرها — وكان قول الحكم إن الشيك وصل إلى يد مورث الطاعنين بطريقة أو أخرى غير مشروعة مع القول ببراءة الورثة من تهمة السرقة — لا يفيد أن هذا الشيك لا بد أن يكون قد تحصل عن السرقة دون غيرها من الطرق المختلفة غير المشروعة — فلا تعارض بين هذا الذي ورد بيانه وبين براءة الورثة من تهمة السرقة، لما كان كل ما تقدم فإن ما يثيره الطاعنون لا يعدو في واقع الأمر أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينارفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

جريدة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاسل ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى خليل ، ونعيم بنى الجندي ، والسيد أحمد صفى المستشارين .

(٢٤٥)

القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢٦ القضائية :

سب - ولكن العلانية . إرسال صور فوتوغرافية للجنى عليه وشقيقه تظهر المتهمة وزوجة الجنى عليه فلو ضاع تبنى بوجود علاقة غير شريفة بينهما . إرسالها بطريقة سرية داخل مظاريف منطقة أو تسليمها يد بيد . اعتبار الواقعة مخالفة سب غير عطنى . المادة : ٣٩٤/١ ع .

مضى ثبت للمحكمة أن المتهمة أرسلت صوراً فوتوغرافية للجنى عليه وشقيقه تظهر المتهمة وزوجة الجنى عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو تسليمها يد بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق المتهمة لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير عطنى مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدنى " محمد الباز محمد حسن " هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة بور سعيد الجزئية على " خالد على قطب " متهماً إياه بأنه في يوم أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم ثالث بور سعيد : تعدى عليه بالألفاظ الواردة في صحيفة الدعوى وذلك بأن قذف في حقه قذفاً يمس شرف زوجته . وطلب إلى المحكمة المذكورة معاقبته بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات كما طلب إليها أن تحكم له عليه بجعل قرض صاغ على سبيل التمويض المؤقت . والمحكمة المشار إليها قضت

حضوريا عملا بالمادتين ١٧١ ، ٢٠٦ من قانون العقوبات بمجلس المتهم شهرًا واحدًا مع الشغل وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ وإلزام المتهم خالد على قطب بأن يدفع للدعى بالحق المدعى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة بور سعيد قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . ومحكمة النقض قضت بحذف الحكم وإحالة القضية إلى محكمة بور سعيد الابتدائية التي قضت بتأييد الحكم المستأنف. فعلن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الحكم الابتدائي المستأنف أورد مؤدى أقوال المجنى عليه من أن المتهم — وهو عدیل له — كان يتردد على المنزل الذى تقيم فيه زوجته في فترة غيابها عن منزلها — وحصل على صورة لزوجته كما صنع صورة لنفسه ثم وضعت الصورتان بجوار بعضهما على كارت بوسنل وأرسلها للمجنى عليه في خطاب خاص تارة وسلمها له باليد تارة أخرى وذلك لإيهام المجنى عليه بقيام علاقة غير شريفة بينهما حتى يدفعه إلى تطبيقها فيتزوج هو منها — ولم يكن ذلك بل قصد إلى أن المجنى عليه صالح الباز — وسلمه خطابًا مغلًا بداخله بعض هذه الصور كما أورد الحكم مؤدى أقوال صالح الباز من أن أخاه سلمه مغلًا مغلًا وجد به خطابًا له يخبره فيه أنه كتب للدعى بالحق المدنى بأن زوجته سيئة السيرة ويطلب إليه أن يعمل على تطليقها وأنه كان بالخطاب صورتان لهما مع زوجة أخيه بمرضهما على أحد المصورين أخبره أنهما ملفقتان ولم ينكر المتهم إرسال الصور ولكنه أنكر اقتضاها وقال أنها صور حقيقية وأنه وزوجة المجنى عليه كانا يقفان بجوار بعضهما وقام هو بنفسه بالنقاط الصور وقدم تأييدًا لدفاعه تقريرًا استشاريًا من أحد المصورين يؤيد وجهة نظره .

وحيث أنه ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى قسم أبحاث الترييف والتزوير — أن الصور مفتعلة بأن كان لكل من المتهم وزوجة المجنى عليه صورة مستقلة ثم وضعت الصورتان بجوار بعضهما — وأخذت لهما الصور في الأوضاع

الحالية أى أن هذه الصور غير طبيعية ولم تؤخذ بالموضع التى هى عليه الآن . — وأوضح التقرير الأساسيد الفنية التى اعتمد عليها فى تأييد وجهة نظره — وتفسره المحكمة عليها — وتأخذ به وتؤسس عليه قضاءها وتطرح ما شهدت به زوجة المجنى عليه أمامها من أن الصور حقيقية مخالفة ذلك لأقوالها الأولى التى أدلت بها أمام محكمة الدرجة الأولى وفيها أنكرت أن الصور أخذت لها فى الأوضاع الواردة بها وقد تأيدت هذه الأقوال بالتقرير الفنى سالف الذكر .

وحيث إن الواقعة التى ثبتت للمحكمة مما تقدم هى أن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه فى أوضاع تليق بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو سلمها بدا بيد دون إيصالها للجمهور وذلك بقصد التفريق بين المجنى عليه وزوجته حتى يتزوج منها — دون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية فى شأنها بأى طريقة من الطرق ومتى كان الأمر كذلك فإن الواقعة الثابتة فى حق المتهم لا تنحرج عن كونها مخالفة سب غير علنى مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤فقرة أولى من قانون العقوبات ، وهى ما يتعين . وإخذاً المتهم بها مع تأييد التعويض المقضى به لأن اعتبار محكمة النقض الواقعة سباً غير علنى لا قفداً علنياً ليس من شأنه أن يؤثر فى التعويض المحكوم به لحصول الضرر للمجنى عليه من فعل المتهم فى كلا الحالين .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وعبد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد هنوي المستشارين .

(٢٤٦)

القضية رقم ٦٨٨ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسييه . مواد مخدرة . إثبات المحكمة أن الإحراز كان بقصد الاتجار . استدلاله على ذلك بأحوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ماهية الدوايق وكيفية الاستدلال منها على ذلك . قصور .

متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الإحراز وقالت إنه بقصد الاتجار استنادا إلى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وحجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التي أشارت إليها ، وكيف استدلت منها على قصد المتهم خصوصا مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة تزن ١,٩ جراما ، فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصورا معيبا في التسييب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في فير الأحوال المصرح به قانونا وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فقررت بذلك في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنايات أسيوط نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والسادة ١ من الجدول رقم ١ المرفق بذلك المرسوم بمعاينة المتهم عبد السلام عثمان عبد العال الشهير بالشب بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور ذلك أن المحكمة اعتبرته محرزا قطعة الأفيون المضبوطة للتجار فيها واستندت في تبرير ذلك إلى أقوال رجال مكتب المخدرات، وسوابق الطاعن ، وحجم قطعة الأفيون المضبوطة ، مع أن شهود الحادث لم يذكروا دليلا على ما شهدوا به من أن الطاعن يحوز المخدر للتجار فيه . وليس لما قالوه أساس معين بطمان إليه ، وسوابق المتهم ليس فيها ما يدل على أنه من تجار المخدرات مما يجعل الاستدلال بها غير صائق فلذا أضيف إلى ذلك صغر حجم قطعة الأفيون المضبوطة فلان الأسباب التي استند إليها الحكم تكون غير مؤدية لما انتهى إليه في قضائه من أنه من تجار المخدرات .

وحيث إنه وإن كان الأصل أن القانون أوجب العقوبة المغلظة لمجرد إحراز المخدرات وأن العقوبة المخففة لا توقع إلا إذا أثبت المتهم أو إذا ثبت لهكمة الموضوع أن الإحراز للتعاطى أو للاستعمال الشخصى وإن كان هذا هو الأصل إلا أن المحكمة المطعون في حكمها لم تجد في ظروف الدعوى ما يثبتها عن التعرض للقصد من الإحراز فقالت مانصه " أنه يبين من أقوال شهود الحادث من رجال مكتب مكافحة المخدرات ومن سوابق المتهم ومن حجم قطعة الأفيون المضبوطة أن المتهم من تجار المواد المخدرة . وأنه كان يحوز تلك القطعة بقصد الاتجار فيها وتسهيل تعاطيا للغير لا للاستعمال الشخصى " لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين ما هبة السوابق التي أشار إليها وكيف استدلت منها على أن الطاعن إنما يحوز قطعة الأفيون لا للاستعمال الشخصى بل لفرض آخر هو الاتجار فيها وتسهيل تعاطيا للغير خصوصاً مع ما سبق أن أثبتته الحكم من أن تلك القطعة تزن ١٩٠ جراما . ولما كان هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها في الحكم لا يتسنى معه لمحكمه النقض معرقة ما إذا كانت النتيجة القانونية التي انتهت إليها المحكمة هي التطبيق الصحيح للقانون على واقعة الدعوى . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا في القصور في التسيب بما يستوجب نقضه . وذلك بفقر حاجة إلى بحث ما جاء بالوجه الثاني من وجهي الطعن .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل ، وبحضور المادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد
ومحمد محمد حساين ، والسيد أحمد صفى المستندين .

(٢٤٧)

القضية رقم ٦٩٠ سنة ٢٦ القضائية :

عمل . جماعات . سرعان قانون عقد العمل الفردى على الجمعية الخيرية الاسلامية .

مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بشأن عقد العمل
الفردى وما ورد بالمذكرة الايضاحية أنه فوق سرعان هذا القانون على أصحاب
المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به فى
تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فإنه وإن كانت ايرادات الجمعية الخيرية الاسلامية
غير خاضعة لأية ضريبة وفقا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن
القول باعفاء مثل هذه الجمعية من اعباء قانون عقد العمل الفردى إذ أنها ليست
من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهى تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور
أن المشرع قد قصد إلى حرمانهم من مزايا هذا القانون .

الوقائع

أقام السيد امام سطوحى بصفته رئيسا لرقابة عمال ومحرضى وممرضات مستشفى
الجمعية الخيرية الاسلامية بالمعجزة دهوى اللجنة المباشرة رقم ٢٨٩ سنة ١٩٥٤
امام محكمة الجيزة الوطنية على الدكتور ابراهيم شوق بصفته رئيسا لمجلس إدارة
المستشفى المذكور متهما اياه بأنه (أولا) لم يتم بوضع لائحة تنظيم
العمل ومعاملة العمال والثانية للجزاءات فى مكان ظاهر من المستشفى إدارته
(ثانيا) لم يخصص الغرامات المستقطعة من أجور العمال لانفاقها فيما يعود عليهم
بالنفع (ثالثا) لم يقيد الغرامات التى توقع على عمال المستشفى المذكور فى سجل

خاص مع بيان سبب توقيعهما وطلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت بعد طلب النيابة معاقبته بالمواد ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى . وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة الجيزة الجزئية دفع الحاضر عن المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بتغريم المتهم مائتى قرش عن كل تهمة من التهم الثلاث مع إلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى بصفته ٥١ جنيتها على سبيل التعويض ومصرفات الدعوى المدنية ومائة قرش أتعابا للمحاماة . وقد ذكرت فى أسباب حكمها أن هذا الدفع فى غير محله . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . بقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهم الماسندة اليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت المدعى بالحق المدنى بالمصرفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يناه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تأويل القانون أن قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله مستندا إلى أن أحكام قانون عقد العمل الفردى لا تسرى على أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تريد ضريبة هذه المهن المسحقة عليهم على عشرين جنيتها سنويا مهما بلغ عدد العمال وإلى أن مؤسسة مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية لا ترمى إلى الكسب ولا يدخل فى عداد المؤسسات التجارية أو المهن الحرة فهى لا تخضع لأى ضريبة وبالتالي لا يسرى عليها قانون عقد العمل الفردى مع أن ذلك يخالف صريح نص القانون وما أفصح عنه المشرع فى مذكرته الإيضاحية .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده على أن مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية هي مؤسسة خيرية تقوم بعمل إنساني اجتماعي لا يرى إلى الكسب هو علاج فقراء المرضى بالجان معتمدة في ذلك على التبرعات والإعانات الحكومية وما تتقاضاه من أجر من علاج غير الفقراء ومن ثم تعتبر مؤسسة غير تجارية أو مهنة حرة لا تخضع لأية ضريبة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأن الفقرة ٢ من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ نصت على عدم سرّيان أحكام هذا المرسوم بقانون على الأشخاص الذين يشتغلون في محال لا تدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أصحابها على حسب آخر ربط على عشرين جنبها سنوياً . وكذلك عمال أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة هذه المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على المبلغ المذكور - وعلى أنه يكفي لتطبيق الفقرة الأخيرة الخاصة بمحال أصحاب المهن غير التجارية أن لا تزيد الضريبة المستحقة على أصحاب هذه المهن عن عشرين جنبها في السنة أما الشروط الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفقرة ٢ المشار إليها فهي خاصة بالمنشآت التجارية والصناعية ، وعلى ذلك فلا تسرى أحكام قانون عقد العمل الفردي على محال أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تستحق عليهم ضريبة تزيد على عشرين جنبها مهما كان عدد عمال هذه المهنة وبالتالي فلا محل لما أثاره المدعى بالحق المدني في مذكرة أمام محكمة أول درجة من أنه يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من الفقرة ٢ أن يكون عمال المهنة أقل من خمسة ، وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه مبني على خطأ في تأويل القانون ذلك بأن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي نص في المادة الأولى منه على سرّيان أحكامه على كل عقد يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه في مقابل أجر على ألا تسرى هذه الأحكام على فئات منها نص عليهم في الفقرة ٢ من هذه المادة وهم الأشخاص الذين يشتغلون في محال لا تدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل

من خمسة عمال ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أصحابها حسب آخر بطل على حشرين جنيها سنويا ، وكذلك عمال أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة هذه المهن للمستحقة عليهم حسب آخر بطل على المبلغ المذكور وقد أورد المشرع في مذكرته الإيضاحية أنه قصد إلى إعفاء أصحاب هذه الحال الصغيرة وكذلك أصحاب المهن غير التجارية ذوى الدخل الضئيل من الأعباء التي يفرضها هذا المرسوم بقانون والتي لا تمكنهم قدرتهم المالية من الوفاء بها كما جاء بها أن المقصود بصاحب العمل هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يتخذ من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له إما بقصد الربح كالحامين والأطباء والمصانع والشركات التجارية وغيرها وإما لتحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية كالجمعيات الخيرية وجمعيات الاسعاف ومعاهد التعليم وغيرها ومؤدى ذلك أن قانون العمل الفردي فوق سريانه على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب وقد أصبحت بمقتضاء ضريبة المهن غير التجارية هي ضريبة القانون العام بحيث يندرج تحتها كل مهنة أو نشاط لا تخضع أرباحه لضريبة أخرى من الضرائب النوعية على الإيرادات مما كان يصح معه اعتبار نشاط الجمعية الخيرية الإسلامية خاضعا لهذا النوع من الضريبة لولا أنها مؤسسة لا تهدف إلى الكسب وقد أوضح المشرع إرادته جلية في عدم إخضاع مثل إيراداتها لأية ضريبة بأن نص في القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ على أن يعفى من أدائها الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي . استثنى المشرع مثل هذه المؤسسة من الخضوع للضرائب على الوجه السابق بيانه بنص خاص ولم يفعل ذلك بالنسبة لسريان قانون عقد العمل الفردي بل أنه قد كشف عن صريح ما قصد إليه من سريان أحكامه على مثلها حين عرف صاحب العمل الذي يخضع لأحكام هذا القانون بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يتخذ من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له إما بقصد الربح وإما لتحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية كالجمعيات الخيرية وغيرها مما عدده على سبيل المثال وهو إلى ذلك قد أبان أنه إنما قصد بإعفاء

من نص عليهم في الفقرة ج من المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون السابق ذكرها أن يرفع هذا التكليف عن كاهل أصحاب المحال الصغيرة وأصحاب المهن غير التجارية ذوى الدخل الضئيل كما لا يمكن معه القول بإعفاء مثل الجمعية الخيرية الإسلامية من أعباء هذا القانون بطريق القياس على استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه لأن ذلك لا يعمل به في مواد العقوبات فضلا عن اختلاف العلة في الإعفاء فليست الجمعية الخيرية الإسلامية من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهي تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد إلى حرمانهم من مزايا هذا القانون على أن ما ذهب إليه القانون من جعل حد الإعفاء بالنسبة لأصحاب المهن غير التجارية أن تكون الضريبة المستحقة عليهم وفقا لآخر بطل لا تزيد على عشرين جنيها قد أراد به أن يضع مقاييسا يكفل به تعيين ذوى الدخل الضئيل أما الإعفاء المطلق من الضريبة فهو لا يصدق في كل حال دليلا على ذلك الاحتمال أن يكون هذا الإعفاء يهدف لحكمة أخرى توخاها المشرع وإذا كانت هذه المؤسسة لم تعف من ضريبة المهن غير التجارية إلا تطبيقا لنص فهي لا تعفى إلا بمثله من أحكام قانون العقول الفردي مما يتعين معه قبول العدم ونقض الحكم المطعون فيه والفضاء بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف.

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد المستشار حسن داود، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد
ومحمود بنى الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٤٨)

القضية رقم ٧٠١ سنة ٢٦ القضائية :

دفع . شهادة . حكم . تسببه . استاده إلى أحدهود التي أقوالا خلاف الثابت بالأوراق .
عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلا من الأدلة التي استند إليها الحكم . عدم اشتغالها على واقعة جوهرية
اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة . لا عيب .

لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع المتهم ونسب خطأ إلى أحد
شهود نفيه أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود أن الضارب للجنى عليه
شخص آخر غير المتهم على خلاف الثابت في الأوراق ما دام لم يتخذ هذه الأقوال
دليلا من بين الأدلة التي استند إليها ولا هي تتضمن واقعة جوهرية اعتبرتها
المحكمة صحيحة قائمة وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الدفاع بأنه : أولا — ضرب كامل سلامه عطيه عمدا بمصا
على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت لديه
عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة في مساحة قدرها ٢,٥ سم
مما يجعل المخ عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والصدمات الخفيفة التي ما كانت
تؤثر عليه لو كان مجريا بالعظام وتجعل المصاب عرضة للإصابات بالتشنج العصبى
والصرع والشلل وباقي الأمراض الميئنة بالتقرير الطبى ولا يمكن تقدير ذلك
بنسبة مئوية نظرا لاختلاف ما قد يطرأ مستقبلا من مضاعفات إلا أن هذا
الفقد يقدر بحوالى ١٠ فى المائة . وثانيا — ضرب محمد عوده سليم فأحدث به

الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً، وطلبت من غرفة الإتهام إحالته على محكمة الجنايات فأمرت الغرفة بإحالته على هذه المحكمة لمحاكمته طبقاً لنص المادتين ١/٢٤٠، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى كامل سلامه عطيه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التمويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضورياً عملاً بمادتي الإتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم يونس خليفه سليم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى كامل سلامه عطيه مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التمويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن تحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الاستناد حين عرض لدفاع الطاعن فقال إن الشاهد محمد سليمان عطيه لم يذكر فى التحقيقات لحسين سليم طماعه ومحمد منصور طماعه أن الضارب للجنى عليه هو مسعد منصور وليس الطاعن فى حين أنه ذكر هذه العبارة فى تحقيقات النيابة .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد مؤدى ما أخذه واستند إليه من الأدلة على ثبوت التهمة وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكانت المحكمة وهى تتحرى الواقع فى الدعوى غير مكلفة بتبع الدفاع فى كل شبهة يقيمها وترد عليه بل يكفى أن يكون الرد على ذلك مستقفاً ضمناً من إدانة الطاعن استناداً إلى الأدلة التى أوردها الحكم وكان لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع الطاعن ونسب خطأ إلى أحد شهود

ففيه أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من هؤلاء الشهود أن الضارب الجنى عليه شخص آخر غير الطاعن على خلاف الشائب في الأوراق ما دام الحكم لم يتخذ من هذه الأقوال دليلا من بين الأدلة التي استند إليها ولا هي تتضمن واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها والقضاء بالإدانة ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ويتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من 'يونيه' سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم ، وعبد
عبد حسين ، وفهم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٤٩)

القضية رقم ٧٠٢ سنة ٢٦ القضائية :

وصف التهمة . قتل عمد مقترن بجناية أخرى . - قد قيل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للتم
من قتل عمد مقترن بجناية سرقة بحمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل - عمد وقعت نتيجة محتملة
لجناية سرقة بحمل سلاح دون أن تنبه إلى هذا التغير . إخلال بحق الدفاع .

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية
أخرى - جناية السرقة بحمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة
محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون أن تنبه إلى هذا التغير - فإن المحكمة
تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية
القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها معيبا لإخلاله بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما : الأول - قتل عمدا الخفير
النظامى عبد المحسن أبو زيد بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به
الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه
الجناية جناية أخرى وهى أنه والمتهم الثانى سرقا النقود والبيضاعة الميئنة قيمة
ووصفا بالمحضر لمباس عباس عبيد ليلا وكان مع المتهم الأول سلاحا ظاهرا
(بندقية) والمتهم الثانى - اشترك مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى قتل
الجنى عليه هود المحسن أبو زيد بأن توجهوا سويا وارتكبوا جريمة سرقة متجر عباس
عباس عبيد ليلا حالة كون الأول يحمل سلاحا ظاهرا (بندقية) وكانت جريمة القتل

نتيجة محتملة لجرمة السرقة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها الأول بالمواد ٣١٦ ، ٣٣٤ ١/٢ - ٢ من قانون العقوبات . فقوت بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٩ ، ٣٠٤ ، ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين والمواد ٢٣٤ ١/٢ - ٢ و ٤١ ، ٤٣ ، ٢٣٥ من القانون المذكور للثاني مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور أيضا للأول بمعاينة كل من المتهمين عبد العزيز أبو مريع الحشاش وإبراهيم خميس بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يشاء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه إخلال بحق الدفاع — ذلك أن التهمة التي كانت موجهة للطاعنين هي أنهما قتلًا عمدًا الخبيث عليه فعدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة للطاعن الثاني واعتبرته شريكا للطاعن الأول ودانته بالمادة ٤٣ من قانون العقوبات على اعتبار أن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لجرمة السرقة — وكان يجب على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع عن الطاعن إلى هذا التعديل لإبداء رأيه في توفر جريمة الاشتراك ضد الطاعن ولأن التعديل تضمن عناصر جديدة لم ترد في أمر الإحالة .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقدر الوقائع الثابتة في الدعوى وتردها إلى وصفها القانوني الصحيح — إلا أن تغيير الوصف القانوني المسند إلى المتهم ينبغي ألا يتضمن إضافة أى ظرف جديد لم ترفع به الدعوى — لما كان ذلك وكان يبين من الواقعة المثبتة بالحكم المطعون فيه أن المحكمة قد عدلت وصف التهمة بالنسبة إلى الطاعن الثاني من قتل عمد مقترن بجناية أخرى جنائية السرقة بجمل سلاح — إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية السرقة بجمل سلاح التي ارتكبها مع الطاعن الأول — ولما كانت المحكمة قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى على الطاعن — وهو وقوع جنابة القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة — من غير أن تسمع دفاعه

إلا فيما يختص بارتكابه جريمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة فإن حكمها يكون معينا لإخلاله بحق المتهم في الدفاع إذ كان يتعين عليها أن تنبهه إلى هذا التغيير لإبداء دفاعه في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد ذكرها في قرار الاتهام — لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن يكون مقبولا — ويكون الحكم معينا مما يتعين معه قبضه بالنسبة لكلا الطاعنين
لوحة الموضوع .

جلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٦

بإدارة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد عبد المجاهد ،
ومحمد عبد حسين ، ونعيم الدين الجندى المستشارين .

(٢٥٠)

القضية رقم ٧٠٤ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) اشتراك . صفة الشريك . العناصر التي يستمد منها الشريك هذه الصفة .
- (ب) قضاة . عدم الصلاحية . كون القاضى قريب لقاضى التحقيق القدى نذب لاستجواب المتهمين قفاذا لقرار غرفة الاتهام . لا تقوم عدم الصلاحية .
- (ج) تزوير . أوراق رسمية . استخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهر القاضى مع مخالفة ذلك للحقيقة واستعمالها . اعتبار ذلك استعمال لورقة رسمية مزورة .

١ — الشريك إنما يستمد صفته من فعل الاشتراك الذى ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التى وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .

٢ — مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة — أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع — وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه — ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية لمجرد كونه قريبا لقاضى التحقيق الذى نذبت النيابة لتنفيذهما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

٣ — استخراج صور مطابقة — لأصل عقد مزور دس فى ملفات الشهر القاضى مع مخالفة ذلك للحقيقة ثم استعمالها فملا مع العلم بالتزوير الحاصل على الأصل — يمد فى القانون استعمالا لأوراق رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويرا فى صورة العقد ذاتها — بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها

بالصورة والواردة في الحافظة مزورة فاستعمل الصورة في الواقع وحقيقة الأمر لاستعمال لأصل العقدين وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويرا في أوراق رسمية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم الثاني والثالث : اشتركا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير محررات رسمية هي صورة المستخرجات المرقومة ١٧٣٩ - ١٦٥٩ - ١٤٥٨ سنة ١٩٤٩ والصادرة من مكتب القاهرة الشهر العقارى بأن اتفقا مع المتهم المجهول على اصطناع هذه المحررات المزورة واثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي أن هذه المحررات لها أصل صحيح في مكتب الشهر العقارى في حين أن هذا الأصل غير موجود فوقعت الجريمة بناء على ذلك ، والأول : اشترك مع المتهمين الثاني والثالث بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفق معهم على ارتكابها وسهل لهم ذلك بصفته مستخدما بمكتب الشهر العقارى وهو الذى يتولى نسخ هذه المحررات الرسمية المزورة فتمت الجريمة بناء على ذلك . والأول والثاني : استعملا هذه المحررات المزورة السالفه الذكر مع عليهما بتزويرها بأن قدماها إلى آخرين . والأول : توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٥٠ جنيها من أحمد عبد عوف وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته بأن باع اليه عقارا ليس ملكا له وليس له حق التصرف فيه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون المذكور بالنسبة للاول والثاني بمعاينة عباس يوسف أحمد بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين ومعاينة كل من الصاغ عبد عديل فايد وسيد اسماعيل ابراهيم مجازى بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... عن طعن الطاعن الأول (عباس يوسف أحمد) .

وحيث إن مبنى الطعن هو الفصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .
ذلك بأن الحكم المطعون فيه رغم أنه أقر بأن العقدين المؤرخ أحدهما ١٧ من مايو
سنة ١٩٠٩ و٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ كانا مرفقين بحافظة عقود مكتب
الشهر العقارى وأن الصور نسخت من هذين العقدين وتمت المراجعة عليهما رغم
ذلك لم يبين الحكم كيف اختفى هذان العقدان ومن الذى اخفاهما كما أنه لم يقيم
الدليل على أن هذين العقدين مزوران وأن الطاعن كان يعلم بدمسهما فى حافظة
العقود — هذا وقد دان الحكم الطاعن الأول بأنه اشـتـ لسمع آخرين فى ارتكاب
جريمة التزوير دون أن يورد الدلائل على قيام هذا الاتفاق — ثم إن الطاعن
دفع أمام محكمة الموضوع بأن حوافظ العقود تتداولها أيدى موظفين مختلفين
بلا رقابة وأنه حدثت سرقات لكثير من العقود من مكتب الشهر العقارى
ولا يستبعد أن يكون العقدان اللذان نسخت صورتها كانا مرفقين بالحسافظة
ثم رفعها منها بعد دمسهما دون علم الطاعن ولكن الحكم لم يعرض لذلك مما يجعله
قاصر البيان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " إن المتهم الثانى
(الطاعن الثانى) انبثق ذهنه عن تفكيرات بعيدة القدر تصل به إلى المال عن
غير الطريق المشروع — باختيار أراضى عالية القيمة لا يظهر لها مالك فرد يزود
عنها فهى إما أرض موقوفة من قديم أو أرض خصصت أخيرا للنافع العامة —
وقد تمعدت سبل الكشف عن مصادر تملكها — واتخذ صبيلا راه سيرا بسيطا
فى سلوكه وتوصلا إلى مبتغاه واتخذ له شركاء هم باقى المتهمين وكل منهم له أثره
فى تمهيد الطريق فى محيطه الخاص به فالأول مستخدم بمصاحبة الشهر العقارى
وحسين حسن الشربتل — الذى توفى أثناء المحاكمة — رجل طاعن فى السن
يمكن أن يصدر لمثله عقود قديمة — وسيد اسماعيل (الطاعن الثالث) موظف
فى وزارة الأوقاف — فاتفقوا جميعا وتعاونوا فى إتمام الجريمة على الوجه الذى

أعدت خطته ورسمت معالمه وكان ذلك باصطناع عقد تاريخه ١٧/٥/١٩٠٩ صادر من المرحوم عبد الخالق السادات إلى والد المتهم الثاني بصفته وليا شرعيا عليه وإلى حسنين حسن علي - الذي توفي - مناصفة بينهما عن بيع ١٨٥ قيراطا شيوعيا من ٢٤ قيراطا من الوكالة والربع المرقومين ١٢٧٧ بحارة السبع قاعات القبيلة واصطناع عقد عرفي تاريخه ٢٨/١١/١٩٠٩ يتضمن شراء المتهم الثاني قطعة أرض خربة مساحتها ٢٠٠ مترا تقريبا بحوش قدم قسم الدرب الأحمر - وقطعة أرض أخرى مساحتها ٢٢٠ مترا تقريبا بشارع الشواذلية قسم الموسكى بمن يدعى ابراهيم احمد مجازى ثم دس هذين العقدين المزورين على مجموعات عقود مصلحة الشهر العقارى لأن النظام فيها يقضى بوجوب إرفاق أصول جميع ما يتعلق بالعقود التى تسجل من ١٩٢٤ بها ولئن يشاء أنت يأخذ صورة رسمية خطية منها لقاء رسم معين وقد أودع المقدان فعلا بمصلحة الشهر العقارى باعتبار انهما مرفقان بالتعد المسجل رقم ٤٠١٥ سنة ١٩٢٤ مصر ثم استخرج المتهم الذى توفي صورة رسمية رقم ١٧٣٩ سنة ١٩٤٩ والمتهم الثانى صورة رسمية رقم ١٦٥٩ سنة ١٩٤٩ على اعتبار انهما صورتين خطيتين طبق الأصل من العقد الصادر من المرحوم عبد الخالق السادات واستخرج المتهم الثانى أيضا صورة رسمية رقم ١٤٠٨ سنة ١٩٤٩ عن العقد الصادر من ابراهيم احمد مجازى له عن أرض حوش قدم والشواذلية وهذه الصور دليل رسمى على تملك المتهمين الثانى والذى توفي لهذه الأرض وهى تصلح لأن تكون أساسا لتصرفات من مالك لها ثم تقدم أصول هذه العقود وبمقتضاها باع المتهمان الثانى والذى توفي أرض حارة السبع قاعات إلى السيد أحمد محمد هوف بمبلغ ٦٠٠٠ ج أخذ كل منهما شيكا بمبلغ ٢٥٠ ج عربونا للصيغة وعرض المتهم الثانى بيع أرض الشواذلية على الأستاذ محمد حلمى الهندور بسعر المتر الواحد ٣٠٠ قرش ولكن البيع لم يتم لانكشاف الحقيقة، ومن بين الأدلة التى أوردها المحكمة على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن ومن معه واتفاقهم معا على مقارفتها - ماظهر لها من الاطلاع على السجلات الرسمية للعقود من أن عقود سنة ١٩٢٤ لم تصل إلى الرقم المزعوم هو ٤٠١٥ وأن آخر عقد سجل فى تلك السنة هو ٢٦٦١ - وما شهد به محمد صادق رسمه وعبد الخالق الشيعى

— من إمام الطاعن — ويهمل كتماناً بالكتاب هو الذي أنحصر أصل العقدين من الحافظة وتفتح الصور الرسمية المطلوبة وسلم كلا منهما الصورة المطلوبة. وأن الحافظة كانت تحت يده وقت خراج الصورة معرفة الموظف المختص، وأن الحافظة في متناول يده وأنه وارد بطلب الصورة ١٧٣٩ سنة ١٩٤٩ أنها مرفقات العقد ٤٠١٥ سنة ١٩٤٨ ولكن الطاعن أثبت في الصورة — على خلاف ما جاء بالطلب — أنها من مرفقات هن ٤٠١٥ سنة ٢٤ — في حين أن العقد ٤٠١٥ سنة ١٩٤٩ محررين الحاج عبد الشيتي وعبد الفتاح أمين عقل عن ٧ ط في منزل رقم ٦٠٠ عطفة الشيخ إبراهيم عفار — أى عن عفار آخر لاصلة له بالصورة المطلوبة — وما شهد به مهندس التنظيم بشأن ملكية وقف أبو الأفتال ووزارة الأوقاف لقطعة الأرض الكائنة بحارة السبع بنات وأنه نزع ملكية بعضها في توسيع شارع الأزهر دون أن يحاول الطاعن الثاني التدخل في الإجراءات أو يدعى ملكيتها وما شهد به عبد العزيز السيد بائع الكازوذة الذي كان ينتفع بأرض الشواذلية من أن الطاعن الثاني حضر إليه وحاول إغراهه بنقود في سهل مساعدته في وضع يده على الأرض بغير حق — وأقرار الطاعن الثاني بأنه هو الذي أعطى بيانات الأرض إلى الطاعن الثالث وهذا الأخير هو الذي تولى استخراج الصورتين أما الصورة الثالثة فقد استخراجها المتهم المتوفى بنفسه — ومن هذه الأدلة أيضاً عجز الطاعنين عن الإرشاد عن الكاتبين المومنين اللذين توليا تحرير الصور المطلوبة — وانتهى الحكم من ذلك إلى القول "وبما أنه يخلص مما تقدم أنه ثبت من غير شك أن المتهمين (الطاعنين) الثاني والثالث اشتركا مع مجهول بطريق الإتفاق والمساعدة في تزوير محررات رسمية وهي صور المستخرجات المرقومة ١٧٣٩ و ١٦٥٩ و ١٤٥٨ سنة ١٩٤٩ الصادرة من مكتب القاهرة للشهر العقارى على اصطناع هذه المحررات المزورة وثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي أن هذه المحررات لها أصل صحيح في مكتب الشهر العقارى في حين أن هذا الأصل غير موجود فوقعت الجريمة بناء على ذلك والمتهم الأول (الطاعن الأول) اشترك مع المتهمين الثاني والثالث بطريق الإتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة السابقة الذكر بأن اتفق معهم على ارتكابها وسهل لهم ذلك بصفته مستخدماً بمكتب الشهر العقارى

وهو الذى يتولى نسخ هذه المحررات الرسمية المزورة فتمت الجريمة بناء على ذلك والمتهمان الأول والثانى استمخلا هذه المحررات المزورة مع علمهما بتزويرها بأن قدماها إلى آخرين — لما كان ذلك وكان الاشتراك بالإتفاق انما يتكون من اتحاد نية اطرائه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ولما كان القاضى الختائى — فيما هذا الحالات الإستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة — حرا فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له — إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه — وكان الشريك انما يستمد صفته — من فعل الاشتراك الذى ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التى وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له . وكان الحكم قد بين الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية للجريمة الاشتراك فى ارتكاب التزوير الرسمى والاستعمال وذكر الأدلة والاعتبارات التى بنى عليها قضاءه وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها — وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد على دفاع الطاعن الموضوعى فى كل جزئية يثيرها — بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة الواردة به — فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له ما يبرره .

” عن طعن الطاعن الثانى (محمد عديل فايد) “ .

التقرير الأول المؤرخ فى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ .

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن . هو إعلان الحكم المطعون فيه خطأ بأن قاضى التحقيق الذى تولى تنفيذ قرار غرفة الاتهام عن طريق نائب النيابة لاستجواب الطاعن ومن معه وتحقيق دفاعهم تربطه بعضو اليسار فى هيئة المحكمة التى قضت فى الدعوى ملاقة قرابة مما يجعل حكمها باطلا طبقا لنصوص قانون استئناف القضاء .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من طعنه ذلك بأن نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ يحرم على الوجه الآتى ٢٢ لا يجوز

أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى "ومؤدى هذا النص أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة - أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع - وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه - ومتى كانت ذلك فلا يقوم بالقاض عدم الصلاحية لمجرد كونه قريباً لقاضي التحقيق الذى ندبته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالإضافة إلى الوجه السابق - اختلاله بحقه في الدفاع والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال - ذلك بأن الحكم المطعون فيه نسب إلى الطاعن الثانى واقعة جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم تقم عليها الدعوى - وهى واقعة اصطناع العقدين وإيداعهما فعلاً بمكتب الشهر العقارى - ثم استخراج صور رسمية منهما - فدانه الحكم عن جريمة الاشتراك بطريق الاتفاق في اصطناع عقدين مزورين دساعلى حوافظ الشهر العقارى . في حين أن الدعوى رفعت عليه بأنه اشترك في اصطناع صور مزورة لا يوجد لها أصل في المكتب ويتعذر عندئذ القول بأن الصورة مزورة لأنها مستخرجة من أصل قائم فعلاً فإن كان هناك تزوير فإعما ينصب على الأصل لا الصورة . ثم إن الحكم نسب إلى الطاعن أنه اتفق مع مجهول على إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة هى أن لهذه المحررات أصل صحيح في مكتب الشهر العقارى - وهذه الطريقة من طرق التزوير المعنوى لم ترد في أمر الإحالة وهو ما لا يمكن نسبه إلى الطاعن لأنه مجرد من صفة الموظف العمومى - هذا وقد جاء الحكم قاصراً عن استظهار أركان جريمة التزوير التى نسب إلى الطاعن الاشتراك فيها - كما لم يستظهر أركان جريمة الاستعمال - وأخذ الحكم على الطاعن محجزة عن تقديم دليل يفيد ملكيته للأرض في الوقت الذى لم يطالب فيها وزارة الأوقاف

أو الهيئات الحكومية الأخرى بتقديم مستندات تملكها اكتفاء بما جاء بأقوال مهندس التنظيم وضره من الموظفين العموميين وهي لا تكفى لاثبات الملكية كما أهدر الحكم دفاع الطاعن من أن السيد عبد الخالق السادات المنسوب اليه عقد البيع هو غير السيد أحمد عبد الخالق السادات الذي قيل بوفاته سنة ١٩٠٦ مع أن دفاعه واضح صريح لا مأخذ عليه .

وحيث إن الدعوى العمومية — رفعت على الطاعن ومن معه بأنه والمتهم الثالث (الطاعن الثالث) وآخرون توفى : اشتركوا مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير محررات رسمية هي صور المستخرجات أرقام ١٧٣٩ سنة ١٩٤٩ و ١٦٥٩ سنة ١٩٤٩ و ١٤٠٨ سنة ١٩٤٩ من مكتب الشهر العقارى . أولا — بأن اتفقوا مع المتهم المجهول على اصطناع هذه المحررات المزورة التي لا يوجد لها أصل بمكتب الشهر العقارى وساعدوه في ذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا — أن المتهم الأول (الطاعن الأول) اشترك مع الطاعن والمتهم الثالث (الطاعن الثالث) بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معهم على ارتكابها وسهل لهم ذلك بصفته ساعيا بمكتب الشهر العقارى فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا — المتهمون جميعا استعملوا المحررات المزورة سالفة الذكر مع طلبهم بتزويرها . رابعا — المتهمان الثاني — حسين حسن الشربتلى الذى توفى أثناء المحاكمة — توصلا إلى الاستيلاء على مبلغ ٥٠٠ ج من احمد محمد عوف وكان ذلك بطريق الاحتيال لسلب بعض ثروته بأن باعها له عقارا ليس ملكا لها وليس لها حق التصرف فيه — لما كان ذلك وكان يبين من الحكم أن المحكمة لم تعاقب الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى — بل عاقبته عن جرائم الاشتراك في التزوير والاستيلاء والنصب الواردة في أمر الإحالة — وغاية ما في الأمر أنها بينت في حكمها العناصر الواقعية التي تتكون منها هذه الجرائم . وقد كانت هذه العناصر — معروضة على بساط البحث في الدعوى — وكان مفهوم الاتهام عن طريق بيان المتهم أن أساسها هو الوقائع المذكورة — ولم يقصد الحكم من قوله ” لإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ” — ذلك المعنى

الذى أشار إليه الطاعن في طعنه في باب التزوير — بل كان مقصوده كما يفهم من عبارات الحكم نفسه الإيهام بأن لهذه المحررات أصلا صحيحا ثابتا في مكتب الشهر العقارى — (على ما توحى به الصورة الرسمية) في حين أن الأصلين مزوران من أساسهما ولم يكونا في الواقع من مرفقات العقد المشار إليه فيها وقد سلخ الأصلان المزوران من ملفات الشهر بمجرد الاستيلاء على الصور مؤشرا عليها بالتأشيرات الرسمية الصادرة من الموظفين المختصين — فلم يكن الأمر أمر تزوير معنوى مطلقا — ولا جدوى لما يثيره الطاعن من أن الصور غير مزورة بدعى أنها صور صحيحة للمقدين الذين كانوا في فترة من الفترات في حوافظ الشهر لا عمل لذلك — لأن استخراج صور مطابقة — للأصل المزور وبأنها من مرفقات العقد رقم ٤٠١٥ سنة ٢٤ مصر مع مخالفة ذلك للحقيقة ثم استعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل — يعد في القانون استعمالا لأوراق رسمية مزورة لأجل أساس أن هناك تزويرا في صورة العقد ذاتها — بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والورادة في الحافظة مزورة فاستعمال الصورة في الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصل المقدين وما عليها من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويرا في أوراق رسمية — والصورة لم تجعل إلا كتهادة بما هو ثابت في الأصل المزور — لما كان ذلك — وكان الحكم قد إطمأن لما أورده من أدلة إلى أن أصل المقدين مزوران وأنهما دسا في ملفات الشهر العقارى بالطريقة التي بينها في أسبابه من أن الطاعن هو صاحب الشأن الأول فيه وضالع في ارتكابه — فلا يترتب على إعدام المقدين بعد الحصول على الصور انعدام الجريمة ولا الدعوى — وكون الطاعن قد أدلى باعتباره ضالما في التزوير فهذا بذاته يتضمن أنه حين استعمل الورقة المزورة — من طريق استخراج صورها والتعامل بها مع الغير كان لا بد يعلم أنها مزورة — فالنبي على الحكم المطعون فيه بأنه جاء قاصرا أو أخل بحقه في الدفاع لا يكون له عمل — ولا يمسبب الحكم — بعد أن ناقش أسباب ملكية الطاعن — بوصفه مدعى بملكية العقارات موضوع الدعوى وانتهى إلى أنه غير مالك للأرض موضوع النزاع — أن يكون قد استلورد فأخطأ في اتخاذ مزيدا بشأن الإثبات.

المندوب إلى السيد أحمد عبد الخالق - إذ يستقيم الحكم بدونه - لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

” التقرير الثاني المقدم من الطاعن الثاني (محمد عدیل فايد) “ .

وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب والخطأ في الإسناد والقصد في الاستدلال - ذلك بأن الحكم المطعون فيه قرر أن الأرض موضوع العقود المطعون على صورها بالتزوير إما مملوكة لوقف أو داخلة في الأملاك العامة مع أنه ليس لهذه الملكية التي يقرها الحكم سند في الأوراق - كما ذكر أن الطاعن ومن معه دسوا عقدي البيع على حواظ عقود مصلحة الشهر العقاري دون أنه يقيم الدليل على ذلك - وأخطأ في الإسناد إذ نسب إلى الشاهدين محمد صادق رستم وعبد الخالق الشيعي المراجعين بمكتب الشهر العقاري أن العقدين العرفيين اللذين استخرجت الصور منهما كانا بيد الطاعن الأول في حين أن الثابت من أقوالهما في التحقيقات أن العقدين كانا مرافقين بالحافطة - ثم إن الحكم بنى على مجرد الاحتمال بأن عبد الخالق السادات هو أحمد عبد الخالق السادات وذلك في مجال مناقشة الاشهاد الرسمي الذر قدمه أمين الشهر العقاري على أن أحمد عبد الخالق السادات توفي سنة ١٩٠٦ وأن الأرض الواقعة في حارة السبع قاعات القبيلة دخلت في نصيب إحدى بناته بمقتضى عقد قسمة محرف سنة ١٩١٦ مع أن الطاعن رد على ذلك بأن البائع لوالده هو عبد الخالق السادات دون غيره - هذا والصور المستخرجة من مصلحة الشهر العقاري - والتي نسب إليه الاشتراك في تزويرها واستعمالها - قد نسخت من أصل كان موجوداً فعلاً وقت استخراجها - أن الإمضاءات والأختام والتأثيرات التي على هذه الصور - هي صحيحة فليس هناك تغيير للحقيقة ولا يمكن أن توصف بأنها مزورة - ثم أن جريمة النصب المسندة إلى الطاعن لم تتوافر أركانها وظاهر من وقائع الدعوى أن الطاعن لم يستول على مال من المشتري أحمد عوف بل اكتفى بتحرير شيك بمقدم الثمن واشترط ألا يصرف إلا بعد التأشير على العقد من مصلحة الشهر العقاري - وقد رد الشيك إلى المشتري ولو كان الطاعن سيء النية

كنا قبل إرجاء دفع الشيك حتى ينتهى الخلاف القائم بينه وبين مصلحة التنظيم
ولما تنبه المشتري إلى هذا الخلاف .

وحيث إن هذا الطعن يحملته فيما عدا دعوى الخطأ في الإسناد — والسبب
الآخر منه — مردود بما سبق الرد به على التقرير الأول — أما دعوى الخطأ
في الإسناد فهي في غير محلها إذ أن الحكم لم يخطئ فيما أسنده إلى الشاهدين وتقوم
نظريته على أن العقدين المزورين كانا في الملف وقت مراجعة الصور عليهما .
لما كان ذلك و كان لاجدوى للطاعن فيما ينداء بشأن جريمة النصب —
ما دامت المحكمة قد طبقت في حقه المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والعقوبة
المحكوم بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لأي من جرمي الاشتراك في التزوير
على الأوراق الرسمية والاستعمال التي اثبتهما الحكم عليه بما تتوافر به عناصرها .

”عن طعن الطاعن الثالث“

حيث إن مبنى الطعن هو الفصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع —
نذلك بأن الحكم دانه بالاشتراك في جريمة التزوير — في حين أن الثابت أن صور
المستخرجات المدعى بتزويرها مأخوذة من أصل ثابت وملحق بعقد رسمي —
والطاعن لا يعلم شيئا من ذلك ولم يستخرجها بنفسه بل كلف كاتباً عمومياً
بالحصول عليها وهو لا يسأل عن جريمة ارتكبها غيره كما أنه لا شأن له بفقد أصل
الورقة بعد حصوله على الصور بل المسئول عنها هو الموظف المكلف بحفظها —
ولم يثبت أنه اشترك في استعمال الصور المزورة ولم يحدد الحكم الأوجه التي
استعملت فيها الأوراق . وخلا الحكم من استظهار أركان الاشتراك بالنسبة له —
هذا وقد طلب الدفاع عن الطاعنين من المحكمة بالجلسة الأخيرة منحهم فرصة
كافية لتقديم المستندات الدالة على ملكية الطاعن الثاني للأرض موضوع الصور
إلا أن المحكمة لم تجب هذا الطلب مع أهميته .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فيما تقدم مردود بما سبق بيانه —
ولما كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة

بجرمة الاشتراك في التزوير وأوردت على ثبوتها في حق الطاعن أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها — وكان الحكم لم يؤاخذ عن جريمة الاشتراك في الاستمال على خلاف ما يدعيه الطاعن في طعنه — وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة صرحت للطاعن وغيره بجلسة ١٩٥٥/٦/١١ بتقديم ما لديهم من مستندات وبجلسة المرافعة الأخيرة ترافع الدفاع عنه على الوجه المفصل بحضور الجلسة دون أن يقدم أى مستند أو يطلب التأجيل لتقديمها — فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل.

وحيث إنه لما تقدم بكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضاه موضوعا .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
عبد مجاهد ، وفهم بسى الجندي ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٥١)

القضية رقم ٧٠٦ سنة ٢٦ القضائية :

اجراءات . شفوية المرافعة . عدم اجابة المحكمة الاستئنافية المتهم إلى تأجيل الدعوى لسباع
شاهدين . تحقق شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع .
الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر
هى لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فإن المحكمة إذ لم تجب
المتهم إلى تأجيل الدعوى لسباع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون
قد خالفت القانون أو أخلت بحق المتهم في الدفاع مادامت محكمة الدرجة الأولى
قد حققت شفوية المرافعة ولم يطلب إليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد عبد العزيز خليل . و ٢ - مديولى
السيد أحمد و ٣ - صلاح عبد المجيد ابراهيم و ٤ - عبد الرحمن محمد الشهير
بأنوس و ٥ - حسن نجيب و ٦ - ابراهيم على محمد و ٧ - عبد العزيز أحمد
السيد و ٨ - على محمد على سالم . بأنهم : المتهمون الخمسة الأول مرقوا الأشياء
المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لمحمد وحيد بهادر من مسكنه بطريق التسور وحالة
كون المتهم الأول خادما لديه بالأجرة . والمتهمون السادس والسابع والثامن
أخفوا الأشياء سألقة الذكر مع عابهم بأنها متحصلة من جريمة سرقة . وطلبت
معاقبتهم بالمواد ١٧ ٣ ٢ - ٢ - ٤ - ٥ - ٧ ، ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .
ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة لجميع المتهمين عدا الأول

حضور باللائل والرابع والسابع وفيابيا للباقيين . أولا — براءة المتهم الأول من التهمة المسندة إليه . وثانيا — بحبس المتهم الثاني ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . وثالثا — بحبس المتهم الثالث سنة مع الشغل والنفاذ . ورابعا — بحبس المتهم الرابع شهرين مع الشغل والنفاذ . وخامسا — بحبس المتهم الخامس ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ . وسادسا — بحبس كل من المتهمين السادس والسابع والثامن شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل منهم لوقف التنفيذ . وأعطت المتهمين جميعا من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهم السابع (الطاعن) هذا الحكم ومحكمة مصر الوطنية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه القصور إذ دان الطاعن بالرغم من عدم وجود شيء من المبررات لديه على أساس أقوال سماعيه لبعض المتهمين مع أن أقوال متهم على آخر لا يمكن الأخذ بها إلا إذا تأيدت بدليل أو قرينة تمزجها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعدم أن بين الواقعة وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن فقال " وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهم السادس (الطاعن) ثابتة قبله من اعترافه بمجازته للمبررات في تحقيق البوليس والنيابة وعلمه بأنها متحصلة من سرقة يؤكد شكه أولا بأنها متعلقة بزوجة المتهم الثالث ثم اعتراف هذا المتهم الثالث له بواقعة سرقتها من منزل المجنى عليه وظروف السرقة " لما كان ذلك وكان غير صحيح في القانون ما يزعمه الطاعن من أن أقوال متهم على آخر لا يمكن الأخذ بها إلا إذا تأيدت بدليل أو قرينة تمزجها إذ ليس في القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ في حق متهم بأقوال متهم آخر متى كانت قد اطمأنت إليها ولو لم يكن من دليل إثبات غيرها والقول بغير ذلك فيه مساس بسلطة القاضي في تقدير الدليل وحريته في اقتناعه وتكوين عقيدته من أى دليل يطرح أمامه ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخل بدفاع الطاعن إذ طلب الحاضر عنه إلى محكمة ثانى درجة سماع شاهدين فلم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه .

وحيث إن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل فى الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم ترهى لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فإن المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن فى الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شفووية المرافعة ولم يطلب إليها الدفاع سماع شهود آخرين فى الدعوى .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن بطلانا وقع فى الإجراءات أثر على الحكم ذلك بأن تقرير التلخيص لم يتل بالجلسة قبل سماع أى أقوال فى الدعوى طبقا لما تقتضى به المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن مرسوم القانون فى المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات فى الجلسة فلا يترتب البطلان على المخالفة - لما كان ذلك وكان يبين من محضر الجلسة أن تقرير التلخيص قد تلى بها ولم يعترض الطاعن على تلاوته بعد إبداء دفاعه فلا يقبل منه أن يشير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم بكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا

جاسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٥٢)

القضية رقم ٧٠٨ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . النطق به . إجراءات . عدم اشتراك القاضي الذي سمع المرافعة في الهيئة التي نظمت
بالحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم . بطلان الحكم .

متى كان القاضي ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة ولم يشترك في الهيئة التي
نظمت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب
ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات — فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً — تسبب من غير قصد ولا تعمد
في قتل حسن رمضان حسونه وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن
قاد سيارة بسرعة يخيم عنها الخطر بدون استعمال آلة التنبيه مما أدت إلى إصابة
المجنى عليه بالإصابة الميئنة بالقرع الطعني والتي أدت إلى وفاته . وثانياً — تسبب
بإهماله وعدم مراعاته اللوائح في إصابة الجواد الميئين بالحضر والملوك للمجنى
عليه سالف الذكر . وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٢٨ و ٢/٣٨٩ من قانون العقوبات
ومحكمة بسدر المنصورة الوطنية قضت عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق
المادتين ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ٢٢ من قانون العقوبات
بمحس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهمتين وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ
بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية

قضت غيايا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم في الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينه الطاعن أن الحكم شابه البطلان إذ تخلف القاضى محي الدين عطيه الذى كان ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة وحجرت القضية للحكم - تخلف عن الجلسة التى نطق فيها بالحكم ولم يشترك فى الهيئة التى أصدرته وفى الوقت ذاته لم يوقع على مسودة الحكم .

وحيث إنه يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الظعن أن القاضى محي الدين عطيه كان ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة ولم يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات توجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا فى المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودته ، وكان القاضى محي الدين عطيه ثم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الظعن .

جاسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضى ، وبحضور الـادة : محمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٥٣)

القضية رقم ٧٠٩ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) إجراءات . ارتباط . محكمة الجنايات . حق محكمة الجنايات فى فصل الجناية عن الجنحة قبل تحقيقها .

(ب) ارتباط . ارتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات . تقديره . موضوعى .

(ج) نقض . أسباب الطعن . ذكر الطاعن فى أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام . وجوب الأمر بحورها . المادة ١٢٧ مرافعات .

١ - أجازت المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات إذا أحييت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

٢ - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة ، ولا يضار المنهم بذلك فى دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما فى ذلك ما تعلق منها بالجنحة .

٣ - متى أورد الطاعن فى أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فإنه يتعين طبقا للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات الأمر بحورها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب مهدى سليمان حمزه عمدا بعضا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من

جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقدان عظميان دائرا الشكل كل بقطر ١ سم من العظم الجدارى الأيسر لا ينتظر أن يملأ بالعظام بل ينسجج ليفي مما يجعل المخ عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والمؤثرات الطبيعية التي ما كانت لتحدث أثر لو كانت المخ محمية بالعظام كما تجعله عرضة للأمراض السحائية والخفية والنوبات الصرعية والشلل والجنون وغير ذلك من المضاعفات المحتملة الخطيرة ويقدر هذا الفقد بنحو ١٥ ٪. وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وقد ادعى مهدي سباج حزه بحق مدني قدره ١٥٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم ومحكمة جنايات منها قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاقبة أحمد محمد عاصي بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك على اعتبار أنه أحدث بالجنح عليه الإحالة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي احتاجت لعلاج مدة لا تزيد عن العشرين يوما . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأن الحاضر معه طلب التأجيل حتى يتمكن من الاطلاع على ملف الدعوى الذي لم يتمكن من قراءته لسوء الطبع وحتى يستعد في الدعوى المدنية التي وجهت للطاعن في جلسة المحاكمة ، ولكن المحكمة رفضت إجابته إلى هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن محاميان التمس أولهما التأجيل للاستعداد في الدعوى المدنية التي رفعت بالجلسة وليمكن من الاطلاع على ملف الدعوى الذي تعذر عليه قراءته لرداءة طبعه وأبدى الثاني استعداده للرافعة ، ثم عاد من سبق له طلب التأجيل منهما وتنازل عن طلبه هذا وترافع في الدعوى ، فيكون ما جاء بهذا الوجه من الطعن على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة فصلت تهمة الجنبعة الموجهة إلى باقى المتهمين وأحالتها إلى محكمة الجلبج المختصة ، وقصرت النظر على الجنباعة الموجهة إلى الطاعن قبل أن تجرى أى تحقيق بالجلسة لتستأنس به فى بيان مدى الارتباط الذى قصر الحكم فى الأحداث عنه ، وقد أدى هذا الفصل إلى أن التحقيق الذى أجرته المحكمة بعد ذلك جاء مشوها منظورا فيه إلى ناحية واحدة دون استكمال باقى عناصر الدعوى التى قد يستفيد منها الطاعن فى دفاعه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت للمحكمة الجنائيات إذا أحيلت إليها جنبعة مرتبطة بجنباعة ورأت قبل تحقيقهما أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنبعة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، وكانت المحكمة قد أثبتت فى محضر جلسة المحاكمة أنها قررت فصل جنبعة الضرب المستندة إلى من عدا الطاعن من المتهمين ثم مضت المحكمة بعد ذلك فى نظر تهمة الجنباعة الموجهة إلى الطاعن دون أن يبدى اعتراضا على هذا الفصل ودون أن يثير ما يدعيه فى طعنه من وجود ارتباط بين الجنباعة والجنبعة قد يؤثر على الحكم فى الدعوى . لما كان ذلك وكان ارتباط الجنبعة بالجنباعة المخالة إلى محكمة الجنائيات من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة ، ولا يضار منهم بذلك فى دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنائيات أدلة الدعوى برمتها بما فى ذلك ما تعلق منها بالجنبعة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه شاب التناقض إذ بينما تقصص أسبابه عن عدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات من أن الطاعن هو محدث الإصابة التى تخلفت عنها الماعة المستديمة برأس المجنى عليه ، إذ بها تستند على أقوالهم فى ادانة الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد الأدلة على ثبوتها فى حقه فقال

”وحيث لذلك فإن تهمة اعتداء المتهم أحمد محمد عاصى على المجنى عليه ثابتة في حقه — إلا أنه لا يمكن الاطمئنان إلى أنه هو الذى أحدث العاهة المجنى عليه لما قد ثبت للحكمة من أقوال المجنى عليه نفسه أمام البوليس أن هذا المتهم وآخرين ضربوه ولا يمكنه أن يحدد الإصابات التى أحدثها كل منهم به ولا مبرة بما شهد به المجنى عليه بعد ذلك أمام النيابة من أن المتهم وآخرين ضربوه وأن الذى أحدث إصابة الرأس هو المتهم أحمد محمد عاصى إذ أنه غير معقول أن ينال الضاربون عليه كما يقول ثم يتمكن من تمييز ما أحدثه كل منهم به — وكذلك الحال بالنسبة لأقوال خضرمه منصور فقد شهدت بصريح العبارة في أقوالها الأولى أمام النيابة أن أحمد محمد عاصى وآخرين ضربوا المجنى عليه ولا تعرف من أصابه منهم في رأسه — ولا تقيم المحكمة وزنا بعد ذلك لما قررته في شهادة تالية لها أمام النيابة أن الذى أحدث إصابة الرأس هو المتهم أحمد محمد عاصى لأنها أقوال متأخرة قصدت بها أن تسند رواية المجنى عليه أمام النيابة ، وأما بالنسبة لشهادة عريان السيد غريب وشحات مهدى سليمان فإنها سماحية عن المجنى عليه وقد فندتها المحكمة بما فيه الكفاية — وحيث لذلك كله فإنه لا يمكن نسبة أحداث العاهة للمتهم أحمد محمد عاصى (الطاعن) وأن ما ثبت للحكمة من كل ما تقدم أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به إصابة تجعل المتهم واقفا في حدود ما نصت عليه المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات“ ولما كان لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق الابتدائى ولو خالفت أقوالهم بالجلسة وأن تطرح ما مداهما مما لا تطعن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ، وكانت المحكمة قد أمرت عما استقر في يقينها من مسامحة الطاعن عن أحداث إصابة المجنى عليه غير تلك التى نسب إليه أحداثها برأسه وتحلفت عنها العاهة — ويكون لا محل لما جاء بهذا الوجه .

وحيث إنه لما كان الطاعن قد أورد في أسباب طعنه العبارات الآتية مولى لكن المحكمة لمزيد دهشة القارئ والسامع أقدمت فور تقديم الدفاع لهذا السبب

القانونى الوجهه على تصرف ساذج كشف عن مخبوء نيتها فى تحميم نظر القضية فى جلسة واحدة مهما ترتب على ذلك من إهدار لحرية الدفاع أو تحايل على نصوص القانون ... ثم أوحى إلى المدعى المدنى وقد أشاعت المحكمة فى الجلسة جوا من الارهاب والاسراف فى تمهيدى الدفاع ... فلم يكن من تفسير لسؤال المحكمة إلا أن يكون إيماء له بالاضرار بمصلحة موكله واغراء له على التخلل عن واجبه ارضاء لشهوة المحكمة فى أن تنفض يديها مما تراكم عليها من قضايا لا ذنب للتهم الأعزل الوحيد فيها - ولا جدال فى أن الأستاذ شفيق زكى إذ أجاب بعد ذلك بأنه مستعد للرافعة كان ذلك منه من قبيل الاقرار الواقع تحت تأثير الاكراه الادبى الكافى لإبطاله ... أما الالتجاء إلى إحراج محامى المتهم بسؤاله هل استعداد للرافعة مع اقتناع المحكمة باستحالة ذلك لسوء طباعة ملف القضية وعدم وضوح ماسطرفيه فهو نوع من الارهاب القضائى "وهى عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فانه يتعين طبقا للمادة ١٢٧ من قانون الموافقات المدنية الأمر بمحوها .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين المستنارين .

(٢٥٤)

القضية رقم ٧١٣ سنة ٢٦ القضائية :

قتل خطأ . حكم . تسببه . اصطدام السيارة التي يقودها المتهم بالجنى عليه نتيجة قيادته بسرعة
وعدم إطلاق جهاز التنبيه . توفر ركن الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ .

متى كان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة التي كان يقودها المتهم بالجنى عليه
لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحرز لتفادى الجنى عليه وعدم
إطلاق جهاز التنبيه لتنبيهه ، فإنه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر
رابطة السببية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة عوده
عبد الله سليم وبقية الأشخاص الوارد ذكرهم بالمحضر بأن قاد سيارة بسرعة وبغير
استعمال آلة التنبيه وبكيفية ينجم عنها الخطر فصدم كلا من عوده ومحمود عبد الله
فأحدث إصابتهما ثم صدم شجرة فأحدث إصابة بالجنى عليهم . وطلبت عقابه
بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الله سليم والد كل من عوده
عبد الله سليم ومحمد عبد الله سليم بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل
التعويض المؤقت . وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة الجيزة الجزئية تنازل
المدعى بالحقوق المدنية عن دهواه المدنية . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها
عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية أولا — بإثبات تنازل
المدعى بالحقوق المدنية عن دهواه المدنية مع إلزامه بمصر وقاتها . وثانيا — ببراءة

المتهم مما استند إليه بلا مصاروفات جنائية. فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم، ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بحضورها بإجماع الآراء بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وذلك على اعتبار أن المحكمة عدلت وصف التهمة إلى أنه تسبب بغير قصد ولا تمهيد في قتل محمود عبد الله سليم وإصابة آخرين عملاً بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ و ١/٣٢ ع. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... أتلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجوه الطعن الواردة بالقرار الأول هو القصور في بيان ركني الخطأ ورابطة السببية وعدم الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بانتفاء هذين الركزين ، فحتمت محكمة أول درجة هذا الدفاع ، وخلصت من تحقيقه إلى براءة الطاعن ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم الابتدائي دون أن تبين وجه الخطأ الذي وقع من الطاعن وما هيته وهل هو من بين أنواع الخطأ التي أوردتها قانون العقوبات على سبيل الحصر في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ، كما لم تبين المحكمة الوقائع التي استخلصت منها وقوع الخطأ ، ولا رابطة السببية بين الخطأ المرتكب والضرر الذي وقع ، ولم ترد على دفاع الطاعن في هذا الشأن .

وحيث إن مؤدى واقعة الدعوى التي حصلت بها المحكمة — على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — هو أن المجني عليهما — وهما طفلان يبلغ من أحدهما ست سنوات ومن الآخر خمس سنوات — كانا يسيران معاً في شارع المهرم عند الحافة البحرية للإفريز البحري للترام الذي يسير في وسط ذلك الشارع وكان أولهما عوده عبد الله سليم يسير فوق الإفريز والآخر محمود عبد الله سليم يسير أسفله وبينهما كذلك إذ أقبلت من الجهة الغربية — جهة أهرام الجيزة على القسم البحري من الشارع وهو القسم المخصص لسير السيارات المتجهة نحو الأهرامات لأن القسم القبلي المخصص للسيارات القادمة منها كان معطلاً أقبلت سيارة نقل

يقودها الطاعن في سرعة عالية دون احتراس ومن غير أن يطلق جهاز التنبيه فاصطدمت السيارة بسبب ذلك بالطفلين المذكورين ونشأ عن الاصطدام إصابتهما وإصابة بعض ركاب تلك السيارة بالإصابات الميينة بالقرير الطبي والتي أدت إلى وفاة الطفل محمود عبد الله سليم ، وأورد الحكم على وقوع الواقعة على تلك الصورة أدلة مستمدة من شهادة شاهدي الرؤية حننى ناصر أحمد على ملاحظ التنظيم وشعمان محمد العامل بمصلحة التنظيم اللذين قررا بأن السيارة كانت تسير بسرعة تقدر بنحو تسعين كيلو مترا في الساعة وعلى مسافة نحو نصف متر من الإفرز الذى يسير عليه الطفلان المحبى عليهما مع خلو الطريق من السيارات وقتئذ ودون أن يطلق منها الطاعن جهاز التنبيه لتنبيه الطفلين المذكورين فنشأ عن ذلك أن اصطدمت السيارة بهما ، واستمد الحكم أدلة الأدانة أيضا من المعاينة التى دلت على عدم وجود آثار قرامل في مكان الحادث ، وعلى أن السيارة توقفت عن السير أثر الحادث بسبب اصطدامها بشجرة كانور قائمة فوق الإفرز الأيسر وعلى مسافة ١٧ مترا من ذلك المكان ونتج عن شدة هذا الاصطدام انسكاب أغلب حمولة السيارة من الزلط ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن من أن الحادث وقع نتيجة لظهور الطفلين فجأة أمام السيارة عندما كانا يحاولان عبور الطريق ، وأطرح الحكم هذا الدفاع استنادا إلى أن الشاهدين المذكورين نفيا صحته ، ولما كانت تلك الأدلة التى أوردتها الحكم وأسس عليها قضاءه بادانة الطاعن سائفة ومؤدية فى المنطق إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكانت واقعة الدعوى على تلك الصورة التى شهد بها شاهدا الإثبات ودلت عليها المعاينة يتوفر بها ركن الخطأ كما هو معروف به فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات التى دين الطاعن على مقتضاها ، وكان الحكم قد استظهر رابطة السببية فيما سلف بيانه وفيما انتهى إليه من " أنه كان فى إمكان المتهم (الطاعن) لو كان يسير بسرعة عادية أو باحتراس أن يتفادى الغلامين أو يطلق آلة التنبيه وهو الأمر الذى اعترف السائق بأنه لم يستعمله " ومفاد ذلك أن اصطدام السيارة التى كان يقودها الطاعن بالطفلين " المحبى عليهما " لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحيز لتفاديهما وعدم إطلاق جهاز التنبيه لتنبيهما ، لما كان كل ذلك فان ما يثيره الطاعن فيما تقدم لا يكون سديدا .

وحيث إن الطاعن يبني طاعته المبين في التقرير الثاني على الخطأ في تطبيق المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن الاستئناف الذي يرفع من النيابة العامة عن الحكم الصادر بالبراءة لا يكون جائزا إلا إذا كانت قد طلبت أمام محكمة أول درجة توقيع عقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة التي تزيد على خمسة جنيهات ، فإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن النيابة العامة لم تطلب توقيع إحدى هاتين العقوبتين لا في ورقة التكليف بالحضور ولا من المحكمة بالجلسة ، بل اكتفت بطلب تطبيق مراد الاتهام التي لا تنص على عقوبة الحبس وجوبا ، ولا على حد أدنى لعقوبة الغرامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أجاز الاستئناف وقضى بقبوله شكلا يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن ما ينهه الطاعن في هذا الوجه مردود بأن حق النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية منوط بمطلبه في الواقع من المحكمة يستوى في ذلك أن يكون هذا الطلب قد تضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفويا بالجلسة ، ولما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن النيابة العامة طلبت الحكم بأحد العقوبتين المنصوص عليهما في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وهي عقوبة الحبس وتمسكت بهذا الطلب في كل جلسة من جلسات القضية ، فإن استئنافها للحكم الصادر بالبراءة يكون جائزا في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى قاضل وبحضور النادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى
كامل ، ونعيم بنى الجندي ، والسيد أحمد عفيفي المتشادين .

(٢٥٥)

القضية رقم ٧١٤ سنة ٢٦ القضائية :

نقض . ضمن . سبب جديد . عدم تمتك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزاء من اللحوم يعرف منها
سمن الذبيحة ونوعها . يتربسبها جديدا .

إذا لم يثر المتهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه أجزاء من اللحوم يعرف منها سمن
الذبيحة ونوعها ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه
بالموضوع .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - قلد علامة إحدى جهات الحكومة
(مصالحة الطب البيطرى) الخاصة بسلخانة بنى سويف وهى العلامة المربعة التى
تستعمل للطبع بها على اللحوم الصغيرة المذبوحة بداخل السلخانة بعد الكشف عليها
ومطابقتها للاشتراطات الصحية . وثانيا - استعمل العلامة المقلدة المشار إليها
بأن طبع بها على اللحوم لآثى بقرى مذبوحة خارج السلخانة تمهيدا لبيعها للجماهير
مع علمه بتقليد تلك العلامة . وثالثا - ذبح حيوانا لبيع لحمه للأكل خارج السلخانة
ورابعا - ذبح آثى بقرى يقل سنها عن المقرر . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٠٦ و ١ و ٤٧ من لائحة السلخانات و ٢٠
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فقررت بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف
خضعت فيها حضوريا عملا بالمواد ٢٠٦ من قانون العقوبات والمادة ١ و ٣٧
حتى لائحة السلخانات والمادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ والمادة ٢٠

من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٢٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم سعد على سعد بالجلس مع الشغل لمدة سنة واحدة من التهمة الثانية والثالثة والرابعة وبراءته من التهمة الأولى الخاصة بتقليد علامة مصلحة الطب البيطرى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالتناقض والتخالف ، ذلك بأنه قضى براءة الطاعن من جريمة تقليد الختم الذى يستعمل في وضع البصمات على اللحوم تأسيسا على أنه لم يثبت أنه هو الذى قام بتقليد الختم ، مع أن الحكم دانه في الوقت نفسه بجريمة استعمال العلامة المقلدة دون أن يقدم الدليل على علمه بهذا التقليد ، هذا إلى أن العبرة في ثبوت التزوير هي معرفة ما إذا كانت البصمات وضعت على اللحوم بالمادة الحقيقية التي تستعملها السلخانات أو بمادة أخرى فإذا كانت النيابة العامة قد أحالت إلى معمل القاهرة بمصلحة الكيمياء اللحوم المضبوطة لفحص المادة الموضوعة عليها فتبين أنها هي المادة الحقيقية التي تستعملها السلخانات فإن التزوير يكون منعما ، يضاف إلى ذلك أن الحكم امتد في إدانة الطاعن بالجريمة الأخيرة إلى تقرير المفتش البيطرى الذى أثبت فيه أن اللحوم المضبوطة هي لأثنى سنها ستان مع أنه لا يمكن تقدير سن الذبيحة إلا بفحص الرأس للكشف على الأنياب والثنايا ، فإذا لم توجد الرأس كما هو الحال في القضية الحالية — فإن الدعوى تكون مفتقرة إلى دليل تقوم عليه المسؤولية الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم الثلاث التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوت هذه الجرائم في حقه أدلة سائفة مقبولة عرض لدفاعه الذى يردده في طعنه ورد عليه بقوله " أما واقعة تزوير الأختام فهي ثابتة من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى يقضى أن بصمات الأختام الموضوعة على اللحم المضبوط

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ونعيم يسى الجندى المستأدين .

(٢٥٦)

القضية رقم ٧١٨ سنة ٢٦ القضائية :

حكم استئنافى . تسببه . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم شيئا من بيان الإصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وأنها هى التى أدت إلى وفاة المبنى عليه . قصور .

إذا لم يذكر الحكم الابتدائى شيئا عن بيان الإصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الإصابات هى التى أدت إلى وفاة المبنى عليه وكان الحكم الاستئنافى قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى أخذا بأسبابه — قد خلا من هذا البيان — فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — محمد المعطى محمد الكريم و ٢ — محمد محسن حامد (الطاعن) بأنهما فى أول مارس سنة ١٩٤٩ بالوايل : تسببا فى قتل نسيم يوسف ميخائيل من غير قصد ولا تعمد وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم مراعاتهما للوائح بأن قاد أولهما سيارة تقطر أخرى قيادة المتهم الثانى وصارا بها بكيفية ينجم عنها الخطر ولم يبذلا الحيلة الكافية مما ترتب عليه اصطدام السيارة المقطورة بالمبنى عليه وإصابته بالإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الوايل الجزئية قضت غيابيا بحملابادة الاتهام ببعض كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف تنفيذ العقوبة بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهمان

في هذا الحكم الغيابي وفي أثناء نظر هذه المعارضة أمام محكمة الوايل الجزئية ادعى يوسف ميخائيل (والد المجني عليه) بحق مدني قدره ألف جنيه تعويضا قبل المتهمين وشمرول حسن عيد الله (صاحب السيارتين) بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية وشركة مصر للتأمين بالتضامن فيما بينهم ، وقد دفع الحاضر عن شركة التأمين بعدم قبول هذه الدعوى لعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها بالنسبة لها . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة سماع هذه الدعوى قضت أولا : بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية وثانيا : إلزام المعارضين عيد المعطي عبد الكريم وعبد محسن حامد والمسئول بالحقوق المدنية شمرول حسن عيد الله متضامتين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني مبلغ ٤٠٠ جنيه أربعمائة جنيه والمصاريف المدنية و ٢٠٠ قرش أتعاب المحاماة . وثالثا : قبول الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة لشركة مصر للتأمين وألزمت رافعاها بالمصاريف . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا للتهم الأول وفي فية التهم الثاني بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين متضامتين بالمصروفات المدنية الاستثنائية و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعي بالحقوق المدنية بلا مصروفات جنائية ، فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه وألزمت المعارض بالمصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية . فطعن الوكيل عن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهأ الطامن على الحكم المطعون فيه قصوره في بيان علاقة السببية بين الخطأ الذي وقع من المتهم وبين وفاة المجني عليه . كما خلا من بيان الإصابات التي وجدت بالمجني عليه وما إذا كانت الوفاة قد حصلت من مصادمة السيارة فتيعة لهذه الإصابات أم من سبب آخر .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه وإن كان قد بين الواقعة بما يفيد أن الطامن وآخر استملا في جز السيارة المعطلة شلوكا على ولا

على خلاف ما تقضى به الأصول الفنية فترتب على ذلك أن التف السلك على مجلبة
السيارة المقطوعة مما أدى إلى عدم السيطرة عليها وصعودها إلى رصيف الشارع
حيث صدمت المحبى عليه وأن الطاعن والمتهم الآخر (الذى لم يعطى) قد تسببا
بمخاطبتهما المشترك في قتل المحبى عليه إلا أنه لم يذكر شيئا من بيان الإصابات
التي أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هي التي
أدت إلى وفاة المحبى عليه. لما كان ذلك، وكان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد
الحكم الابتدائي أخذنا بأسبابه — قد خلا أيضا من هذا البيان. فإنه يكون قاصرا
فعمورا يعيبه ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الظمن.

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كاتيل ، وعبد محمد حسين ، وفهم بنى الهندى المستشارين .

(٢٥٧)

القضية رقم ٧٥٠ سنة ٢٦ القضائية :

(١) حكم . تسببه . إثبات . استناد المحكمة فى إدانة المتهم إلى رواية شاهد بالجلسة .
خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وثبت أنه قال بعدم علمه
بكيفية وقوع الحادث . خطأ فى الاستناد .

(ب) حكم . ببراءته . نقض . خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . بطلانه . حق محكمة النقض
فى القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها .

١ - إذا استند الحكم فى إدانة المتهم ضمن ما استند إلى ما نسب إلى شاهد أنه
رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور
وثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . فإن الحكم يكون
قد أخطأ فى الاستناد بما يسيبه .

٢ - خلو الحكم مما يفيد صدوره "باسم الأمة" يمس ذاتيته ويفقده عنصرا
جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا ، وهذا البطلان
من النظام العام ، وللمحكمة النقض طبقا للسادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية
أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يثره الطاعن فى طاعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة صلاح ابراهيم حجاج بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد
فى قتل كل من عبد الباسط عبد الخالق معوض وعبد مصطفى طر ومحمود محمد داود

ولخلى مهنى بباوى وإصابة كل من فتحى سيد حزين وعبد حسن عبد الفتاح وعبد العال جمعه فرج وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح إذ أسرع بالسيارة قيادته محاولا تفادى آخرين أمامه فى الطريق فاصطدم بها ودفنهما إلى التيل فأصيب القتل والجرح بالإصابات المبدئية بالتقارير الطبية وتقارير الصفة التشريحية التى أودت بحياة الأول . وطلبت عقابه بالمسادين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الخالق معوض عوض عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه (المتوفى) بحق مدنى قدره ألف جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم وعبد حسن بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن كما ادعى أيضا مهنى بباوى عن نفسه وبصفته بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم وعبد حسن بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن . ومحكمة حلوان الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادى الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزمته متضامنا مع المسئول بالحقوق المدنية بأن يدفع لـ عبد الخالق معوض عن نفسه وبصفته مبلغ ألف جنيه وأن يدفع إلى مهنى بباوى عن نفسه وبصفته قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامهما بالمصاريف المدنية و ٢٠٠ قرش لكل من المدعين بالحق المدنى مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا . أولا — بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف والاكفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل . وثانيا — بالنسبة للدعوى المدنية برفض الاستئنافين وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالمصروفات المدنية الاستئنافية ومائتى قرش مقابل أتعاب محاماة لكل من المدعين بالحق المدنى . فظعن الأستاذ الوكيل عن الطاعنين فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعمد الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاستناد، ذلك بأن الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم الاستئنافى نسب إلى الشاهد

فتحى حزين أنه شهد بمجلس المحاكمة أن الطاعن الأول كان يقود سيارة بسرعة، خلف السيارة الأخرى التي كان يستقلها المجنى عليهم فارتطمت بها من الخلف ودفعتهما إلى النبل، مع أنه لا أصل لهذه الأقوال بمحضر الجلسة إذ قرر الشاهد المذكور بأنه لا يعرف شيئاً عن سرعة السيارة ولا عن سبب تصادم السيارتين.

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أنه استند في إدانة الطاعن الأول — ضمن ما استند إلى ما نسب إلى الشاهد فتحى حزين أنه رواه بالجلسة من أنه هو وباقي المجنى عليهم كانوا يركبون السيارة رقم ٢٠٦٧٠ نقل مصر وفي أثناء سيرها جاءت من خلفها السيارة رقم ٢٤٥١٠ نقل مصر بسرعة — وكان يقودها الطاعن — واصطدمت بها من الخلف فتدثرت بها إلى النبل ونشأ عن ذلك إصابة المجنى عليهم بالإصابات الموصفة بالتقارير الطبية والتي أدت إلى وفاة بعضهم، مع أنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أنه خلاصاً نسبة الحكم إلى الشاهد المذكور وأثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث وبأنه لا يعرف شيئاً عن سرعة السيارة التي كان يقودها الطاعن الأول. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في الاستناد بما يعميه ويستوجب نقضه، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم على أدلة أخرى مضافة إلى الدليل المذكور إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها، بعضها إذا سقط أحدها أو استبعد تبين إعادة النظر في كفاية باقيها للقضاء بالإدانة.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلاصاً بما يفيد صدوره "باسم الأمة" تنفيذاً للأداة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش، إذ نصت تلك الأداة على أن الأحكام تصدر وفق القانون "باسم الأمة" ولما كانت المحاكم

إنما تؤدي وظيفتها وفق الأحكام الدستورية السارية ، وكانت هذه الأحكام الدستورية توجب صدور الحكم باسم الأمة صاحبة السيادة العليا ، فإن صدوره خلوا من هذا البيان يمس ذاتية الحكم ويفقده عنصرا إجوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا ، لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان من النظام العام ، فإن لمحكمة النقض طبقا للمادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يشر الطاعن في طعنه .

وحيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باق ما ورد بأسباب الطعن .

فهرس هجائى

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة السابعة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات :
		الإثبات بوجه عام : (سر . أيضا . إجراءات . اشتراك . تزيير . حكم "تسييه") :
		ربا فاحش . تخفى ضابط البوليس فى محل الحق عليه بناء على طلبه لىسمع اعتراف المتهم بتناصر هذه الجريمة . لا منافاة فيه للأخلاق
٨٧٩	٢٤٢	
		إثبات :
		إعتراف :
		حق محكمة الموضوع فى تقدير حجته وقيمته فى الإثبات ...
٥٥٠	١٦٠	
		أخذ المحكمة باعتراف المتهم فى محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه فى مراحل التحقيق الأخرى . لا خطأ
٧٨٤	٢١٨	
		اعتراف المتهم طوعية واختيارا . لا محل للطعن على الدليل المستمد منه
٨٧٩	٢٤٢	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إثبات : (تابع)
		الشهود والبيئة : (ر.ر. أيضا. إجراءات . حكم " التوقيع عليه " . نقض " أسباب جديدة ") .
		شهادة . حكم . تسييه . تناقض أقوال الشهود . استخلاص الحكم الأدلة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
٤٧٥	١٣٩	لا عيب
		سلطة محكمة الموضوع في مماع أقوال أى شخص لم يسبق إعلانه والأخذ بأقواله
٨٠٣	٢٢٣	إجراءات : (ر.ر. أيضا . استئناف . حكم " إصداره " و " النطق به " . دفاع . نقض " أسباب جديدة ") :
		ضبط الأشياء ومحرزها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبطية القضائية .
٥٤٢	١٥٨	لا بطلان
		إثبات . شهادة . مدى حق محكمة الموضوع في التعويل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائى ولولم تسمعه ...
٥٥٧	١٦١	استئناف . الدفع بعدم إعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة ...
٥٧٠	١٦٥	رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد .
٦٠٤	١٧١	بهاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم

رقم القاعدة	رقم الصفحة	الإجراءات : (تابع) :
٦٦٦	١٨٦	طلب التأجيل للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرطه
٦٧٧	١٨٩	شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المتهم استعداد الجنبي عليه لسماع أقواله . الذي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم سماع الجنبي عليه لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترما يدعو إلى ذلك .
٦٧٧	١٨٩	استجواب . إثبات . استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة بمواقعة الدفاع ودون اعتراض منه . التي بعد ذلك بأنها استجوبته . لا محل له
٦٧٧	١٨٩	استجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور محامي المتهم بغير اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات في هذه الحالة
٧٠١	١٩٧	وجود خلاف بين محضر الجلسة والحكم فينقلا تقرير للتخصيص من أعضاء المحكمة . لا عيب
٨٤٢	٢٣٣	تشكيل محكمة الجنائيات . صدور قرار من وزير العدل بتدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط بناء على طلب رئيس المحكمة المذكورة . صحة هذا القرار
٩٢٢	٢٥١	شفوية المرافعة . عدم إجابة المحكمة الاستئنافية للمتهم إلى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين . تحقق شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات . (تابع) :
٩٢٧	٢٥٣	ارتباط . محكمة الجنائيات . حق محكمة الجنائيات في فصل الجنانية عن الجنحة قبل تحقيقها
٦٥٤	١٨٢	اختصاص : (ر . ر) أيضا . دعوى مدنية . غرفة الاتهام) : اختصاص على . خيانة أمانة . احتجاز المتهم المقيم بالاسكندرية تقودا وهو بها بنية تملكها اختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة
		اختلاس :
٧٩٠	٢٢٠	سريان حكم المادة ١٥٤ عقوبات على المكاتيب والتلفرات على السواء
٨٥٣	٢٣٦	الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . متى تعتبر الجريمة تامة ؟
٨٥٣	٢٣٦	سريان حكم المادة ١١٢ ع على كل موظف أو مستخدم عموى اختلس مالا تحت يده سلم إليه بسبب وظيفته
٨٥٣	٢٣٦	الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ ع . ماهية تسليم الشيء للموظف المعهود إليه به
		ارتباط : (ر . ر) أيضا . إجراءات . حكم "تسييه" :
٧٨٤	٢١٨	سلاح . قتل خطأ . تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها . موضوعي . مثال في جريمة إحراز سلاح وقتل خطأ ...
٨٧٥	٢٤١	تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . مظاهره
٩٢٧	٢٥٣	ارتباط الجنحة بالجنانية الحالية إلى محكمة الجنائيات . تقديره . موضوعي

رقم الصفحة	رقم المادة	اسباب الاباحة وموانع العقاب :
		دفاع شرعى :
		حق الدفاع الشرعى . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع . وجوب أن يكون مبنيا على أسباب معقولة . حق المحكمة فى مراقبة هذا التقدير
٦٦٣	١٨٥	...
		نزاع على رى . المدافعة عنه باستعمال القوة . لا تصح
٧١٢	٢٠٠	...
		صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة الدفاع الشرعى
٧٥٥	٢١٢	...
		استجواب : (سر . إجراءات) .
		استئناف : (سر . أيضا . إجراءات . حكم . دعوى مدنية . غرفة الاتهام . نقض . " أسباب جديدة أو موضوعية ") :
		القضاء بعدم قبوله شكلا . لا يحول دون تأجيل الدعوى
٤٥٧	١٣٢	...
		قانون . الجهل بمبادئ الاستئناف . لا يصلح علرا
٤٥٧	١٣٢	...
		جرائم الجلسات . حكم صادر من المحكمة الابتدائية المدنية فى جريمة إهانة وقت طليها . استئناف المتهم هذا الحكم . غير جائز
٤٩٦	١٤٤	...
		غرفة الاتهام . الحالة التى يجب فيها إجماع آراء القضاة على الحكم . أمر صادر من غرفة الاتهام بإلغاء أمر صدر من قاضى التعقيب بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الطعن على هذا الأمر بعدم النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة . لا محل له
٥٢٦	١٥٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الاستئناف : (تابع)
٥٣٨	١٥٧	حكم . إجراءات . حكم باطل صدر من محكمة أول درجة . الالتزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى بحون إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد
٥٣٨	١٥٧	استئناف النيابة . القول بعدم قبول استئناف النيابة لارتضاؤها الحكم الابتدائي . لا أساس له
٦٤٦	١٨٠	حكم . استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع آراء القضاة . سرعان حكم المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضا
٦٧٥	١٨٨	طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة في جريمة تبديد . إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم ودخوله في نطاق المواد الواردة في جريدة التكليف بالحضور . الحكم بجهش المتهم شهرا وهو دون ما طلبته النيابة . جواز الاستئناف الذي يرفع من النيابة عن هذا الحكم
٦٩٣	١٩٤	سقوطه . عدم تقدم المتهم للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها استئنافه . تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها . عدم سقوط استئنافه
٧٠١	١٩٧	محاكمة متى يبدأ ؟ التمسك بعدم إعلان الحكم الغيابي . لأجل له ما دام قد عورض فيه فعلا

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استئناف . (تابع) :
٧٠١	١٩٧	إجراءات . حكم . إثبات عكس الثابت بمحضر الجلسة والحكم بشأن تلاوة تقرير التخصيص والنطاق بالحكم بجلسة علنية . لا يقبل إلا باتباع إجراءات الطعن بالتزوير
		اشتراك :
٧٣٩	٢٠٨	إثبات . الاشتراك بالاتفاق . متى يتحقق ؟ كيفية إثباته ...
٩١٠	٢٥٠	صفة الشريك . العناصر التي يستمد منها الشريك هذه الصفة ..
		إصابة خطأ : (مر . قتل خطأ) .
		إعلان : (مر . معارضة) .
		أمر الحفظ :
٥٣٥	١٥٦	صدوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . صدوره في صيغة أمر حفظ إداري . لا يغير من طبيعته
٥٩١	١٦٩	جنته مباشرة . هدم لإجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم إصدارها أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى . حق المدعى بالحق المدنى في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية
		اتهامك حرمة ملك الغير :
٦٩٣	١٩٤	ركن القوة . متى يتوفر ؟
		إهانة : (مر . استئناف) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب)
		بلاغ كاذب : (ر.ر. حكم. "تسبيبه").
		(ت)
		تبديد : (ر.ر. أيضا. مسئولية مدنية) :
٧٣٣	٢٠٦	تبديد أشياء توقع الحجز عليها لمصلحة الضرائب . قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع الحجز من أجلها . قيام مسئولية المتهم من جريمة التبديد... ..
		تحقيق : (ر.ر. أيضا. أمر الحفظ. دعوى عمومية . نقض . نيابة عامة) :
٥٧٧	١٦٧	إتمام المحقق مبادؤه من إجراءات التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وشروعه فيه وهو مختص بإجرائه قانونا . لا بطلان... ..
٧٠٨	١٩٩	وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية
٧٠٨	١٩٩	محضره . تحريره . متى يجوز نذب من عدا كاتب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ؟
		تفتيش : (ر.ر. أيضا . ضبطية قضائية) :
٤٨٩	١٤٣	حكم . تسبيبه . إثبات أن أمر التفتيش بني على تحريات جدية سبقت صدوره . تزيده استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فعلا . لا عيب

رقم القاعدة	رقم الصفحة	محقق . (تابع) :
		تفتيش . (تابع) :
٥١٥	١٥٠	حق الزوجة في الإذن بدخول المنزل في غيبة زوجها
٥١٧	١٥١	حق الزوجة في الإذن بتفتيش مسكن زوجها في فيته
		دخول موظف منزلا غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير
٦٥٠	١٨١	مرخص له من الشارع . أثره
		ضبطية قضائية . حق مأموري الضبط القضائي وحدهم
٦٥٩	١٨٤	في إجراء التفتيش وفقا للمادة ٤٦ إجراءات جنائية
٦٨٨	١٩٣	بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش . من يستفيد منه ؟ ...
		تلبس : (ر . أيضا . قبض . مواد مخدرة) :
٥٦٧	١٦٤	صورة واقعة تتحقق فيها حالة التلبس
		حق رجال السلطة العامة في إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب
		مأمور ضبط قضائي في الجرح التلبس بها . هذا تعرض مادي
٦٥٩	١٨٤	وليس قبضا بالمعنى القانوني
		قبض : (ر . أيضا . ضبطية قضائية) :
		تلبس . توفر حالة التلبس . القبض من غير رجال الضبطية
٧٦٩	٢١٥	القضائية . جائز
		نزوير : (ر . أيضا . وصف التهمة) :
		تقليد . إثباته . اعتراف المتهم بالبصمة المأخوذة من الخووم
٧١٥	٢٠١	المضبوطة بحله أو البصمة للحتم المقلده . غير لازم لإجراء المضاهاة .

رقم المادة	رقم المادة	تروير . (٢٤)
٧٣٦	٢٠٧	صورة واقعة تتوافر فيها جناية التروير بائتمال شخصية الغير ...
٧٩٧	٢٢٢	حكم . تسييه . عدم تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التروير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . غير لازم
٧٩٧	٢٢٢	قصد جنائي . عدم توفره لدى الفاعل . قيام الاشتراك متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك
٨٢٤	٢٢٨	إثبات . حكم . تسييه . استناده إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان دليلاً على أن السند مزور ، وعلى ثبوت جريمة الاستعمال . قصور
٨٢٤	٢٢٨	إثبات . مجرد التمسك بالورقة المزورة . غير كاف في ثبوت العلم بالتروير
تروير أوراق رسمية :		
٧٣٩	٢٠٨	تذكرة اشتراك بالمسافة . هي ورقة رسمية
٧٦٢	٢١٤	الشهادة التي يحررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كميات خيش من بنك التسليف . هي ورقة رسمية
٧٦٢	٢١٤	استخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة واستعماله . اعتبار ذلك استعمالاً لورقة رسمية مزورة

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		تعدد الجرائم : (سر . أيضا . ارتباط) :
١٧٥	٢٢٢	تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ ع . الأصل فيه
		تعويض :
٢٤٤	٢٨٦	الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض طلب التعويض
		تقادم :
٢٢٢	٨٠٢	انقطاعه . قرار غرفة الاتهام بإحالة متهم إلى محكمة الجنايات . هو إجراء قاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية
		تقليد : (سر . تزوير) .
		تهديد :
٢١٢	٧٥٨	المقصود بإفشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف
		(ج)
		جرائم الجلسات : (سر . استئناف) .
		جمعيات : (سر . عمل) .
		جنايات : (سر . قرض) .
		جسعة مباشرة : (سر . أمر الحفظ) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح)
		حكم : (ر.ر. أيضا. استئناف . قض " أسباب جديدة ") :
		استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بتشديد العقوبة
		المحكوم بها استئنافيا . معارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي .
		الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة
٥٧٠	١٦٥	بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه
		بياناته :
		ذكر المحكمة فيه أنها اطلعت على المواد التي طلبت النيابة
		العامة تطبيقها . القول بخلو الحكم من ذكر المواد التي أخذت
٨٠٧	٢٢٤	بها المحكمة . غير صحيح
		إغفال بيان محل إقامة المتهم في الحكم . ذكر اسمه ولقبه وسنه
٨٤٢	٢٣٣	وصناعته في الحكم . لا بطلان
		نقض . خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . بطلانه .
٩٤٢	٢٥٧	حق محكمة النقض في القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها
		التوقيع عليه :
		الأثر المترتب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في ميعاد
٤٩٨	١٤٥	الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٣١٢ إجراءات جنائية ...
		إثبات . ماهية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات
		عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ما يرد
		في إعلان الإيداع من تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص
		عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ إجراءات جنائية .
٥١٧	١٥١	لا جرة به
٥٢٣	١٥٣	عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقيام المانع . لا بطلان ...
٧٠١	١٩٧	من يوقع على الأحكام ؟

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	حكم . (تابع) :
		تسليمه . (تابع) :
٧٢٢	٢٠٣	عدم استخلاص المحكمة صورة الواقعة مما ورد ذكره على السنة بعض الشهود . استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكيات العقلية . صحيح
٧٢٧	٢٠٤	وقوع خطأ مادي فيه لا يمييه نصب . ذكر الحكم ما يكفي لبيان الواقعة بما يتضمنه جميع الناصر القانونية لجريمة النصب . عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم . لا عيب
٨١٦	٢٢٦	عامة مستديرة . عدم بيان الحكم مدى العامة . لا يؤثر في سلامته
٨٣٩	٢٣٢	ارتباط . قذف . بلاغ كاذب . وقوع فعل من المتهم كون جريمته البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهما الدعوى . إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها . لا عيب ...
٨٦٥	٢٣٨	ماعية التناقض الذي يوجب الحكم
٨٦٨	٢٣٩	مواد مخدرة . إثبات المحكمة أن الإحراز كان بقصد الإتجار . استدلنا على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ماعية السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك . قصور ...
٨٩٧	٢٤٣	حكم استثنائي . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم غيبا عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وأنها هي التي أدت إلى وفاة المني طيه . قصور
٩٣٩	٢٥٢	

رقم الصفحة	رقم القائمة	حكم . (تابع) :
		تسميته : (تابع)
		إثبات . اعتماد المحكمة في إدانة المتهم إلى رواية شاهد بالجلسة . خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وشبوت أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . خطأ في الإستناد
٩٤٢	٢٥٧	...
		(خ)
		خيانة الأمانة : (ر.ر. أيضا . اختصاص) :
		اختلاس أشياء محجوزة مجزا إداريا . عدم تعيين حارس للاشياء المحجوزة إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٢٢٣ أو ٣٤١ ع . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات . مجال الأخذ بمحكهما
٥٣٢	١٥٥	...
٦٥٤	١٨٢	متى يتم ركن الاختلاس فيها ؟
		اختلاس أشياء محجوزة :
		حجز إدارى . عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إداريا . بطلان محضر الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٢٢٣ أو ٣٤١ . المادتان ٥٠٨ و ٥١٢ . مجال الأخذ بمحكهما
٥٣٢	١٥٥	...
		اختلاس أموال أميرية :
		الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ عقوبات . معناه . متى تعتبر المحوينة تامة ؟
٨٥٢	٢٣٦	...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		نخيانة الأمانة . (تابع) :
		اختلاس أموال أميرية (تابع)
٥٥٣	١٣٦	مربان حكم المادة ١١٢ عقوبات على كل موظف أو مستخدم عمومي اختلس مالا تحت يده سلم إليه بسبب وظيفته...
٨٥٣	٢٣٦	الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ عقوبات . ماهية تسليم الشيء للموظف المعهود إليه به
		(٥)
		دعارة : (سر . أيضا . مراقبة) :
٤٨٩	١٤٣	إدارة منزل للدعارة . صورة واقعة تتوافر بها عناصر هذه الجريمة
٤٨٩	١٤٣	وجود امرأة في منزل معد للدعارة . لا يعتبر بذاته معاونة في إدارة المنزل للدعارة ولا تحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
٤٨٩	١٤٣	جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة . اعتياذ أحد الرجال للتروء على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء وارتكابه الفحشاء عدة مرات مع المتهم التي تستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة . توافر عناصر الجريمة المذكورة في حق المتهم
٥١٩	١٥٢	الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . اعتبار الفرع منهم .
		دعوى :
٥٦١	١٦٢	مصرفاتها . عدم اعتبارها من الملحقات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		دعوى مدنية :
٥٦١	١٦٢	رفعها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات . محله
٥٦١	١٦٢	استئناف . رفع دعوى مدنية بالتبعية للدعوى الجنائية . المطالبة بتعويضات لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . غير جائز ...
٥٩٦	١٧٠	اختصاص . حكم صادر بالبراءة فى الدعوى الجنائية . دعوى مدنية مرفوعة تبعا للدعوى الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن الفصل فى موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تعطل به الدعوى الجنائية . إلزام المحكمة الجنائية بالفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الصادر بالبراءة
٦٤٦	١٨٠	رفعها صحيحة تبعا للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيهما معا بحكم واحد . متى لا يجوز الفصل فيهما بحكم واحد ؟
٨٧١	٢٤٠	اختصاص . رفعها بطريق التبعة للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية . شرطه
٨٦٢	٢٣٧	دعوى عمومية : (ر . أيضا . إجراءات) : تحقيق . إجراء تحقيق ابتدائى فى مواد الجناح . غير لازم لرفع الدعوى العمومية فى هذه المواد
٢٧٢	١٣٨	دفاع : (ر . أيضا . إجراءات . وصف التهمة) : إجراءات . خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات

رقم القاعدة	رقم الصفحة	دفع (٢٤) :
٥٤٣	١٥٨	متى تلتزم محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات ؟
٦٦٦	١٨٦	سكوت المتهم من المرافعة . الطعن على الحكم بسببه . موضوعي
٧٠٨	١٩٩	إجراءات . محكمة الجنايات . تقصير المتهم في إعلان شهود النفي طبقاً للمادة ١٨٩ إجراءات جنائية . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لا إخلال بحق الدفاع
٧٢٧	٢٠٤	عدم تمسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقيامه بالمرافعة فيها . النفي على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع . لا محل له
٨١٩	٢٢٧	متى تلتزم المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه ؟
٨٤٨	٢٣٥	ضرائب . متهم بجرime عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن المثل كان مطلقاً في إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهري . الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور
٩٠٤	٢٤٨	شهادة . حكم . تسميته . إسناده إلى أحد شهود النفي أقوالاً خلاف الثابت بالأوراق . عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلاً من الأدلة التي استند إليها الحكم . عدم اشتغالها على واقعة جوهريّة اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة . لا عيب

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		(ر)
		ربا فاحش : (ر . إنبات " الإنبات بوجه عام ") .
		(س)
		سب :
٨٩٤	٢٤٥	ركن العلانية . إرسال صور فوتوغرافية للجنى عليه وشقيقه تظهر المتهمة وزوجة المتهمة عليه في أوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شرعية بينهما . لإرسالها بطريقة سرية داخل مظاريق مغلقة أو تسليمها يد بيد . اعتبار الواقعة مخالفة سب غير على
		سرقه : (ر . أيضا . نقض " المصاحبة في الطعن ") :
٥١٢	١٤٩	صورة واقعة سرقه تامة طبقا للسنتين ١٥١ و ١٥٢ ع ...
		ظروف مشددة . ظرف حمل السلاح في جريمة السرقه .
٧٤٣	٢٠٩	حتى يتوافر؟
		سلاح : (ر . ارتباط) .
		(ش)
		شاهد : (ر . إنبات " الشهود والبيئة " . إجراءات) .
		شركة :
٨١١	٢٢٥	حق الشريك فيها أثناء قيامها أو حال تصفيتها
		تصفيتها . اعتبار موجوداتها في غضون فترة التصفية مملوكة للشركة لا ملكا شائعا بين الشركاء . عدم أحقية الشريك في
٨١٣	٢٢٥	التصرف في شيء منها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شهادة : (ر.ر. إثبات. إجراءات. دفاع. نقض "أسباب جديدة").
		شيك :
		عدم تقديمه في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى .
٦٢٧	١٧٦	عدم زوال صفته، وعدم تحويل الساحب استرداد مقابل الوفاء...
٦٢٧	١٧٦	المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى. الدعاوى الخاصة بها...
		إعطاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه أو سحب مطلقا يجعل الباقي غير كاف . قيام المسئولية الجنائية
٦٢٧	١٧٦	...
		شيعوية :
		نقض . طعن . المصلحة فيه . حكم . تسببه . إدانة المتهم بعقوبة تدخل في نطاق المادة ١٩٨ "عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها . التي يقصّر الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويج مع ما أثبتته الحكم من تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . لا جدوى من إثارتها
٧٧٩	٢١٧	...
		(ض)
		ضبطية قضائية : (ر.ر. أيضا. تحقيق "تفتيش" و"تلبس"):
		قبض . تفتيش . أمور وضبط القضاء . بيانهم في المادة ٢٣ إجراءات جنائية . هو على سبيل الحصر . مرؤوسوهم ليسوا منهم . بطلان ما يجريه هؤلاء المرؤوسون من قبض وتفتيش
٦٥٩	١٨٤	...

رقم القاعدة	رقم المنحة	
		ضرائب : (ر.ر. أيضا . دفاع) :
١٩١	٦٨٢	عبارة "مالم يدفع من الضريبة" الواردة في المادة ٥٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له . معناها ...
٢٣٥	٨٤٨	جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح . هي جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة سقوطها ؟
		ضرب : (ر.ر. أيضا . حكم "تسبيه" . وصف التهمة) :
٢٣١	٨٣٥	الفصد الاحتمالي . مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها
٢٤٠	٨٧١	القدر المتيقن . متى يسوغ للحكمة الأخذ به ؟ مثال ...
		(ع)
		عقوبة : (ر.ر. أيضا . غرامة . مراقبة) :
		حكم . تسبيه . تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة . هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بإبداء أسباب تقدير العقوبة التي أوقعتها
١٣٧	٤٦٩	غرامة . عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الأمر رقم ١٩٣ سنة ١٩٤١ . مناط تطبيقها
٢١٤	٧٦٢	حكم . تسبيه . توقيع المحكمة أقصى العقوبة . عدم التزامها ببيان سبب ذلك
٢٢٠	٧٩٠	غرامة . الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . هي غرامة نسبية
٢٣٦	٨٥٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		علامات تجارية :
٦٦٦	١٨٦	تقدير وجود التشابه بين العلامتين أو عدمه . موضوعي ...
		عمل :
٨٩٩	٢٤٧	جميات . سريان قانون عقد العمل الفردي على الجمعية الخيرية الإسلامية
		(غ)
		غرامة : (سـ. أيضا . عقوبة) :
٨٥٣	٢٣٦	الغرامة النسبية . وجوب الحكم بها على المتهمين متضامين . عدم التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم ...
		غرفة الاتهام : (سـ. أيضا . استئناف . قضى) :
٥٤٨	١٥٩	استئناف . اختصاص . استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام . جوازه بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون النيابة
٦٣٥	١٧٩	حقها في إجراء تحقيق تكميلي وحقها في التصدي للدعوى . حقان مستقلان غير مرتبطين وموكلان لتقديرها
٧٨٧	٢١٩	اتهامها إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين . محايلتها فيه . غير جائزة

رقم القاعدة	رقم الصفحة	(ق)
		قماض :
٩١٠	٢٥٠	عدم الصلاحية . كون القاضى قريبا لقاضى التحقيق الذى ندب لاستجواب المتهمين نفاذا لقرار غرفة الاتهام . لا تقوم عدم الصلاحية
٤٩٨	١٤٥	قانون : (مر . أيضا . إجراءات) : قانون المرافعات . متى ترجع إليه المحكمة الجنائية ؟
		قبض بدون وجه حق : (مر . أيضا . تحقيق "قبض" . مسئولية مدنية) :
٧٢٢	٢٠٣	فرار الجاني عليه بعد إتمام الجريمة من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني وإرشاده . لا يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية
		قتل خطأ : (مر . أيضا . ارتباط . حكم "تسييه" . مسؤولية مدنية) :
٥٠٤	١٤٧	ركن الخطأ . صورة واقعة يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل خطأ
		قتل وإصابة خطأ . تقدير السرعة التى تعتبر خطورا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمساءلة الجنائية في هاتين الجريمتين . اختلافه بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة .
٦٧٠	١٨٧	سلطة محكمة الموضوع في هذا التقدير

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قتل خطأ . (تابع) :
٨٣١	٢٣٠	حكم . تسببيه . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ استنادا إلى قيادة المتهم السيارة بسرعة زائدة . استناد الحكم بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الاخطار المعاقب عليها قانونا . لا عيب
٩٣٢	٢٥٤	حكم . تسببيه . اصطدام السيارة التي يقودها المتهم بالمجنى عليه نتيجة قيادته بسرعة وعدم إطلاق جهاز التنبيه . توفّر ركن الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ
		قتل عمد : (ر.ر. أيضا . وصف التهمة) :
٤٧٨	١٤٠	نية القتل . حكم . تسببيه . استخلاصه نية القتل عن استلال المتهم سكينا ذات حد واحد مدبب الطرف طوله ١٥,٥ سم وطعنه بها المجنى عليه طعنة شديدة موجهة إلى مواضع قاتلة وأن الدافع لا ارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أخ القتل في قتل ابن عم المهم قبل الحادث بيومين . هو استخلاص صائغ وصحيح قانونا
٤٦٧	٢١٠	الشروع فيه . نية القتل . استخلاص المحكمة نية القتل مما يؤدي إليه . شفاه المجنى عليه بغير علاج . لا ينفي توفّر هذه النية
		قذف : (ر.ر. حكم "تسببيه") .
		قمار :
٧٧٤	٢١٦	لعبة العظمولا . عدم انطباق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بأن المراهنة عليها . مندرجة تحت أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قوة الأمر المقتضى: (ر.ر. أيضا. نقض "أحكام لا يجوز الطعن فيها") :
٨٢٤	٢٢٨	لا حجية للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها أمام المحاكم الجنائية... .. قوة القاهرة: (ر.ر. نقض).
		(م)
		مبان :
٧٠٥	١٩٨	إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل الحصول على الترخيص. الحكم بالإزالة. صحيح محكمة الجنائيات: (ر.ر. أيضا. إجراءات. حكم "النطق به". دفاع).
		مراقبة :
٤٨٩	١٤٣	اعتبار عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وفقا لنص المادة ١٣ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١... ..
		مسئولية مدنية :
٤٥٩	١٣٣	تبديد. الاتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفتها تابعها. بطلانه. المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني

رقم القاعدة	رقم الصفحة	مستولية مدنية . (تابع) :
٤٦٤	١٣٦	التضامن فيها . أساس ذلك
		قبض بدون وجه حق . القضاء بالبراءة لعدم العقاب على هذه الواقعة . عدم انتفاء المسؤولية المدنية حتى في هذه الحالة . جواز أن تكون الواقعة مكونة لفعل ضار خاطيء مستوجب للمسئولية المدنية
٥٩٦	١٧٠	مسئولية المتبوع من فعل تابعه . قوامها متى تحقق ؟
٦١٠	١٧٢	قتل خطأ . رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجني عليه . بيانها في الحكم . مثال
٦١٠	١٧٢	مدى مسؤولية الوالد عن الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر
		مشتبه فيهم :
٤٨١	١٤١	تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة الاشتباه والجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . لا محل له
		عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له
٦١٥	١٧٣	عود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له
٦١٨	١٧٤	الاشتباه ماهيته
٦٢٢	١٧٥	جود للاشتباه . وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . دفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقدر حل حدة . لا يؤثر . سرعان حكم المادة ٣٢ ع . لا محل له

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		معارضة : (ر.ر. أيضا. نقض "أسباب جديدة") :
		إعلان . عدم إعلان المعارضة بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بالجلسة وتمهده بإخطاره . لا يفنى عن الإعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . باطل ١٨٣ ٦٥٧
		مواد مخدرة : (ر.ر. أيضا. حكم "تسبيبه") :
		قصد التماطى . مثال لكفاية الاستدلال عليه ١٣٥ ٤٦٢
		ضالة كمية المخدرات أو كبرها . هى من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ١٣٥ ٤٦٢
		القصد الخاص من إحرازها . استغناء المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو استنباطه من عناصر وظروف تصالح لإنتاجه . يكفى ١٦٦ ٥٧٥
		حكم . تسبيبه . الإحراز بقصد التماطى . مثال لكفاية التدليل عليه ١٧٨ ٦٢٣
		القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ ٢١٥ ٧٦٩
		متى يعتبر الشخص حائزا لمادة مخدرة ؟ ٢٢١ ٧٩٤
		تلبس . إمساك المتهم بالشيشة في يده وانبعاث رائحة الحشيش منها . تحليل العينة المضبوطة وثبوت أن بها حشيشا . احتياز الجريمة في حالة تلبس ٢٢٧ ٨٢٩
		ضبط المتهم وهو يدخل الحشيش . عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه . كفاية ذلك لاعتباره محرزا للمادة الحشيش ٢٢٩ ٨١٩

رقم القاعدة	رقم الصفحة	(ن)
		نصب : (ر. أيضا . حكم "تسييه") :
٧٥٢	٢١١	ركن الاحتيال . صورة واقعة يتحقق فيها هذا الركن نقد :
		قوة القاهرة . قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج . التزامه باستيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة . عدم اعتبار ارتفاع الأسعار قوة القاهرة تفي عن هذا الواجب
٨٨٤	٢٤٣	نقض :
		إجراءات الطعن :
		إجراءات . الطعن ببطالان الإجراءات التي بنى عليها الحكم .
٦٣٠	١٧٧	من يقبل ؟ أثار النقض :
٦٠٤	١٧١	طعن . أثر قبوله أحكام لا يجوز الطعن فيها :
		استئناف . حكم صادر ضد المسئول عن الحق المدني ودهوى مدنية مقامة عليه تبعا للدهوى الجنائية بتعويض لا يزيد عن النصاب النهائي الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو طعنه فيه بطريق النقض .
٤٨٥	١٤٢	غير جائز حكم صادر في مخالفة لائحة الجبانات . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز
٥٠٨	١٤٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) :
		عدم جواز الطعن بالنقض من المتهم في أوامر غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى أحيلت لمحكمة سينا العسكرية للاختصاص ١٥٩ ٥٤٨
		الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز ١٩٦ ٦٩٩
		قوة الأمر المقضى . الطعن على الحكم الاستثنائي القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا في غير ما قضى به . غير جائز ... ٢٠٥ ٧٣٠
		أسباب الطعن :
		وجوب أن تكون واضحة ومحددة ١٦٥ ٥٧٠
		ذكر الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام . وجوب الأمر بنحوها ٢٥٣ ٩٢٧
		أسباب جديدة أو موضوعية :
		استئناف . الاحتجاج بالمرض كعذر مافع من رفع الاستئناف في الميعاد . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز ... ١٣٢ ٤٥٧
		إجراءات . بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل ١٤٥ ٤٩٨
		إجراءات . إثبات . شهادة . النسي بوقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثارته أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل ١٤٥ ٤٩٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) :
٥٠٩	١٤٨	حكم . حكم مستأقف . ليس للمتهم أن يشير طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة النقض
٥٠٩	١٤٨	فتيش . الدفع بطلان التفتيش . ليس للمتهم أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض
٥٢٣	١٥٣	طعن المتهم على تحقیقات النيابة . عدم إثارة بمجلسة المحاكمة لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة
٦٦٣	١٨٥	فصل بالمنع عن الجناية . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع . إثارة الاعتراض أمام محكمة النقض . غير جائزة ...
٦٨١	١٩٠	معارضة . ادعاء الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض بموضه في اليوم الذي كان محدد للنظر معارضته أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل
٧٥٥	٢١٢	الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . الواقعة كما أثبتت الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعى . إثارة ذلك لأول مرة أمام النقض . لا يقبل
٨٢٧	٢٢٩	المجادلة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا أمام محكمة النقض . لا يقبل
٩٣٦	٢٥٥	عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزاء من الحوم يعرف عنها سن للذبیحة ونوعها . يعتبر سببا جديدا

رقم القاعدة	نظم المادة	
		نقض . (تابع) :
		ميعاد الطعن :
٤٦١	١٣٤	عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد وعدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد . طلبه امتداد الميعاد . لا وجه له
		المصلحة في الطعن : (سر . أيضا . شيوهية) :
٦٥٤	١٦٣	طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة السرقه
٦٧٧	١٨٩	سرقه . إخفاء أشياء مسروقة . معاقبة المتهم بالحبس لمدة سنة شهور لجريمة سرقه . التمسك بأن الواقعة المسندة لاتهم تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لا سرقه . انعدام المصلحة في ذلك ...
٨٣٩	٢٣٢	إدانة المتهم بالعقوبة المقررة للضرب البسيط عن جريمة الضرب المحدث للعاهة المستديمة المنسوبة إليه . الطعن على الحكم بخلوه من بيان مدى العاهة . لا جدوى منه
٨٤٥	٢٣٤	تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وإدانة المتهم في جريمة السرقه وبيع الزيت لغير المستهلكين بعقوبة واحدة داخله في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . الطعن على الحكم بالخطأ في الاستئنافياً يتناقض بواقعة السرقه . لا جدوى منه
		الصفحة في الطعن :
٨٦٨	٢٣٩	عدم ادعاء المخني عليه بحقوق مدنية قبل المتهم وصدر الحكم ببرائه . انعدام صفه المخني عليه في الطعن في هذا الحكم

رقم الصفة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) :
		حالات الطعن : (ر . أيضا . حكم . "بياناته") :
٦٣٥	١٧٩	طعن . الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام . اقتضاه على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله
٧٨٧	٢١٩	قصر الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله
		نيابة عامة :
٦٨٨	١٩٣	تحقيق . التحقيق الذي يجريه معاون النيابة في ذات اختصاصه المكاني . عدم إمكان الطعن على محضره بالبطان
		(و)
		وصف التهمة :
٤٧٢	١٣٨	جريمة ضرب أفضى إلى الموت . تعديل المحكمة وصف التهمة فيها بما يتضمن امتناعا مسئولية المتهم عن الضربة التي انقبت الوفاة ومساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المجني عليه وهو ما كان داخلا أصلا في الوصف الذي أحيل به منهم من غرفة الاتهام . لا خطأ . لا إخلال بحق الدفاع
٥٧٠	١٦٥	حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدوى من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وصف التهمة . (تابع) :
		دفاع . تزوير . إسناد النيابة إلى المتهم وصفا جديا للتهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وقيام مرافعة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بعد ذلك لهذا التغيير . غير لازم
٦٨٤	١٩٢	مدم تقيد المحكمة بالوصف الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . واجبها في ذلك
٧٥٨	٢١٣	قتل عمد يقترن بجنائية أخرى . تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للتهم من قتل عمد مقترن بجنائية سرقة بحمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجنائية سرقة بحمل سلاح دون أن تنبهه إلى هذا التغيير . إخلال بحق الدفاع
٩٠٧	٢٤٩	

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي يوم السبت
٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ الموافق ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ م.

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية

حسن سعيد الموجي

مذكرة

[illegible]

مذكرة

[illegible]

Bibliotheca Alexandrina



0542315